

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (3)، 2011م / 1432هـ

رئيس التحرير: أ.د. زيدان كفاقي، قسم الآثار، جامعة اليرموك.

سكرتير التحرير: منار ملكاوي.

هيئة التحرير:

أ.د. زياد الكردي

قسم علوم الرياضة، جامعة اليرموك.

أ.د. وليد عبدالحى

قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

أ.د. أنيس خصاونه

قسم الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

أ.د. شحادة العمري

قسم أصول الدين، جامعة اليرموك.

أ.د. كريم كشاكش

قسم القانون العام، جامعة اليرموك.

أ.د. عزت حجاب

قسم الإذاعة والتلفزيون، جامعة اليرموك.

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (3)، 2011م / 1432هـ

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (27)، العدد (3)، 2011م / 1432هـ

أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" (ISSN 1023-0165):
مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك

تدقيق لغوي (اللغة العربية): أ.د. خليل الشيخ.

تدقيق لغوي (اللغة الانجليزية): أ.د. محمد العجلوني.

تنفيذ وإخراج: هلا يوسف، إيناس يوسف ومجدي الشناق.

ترسل البحوث إلى العنوان التالي: -

رئيس تحرير مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد- الأردن

إربد - الأردن

هاتف 00 962 2 7211111 فرعي 2026

Email: ayhss@yu.edu.jo

Yarmouk University Website: <http://journals.yu.edu.jo/aybse>

Deanship of Research and Graduate Studies Website: <http://graduatestudies.yu.edu.jo>

قواعد النشر

- نشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها الجدة والمنهجية.
 - أن لا تكون البحوث نشرت في مكان آخر، وأن يتعهد صاحبها بعدم إرسالها إلى أية جهة أخرى.
 - تقدم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، أو بأية لغة أخرى بموافقة هيئة التحرير.
 - لهيئة التحرير أن تحذف أو تختزل أو تعيد صياغة أجزاء من البحث، بما يتناسب مع أسلوبها ونهجها.
 - تقبل مراجعات الكتب القيمة، والمقالات العلمية المختصرة.
 - إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم، فهو ملزم بدفع تكاليف التقييم.
 - تقدم أربع نسخ من البحث بالمواصفات التالية:
- أ) أن يكون مطبوعاً على الكمبيوتر، قياس القرص 3.5 إنش، متوافق مع أنظمة IBM (Ms Word 97-2000, xp) بحيث تكون الطباعة على وجه واحد من الورقة.
- ب) يراعى أن تكون إعداد الصفحة حسب المقاسات التالية: حجم الورق B5 Env، العرض 16.6سم، الارتفاع 25سم.
- والهوامش: العلوي 2سم، السفلي 3.4سم، الأيمن 3.3سم، الأيسر 3.3سم والفقرات: بداية الفقرة 0.7سم، المسافة بين الفقرات 6 نقطة، تباعد الأسطر (مفرد). وحجم بنط خط النصوص العربية Naskh news (11pt) والنصوص الإنجليزية Times New Roman (10pt).
- ج) يرفق مع البحث ملخصان، باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على 200 كلمة لكل منهما.
- د) أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق على (30) صفحة وأن لا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة.
- هـ) يكتب على نسخة واحدة فقط اسم الباحث ورتبته العلمية وعنوانه البريدي والالكتروني (إن وجد).

التوثيق: حسب نظام APA كما يلي:

- أ- توثيق المراجع والمصادر المنشورة: يتم ذلك داخل المتن بذكر اسم المؤلف العائلي وسنة النشر ورقم الصفحة (إذا لزم). هكذا (Dayton, 1970, p. 21) أو(ضيف، 1966)، ويشار إلى ذلك بالتفصيل في قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث.
- تعد قائمة بالمصادر والمراجع المنشورة في نهاية البحث حسب التسلسل الهجائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً، وتليها المراجع الأجنبية.
- إذا كان المرجع كتاباً يكتب هكذا:
ضيف، شوقي. العصر العباسي الأول، القاهرة، دار المعارف، 1966.
- وإذا كان المرجع بحثاً في دورية يكتب هكذا:
سعيدان، أحمد سليم. حول تعريب العلوم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الثاني 1978، ص 101.

• وإذا كان المرجع مقالة أو فصلاً في كتاب يكون كالتالي:

نصار، حسين. خروج أبي تمام على عمود الشعر، في: الأهواني، عبد العزيز، (محرر)، حركات التجديد في الأدب العربي، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979، ص 69-78.

ب- توثيق الهوامش والمصادر غير المنشورة: يتم ذلك في المتن بإثبات كلمة (هامش) متبوعة بالرقم المتسلسل للهوامش داخل قوسين، هكذا: (هامش). وتذكر المعلومات التفصيلية لكل هامش في نهاية البحث تحت عنوان الهوامش وقبل قائمة المراجع:

هامش 1: هو أبو جعفر الغرير، ولد سنة 161هـ، أخذ القراءات عن أهل المدينة والشام والكوفة والبصرة. توفي سنة 231هـ.

هامش 2: عبد المالك، محمود، الأمثال العربية في العصر الجاهلي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك 1983، ص 55-57.

- يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة المعالم والأسماء.
- تعطى صفحات البحث بما فيه صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش أرقاماً متسلسلة من أول البحث إلى آخر ثبت الهوامش.
- يرفق مع البحث عند تقديمه للمجلة، القسم/الكلية/الجامعة خطاباً موجهاً إلى رئيس التحرير يذكر فيه: عنوان البحث، ورغبته في نشره بالمجلة وتعهده بأن لا يرسله إلى جهة أخرى من أجل النشر، وأن يذكر فيه عنوانه البريدي كاملاً (والبريدي والإلكتروني إن أمكن)، أو أية وسيلة اتصال أخرى يراها مناسبة. ويذكر تاريخ إرساله، واسمه الثلاثي مع توقيعه المعتمد.
- يعطى صاحب البحث نسخة واحدة من المجلة، و(20) مستلة من بحثه.
- يحق لرئيس التحرير إجراء التغييرات التي يراها ضرورية لأغراض الصياغة.
- يمكن الحصول على أبحاث اليرموك من قسم التبادل في مكتبة جامعة اليرموك، أو عمادة البحث العلمي والدراسات العليا لقاء دينار وسبعمئة وخمسون فلساً للنسخة الواحدة.
- الاشتراك السنوي للأفراد: سبعة دنانير وللمؤسسات: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة وثلاثون دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها خارج الأردن.

© جميع حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك 2011

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، وما يرد فيها يعبر عن آراء أصحابه ولا يعكس آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة اليرموك.

أبحاث اليرموك

"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

المجلد 27، العدد (3)، 2011

المحتويات

البحوث بالعربية

1931	الطلب على التعليم الخاص بمراحله المختلفة: دراسة تطبيقية قياسية للحالة الأردنية (1980/1979 - 2005/2004)	وليد محمود حميدات وعبدالله محمد غزو
1951	اثر برنامج للتدريب العقلي على تعلم مهارة رمي القرص وتطوير بعض المهارات العقلية لدى طالبات كلية التربية الرياضية	اياذ عقلة مغايرة ووليد الحموري
1973	مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بدوران العمل كما يراه الموظفون في مركز محافظة البلقاء في الأردن	عنان محمد أبو حمور
1997	الإرهاصات القانونية لتداعيات تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف وفق أحكام اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية "دراسة مقارنة"	سامر محمود الدالعة
2015	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)	وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري
2029	معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني في دولة الكويت: دراسة تربوية اجتماعية	وليد الكندري وفهد الرشيدى وعبدالرحيم عبدالرحيم
2055	دور الإعلانات التلفزيونية في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة دراسة ميدانية على عينة من أولياء الأمور في محافظة إربد	حاتم سليم علاونة، عزت محمد حجاب، محمود أحمد عبد الغني
2079	أثر الغلو في السلوك الإنساني	أحمد ضياء الدين حسين
2097	اثر التغذية المرتدة البصرية باستخدام الفيديو على تعلم السباحة لدى ذوي التحديات الحركية	فالح أبو عييد
2117	تأثير برنامج تعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا	صادق الحايك ونزار الويسي وأحمد هياجنة
2135	النقود الحسمونية (المكابية)	ندى عيد الرؤوف الروابدة
2169	قائمة التدفقات النقدية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومدى استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإعدادها	عبد الناصر الزيود وسنان العبادي
2179	قياس جودة الخدمات المصرفية في الأردن: دراسة حالة البنك العربي	جمعة عباد وسليمان الحوري
2197	التفاعل الرمزي ونظرية الاختيار العقلاني المنطلقات المعرفية لنموذج رمزي في الاختيار العقلاني	محمد الحوراني
2215	التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين	خالد أمين عبد الله ومهند أكرم أحمد
2243	الكفايات القيادية لدى مدربي المنتخبات الوطنية الأردنية للألعاب الفردية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات	محمود الحليق وزياد الطحاينة وزياد المومني
2259	دراسة مستوى تقدير الذات لدى الطلبة المسجلين لمساق الجيمباز في كلية التربية الرياضية	غادة خصاونة

2273	المشكلات القانونية لحماية الحقوق المتضمنة للمصنف الرقمي متعدد الوسائط في القانون الأردني "دراسة من منظور كوني" سامر محمود الدالعه
2283	قراءة في علاقة قبيلة تميم بالنبي "صلى الله عليه وسلم" عرسان الرامييني
2297	محددات النمو الإقتصادي في الأردن أحمد نياي الريموني
2307	الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية خلال مرحلة الإعداد لامتحان التوفل هدى رواشدة
2331	أثر الخصخصة والشريك الاستراتيجي والسيولة على الأداء المالي للشركات المخصصة في الأردن: تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية علي مصطفى القضاة
2345	تكامل تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لكشف التغيرات في أنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأرض في لواء سحاب (وسط الأردن) فارس جبر السلال وحسام هشام البلبيسي

الطلب على التعليم الخاص بمراحله المختلفة: دراسة تطبيقية قياسية لحالة الأردنية (1980/1979 - 2005/2004)

وليد محمود حميدات وعبدالله محمد غزو، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

وقبل للنشر 5/2/2009

استلم البحث في 6/7/2008

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التعليم الخاص في الأردن وإلى معرفة محددات الطلب لكل مرحلة من مراحل التعليم الخاص خلال الفترة 2005/2004-1980/1979، ولتحقيق هذه الغاية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج القياسي، لمعرفة محددات الطلب على التعليم الخاص، حيث تم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية متمثلة في اختبار استقرار البيانات للسلاسل الزمنية، وفترة البيانات، وذلك لعدم استقرارها، وبعد استخدام طريقة المربعات الصغرى، تم إجراء جملة من الاختبارات الإحصائية لضمان مصداقية النتائج.

وبعد تقدير دالة الطلب لكل مرحلة من مراحل التعليم الخاص، توصلت الدراسة إلى أن محددات الطلب على التعليم الخاص لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي تتمثل بنسبة مؤشر أسعار التعليم الخاص لمؤشر أسعار المستهلك، للدلالة على أثر الرسوم في تحديد الطلب لهذه المرحلة من التعليم، نسبة عدد السكان للفئة العمرية (4-5) لعدد السكان الكلي، وعدد طلاب هذه المرحلة في العام الدراسي السابق، ومعدل دخل الفرد بالإضافة للمتجه الزمني، أما محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي فهي مؤشر أسعار التعليم الخاص، والنتائج المحلي الإجمالي في العام السابق، ومتوسط تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام، للدلالة على جودة التعليم في هذه المؤسسات، بالإضافة للمتغير الوهمي، للدلالة على سنوات العمل بقرار إلزامية التعليم الأساسي وأخيراً المتجهة الزمني.

توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الطلب على التعليم الخاص الثانوي تتمثل بنسبة مؤشر أسعار التعليم الخاص لمؤشر أسعار المستهلك، ومتوسط الدخل الفردي، وعدد السكان للفئة العمرية (16-17)، ومعدل تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام، والمتغير الوهمي للدلالة على سنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأخيراً بينت الدراسة محددات الطلب على التعليم الخاص العالي، وهي مؤشر أسعار التعليم الخاص، والنتائج المحلي الإجمالي المتوقع في العام القادم، للدلالة على الدخل المتوقع في العام القادم، وعدد الناجحين في الثانوية العامة، ومتوسط الأجر لمن هم في الثانوية فما دون لبيان أثر تكلفة الفرصة البديلة، وعدد الطلاب المتحقيين في هذه المرحلة من التعليم في السنة السابقة، وأخيراً المتغير الوهمي للدلالة على سنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات : زيادة التركيز على نوعية التعليم في قطاع التعليم الخاص بكافة مراحله، ضرورة محافظة الحكومة الأردنية على دورها كمنظم ومشجع للعملية التعليمية، على المستثمرين الراغبين بدخول قطاع التعليم الخاص إلى الأخذ بعين الاعتبار محددات الطلب على التعليم الخاص أثناء القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشاريعهم، إعفاء الرسوم المدرسية من ضريبة الدخل، وأخيراً أوصت الدراسة بعمل دراسة مشابهة تعتمد على الإستبانة.

الكلمات المفتاحية: الطلب، التعليم الخاص، الأردن.

The Demand for Private Education in its Different Stages: An Econometric Empirical Study for Jordanian Case (1979/1980-2004/2005)

Waleed Hmedat and Abdulla M. Ghazo: Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University.

Abstract

This study aims at shedding light and to knowing the determinants of demand for each stage of the private education in Jordan during the period 1979/1980-2004/2005. It uses the descriptive and econometric methods to identify the determinants of the demand on private education. This study uses a number of statistical methods in the form of testing the stability of time series and filtering data due to lack of stability. After the use of least squares method, several statistical tests were use to ensure the validity of the results.

After estimating the demand function for each stage of private education, the study finds that the determinants of the demand for private education at the pre-school stage are the ratio of private education price index to the consumer price index. It shows the impact of fees in determining the demand for this stage of education, the proportion of the (4-5) year old population to the total population, the number of students for this stage in the previous year, per capita income in addition to the time trend.

On the other hand, the determinants of the demand for basic education were the private education price index, GDP in the previous year, the average cost for the student in institutions public education that reflect the quality of education in these institutions. In addition, a dummy variable was use to measure the effect of compulsory basic education decision, and finally the time trend.

This study finds that, the most important determinants of the demand for secondary private education is a ratio of private education price index to the consumer price index, average per capita income, and population of the age group (16-17), the rate of cost of student organizations of public education. A dummy variable to measure the effect of economic and political instability conditions is used.

Finally, the study showed determinants of the demand for private higher education is a private education price index. Gross domestic product that is expected in the next year to indicate the impact of expected income, the number of high school graduates, the opportunity cost of higher education (wage for low education level), and the number of students enrolled at this stage of education in the previous year. A dummy variable was use to measure the effect of economic and political instability conditions.

The study recommends increased emphasis on the quality of education in the private education sector at all stages. It Also recommends the Jordanian government preserve its role as a regulator and legislator in the education process. The study also recommends investors willing to enter education sector consider the determinants of education demand when carrying out feasibility studies. Further recommendations include sparing education from income tax, and carrying out further research based on questioners.

Keywords: Demand, Private Education, Jordan.

مقدمة:

حقق الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية نقلة نوعية في قطاع التعليم، بعد ان تمكن من تأسيس نظام تعليمي شامل ذي جودة عالمية بغية تنمية قدراته البشرية، وذلك من خلال التزامه بمجانية التعليم والزاميته للمواطنين حتى سن السادسة عشر، والعمل على تطوير المناهج بما يتواءم مع التطورات العالمية، بالإضافة إلى تنوع وتشعب المجالات التعليمية بما يتلاءم مع سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على التعليم بشكل مستمر.

وحتى تستطيع الحكومات المتعاقبة تلبية هذا الطلب، عملت على إنشاء المدارس في كافة المناطق، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع من وجهة النظر القائمة، على أن السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع يخفف العبء الحكومي في تلبية الطلب المتزايد، وبالتالي توفير موارد مالية وإدارية، والتي يمكن أن يتم استغلالها في تطوير نوعية التعليم، ونتيجة لوعي الحكومات بأهمية التعليم وزيادة وعي الأفراد، حرص أبناء الشعب الأردني على إرسال أبنائهم وبناتهم إلى المدارس، اعتقاداً منهم بأن التعليم هو الدعامة الرئيسة لحياة مستقبلية كريمة، وعلية تراجعت نسبة الأمية في الأردن إلى أدنى النسب على مستوى المنطقة العربية، والتي وصلت إلى 8.9 % لعام 2005م للأعمار فوق سن 15 عام (الإحصاءات العامة، 2005).

وفيما يخص الأردن في موضوع التعليم تشير البيانات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2005/2004 إلى أن عدد المدارس في المملكة قد بلغ 5366 مدرسة في العام المذكور يتعلم فيها أكثر من 1.5 مليون طالب وطالبة ويُعلم فيها 83523 معلماً ومعلمة، وذلك في مختلف المراحل الدراسية في أنحاء المملكة كافة، أما من حيث السلطات فتشرف على تعليم الطلبة سلطات عدة (وزارة التربية والتعليم، القطاع الخاص، وكالة الغوث الدولية، وزارات حكومية أخرى مثل وزارة الدفاع ووزارة الصحة، ووزارة الأوقاف) تتعاون فيما بينها بغرض تحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم، وتعتبر وزارة التربية والتعليم المؤسسة التربوية التي تقدم خدمات التعلم والتعليم للنسبة الأكبر من الطلبة والتي تبلغ 70.20% من إجمالي الطلبة في المملكة، تليها في المرتبة الثانية القطاع الخاص التي تبلغ نسبة الطلبة الملتحقين بها 19.99%، بينما تقدم وكالة الغوث الدولية خدماتها التعليمية لحوالي 8.56% من الطلبة، في حين تقدم مؤسسات حكومية أخرى خدماتها التعليمية إلى 1.25% من إجمالي طلبة المملكة.

أما فيما يتعلق بالأمية في الأردن، وبفضل الجهود الحثيثة والمكثفة التي بذلها الأردن للحد منها، فقد انخفضت نسبتها إلى أن بلغت 8.9 % في عام 2005، حيث كانت النسبة 4.8 % للذكور و 13 % للإناث، وللخضاء على الأمية فقد قامت وزارة التربية والتعليم بفتح مراكز لتعليم الكبار حتى الصف السادس الابتدائي، تشكل الإناث ما نسبته 86.5 % من إجمالي الملتحقين بها، مما يدل على وعي المرأه وإدراكها لأهمية التعليم في تطوير مسار حياتها.

لقد واصل الأردن جهوده الحثيثة لإحداث التطوير التربوي الشامل بمختلف مناحي العملية التربوية بما يعكس إيجاباً على الطالب، باعتباره محور هذه العملية وغايتها الرئيسة، فقد شمل التطوير محاور عدة أبرزها؛ تعميم تدريس اللغة الإنجليزية لتشمل الصفوف جميعها من الأول ولغاية الصف الثاني عشر، وحوسبة التعليم في مدارس المملكة، وتمكين المعلمين والطلبة من استخدام الحاسوب وتقنياته، مما يبسط عمليات التعلم ويعمق الفهم لدى الطلبة، ويجعل عملية التعلم أكثر جدوى وفائدة ومتعة، إضافة إلى المباشرة بإنشاء مدارس الملك عبد الله الثاني المعظم للتميز والتوسع في إقامة رياض الأطفال لوزارة التربية والتعليم في المناطق ذات الحاجة.

وكون الأردن تميز عن غيره من دول العالم بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة التي تملكها وتديرها شركات خاصة أو أفراد، وتهدف إلى تحقيق الربح، تم العمل على تشجيع هذا القطاع بمواصلة جهوده في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير برامج التربية الخاصة لذوي صعوبات التعلم، ومواصلة تطوير المناهج والكتب المدرسية والتقنيات التربوية، وإقرار سياسة التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، ونظام رتب المعلمين والمباشرة بتطبيقه، وتطوير البناء المدرسي ومرافقه ومستلزماته، وتأمّل وزارة التربية والتعليم من خلال ذلك كله إلى إحداث نقلة نوعية في مهارات التعليم، وتنمية نمط التفكير الملائم لعصر المعلوماتية انسجاماً مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بأن يغدو الأردن مركزاً لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة، وقد أولت الحكومات الأردنية المتعاقبة أهمية خاصة للتعليم منذ تأسيس الأمارة عام 1921.

ونظراً لأهمية التعليم جاءت هذه الدراسة تبحث في تقدير الطلب على التعليم الخاص، نظراً لكبر حجم قطاع التعليم بشكل عام في الأردن، وتزايد الطلب على التعليم الخاص بمراحله المختلفة، حيث يعتبر التعليم الشغل الشاغل لشريحة واسعة من المواطنين، بل يكاد يهيم جميع أفراد المجتمع.

هذا وتهدف هذه الدراسة للتعرف على محددات الطلب على التعليم الخاص في الأردن، ولكافة المراحل التعليمية خلال الفترة 1980/1979-2005/2004، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة ببناء النماذج القياسية المختلفة استناداً على النظريات الاقتصادية،

وتحليل وتقييم بعض العلاقات والمعادلات الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال فترة الدراسة للوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، فقد أصبح ينظر إلى التعليم على أنه سلعة ضرورية إلى جانب كونه استثماراً، وذلك للدور الذي يلعبه في تقدم البلدان، ودفع عجلة التنمية حيث يعتبر التعليم حجر الأساس في الاقتصاد القوي، كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كزيادة الإنتاجية، الدخل، الناتج الكلي، العمالة، البطالة وغيرها.

وتركز هذه الدراسة على اختبار مجموعة من الفرضيات يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

1. يوجد علاقة عكسية بين اسعار التعليم الخاص والطلب على التعليم الخاص.
2. يوجد علاقة طردية بين عدد السكان والطلب على التعليم الخاص.
3. يوجد علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد والطلب على التعليم الخاص.

وتعتبر هذه الدراسة الأولى في الأردن التي تبحث في الطلب على التعليم الخاص بشكل متكامل، ابتداء من التعليم ما قبل المدرسي وانتهاء بالتعليم العالي حيث قامت الدراسة بتحديد مجموعة من المحددات الرئيسية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التعليم، وذلك من خلال توظيف مجموعه من الاختبارات القياسية اللازمة لتحديد واكتشاف المشاكل الاحصائية لتجنب ظهور نتائج مزيفة في التحليل، الامر الذي اغفلته كل الدراسات المحلية السابقة. وبالتالي فهي تخدم قطاعين مختلفين: الأول القطاع الخاص حيث تساعد هذه الدراسة المستثمرين في قطاع التعليم التعرف على العوامل التي تؤثر في الطلب على التعليم الخاص، و بالتالي أخذ صورة واضحة عن حجم الطلب المتوقع في المستقبل. والثاني القطاع العام الذي تتشكل له الصورة بشكل أوضح عن حجم الطلب الذي سوف تواجهه مؤسسات التعليم العام بعد معرفة الطلب على مؤسسات التعليم الخاص، الأمر الذي يجعل رسمي السياسات التعليمية يختارون السياسات المناسبة، بغية تجنب الوقوع في بعض العقبات، مثل عدم توفر المباني او الكوادر التعليمية أو عدم تحديد الأنفاق المناسب على قطاع التعليم العام.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى اربعة اجزاء، ابتداءً بالمقدمة وواقع التعليم في الاردن وتطوره، ومرورا بالاطار النظري والدراسات السابقة التي تناولها الجزء الثاني، في حين عرض الجزء الثالث النماذج القياسية المستخدمة في التحليل، وأخيراً جاء الجزء الرابع لبيان النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

يعرف قاموس ويبستر (Webster, 2007) التعليم على انه "عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق ولاسيما عن طريق التربية والتعليم الرسمي". كذلك يمكن تعريف التعليم على أنه "عملية توجيه عملية التعلم وحفز المتعلم واستثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي وتهيئة الظروف التي تمكنه من التعلم أيًا كان نوعه" (الشديفات، 2002)، ولذا فإن الأنشطة التعليمية تتضمن إنتاج وتوزيع المعرفة، سواء حدثت في مؤسسات رسمية أو خاصة أو في أي مكان آخر. هذا ويمكن تعريف التعليم الخاص بأنه التعليم الذي يتم في المؤسسات التعليمية التي تديرها وتشرف عليها جهة غير حكومية وتكون مملوكة لأفراد أو مؤسسات.

ان الاهتمام بقطاع التربية والتعليم يعود الى بدايات ظهور علم الاقتصاد، واخذ هذا الاهتمام يزداد يوماً بعد يوم، لا سيما لدى الاقتصاديين، الامر الذي اصبح موضوع دراسة مستقلة، بل علما مستقلا عرف باقتصاديات التعليم (Economics of education)¹. هذا ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارةً وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحةً وعلاقةً في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لذلك التكوين" (النوري، 1988).

ويقوم الأساس النظري لتقدير الطلب على التعليم على اتجاهين، الأول وهو أن قرار الالتحاق بالمؤسسات التعليمية قرار استثماري شأنه شأن أي مشروع استثماري آخر، حيث يتم قبوله إذا كانت المنفعة المتوقعة في المستقبل من التعليم تفوق تكاليف التعليم، وتشمل المنافع من التعليم نوعين، الأول مادي ويتمثل بزيادة الدخل خلال فترة الحياة بعد التعليم مقارنة بالدخل المتوقع في حال عدم التعلم، أما النوع الآخر فهو غير مادي يتمثل بالمنافع الاجتماعية والثقافية، أما النوع الآخر يقوم على أن الالتحاق بمؤسسات التعليم قرار استهلاكي، ويخضع الطلب عليه لنفس المحددات التي تؤثر على الطلب لأي سلعة أخرى، كذلك ينظر للتعليم على انه استثمار في رأس المال البشري وعملية الطلب على التعليم تأتي من كونه عملية مبادلة بين المدخيل المستقبلية المحسنة، نتيجة زيادة التعليم والمدخيل الضائعة أثناء فترة التعليم (Nielson, 2001).

هناك عدة طرق لتقدير الطلب على التعليم، وقد جاءت هذه الطرق متماشية مع وجهات النظر حول التعليم فيما إذا كان استهلاكاً أو استثماراً أو الاثنين معاً، أي يمكن القول أن هناك ثلاثة طرق تخدم وجهات النظر المختلفة (Campbell and Siegel, 1967) وهي على النحو التالي:

الطريقة الأولى: ترى أن الطلب على التعليم هو قرار استثماري، ويتم اتخاذ قرار الالتحاق بالتعليم إذا كانت القيمة الحالية للمنافع المتوقعة من التعليم تفوق القيمة الحالية للتكاليف، علماً بأن كل من المنافع والتكاليف يمكن أن تقسم إلى قسمين مادية وغير مادية، فالمادية متمثلة في التكاليف أو المنافع المباشرة التي يدفعها أو يجنيها الشخص من التعليم، أما غير المادية فتتمثل في المكانة الاجتماعية والمتعة من زهاب الشخص للتعليم أو للعمل.

الطريقة الثانية: والتي تقوم على أن قرار التعليم هو قرار استهلاك حالي أي أن التعليم سلعة تحقق منفعة وبالتالي يتحدد الطلب على هذه السلعة بعدة عوامل منها: سعر السلعة، وأسعار السلع المكملة والبديلة، وتكلفة الفرصة البديلة (الفرصة البديلة للتعليم هو العمل)، وعدد السكان، والدخل وتوزيع الدخل، وفي مرحلة التعليم العالي يمكن إضافة أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة، ومعدل البطالة للقوى العاملة المتعلمة وغير المتعلمة.

الطريقة الثالثة: يرى جانز (Jans, 2006) أن هذه الطريقة تقوم على تعظيم المنفعة بالنسبة للأفراد بناء على الدخل المتاح وسلوك الأفراد، ويمكن صياغة نموذج اقتصادي لمعرفة قرار الالتحاق بالتعليم بافتراض أن كل فرد له دالة منفعة خاصة به، تعتمد على الاستثمار البشري نتيجة التعليم وكذلك استهلاك السلع والخدمات الأخرى.

ومع تزايد الطلب على التعليم بشكل عام والتعليم الخاص بشكل خاص على المستويين العالمي والمحلي، قام عدد من الباحثين ولاسيما الاقتصاديين منهم بتناول هذا الموضوع في دراساتهم لإلقاء الضوء على محددات الطلب على التعليم بشقيه العام والخاص، فعلى المستوى المحلي نذكر دراسة قامت بها الخوري (1984) فقد تناولت الباحثة الطلب على التعليم الثانوي في الأردن حيث قامت الباحثة بالتنقيب بحجم الطلب على التعليم في المرحلة الثانوية خلال السنوات الدراسية (1985/1984 – 2000/1999) بالاعتماد على أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية خلال السنوات السابقة للدراسة، وقد استخدمت الباحثة طريقة المصفوفة التعليمية في تقدير حجم الطلب.

ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع دراسة غنايم (1999) بعنوان تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، والتي تناول فيها محددات الطلب على التعليم الخاص في المرحلة الأساسية والثانوية من خلال استخدام نموذج قياسي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب العينة التي استخدم بها عينة مكونة من 2107 طالباً من محافظة العاصمة، كون هذه المحافظة تستحوذ على 58% من طلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي، حيث أشارت النتائج في هذه الدراسة إلى أن الطلب على التعليم الخاص مرتفع ومستمر، حيث بلغ معدل النمو السنوي للطلب على التعليم الخاص 6.32% خلال الفترة 1974-1996، وكذلك أظهرت الدراسة أن الطلب على التعليم الخاص مرناً بالنسبة للسعر، وذلك بسبب توفر بديل لخدمة التعليم الخاص في مؤسسات التعليم العام، أما بالنسبة للمرونة الدخلية أشارت النتائج إلى أن هذه الخدمة غير مرنة بالنسبة للدخل، حيث تعتبر هذه الخدمة ضرورية وليست كمالية، وكذلك أظهرت النتائج أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي يؤثر في الطلب على التعليم الخاص، وقد استخدم الباحث أسلوب السلاسل الزمنية وأسلوب العينة في اختبار معلمات النموذج القياسي المستخدم.

أما على الصعيد العالمي يعد كل من كامبل وسيغل (Campbell and Siegel, 1967) من الرواد في مجال تقدير الطلب على التعليم، حيث قاموا بدراسة لتقدير الطلب على التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1919-1964، وتم الاعتماد على النموذج القياسي الذي يحوي كل من المتغيرات المستقلة، أعداد المسجلين لمرحلة التعليم العالي، الدخل، مؤشر أسعار التعليم وعدد السكان للفئة العمرية (18-24) وذلك لمعرفة أثر كل من هذه المتغيرات في دالة الطلب على التعليم للمرحلة المذكورة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الدخل وأسعار التعليم يؤثر في دالة الطلب على التعليم العالي، حيث كان لأسعار التعليم تأثير سلبي، ولكن وجدت الدراسة أن الطلب على التعليم العالي غير مرناً كون المرونة السعرية تساوي 0.44، بينما كان للدخل تأثير موجب في دالة الطلب على التعليم العالي حيث كانت المرونة الدخلية تساوي 1.22 الأمر الذي يشير إلى أن التعليم العالي سلعة عادية ولكنها كمالية.

وفي دراسة قام بها جان ودومسانو (Jane and Domisiano, 2006) للتعرف على محددات الطلب على التعليم في كينيا للمرحلة الابتدائية، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلب على التعليم الابتدائي يحدد بكل من العوامل التالية: ثقافة الوالدين، التركيب العائلي، رفاة المجتمع (معدل الدخل)، عمل الوالدين وخاصة الأم حيث أظهرت الدراسة أن لعمل الأم دوراً إيجابياً في دراسة الأبناء، أما عمل الأب فليس له أي تأثير في هذه الدراسة.

وأما الدراسة التي قام بها بيتر وسان (Peter and 2001, Sahn) لتقدير الطلب على التعليم في مدغشقر للمرحلة الأساسية، وتوصل الباحثان إلى أن نوعية المدرسة ومقدار الرسوم هي التي تحدد الاختيار بين التسجيل في المدارس الخاصة أو الحكومية أو عدم التسجيل، وكذلك توصل الباحث إلى أن الطبقة الفقيرة أكثر استجابة لتغير الأسعار، وبالتالي أي زيادة في رسوم التعليم الحكومية سوف يؤدي إلى عدم عدالة في التعليم، أما بالنسبة لتأثير السعر التقاطعي فقد كان منخفضاً، ويعود السبب إلى عدم توفر معلومات دقيقة عن المسجلين في المدارس الخاصة.

وبالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تناولها الطلب على التعليم الخاص بشكل متكامل، ابتداءً من التعليم ما قبل المدرسي وانتهاءً بالتعليم العالي، حيث قامت الدراسة بتحديد مجموعة من المحددات الرئيسية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التعليم، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الاختبارات القياسية اللازمة لتحديد واكتشاف المشاكل الإحصائية، لتجنب ظهور نتائج مزيفة في التحليل.

ثالثاً: النموذج القياسي

انطلاقاً من كون الدراسة تبحث في الطلب على التعليم الخاص في الأردن بمختلف مراحلها خلال الفترة (1979-2004)، إذا لابد من معرفة المتغيرات المؤثرة في الطلب ومقدار التأثير النسبي لكل من هذه المتغيرات لمرحل التعليم المختلفة، وذلك باستخدام النماذج القياسية الملائمة لذلك، حيث سيتم استخدام عدة نماذج قياسية كل منها يخص مرحلة مختلفة من مراحل التعليم.

نموذج مرحلة التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)

كون مؤسسات التعليم الخاص منفردة تقريباً بتلبية الطلب على هذه المرحلة من التعليم حيث تشير الكتب الإحصائية لوزارة التربية والتعليم أن نسبة طلاب هذه المرحلة في مؤسسات التعليم الخاص كانت 97%، 97%، 95%، 96%، 94%، للأعوام الدراسية 2001/2000، 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004 على التوالي، أي يمكن القول بان هذه المرحلة من التعليم تفرّد بها مؤسسات التعليم الخاص، ولمعرفة المتغيرات التي تؤثر في دالة الطلب لهذه المرحلة من التعليم سيتم استخدام النموذج القياسي التالي لقياس التأثير النسبي لكل من هذه المتغيرات.

$$KST_t = f(RCPI_t, RPOP_t, PC_t, KST_{t-1}, T) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$KST_{t>t-1}$: عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص لمرحلة (رياض الأطفال) في السنة (t)، والفترة المتباطئة (t-1)، ويتوقع أن يكون تأثير عدد الطلاب في الفترة المتباطئة إيجابياً على عدد الطلاب في الفترة الحالية.

$RCPI_t$: نسبة مؤشر الأسعار والتي تم حسابها من خلال قسمة الأرقام القياسية لأسعار التعليم الخاص إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك² في السنة (t)، والذي تم استخدامها كمؤشر للأسعار، ومع الأخذ بعين الاعتبار أسعار عام 1994م أسعار سنة أساس، وحسب النظرية الاقتصادية الخاصة بقانون الطلب، فيتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وعدد طلاب التعليم الخاص.

$RPOP_t$: نسبة عدد السكان للفئة العمرية (4-5) في السنة (t)، إلى عدد السكان الكلي في نفس السنة، حيث يتوقع أن تكون العلاقة بين هذه النسبة والطلب على هذه المرحلة من التعليم الخاص علاقة طردية.

PC_t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية مقسوماً على عدد السكان الكلي) في السنة (t)، ويتوقع أن تكون العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على التعليم الخاص علاقة طردية، وذلك لأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل يفوق معدل النمو في حجم السكان يعكس تحسن الوضع الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسن القدرة الشرائية له.

T : المتجه الزمني، حيث تم إدراج هذا المتغير لقياس الاتجاه الزمني في المتغير التابع، حيث يستخدم هذا المتغير لمعالجة ارتباط المتغير التابع بالزمن، ويعكس هذا المتغير الاتجاه العام للمتغير التابع بحيث إذا كان معامل هذا المتغير سالباً فإن الاتجاه العام للمتغير التابع يتجه نحو الانخفاض والعكس صحيح، ويتوقع عند الحديث عن التعليم بان يكون معامل المتجه الزمني موجب حيث يعكس هذا المتجه بعض العوامل الاجتماعية، والتي من الصعوبة إدراجها في النماذج القياسية المستخدمة، كاتجاه الناس ونظرتهم حول التعليم وقناعتهم بأهميته.

نموذج مرحلة التعليم الأساسي

تمتد هذه المرحلة من التعليم (من الصف الأول حتى الصف العاشر)، وكون هذه المرحلة من التعليم الزاميه فهي تختلف عن المراحل الأخرى لأن عملية إرسال الأبناء إلى المدارس الحكومية أو الخاصة إجبارية وسوف يتم استخدام النموذج القياسي التالي (1) لهذه المرحلة، لمعرفة مدى تأثير كل من متغيرات هذا النموذج على الطلب لهذه المرحلة من التعليم.

$$PST_t = f (EPI_t, POP_t, GDP_{t-1}, PRI_{t-1}, DUM_t, T) \dots\dots (2)$$

حيث أن:

PST_t : عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم الخاص في السنة (t) للمرحلة الأساسية.

EPI_t : مؤشر أسعار التعليم الخاص في السنة (t)، ومع الأخذ بعين الاعتبار أسعار عام 1994م كسنة أساس.

POP_t : عدد السكان الكلي في السنة (t).

GDP_{t-1} : الناتج القومي الإجمالي في السنة السابقة (t-1).

PRI_{t-1} : تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام، وتم احتسابها بقسمة ميزانية التربية والتعليم في الفترة السابقة (t-1) على عدد الطلاب الكلي في مدارس التربية والتعليم في الفترة السابقة، حيث تم استخدام هذا المتغير كمؤشر لجودة التعليم في مؤسسات التعليم العام.

DUM : متغير وهمي للدلالة على السنوات التي تم العمل بها بالزامية التعليم من الصف الأول حتى الصف العاشر خلال فترة الدراسة، حيث يأخذ القيمة واحد للسنوات التي تم العمل بالزامية التعليم (اعتبارا من العام الدراسي 1989/1990) وصفر لباقي السنوات.

T : المتجة الزمني.

نموذج مرحلة التعليم الثانوي

تم استخدام النموذج القياسي التالي لهذه المرحلة من التعليم لمعرفة مدى تأثير كل من المتغيرات التي من المتوقع ان تؤثر في دالة الطلب على التعليم الثانوي⁴.

$$SST_t = f (RCPI_{t-1}, PO_{t-1}, PC_t, PRI_t, DUM_t) \dots\dots (3)$$

حيث أن:

SST_t : عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم الخاص للمرحلة الثانوية في السنة (t).

$RCPI_{t-1}$: نسبة مؤشر الأسعار والتي تم حسابها من خلال نسبة الأرقام القياسية لأسعار التعليم الخاص إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الفترة المتباعدة (t-1)، ومع الأخذ بعين الاعتبار أسعار عام 1994م كسنة أساس، وحسب النظرية الاقتصادية الخاصة بقانون الطلب، فيتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وعدد طلاب التعليم الخاص.

PO_{t-1} : عدد السكان للشريحة العمرية (16-17) والتي ينتمي إليها طلاب هذه المرحلة من التعليم، ويتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير ايجابي على الطلب لهذه المرحلة من التعليم.

PC_t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية مقسوما على عدد السكان الكلي) في السنة (t).

PRI_t : تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام وتم احتسابها بقسمة ميزانية التربية والتعليم في السنة (t) على عدد الطلاب في مدارس التربية والتعليم في السنة (t).

DUM : متغير وهمي للدلالة على التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت على الأردن خلال فترة الدراسة، حيث يأخذ القيمة واحد لسنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وصفرًا لباقي السنوات.

نموذج مرحلة التعليم العالي

وسيتم استخدام النموذج القياسي التالي⁴:

$$HST_t = f(EPI_t, GDP_{t+1}, GR_{t-1}, W_{t+1}, HST_{t-1}, DUM) \dots(4)$$

حيث أن:

HST_{t-1} : عدد الطلاب الذين سجلوا في الجامعات الخاصة في السنة (t)، والسنة السابقة (t-1).

EPI_t : مؤشر أسعار التعليم الخاص في السنة (t)، ومع الأخذ بعين الاعتبار أسعار عام 1994م كسنة أساس.

GDP_{t+1} : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في السنة القادمة، والذي تم استخدامه كمقياس للدخل المتوقع في السنة القادمة.

GR_{t-1} : عدد الناجحين في الثانوية العامة في السنة السابقة، حيث يعتبر هذا العامل من العوامل الرئيسية في تحديد الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة من التعليم، وسبب استخدام هذا المتغير يرجع إلى أن الطلب على التعليم الخاص في هذه المرحلة يتوقف على الحصول على الثانوية العامة، بالإضافة إلى أنه يعكس فئة السكان الخاصة بهذه المرحلة، ويتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابي على الطلب على التعليم العالي، حيث أن زيادة عدد الناجحين في الثانوية العامة لابد أن يؤدي إلى زيادة الإقبال على التعليم الجامعي الخاص، خاصة مع عدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب جميع خريجي الثانوية العامة، حيث يتم تحديد سقف لأعداد المقبولين وحد أدنى لمعدلات القبول في الجامعات الحكومية.

W_{t+1} : مستوى الأجور المتوقع أن يحصل عليه من هم من حملة الثانوية العامة فما دون إذا ما فضلوا الذهاب إلى سوق العمل على الالتحاق بالجامعات لإتمام دراستهم، وبالتالي يعكس هذا المتغير تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) للالتحاق بالجامعة، وحسب هذا التعريف يتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير سالباً على الطلب على التعليم العالي الخاص، حيث أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للتعليم العالي، وبالتالي عزوف الطلبة خريجي الثانوية العامة عن متابعة تعليمهم العالي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

DUM: متغير وهمي للدلالة على التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت على الأردن خلال فترة الدراسة، حيث يأخذ القيمة واحد لسنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وصفرًا لباقي السنوات.

التحليل القياسي

بعد أن تم بناء النماذج القياسية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التعليم الخاص اعتماداً على النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة، وكذلك التوقعات الاقتصادية، قام الباحث بإجراء الاختبارات اللازمة لتقدير معاملات النماذج المختلفة، وبيان تأثير كل منها على الطلب للمراحل المختلفة من التعليم الخاص، ومن أجل الحصول على نتائج مقبولة وقرارات سليمة حول النماذج المستخدمة لابد من إجراء الاختبارات اللازمة لذلك، سواء قبل إجراء عملية التقدير أو بعد إجراء عملية التقدير، لضمان مصداقية النتائج.

اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

من المشاكل الاحصائية التي يمكن أن تواجه الباحث مشكلة عدم استقرار البيانات وبمعنى آخر إن الوسط الحسابي والتباين يتغيران عبر الزمن (Maddala, 1998). وكون معظم البيانات الاقتصادية تعاني من هذه المشكلة، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) قبل التأكد من استقرار البيانات ستقود لنتائج منحازة وبالتالي إلى استنتاجات مظللة، وللتأكد من استقرار البيانات سوف تطبق الدراسة اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) وويشير الجدول (1) إلى نتائج اختبار ADF لاستقرار البيانات⁵.

جدول (1) نتائج اختبار استقرار البيانات

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	درجة الاستقرار
KST	-9.76	-2.67	1	1% at 2nd difference *
PST	-9.31	-2.67	1	1% at 2nd difference *
SST	-3.38	-2.66	1	1% at 1st difference *
HST	-4.83	-2.66	1	1% at 1st difference *
KPO	-4.46	-2.67	1	1% at 2nd difference *
RCPI	-2.54	-2.66	1	1% at 1st difference *
PC	-3.2	-2.66	1	1% at 1st difference *
POP	-5.58	-2.67	1	1% at 2nd difference *
GDP	-2.02	-1.95	1	5% at 1st difference *
PPO	-4.44	-3.72	1	1% at level **
SPO	-16.16	-3.88	8	1% at level **
HPO	-4.91	-2.66	1	1% at 1st difference *
GR	-4.77	-2.66	1	1% at 1st difference *
W	-3.73	-1.36	2	1% at level **

* بدون الحد الثابت والمتجه الزمني، ** مع الحد الثابت.

يشير الجدول السابق رقم (1) إلى نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع، حيث تظهر نتائج الجدول استقرار عدد السكان للمرحلة الأساسية والثانوية (PPO) و (SPO) ومعدل الأجر (W) على المستوى، في حين كان كل من المتغيرات، عدد طلاب رياض الأطفال (KST)، عدد طلاب المرحلة الأساسية (PST)، عدد السكان المناسب لرياض الأطفال (KPO)، عدد السكان الكلي (POP) مستقرة عند الفرق الثاني، أما باقي المتغيرات فكانت مستقرة عند الفرق الأول، وبناء على نتائج ديكي - فولر والتي تشير إلى عدم استقرار جميع المتغيرات عند نفس الدرجة، فلن تقوم الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى على بيانات المتغيرات سابقة الذكر مباشرة، كون هذه الطريقة تتطلب أن تكون البيانات مستقرة على المستوى، وكذلك لا يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ لعدم استقرار المتغيرات عند نفس الدرجة، لذلك تم معالجة البيانات باستخدام المعادلة المطورة من قبل سيمز (Sims) عام 1986 (Bruce, 2007)، والتي تم استخدامها من قبل عدد من الباحثين ومنهم على سبيل المثال القرعان (1996, Quraan)، والطلافة (2005م)، وتعتمد هذه المعادلة على الصيغة التالية:

$$FX_t = \ln(X_t) - 1.5 \ln(X_{t-1}) + 0.562 \ln(X_{t-2})$$

حيث تشير FX_t إلى قيمة المتغير بعد المعالجة في الفترة (t)، والتي تعتمد على اللوغاريتم الطبيعي للمتغير في نفس الفترة مطروحا منه 1.5 مضروب باللوغاريتم الطبيعي لقيمة المتغير في الفترة السابقة مضافا إليه 0.562 مضروب باللوغاريتم الطبيعي لقيمة المتغير المتباطئ لفترتين سابقتين وتساعد هذه المعادلة على المحافظة على استقرار متوسط وتباين البيانات خلال فترة الدراسة وبالتالي استقرار المتغيرات عند المستوى، وبعد معالجة البيانات تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحقيق هدف الدراسة الذي سعى إلى تحديد المتغيرات التي يعتمد عليها الطلب على التعليم الخاص في الأردن بكافة مراحلها.

يبين الجدول التالي رقم (2) نتائج تقدير دالة الطلب على التعليم الخاص لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)، وبما أن هذه المرحلة ليست إلزامية وان نسبة من الأهالي لا يرسلون أبناءهم إلى هذه المرحلة من التعليم أو قد يرسلونهم لفترات متقطعة، بالإضافة إلى أن المتغيرات الاجتماعية كثافة الوالدين، عمل الوالدين، تلعب دور هام في هذه المرحلة من التعليم، وجد صعوبة في الوصول إلى النموذج المناسب لتقدير الطلب على التعليم لهذه المرحلة، حيث تم تقدير هذه الدالة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات تم توضيحها سابقا. وبالرجوع إلى النموذج الأول العامود الثاني في الجدول رقم (2) يظهر عدم تمتع الحد الثابت بالمعنوية الإحصائية إلى جانب عدد السكان والدخل، لذلك تم إعادة التقدير بعد إزالة الحد الثابت، وكون إزالة الحد الثابت من النموذج يتسبب في بعض النتائج المنحازة⁵ (George et al. 1980).

جدول (2) النموذج القياسي للمتغير التابع/ عدد طلاب رياض الأطفال KST

المتغير المستقل \ النموذج	Model 1	Model 2
Intercept	0.45 (0.69)	-
RCPI	-0.27 (-1.73)***	-0.30 (-2.01)***
RPOP	0.68 (0.86)	1.22 (8.23) *
KST(-1)	-0.56 (-2.91) *	-0.53 (-2.87) *
d (PC)	0.16 (1.50)	0.18 (1.77) **
Trend	0.005 (3.82) *	0.005 (4.12) *
R- squared	0.52	0.72
Adj. R – squared	0.39	0.66
F- statistic	3.77	11.56
D. W.	2.09	2.10

القيم داخل الاقواس تشير الى قيمة t المحسوبة.

زو دلالة احصائية: * عند مستوى معنوية 1%، ** عند مستوى معنوية 5%، *** عند مستوى معنوية 10%

يشير النموذج الثاني في العاود الثالث إلى دالة الطلب على التعليم الخاص لمرحلة رياض الأطفال بعد إزالة الحد الثابت، حيث تشير نتائج النموذج إلى عدم معاناة هذا النموذج من أي من المشاكل الإحصائية المعروفة، حيث تم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Self-Correlation) من خلال اختبار LM-test وذلك لاستخدام المتغير التابع كمتغير مستقل بفترة متباطنة، كما تم اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) من خلال فحص الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وتبين من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات عدم وجود مؤشر على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، كونه لا يوجد ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة وكذلك انخفاض قيمة التحديد (R-square) كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس (Heteroskedasticity) من خلال اختبار White .

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) إلى أن تأثير الأسعار النسبية (RCPI) سالب على الطلب على التعليم الخاص في مرحلة رياض الأطفال والمتمثل بإعداد الطلبة في هذه المرحلة (KST)، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة الأسعار النسبية بنسبة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض أعداد الطلاب بنسبة 0.3% وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن العلاقة عكسية بين الأسعار من جهة والكمية المطلوبة من جهة أخرى.

في حين كان أثر نسبة عدد السكان للفئة العمرية (4-5) إلى عدد السكان الكلي (RPOP) موجباً على الطلب على التعليم الخاص لمرحلة رياض الأطفال، حيث إن زيادة هذه النسبة بـ 1% يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب في هذه المرحلة بـ 1.22% وهذه النتيجة تأتي منسجمة مع الإشارة المتوقعة لهذا المتغير في بداية التحليل والمستمدة من النظرية الاقتصادية الخاصة بمحددات الطلب، حيث إن زيادة عدد السكان من محدثات الطلب على السلع والخدمات.

وبعكس ما توقعت الدراسة جاء أثر عدد الطلاب في هذه المرحلة من التعليم والمتباطن لفترة واحدة (KST(-1)) سالباً على أعداد الطلبة في الفترة الحالية، حيث إن زيادة عدد الطلاب في الفترة السابقة بمقدار واحد بالمئة يؤدي إلى انخفاض عدد الطلاب في الفترة الحالية بـ 0.53%، وقد يرجع السبب في هذا إلى التوزيع العمري للسكان لهذه المرحلة وما قبلها، بحيث إن زيادة نسبة قبول الطلاب في هذه المرحلة

يكون على حساب الفترات اللاحقة، أو قد يعود السبب إلى تباعد فترات الإنجاب، بالإضافة إلى أن بعض الأسر لا تستطيع تحمل تكاليف لأكثر من طالب في مؤسسات التعليم الخاص.

ولأن التعليم الخاص في هذه المرحلة من السلع العادية normal goods فإن تغير الدخل ($d(PC)$) يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على التعليم الخاص بمرحلة رياض الأطفال هذا وقد تم إضافة متغير المتجه الزمني (T) وجاء معامل هذا المتغير موجب حسب ما تم توقعه حول هذا المتغير، حيث يمكن الاستنتاج بأن نظرة الناس للتعليم إيجابية وتزداد قناعتهم بأهمية التعليم مع الزمن الأمر الذي يقود إلى زيادة الطلب على التعليم بشكل عام وبالتالي التعليم الخاص.

أما بالنسبة لمرحلة التعليم الاساسي يشير الجدول التالي (3) إلى نتائج دالة الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة (PST)، وكون هذه المرحلة من التعليم الخاص تستحوذ على عدد كبير من الطلاب فقد اهتمت الدراسة بمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على هذه المرحلة، وحاولت تقدير أكثر من نموذج نذكر أهمها ما ورد في الجدول التالي حيث وجدت الدراسة أن النموذج القياسي الثالث أفضل نموذج يمكن اعتماده لتقدير الطلب على التعليم الخاص الأساسي كونه لا يعاني من أي من المشاكل الإحصائية سابقة الذكر، أما المتغيرات المستقلة لهذا النموذج فهي:

- مؤشر أسعار التعليم الخاص (EPI) حيث أن تغير مؤشر أسعار التعليم الخاص بمقدار 1% يؤدي إلى تغير الطلب على التعليم لهذه المرحلة بمقدار 0.74% وبشكل سلبي.

جدول رقم (3) النموذج القياسي للمتغير التابع/ عدد طلاب المرحلة الأساسية PST

النموذج المتغير المستقل	Model 1	Model 2	Model 3
Intercept	0.14 (0.12)	-	0.13 (0.30)
EPI	-0.75 (-2.48)**	-0.73 (-3.03)**	-0.74 (-2.72)*
GDP(-1)	0.6 (2.24)**	0.62 (3.03)*	0.60 (2.50)**
POP	-0.01 (-0.01)	0.11 (0.39)	-
PRI(-1)	-0.21 (-3.38)*	-0.21 (-3.49)*	-0.21 (-3.56)*
DUM	0.1 (3.27)*	0.1 (3.37)*	0.1 (3.38)*
Trend	0.005 (1.64)***	0.005 (2.8)**	0.004 (2.90)*
R- squared	0.67	0.67	0.67
Adj. R – squared	0.54	0.57	0.57
F- statistic	5.37	6.9	6.84
D. W.	2.11	2.10	2.08

القيم داخل الاقواس تشير الى قيمة t المحسوبة، ذو دلالة احصائية: * عند مستوى معنوية 1%، ** عند مستوى معنوية 5%، *** عند مستوى معنوية 10%

- الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بالأسعار الحقيقية (GDP(-1)) للدلالة على الدخول المتاحة وتبين أن هذا المتغير ذو دلالة إحصائية، وهذا يتماشى مع واقع الحال في الأردن حيث أن أبناء أصحاب الدخول المرتفعة ملتحقون بالمدارس الخاصة، كما وجدت الدراسة أن تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% يؤدي إلى تغير الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة بمقدار 0.60%.

- تكلفة الطالب في مدارس التعليم العام في السنة السابقة (PRI(-1)) وقد تم استخدام هذا المتغير للدلالة على جودة التعليم في مدارس التعليم العام (أي كلما زادت تكلفة الطالب دل ذلك على توفير مستلزمات التعليم بشكل أفضل وبالتالي نوعية تعليم أفضل)، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين تكلفة الطالب في مدارس التعليم العام والطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة سالبة أي أن زيادة تكلفة الطالب في مدارس التعليم العام بمقدار 1 % تؤدي إلى انخفاض الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة بمقدار 0.21 %.
 - المتغير الوهمي (DUM) وقد تم استخدامه لمعرفة تأثير قانون إلزامية التعليم للفترة الأساسية على الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة، حيث وجدت الدراسة أن لقرار إلزامية التعليم لهذه المرحلة تأثير موجب على الطلب على التعليم الخاص الأساسي.
 - معامل الزمن (T) ويبين هذا المتغير بأن الاتجاه العام على الطلب على التعليم الخاص يتجه نحو الزيادة.
 - وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم اعتماد متغير عدد السكان (الكلي أو شريحة السكان المناسبة لهذه المرحلة) في نموذج هذه المرحلة لأنه تبين عند اضافته الى النموذج عدم تمتعه بدلالة احصائية بحيث يتم قبوله، وقد يعود السبب إلى أن عدد السكان يتم تقديره في كل السنوات من قبل دائرة الإحصاءات العامة باستثناء سنوات التعداد.
- أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي الخاص فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النماذج الموضحة في الجدول (4)، والتي تفسر أهم المتغيرات التي تؤثر على الطلب لهذه المرحلة من التعليم، وقد اعتمدت الدراسة على النموذج الثالث لتقدير الطلب على التعليم الثانوي الخاص بعد أن تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بإضافة (AR(1)) للنموذج، وبناءً على ما ذكر تبين أن كل من الدخل وعدد السكان للشريحة العمرية (16-17) والتي تناسب هذه المرحلة من التعليم يؤثر في الطلب على التعليم الخاص وبشكل إيجابي، حيث إن زيادة 1 % لكل من الدخل وعدد السكان للفترة المذكورة يؤدي إلى زيادة الطلب بمقدار 1.80 % و 0.06 % على التوالي.
- أما كل من المتغيرات المستقلة، نسبة الأسعار القياسية وتكلفة الطالب في التعليم العام فقد كانت سلبية التأثير للطلب على التعليم الخاص، حيث إن ارتفاع كل منها بمقدار 1 % يؤدي إلى انخفاض الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة بمقدار 1.08 % و 0.34 % على التوالي، أما بالنسبة للمتغير الوهمي الدال على التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت على الأردن فقد كان سلبى التأثير.

جدول (4) النموذج القياسي للمتغير التابع/ عدد طلاب المرحلة الثانوية SST

النموذج \ المتغير المستقل	Model 1	Model 2	Model 3
Intercept	-0.19 (-0.92)	-	-0.09 (-0.40)
RCPI	-1.0 -2.53)**	-0.92 (-2.4)***	-1.08 (-2.75) *
PC	2.0 (3.88) *	1.54 (14.14) *	1.80 (3.11) *
PO(-1)	0.06 (2.5) **	0.07 (2.89)*	0.06 (2.08) **
PRI(-1)	0.36- (-2.94) *	-0.33 (-2.81) *	-0.34 (-2.20) **
DUM	-0.08 (-1.69)***	-0.08 (-1.75)***	-0.12 (-2.63) *
AR(1)	-	-	-0.42 (-1.9) **
R- squared	0.66	0.65	0.72
Adj. R – squared	0.56	0.57	0.61
F- statistic	6.6	8.36	6.42
D. W.	2.5	2.51	2.12

القيم داخل الاقواس تشير الى قيمة t المحسوبة، ذو دلالة احصائية: * عند مستوى معنوية 1%، ** عند مستوى معنوية 5%، *** عند مستوى معنوية 10%.

أما مرحلة التعليم العالي وهي المرحلة الأخيرة من التعليم الخاص التي تبحث بها هذه الدراسة فيمكن قراءة نتائجها من الجدول (5)، والذي يشير فيه النموذج الثاني والذي تم التأكد من عدم وجود أي من المشاكل الإحصائية سابقة الذكر إلى المتغيرات التي تؤثر على الطلب لهذه المرحلة من التعليم والتي يمكن قراءتها بالشكل التالي:

- مؤشر أسعار التعليم الخاص (RCPI) وتأثيره سالب على الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة، حيث أن ارتفاع مؤشر أسعار التعليم الخاص بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب بمقدار 1.78%.

جدول (5) النموذج القياسي للمتغير التابع/ عدد طلاب مرحلة التعليم العالي UST

المتغير المستقل	النموذج	Model 1	Model 2
Intercept		096 (0.53)	-0.27 (-0.30)
EPI		-1.71 (-2.04) ***	-1.78 (-2.16) **
GDP(1)		2.46 (3.11)*	2.14 (3.18) *
GR(-1)		0.87 (2.30) **	0.81 (2.29) **
W(1)		-3.91 (-4.50) *	-3.72 (-4.52)*
UST(-1)		-0.58 (-3.92) *	-0.59 (-4.15) *
DUM		-0.32 (-4.15) *	-0.32 (-4.10) *
PO		-1.93 (-.39)	-
R- squared		0.73	0.72
Adj. R – squared		0.60	0.61
F- statistic		6.43	6.48
D. W.		2.1	2.13

القيم داخل الاقواس تشير الى قيمة t المحسوبة.

ذو دلالة احصائية: * عند مستوى معنوية 1%، ** عند مستوى معنوية 5%، *** عند مستوى معنوية 10%

الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة القادمة ((GDP(-1)) الذي تم استخدامه للدلالة على الدخل المتوقع، وقد جاءت النتيجة متماسية مع النظرية الاقتصادية حيث إن زيادة الدخل تضمن زيادة الطلب على هذه المرحلة من التعليم، ولاسيما أن نسبة من طلاب التعليم العالي الخاص من الملتحقين بسوق العمل والمعتمدين على دخولهم وليس على دخول ذويهم أي أنه كلما توقع الشخص دخل أفضل في العام القادم كان حافظ على التحاقه بمؤسسات التعليم الخاص.

- - عدد الناجحين في الثانوية العامة ((GR(-1)) والذي يعتبر شرطاً أساسياً للالتحاق بالتعليم العالي فكلما ارتفع عدد الناجحين في الثانوية العامة بمقدار 1% فإن الطلب يزداد بمقدار 0.85%.

- الأجر المتوقع لمن هم في الثانوية العامة فما دون ($W(1)$) والذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة، وجاءت نتيجة هذا المتغير حسب ما هو متوقع أي كلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة قل الطلب على متابعة التعليم العالي وتفضيل الالتحاق بالعمل على الدراسة، حيث تبين أن ارتفاع الأجر بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب بمقدار 3.72%.
- عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي الخاص في العام السابق ($UST(-1)$) وجاءت النتيجة سالبة، والسبب عدم قدرة معظم الأهالي على تحمل تكاليف إرسال أكثر من احد الأبناء إلى مؤسسات التعليم العالي الخاص ولاسيما مع ارتفاع هذه التكاليف.
- المتغير الوهمي (DUM) الدال على التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت على الأردن، حيث تبين أن لهذه التغيرات تأثير سالب على الطلب على التعليم العالي الخاص، حيث كان يتوقع أن يكون هذا التأثير موجياً وخاصة خلال حرب العراق الأخيرة كون هذا البلد كان يستقبل عدد كبير من الطلبة الأردنيين، ولكن قرار الحكومة بتوفير مقاعد دراسية في الجامعات الحكومية لجميع العائدين من العراق هو المفسر للنتيجة التي توصلت لها الدراسة حول هذا المتغير.
- هذا ويمكن تبرير عدم قبول متغير عدد السكان (سواء عدد السكان الكلي أو الشريحة العمرية (18-25) والتي ينتمي إليها معظم طلاب التعليم العالي) في النموذج، إلى أن هذا المتغير يتم تقديره أصلاً، بالإضافة إلى أن عدد الناجحين في الثانوية قد يعكس عدد السكان الذي يهتم هذه المرحلة وكذلك كون عدد من طلاب التعليم العالي الخاص من خارج الأردن.

رابعاً: النتائج

سعت الدراسة لمعرفة محددات الطلب على التعليم الخاص ولكافة المراحل الدراسية، خلال الفترة الممتدة من العام الدراسي 1980/1979 وحتى العام الدراسي 2005/2004، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة خلصت الدراسة إلى النتائج المتعلقة بكل مرحلة من مراحل التعليم الخاص.

أولاً: مرحلة التعليم الخاص ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)

وجدت الدراسة أن المتغيرات التي تؤثر في دالة الطلب لهذه المرحلة هي:

- مؤشر أسعار التعليم الخاص/مؤشر أسعار المستهلك ($RCPI$) حيث كان لهذا المتغير تأثير سلبي للطلب على التعليم الخاص. وهذا ينسجم مع قانون الطلب، حيث يشير قانون الطلب إلى وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، أي ان زيادة السعر (مؤشر أسعار التعليم الخاص/ مؤشر أسعار المستهلك) يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة (التعليم الخاص).
- عدد السكان للفئة العمرية (4-5)/عدد السكان الكلي ($RPOP$) وكان لهذا المتغير تأثير إيجابي للطلب على التعليم. كما وتأتي هذه النتيجة منسجمة مع الواقع الاقتصادي، حيث يعتبر حجم السكان من محددات الطلب، وبالتالي زيادة حجم السكان تؤثر بشكل إيجابي على الطلب من معظم السلع وبما فيها التعليم.
- عدد طلاب رياض الأطفال في السنة السابقة ($KST(-1)$) حيث وجد أن لهذا المتغير تأثير سلبي للطلب على التعليم لهذه المرحلة من التعليم. وقد يرجع السبب في هذا التركيب النوعي للسكان، وتوزيعهم العمري، أي أن زيادة عدد الطلاب في الفترة الحالية يكون على حساب الفترة اللاحقة، كما وقد تنخفض قدرة الأسرة على إرسال ابن آخر للمدارس الخاصة إذا دعت الحاجة لذلك. أضف إلى ذلك إيثار إرسال الأبناء على البنات للمدارس الخاصة، خاصة لمحدودي الدخل، حيث يكون قرار إرسال الأبناء على حساب فرصة البنات في الالتحاق في هذه المدارس.
- الدخل (PC) حيث أن تغير في الدخل بمقدار 1% يؤدي إلى تغير في الطلب على التعليم الخاص بمقدار 0.18% وبشكل موجب. وحسب النظرية الاقتصادية، يعتبر التعليم من السلع الطبيعية ($Normal\ goods$) وذلك لان لتغيير الدخل تأثير إيجابي على الطلب على التعليم الخاص.
- المتجهة الزمنية (T)، وجاء تأثير هذا المتغير إيجابي التأثير في الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة. أي انه مع مرور الزمن يزداد الطلب على التعليم نتيجة لعوامل أخرى نوعية لا يمكن استخدامها كمتغيرات مستقلة مثل إدراك الناس وقناعاتهم بأهمية التعليم، وتغير ثقافتهم، وأذواق الناس.

ثانياً: مرحلة التعليم الأساسي

توصلت الدراسة إلى أن كلاً من المتغيرات التالية تؤثر في الطلب على التعليم لهذه المرحلة وذلك حسب التالي.

- مؤشر أسعار التعليم الخاص للدلالة على أثر الأسعار (الرسوم) في تحديد الطلب على التعليم الخاص حيث تبين أن لهذا المتغير تأثير سالب على الطلب لهذه المرحلة من التعليم. وجاءت هذه النتيجة منسجمة مع قانون الطلب، والعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.
- الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على الدخل حيث بين هذا المتغير أن التعليم سلعة طبيعية (Normal Good) وذلك من خلال التأثير الموجب لهذا المتغير.
- عدد السكان الكلي (POP) حيث تبين أن تأثيره إيجابي في الطلب على التعليم الخاص. وكباقي معظم السلع والخدمات يزداد الطلب على التعليم مع زيادة حجم السكان.
- معدل تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام للسنة السابقة (PRI) وذلك للدلالة على جودة التعليم في مؤسسات التعليم العام، وتبين أن لهذا المتغير تأثير سالب في الطلب على التعليم الخاص للمرحلة الأساسية. حيث يمكن معاملة مؤسسات التعليم العام كخدمة بديلة لمؤسسات التعليم الخاص، وتحسن نوعية الخدمة المقدمة من قبل مؤسسات التعليم الخاص تؤدي إلى ردم الفجوة بين مستوى التعليم والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العامة، وتلك المقدمة من مؤسسات التعليم الخاصة، وبالتالي زيادة الإقبال على مؤسسات التعليم الخاص نظراً لمجانبة التعليم في هذه المرحلة.
- المتغير الوهمي (DUM) وقد وجدت الدراسة أن لقرار إلزامية التعليم لهذه المرحلة تأثير موجب على الطلب لهذه المرحلة من التعليم. ويرتبط هذا المتغير من خلال التفسير بزيادة حجم السكان، حيث عمل قرار إلزامية التعليم على زيادة الشريحة المرتبطة بهذه المرحلة من التعليم من خلال إلزام كافة الأردنيين في هذه الفئة العمرية على الالتحاق بمؤسسات التعليم العامة والخاصة.
- المتجه الزمني (T)، وجاء تأثير هذا المتغير إيجابي التأثير في الطلب على التعليم الخاص الأساسي. ليعكس نمو وإدراك الناس لأهمية التعليم مع الزمن.

ثالثاً: مرحلة التعليم الثانوي

بالنسبة لهذه المرحلة من التعليم توصلت الدراسة إلى أن الطلب على هذه المرحلة يتحدد بكل من هذه المتغيرات.

- مؤشر أسعار التعليم الخاص/مؤشر أسعار المستهلك، (RCPI) حيث تم استخدام هذا المتغير للدلالة على تأثير الأسعار، وقد وجدت الدراسة أن المرونة السعرية للطلب على التعليم لهذه المرحلة من التعليم تساوي 1.08 أي أن ارتفاع السعر بمقدار 1% يقلل الطلب بمقدار 1.08%. أي يمكن اعتبار الطلب على التعليم مرناً بالنسبة للسعر، وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود بديل للتعليم الخاص (التعليم العام) أضف إلى ذلك ارتفاع حصة الإنفاق على التعليم من موازنة الأسرة.
- معدل دخل الفرد (PC) وقد وجدت الدراسة أن المرونة الدخلية لهذه المرحلة من التعليم تساوي 1.8، أي أن التعليم الخاص لهذه المرحلة من التعليم يعتبر سلعة كمالية.
- عدد السكان للفئة العمرية (16-17) في السنة السابقة (PO) كون هذه الفئة سوف تدخل إلى هذه المرحلة من التعليم، وقد وجد أن لهذا المتغير تأثير موجب على الطلب لهذه المرحلة من التعليم. وكما أشارت الدراسة سابقة يزداد الطلب على التعليم مع ازدياد حجم السكان.
- معدل تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام (PRI) للدلالة على جودة التعليم في هذه المؤسسات، وقد وجدت الدراسة أن لهذا المتغير تأثير سلبى حيث يقل الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة بمقدار 0.34% بارتفاع تكلفة الطالب في مؤسسات التعليم العام بمقدار 1%. وكباقي السلع البديلة هناك علاقة عكسية بين نوعية السلعة والطلب على السلع البديلة.
- المتغير الوهمي (DUM) الدال على سنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث تبين أن لسنوات عدم الاستقرار تأثير سلبى على الطلب لهذه المرحلة من التعليم. وذلك لتأثير هذه الظروف على مستوى الدخل، حيث تشير معظم الدراسات إلى الأثر السلبى لظروف عدم الاستقرار على مستوى الدخل، وبما أن التعليم من السلع الطبيعية (Normal) فإن عدم استقرار الظروف الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل ومن ثم انخفاض الطلب على التعليم.

رابعاً: مرحلة التعليم العالي

وجدت الدراسة أن المتغيرات التي تؤثر في الطلب على هذه المرحلة من التعليم هي على النحو التالي:

- مؤشر أسعار التعليم الخاص (EPI) الدال على تأثير الأسعار لهذه المرحلة من التعليم حيث تبين أن ارتفاع مؤشر أسعار التعليم الخاص بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على التعليم لهذه المرحلة بمقدار 1.78%. حيث يعتبر الطلب على التعليم الخاص العالي مرناً، وذلك لتعدد البدائل المحلية (الجامعات الحكومية) والخارجية (الجامعات الأجنبية). بالإضافة إلى أهمية الإنفاق على التعليم في موازنة الأسرة.
- الناتج القومي المحلي في السنة القادمة (GDP(1)) الدال على الدخل المتوقع في السنة القادمة، وقد وجدت الدراسة أن ارتفاع الناتج القومي المحلي بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع الطلب لمرحلة التعليم العالي بمقدار 2.14%.
- عدد طلاب الناجحين في الثانوية العامة في السنة السابقة (GR(-1)) وكون هذه الفئة من الطلبة هم من يلتحقون بالتعليم العالي في العام الدراسي الحالي ومن الطبيعي أنه بارتفاع هذا العدد سوف يزيد الطلب على التعليم العالي الخاص.
- معدل الأجر السنوي المتوقع في العام القادم لمن تحصيلهم العلمي ثانوية فما دون (W(1)) وقد تم استخدام هذا المتغير لمعرفة أثر تكلفة الفرصة البديلة للتعليم العالي الخاص حيث تبين أن تأثيرها سلبي للطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة من التعليم.
- عدد طلاب التعليم العالي الخاص في العام الدراسي السابق (UST(-1)) وقد وجدت الدراسة أن لهذا المتغير أثر سلبي للطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة من التعليم. وقد يرجع السبب في هذا التركيب النوعي للسكان، وتوزيعهم العمري، أي أن زيادة عدد الطلاب في الفترة الحالية يكون على حساب الفترة اللاحقة، كما وقد تنخفض قدرة الأسرة عند إرسال ابن آخر للجامعات الخاصة إذا دعت الحاجة لذلك. أضف إلى ذلك إيثار إرسال الأبناء على البنات للجامعات الخاصة، خاصة لمحدودي الدخل، حيث يكون قرار إرسال الأبناء على حساب فرصة البنات في الالتحاق في هذه المؤسسات التعليمية.
- المتغير الوهمي (DUM) الدال على سنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث تبين أن لسنوات عدم الاستقرار تأثير سلبي على الطلب لهذه المرحلة من التعليم.

يمكن القول أن النتائج التي تم التوصل إليها جاءت مطابقة للنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى مطابقتها مع واقع الحال في الأردن. فقد توصلت الدراسة إلى أن مرحلة التعليم الخاص الأساسي غير مرنة بالنسبة للسعر (الرسم المدرسية)، أما مرحلة التعليم الثانوي فكانت مرنة بالنسبة للسعر، وهذه النتيجة يمكن أن نلمسها من واقع الحال الأردني، كون الأهالي يركزون على تنشئة أبنائهم تنشئة سليمة في مراحل التعليم الأساسية، وبالتالي قد يضحوا باستهلاك بعض السلع في سبيل توفير الرسوم الدراسية لأبنائهم في هذه المرحلة من التعليم وهذا ما يفسر عدم مرونة الطلب على التعليم الخاص لهذه المرحلة من التعليم للتغير في الأسعار، أما في مرحلة التعليم الثانوي فإن أي تغير في الأسعار تكون النتيجة انتقال الطلبة من التعليم الخاص إلى التعليم العام على اعتبار أن الطالب قد تأسس في المرحلة الأساسية من التعليم.

من خلال النتائج السابقة يمكن القول أن هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الطلب على التعليم الخاص بكافة مراحلها والسعر (مقدار الرسوم)، وكذلك هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين الطلب على التعليم الخاص والدخل وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية بالنسبة للسلع العادية.

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الطلب على التعليم الخاص لمرحلة التعليم العالي وتكلفة الفرصة البديلة، حيث إن بارتفاع هذه الفرصة يقل الطلب على التعليم العالي الخاص، وهذا ما يبرر تأثيره السالب، في حين كان أعداد الناجحين في الثانوية تأثيراً موجباً بحيث كلما ارتفع عدد الناجحين يزيد الطلب على التعليم العالي الخاص كون الجامعات الحكومية تستوعب أعداداً محدودة ذات معدلات معينة ولا تستطيع استيعاب جميع الناجحين في الثانوية العامة.

كما وجدت الدراسة أن حوالي ستة أفراد من كل مائة فرد من الشعب الأردني ملتحقون بالمدارس الخاصة خلال العام الدراسي 2005/2004، كذلك وجدت أن معدل نمو طلاب المدارس الخاصة 0.062 خلال سنوات الدراسة، بينما وجدت أن معدل نمو المدارس الخاصة 0.074، وكذلك معدل نمو معلمي المدارس الخاصة 0.081، أما معدل نمو الشعب في المدارس الخاصة فكان 0.074، وكذلك وجدت الدراسة أن معدل نمو الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع الخاصة 0.08، أما معدل نمو الطلبة الملتحقين بالجامعات الخاصة لمرحلة البكالوريوس فكان 0.3.

من خلال ما تقدم يلحظ المنتفع تزايد الطلب على التعليم نتيجة الأزداد المتسارع في عدد السكان، الذي نجم عنه ارتفاع عدد حاملي الشهادات الثانوية، وطالبي المقاعد الدراسية الجامعية. وبشكل خاص في التعليم العالي زاد الطلب على تخصصات علمية لم تكن متوفرة أو لم

تكن متوفرة بشكل كاف في الجامعات الحكومية، وعلى بعض فروع الهندسة التطبيقية، والعلوم التطبيقية، والدراسات المعلوماتية، والتصميم الرقمي وغيرها من التخصصات النادرة. ومن أسباب ارتفاع الطلب على التعليم الخاص العالي انحسار إمكانية الدراسة في بعض الدول الأوروبية والأمريكية. فانهيار الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية أدى مثلاً إلى فقدان آلاف المنح الدراسية التي كانت تقدمها هذه الدول سنوياً للأردن. كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن عام 2001م والتي نجم عنها بعض نزعات العداء للمسلمين والعرب قد قللت من رغبة الكثير من الطلبة في الالتحاق بالجامعات الغربية وتفضيل الجامعات العربية. أما السبب الأخر لنمو الطلب على التعليم الجامعي بشكل خاص فيرجع إلى توفر الظروف المحلية والإقليمية للاستثمار العام والخاص في قطاع التعليم العالي، إضافة إلى اعتماد سياسات تنموية وإستراتيجيات تعليمية لتضييق الهوة بين الدراسة الأكاديمية وسوق العمل والبطالة. من ناحية أخرى وعلى المستوى العالمي، وكنتيجة مباشرة للعلومة ببعديها الاقتصادي والثقافي، تم إعادة التفكير بالتعليم الجامعي واعتباره سلعة خدمتية وسلعة تصدير. هذا المفهوم شجع العديد من أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في قطاع التعليم الخاص العالي، كما انه شجع أيضاً العديد من الجامعات على افتتاح فروع لها في دول أخرى.

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة:

- القطاع الخاص بالاستمرار في تحسين جودة التعليم المقدمة في المؤسسات التعليمية التابعة لهذا القطاع، ومحاولة ربط تخصصات التعليم العالي بسوق العمل. حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن تحسن جودة التعليم العام يقلل الفجوة بين التعليم العام والتعليم الخاص، ومن ثم انخفاض الطلب على التعليم الخاص، لذلك فإن جودة التعليم الخاص يزيد هذه الفجوة، ومن ثم زيادة الطلب على التعليم الخاص.
- الحكومة الأردنية أن تحافظ على دورها كمنظم ومشجع للعملية التعليمية، مع إطفاء جو من الحرية والمرونة على القرارات والتشريعات المتعلقة بقطاع التعليم الخاص، حيث أن أي انخفاض في المستوى التعليمي سواء كان في المدارس الخاصة أو الجامعات الخاصة، يؤثر على المستوى التعليمي في الأردن ككل، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخريج الأردني في الخارج، وانخفاض أعداد الطلبة الوافدين للأردن.
- بناءً على نتائج التحليل القياسي التي توصلت إليها الدراسة إلى أن محددات الطلب على التعليم الخاص: عدد السكان، وأسعار التعليم الخاص، ومستوى الدخل، وجودة التعليم العام، والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر على الأردن، وبالتالي على المستثمر الراغب بدخول قطاع التعليم الخاص، أن يراعي هذه المحددات والتغيرات الممكن أن تطرأ خلال الفترات اللاحقة في دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع.
- اعتبار الرسوم المدرسية المدفوعة عن الطلبة في المدارس الخاصة معفاة من ضريبة الدخل كون هذا القطاع يخفف من الأعباء المالية على خزينة الدولة.
- العمل على إيجاد قاعدة بيانات تخص مؤسسات التعليم الخاص تشمل جميع البيانات اللازمة لعمل الأبحاث والدراسات.
- وأخيراً توصي الدراسة الباحثين بعمل دراسة مشابهة لهذه الدراسة ولكن تعتمد على الاستبانة في تقدير الطلب من أجل معرفة المتغيرات الاجتماعية (عمل الوالدين، ثقافة الوالدين، عدد أفراد الأسرة... الخ)، والتي لم تتطرق لها هذه الدراسة.

الهوامش

- 1- " " " 1964
- 2- ()
- 3- (1995 Campell Robert and Siegel Barry)
- 4-
- 5- $\sum e \neq 0$
(F-Test) (R-Adj) (R-square) $\frac{\sum \hat{Y}}{\sum Y}$ (R-square)

المراجع

المراجع العربية

- الخوري، رلى. 1984. الطلب على التعليم العالي في الأردن. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الشديقات، عبدالله. 2002. اقتصاديات التعليم من منظور الاقتصاد الإسلامي. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الطلافة، قصي. 2005. الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1976-2002). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- عمار، حامد. 1964. في اقتصاديات التعليم. دار المعرفة، القاهرة.
- غنايم، علي. 1999. تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- النوري، عبدالغني. 1988. اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية. دار الثقافة، الدوحة.

المراجع الأجنبية

- Bruce, E. Hansen. 2007. Econometrics. University of Wisconsin. www.ssc.wisc.edu/~bhansen (access on 07/18/2007)
- Campell, Robert, and Siegel, Barry. 1967. The Demand for Higher Education in United States 1919-1964. *American Economic Review* 57(June 1967):482-494.
- George, G. Judge, and William, Grifithe. 1980. *The Theory and Practice of Econometrics*. John Wiley and Sons, New York.
- Jane, Kabubo, and Domisiano M. Kiril. Determinants of Demand for Schooling in Kenya: A Regional Analysis. 2006. Second phase of the collaboration project on poverty: Income distribution and labor market issues in sub-Saharan Africa. www.sarpn.org.za/document (access on 15/05/2007)
- Maddala, G. S., and Kim, In-moo. 1998. *Unit roots cointegration and structural change*. Cambridge university press, Cambridge.
- Nielson, H. S. 2001. How Sensitive in the Demand for Primary Education to Change in Economic Factor. *Journal of Africa Economic* 10: 191-218.

- Peter, Glick, and Sahn, David. 2001. The Demand for Primary Schooling in Madagascar: Price, Quality, and Choice Between Public and Private Providers. Cornell University.
www.inweb18.worldbank.org/essd/sdvexf.nst (access on 22/05/2007).
- Quraan, Anwar. 1996. Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis. Abhath Al Yarmouk "Hum. and Soc. Sci " 13(3):35-46.
www.merriam-webster.com/dictionary/education (access on 5/11/2007)
- Yung, Yang. 1998. Estimating the Demand for Higher Education in United States 1965-1995.
www.csus.edu/indiv/y/yang/estimate.htm (access on 15/05/2007)

مصادر البيانات

- الإحصاءات العامة الأردنية، 2003. حسابات الدخل القومي (1976-2002). عمان.
- الإحصاءات العامة الأردنية. أعداد مختلفة 1984-2005. التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة. عمان.
- الإحصاءات العامة الأردنية. أعداد مختلفة 1998-2006. الكتاب الإحصائي السنوي. عمان.
- الإحصاءات العامة الأردنية. 1980. نتائج التعداد العام للمساكن والسكان 1979 الضفة الشرقية. المجلد 1. عمان.
- الإحصاءات العامة الأردنية. 1995. نتائج التعداد العام للمساكن والسكان 1994. عمان.
- الإحصاءات العامة الأردنية. 2005. نتائج التعداد العام للمساكن والسكان 2004. عمان.
- البنك المركزي الأردني. 2004. بيانات إحصائية (1964-2003) عدد خاص. عمان.
- البنك المركزي الأردني. أعداد مختلفة 2000-2006. النشرة الإحصائية الشهرية. عمان
- وزارة التربية والتعليم. أعداد مختلفة 1964-2006. التقرير الإحصائي التربوي. عمان.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. أعداد مختلفة 1984-2006. التقرير السنوي عن التعليم العالي في الأردن. عمان.
- وزارة العمل. أعداد مختلفة 1996-2006. التقرير السنوي. عمان.

اثر برنامج للتدريب العقلي على تعلم مهارة رمي القرص وتطوير بعض المهارات العقلية لدى طالبات كلية التربية الرياضية

اياد عقلة مغايرة، كلية الزرقاء الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.
وليد الحموري، كلية التربية الرياضية، الجامعة الاردنية.

وقبل للنشر 2010/7/19

استلم البحث في 2009/3/2

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تعرف تأثير استخدام التدريب العقلي على تعلم مهارة رمي القرص وتطوير بعض المهارات العقلية (الاسترخاء، التصور العقلي وتركيز الانتباه)، استخدم الباحثان المنهج التجريبي نظراً لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وقد تكونت عينة الدراسة من 32 طالبة من كلية التربية الرياضية بالجامعة الاردنية المسجلات في مساق العاب القوى 1، قسمت العينة الى مجموعتين متكافئتين، طبق برنامج التدريب العقلي المقترح مصاحباً للسلوب التقليدي على المجموعة التجريبية بينما طبق البرنامج التقليدي فقط على المجموعة الضابطة، وقد اظهرت النتائج ان البرنامج المقترح للتدريب العقلي ذو اثر ايجابي في تعليم مهارة رمي القرص ويسهم بشكل فعال في تطوير المهارات العقلية (الاسترخاء، التصور العقلي وتركيز الانتباه). واوصى الباحثان باستخدام برنامج التدريب العقلي في تعليم مهارة رمي القرص.

الكلمات المفتاحية: التدريب العقلي، تعليم مهارة القرص، المهارات العقلية

The Effect of Mental Training on Learning the Skill of Throwing Discus and Developing Some Mental Skills for Students of Physical Education Faculty

Eyad Magaïreh: Al - Zarqa College, Al- Balqa' Applied University.

Walid Al-Hammouri: Faculty of Physical Education, The University of Jordan.

Abstract

The purpose of this study aimed at identify the effect of mental training on learning the skill of throwing discus and developing some mental skills (relaxation, mental imagery and concentration) for students of physical Education Faculty. The experimental method was used due to its suitability to the nature of the study. Subjects of this study were (32) students of Faculty physical Education, who were divided into two equal qualified groups. The proposed mental training program to accompany the traditional technique was used with the experimental group, while the conventional program only was used with control group

The results of the study indicated that the suggested mental training program had a positive effect on learning the skill of throwing discus and developing some mental skills. The researchers recommended the use of mental training programs in teaching the skill of throwing discus.

Keywords: *Mental Training, Throwing discus, Mental Skills.*

مقدمة:

يعد التدريب العقلي احد اشكال التدريب الرياضي، كما يعد احد الاستراتيجيات التكنولوجية للتدريب والتعليم وقد زاد الاهتمام بهذا النوع من التدريب من المدربين والمربين الرياضيين حيث تم التحقق عملياً من فاعليته في تطوير مستوى الاداء المهاري (Stodel,2004).

ويتضمن التدريب العقلي عدة مهارات مثل الاسترخاء بأنواعه والتصور العقلي وتركيز الانتباه والتي تعمل بدورها على عدم التشبث في المثيرات الخاصة ومواجهة مصادر القلق والتوتر وتساعد في استخدام كافة الحواس لخلق او اعادة خلق الخبرة في العقل (Morgan, 2006; Vealy,2001; Martha,1999; Butler,1997).

ويجب عدم اغفال أهمية تنمية بعض هذه المهارات العقلية مثل التصور العقلي وتركيز الإنتباه و الاسترخاء والتي تعد ذات علاقة وطيدة بتسهيل عملية التعلم، ففي هذا المجال يؤكد شمعون واسماعيل(2001) ان تركيز الانتباه هو احد المهارات العقلية والنفسية الهامة للرياضيين، وهو الاساس لنجاح عملية التعليم حيث تبنى عليه العمليات الأخرى كالادراك، التذكر، التفكير والتوقع، كما يتفق العديد من المختصين في هذا المجال ان التصور العقلي يمكن من خلاله تكوين تصورات جديدة لم تحدث بعد بغرض الاعداد العقلي للأداء، ويعني ذلك ان التصور العقلي يساهم في استدعاء الاحساس بالأداء الأمثل، وتركيز الانتباه على المهارة المؤداة، كما ان التصور العقلي للمهارة بشكل صحيح يعمل على تدعيم المسار العصبي الذي يساعد اللاعب على الاداء الصحيح عند تكرار الاداء(رضوان، 2005)، حيث ان العلاقة بين الجانب العقلي والأداء البدني هي التي تحكم نجاح اللاعب أو فشله. وترجع أهمية التدريب العقلي إلى أنه استخدام لا يقتصر على الإشتراك في المنافسة الرياضية فقط، بل هو جزءاً مهماً في مراحل تعلم المهارات الحركية وإكتسابها وتطويرها وفي هذا المجال يشير شمعون (2001) الى ان للتدريب العقلي دوراً مهماً وفعالاً في عملية التعليم والتعلم، ولاتقل أهميته عن الإعداد للمنافسات، ويبين الرحالة (2000) أهمية التدريب العقلي حيث يشير الى ان هذا النوع من التدريب يمثل الجزء الأساسي في عملية إعداد اللاعب في كافة المراحل فهو يضمن تصور الحركة و تسلسل المهارات والمواقف والأهداف و جميع أبعاد المنافسة من حكام وملعب وأدوات وأجهزة، فالإنجازات الرياضية تتطلب قدراً من استخدام القدرات العقلية وإصدار القرارات، و حتى يكون اللاعب قادراً على القيام بذلك فمن الواجب تطوير إمكاناته العقلية. وهو ما أكده شمعون وإسماعيل (2001) بأن التدريب العقلي أصبح جزءاً أساسياً في العديد من برامج التدريب الرياضي، و أننا قد دخلنا عصرًا يمكن القول فيه إن تحقيق الفوز يرجع إلى التكامل و التواصل بين التدريب البدني و العقلي.

وقد اظهرت نتائج العديد من الدراسات ان التدريب العقلي المصاحب للتدريب وكذلك المصاحب للتعليم والتعلم المهاري له تأثير أفضل من التدريب والتعليم منفرداً وأن التدريب العقلي يساعد على إكتساب وتشبيث الاداء الصحيح للحركات لدى المتعلم، (ابوزع، 2008)، (Morgan,2006)، (رضوان، 2005)، (السويدي، 2004)، (Ramizan, 2003)، (عنبر، 2000)، (الرحالة، 2000)، (قوقزة، 2001)، (Vealy,2001)، (بسطا، 2001)، (Martha,1999)، (الزماميري، 1999)، (Butler,1997).

ولا بد من الإشارة الى أهمية العلاقة بين الجانب العقلي والجانب البدني، لأن التوافق بين العقل والجسم أصبح أمراً مهماً في جميع الرياضات، سواء في التعلم أو تحسين مستوى الأداء المهاري وكذلك في مجال المنافسة أيضاً.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعد رياضة العاب القوى من الرياضات ذات الأهمية الكبرى في برامج التربية الرياضية، حيث يمكن ممارستها دون الحاجة الى معدات وتجهيزات معقدة او مكلفة كما يمكن ممارستها في اماكن مختلفة (مفتوحة أو مغلقة)، وهي تعمل على إشباع حاجات النشء وتلائم المراحل العمرية المختلفة، حيث أنها تساهم بدرجة كبيرة في تنمية عناصر اللياقة البدنية وتطويرها والإرتقاء بها.

وتسعى العملية التعليمية الى اكساب وتطوير قدرات الطلبة كما تهدف الى الخروج بنتائج ايجابية في عملية التعلم.

ومن خلال عمل الباحثين في حقل التدريس الجامعي لاحظنا ان عملية تعليم المهارات الحركية للطلبة تتم بطرق تقليدية، وهذا الامر قد يدخل الممل الى نفس الطلبة حيث ان هذه الطرق تحمل طابع النمطية في معظم الالعب التي يتعلموها خلال دراستهم في كلية التربية الرياضية.

وللتخلص من النمطية والطرق التقليدية في عملية التعلم الخاصة بفعاليات العاب القوى بشكل عام ومهارة رمي القرص بشكل خاص، فقد أستخدم الباحثان برنامج للتدريب العقلي مصاحباً لبرنامج التعليم المهاري الذي يستخدم في تعليم مهارة رمي القرص، سعياً وراء تحسين عملية التعلم للطلبة.

وتأتي أهمية الدراسة من خلال المحاولة العلمية لمعرفة مدى تأثير استخدام التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات مساق العاب القوى في كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية وكذلك محاولة تطوير بعض القدرات العقلية ذات الارتباط بتحسين عملية التعلم لدى الطالبات.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف الى:

1. أثر استخدام برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.
2. أثر استخدام برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري على تطوير بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.
3. الفروق بين برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري وبرنامج التعليم المهاري (التقليدي) في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.
4. الفروق بين برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري وبرنامج التعليم المهاري (التقليدي) على تطوير بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.

فرضيات الدراسة:

1. توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات القياسين القبلي والبعدي للمستوى المهاري في مهارة رمي القرص للمجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح القياس البعدي لكل مجموعة على حدا.
2. توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات القياسين القبلي والبعدي لبعض المهارات العقلية (الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) للمجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي.
3. توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات درجات القياس البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية ولصالح المجموعة التجريبية.
4. توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات درجات القياس البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية ولصالح المجموعة التجريبية.

الدراسات السابقة:

قام ابو زرع (2008) بدراسة هدفت الى تعرف أثر التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري في تعلم المهارات الاساسية لسباحة الظهر وتكونت عينة الدراسة من 26 طالباً من المسجلين في مساق السباحة في كلية علوم الرياضة بالجامعة وقد اشارت اهم نتائج الدراسة ان المجموعة التجريبية قد حققت تطوراً ملحوظاً في تعلم واكتساب المهارات الاساسية لسباحة الظهر وتفوقت على المجموعة الضابطة في جميع المهارات.

واجرى الحايك وعباس (2006) دراسة هدفت إلى تعرف تأثير التصور الذهني على تعلم بعض المهارات الأساسية في كرة السلة (التصويب، التمير، المحاورة)، وتكونت عينة الدراسة من (22) لاعباً من لاعبي نادي الأرينا للفئة العمرية (14-16)، واستخدم المنهج التجريبي نظراً لملاءمته طبيعة الدراسة، وبعد التأكد من تكافؤ أفراد العينة في جميع القياسات القبلي تم تقسيمهم إلى مجموعتين: مجموعة تجريبية استخدمت أسلوب التصور الذهني بالإضافة إلى البرنامج التعليمي، ومجموعة ضابطة استخدمت البرنامج التعليمي فقط. وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد المجموعة التجريبية التي استخدمت البرنامج المقترح (البرنامج التعليمي + التصور الذهني) قد حققت تطوراً ملحوظاً في تعلم المهارات الأساسية قيد الدراسة و تفوقت على أفراد المجموعة الضابطة إحصائياً في جميع المهارات باستثناء مهارة المحاورة. كما دلت النتائج على وجود فروق إحصائية بين القياسين الأول والثاني لأفراد المجموعة التجريبية ولصالح القياس الثاني، وإلى وجود فروق إحصائية بين القياسين الأول والثاني لأفراد المجموعة الضابطة في مهارة المحاورة ولصالح القياس الثاني، وعدم وجود فروق إحصائية بين القياسين الأول والثاني لأفراد نفس المجموعة في مهارات (التصويب من الوثب، التمير الصديرة)، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام التصور الذهني المصاحب للأداء المهاري في البرامج التعليمية، لمساهمته الواضحة في تعلم واكتساب وإتقان المهارات الأساسية في لعبة كرة السلة خاصة.

وفي دراسة (Morgan, 2006) التي هدفت الى تعرف أثر برنامج تدريبي فصلي للمهارات العقلية لمعالجة القلق وزيادة الثقة بالنفس وتحسين مستوى الانجاز الرياضي للفريق، وكذلك معرفة الفروق في أثر البرنامج من حيث مستوى اللعابات والسنوات الدراسية، تكونت العينة من (14) لاعبة كرة طائرة من الفرق الجامعية الأمريكية، تضمن البرنامج التدريبي على المهارات العقلية التالية (الاسترخاء، تماسك الفريق، التصور العقلي، تحديد الاهداف، تنظيم القلق، اعادة التركيز بعد حدوث الاخطاء) وقد دلت النتائج ان البرنامج التدريب العقلي تأثيراً ايجابياً

وفعال على قدرات اللاعبات وظهرت كذلك ان اللاعبات ذوات المستوى العاليي في استخدام المهارات العقلية حصلن على مستوى قلق اقل وثقة بالنفس اعلى من اللاعبات منخفضات المستوى.

كما اجرى رضوان (2005) دراسة هدفت الى تعرف تأثير استخدام التدريب العقلي على تطوير بعض المهارات النفسية (الاسترخاء، التصور العقلي وتركيز الانتباه) وتطوير مستوى الاداء الفني والرقمي لمسابقة الوثب العالي، وقد تكونت عينة الدراسة من 36 طالباً من كلية التربية الرياضية بالزقازيق قسموا الى مجموعتين متساويتين وقد اظهرت النتائج ان البرنامج المقترح للتدريب العقلي اثر ايجابياً على تطوير المهارات النفسية (الاسترخاء، التصور العقلي وتركيز الانتباه) وكذلك ادى الى تطوير مستوى الاداء الفني والمستوى الرقمي في مسابقة الوثب العالي وبدلالة احصائية لصالح المجموعة التجريبية.

اجرى السويدي (2004) دراسة بهدف الكشف عن أثر استخدام اسلوبى التدريب الذهني المباشر وغير المباشر والمنهاج المقرر في الكلية في التحصيل المعرفي وبعض المهارات الاساسية بالكرة الطائرة لطلاب المرحلة الدراسية الرابعة (اختصاص الكرة الطائرة) في كلية التربية الرياضية. واستخدم الباحث المنهج التجريبي لملائمة وطبيعة البحث وتكونت عينة البحث من (24) طالباً من طلاب المرحلة الرابعة (اختصاص الكرة الطائرة) في كلية التربية الرياضي جامعة الموصل وتم توزيعهم الى ثلاث مجموعات بواقع (8) طلاب لكل مجموعة، وحدتين تعليميتين في الاسبوع الواحد، ومدة كل وحدة تعليمية (90) دقيقة.

وتوصل الباحث الى ان اسلوب التدريب الذهني المباشر وغير المباشر فضلا عن المنهاج المقرر لطلاب المرحلة الرابعة (اختصاص الكرة الطائرة) والتي نفذت ضمن البرامج التعليمية الثلاثة ذو تأثير ايجابي في التحصيل المعرفي وبعض المهارات الاساسية بالكرة الطائرة. لم تظهر فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعة التجريبية الاولى والمجموعة التجريبية الثانية في اختبارات التحصيل المعرفي وبعض المهارات الاساسية بالكرة الطائرة. ووصى الباحث بضرورة التاكيد على استخدام اسلوب التدريب الذهني المباشر في تعليم طلاب المرحلة الرابعة (اختصاص الكرة الطائرة) للنواحي المعرفية والمهارات الاساسية بالكرة الطائرة.

اجرى (Ramirez, 2003) دراسة هدفت الى معرفة أثر برنامج تدريبي للسلوك العقلي الادراكي على انجاز رياضات التحمل ومعرفة أثر البرنامج العقلي على تقييم الذات والرضا النفسي وبعض التكيفات الفسيولوجية، تكونت عينة الدراسة من سبعة لاعبين من لاعبي التحمل، وقد تم تدريبهم وتثقيفهم على المهارات العقلية التالية (وضع الاهداف، التصور العقلي، الاسترخاء، الحديث الذاتية) وقد اظهرت اهم النتائج ان التدخل السلوكي العقلي الادراكي قصير المدى قد عزز قدرة المشاركين في البرنامج على تقييم الذات في العديد من المهارات العقلية وكذلك وجود أثر ايجابي وفعال للبرنامج على الرضا النفسي وعلى تطور الانجاز ودلت النتائج على عدم ظهور اي تغييرات دالة للبرنامج على اي من التكيفات الفسيولوجية.

اجرت جوهر (2001) دراسة هدفت الى تعرف تأثير برنامج للتدريب العقلي المصاحب للاداء المهاري على بعض المهارات النفسية (تركيز الانتباه، القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي) ومستوى اداء التصويت بالوثب الطويل على الجناحين في كرة اليد، استخدم المنهج التجريبي على عينة مكونة من (70) طالبة من الفرقة الثانية بكلية التربية الرياضية للبنات بالقاهرة، ودلت اهم النتائج الى فاعلية التدريب العقلي على اتقان المهارات الحركية والنفسية قيد الدراسة.

وقام بسطا (2001) بدراسة هدفت الى التعرف على تأثير برنامج مقترح للتدريب العقلي على مستوى الاداء المهاري والرقمي لمسابقة الوثب الطويل، استخدم المنهج التجريبي على عينة مكونة من (20) لاعبا للوثب الطويل بنادي الزمالك الرياضي، وأشارت اهم النتائج الى ان للتدريب العقلي له تأثيراً ايجابياً على تحسين المستوى الفني والرقمي لمهارة الوثب الطويل.

وأجرى (Stewart, 1998) دراسة هدفت الى التعرف على أثر برنامج للتصور الذهني على أداء الرمية الحرة في كرة السلة، استخدم المنهج التجريبي على عينة مكونة من لاعب واحد لعدد من المحاولات، اظهرت اهم النتائج الى أهمية التصور الذهني وع التدريب البدني والمهاري لتحسين أداء مهارة الرمية الحرة في كرة السلة.

كما اجرى (عبد الحفيظ اسماعيل، ابو المكارم عبيد، 2000) دراسة هدفت الى التعرف على تأثير برنامج مقترح للتدريب العقلي على بعض القدرات العقلية والمستوى الرقمي للوثب العالي، استخدم المنهج التجريبي على عينة مكونة من (30) طالباً من كلية التربية الرياضية بالرياض، ودلت نتائج الدراسة الى فاعلية برنامج التدريب العقلي المقترح على (ادراك المسافة، ادراك الزمن، القدرة على الاسترخاء، التصور البصري المكاني) والمستوى الرقمي للوثب العالي.

اجرت الهام عبد العظيم (2000) دراسة هدفت الى التعرف على فاعلية برنامج للتدريب العقلي على تطوير بعض المهارات النفسية (التصور العقلي، تركيز الانتباه، الاسترخاء، التوتر) ومستوى اداء بعض مهارات التمرينات بأستخدام الكرة واشتملت العينة على (48) طالبة من

طالبات السنة الثالثة من كلية التربية الرياضية وظهرت النتائج ان البرنامج ادى الى تحسن المهارات النفسية وشارت الى ضرورة ان تكون المهارات المراد التدرب عليها معلومة مسبقاً لدى المتعلم قبل البدء في التصور العقلي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات السابقة انها اجريت في الفترة الزمنية 2000 الى 2008 واستخدمت الدراسات المنهج التجريبي ذو المجموعتين واستهدفت الدراسات الى التعرف على اثر استخدام التدريب العقلي على تعلم المهارات الرياضية وبعضها درس اثر التدريب العقلي على تحسين الاداء وتطوير القدرات العقلية ، وظهر ان اغلب الدراسات التي درست المهارات العقلية قد ركزت على (التصور العقلي، الاسترخاء، تركيز الانتباه)، تراوحت المدة الزمنية لتطبيق البرامج المقترحة للتدريب العقلي بين (8-12) اسبوع، وقد استفاد الباحثان من الاطلاع على الدراسات السابقة في اختيار منهجية الدراسة وافراد العينة وتصميم برنامج التدريب العقلي المقترح، كذلك انسب الاساليب الاحصائية لمعالجة بيانات الدراسة كما تم الاستفادة من نتائج الدراسات في مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الحالية.

مجالات الدراسة:

1. المجال البشري: طالبات كلية التربية الرياضية الجامعة الاردنية المسجلات في مساق العايب قوى "1".
2. المجال الزماني: الفصل الدراسي الاول 2006/2007، لمدة (8) اسابيع بمعدل (3) مرات اسبوعياً، خلال الفترة من 2006/9/28 ولغاية 2006/11/30.
3. المجال المكاني: مضمير العايب القوى في كلية الرياضة.

اجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج التجريبي من خلال احدى تصميمات (تصميم المجموعتين المجموعات المتكافئة إحداهما تجريبية طبق عليها برنامج التدريب العقلي المصاحب للتدريب المهاري والأخرى ضابطة طبق عليها برنامج التدريب المهاري بالطريقة التقليدية وباستخدام القياس القبلي البعدي للمجموعتين نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طالبات السنة الاولى كلية التربية الرياضية /الجامعة الأردنية وعددهم 85 طالبة.

عينة الدراسة:

تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية وتكونت عينة الدراسة من 32 طالبة من مستوى السنة الاولى، (شعبتي (العايب قوى1)) قسمت إلى مجموعتين على النحو التالي: المجموعة التجريبية 16 طالبة (شعبة 1) المجموعة الضابطة 16 طالبة (شعبة 2) وقد تم استثناء اربع طالبات من الشعبة الاولى (المجموعة التجريبية) و ست طالبات (المجموعة الضابطة)، حيث انهن لسن من طالبات السنة الاولى او معيدات لنفس المساق.

المجموعة التجريبية: وهي المجموعة التي طبق عليها برنامج التدريب العقلي المصاحب لبرنامج التدريب المهاري.

المجموعة الضابطة: وهي المجموعة التي طبق عليها برنامج التدريب المهاري فقط.

قام الباحثان بعمل إختيار قبلي لبعض الصفات البدنية (الرشاقة، القوة ، التوافق)، والمهارات العقلية(الاسترخاء، التصور العقلي وتركيز الانتباه) لعينة الدراسة وقاما برصد النتائج حيث دلت النتائج أن المجموعتين متجانستان ومتكافئتان في مستوى بعض عناصر اللياقة البدنية ذات العلاقة برمي القرص والمهارات العقلية المختارة كذلك في متغيرات النمو (العمر والوزن والطول).

جدول (1): وصف عينة الدراسة (ن = 32)

المتغيرات	البيان	وحدة القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
النمو	العمر	سنة	18.06	0.66	- 0.07
	الوزن	كغم	54.53	7.63	-0.37
	الطول	سم	163.5	4.16	0.51
البدنية	السرعة 50م	ث	6.87	0.42	-0.45
	الرشاقة 10×4م	ث	11.85	0.45	0.15
	قوة عضلات الرجلين	سم	119.93	7.73	0.13
	قوة عضلات الذراعين	عدد	19.71	2.47	0.60
	التوافق	عدد	2.56	0.56	0.31
المهاري	المستوى المهاري	درجة	8.53	1.52	-0.35
المهارات العقلية	التصور الذهني	درجة	49.18	3.93	0.42
	الاسترخاء	درجة	35	2.63	-0.67
	تركيز الانتباه	درجة	8.78	0.94	-0.026

يتضح من الجدول رقم (1) ان جميع قيم معامل الالتواء للمتغيرات الموجودة في الجدول قد انحصرت ما بين (3±) حيث تراوحت ما بين (0.07: 0.67) مما يدل الى تجانس افراد العينة واعتدالية توزيعها.

كما تم ايجاد التكافى بين المجموعتين من خلال ايجاد دلالة الفروق بين المتوسطات في متغيرات الدراسة بالاضافة لمتغيرات النمو والمتغيرات البدنية، والجدول (2) يظهر عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين وهذا يدل ان هنالك تكافى بين المجموعتين في كافة المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (2): تكافى المجموعتين (الضابطة والتجريبية) (ن=32)

المتغيرات	البيان	وحدة القياس	المجموعة الضابطة		المجموعة التجريبية	
			ن = 16	ن = 16	س2	ع2
النمو	العمر	سنة	18.19	18.06	0.68	0.67
	الوزن	كغم	54	55.06	8.07	7.64
	الطول	سم	162.8	164.2	4.16	4.31
البدنية	السرعة 50م	ث	6.95	6.78	0.37	0.48
	الرشاقة 10×4م	ث	11.86	11.85	0.45	0.48
	قوة عضلات الرجلين	سم	120.5	119.38	8.13	7.64
	قوة عضلات الذراعين	عدد	20.19	19.25	0.37	2.64
	التوافق	عدد	2.5	2.62	0.61	0.51
المهاري	المستوى المهاري	درجة	8.78	8.18	1.83	1.1
المهارات العقلية	التصور الذهني	درجة	48.75	49.62	4.14	3.84
	الاسترخاء	درجة	34.88	35.13	2.41	2.35
	تركيز الانتباه	درجة	8.81	8.75	1.06	0.86

أدوات الدراسة:**أولاً: المنشآت:**

- ملعب كرة القدم وقطاع الرمي.

الأجهزة والأدوات

- جهاز الرستاميتير لقياس الطول.
- ميزان طبي لقياس الوزن و ساعة ايقاف.
- اقماع لاستخدامها في اختبارات الرشاقة.
- اقراص رمي وزن 1 كغم .

ثانياً: الاختبارات البدنية:

قام الباحثان بحصر الصفات البدنية التي قد تخدم تعلم مهارة القرص ثم تم عرضها على مجموعة من المختصين في نفس المجال.ملحق (1).

وقد تم قبول الصفات التي حصلت على 75% من رأي المختصين وكانت صفات السرعة والقوة والرشاقة والتوافق هي ابرز الصفات وبناءً عليه وبعد الاطلاع على المراجع والدراسات السابقة امكن تحديد الاختبارات اللازمة لتغطية هذه العناصر البدنية، والاختبارات هي:

- جري 50م.
- ثني ومد الذراعين المعدل لمدة 30 ث.
- الوثب الافقي من الثبات.
- الجري المكوكي 10م×4.
- نط الحبل 5مرات.

ثالثاً: اختبارات القدرات العقلية: ملحق (2)**1- التصور العقلي**

وضع هذا المقياس في الأصل "مارتينز" Martens,1982، وكان من أربعة أبعاد هي التصور البصري والسمعي والإحساس الحركي والحالة الانفعالية المصاحبة. وأضافت كل من "فيالي" و "والتر" Vealey and Walter, 1993، بعدين إلى هذا المقياس هما التحكم الذي يتم تقويمه من خلال مقياس تقدير من خمس نقاط تبدأ من عدم التحكم إلى التحكم الكامل، والتصور الداخلي من خلال عبارة تسأل عن كل خبرة هل يمكن رؤيتها من داخل الجسم أو من خارجه بالإجابة بنعم أو لا. وقام بتعريب وتقنين هذا المقياس "محمد العربي شمعون وماجدة إسماعيل" (1996) وتم تطبيقه في مجموعة من البحوث تحت المسمى السابق ذكره.

2- تركيز الانتباه

يسمى اختبار الشبكة لتركيز الانتباه وضعته بالاصل "دورثي هاريس" Dorthy, H(1987) لقياس تركيز الانتباه، وأعد صورته العربية محمد العربي شمعون (1996) ويتكون هذه الاختبار من مجموعة من المربعات عددها (10) مربعات افقية ومثلها عامودية كل مربع يحتوي على عددين تتراوح بين (00 حتى 99) ، يطلب من المختبر متابعة الارقام بالترتيب من الرقم الذي يحدد له وذلك بوضع علامة على المربع الذي يحوي الرقم ثم البحث عن الرقم المتسلسل الذي يليه وهكذا لمدة دقيقة واحدة ثم يتم حساب عدد الارقام التي وصل اليها وكلما زاد عدد الارقام التي وجدها دل على تركيز انتباه اعلى.

3- القدرة على الاسترخاء :

قام بوضع هذا المقياس في الأصل "فرانك فيتال" (Frank Vital, 1971) تحت عنوان "Your Ability to Relax" وأعد صورته العربية "محمد علاوى، أحمد السويفى" (1981)، ويتكون المقياس من (15) خمسة عشر عبارة تتيح الفرصة للفرد للتعبير عن قدرته على الاسترخاء

البدني والإرادي والعقلي عن طريق الاستجابات اللفظية لعبارات المقياس. وأمام كل عبارة أربعة استجابات هي "دائم، أحياناً، نادراً، أبداً" تعطى لهم درجات تقديرية على الترتيب التالي (4 ، 3 ، 2 ، 1) وبذلك تصبح درجات المقياس محصورة ما بين (15 - 60).

المعاملات العلمية لمقياس القدرة على الاسترخاء في البحث الحالي :

أ - الصدق :

تم التأكد من صدق الاختبارات المختارة لمقياس القدرات العقلية قيد الدراسة بطريقة الصدق المنطقي التي يشير إليها علاوي ونصر رضوان (1979)، حيث يمكن إيجاد الصدق من خلال تحليل المراجع والدراسات السابقة.

ب - الثبات :

قام الباحثان بإيجاد معامل الثبات للاختبارات العقلية بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test - Retest) على عينة مكونة من 10 من مجتمع الدراسة من خارج عينة الدراسة. ثم أعيد تطبيق المقياس مرة ثانية على العينة نفسها بعد سبعة أيام من التطبيق الأول وتحت الشروط والظروف نفسها، وتم إيجاد معامل الارتباط بين نتائج القياس في التطبيقين وقد تراوح بين (0.85 إلى 0.90) لذا تم اعتبارها اختبارات ثابتة ومناسبة لتحقيق أهداف الدراسة. والجدول رقم (3) ثبات المقياس.

جدول رقم (3) : وضع ثبات مقياس التصور العقلي في المجال الرياضي.

الاختبار	المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد العينة = ن	معامل الارتباط
التصور العقلي	الأول	37,050	5.43	10	0.885
	الثاني	41,200	5.32		
تركيز الانتباه	الأول	6.55	2.12	10	0.902
	الثاني	7.1	2.34		
الاسترخاء	الأول	33.67	2.03	10	0.850
	الثاني	35.55	2.14		

رابعاً: برنامج التدريب العقلي

تم تصميم برنامج التدريب العقلي من خلال الرجوع للأدبيات والمراجع العلمية ذات العلاقة، كما تم عرض البرنامج على مجموعة من الأكاديميين ذوي الاختصاص في ذات المجال حتى وصل إلى وضعه النهائي المستخدم في الدراسة. ملحق(3).

برنامج التدريب العقلي:

يهدف برنامج التدريب العقلي إلى تحسين مستوى التعلم لمهارة رمي القرص وتحسين مستوى بعض المهارات النفسية (الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) ذات العلاقة بالتعلم لدى طالبات مساق ألعاب القوى (1) في كلية التربية الرياضية الجامعة الأردنية.

محتوى البرنامج:

- تبدأ جلسة التدريب العقلي بتنظيم التنفس ومحاولة الاسترخاء ثم تبدأ المتدربة بتصوير الأداء وهي خالية من التوتر في وضع استرخاء مناسب مغلقة العينين ثم تبدأ بتصوير الأداء المراد تطويره باستدعاء صورة واقعية للأداء في الشكل المثالي له دون توقف من البداية إلى النهاية، مع تحديد مكان الأداء ومراعاة استحضار الحواس المختلفة بالنسبة للصور الواقعية للأداء مع التركيز على التنفس المصاحب للأداء وذلك للوصول للإدراك الكلي.
- تراجع المتدربة صور التخيل الممارس للأداء مرة أخرى بمزيد من التركيز وتعطي اهتماماً أكبر لتفاصيل الأداء ثم يتبع ذلك التوقف لحظة يعقبها الشهيق وإخراج الزفير ببطء.
- إسترجاع المهارة ذهنياً والعمل على إستخراج الأجزاء الرئيسة والمهمة في عمل المهارات الحركية.

- بعدها تراجع صورة التخيل بمزيد من التركيز على الأجزاء الرئيسية والمهمة في عمل المهارة الحركية مع التركيز على إنقباضات العضلات كما لو كانت تؤدي فعلاً.

- تراجع المتدربة تصور الأداء ذهنياً مع التركيز على إسترجاع أجزاء المهارة الحركية عقلياً (مترابطة وملتصدة وبنفس الوقت اللازم لتنفيذها).

- الواجب البيتي وتتضمن إسترجاع المهارة عقلياً مع التركيز على جميع الأمور السابقة والعمل على ربط المهارة الحركية مع المهارات الأخرى وهي مستلقية في حالة إسترخاء تام قبل الشروع بالنوم. تضمنت تمارين الإسترخاء التدريب على التنفس والهدوء والشعور بالدفء بأجزاء متعددة من الجسم، ويطلب من الطالبات تكرار هذه العمليات خمس مرات وبهدوء تام.

وبعد (10) دقائق من الإسترخاء يطلب من العينة أن تعود بهدوء كيفية الإستعداد للتصور عقلياً والإستفادة من عملية التصور، حيث يبدأ الشعور بالإسترخاء والتصور، (الاستعداد العقلي). في آخر خمس دقائق من كل عملية تصور، يطلب من الطالبات التصور العقلي لمهارة رمي القرص بشكل كامل مع تركيز الإنتباه واسترجاع التوجيهات الشفهية التي كانت تقدم من المدرس حول كيفية أداء المهارة:

- توجيهات حول نموذج لأداء المهارة فنياً وبصورة جيدة.

- توجيهات حول أداء المهارات الحركية كاملة.

إرشادات هامة عند تطبيق البرنامج:

- يجب أن يكون في نفس الظروف المحيطة بالتدريب من أدوات وأجهزة وذلك لأستعمال كافة الأبعاد بتصور الأداء الحركي.

- التركيز أثناء التدريب العقلي على أسلوب أداء المهارة والنواحي الفنية التي تتضمنها.

- يجب التركيز على الأداء الصحيح فقط حتى لا يؤثر تكرار وتصور الأداء الخاطئ على تثبيت الأخطاء.

- يجب أن تؤدي المهارة المراد تعليمها بصورة كاملة وذلك للوصول للإدراك الكلي للأداء.

- يجب أن يكون التدريب العقلي بنفس السرعة والإيقاع الحركي للمهارة المراد تطويرها.

جدول (4): التوزيع الزمني لمحتوى البرنامج المقترح للتدريب العقلي.

الوحدة التدريبيــــــــــــــــة				
الاسبوع	1	2	3	ملاحظات
الاول	التعريف بالتدريب العقلي واهميتها للتعلم (10 د.) استرخاء (10 د.)	تعليم الاسترخاء العضلي والعقلي (20 د.)	استرخاء عضلي وعقلي (20 د.)	- التركيز على محاولة اقناع الطالبات بأهمية التدريب العقلي لتحقيق النجاح.
الثاني	استرخاء عضلي وعقلي (20 د.)	تعليم كيفية التصور العقلي وتركيز الانتباه (20 د.)	التصور العقلي وتركيز الانتباه لمهارة رمي القرص (20 د.)	- اهمية اتخاذ وضع مريح عند البدء بتنفيذ البرنامج (رقود، جلوس).
الثالث والرابع	استرخاء + تصور عقلي لمهارة رمي القرص (20 د.)	استرخاء + تصور عقلي لمهارة رمي القرص (20 د.)	استرخاء + تصور عقلي لمهارة رمي القرص (20 د.)	- اداء مجموعة من تدريبات التحكم في التنفس والتركيز على التنفس العميق مع مراعاة اخذ الشهيق ببطء والاحتفاظ به داخل الصدر ثم الزفير ببطء ايضاً.
الخامس والسادس	تصور عقلي لمهارة رمي القرص مع التركيز على الجوانب الفنية للمهارة (20 د.)	تصور عقلي لمهارة رمي القرص مع التركيز على الجوانب الفنية للمهارة (20 د.)	تصور عقلي لمهارة رمي القرص مع التركيز على الجوانب الفنية للمهارة (20 د.)	
السابع والثامن	تكرار التصور العقلي مع تركيز الانتباه لاجزاء المهارة (وقفة الاستعداد، المرجحات، الدوران، وضع القوة، الرمي والتغطية)	تكرار التصور العقلي مع تركيز الانتباه لاجزاء المهارة (وقفة الاستعداد، المرجحات، الدوران، وضع القوة، الرمي والتغطية)	التصور العقلي للاداء مع تركيز الانتباه لاجزاء المهارة.	

التجربة الأساسية:

القياسات القبليّة:

قام الباحثان بأجراء القياسات القبليّة في المتغيرات البدنية والعقلية قيد الدراسة للمجموعتين يومي 24-26/9/2006، وقد تم استخدام هذه القياسات لغايات حساب تكافؤ المجموعتين أيضاً. علماً أن الاختبارات أجريت على المجموعتين كلاً في موعد محاضراته وقبل أن تخضع أي من المجموعتين إلى أية تعليمات، والاختبارات موضحة في الملاحق. كما اشتملت الاختبارات القبليّة على قياس للمستوى المهاري للطالبات في فعالية رمي القرص بعد اعطاء المجموعتين كلاً على حدا محاضرة عن رمي القرص بالطريقة الكلية، تم السماح لكل طالبة باداء ثلاث محاولات وكان هنالك ثلاثة محكمين يعطون علامة لكل محاولة، والعلامة مقسمة على الخطوات الفنية لمهارة رمي القرص موضوعة في استمارة صممها الباحثان مسبقاً لغايات التقييم ويحتسب متوسط افضل محاولة لكل طالبة. ملحق (4).

تطبيق برنامج التدريب العقلي المقترح:

تم تطبيق برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري على افراد المجموعة التجريبية خلال الفترة من 28/9/2006 ولغاية 30/11/2006 بواقع ثلاث وحدات تدريبية في الاسبوع. في حين استخدمت المجموعة الضابطة برنامج التعليم المهاري المتبع في المحاضرات فقط خلال نفس الفترة، وقد اشرف الباحثان على تعليم المجموعتين حيث كانت كل مجموعة في محاضرة تختلف عن محاضرة المجموعة الثانية.

القياسات البعديّة:

تم اجراء القياسات البعديّة بنفس الشروط والاجراءات التي تمت في القياسات القبليّة وذلك خلال الفترة 3-5/12/2006.

المعالجات الاحصائية:

- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- معامل الالتواء
- اختبار "ت"

عرض ومناقشة النتائج:

وفي ضوء القياسات المستخدمة وتسهيلاً لأسلوب العرض فسوف يتم عرض و النتائج ومناقشتها وفقاً لترتيب أهداف وفروض البحث وينص الفرض الاول على:

"توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات القياسين القبلي والبعدي للمستوى المهاري في مهارة رمي القرص للمجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح القياس البعدي لكل مجموعة على حدا".

وللتحقق من هذا الفرض فقد تم إجراء اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات للقياسين القبلي والبعدي لمجموعتي الدراسة في متغير المستوى المهاري والجدول (5) يوضح ذلك كما يلي:

جدول (5): دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في المستوى المهاري ($n = 16$)

قيمة "ت"	المجموعة الضابطة				قيمة "ت"	المجموعة التجريبية				المتغير
	القياس البعدي		القياس القبلي			القياس البعدي		القياس القبلي		
	2ع	2س	1ع	1س		2ع	2س	1ع	1س	المستوى المهاري
* 34.15	2.37	30.18	1.1	8.875	* 35.47	2.84	37.31	1.83	8.18	

دال عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين القياسيين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في المستوي المهاري ولصالح القياس البعدي، ويعزي الباحثان الفروق الكبيرة بين القياسين القبلي والبعدي في المستوى المهاري الى ان القياس القبلي طبق على عينة الدراسة بعد اعطائهم محاضرة واحدة فقط عن رمي القرص مما يعني ان افراد العينة لم يكن يعرفن النواحي الفنية لاداء هذه المهارة فكان متوسط القياس القبلي متدن جداً لكافة افراد العينة وللمجموعتين على السواء، كما يعزي الباحثان هذه النتيجة الى اثر البرنامجين (التقليدي والمقترح) في عملية التعلم، فالبرنامج التقليدي يعزز دور المدرس في تقديم المهارة والتغذية الراجعة حال وقوع الاخطاء وتطبيق التدريبات المتدرجة من السهل الى الصعب وكذلك الحال بالنسبة لبرنامج التدريب العقلي المصاحب فهو بالاضافة لما سبق ذكره فهو يساهم في استثارة تفكير المتعلمين والعمل على تشويقهم وتعزيز دورهم في استيعاب مراحل الاداء المهاري والاحساس بها بالشكل الصحيح وليس الاعتماد الكلي على المدرس مما ادى الى حفزهم على بذل المزيد من الجهد في تعلم واكتساب مهارة رمي القرص، متفقاً بذلك مع نتائج دراسة كل من (ابو زعم، 2008)، (Morgan, 2006)، (رضوان، 2005)، (السويدي، 2004)، (احمد، 2003)، (Ramirez, 2003)، (قوقزة، 2001)، (بسطا، 2001)، (عنبر، 2000)، (الزماميري، 1999) حيث أشارت نتائج هذه الدراسات الى وجود فروق دالة احصائية بين القياسيين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح البعدي لكلا المجموعتين، كما وأشارت هذه الدراسات الى ان استخدام التدريب العقلي كوسيلة تعليمية مساعدة يؤدي الى ايجابية المتعلم وزيادة تفاعله واشتراكه قدراته العقلية لاستيعاب المهارات واكتسابها بشكل افضل وبهذا يكون تحقق الفرض الاول.

وللتحقق من الفرض الثاني الذي ينص على " توجد فروق دالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين متوسطات القياسيين القبلي والبعدي لبعض المهارات العقلية (الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) للمجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي".

فقد تم إجراء اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات للقياسيين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في المهارات العقلية قيد الدراسة والجدول (6) يوضح ذلك كما يلي:

جدول (6): دلالة الفروق بين القياسيين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في المهارات العقلية قيد الدراسة (ن = 16)

قيمة "ت"	المجموعة الضابطة				قيمة "ت"	المجموعة التجريبية				المتغير
	القياس البعدي		القياس القبلي			القياس البعدي		القياس القبلي		
	2ع	2س	1ع	1س		2ع	2س	1ع	1س	
1.05	2.41	49.68	3.8446	48.75	*10.21	4.03	64.12	4.14	49.62	التصور العقلي
1.19	2.07	35.81	2.35	34.88	*5.58	3.38	41.31	2.41	35.13	الاسترخاء
1.00	0.85	9.06	0.862	8.813	*5.32	1.14	11.12	1.06	8.75	تركيز الانتباه

*دال عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين القياسيين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) ولصالح القياس البعدي، كما يظهر ذات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين القياسيين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة في متغير المهارات العقلية (التصور العقلي، الاسترخاء وتركيز الانتباه).

ويرجع الباحثان سبب التغير والتطور الملحوظ في المهارات العقلية المختارة للمجموعة التجريبية الى تطبيق محتوى البرنامج التدريب العقلي المقترح باعادة المختلفة والتي ادت الى تحسين وتنمية المهارات العقلية لافراد العينة التجريبية ويشير (Morgan,2006) الى ان المهارات العقلية تعد ضرورية لتحسين التعلم وتحسين الاداء وان هذه المهارات لا يمكن تطويرها بدون تدريب، كما يؤكد (راتب، 2000) ان المهارات العقلية تشبه المهارات الفنية من حيث التطوير اي انها بحاجة الى تدريب مستمر لغايات تطويرها وتنشيتها، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات كل (رضوان، 2005)، (السويدي، 2004)، (Ramirez,2003)، (سيداحمد، 2003)، (قوقزة، 2001)، (عبدالعظيم، 2000) (عنبر، 2000)، (الزماميري، 1999) والتي تشير الى اهمية برامج التدريب العقلي في تنمية المهارات العقلية للرياضيين في مختلف الانشطة

الرياضية، كما ويعزى عدم تحسن مستوى ذات المهارات العقلية لدى المجموعة الضابطة الى ان برنامج التعليم المهاري (التقليدي) لم يكن يركز على هذه المهارات مما يعني عدم تحسنها بشكل يحقق فروق ذات دلالة احصائية، وبذلك يتحقق الفرض الثاني.

ولتحقق من الفرض الثالث الذي ينص على " توجد فروق دالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين متوسطات درجات القياس البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية ولصالح المجموعة التجريبية" فقد تم استخراج قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات للتعرف على دلالة الفروق بين القياسين البعديين للمجموعتين التجريبية والضابطة في المستوي المهاري والجدول رقم (7) يبين ذلك.

جدول (7): دلالة الفروق بين القياسين البعديين للمجموعتين التجريبية والضابطة في المستوي المهاري (ن = 16)

المتغير	المجموعة الضابطة		المجموعة التجريبية		قيمة "ت"
	1س	1ع	2س	2ع	
المستوى المهاري	30.18	2.37	37.31	2.84	* 7.69

* دال عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين القياسين البعديين للمجموعتين الضابطة والتجريبية في مستوى الاداء المهاري ولصالح المجموعة التجريبية. ويعزى الباحثان ذلك الى دور برنامج التدريب العقلي الذي صاحب التدريب المهاري مما ساهم في تحسين قدرة الطالبات على التعلم بشكل افضل من المجموعة التي استخدمت البرنامج المهاري لوحدة، حيث ان استخدام التدريب العقلي كوسيلة تعليمية تساهم في حث المتعلم واستثارة قدراته مما يحسن من فرص المتعلم في اتقان المهارات الحركية، كما يعمل على تعزيز دور المتعلم في التمكن من استيعاب مراحل اداء المهارة، وفي ذات الاتجاه تشير (نافع، 2005) ان دور معلم التربية الرياضية لم يعد مقتصرًا على الشرح واداء النموذج واتباع الاساليب التقليدية في التدريس بل اصبحت تعتمد على رسم مخطط لاستراتيجية الدرس تعمل فيه اساليب التدريس الحديثة والوسائل التعليمية المتطورة بمفهومها الحديث (تكنولوجيا التعليم) التي اصبحت صمام العملية التعليمية والركن الرئيس للمعلم بعد ان كانت مكتملة له في طريق تحقيقه للأهداف المطلوبة. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من (ابو زرع، 2007)، (بسطا، 2001)، (السويدي، 2004)، (Ramirez، 2003)، (سيد احمد، 2003)، (قوقزة، 2001)، (عبد العظيم، 2000). والتي اظهرت ان استخدام برنامج التدريب العقلي المصاحب للتدريب المهاري يعد وسيلة ايجابية في تعلم المهارات الحركية.

كما يشير (شمعون، 2001) الى ان الارتقاء بمستوى الأداء او تعلم المهارات الجديدة يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تواجه الناشئين والمبتدئين، وقد يرجع ذلك الى التركيز على أبعاد التدريب البدني والمهاري واغفال دور التدريب العقلي، وهنا تظهر أهمية التدريب العقلي للمبتدئين حيث يعمل على تغيير الانتباه الى أبعاد أخرى من العملية التعليمية التدريبية تساهم في تعلم الاداء المهاري بشكل افضل، وفي نفس الوقت تؤدي الى تخفيف العبء البدني الملقى على المتعلم وذلك من خلال تبادل العمل بين الجانب البدني والجانب العقلي. وبهذه النتيجة يتحقق الفرض الثالث.

وللتحقق من الفرض الرابع الذي ينص على " توجد فروق دالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين متوسطات درجات القياس البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة في بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية ولصالح المجموعة التجريبية. فقد تم استخراج قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات للتعرف على دلالة الفروق بين القياسين البعديين للمجموعتين التجريبية والضابطة في المهارات العقلية والجدول (8) يبين ذلك.

جدول(8): دلالة الفروق بين القياسين البعدين للمجموعتين التجريبية والضابطة في المهارات العقلية (ن = 16)

المتغير	المجموعة الضابطة		المجموعة التجريبية		قيمة "ت"
	1س	1ع	2س	2ع	
المستوى المهاري	30.18	2.37	37.31	2.84	*7.69
التصور العقلي	49.68	2.41	64.12	4.03	*11.43
الاسترخاء	35.81	2.07	41.31	3.38	*5.54
تركيز الانتباه	9.06	0.85	11.12	1.14	*5.76

* دال عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة احصائية بين القياسين البعدين للمجموعتين الضابطة والتجريبية في المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) ولصالح المجموعة التجريبية. ويعزي الباحثان ذلك الى دور برنامج التدريب العقلي الذي تم تطبيقه لما أشتغل على تدريبات مختلفة للمهارات العقلية مثل تدريبات الاسترخاء وتركيز الانتباه على مراحل الاداء الفني لمهارة رمي القرص كذلك تدريبات التصور العقلي وكل ذلك يؤدي بشكل متكامل الى تحسين هذه المهارات العقلية مما ينعكس على التعلم (الاداء النهائي للطلبات). فمهارة تركيز الانتباه تمكن المتعلم من توجيه كامل قدراته نحو المثيرات المرتبطة بالاداء ومهارة الاسترخاء تمكن المتعلم من التخلص من التوتر واتقان المهارتان معاً يساهم في تحسين مهارة التصور العقلي التي تمكن المتعلم من تكوين صورة واضحة للاداء يمكنه استحضارها عند الاداء الفعلي مما يساعد على الاشتراك الفعال والمنظم لعضلات الجسم في اداء مهارة رمي القرص، وهذا يدعم ما توصلت اليه الدراسة ذاتها في الفرض الثالث. ويؤيد هذا الامر ما ذهب اليه كل من (Morgan,2006) و(راتب،2000) الى ان المهارات العقلية تعد ضرورية لتحسين التعلم وان هذه المهارات لا يمكن تطويرها بدون تدريب.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (رضوان، 2005)، (بسطا، 2001)، (السويدي، 2004)، (Ramirez، 2003)، (سيد احمد، 2003)، (الزماميري، 1999) والتي اشارت الى ان استخدام التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري يؤدي الى تحسين المهارات العقلية. وبهذه النتيجة يتحقق الفرض الرابع للدراسة.

ومما سبق يمكن ايجاز ما توصلت اليه الدراسة حيث أظهرت النتائج وجود تحسن في مستوى الاداء المهاري للمجموعتين التجريبية والضابطة على السواء كما أظهرت النتائج وجود تحسن في المهارات العقلية قيد الدراسة بنسب متفاوتة بين المجموعتين. كما أظهرت نتائج البحث وجود فروق في متغيرات البحث في القياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

من خلال أهداف وفروض الدراسة وخصائص العينة والمنهج المستخدم ومن خلال التحليل الاحصائي للبيانات أمكن للباحث التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- 1- يؤثر برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري ايجابياً في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.
- 2- يؤثر برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري ايجابياً في تطوير بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية.
- 3- يؤدي استخدام برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري الى نتائج اكثر ايجابية من استخدام برنامج التعليم المهاري (التقليدي) لوحده في تعلم مهارة رمي القرص لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الاردنية.

4- ويؤدي استخدام برنامج التدريب العقلي المصاحب للتعليم المهاري الى نتائج اكثر ايجابية من استخدام برنامج التعليم المهاري (التقليدي) لوحده في تطوير بعض المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية.

ثانياً: التوصيات:

أستناداً الى ما أشارت اليه نتائج الدراسة وما توصل اليه الباحث من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:

- 1- الاهتمام بأستخدام برنامج التدريب العقلي المقترح في تعليم مهارة رمي القرص لطلبة كلية الرياضة لما له من اثر واضح في تعلم المهارة.
- 2- أستخدم برنامج التدريب العقلي المقترح في تطوير المهارات العقلية (القدرة على الاسترخاء، التصور العقلي، تركيز الانتباه) لما للمهارات العقلية من دور فعال في تحسين الاداء.
- 3- أجراء دراسات مشابهة على فعاليات اخرى في العاب القوى وكذلك في العاب اخرى.

المراجع:

- ابو زعم، علي. (2008). "أثر استخدام برنامج مقترح للتدريب العقلي في تعلم المهارات الاساسية لسباحة الظهر"، بحث مقبول للنشر، مجلة نظريات وتطبيقات، كلية التربية الرياضية للبنين، الاسكندرية.
- اسماعيل، عبد الحفيظ وابو المكارم، عبيد. (2000). "تأثير برنامج مقترح للتدريب العقلي على تطوير بعض المهارات العقلية والمستوى الرقمي في الوثب العالي لطلاب كلية التربية الرياضية بالرياض"، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة اسيوط.
- بسطا، هاني. (2001). "تأثير برنامج مقترح للتدريب العقلي على تطوير الاداء في الوثب الطويل" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.
- جوهر، سحر. (2001). "تأثير التدريب العقلي المصاحب على بعض المهارات النفسية ومستوى أداء التصويب بالوثب الطويل من الجناحين في كرة اليد" بحث منشور، مجلة اسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، الجزء الاول، العدد (12)، كلية التربية الرياضية، جامعة اسيوط.
- الحايك، صادق. و عباس، اسلام. (2006) "تأثير التصور الذهني المصاحب للأداء المهاري على تعلم بعض المهارات الأساسية في كرة السلة للفئة العمرية 14-16 سنة"، بحث منشور، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية.
- راتب، أسامة. (2000). "التدريب العقلي في المجال الرياضي"، القاهرة، دار الفكر العربي.
- رحالة، وليد. (2000). "أثر برنامج مترح للتدريب البدني والمهاري والعقلي على تحسين كفاءة عدائي المسافات القصيرة" مجلة دراسات، الجامع الاردنية.
- رضوان، عصام الدين. (2005) "تأثير استخدام برنامج مقترح للتدريب العقلي على تطوير بعض المهارات النفسية وتحسين الأداء الفني والمستوى الرقمي في الوثب العالي لطلاب كلية التربية الرياضية بالزقازيق" بحث منشور، مجلة نظريات وتطبيقات-كلية التربية الرياضية للبنين بأبوقيرالاسكندرية- العدد 56.
- الزماميري، نزار. (1999). "تأثيري التدريب الذهني المصاحب للتعليم المهاري في تعلم بعض المهارات الاساسية للعبة المبارزة"، رسالة ماجستير، بغداد، العراق.
- السويدي، احمد حامد. (2004). " اثر استخدام أسلوب التدريب الذهني المباشر وغير المباشر في تطوير بعض النواحي المعرفية و المهارة بالكرة الطائرة" رسالة دكتوراة، غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة الموصل، العراق.
- شمعون، محمد العربي. (2001). التدريب العقلي في المجال الرياضي، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي.
- شمعون، محمد العربي. و اسماعيل، ماجدة. (2001). "اللاعب والتدريب العقلي"، القاهرة، مركز الكتاب.
- شمعون، محمد العربي. و الجمال، عبد النبي. (1996)، التدريب العقلي في التنس، القاهرة، دار الفكر العربي.

- عنبر، محمد. (2000). "النشاط الكهربائي للمخ كمؤشر لتطوير مستوى أداء الوثبة الثلاثية باستخدام التدريب العقلي"، رسالة دكتوراة كلية التربية الرياضية للبنين، القاهرة، جامعة حلوان.
- قواقزة، صالح. (2001). "أثر برنامج للتدريب العقلي على تحسين مستوى الاداء المهاري على بساط الحركات الارضية لتلاميذ المرحلة الاساسية"، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، الجامعة الاردنية.
- نشوى محمود، نافع. (2005). فاعلية استخدام الهيبرميديا على تنمية التصور العقلي وتركيز الانتباه وعلاقتهم بتحسين الاداء الحركي الابتكاري في التمرينات الايقاعية لطالبات كلية التربية الرياضية، مجلة نظريات وتطبيقات، العدد(56)، كلية التربية الرياضية للذكور، ابو قير، الاسكندرية.

- Bulter, Richard j, (1997). Sport Psychology in Action Butterworth Heinemann, Oxford.
- Martha Davis *et al.*, (2004). The Relaxation and Stress Reduction Work Book, New Harlinger Pullition, Ochland. L.A.
- Morgan, T. K. (2006). A Season-Long Mental Skills Training Program of Collegiate Volleyball Players. (Ph.D. Dissertation), the University of Tennessee.
- Ramirez-Garcia, C. (2003). Mental Taining for Endurance Sports, (M.Sc. Dissertation), Canada: Lakehead University Canada.
- Stewart.G. (1998). Mental Strategy Design to Study the Effect of Mental Imagery Intervention on Basket Ball Free Throw Performance, University Microfilms International, Ann, Anlor, Mich.
- Stodel, E. J, (2004). .Mental Skills Training for Enjoyment: Exploring Experiences, Processes, and Outcomes with Recreational Golfers. (ph.D.Dissertation) University of Ottawa (Canada).
- Vealy.R.S and Grean leaf. C.A., (2001). Seing is Believing: Understanding and Using Imagery in Sport in J.M. Williams (Ed) Applied Sport Psychology Personal Growth to Peak Performance .pp (237-272) Mountain View, LA:Many Bild Publishing Company.

الملاحق

ملحق رقم (1)

كشف بأسماء السادة المحكمين للصفات البدنية والاختبارات المناسبة لها

الاسم	الشهادة العلمية والرتبة الاكاديمية	مكان العمل
الدكتور تيسير المنسي	استاذ مساعد /دكتوراة تربية رياضية	الجامعة الاردنية
الدكتورغازي الكيلاني	مدرس/ دكتوراة تربية رياضية	الجامعة الهاشمية
الدكتور بلال رحال	دكتوراة تربية رياضية	وزارة التربية والتعليم
الدكتور انمار ابو عبيد	استاذ مشارك / مناهج و اساليب تدريس التربية الرياضية	جامعة ال البيت
الدكتور علاء الراوي	استاذ مساعد / دكتوراة تربية رياضية	جامعة بغداد

كشف بأسماء السادة المحكمين لبرنامج التدريب العقلي

الاسم	الشهادة العلمية والرتبة الاكاديمية	مكان العمل
الدكتور يوسف مقدادي	استاذ مساعد /دكتوراة علم نفس	جامعة ال البيت
الدكتور على ابو زمع	استاذ مشارك /دكتوراة تربية رياضية	جامعة مؤتة
الدكتور صادق الحايك	استاذ مشارك /دكتوراة تربية رياضية	الجامعة الاردنية
الدكتور بلال رحال	دكتوراة تربية رياضية	وزارة التربية والتعليم
الدكتورة سلمى مولهي	استاذ مساعد / دكتوراة تربية رياضية	جامعة تونس
الدكتور علاء الراوي	استاذ مساعد / دكتوراة تربية رياضية	جامعة بغداد

ملحق رقم (3)

مقياس التصور العقلي في المجال الرياضي

الاسم:

الموقف الأول: الممارسة الفردية

1. اختاري مهارة رمي القرص.
2. تصوري نفسك تؤدي هذه المهارة في المكان الذي تتعلمي فيه عادة (الملعب) مع عدم تواجد اي شيء آخر.
3. أغلق العينين لمدة دقيقة تقريبا مع محاولة ان تري نفسك في هذا المكان تستمعي الى الأصوات، وتشعري بجسمك أثناء أداء الحركة.
4. حاولي أن تكوني واعية بحالتك العقلية والانفعالية.
5. حاولي أن تري من داخل جسمك.

قدر درجة وضوح التصور العقلي عن طريق وضع دائرة حول الرقم الذي يتفق مع ما تراه

صورة واضحة تماما	صورة واضحة	صورة متوسطة الوضوح	صورة غير واضحة	عدم وجود صورة	العبارات	
					كيف رأيت نفسك تؤدي المهارة المطلوبة؟	1
					كيف رأيت نفسك تستمعي للأصوات المصاحبة للأداء؟	2
					كيف تشعري بجسمك أثناء أداء المهارة المطلوبة؟	3
					ما هي درجة الوعي بالحالة الانفعالية المصاحبة؟	4

تحكم كامل	تحكم فوق المتوسط	تحكم متوسط	صعوبة التحكم	عدم التحكم	العبارات	
					إلى أي مدى يمكن التحكم في الصورة؟	5

لا	نعم	العبارات	
		هل يمكن رؤية الصورة من داخلك؟	6

الموقف الثاني: الممارسة مع الآخرين

1. التصور العقلي لنفس المهارة السابقة ولكن في وجود كل من المدرس وحضور بقية الطالبات في المحاضرة.
2. التصور العقلي لأداء خطأ أمكن ملاحظته من الجميع.
3. غلق العينين لمدة دقيقة تقريبا.
4. التصور العقلي للأداء الخاطئ بأقصى درجة من الوضوح قدر الإمكان.
5. حاولي أن تري من داخل جسمك.

قدر درجة وضوح التصور العقلي عن طريق وضع دائرة حول الرقم الذي يتفق مع ما تراه

العبارة	عدم وجود صورة	صورة غير واضحة	صورة متوسطة الوضوح	صورة واضحة	صورة واضحة تماماً
1					
2					
3					
4					

العبارة	عدم التحكم	صعوبة التحكم	تحكم متوسط	تحكم فوق المتوسط	تحكم كامل
5					

العبارة	نعم	لا
6		

الموقف الثالث: مشاهدة الزميلة

1. التفكير في زميلة تؤدي المهارة.
2. غلق العينين لمدة دقيقة تقريباً.
3. التصور العقلي للموقف بوضوح وواقعية قدر الإمكان أثناء الأداء الناجح .

قدر درجة وضوح التصور العقلي عن طريق وضع دائرة حول الرقم الذي يتفق مع ما تراه

العبارة	عدم وجود صورة	صورة غير واضحة	صورة متوسطة الوضوح	صورة واضحة	صورة واضحة تماماً
1					
2					
3					
4					

العبارات	عدم التحكم	صعوبة التحكم	تحكم متوسط	تحكم فوق المتوسط	تحكم كامل
5					
إلى أي مدى يمكن التحكم في الصورة في هذا الموقف؟					

العبارات	نعم	لا
6		
هل يمكن رؤية الصورة من داخلك؟		

الموقف الرابع: الأداء في المنافسة (الامتحان)

1. التصور العقلي لأداء مهارة أو الموقف السابق في احد المنافسات (الامتحانات العملية).
2. التصور العقلي للأداء الناجح مع تصور التشجيع الايجابي من الزميلات.
3. غلق العينين لمدة دقيقة واحدة تقريبا.
4. التصور العقلي في أقصى درجة من الوضوح قدر الإمكان.

قدر درجة وضوح التصور العقلي لهذا الموقف عن طريق وضع دائرة حول الرقم على يسار العبارة والذي يتفق مع ما تراه.

العبارات	عدم وجود صورة	صورة غير واضحة	صورة متوسطة الوضوح	صورة واضحة	صورة واضحة تماما
1					
كيف رأيتي نفسك في موقف المنافسة؟					
2					
كيف استمعتي إلى الأصوات في موقف المنافسة؟					
3					
كيف شعرتي بالأداء الناجح في المنافسة؟					
4					
كيف شعرتي بالانفعالات في هذا الموقف؟					

العبارات	عدم التحكم	صعوبة التحكم	تحكم متوسط	تحكم فوق المتوسط	تحكم كامل
5					
إلى أي مدى يمكن التحكم في الصورة؟					

العبارات	نعم	لا
6		
هل يمكن رؤية الصورة من داخلك؟		

مفتاح التصحيح للمقياس

يتم تقدير الدرجات في هذا المقياس وفقاً لما يلي:

1. جمع الدرجات في العبارة الأولى في المواقف الأربعة لتمثل التصور البصري.
2. جمع الدرجات في العبارة الثانية في المواقف الأربعة لتمثل التصور السمعي.
3. جمع الدرجات في العبارة الثالثة في المواقف الأربعة لتمثل الإحساس الحركي.
4. جمع الدرجات في العبارة الرابعة في المواقف الأربعة لتمثل الحالة الانفعالية المصاحبة.
5. جمع الدرجات في العبارة الخامسة في المواقف الأربعة لتمثل القدرة على التحكم في التصور العقلي.
6. الاستجابات (نعم) على العبارة رقم (6) في المواقف الأربعة تحدد التصور العقلي من منظور داخلي، والاستجابات (لا) تحدد التصور العقلي من منظور خارجي.

تقدير المستوى:

1. ممتاز 18 – 20
2. جيد 15 – 17
3. متوسط 12 – 14
4. ضعيف 8 – 11
5. ضعيف جداً 4 – 7

ب- اختبار تركيز الانتباه

53	95	82	21	98	47	96	73	09	05
60	97	06	68	93	77	36	90	88	67
17	89	12	41	58	18	86	74	40	59
25	83	45	32	69	01	22	44	08	37
61	76	38	63	51	87	64	03	50	27
56	02	85	66	10	20	80	78	19	55
33	42	13	31	71	34	92	14	84	30
48	28	81	91	57	26	75	70	39	65
94	23	38	62	11	46	79	04	17	54
16	72	07	52	29	15	35	43	49	24

ج- مقياس القدرة على الاسترخاء

م	العبارات	دائماً	أحياناً	نادراً	أبداً
1	هل تميل للتغيير في حياتك؟				
2	هل تشعر بنوبات من القلق؟				
3	هل لديك وقت للاسترخاء والراحة قبل النوم؟				
4	هل أنت خالياً من العصبية أو النرفزة الشديدة؟				
5	هل تتناوب نوبات من الصداع؟				
6	هل تقوم بهز رجلك أو طرقعة أصابعك أو قضم أظافرك؟				
7	هل تشعر بالتوتر عندما تجلس في مقعد لفترة طويلة؟				
8	عندما ينتابك توتر هل يمكن التخلص منه؟				
9	هل تستيقظ منتعشاً بعد أن تأخذ غفوة أثناء اليوم؟				
10	هل يمكنك التركيز في موضوع واحد فقط؟				
11	هل يشغل بالك شيء آخر عندما تمارس أي نشاط أو هواية محببة لك؟				
12	هل تستيقظ منتعشاً في الصباح؟				
13	هل يسهل عليك النوم ليلاً؟				
14	هل تستطيع أن تنسى همومك عندما تذهب للنوم ليلاً؟				
15	هل يمكن القيام بحركات بسيطة لإزالة التوتر حتى تستطيع النوم؟				
	المجموع				

ملحق (4)

استمارة تقييم الاداء المهاري للطلبة في مهارة رمي القرص

العلامة من 10	المهارة
	<p>مسك القرص والمرجحات</p> <ul style="list-style-type: none"> - حمل القرص على سلاميات الاصابع - تنتشر الاصابع على حافة القرص - يستند القرص على رسغ اليد ويسند الابهام على القرص - الظهر مواجة لاتجاه الرمي - الوقوف والمسافة بين القدمين باتساع الكتفين مع انثناء خفيف للركبتين - يمرجح القرص للخلف حتى يصل للمسقط العمودي فوق الكعب الايسر مع لف الجذع والارتكاز على امشاط القدم
	<p>الدوران</p> <ul style="list-style-type: none"> - لف الركبة اليسرى والذراع الايسر ومشط القدم بفاعلية في نفس الوقت وفي اتجاه الرمي - يبقى الكتف الرامي خلف الجسم - مرجحة الرجل اليمنى بطريقة منخفضة عبر محيط الدائرة - تدفع القدم اليسرى للامام عندما تكون الاصابع في اتجاه الرمي - تهبط القدم اليمنى بفاعلية على مشط القدم وتلف للداخل - الاحتفاظ بالذراع الايسر للخلف ومتقاطع مع الصدر - تمر الرجل اليسرى بجوار الركبة اليمنى في طريقها الى مقدمة الدائرة
	<p>وضع القوة</p> <ul style="list-style-type: none"> - يرتكز وزن الجسم على الرجل اليمنى المنثنية - يكون محور الكتف فوق القدم اليمنى - تكون القدمين في وضع (كعب- مشط) - يكون القرص مرثيا خلف الجسم (من الجانب)
	<p>الرمي</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعصر الرجل اليمنى وتمتد بسرعة - الدوران بالجانب الايمن للحوض مع تثبيت الجانب الايسر بواسطة مد الرجل اليسرى وتثبيت المرفق الايسر المثني بالقرب من الجذع - ينتقل وزن الجسم من الرجل اليمنى الى الرجل اليسرى - يترك القرص اليد عند مستوى اقل من ارتفاع الكتف (الكتفان تكون متوازية)
	التغطية
	المجموع

كشف بأسماء السادة المحكمين للاداء المهاري

الاسم	الشهادة العلمية والرتبة الاكاديمية	مكان العمل
السيد حاتم سبيتان	ماجستير تربية رياضية	مدرب العاب قوى
السيد مصطفى اللوزي	ماجستير تربية رياضية	مدرب العاب قوى
السيد حران رحامنة	ماجستير تربية رياضية	الجامعة الاردنية

مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بدوران العمل كما يراه الموظفون

في مركز محافظة البلقاء في الأردن

عنان محمد أبو حمور، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

وقبل للنشر 2009/9/10

استلم البحث في 2009/4/20

ملخص

هدفت هذه الدراسة معرفة مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بدوران العمل كما يراه الموظفون في مركز محافظة البلقاء في الأردن. وقد تكونت عينة الدراسة من جميع موظفي مركز محافظة البلقاء والبالغ عددهم (120) موظفاً. وقد استخدمت الدراسة استبانة من جزئين وأداتين، يقيس الأول مستوى الضغوط النفسية مشتملاً على (27) فقرة، والثاني لقياس دوران العمل لقياس مشتملاً على (17) فقرة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى متدنٍ من الضغوط النفسية وفقاً لإجابات الموظفين أنفسهم. كما تبين وجود مستوى متوسط لدوران العمل لدى هؤلاء الموظفين. وكانت هناك علاقة قوية ايجابية بلغت (71%) بين مستوى الضغوط النفسية للموظفين ومستوى دوران العمل.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية لدى الموظفين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، فضلاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي والخبرة العملية.

وفي ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدراسة أوصت الباحثة بما يأتي:

— دعم تحسين بيئة العمل لدى الموظفين من قبل الجهات المسؤولة في الأردن عن إدارة القطاع العام للحفاظ على المستوى المنخفض من الضغوط النفسية.

— العمل على خفض معدل دوران العمل لدى الموظفين، من خلال تحسين بيئة العمل.

— اجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية في قطاعات ومستويات وظيفية أخرى ومتغيرات إضافية أخرى غير التي تمت دراستها للكشف عن العلاقة بين مستوى الضغوط النفسية ومستوى دوران العمل.

— اجراء دراسات مقارنة بين القطاع العام والخاص وتوسيعها على كل محافظات المملكة.

الكلمات المفتاحية: الضغوط النفسية، دوران العمل، الموظف العام، الأردن.

The Level of Psychological Stress and its Relationship to Job Turnover as Perceived by Employees of Albalqa Governorate in Jordan

Anan Mohammed Abu Hummour: Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University.

Abstract

The study aimed to examine the level of psychological stress and its relationship to job turnover as perceived by employees of Albalqa Governorate in Jordan. The population of the study consisted of (120) employees. To achieve the study goals a two – part questionnaire was used to collect data. The first part consisted of 27 psychological stress items, and the second was to measure the level of employees' turnover (17 items).

The findings of the study showed that there was low level of psychological stress, according to employees' responses, and there was a moderate level of turnover. There was a strong positive correlation (71%) between the level of psychological stress and job turnover level for employees.

Also, the findings indicated that, there were significant differences of employee's attitudes toward psychological stress due to their gender. There were significant differences toward turnover level as perceived by respondents attributed to gender, and experience

In the light of findings, The recommendations of the study were:

- Supporting employees' motivation from the responsible administration of public sector to keep this low level of psychological stress..
- Working in reducing the level of job turnover that among employees, by improving work environment.
- Conducting similar studies to this study in different sectors and jobs, to explore the relationship between psychological stress level and job turnover level.

Conducting comparative studies with wide-scale application all over governances in Kingdom.

Keywords: printed newspapers, electronic newspapers, uses and gratifications, Jordan press.

مقدمة:

يعد أسلوب الحياة العصرية مصدراً رئيساً للضغوط النفسية، فقد أشارت الإحصائيات أن معظم البالغين يمرون بضغوطٍ نفسيةٍ مرتفعةٍ من وقتٍ لآخر، وأن ستة أشخاص من بين كل عشرة يمرون بضغوطٍ نفسيةٍ مرتفعةٍ مرةً واحدةً أو مرتين على الأقل أسبوعياً، وأن هذه الضغوط تسبب أشكالاً مختلفةً من المشكلات النفسية والسيكولوجية والاجتماعية (Linden, 2002).

ونتيجةً لذلك، فقد أصبح هذا الموضوع أحد المجالات الأساسية لاهتمام العديد من رجال الفكر الإداري والتنظيمي، ولكن يلاحظ أن الكتابات في هذا المجال ما زالت في معظمها على التحليل النظري، ولم تحظ الدراسات التطبيقية فيه إلا نصيب محدود من الاهتمام، وقد يعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما: تعدد العوامل المسببة للضغوط وتداخلها. الثاني: عدم اتفاق الباحثين على مفهوم محدد ودقيق لضغوط العمل مما يوقع الباحث الذي يحاول الخوض في هذا المجال بحيرة تجعله في النهاية إما يبتعد عنه كلياً أو يحاول تبني المفهوم الذي يتفق مع قناعاته (العميان، 2005؛ 2010)

وينظر إلى الضغوط على أنها متوارثة، لا يمكن تجنبها في أي نظام اجتماعي، وأن الأفراد غير متساوين في عملية التكيف الاجتماعي خاصة، وأن الأهداف لا يمكن أن تكون تامة الوضوح باستمرار، كذلك الأدوار والمراكز لا تكون محددة بدقة (أبو حميدان والعزاوي، 2001). لذا، يكون الأفراد عرضة للضغوط بشكلٍ مستمرٍ. كما أن الضغوط بذاتها لا تعد جيدة ولا سيئة، وإنما تعتمد على التجربة الشخصية للفرد، فقد تكون أحياناً دافعاً له للعمل، عندما تكون إيجابية ومفيدة، أو قد تكون سبباً لمشاعر القلق والإنزعاج (O'Connor, 2003).

تعد الضغوط النفسية والمهنية حالة لا تزول إلا بزوال المثيرات التي ساعدت على ظهورها. إن الضغوط المهنية الناجمة عن ظروف العمل حسب ما أثبتته الدراسات تسبب حالة من عدم الإرتياح على أن يدرك الموقف الضاغظ بأنه موقف يعرض الفرد للخطر، حيث تؤدي العمليات المعرفية دورها في إدراك الضغوط، والأذى سوف يلحق بالفرد من جرائها وعند تعرض الفرد لضغوط وأعباء ومتطلبات لا يستطيع إحتمالها وإنها فوق طاقته وتفوق القدرة على حلها وإنها تستنزف الفرد من الداخل وتميل به إلى الإيقاع في شرك الإضطرابات السيكوسوماتية (حميد الدين، 2007). إن الضغوط النفسية منبهات مؤلمة ومزعجة ومنفرة يتعرض إليها الفرد وتثير لديه الإضطرابات، والتوتر، والقلق، والإحباط وإن استمرارها يؤدي إلى إتهاك الفرد نفسياً وبدنياً وإنها تعتمد على إدراك الفرد لها بإنها ضغوط بسيطة أو شديدة (محمد، 2004).

ومع ازدياد متطلبات العمل وتضخم مؤسسات القطاع العام وثقل عبء العمل الملقى على كاهل الموظف في القطاع العام، إذ أصبح الموظف يعاني من وطأة ضغوط العمل ومن ثم الضغوط النفسية، هذه الظروف أدت بمجملها إلى ارتفاع معدل دوران العمل في مؤسسات القطاع العام.

أما فيما يتعلق بدوران العمل، فقد ارتفعت معدلات دوران العمل خلال العقدين الماضيين، حيث أشارت الدراسات بأنه يترك ما نسبته (1.2%) من الأفراد وظائفهم شهرياً، فقد ارتفعت النسبة في العام (1996) من (0.9%) إلى (1.1%) في العامين (1997/1998). وهذا الحال لا يقتصر فقط على منظمات الأعمال، وإنما يمتد ليشمل المنظمات الصناعية والخدمية؛ وقد يعود ذلك إلى الموظفين من جهة، والرؤساء من جهةٍ أخرى، لتشكل مجموعها حالة تصف معدلات دوران عالية (Riley, 2006 ; Cooper, 2007)

وبناءً على ما تقدم، يسبب دوران العمل مشكلات في صفوف الموظفين والطاقم الإداري على حد سواء. ولعل الالتزام الوظيفي والتنظيمي من أهم المتغيرات التي تقلل من فرصة دوران العمل لديهم. لذلك، يحرص المدير الناجح على نمو الولاء لدى الموظفين من خلال اتباع السياسات التي تزيد من درجة الاحتفاظ بهم (Scott, 1993; Royer, 2008)

ونظراً لما للضغوط النفسية من تأثير في جوانب متعددة من حياة الأفراد العاملين إيجاباً أم سلباً على معدل دوران عملهم، فإن الدراسة الحالية تحاول تعرّف العلاقة بين مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في الأردن وعلاقتها بمعدل دوران عملهم؛ من أجل تحديث مدى إنعكاس ذلك على أدائهم الإداري أو الوظيفي.

مشكلة الدراسة:

تقع على موظف القطاع العام مسؤولية كبيرة تجاه مؤسسته ومجتمعه، فمن المتوقع أن يتعرض لضغوط عمل تنشأ من مصادر مثل: طبيعة التعامل مع الزملاء، والمدير، والمواطنين، وطبيعة الفلسفة السائدة في مؤسسة القطاع العام، وبيئة العمل، وعبء العمل الزائد، وصراع الدور، وغموض الدور وغيرها من المصادر التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط عليه. وكل هذه الضغوط المتوقعة ربما تؤثر بشكل ما على دافعية الموظف نحو العمل، والتي قد تؤدي إلى عدم قيامه بمهامه وأدواره المتوقعة منه بالشكل الأمثل مما يسهم في التقليل من دوره في تحقيق أهداف مؤسسة القطاع العام وخدمة المجتمع المحلي.

وبما أن فهم السلوك الانساني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فهم دافعية الأفراد التي تسهم بشكل مباشر في التنبؤ بالسلوك المستقبلي لهم، وفي ظل قلة الدراسات العربية والاجنبية التي تبحث في أثر الضغوط النفسية على معدل دوران العمل والعلاقة بين ما يمكن أن ينشأ لدى موظفي للمؤسسات العامة في الأردن من ضغوط عمل وعلاقتها بإزدياد أو إنخفاض معدل دوران العمل لديهم. واحساساً من الباحثة بنقص الدراسات الأردنية التي تناولت هذه العلاقة بطريقة مباشرة، أرتأت الباحثة إجراء هذه الدراسة لرفد الميدان الإداري بالمعلومات تساعد في فهم هذه العلاقة. لذا، فقد برزت مشكلة الدراسة التي حاولت الدراسة الحالية التصدي لها والمتمثلة بتعرّف مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمعدل دوران العمل لدى موظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الداخلية بالأردن.

هدف الدراسة واسئلتها:

هدفت الدراسة معرفة مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمعدل دوران العمل لدى موظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الداخلية في الأردن. وذلك من خلال الاجابة عن الاسئلة التالية:

- 1- ما مستوى اتجاهات المبحوثين نحو الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية من وجهة نظرهم؟
- 2- ما هي اتجاهات المبحوثين نحو ظاهرة دوران العمل لموظفي محافظة البلقاء من وجهة نظرهم؟
- 3- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية ودوران عملهم من وجهة نظرهم؟
- 4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المبحوثين لمستوى الضغوط النفسية التي تواجه موظفي محافظة البلقاء في وزارة الداخلية تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟
- 5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المبحوثين لدوران العمل لموظفي محافظة البلقاء تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟

أهمية الدراسة:

يمكن أن نجمل أهمية هذه الدراسة في الجوانب الرئيسية التالية: -

أ- الأهمية النظرية، وتتمثل بالآتي:

1. إنها تتناول موضوعاً حيوياً ومهماً من الموضوعات الإدارية وهو دراسة مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بدوران العمل لموظفي محافظة البلقاء في الأردن، فهي فريدة من نوعها وخصوصاً لجهة مجتمع الدراسة المتمثل بموظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الخارجية بالأردن، فهي تسعى إلى تقديم إضافة علمية جديدة، ويؤمل أن تسهم الدراسة في فتح باب الدراسات والأبحاث في هذا المجال بما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات.
2. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال محدودية الدراسات في هذا المجال في المملكة الأردنية الهاشمية فإنه يتأمل من هذه الدراسة أن تشكل إضافة إلى الأدب الإداري المتعلق بموضوع الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل على حد سواء.
3. تنسجم هذه الدراسة مع توجهات القيادة السياسية العليا لتحقيق التنمية الشاملة في الأردن، التي تعد التنمية الإدارية إحدى محاورها الحيوية، في ظل الخطط الرامية لإصلاح القطاع العام وتطويره باعتباره الموظف الأكبر للموارد البشرية في الأردن، واستجابة لرسالة

هذا القطاع القائمة على تقديم الخدمة عالية الجودة للمواطن الأردني، إذ لا يتم ذلك إلا من موظف منتمٍ إلى عمله وبدافعية قوية لتقديم الخدمة المناسبة.

4. تستمد الدراسة أهميتها في ضوء مديري القطاع العام فكرة واسعة عن أثر الضغوط النفسية على دوران العمل، والتي يفترض أن تخضع لعملية مستمرة من المتابعة.

ب- الأهمية التطبيقية العملية، وتتمثل بتقديم أداة تساهم في التعرف إلى مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل.

التعريفات الإجرائية:

هناك بعض التعريفات المتعلقة بالدراسة لابد من تعريفها، وهي: -

فيما يأتي تعريفات مفاهيمية وإجرائية للمصطلحات الواردة في الدراسة، وهي:

• الضغوط النفسية:

تعرفها الباحثة بأنها: المؤثرات الخارجية الناتجة عن العمل والتي تولد الأرق والقلق لدى الموظف.

التعريف الإجرائي لمستوى الضغوط النفسية: وهي الدرجة التي حصل عليها موظف محافظة البلقاء لاستجاباتهم عن فقرات أداة قياس الضغوط النفسية المستخدمة في الدراسة الحالية.

• دوران العمل:

تعرفه الباحثة بأنه: انفصال الموظف عن المؤسسة وخروجه منها بشكلٍ نهائي.

التعريف الإجرائي لمعدل دوران العمل: وهي درجة استجابة موظف محافظة البلقاء عن فقرات أداة دوران العمل المعتمدة في هذه الدراسة.

محددات الدراسة:

يتحدد تفسير وتعميم نتائج هذه الدراسة بالمحددات التالية:

- المحددات المكانية: شملت الدراسة جميع موظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الداخلية
- المحددات الزمانية: اقتصرَت هذه الدراسة على مسح آراء موظفي مركز محافظة البلقاء وذلك خلال الربع الثاني للعام 2009م.
- المحددات الإجرائية (الموضوعية): استجابة الباحثين على فقرات الاداة بالإضافة إلى ما يتكون من الأدب النظري، وتحدد تفسير وتعميم نتائج الدراسة أيضاً بالخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) للأداة المستخدمة لجمع البيانات في الدراسة.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الضغوط النفسية

أصبحت الضغوط النفسية تشكّل جزءاً من حياة الأفراد والمجتمعات؛ نظراً لكثرة تحديات هذا العصر وزيادة مطالبه، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من هذه الضغوط، حيث باتت من الصعوبة بمكان تفاديها أو تجاهلها؛ وهذا ما دفع بالغالبية من الناس إلى العمل على مجابتهها أو محاولة التعايش والتكيف معها، ولا يتوقف تأثير الضغوط على الجوانب الشخصية للأفراد أو البيئة المنزلية فحسب، بل يرافق الأشخاص في بيئة العمل وتتبع آثارها سلباً في العديد من الجوانب العضوية والنفسية، وتحد من الأداء الوظيفي لديهم وفي علاقاتهم مع الآخرين وتكيفهم مع ظروف العمل، الأمر الذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية وتدني جودتها، وبالتالي انخفاض العائد الاقتصادي للمجتمع.

مفهوم الضغط النفسي:

تعرّض مفهوم الضغط النفسي كغيره من المفاهيم إلى كثير من الاختلاف عند تحديده، فهناك إرباك وخلط في وجهات النظر التي حاولت تعريف الضغط النفسي، فقد عده بعض الباحثين مثيراً، بينما عده آخرون استجابة، ونظر إليه فريق ثالث كعملية تفاعلية بين المثير والاستجابة. فقد عرف أبو حميدان والعزاوي (2001:127) الضغط النفسي بأنه: "المثيرات والظروف والأحداث المهنية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية التي لايمكن الفرد من مواجهتها"، وعرفه محمد (2002:17) بأنه: "الشعور بالضيق والعجز عن السيطرة على المواقف وعدم قدرته على أداء

عمله بكفاءة"، وعرفه خليفات والزغول (2003:63) بأنه: "حالة نفسية وجسدية ناجمة عن مواجهة الفرد حوادث بيئية مزعجة تؤدي إلى شعوره بالتهديد وعدم الارتياح".

وعرفه مجلس مقاطعة شمال كراونوول (Northern Cornwall district council, 2002:4) بأنه: "ردة فعل ناتجة عن متطلبات لا يستطيع الفرد التكيف معها".

ويبدو من المهم الإشارة إلى أن هناك أثراً إيجابية وأخرى سلبية للتوتر، ذلك أن إنعدام التوتر كلياً قد يؤدي بالأفراد للشعور بالملل، وعدم وجود دافعية للعمل. ولكن الدرجة العالية من التوتر هي التي تكون ذات آثار سلبية على التنظيم، والتي يتم مرورها بمراحل ثلاث، يذكرها القريوتي (2003) على النحو الآتي:

1. مرحلة الإنذار:

تتصف هذه المرحلة بوجود درجة عالية من القلق والخوف، وخاصة إذا كان الشعور بالتهديد أو الخوف هو مصدر التوتر، أو بدرجة عالية من الإكتئاب إذا كان مصدر التوتر هو توقع الخسارة، وتؤدي هذه الحالات إلى زيادة ضغط الدم، وتسارع ضربات القلب.

2. مرحلة المقاومة:

يبدل التوتر إذا ما استمر مرحلة جديدة هي مرحلة المقاومة، والتي تتبلور في ظهور آليات دفاعية منها العدوانية، ومهاجمة مصادر التوتر سواء كان الفرد نفسه، أو الآخرين أو الأشياء، أو ممارسة النكوص وهو التصرف بطريقة طفولية. أو مرحلة الكبت وهو إنكار وجود مصادر التوتر وتجاهلها، أو الإنسحاب وعدم التصرف رغم التيقن بعدم فعالية ذلك الأسلوب. وإذا نجحت هذه الوسائل الدفاعية في تقليل مشاعر التوتر، فإن المظاهر المصاحبة للتوتر، مثل: القلق وزيادة ضغط الدم تتلاشى.

3. مرحلة الإنهاك:

أما إذا فشلت الوسائل الدفاعية فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم مشاعر التوتر، والوصول إلى درجة الإنهاك، ومرحلة المعاناة من مضاعفات مرضية حادة مثل: أمراض القلب، والإكتئاب مما يعكس بحصول خسارة في المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الأفراد.

الآثار المترتبة على الضغوط النفسية:

لابد من توضيح آثار الضغوط على الصحة النفسية والبدنية، لاسيما وأن المصطلح لم يظهر إعتباراً أو جزافاً، بل يظهر نتيجة التأثيرات السلبية التي يتركها على صحة الإنسان النفسية والبدنية منطلقين من أن الإنسان وحدة واحدة في البناء النفسي والجسمي، تظهر تأثيرات الضغوط على صحة الإنسان عندما تستمر لأسابيع أو لاشهر فقد تهتك الضغوط أعضاء معينة، وتؤدي إلى أمراض مختلفة. ويعتقد الأطباء أن الأفراد بإمكانهم مساعدة أنفسهم والتفاعل بصحة جيدة عن طريق تجنب التعرض للضغوط الطويلة الأمد. فقد تحدث الضغوط عندما يتوجب على الإنسان أن يتكيف للموقف الجديد أو غير المألوف وهذا التغيير قد يبدو مرغوباً به (العميان، 2005-2010؛ حميد الدين، 2007؛ محمد، 2004؛ O'Connor, 2003) وفيما يأتي عرض لبعض هذه الآثار:

1. الآثار الفسيولوجية

تتمثل الآثار الفسيولوجية للضغوط النفسية في اضطرابات الجهاز الهضمي، إلى جانب نوبات الإسهال المزمنة، واضطرابات الجهاز التنفسي والمتمثلة في صعوبة التنفس، واضطرابات جهاز دوران الدم والمتمثلة في ارتفاع ضغط الدم والصداع، فضلاً عن إصابة الجلد بالطفح وتضخم الغدة الدرقية، والبول السكري، والتهاب المفاصل الروماتيزمية، والتشنج العضلي، وفقدان الشهية

2. الآثار النفسية

إن الآثار النفسية التي يتعرض لها الشخص نتيجة للضغوط النفسية، قد تسبب اضطراب إدراكه المعرفي، فضلاً عن اضطراب مفهومه عن ذاته، وقد تؤدي إلى كثير من الانفعالات والقلق والخوف والإكتئاب كما قد يشعرون بعدم الجاذبية وانعدام الحب، أو عدم القدرة على الحب. كما قد يفتقدون الاهتمام بالحديث والأنشطة الاجتماعية، ويشعرون بالوحدة والعزلة، وصعوبة في تطوير المهارات الاجتماعية، وضعف الثقة بالنفس أو الدفاع عن الحقوق، وصعوبة التعبير عن المشاعر السلبية، والميل للإنسحاب

أنواع الضغوط النفسية

تشير المصادر المختلفة إلى وجود عدة أنواع للضغوط، ومن أهم التصنيفات تلك التي صنفتها إلى ضغوط دائمة وضغوط مؤقتة، وضغوط إيجابية وأخرى سلبية، فقد أشار (البلاوي، 1989؛ الزعبي، 2003) إلى نوعين من الضغوط هما:

أ- الضغوط المؤقتة والضغوط الدائمة: (Temporary and Permanent Stress)

هناك الضغوط المؤقتة التي تحيط بالفرد لفترةٍ وجيزةٍ ثم تزول، مثل الضغوط التي ترتبط بموقفٍ مفاجئٍ أو الزواج الحديث، إلى غير ذلك من الضغوط المؤقتة التي لا يدوم أثرها لفترةٍ طويلة. ومثل هذه الضغوط لا تلحق ضرراً بالفرد، إلا إذا كان الضاغط أشد صعوبةً من مقدرة الفرد على التحمل، مثلما يحدث في المواقف الشديدة والضاغطة التي تؤدي إلى الصدمة العصبية، أما الضغوط المزمنة فتتمثل في الضغوط التي تحيط بالفرد لمدةٍ طويلةٍ نسبياً، مثل تعرض الفرد لآلامٍ مزمنةٍ أو وجود الفرد في أجواء اجتماعية واقتصادية غير ملائمة بشكلٍ مستمرٍ.

ب- الضغوط الإيجابية والضغوط السلبية: (Positive and Negative Stress)

تنقسم الضغوط النفسية كذلك إلى ضغوطٍ إيجابيةٍ، وهي تلك الضغوط التي تؤدي إلى الشعور بالسعادة والرضا، أي الإتران النفسي، وضغوط سلبية وهي الأحداث التي تؤدي بدورها إلى الشعور بالتعاسة والإحباط وعدم السرور، أي عدم الإتران النفسي، وفي كلا النوعين يشعر الفرد بالتوتر ولكن مع اختلاف تأثير الموقف على الفرد.

مصادر الضغوط النفسية:

من المعروف أن مصادر الضغوط النفسية متنوعة ومتداخلة، فقد تمثل البيئة الخارجية مصدراً من مصادر الضغوط النفسية التي يواجهها الفرد، وتأتي كذلك من خلال المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية، وأن المواقف الضاغطة والخوف والتهديد والإحباط تعد مصدراً من مصادر الضغوط النفسية، ومن أهم تلك المصادر:

1. أعباء العمل الزائدة عن الحد: (Overload)

لقد استخدم علماء النفس مصطلح (Overload) أي تحميل الفرد أعباء أكثر من طاقته للتعبير عن تلك الحالة، فقد أشار محمد (2002) إلى نمطين ينطبقان على هذه الحالة، وهما:

أ. العبء الكمي: (Quantitative Overload)

والعبء الكمي حالة يكون فيها الفرد مثقلاً بالأعمال الضخمة المطلوبة منه في أوقات العمل المسوح بها، ومن الواضح أن ذلك يمثل مصدراً مهماً من مصادر الضغوط النفسية وأن هذا المصدر من الضغوط النفسية يرتبط بشكلٍ كبيرٍ بالأمراض المتعلقة بالضغوط النفسية.

ب. العبء النوعي: (Qualitative Overload)

إن العبء النوعي لا يتضمن حجم العمل المطلوب، ولكنه يتضمن الصعوبة الشديدة لأداء هذا العمل، فإذا لم يكن لدى الفرد مقدرة كافية أو كفاءة على أداء العمل، فإن ذلك يمثل بالنسبة له مصدراً للضغوط النفسية، حتى أن هؤلاء الأفراد الذين لديهم قدرات وكفاءات عالية يمكنهم أن يجدوا أنفسهم في بعض الأحيان في حالة لا يستطيعون فيها مواجهة المطالب المختلفة لأعمالهم.

ومن هنا، ترى الباحثة أن العمل إذا كان ينطوي على أعباء زائدة جداً (Quantitative)، أو إذا كان ينطوي على صعوبةٍ بالغةٍ (Qualitative) فإنه في الحالتين ينطوي على ضغوط نفسية.

2. الضغوط المرتبطة بالدور: (Role - Related Stress)

إن دور الفرد في مجال العمل يمكن أن يمثل مصدراً من مصادر الضغوط النفسية، حيث أشار كل من (العميان، 2005-2010؛ الزعبي، 2003) إلى جانبين لدور الفرد يجعلانه مصدراً للضغوط، هما:

(أ) غموض الدور: (Role Ambiguity)

ينشأ غموض الدور عندما يكون دور العمل الذي يقوم به الفرد_ أي مدى فهم الفرد لعمله ومسؤوليته تجاه هذا العمل وما يتوقعه الآخرون منه_ ليس له أهمية، أو عندما يكون صعب الفهم، كما ينشأ غموض الدور كذلك عندما يكون الفرد غير متأكد تماماً من المهمة الموكلة إليه.

(ب) صراع الدور: (Role Conflict)

ينشأ صراع الدور عندما يكون هناك تباين بين مطالب العمل ومعايير شخصية أو قيمية، كما ينشأ هذا الصراع عندما تكون أنماط السلوك المحددة كمطالب العمل على نحو مصاد أو معاكس لأخلاقيات الفرد أو قيمه، ومن ثم يقع تحت وطأة الضغوط النفسية.

3. تقييم الأداء: (Performance Appraisal)

يمثل تقييم الأداء مصدراً مهماً من مصادر الضغوط النفسية بالنسبة للعديد من الأفراد، وقليل من الناس هم الذين يفضلون أن يتم تقييمهم بواسطة الأشخاص الآخرين؛ لأن ذلك يعد بمثابة اختبار لمدى كفاءة الفرد بالمقارنة بكفاءة الآخرين، والتقييم السيء وغير الموضوعي يمكن أن يكون له تأثير في مستقبل الفرد، فربما يؤدي إلى طرد الفرد أو فقدان وظيفته. لذا، فتقييم الأداء يعد مصدراً من مصادر الضغوط النفسية الشديدة.

4. التغيير: (Change)

إن أي تغيير يحدث في حياة الفرد يتطلب من الفرد إعادة توافق، فحياة الفرد كلها عبارة عن سلسلة من الأحداث المتلاحقة المتغيرة. فالأفراد الذين ينظرون للتغيير على أنه أمر مثير وبعده نوعاً من التحدي، هم أفراد أقل قابلية للتأثر بالضغوط النفسية، في حين أن الأفراد الذين ينظرون إلى التغيير على أنه نوع من التهديد وبعده نوعاً مثيراً للربح، فهم من المحتمل أن يتعرضوا لضغوط شديدة. لذلك، فإن نظرة الفرد للتغيير هي التي تجعله يدركه أو يتفاعل معه، وليس التغيير نفسه مما يجعله مصدراً من مصادر الضغوط النفسية.

5. مشكلات التطوير المهني: (Problems of Career Develvoment)

ينشأ هذا النوع من الضغوط عندما يفشل الفرد في أن يسبق غيره في الوصول إلى النمو في عمله، وفي هذه الحالة فإن طموح الفرد المهني لن يكون مرضياً أو مشبعاً مما يعرضه للإحباط الشديد. وبالعكس فإن ترقية الفرد لوظيفة أكبر من إمكانياته يمكن أيضاً أن تجعله يشعر بالضغوط، فمثلاً عندما يرقى شخص ما في وظيفة هو غير كفؤ لها لأنها أعلى من إمكانياته، فإن هذا الشخص لن يستطيع مواجهة المسؤوليات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة الجديدة، ومن ثم الخوف من الفشل يمكن أن يسبب ضغطاً نفسياً شديداً للفرد.

استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية:

تتعدد إستراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية، فهناك استراتيجيات التعامل مع الضغوط على المستوى الفردي، وأخرى على المستوى المنظمي، ومن هنا رأت الباحثة الإشارة كما يلي:

استراتيجيات التعامل مع ضغوط العمل على المستويين الفردي والمنظمي

يذكر (العميان، 2005؛ 2010) أن معالجة ضغوط العمل ومواجهتها على مستوى الفرد والمنظمة تتم من خلال الطرق والأساليب التالية:

أولاً: إستراتيجية التعامل مع الضغوط على مستوى الفرد:

ظهرت العديد من طرق علاج العمل على المستوى الفردي. ويمكن القول إن رغبة الفرد في إصلاح حاله وإقناعه بالطريقة التي يستخدمها وتمته بالإرادة القوية هي شروط أساسية لنجاح الطريقة، ونجاح الفرد في علاج ضغوط العمل ومن هذه الطرق:

1. التأمل: وتسعى هذه الطريقة إلى تحقيق حالة من الهدوء والراحة الجسمية، وتوفر الفرصة للفرد كي يوقف أنشطته اليومية وأن يمارس درجة عالية من الإنتباه والوعي على مشاعره ووجدانه، ويؤدي هذا إلى إعداد ذهن وتدريبه على تحمل ضغوط العمل.
2. الإسترخاء. إن جلوس الفرد مستريحاً وهداناً في الإسترخاء يؤدي إلى نفس النتائج التي تؤدي إليها طريقة التأمل، حيث إن إسترخاء العقل لا يتم من خلال الإسترخاء العام للجسم. ويعني هذا أن ينتبه الفرد إلى أن الراحة العقلية هي شيء يترتب على راحة الجسم.
3. التركيز: إن قيام الفرد بالتركيز في أداء نشاط ذي معنى وأهمية ولمدة معينة يساعد في تخفيف حدة الضغوط النفسية في العمل. وتعتمد طريقة التركيز من حيث المبدأ على نفس الفكرة تقريباً التي تعتمد عليها طرق التأمل والإسترخاء والتركيز يصرف الفرد عن التفكير في مصادر الضغوط، ويؤدي به إلى قيامه بعمل خلاق وإنجاز يساعد على الشعور بالتقدير والإحترام، وتحقيق الذات.
4. التمرينات الرياضية: يمكن القول إنه من الثابت أن للكفاءة البدنية للفرد دوراً في مواجهة الآثار الجانبية السيئة لضغوط العمل وتؤدي ممارسة التمرينات الرياضية إلى رفع فعالية أعضاء الجسم بالشكل الذي يؤدي إلى مقاومتها للإجهاد، فمن المعروف أن الشخص الذي يمارس التمرينات لا يرهق بسرعة مثل الشخص الذي لا يمارس أي تمرينات. كما أن الشخص المصاب بإرهاق تكون قدرته منخفضة في تحمل أي أعباء جسمية أو نفسية للعمل. بالإضافة إلى ذلك فإن التمرينات الرياضية تعد وسيلة للتركيز والإسترخاء وصرف العقل عن أي متاعب أو توتر.

5. معرفة شخصية الأفراد: وتعني الوقوف على مدى قدرتهم على تحمل الضغوط والاستجابة لها، والتخلص من أثر المؤثرات المادية والنفسية عن طريق تحقيق مطالب العاملين، وتحقيق المساندة الاجتماعية من خلال إقامة علاقات جيدة وتشجيع الزمالة، والعمل على توفير بيئة هادئة.
6. تحديد الأهداف: أن تكون هناك أهداف واضحة ومحددة لعمل الأفراد، وأن تكون تلك الأهداف واقعية قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى التخطيط المسبق وذلك بتجهيز الفرد نفسه للتعامل مع الأحداث.

ثانياً: إستراتيجيات التعامل مع الضغوط على مستوى المنظمة:

من أجل إدارة الضغوط على مستوى المنظمة، يشير (العميان، 2005، 2010) (Tian-Foreman, 2009) أنه بالإمكان اللجوء إلى الأساليب التالية:

1. التطبيق الجيد لمبادئ الإدارة والتنظيم: إن المخالفات التي يقع فيها الكثير من الإداريين في ممارساتهم اليومية بسبب عدم إتباعهم المبادئ المتعارف عليها في الإدارة والتنظيم تسبب الكثير من الضغوط النفسية لمؤسسيهم، لذلك يتعين على المستويات الإدارية العليا ممارسة مبادئ الإدارة والتنظيم بشكل جيد.
2. تصميم وظائف ذات معنى: تفقد كثير من الوظائف معناها وقيمها لبعض الأسباب منها زيادة حدة التخصص بالقدر الذي يفقد الموظف أي متعة في أداء العمل، وينقلب العمل إلى روتيني ممل. كما تفقد الوظائف معناها وأهميتها من إنعدام حرية التصرف فيها. وعليه يكون العلاج أو الوقاية متمثلة في تصميم أو إعادة تصميم الوظائف بالشكل الذي يجعلها ذات معنى وأهمية. ويتحقق ذلك من خلال ضمان أن الوظيفة تقوم بالعديد من الأنشطة والمهام، كما تتيح مقدار مناسب من السلطة الأداء.
3. إعادة تصميم الهيكل التنظيمي: يمكن إعادة تصميم الهيكل التنظيمي بعدة طرق لعلاج مشاكل الضغوط مثل: إضافة مستوى تنظيمي جديد أو تخفيض مستوى الإشراف، أو دمج عدة وظائف.
4. تطوير نظم الإختيار والتعيين: وذلك بإختيار أفراد لديهم القدرة على العمل وكذلك تخفيض أعباء الوظيفة من خلال إعادة تصميم نظم تدريب متطورة، وخلق نظم عادلة للحوافز وتقييم الأداء، وتنشيط نظم الإتصال وقنواته، وتطبيق نظم المشاركة في إتخاذ القرارات (مثل اللجان وبرامج المشاركة في الأرباح، وبرامج الشكاوي) والأخذ بأسلوب الإدارة الديمقراطية في المنظمة.

ثانياً: دوران العمل

يمكن تعريف الدوران الوظيفي بأنه انفصال العاملين عن المنظمة وخروجهم منها بشكل نهائي، إن عملية الخروج هذه تكون نتيجة لعدة أسباب منها الفصل من العمل (Discharge)، والتسريح (Layoff)، والتقاعد (Retirement)، أو الوفاة أو بسبب العجز الذي يمنع الإستمرار في العمل، أو الإستقالة. ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعتين إما طوعية (Voluntary) أي إختيار العامل الخروج بنفسه. أو غير طوعية (Involuntary) أي أن ترك المنظمة لم يكن قرار الموظف وإنما قرار المنظمة. كما أن خروج الموظف من المنظمة قد يكون مفيداً لها وفي هذه الحالة يسمى دوران وظيفي فعال (Functional Turnover)، أو أنه قد يسبب بعض الإختلالات أو أن المنظمة قد تتضرر من هذا القرار وهذا النوع يسمى دوران وظيفي مغل أو غير فعال (Dysfunctional Turnover). (Robbins and Judge, 2007)

وقد عرّف (Morrell, Loan-Clarke and Wilkinson, 2001:6) دوران العمل بأنه "توقّف طوعي عن عضوية المنظمة التي يعمل فيها الموظف"، ويعرفه (Lane, 2000:2) بأنه: "الخروج من العمل أو التسريح نتيجة إغلاق منظمة أو إنشاء منظمة أخرى". كما يعرفه (Riley, 2006:1) بأنه: "ترك المنظمة والخروج منها طوعياً أو قسرياً بشكل نهائي"، ويعرفه (Robbins and Judge, 2007:29) بأنه: "الانسحاب الدائم من المنظمة سواء أكان طوعياً أم قسرياً"

قياس الدوران الوظيفي:

لقياس الدوران الوظيفي لمنظمة ما، يجب في البداية تحديد المدة التي سوف تعتمد للقياس، في كل شهر مثلاً، ثم معرفة عدد الموظفين الذين إنفصلوا عن المنظمة في تلك الفترة ويضرب الناتج في مئة. ويسمى هذا الناتج بمعدل الدوران الوظيفي (Turnover rate) ويعبر عبد الله (2000) عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الدوران الوظيفي} = \text{عدد حالات الإنفصال عن المنظمة خلال الفترة المحددة} * 100 / \text{متوسط عدد الموظفين في نفس الفترة.}$$

ويمكن إستعمال هذه المعادلة لإحتساب معدل الدوران الوظيفي لكل دائرة في المنظمة أو للمنظمة ككل. كما يمكن إستعمالها لقياس معدل الدوران الوظيفي لكل نوع من أنواع الدوران الوظيفي مثل الفصل أو الموت أو الإسقالة وغيرها.

أسباب دوران العمل:

إن مشكلة عدم ثبوت الموظف في وظيفته في العمل قضية معقدة، فهل هذا يعني بأنه مستهتر بعمله، مع العلم بأنه توجد صعوبة كبيرة في إيجاد العمل ووجود نسبة بطالة كبيرة وترتفع من سنة لآخرى. أم أن السبب يرجع لعدم الوعي التام لدى الشاب بضرورة التمسك بالوظيفة، أم السبب هو الابتعاد عن تحمل المسؤولية في تكوين نفسه، أم السبب في أولياء الأمور بعدم إقناع وتشجيع ابنائهم للعمل، أم السبب هو الأجور، أم السبب يرجع للشركة في التفريق بالمعاملة والأجر بين الموظفين (عبده، 1995).

ويشير (Lane, 2000:2) بأن دوران العمل قرار قد يتخذه أحد طرفي المعادلة (المدير والموظف)، أو الطرفين على حد سواء، على النحو الآتي:

1. دوران العمل كاستراتيجية عمل الشركة: (Turnover as a Firm Strategy) أي قرار تتخذه الإدارة بحق الموظف، فإن اتخذ المدير هذه القرار فهو تسريح (Layoff).
2. دوران العمل من قبل الموظف: (Turnover as a Worker Choice) أي قرار يتخذه الطرف الآخر من المعادلة وهو الموظف، فهوفي هذه الحالة الخروج أو ترك العمل (Quit/ Exit) وكلا الاسلوبين يلحقان الضرر بالمنظمة على حد سواء.
3. دوران العمل كقرار مشترك: (Turnover as a Joint Worker-Firm Decision) أي أنه قرار مشترك يأخذه كلا الطرفين ويكون ناتج عن عدم رضا كلا الطرفين عن الآخر (Dissatisfaction)

ولابد من التفريق بين دوران العمل الطوعي والقسري ودرجة ارتباطها بالعوامل الشخصية للموظف، فدوران العمل القسري قد يحدث لعدة أسباب، منها رغبة المنظمة من التخلص من بعض المصاريف جراء توظيف العامل، أو لإعادة هيكلة المنظمة أو إنهاء المنظمة (قرار الإغلاق). وبالتالي فإن العلاقة بين دوران العمل والمتغيرات الشخصية معدومة، إلا إن كان السبب في قرار المنظمة لتسريح العامل راجع إلى الأداء السيء للموظف، وبالتالي فإن قرار إنهاء العضوية من منظمة يعد عاملاً مستقلاً عن الموظف، إما في حالة دوران العمل الطوعي، ففي هذه الحالة توجد علاقة قوية بين أسباب ترك العمل والعوامل الشخصية للموظف وفي هذه الحالة فإن الأسباب غير مستقلة عن الموظف (Morrell, et al 2001)

وقد أشار زريقات وسامي والسعد (1985; Riley, 2006; Cooper, 2007) إلى أبرز العوامل المؤدية إلى دوران العمل وهي كالآتي:

1. الاستهتار بالعمل: يعني عدم إكتراث الشاب العامل بخطورة إنهاء خدماته أو إستقالته من الشركة. فقائمة الباحثون عن العمل تزتاد يوماً، فلماذا لا يحافظ العامل على وظيفته والتمسك بها والالتزام التام بمواعيد الحضور والانصراف وفي الاجازات المرضية وعدم الغياب مما يبني ويحافظ على مكانته في الشركة.
2. الاتكالية وعدم تحمل المسؤولية من قبل العامل: وهو السبب الاكثر تشجيعاً لترك العمل، حيث يحصل الشاب على المأكل والملبس وكافة احتياجاته بدون أي تعب وجهد.
3. أولياء الأمور: فمن البداية يجب على ولي الامر زرع معنى العمل وفوائده ومردوده على ابنه فإن لم يفلح في دراسته فعليه بالعمل مهما تكون طبيعة أو نوعية أو مردوده.
4. الأجور: هذا السبب هو الشائع بين الشاب فيقول لماذا أعمل بهذا المبلغ البسيط.
5. التفريق في المعاملة: هناك العديد من إدارة الشركات تقوم بالتفريق بين الموظفين مما يؤثر على نفسية الموظف مما يجعله يترك عمله.

تكلفة الدوران الوظيفي:

يتطلب إحساب تكلفة الدوران الوظيفي حساب تكلفة ثلاثة مكونات تساهم في تكوين التكلفة الكلية للدوران الوظيفي. وهذه المكونات الثلاث هي: تكلفة الفصل، وتكلفة الإستبدال، وتكلفة التدريب. تعلق تكلفة الفصل بتكلفة مقابلة الخروج (Exit Interview)، وتكلفة الأعمال الإدارية المتعلقة بإنهاء الخدمة وتعويضات نهاية الخدمة وغيرها من التكاليف. وتتضمن تكلفة الإستبدال الإعلان عن الشواغر، وتكلفة الأعمال الإدارية قبل التوظيف مثل إستقبال الطلاب وفحصها، وتكلفة الإمتحانات للمرشحين، وتكلفة الفحوصات الطبية... الخ، وتتضمن تكلفة التدريب تكلفة المطبوعات اللازمة للتدريب، وتكلفة المدربين وراتب الموظف الجديد خلال فترة التدريب... الخ (زريقات وآخرون، 1985)

ويضيف (عبد الله، 2000; Riley, 2006) أن هناك اثاراً ونتائجاً مباشرةً: كتكلفة التعيين والتدريب التي تتكبدها المنظمة لإحلال موظفاً جديداً، والضغط المهني الذي يواجهه الموظفون الحاليين لشغل الفراغ وانجاز مهام الموظف المستقيل، أما النتائج غير المباشرة، فتتمثل:

بانخفاض الروح المعنوية لدى الموظفين، وفقدان التماثل والتجانس لدى أعضاء الفريق الواحد، وعلى المدى المتوسط والطويل ستواجه المنظمة ارتفاع درجة الصراع الوظيفي بين الموظفين القدامى والموظف الجديد نظراً لغموض الدور.

ونظراً لارتفاع معدلات دوران العمل لدى العاملين في الوقت الحالي، والخسائر المباشرة وغير المباشرة والتي تزيد العجز في ميزان منظمات الأعمال المالي، تسعى الإدارات وعلى مختلف مستوياتها إلى توفير ظروف وظيفية أكثر جاذبية كالتأمين الصحي الشامل للموظفين، وخصوصاً في المنظمات والشركات الصغيرة. فقد أظهرت العديد من الدراسات أنّ توفير التأمين الصحي الشامل للموظفين يزيد من درجة الاحتفاظ بالموظفين (Randall and Ching-to, 2007; Cooper, 2007). فهذه الإجراءات تساعد الإدارة على رفع درجة الاحتفاظ بالعاملين، وزيادة مستوى الانتاجية بسبب رضا الموظفين عن عملهم.

ثانياً: الدراسات السابقة

لاقى موضوع الدراسة الحالية اهتمام العديد من الباحثين بموضوع الضغوط النفسية والمهنية وأهميته، ولكن لا توجد دراسات كثيرة مباشرة مع معدل دوران العمل، وفيما يأتي بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي تم تقسيمها إلى: دراسات عربية، ودراسات أجنبية، والتي تم استعراضها من الأقدم إلى الأحدث تسهيلاً لعرضها.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالضغوط النفسية

(أ): الدراسات العربية

هدفت دراسة مبيضين والحسن (2000) بعنوان "ضغوط العمل التي يواجهها موظفو الشؤون المالية في الإدارة العامة الأردنية"، التعرف إلى ضغوط العمل التي يواجهها موظفو الشؤون المالية في الإدارة المالية العامة الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (150) موظفاً من (24) وزارة ودائرة مركزية حكومية تم اختيارها بالعينة العشوائية، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض. وظهرت نتائج الدراسة أنّ العاملين في الشؤون المالية يعانون من توتر وقلق ناجم عن ضغوط العمل يُعزى إلى العوامل المرتبطة بالمؤسسة، وحجم العمل، وطبيعة العمل، وحجم المسؤولية، وضعف الحوافز، وضعف العلاقات الاجتماعية، وتدخل الرؤساء. كما أظهرت النتائج أنّ هناك تبايناً في مستوى ضغط العمل لدى أفراد العينة يُعزى إلى سنوات الخبرة، وجاءت المصادر المؤسسية في المرتبة الأولى كسبب لضغط العمل، تلتها المصادر البيئية، ثم الشخصية.

وأجرى أبو خرمة وحمد (2001) دراسة بعنوان "مصادر الإجهاد الوظيفي: دراسة ميدانية لآراء الموظفين العاملين في شركة الكهرباء الوطنية الأردنية"، هدفت التعرف إلى آراء الموظفين العاملين في شركة الكهرباء الوطنية الأردنية ضمن منطقة امتياز محافظات إقليم الشمال عن أهم مصادر الإجهاد الوظيفي التي يتعرضون لها، ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الشخصية والوظيفية. وشملت عينة الدراسة (90) موظفاً وموظفةً في دائرة توزيع الأغوار في الأردن. وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى الإجهاد كان متوسطاً. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مصادر الإجهاد تعزى للعمر أو الحالة الاجتماعية. وبيّنت النتائج أنّ فئة الموظفين الحاصلين على مؤهل علمي أقل من توجيهي يعانون من جهد في العمل نتيجة غموض الدور وعبء الدور النوعي. كما تبين أنّ الموظفين ذوي الخبرة (6-10) سنوات يعانون من عبء الدور النوعي أكثر من غيرهم من أصحاب الخبرات الأخرى.

وقام المشعان (2001) بدراسة بعنوان "مصادر الضغوط بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي"، حيث هدفت الدراسة إلى بحث مصادر الضغوط بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي. وتكونت عينة الدراسة من (289) موظفاً، منهم (243) موظفاً كويتياً و(46) من غير الكويتيين، وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية حيث تبين أنّ الموظفين الكويتيين أكثر شعوراً بضغوط العمل من الموظفين غير الكويتيين ما عدا متغير التطور المهني حيث إنّ غير الكويتيين أكثر تعرضاً لضغوط العمل من الكويتيين. وكذلك وجدت فروق دالة إحصائية بين الموظفين الذكور والموظفات الإناث في مصادر ضغوط العمل، وأيضاً لا توجد فروق دالة إحصائية بين الحاصلين على الثانوية والجامعيين في مصادر ضغوط العمل سوى في متغيري دور المدير والمناخ والهيكل التنظيمي حيث إنّ الجامعيين أكثر تعرضاً لضغوط العمل من غير الجامعيين، أمّا من حيث متغير المناخ والهيكل التنظيمي فتبين أنّ الحاصلين على الثانوية العامة أكثر تعرضاً لضغوط العمل من الجامعيين، وأيضاً أظهرت الدراسة عدم وجود فروق بين الموظفين المتزوجين وغير المتزوجين.

وقام العمر (AL-Omar, 2003) بدراسة بعنوان "مصادر ضغوط العمل بين موظفي مستشفيات وزارة الصحة بالمملكة" هدفت إلى تحديد مصادر ضغوط العمل من وجهة نظر موظفي مستشفيات وزارة الصحة العاملين بمدينة الرياض بالسعودية، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومستوى ضغوط العمل لدى الموظفين. وقد تكونت عينة الدراسة من (414) موظفاً، وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى ضغوط العمل لدى موظفي مستشفيات وزارة الصحة مرتفعاً، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على تفسير التغير في مستوى ضغوط العمل لدى

مفردات الدراسة، فضلاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري العمر والخبرة. كما بينت النتائج أن الموظفين السعوديين يواجهون مستوى من ضغوط العمل يفوق في حجمه مستوى ضغوط العمل لدى غير السعوديين.

وأجرت الشامان (2006) دراسة بعنوان "مصادر ضغوط العمل لدى المشرفات الإداريات في مدينة الرياض في ضوء بعض المتغيرات"، حيث هدفت التعرف إلى مصادر ضغوط العمل التنظيمية لدى المشرفات الإداريات. وقد تكونت عينة الدراسة من (104) مشرفة في مدينة الرياض. وقد تم استخدام استبانة الضغوط النفسية والمكونة من (39) فقرة وتتضمن المجالات التالية: كمية العمل، ونوع العمل، وصراع الدور، وغموض الدور، والاتصال، واتخاذ القرار، والنمو المهني، وتقويم الأداء، وبيئة العمل المادية. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الضغوط، وأن كمية العمل والاتصال احتلت المرتبة الأولى من مصادر ضغوط العمل التنظيمية، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

(ب): الدراسات الاجنبية

هدفت دراسة (Rafael, 2002) بعنوان "ضغوط العمل لدى موظفي البنك" التعرف إلى الاثر المترتبة على ضغوط العمل التي يواجهها موظفو البنك"، وقد تكونت عينة الدراسة من (228) موظفاً منهم (148) موظفاً و (80) موظفةً في بنك البرتغال. وقد استخدمت الدراسة مقياس (Job Stress Survey Rafael, 2001; Spielberger and Vagg, 1999) والذي يتكون من (30) فقرة لقياس مستوى الضغوط النفسية التي يعاني منها الموظفون اثناء أداء عملهم في البنك. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى ضغط عمل مرتفع نتيجة الاجهاد الذي يتعرض له موظفو البنك.

وهدفت دراسة (Choi, 2008) التعرف إلى درجة الضغوط النفسية لدى الموظفين، وعلاقتها بالصغوط الحياتية والعائلية. وقد أظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة من الضغوط النفسية، وكذلك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الضغوط تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي لصالح الإناث.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بدوران العمل

(أ): الدراسات العربية

هدفت دراسة الحوراني (1984) بعنوان "دراسة تحليلية لمشاكل البحث عن العمال وتشغيلهم ودوران العمل لدى المنشآت الصناعية الأردنية"، إلى التصدي لمشكلتين رئيسيتين تواجهان رجال الإدارة الصناعية في الأردن هما مشكلة البحث عن العمال وتشغيلهم ومشكلة دوران العمل. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال اجراء مقابلات شخصية مع عينة من اصحاب المنشآت الصناعية الأردنية بلغ حجمها (40) منشأة. وقد أظهرت النتائج أن رجال الأعمال الصناعية يعتمدون طرقة تقليدية في توظيف العمال وهي الاعتماد على العمال الحاليين لاحضار من يروونه مناسباً من أجل العمل في المنشأة، أو الاعلان في الصحف اليومية. وقد بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين الظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن العمال، كما أشارت النتائج إلى وجود معدل دوران عمل عالٍ وخصوصاً بين العاملين غير المهرة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وتعطيل العمل وخفض الانتاج وارباك الإدارة العليا.

(ب): الدراسات الاجنبية

دراسة (Clark-Rayner and Harcourt, 2000) بعنوان "محددات سلوك دوران العمل: تجربة بنك نيوزلندا"، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى أسباب دوران العمل لدى موظفي إحدى البنوك النيوزلندية من (1/ تشرين أول 1996 ولغاية 30/ أيلول 1997) وقد اعتمدت الدراسة على المعلومات المقدمة من نظام المعلومات الإدارية في قسم إدارة الموارد البشرية في البنك. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل لدى موظفي البنك تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الشهادات العليا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل لدى موظفي البنك تعزى لمتغير الخبرة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل لدى موظفي البنك تعزى لمتغير طبيعة الدوام (الجزئي أم الكلي). وقد بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل لدى موظفي البنك تعزى لمتغير العمر. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية وسلبية بين معدل دوران العمل والاقدمية.

وقام (Korunka, Hoonakker and Carayon, 2006) بدراسة بعنوان "دوران العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات: دراسة تطبيقية". وقد هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى دوران العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وقد شملت الدراسة عينتين: عينة اميريكية تتكون من (624) مديراً وفنياً، وأخرى استرالية تتكون من (677) موظفاً وفنياً في شركة تكنولوجيا المعلومات. وقد طبقت الدراسة استبانة دوران العمل بالاعتماد على نموذجي لباريا (Igarria, 1992) ومور (Moore, 2002). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى دوران مرتفع لدى أفراد

العينين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، كما بيّنت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين مستوى دوران العمل ومتغير العمر لصالح الموظفين الصغار، وكذلك متغير المؤهل العلمي، لصالح حملة الشهادات العليا.

وأجرى (Randall and Ching-to, 2007) دراسةً بعنوان "دوران العمل والتأمين الصحي"، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى أسباب دوران العمل في الشركات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية من (MEDSTAT MarketScan data, 98-99) and (Employer Health Insurance Survey data, 1997) والتي شملت عينة بلغت (890000) موظفاً. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دوران عمل مرتفع بلغ (70%)، وبيّنت النتائج ارتباط معدل دوران العمل المرتفع مع التأمين الصحي المقدم للموظفين، لصالح المنظمات التي لا تقدم خدمة التأمين الصحي لموظفيها. كما بيّنت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين مستوى دوران العمل ومتغير طبيعة العمل (الجزئي والكلي) لصالح الدوام الكلي، ومتغير العمر، ومتغير الدخل، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية بين دوران العمل وحجم المنظمة وطبيعة النشاط الصناعي.

وهدفت دراسة (Royer, 2008) بعنوان "دوران العمل الطوعي وعلاقته بالعمر لدى موظفي الدوام الجزئي" التعرف إلى العلاقة بين معدل دوران العمل الطوعي لدى موظفي الدوام الجزئي ومتغير العمر، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) موظفاً في شركات بجنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت النتائج وجود معدل دوران عمل مرتفع، كما أشارت النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران العمل ومتغير العمر لصالح الفئة العمرية (17) سنة، فضلاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مدة الخدمة لصالح مدة (14) شهراً.

وأجرى (Blomme, et al., 2008) دراسةً بعنوان "التنبؤات بالنية بدوران العمل لدى الموظفين ذوي المؤهل التعليمي المرتفع في خدمات الضيافة" حيث هدفت التعرف إلى مستوى دوران العمل لدى العاملين في خدمات الضيافة. وقد بينت النتائج وجود مستوى عالٍ من دوران العمل، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية تعزى إلى المؤهل العلمي لصالح الموظفين ذوي المؤهل العلمي المرتفع.

وهدفت دراسة (Shore, et al., 2009) إلى معرفة مستوى دوران العمل لدى الموظفين الكوريين العاملين في الشركات الإلكترونية. وقد تكونت عينة الدراسة من (453) موظفاً، وقد بيّنت النتائج وجود مستوى دوران عمل عالٍ لدى الموظفين.

وقام (Tian-Foreman, 2009) بدراسةٍ هدفت التعرف إلى مستوى دوران العمل لدى الموظفين الصينيين. وقد تكونت عينة الدراسة من (164) موظفاً في صناعة التجزئة. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من دوران العمل لدى الموظفين.

وهدفت دراسة (Rheede, et al., 2009) إلى تحديد مستوى دوران العمل لدى العاملين في خدمات الضيافة. وقد بينت النتائج وجود مستوى عالٍ من دوران العمل، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية تعزى إلى المؤهل العلمي.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالضغط النفسي وعلاقتها بدوران العمل

أجرى (Hohenshil, et al., 2004) دراسةً بعنوان "العلاقة بين الضغوط النفسية ودوران العمل"، حيث هدفت الدراسة التعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين مستوى الضغوط النفسية ودوران العمل لدى المستشارين في مراكز التأهيل. وقد تكونت عينة الدراسة من مستشاري هيئة الإصلاح والتأهيل الأمريكية والذين يعملون دوام كلي. وقد استخدمت الدراسة مقياس (Osipow, 1998) لقياس مستوى الضغط النفسي والمعلومات الشخصية لتحديد النية في ترك العمل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية قوية بين مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل لدى المستشارين.

وقام (Lee and Chuang, 2005) بدراسة بعنوان "اثر النمط القيادي والضغط النفسي على معدل دوران العمل"، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة العلاقة بين النمط القيادي للمدير والضغط النفسي ومعدل دوران العمل لدى الموظفين. وقد تكونت عينة الدراسة من (167) موظفاً من شركة إم للتأمين (M Insurance Company). وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مقاييس وهي: مقياس الضغوط النفسية، ومقياس دوران العمل، ومقياس النمط القيادي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين الضغوط النفسية والنمط القيادي، ووجود علاقة إيجابية بين مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل، فضلاً عن وجود علاقة سلبية بين النمط القيادي والنية في ترك العمل، ولم يكن للسماة الشخصية أي أثر على العلاقة بين الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل.

وأجرى (Chiu, et al., 2005) دراسةً بعنوان "الضغوط النفسية ودوران العمل لدى موظفي المستشفيات التايوانية"، هدفت التعرف إلى العرقة بين الضغوط النفسية ودوران العمل. وقد تكونت العينة من (242) موظفاً تايوانياً. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين الضغوط النفسية ودوران العمل بين الموظفين.

وهدفت دراسة (John, 2007) إلى تحديد العلاقة بين الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل لدى الموظفين الكنديين، وقد تكونت عينة الدراسة من (214) موظفاً. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين مستوى الضغوط النفسية ودوران العمل.

وهدفت دراسة (Andrew, et al., 2008) بعنوان "الضغط النفسي ودوران العمل" التعرف إلى العلاقة بين الضغوط النفسية التي يتعرض لها المدراء ومستوى دوران العمل. وقد تكونت عينة الدراسة من (1704) مستجوباً من (30) مطعمًا للوجبات السريعة في الولايات المتحدة الاميريكية متوسط اعمارهم (24) سنة. وقد استخدمت الدراسة مقياس (Stanton, Blazer, Smith, Parra, and Ironson, 2001) لقياس مستوى الضغط النفسي ومقياس طورته الدراسة مكون من ثمان فقرات يقيس النية في ترك العمل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنّ الضغوط النفسية وعلاقتها بدوران العمل من المواضيع المهمة والضرورية في أي منشأة تجارية أم صناعية حكومية أم خاصة، حيث حاول الباحثون بيان أهميتها في بيئة العمل، كما أشارت الدراسات إلى مزار عديدة للضغوط النفسية في تأثيرها السلبي على تطوير العمل والعاملين، كما أفادت هذه الدراسات في تكوين الإطار النظري للدراسة الحالية وتحديد أهدافها وبناء أدواتها.

وعنيت الدراسات العربية منها والأجنبية وخصوصاً الدول المتقدمة بأثر الضغوط النفسية على دوران العمل خصوصاً والمتغيرات الأخرى عموماً، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الضغوط النفسية كدراسة مبيضين والحسن (2000)، وأبو خرمة وحمد (2001)، والمشعان (2001)، والشامان (2006)، و دراسة العمر (AL-Omar, 2003) و (Choi, 2008) وحاولت الدراسات الأخرى البحث في موضوع دوران العمل كدراسة الحوراني (1984)، ودراسة (Clark-Rayner and Harcourt, 2000) و (Korunka, Hoonakker, and (2007) (Randall and Ching-to, 2006) Carayon, 2006) وهناك قلة من الدراسات حاولت البحث بالمتغيرين سوية كدراسة (Layne, Hohenshil, and Singh, 2004); (Lee and Chuang, 2005) (Andrew, Michael, Tony, and Ronald, 2008) (Tian-Foreman, 2009) (Shore, Bommer, and Rao, 2009) (Rheede, Tromp, and Blomme, 2009).

أما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة في كونها تعد الدراسة الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية - على حد علم الباحثة - تتناول مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمعدل دوران العمل لموظفي محافظة البلقاء في الأردن. وقد تناولت هذه الدراسة متغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والخبرة في العمل، والتي تتفق مع دراسة أبو خرمة وحمد (2001) في متغيري المؤهل العلمي، والخبرة في العمل، في حين أضافت دراسة أبو خرمة وحمد متغير الراتب، ودراسة المشعان (2001) التي أضافت متغير الحالة الاجتماعية، ودراسة (Clark-Rayner & Harcourt, 2000) التي أضافت متغير طبيعة العمل (دوام جزئي أم كلي)

أما الدراسات التي تناولت المتغيرين سوية (Layne, 2004, ; Hohenshil, Singh) و (Lee and Chuang, 2005) (John, 2007) (Chiu, Chien, Lin, and Hsiao, 2005)

منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات المتبعة فيها من حيث التصميم والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

تصميم الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالضغوط النفسية ودوران العمل، وتطبيق أدوات الدراسة التي تمّ تصميمها لهذا الغرض.

مجتمع وعينتها الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في محافظة البلقاء بوزارة الداخلية، وتكونت عينة الدراسة من الموظفين العاملين في مركز محافظة البلقاء بوزارة الداخلية، والبالغ عددهم (120) موظفاً، وفقاً لآخر الإحصاءات للعام 2008. والجدول (1) يبيّن ذلك.

الجدول(1): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للعوامل الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	67	55.8
	أنثى	53	44.2
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	41	34.2
	بكالوريوس	67	55.8
	أعلى من بكالوريوس	12	10
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	7	5.8
	من 5-10 سنوات	36	30.0
	أكثر من 10 سنوات	77	64.2
	المجموع	120	100.0

أداة الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة تمّ تصميم استبانة للحصول على البيانات اللازمة للتعرف إلى مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بدوران العمل لموظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الداخلية، وتكونت من جزأين، كالآتي:

أولاً: الضغوط النفسية

تمّ تصميم هذا الجزء بالاعتماد على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة الزعبي (2003)؛ ودراسة مبيضين والحسن (2000)، وشمل هذا الجزء (27) فقرةً وتمّ تصميم الاستبانة على أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي: بدرجة عالية جداً ولها (5) درجات، وبدرجة عالية ولها (4) درجات، وبدرجة متوسطة ولها (3) درجات، وبدرجة متدنية ولها درجتان، وبدرجة متدنية جداً ولها درجة واحدة.

ثانياً: دوران العمل:

تمّ تصميم هذا الجزء بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة (Andrew, Michael, Tony, and Ronald , 2008)، وشمل هذا الجزء (17) فقرةً، وبذلك واعتمدت الباحثة في تصميم الاستبانة، وترتيب المتوسطات الحسابية لل فقرات، ودرجة الموافقة على تعرف دوران العمل على ما اعتمدته في الجزء الأول من الأستبانة.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة، تمّ عرضها على (7) من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال والإدارة العامة، لبيان مدى مناسبة كل فقرة فيها، وصحة صياغتها اللغوية والتأكد من مناسبة التدرج المستخدم للاستبانة على الفقرات، وقد تمّ إضافة وحذف فقرات بناءً على من وجهة نظرهم.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات فقرات مستوى الضغوط النفسية، تم استخراج معامل الاتساق الداخلي، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (120) موظفاً، للتعرف على درجة توافق المستجيبين على الاداة بالاعتماد على معادلة كرونباخ-ألفا (Cronbach Alpha) ، وبلغ (0.85). أمّا بالنسبة لفقرات الجزء المتعلق بدوران العمل، فبلغت قيمة كرونباخ-ألفا (0.88)، حيث كان ثبات الاداة ككل (0.82) وهي قيمة جيدة في العلوم الاجتماعية ومقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على:

- متغير مستقل رئيس واحد: مستوى الضغوط النفسية
- المتغيرات المستقلة الفرعية: وتتضمن المتغيرات التالية :-

أ- متغيرات وظيفية وهي: -

- المؤهل العلمي، وله ثلاثة مستويات:

- أقل من بكالوريوس - بكالوريوس - أعلى من بكالوريوس

- الخبرة العملية، ولها ثلاثة مستويات:

- خمس سنوات فأقل - (6 - 10) سنوات - أكثر من (10) سنوات

ب- متغير ديموغرافي وهو: -

النوع الاجتماعي، وله مستويان:

- ذكر - أنثى

- المتغير التابع: معدل دوران العمل

- التحليل الإحصائي:

بعد إدخال البيانات في جهاز الحاسوب، تمّت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS) لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة وفقراتها، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. للإجابة عن السؤال الأول والثاني والثالث تمّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة.
2. للإجابة فرضيات الدراسة تمّ استخدام اختبار (T) لمتغير النوع الاجتماعي، واستخدام تحليل التباين الثلاثي (ANOVA) لباقي متغيرات الدراسة.
3. لإختبار فرضية العلاقة بين المتغيرين، تمّ استخدام الإنحدار المتعدد (Pearson correlation)
4. تمّ تحديد مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل حسب المعيار التالي:

1. من (3.5 - فما فوق) عالية

2. من (2.50 - 3.49) متوسطة

3. من (2.49 - فما دون) متدنية

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة معرفة مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمعدل دوران العمل لدى موظفي مركز محافظة البلقاء في وزارة الداخلية، ويتناول هذا الجزء عرضاً لأهم نتائج الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: " ما مستوى اتجاهات المبحوثين نحو الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية من وجهة نظرهم؟ ".

للإجابة عن هذا السؤال تمّ إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الضغوط النفسية، ويبين الجدول رقم (2) ذلك.

الجدول(2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإتجاهات المبحوثين نحو مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو مركز

محافظة البلقاء

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	أشعر بالضيق حينما لا يلقى عملي الجيد تقديراً	3.48	1.277	69.67	متوسطة
2	أحس بعدم المساواة في الحقوق مع الناس الآخرين	3.13	1.402	62.67	متوسطة
3	أعتقد أن أهدافي لا تتحقق كما أحب	3.07	1.350	61.38	متوسطة
4	هنالك محدودية الصلاحيات المناطة بي	2.97	1.087	59.31	متوسطة
5	تحد الحرية الممنوحة لي من تعاملتي الصحيح مع الموقف	2.93	1.295	58.67	متوسطة
6	وظيفتي تفرض علي مسؤوليات كبيرة	2.84	1.328	56.83	متوسطة
7	يحتاج عملي ساعات طويلة	2.83	1.401	56.61	متوسطة
8	أشعر أن فرص الإبداع محدودة في عملي الإداري	2.80	1.213	56.00	متوسطة
9	يسبب الالتزام بالانظمة والتعليمات والاجراءات حرفياً لي المتاعب	2.76	1.366	55.17	متوسطة
10	لا تتيح مهام وظيفتي لي المجال الكافي للتفاعل مع المجتمع المحلي	2.70	1.192	54.00	متوسطة
11	أعتقد أن معايير تقييم أداء العاملين غير موضوعية	2.66	1.271	53.28	متوسطة
12	يرتفع ضغطي بسبب عدم توفر أجهزة كافية للتكيف	2.55	1.377	51.00	متوسطة
13	أشعر بحالة تنافس دائم مع الآخرين	2.48	1.270	49.67	متدنية
14	تزعجني المركزية المتشددة التي تمارسها الإدارة العليا	2.41	1.363	48.17	متدنية
15	سياسة الإدارة العليا في تقييم الأداء غير عادلة	2.40	1.095	48.00	متدنية
16	اعتقد أن الروابط الشخصية بيني وبين الإدارة العليا ضعيفة	2.33	1.169	46.67	متدنية
17	أعاني من ضعف التعاون والمشاركة من الزملاء	2.29	0.938	45.83	متدنية
18	أواجه متاعب ومشكلات مع الإدارة العليا	2.25	1.094	45.00	متدنية
19	أغضب من الاسلوب الذي تستخدمه الإدارة العليا في مراقبة عملي	2.21	1.028	44.17	متدنية
20	أشعر أن الوسائل الميسرة لانجاز العمل غير متوفرة في المحافظة	2.13	1.084	42.67	متدنية
21	تضغط المشكلات الأسرية على حالتي النفسية والانفعالية أثناء العمل	2.08	1.210	41.50	متدنية
22	أشعر ان الإدارة العفليا لا تراعي القواعد الادارية التي تحكم علاقتي بها	2.04	1.048	40.83	قليلة متدنية
23	أحس بضغط شديد لأن عملي يتطلب مهارات زخبرات عالية	1.97	1.181	39.33	متدنية
24	أفقد السيطرة على نفسي في كثير من المواقف	1.93	1.128	38.67	متدنية
25	أشعر أن نظام الاتصال الإداري في المحافظة ضعيف	1.85	1.136	37.07	متدنية
26	يسبب شعوري بالعزلة عن الآخرين لي القلق	1.83	1.103	36.67	متدنية
27	تشكل الانتقادات الموجهة إلي مصدر تهديد لوضعي الوظيفي	1.78	0.985	35.69	متدنية
	المتوسط العام	2.47	1.200	49.43	متدنية

يبين الجدول (2) أن المتوسط العام لفقرات الضغوط النفسية قد بلغ، (2.48) وهو معدل حسابي متدنٍ، وأن الفقرة (1) التي تنص على "أشعر بالضيق حينما لا يلقى عملي الجيد تقديراً"، جاءت بالمرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.48) وانحراف معياري (1.277)، وجاءت الفقرة (27) التي تنص على "تشكل الانتقادات الموجهة إلي مصدر تهديد لوضعي الوظيفي" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.78) وانحراف معياري (0.985).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: "ما هي اتجاهات المبحوثين نحو ظاهرة دوران العمل لموظفي محافظة البلقاء من وجهة نظرهم؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الضغوط النفسية، ويبين الجدول رقم (3) ذلك.

الجدول(3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإتجاهات الباحثين نحو معدل دوران العمل لموظفي مركز محافظة البلقاء من وجهة نظرهم

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يتأثر دوران العمل بحجم العمل.	3.32	1.136	66.50	متوسطة
2	تتركز النسبة الأعلى لدوران العمل في الإدارة العليا.	2.91	1.262	58.28	متوسطة
3	يتأثر دوران العمل بعدد ساعات العمل للموظف.	2.78	1.163	55.50	متوسطة
4	تقوم المحافظة بإجراء دراسات دورية للتعرف إلى أسباب دوران العمل.	2.73	1.207	54.67	متوسطة
5	نسبة الدوران الوظيفي في المحافظة يتناقص.	2.67	1.170	53.46	متوسطة
6	تتركز النسبة الأعلى لدوران العمل في الاعمال التشغيلية.	2.62	1.001	52.41	متوسطة
7	يتأثر دوران العمل برواتب الموظفين.	2.62	1.450	52.33	متوسطة
8	نسبة الدوران الوظيفي في المحافظة متذبذبة.	2.59	1.000	51.83	متوسطة
9	يتم مقابلة الموظف بعد تقديم استقالته.	2.54	1.060	50.83	متوسطة
10	تتركز النسبة الاعلى من دوران العمل في الإدارة الدنيا.	2.52	1.247	50.34	متوسطة
11	تتركز النسبة الأعلى لدوران العمل في الإدارة الوسطى.	2.51	1.009	50.17	متوسطة
12	وجود النية بترك العمل في الأشهر القادمة.	2.29	1.446	45.83	متدنية
13	فرصة العمل متوفرة في حالة تحققت النية بترك العمل.	2.25	1.367	45.00	متدنية
14	التفكير كثيراً بترك العمل.	2.21	1.309	44.17	متدنية
15	تشكل ظاهرة دوران العمل بالمحافظة مشكلة خطيرة.	2.21	1.122	44.17	متدنية
16	تشكل الاسباب الشخصية النسبة الاعلى لدوران العمل في المحافظة.	2.08	1.158	41.55	متدنية
17	تتجاهل المحافظة التعرف على أسباب الاستقالة.	1.99	0.992	39.83	متدنية
	المتوسط العام	2.52	1.17	50.43	متوسطة

يبين الجدول (3) أن المتوسط العام لفقرات دوران العمل قد بلغ، (2.52) وهو معدل حسابي متوسط، وأن الفقرة (1) التي تنص على "يتأثر دوران العمل بحجم العمل"، جاءت بالمرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.32) وانحراف معياري (1.136)، وجاءت الفقرة (17) التي تنص على "تتجاهل المحافظة التعرف على أسباب الاستقالة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.99) وانحراف معياري (0.992).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية ودوران عملهم من وجهة نظرهم؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث فقد قامت الباحثة باستخدام اختبار بيرسون لايجاد العلاقة، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) نتائج اختبار بيرسون بين الضغوط النفسية ودوران العمل لدى موظفي محافظة البلقاء	
المتغيرات	دوران العمل
الضغوط النفسية	معامل ارتباط بيرسون "ر" 0.711
	مستوى الدلالة 0.001

يتضح من الجدول (4) وجود علاقة قوية ايجابية بين مستوى الضغوط النفسية ومستوى دوران العمل، ان بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.71) وهو ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.001$).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الباحثين لمستوى الضغوط النفسية التي تواجه موظفي محافظة البلقاء في وزارة الداخلية تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟"

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (5): نتائج تحليل التباين الثلاثي للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	5.996	1	4.937	13.169	0.000*
المؤهل العلمي	0.043	2	0.505	0.047	0.954
الخبرة	0.448	2	1.381	0.492	0.613
الخطأ	48.262	106	0.255		
المجموع	793.919	120			
المجموع المعدل	60.800	119			

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي كان هناك فروقاً دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لمستوى الضغوط النفسية لموظفي مركز محافظة البلقاء، في حين لم توجد فروق دالة إحصائية تعزى إلى متغيري المؤهل العلمي والخبرة

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات الباحثين لدوران العمل لموظفي محافظة البلقاء تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟"

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (6): نتائج تحليل التباين الثلاثي للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	4.937	1	5.000	19.329	0.000*
المؤهل العلمي	1.009	2	5.000	1.975	0.144
الخبرة	2.762	2	5.000	5.406	0.006*
الخطأ	27.075	106	5.000		
المجموع	812.436	120	5		
المجموع المعدل	44.570	119	5		

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بالنسبة لمتغيري النوع الاجتماعي والخبرة كان هناك فروقاً دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لمعدل دوران العمل لموظفي مركز محافظة البلقاء، في حين لم توجد فروق دالة إحصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الجزء مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لأسئلة الدراسة. كما يتضمن مجموعة من التوصيات في ضوء تلك النتائج.

مناقشة نتائج السؤال الأول: "ما مستوى اتجاهات الباحثين نحو الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية من وجهة نظرهم؟"

فيما يتعلق بهذا السؤال بينت النتائج أن تقديرات عينة الدراسة لمستوى الضغوط النفسية كانت بدرجة متدنية، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.47)، وقد يعزى ذلك إلى الطبيعة التي تمتاز بها الوظيفة في القطاع الحكومي ومتطلباتها وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني وإدارة الضغوط والأزمات. وقد يعزى هذا المستوى المتدن للضغوط إلى مقدرة الموظف على التعامل مع مسببات الضغوط، ومعرفته كيفية التعامل مع الضغوط ذاتها عندما تحدث ويواجهها أثناء أدائه لوظيفته. كما أن الموظف في القطاع الحكومي لا يزرح تحت وطأة الضغوط النفسية بشكل كبير كما هو الحال لدى موظف القطاع الخاص، فطبيعة العمل والخبرات والكفاءات المطلوبة وعبء العمل كلها ظروف تجعل هنا فرقاً شاسعاً بين ما يعانيه الموظف في القطاع العام ونظيره في القطاع الخاص متمشياً مع الطبيعة الربحية لمؤسسات القطاع الخاص والتي لانجدها لدى القطاع العام والتي يكون هدفها الأول والأخير تقديم الخدمة للمواطن بأكبر كفاءة وفعالية ممكنة. وهذا من شأنه أن يجعل الموظف في القطاع الحكومي يعمل بأريحية ونفسية صحية ومعنوية عالية ومهام روتينية قلما نجدها في القطاعات الأخرى. والذي من شأنه أن يبرر كما يؤكد على النتيجة التي أسفرت عنها الدراسة الحالية والتي وجدت أن مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها الموظف في محافظة البلقاء كانت بدرجة متدنية.

ويمكن تفسير مستوى الضغوط النفسية المتدني لدى أفراد العينة كذلك بأنه يكون انعكاساً لواقع الظروف الاقتصادية في الأردن، فالوظيفة الحكومية باتت حلماً يراود الجميع نظراً لارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة التضخم ومستوى خط الفقر، كما الخبرة في العمل العام والتعامل مع مختلف الفئات سواء الزملاء، أم الجمهور تساعد في التغلب على الضغوط، إذ أنه لا يتم تعيين الموظف في الغالب، إلا إذا كان يتمتع بمرتبة علمية عالية وخبرة جيدة وكفاءة عالية وانتظار طويل بعد التخرج.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات مبيضين والحسن (2000)، والشامان (2006)، (Rafael, 2002) والعمر (AL-Omar, 2003) والتي أشارت إلى وجود مستو مرتفع من الضغوط النفسية، كما اختلفت مع نتيجة دراسة أبو خرمة وحمد (2001) والتي أشارت إلى وجود مستو متوسط من الضغوط النفسية لدى الموظفين. ودراسة (Choi, 2008) والتي أشارت إلى وجود مستو مرتفع من الضغوط النفسية لدى الموظفين.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: "ما هي اتجاهات المبحوثين نحو ظاهرة دوران العمل لموظفي محافظة البلقاء من وجهة نظرهم؟"

فيما يتعلق بهذا السؤال بينت النتائج أن تقديرات عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.52)، ويمكن تفسيرها بأن ظروف العمل في محافظة البلقاء في وزارة الداخلية، يسودها الاحترام والتقدير، والحرية والاستقلالية الممنوحة للموظف، والتوازن بين المسؤوليات التي يتحملها، والصلاحيات والسلطة التي يمتلكها، والعلاقات الانسانية الايجابية التي تربطه مع المدراء والزملاء، والرسالة النبيلة والخدمة الاجتماعية التي تقدمها هذه المحافظة للمواطنين والمجتمع، كلها يمكن أن تعد عوامل قوية في إثارة دافعيته، وانخفاض رغبته بترك العمل.

وقد يعزى وجود مثل هذه المستوى الذي يكاد يكون طبيعياً لدى هؤلاء الموظفين إلى التزامهم الوظيفي الذي قد ينعكس إيجابياً على رغبتهم بالبقاء لتقديم الخدمة، إذ يعدون عملهم نوعاً من الواجب الديني والاجتماعي الذي ينبغي القيام به، فيشعرون بالارتياح وتزداد لديهم الرغبة في العمل بحكم العوامل الذاتية والداخلية التي تحفزهم لأداء واجبهم الإداري، وربما قد يكون السبب بوجود مستو متوسط من دوران العمل لديهم إلى قناعة هؤلاء الموظفين بوظائفهم وما تدره عليهم من دخل، وقد يكمن السبب في حسن توافق الموظفين وطبيعية عمل المحافظة، إذ لا يوجد أي نوع من التعارض بين أداء المهمة وقيم الموظفين الأمر الذي لا يؤدي إلى خلق نوعاً من صراع الدور. وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات الحوراني (1984)، (Korunka, Hoonakker, and Clark-Rayner and Harcourt, 2000) (Royer, 2008) (Randall and Ching-to, 2007) (Tian-Foreman, Blomme, Tromp, and Rheede 2008) Carayon, 2006) (Shore, Bommer, and Rao, 2009) (Rheede, Tromp, and Blomme, 2009) والتي أشارت إلى وجود دوران عمل عالٍ لدى الموظفين.

مناقشة نتائج السؤال الثالث والذي ينص على: "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في وزارة الداخلية ودوران عملهم من وجهة نظرهم؟"

بينت النتائج فيما يتعلق بهذا السؤال وجود علاقة ايجابية قوية بين مستوى الضغوط النفسية التي يتعرض لها موظفو محافظة البلقاء في الأردن وبين معدل دوران العمل، إذ بلغت (71%). وهذه نتيجة طبيعية منطقية ذلك أن الضغط الذي يواجهه الموظف قد تحفز أحياناً رغبته في ترك العمل، فكلما ارتفع مستوى هذا الضغط كلما زاد مستوى دوران العمل.. والعكس صحيح .. وبما أن نتيجة العلاقة بين المتغيرين جاءت على أساس الارتباط الايجابي بينهما، وقد يعزى ذلك إلى وعي موظفي مركز محافظة البلقاء بحكم تكوينها الاجتماعي إذ يرون في عملهم واجباً وطنياً مقدساً، فتندل الصعوبات وتخف الضغوط فيندفعون بقوة أكثر وحماس أعلى نحو الأداء الأفضل. وقد تشير هذه النتيجة أن للضغوط النفسية أثر كبير في معدل دوران العمل والالتزام الوظيفي لدى الموظفين، لاسيما وأن دوران العمل ودرجة التزام الموظف بعمله له علاقة وثيقة بالثقافة القيمية في محافظة البلقاء. فوجود ظروف عمل فعالة تهيء التعاون بين أعضاء المنظمة وإيمان أفرادها بقيمتها له أثره في التزامهم بوظائفهم وعدم تركهم للعمل، وقد يكون ارتباطهم واندماجهم الذاتي بالمنظمة ناتجاً عن الإحساس بأن ظروف العمل في محافظة البلقاء مريح وصحي، فضلاً عن تصميم نظام في محافظة البلقاء من زيادة ارتباط الموظفين من خلال العمل على تدريبهم وتطوير معارفهم مما يحسن من رضاهم ودافعتهم والتزامهم التنظيمي.

وترى الباحثة أنه من المفروض أن يكون معدل دوران العمل قليلاً تماشياً مع مستوى الضغوط النفسية القليل أيضاً، فمن لا يعاني من ضغوط نفسية لا يتبادر إلى ذهنه أبداً أن يترك وظيفة توفر له مناخاً تنظيمياً صحياً ومعافى من الاضطرابات والمشكلات التي قد تخلق له ضغطاً نفسياً، ولكن قد تبرر الباحثة هذا التناقض الذي قد يكون مقبولاً نوعاً ما إلى مستوى الطموح الذي يمتلكه موظف محافظة البلقاء فهو قد يرغب بترك وظيفته ليس لأنه يعاني من ضغوط نفسية تفرضها عليه الوظيفة، وإنما قدر تكون رغبة حقيقية منه للانتقال إلى مكان آخر يحقق له مزيداً من التقدم والتطور، وأن يرفد حياته المهنية بالعديد من الخبرات التي يتطلع إلى اكتسابها فيما لو اتاحت له فرصة الحصول على وظيفة

أخرى. كما قد ينبع ذلك من رغبة الموظف بالحصول على فرصة الإعارة إلى الدول العربية المجاورة بغية تحسين وضعه المادي وصقل مهاراته الفنية والتقنية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه الدراسات (Singh, Hohenshil, Layne, 2004)، و Lee and Chuang, (2005) (John, 2007) (Chiu, Chien, Lin, & Hsiao, 2005) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين مستوى الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل. وقد اختلفت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Andrew, Michael, Tony, & Ronald, 2008) واللتان أشارتا إلى وجود علاقة عكسية بين الضغوط النفسية ومعدل دوران العمل.

مناقشة نتائج السؤال الرابع والذي ينص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المبحوثين لمستوى الضغوط النفسية التي تواجه موظفي محافظة البلقاء في وزارة الداخلية تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟"

فيما يتعلق بهذا السؤال بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى الضغوط النفسية لدى الموظفين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، فقد يعزى ذلك إلى أن النوع الاجتماعي متغيراً مؤثراً في إحداث فروق معنوية في مستوى الضغوط النفسية، ذلك أن الطبيعة الإنسانية تتكون من مشاعر وأحاسيس وانفعالات تتوافر لدى الانثى أكبر منها عند الذكر، تنعكس إيجاباً أو سلباً على سلوكها في ضوء تنشئتها الاجتماعية وخبرتها المتنوعة. فالموظفة معرضة في حياتها اليومية لكثير من المعوقات والصعوبات والضغوط المختلفة أكثر مما يتعرض لها زميلها الموظف. لذلك، فالنوع الاجتماعي للموظف له أثر كبير من فيما يتعلق بالتعامل مع الضغوط النفسية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المشعان (2001) و (Choi, 2008) واللتان أشارتا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية لدى الموظفين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

مناقشة نتائج السؤال الخامس والذي ينص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المبحوثين لدوران العمل لموظفي محافظة البلقاء تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي؟"

فيما يتعلق بهذا السؤال بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى دوران العمل تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي والخبرة.

فيما يتعلق بمتغير النوع الاجتماعي، قد يستدل من هذه النتيجة أن النوع الاجتماعي لهؤلاء الموظفين يعد متغير مؤثر في إحداث فرق في معدل دوران العمل لديهم. وقد يعزى ذلك إلى الطبيعة الإنسانية لهؤلاء الموظفين ومدى استجاباتهم للحاجات غير المشبعة وكيفية تلبيتها والتي تتأثر بنوعه الاجتماعي، فالموظفة بطبعها أقل التزاماً من زميلها الموظف نظراً لظروفها العائلية والاجتماعية والذي قد تؤثر عليه ظروفه الاقتصادية والاجتماعية للبقاء في العمل وإن كانت ظروف العمل غير مواتية، وفيما يتعلق بمتغير الخبرة العملية، يعد هذا المتغير مؤثر قوي في مستوى دوران العمل، لذلك كان هناك اختلاف في الرغبة بترك العمل تبعاً لاختلاف سنوات الخبرة. ذلك أن سنوات الخبرة يكون لها دور فاعل في رفع معدل دوران العمل أو خفضه لدى الموظفين، فنرى أن الموظف ذو الخبرة العملية الطويلة لا يرغب بترك العمل وتفويت فرص الترقية أو أن يضحى بسنوات عمره التي قضاها في الخدمة العامة لذلك نجد أن الخبرة تؤثر وبشكل كبير على قرار الموظف بترك العمل. وقد انفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Clark-Rayner and Harcourt, 2000) والتي أشارت إلى جود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى دوران العمل تعزى لمتغير الخبرة.

التوصيات

وفي ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدراسة أوصت الباحثة بما يأتي:

- _ دعم دافعية الموظفين من قبل الجهات المسؤولة في الأردن عن إدارة القطاع العام للحفاظ على المستوى المنخفض من الضغوط النفسية.
- _ العمل على خفض معدل دوران العمل لدى الموظفين في اثناء ادائهم واجباتهم اليومية، من خلال تحسين بيئة العمل.
- _ اجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية في قطاعات ومستويات وظيفية أخرى و متغيرات إضافية غير التي تمت دراستها للكشف عن العلاقة بين مستوى الضغوط النفسية ومستوى دوران العمل .
- _ اجراء دراسات مقارنة بين القطاع العام والخاص وتوسيعها على كل محافظات المملكة.

المراجع:

- أبو حميدان، يوسف والعزاوي، محمد، (2001). تطور الضغوط النفسية عبر الأبعاد الزمنية (الماضي والحاضر والمستقبل) وعلاقتها بمتغيرات الجنس والحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية لدى عينة من المعلمين الملتحقين بالدراسة في جامعة نؤته. مجلة جامعة دمشق، 17(2)، 119-144.
- أبو خرمة، وعماد، حمد، (2001). مصادر الإجهاد الوظيفي: دراسة ميدانية لآراء الموظفين العاملين في شركة الكهرباء الوطنية الأردنية. مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، 13 (2)، 107-154.
- البيلاوي، فيولا، (1986). مقياس الضغوط الوالدية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- حميد الدين، رضية، (2007). مصادر الضغط النفسي لدى المرضيين والاطباء وعلاقتها بالصحة النفسية والصحة الجسدية لديهم. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الحوارني، محمد، (1984). دراسة تحليلية لمشاكل البحث عن العمال وتشغيلهم ودوران العمل لدى المنشآت الصناعية الأردنية. دراسات، الجامعة الأردنية. 11(1)، 155-177.
- خليفات، عبد الفتاح والزغول، عماد، (2003). مصادر الضغوط النفسية لدى معلمي مديرية تربية محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة العلوم التربوية، 10(3)، 61 – 87.
- زريقات، سامي وسيف، عبد الرحمن والسعد، سها، (1985). معدل دوران العمل في لقطاع الخاص في البحرين. عمان: دار وائل للنشر.
- الزعيبي، دلال، (2003). ضغوط العمل وعلاقتها بالدافعية نحو العمل لدى رؤساء الاقسام الاكاديمية في الجامعات الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- الشامان، أمل، (2006). مصادر ضغوط العمل لدى المشرفات الإداريات في مدينة الرياض في ضوء بعض المتغيرات. رسالة التربية وعلم النفس، 26(1-32).
- عبد الله، خالد، (2005). العوامل والأسباب المؤثرة في دوران العمل بشرطة دبي: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن.
- عبده، هاني، (1995). اثر الغياب ودوران العمل على كفاءة الشركات المساهمة العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان.
- العميان، محمود، (2005). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال. ط3، عمان: دار وائل للنشر.
- العميان، محمود، (2010). السلوك التنظيمي في منظمات العمل، ط5، عمان دار وائل للنشر.
- القريوتي، محمد، (2003). السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة. ط3، عمان: دار الشروق.
- مبييضين، عقلة والحسن، ربحي، (2000). ضغوط العمل التي يواجهها موظفو الشؤون المالية في الإدارة العامة الأردنية. مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية. 16(3)، 145-181.
- محمد، محمد جاسم، (2004). سيكولوجية الإدارة التعليمية وآفاق التطور العام. ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة.
- المشعان، عويد، (2001). مصادر الضغوط في العمل: دراسة مقارنة بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي. مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، 13(1)، 67-112.

- AL-Omar, B (2003). Sources of work-stress among hospital-staff at the Saudi MOH. *JKAU: Econ. & Adm.*, 17(1), 3-16
- Andrew J., Michael R., Tony C., and Ronald G. (2008). *A structural model of workload, job attitudes, stress, and turnover intentions* Kansas State University Business School, Research Series ISBN 1 85901 169 1
- Blomme, R; Tromp, D and Rheede, A (2009) Predictors of turnover intentions of highly educated employees in the hospitality industry, *Emerald Group Publishing limited*, 4, 3-28
- Chiu, C; Chien, C; Lin, C; and Hsiao, C (2005) Hospital Employee Job Stress and Turnover Intentions in a Practical setting: The Moderating Role of Locus of Control, *Journal of Management Development*, 24(10), 837-855
- Choi, J (2008). Work and Family Demands and Life Stress among Chinese Employees: the Mediating Effect of Work-Family Conflict, *The International Journal of Human Resource Management*, 19(5), 878-896
- Clark-Rayner, P. and Harcourt, M. (2000). The Determinants of Employee Turnover Behavior: New Evidence from a New Zealand Bank, *Research and Practice in Human Resource Management*, 8(2), 61-71.
- Cooper, E.(2007). *Employee Retention plan: Job Turnover and How to keep Workers* Article published at:
http://www.morebusiness.com/running_your_business/management/d953521018.brc
- John, L (2007) Understanding Employees' Reactions to Supervisors' Influence Behaviors: A Community Sample Predicting Employee Commitment, Turnover, and Stress, *International Journal of Organizational Analysis*, 15(4), 322-340
- Korunka, C; Hoonakker, P and Carayon, P (2006). Towards a Universal Turnover Model for the IT Work Force: A Replication Study. *Communications of the ACM*, 45 (6).
- Lane, J (2000). The low-wage Labor Market: Challenges and Opportunities for Economic Self-Sufficiency: The Role of Job Turnover in the Low-wage labor Market. *Journal of Labor Economics*, 17 (5): 702-716.
- [Layne, Ca](#); [Hohenshil, Ts](#); [Singh, K](#). (2004). *The Relationship of Occupational Stress, Psychological Strain, and Coping Resources to the Turnover Intentions of Rehabilitation Counselors*. [Rehabilitation Counseling Bulletin](#)
- Lee, H and Chuang, T (2005). *The Impact of Leadership Styles on Job Stress and Turnover Intention – Taiwan Insurance Industry as an Example* Department of Business Management, Tatung University.
- Linden, C (2002). *What is Stress and What is its Connection to Anxiety?* New York: Life Wise Publishing Ltd.
- Morrell, K; Loan-Clarke. J. and Wilkinson, A. (2001). Unweaving Leaving: The Use of Models in the Management of Employee Turnover. *Journal of Labor Economics*, 18 (6), 72-76.
- Northern Cornwall district council (2002) .*Code of Practice for Identifying and Dealing with Employee Stress*. Higher Tenant Road, Wade bridge.
- O'Connor, T (2003). *Stress Management Module: Background Information*. *Generic Skills Integration Project (GENSIP)*, University of Dublin, Trinity College.
- Rafael, M (2002). *Career Concerns and job Stress in Bank Employees*. Faculty of Psychology and Education, University of Lisbon. Lisbon, Portugal.
- Randall P. and Ching-to M.(2007). *Health Insurance, Cost Expectations, and Adverse Job Turnover*. USA: Robert Wood Johnson Foundation's Economic Research Initiative, University of Michigan.
- Rheede, A; Tromp, D and Blomme, R (2009). Perceptions of Job and Hospitality Industry Characteristics on Career Decisions, *Emerald Group Publishing limited*, 5, 51- 68

- Riley, Derek (2006). Turnover intentions: The Mediation Effects of Job Satisfaction, Affective Commitment, and Continuance Commitment. *MAI*, the University of Waikato.
- Robbins, S. and Judge, T. (2007). *Organizational behavior*, 12th Ed. New Jersey: Upper Saddle River.
- Royer, J (2008). Age and the Relationship to Voluntary Turnover of Part-Time Employees. *Journal of Business and Public Policy*, 2(1), 27-35.
- Scott D. (1993). Assessing the Effects of Organizational Commitment and Job Satisfaction on Turnover: An Event History Approach: paper was presented at the 1993 meeting of the American Society of Criminology held in Phoenix, Arizona. *The Prison Journal*, 74(3), 279-305.
- Shore, L; Bommer, W and Rao, A (2009). Social and Economic Exchange in the Employee-Organization Relationship: the Moderating Role of Reciprocation Warmness, *Journal of Managerial Psychology*, 24(8), 701-721.
- Singh, K; Hohenshil, H and Layne, C (2004). The Relationship of Occupational Stress, Psychological Strain, and Coping Resources to the Turnover Intentions of Rehabilitation Counselors, *Rehabilitation Counseling Bulletin* , 3(7), 31-39.
- Tian-Foreman, W (2009). Job Satisfaction and Turnover in the Chinese Retail Industries, *Chinese Management Studies*, 3(4), 356-378.

الإرهاصات القانونية لتداعيات تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف وفق أحكام اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية "دراسة مقارنة"

سامر محمود الدلالة، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

وقبل للنشر 2010/6/9

استلم البحث في 2009/5/18

ملخص

يرادف البحث في الحقوق الأدبية المتاحة على الأعمال المبتكرة الوقوف عند الضمانات التي وفرتها التشريعات على اختلافها لأوجه الاستثناء بتلك الحقوق بما ينأى جانباً عن أية معيقات مادية أو قيود موضوعية من شأنها أن تهز واقع العلاقة بين الحقوق على تلك الأعمال وإنفاذها على بساط الواقع، ويدع الإمعان في أولى التدابير الدولية التي عدت ملزمة -في جانب كبير منها- لسائر البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمتحوصة في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية القارئ إلى التساؤل عن الآلية التي تعاطت بها التشريعات الوضعية -وفي مقدمتها اتفاقية ترينس باعتبارها الشريعة العامة لسائر البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية - مع ما جنحت إليه اتفاقية برن في تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية للمؤلف، والآثار التي خلفها هذا السلوك على التدابير القانونية التي وفرتها التشريعات الوضعية في تحصين الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف.

وإذا نحن خلصنا إلى ضرورة حوض غمار هذه الدراسة، فإن أولى الإرهاصات التي دفعت بنا نحوها تكمن في الواقع الذي بدا عليه تشريع حماية حق المؤلف الأردني إزاء تفرغ النصوص القانونية الناظمة لحماية الحق الأدبي إلى جانب ما جنحت إليه بعض التشريعات المقارنة وما يرتبط بهذه الحماية من قضايا تهم ديمومة الحق الأدبي وعدم قابليته للانتقال وكلها جوانب تؤكد على الخصوصية التي يحظى بها هذا الأخير.

The legal Aspects Resulting from the Timing of the Legal Protection of Copyrights in the Light of Bern Convention Rules:

A Comparative Study

Samir M. Al Dalalah: Faculty of Law, Al al Bayt University, Mafraq- Jordan.

Abstract

This article examines the moral rights of authors of the creative works and focuses on the legal guarantees in all kinds of ownership of copyrights in order to avoid any obstacles or restrictions that may effect the relationship between; the rights of such creative works and the effectiveness of such rights, The legal effect of rules governed by international agreements such as the WTO agreement and TRIPS agreement where several countries have become a members in these agreements. To this extent, this article examines also the national legal protection of such works and how these agreements affect the national laws in this regard.

This article concludes that Jordan copyright law should be examined carefully in this respect as there are many gaps in legal protection aspects which should be amended in respect of the non-timing of moral right and consider it as non-transferable right of which all issues represent the uniqueness of such right.

مقدمة:

بات من المسلمات المقر بها على المستوى القانوني اعتبار الحقوق الأدبية للمؤلف من الحقوق التي ترقى إلى مكانة وحظوة متميزة بين سائر الحقوق المحمية على وجه العموم، ذلك أنها تعبر عن نتاج الفكر الإنساني وتجسد هذا الأخير بشكل محسوس والذي يرتأى فيه المؤلف تتويج خلاصة جهده الابتكاري بقالب مادي يسعى من خلال الإصرار به إلى الجمهور إلى تأكيد مكانته وإبراز هويته وتحقيق شهرته على المستوى الأدبي أو الفني.

ولما كان الحق الأدبي من الحقوق التي تمتاز عن غيرها لما تقيمه من وزن للعلاقة بين المؤلف وعمله الأدبي أو الفني وذلك عن طريق تمكينه من نسبة العمل إليه والاحتفاظ بهذا الحق، فضلا عن رفده بصلاحيه الدفاع عن أي تعد قد يمس أو يطل العمل المحمي؛ كان حريا بالتالي إيلاء هذا الحق قدرا من العناية القانونية منذ البدايات الأولى لاستقرار الحماية المقننة للأعمال الأدبية والفنية.

لا شك أن مجرد وجود العلاقة بين المؤلف وحقه الأدبي على العمل المبتكر يكرس حرصه على تمييز العمل وجودته سيما وأنه سيحمل اسمه الأمر الذي يستدعي معه أن يعبر -حقيقة- عن مكانته الأدبية أو الفنية بين الجمهور، بل لقد غدا البحث عن الشهرة والمعرفة بغية الوصول إلى عقول القراء والنفاذ إلى ذهن الجمهور هدفا أساسيا لدى معظم الكتاب والأدباء والمبدعين مهما كان النتاج أو المردود المالي المتمخض عن تلك الأعمال⁽¹⁾.

لقد دفع هذا الاتجاه -ومنذ القدم- إلى الفصل بين الحقوق المالية والأدبية على أي عمل مبتكر، وقد سعت اتفاقية برن -منذ بدايات التأصيل القانوني على المستوى الدولي للحقوق الأدبية والفنية - إلى ترسيخ هذه الحقيقة حين فصلت-وفق ما سنلاحظه- بين الحقوق الأدبية والحقوق المادية العائدة للمؤلفين على الأعمال المبتكرة وميزت بينهما⁽²⁾.

ومع ذلك، كان للشكل الذي تناولت فيه اتفاقية برن الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال المحمية أثره المباشر على البلدان الأعضاء، سيما حين انضمت هذه البلدان إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس) وذلك لأجل استيفاء متطلبات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والتي أحالت بموجبها على اتفاقية برن باعتبار المواد من 1-21 جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية تريس⁽³⁾.

تعكس هذه المؤشرات الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسة، إذ نجد لزاما علينا الإشارة إلى ما إذا كانت اتفاقية تريس قد أخذت بعين الاعتبار الخصوصية التي يحظى بها الحق الأدبي للمبتكرين على المصنفات الأعمال المحمية، أم أن هذه الاتفاقية سلمت بما هو وارد ضمن اتفاقية برن والتي كان من أشد ما عبرت عنه حيال هذا الموضوع ميولها إلى تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي، متجاهلة الخصوصية التي تقتدر بهذا الحق -من جهة- ولما له من طبيعة تفرض عدم البناء القانوني على هذه النتيجة التي انتهت إليها البلدان الأعضاء في اتفاقية برن من جهة أخرى.

يضاف لما سبق أن البلدان الأعضاء في اتفاقية برن شكلت الفاعل الرئيس في المفاوضات التي تمخضت عنها اتفاقية تريس، مما يستدعي منا الوقوف على الآلية التي تعاطت بها هذه الاتفاقية مع قضية تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف وبيان أوجه الاختلاف ومبرراته في الوقت الذي - كنا قد أشرنا- أن معدي اتفاقية برن هم ذاتهم الفاعل المباشر في كلتا الاتفاقيتين.

تحت هذه المسميات بدا لنا مهما الخوض في غمار هذه الدراسة ورصد المنحنيات الموضوعية تجاه الحماية القانونية للحق الأدبي لدى الاتفاقيات الدولية محل الدراسة واستقراء موقف التشريعات الوطنية، بما فيها موقف قانون حماية حق المؤلف الأردني .

مشكلة الدراسة:

ليس من شك أن تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف على المصنفات المحمية يشكل عائقا كبيرا أمام حركة الإبداع برمتها، تقود إلى عزوف المبدعين عن الإقبال على مثل تلك الأعمال طالما أنها ستؤول بالمحصلة إلى انقضائها بانقضاء الحماية القانونية للحقوق المالية على تلك الأعمال، مما حدا بنا إلى التوقف عند حدود هذه المشكلة التي ظهرت نواتها في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية وذلك بالبحث عن الحلول القانونية التي نسجت خيوطها اتفاقية تريس لمواجهة التدايعات السلبية المترتبة على تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال الأدبية أو الفنية، فإلى أي حد تم إيلاء الحق الأدبي للمؤلف العناية القانونية اللازمة وما أثر ذلك على التشريعات الوطنية بدءا بقانون حماية حق المؤلف الأردني؟

تقتضي الإجابة عن مختلف تلك التساؤلات الاستعانة بالمنهج الممكن في ضوءه رسم معالم هذه المشكلة واستعراضها بشكل يقود إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

يشكل المنهج المقارن القاعدة التي ترفد هذه الدراسة بشتى متطلباتها وتفي بالغرض الذي يحقق الخروج بالنتائج المرجوة منها، بحيث نرى من خلاله مضاهاة موقف اتفاقية برن باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس) ثم قراءة موقف التشريعات المقارنة، والتي اخترنا من بينها- إلى جانب قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992 - كل من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي رقم 200 لسنة 2000 وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري لسنة 1997 وقانون الملكية الفكرية المصري رقم 22 لسنة 2002 إلى جانب التشريع الإنجليزي لسنة 1988.

بالإضافة لما سبق يسهم المنهج التحليلي في رصد معضلة الدراسة في بيئتها التشريعية واستيضاح النصوص ذات العلاقة بهدف استقصاء أوجه القصور فيها وتقديم الحلول الملائمة بشأنها.

يحقق الاعتماد على هذا المنهج النتائج المرجوة من هذه الدراسة إذا ما تسنى الاعتداد بمنهجية ملائمة.

خطة الدراسة:

تتطلب المحاولة الحثيثة الهادفة إلى استعراض أوجه المشكلة وفق المنهج الملائم الاعتماد على منهجية تتلقف سائر جوانب هذا الموضوع وفق تسلسل منطقي يقود إلى النتائج المتضمنة للحلول القانونية المناسبة، ولأجل ذلك وجدنا من الملائم الاعتداد بنسق ثنائي نستعرض من خلاله التدابير القانونية لحماية الحق الأدبي للمؤلف ضمن اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية (المبحث الأول) حيث لا يغدو منطقيا الإلمام بالمقدمات القانونية للتصدي للتداعيات السلبية لتأقيت الحق الأدبي للمؤلف ضمن اتفاقية برن من غير الإلمام بالآلية التي تعاطت بها هذه الأخيرة مع الحق الأدبي للمؤلف على الأعمال المحمية، حيث تظهر هذه الآلية أن اتفاقية برن سعت إلى إكساء الحقوق الأدبية طبيعة قانونية متميزة (المطلب الأول) بينما نهبت إلى تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف غير معتدة بتلك الطبيعة الخاصة التي تنفرد فيها الحقوق الأدبية (المطلب الثاني).

ولعل التداعيات التي ترتبت على هذا التوجه دعت إلى محاولة البحث في المظاهر التي ساهمت من خلالها التشريعات الدولية- لا سيما اتفاقية ترينس- في مواجهة الآثار المترتبة على تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف (المبحث الثاني) حيث بدا أنها استثنت البلدان الأعضاء في تلك الاتفاقية من الالتزامات المترتبة عليها في مجال الالتزام بأحكام اتفاقية برن، وبالتحديد في مجال التعاطي مع الحق الأدبي للمؤلف على الأعمال المحمية (المطلب الأول) بينما تركت هذه الاتفاقية للبلدان الأعضاء مكنة اتخاذ التدابير القانونية المستقلة في بناء الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال المحمية (المطلب الثاني).

بتقديرنا نرى أن الاعتداد بمنهجية البحث هذه تحقق التسلسل المنطقي القادر على استيعاب سائر مفردات مشكلة البحث وينتهي بنا - حتما- إلى النتائج التي دفعت بنا نحو استعراض هذه الدراسة.

المبحث الأول: التدابير القانونية لحماية الحق الأدبي للمؤلف في ضوء اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية

شكلت اتفاقية برن المرجعية القانونية لشتى النظم التي أخذت على عاتقها حماية الحقوق الأدبية والفنية بموجب تشريعات خاصة، ففي الوقت الذي تبوأ فيه تلك الاتفاقية السبق التاريخي والموضوعي في تأصيل الحماية القانونية للحقوق على الأعمال الأدبية والفنية، أضحت في الوقت ذاته القاعدة المكملة لسائر المصادر الدولية اللاحقة بدءاً باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة (ترينس) التي جاءت لتوحد معايير الحماية الدولية ضمن سائر حقوق الملكية الفكرية بما فيها الحقوق على الأعمال الأدبية والفنية.

ليس من شك أن الصورة النهائية التي أضحت عليها اتفاقية برن لم تأت إلا استجابة لحراك قانوني طويل ناضل فيه أصحاب الحقوق على تلك الإبداعات في المطالبة -كل مرة- بتجسيد تلك الحقوق بصورة شمولية تستجيب لمتطلبات الإبداع وتعمل على توفير المناخ الملائم لتلك الابتكارات، بيد أن الحقيقة التي لا غنى عنها أن الدور الذي رسخ فيه القضاء -وفق ما سوف نرى- معالم تلك الحماية وجنح نحو التأثير في البعد التنظيمي للتشريعات ذات الصلة غدا الأكثر أهمية في هذا الصدد، فقد كان للقضاء الفرنسي الفضل في إظهار وتوضيح ماهية الحق الأدبي وتحديد خصائصه، إذ تضمنت بعض أحكامه -بحسب أحد الفقه- ما يمكن اعتباره تكييفاً للطبيعة القانونية للحق الأدبي كحق من حقوق الشخصية وذلك انطلاقاً من علاقة الأبوة بين المؤلف والعمل المبتكر⁽⁴⁾.

وإذا كان مما لا بد منه الإشارة إلى هذا الدور القضائي في ثنايا هذه الدراسة، فإن الوقوف على الكيفية التي تناولت فيها اتفاقية برن الحقوق الأدبية يكشف عن تأطيرها لجانبين من جوانب التعاطي مع هذا الشق من الحقوق، فمن جهة؛ أولت اتفاقية برن الاعتراف للحقوق الأدبية بالطبيعة القانونية الخاصة (المطلب الأول) بينما نهبت- من جهة أخرى- إلى تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف على الأعمال المحمية (المطلب الثاني).

ليس من شك أن الإرهاسات الأولى في الكشف عن هذا الدور تقود إلى الحكم بأن ثمة متناقضات درجت اتفاقية برن على اتباعها، ففي الوقت الذي تقر فيه بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية- وهذا ما يؤكد على الأهمية والقيمة التي تحظى بها تلك الحقوق العائدة للمؤلف على العمل المحمي- تجدها بالمقابل تعمل بمبدأ تأقيت مدة الحماية القانونية للحق الأدبي، مما قد يفضي إلى مشكلات ليس من اليسير تحاشيها إذا ما طرحنا إزاء ذلك التساؤل الذي مفاده؛ كيف يمكن التسليم بتأقيت الحق في الأبوة على المصنف الأدبي على سبيل المثال لا الحصر؟

المطلب الأول: الاعتراف للحقوق الأدبية بالطبيعة القانونية الخاصة

إن من أبرز ما وفرته اتفاقية برن من تدابير خاصة اعتدت بها معظم التشريعات الوطنية أنها اعترفت للحقوق الأدبية بالطبيعة الخاصة، فكما هو معلوم أن الحق ينقسم إلى ثلاث فئات أساسية هي الحق الشخصي(5) والحق العيني(6) والحق المعنوي(7)، وقد سار التشريع الأردني على هذا المنوال حين اعترف بهذه الأقسام الثلاث للحق(8)، وفي الوقت الذي عدت فيه حقوق المؤلف ضمن طائفة الحقوق المعنوية، جاءت اتفاقية برن لتعطي للمؤلف حقوقاً مادية استثنائية وأخرى أدبية لصيقة بالشخصية على العمل المبتكر.

يظهر ذلك من خلال الرجوع إلى نص المادة السادسة (ثانياً) / من الاتفاقية التي أوردت القول: " بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق، فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضاراً بشرفه أو بسمعته".

يستشف من خلال هذا النص بعض النتائج التي يمكن إدراجها تالياً:

فمن جهة أولى؛ اعترفت اتفاقية برن للمؤلف بحقوق أدبية إلى جانب الحقوق المالية قوامها حقه في الاستئثار بنسبة مصنفه إليه وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو تعديل قد يرد على المصنف وكل تعد من شأنه الإضرار بسمعته أو شرفه على العمل.

من جهة ثانية، ميزت اتفاقية برن بين الحقوق المالية والأدبية على العمل المحمي بأن عدت هذه الأخيرة حقوقاً نابعة من طبيعة العمل الأدبي ليست لها صفة مادية كما هو حال الحقوق المالية الاستثنائية.

من جهة ثالثة؛ بينت اتفاقية برن أن الحقوق الأدبية تمتاز بأنها لصيقة بشخصية المؤلف وذلك حين أشارت إلى أن المؤلف يحتفظ بتلك الحقوق حتى في ضوء انتقال الحقوق المالية العائدة للمؤلف على المصنف، مما يؤكد على حقيقة أن هذه الحقوق لا تقبل التصرف أو الانتقال إلا في الحدود التي تجيزها التشريعات.

تبدو هذه النتائج منطقية كونها نابعة من طبيعة الحقوق الأدبية ذاتها ولهذا فإن تناول اتفاقية برن الحقوق الأدبية على هذا النحو إنما يجسد التوجه الذي ذهب إليه في اعترافها بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية على الأعمال المحمية.

مثل هذا التوجه تكرسه مجموعة من القرائن المستوحاة من النصوص المبعثرة في ثنايا الاتفاقية، فقد أفردت هذه الأخيرة نصوصاً خاصة بالحقوق المادية الاستثنائية العائدة للمؤلف على العمل المحمي، مثالها حق الترجمة(9) وحق الاستنساخ(10) وحق التصريح بالتمثيل أو النقل والأداء... الخ⁽¹¹⁾

ترجمت تشريعات الملكية الأدبية والفنية حقيقة الفصل بين الحقوق الأدبية والمالية على الأعمال المحمية بموجب تلك التشريعات، فأخذت على عاتقها سن النصوص التي تكفل هذا التمييز وكان من بينها ما أورده المادة الثامنة من قانون حماية حق المؤلف الأردني التي تضمنت الإشارة إلى مظاهر الحق الأدبي الممنوحة للمؤلف على المصنف كحقه في الأبوة أو النسب وحقه في تقرير النشر و حقه في العدول أو سحب المصنف من التداول إلى جانب حقه في الدفاع عن مصنفه ضد أي تعديل أو تحوير أو تشويه قد يمس العمل المبتكر⁽¹²⁾

في خضم السعي نحو التأكيد على خصوصية الحق الأدبي إعمالاً للمبادئ المستقرة في التشريعات الدولية -ومن بينها نصوص اتفاقية برن- تضمن قانون حماية حق المؤلف الأردني النص على الحقوق المالية الاستثنائية ضمن المادة التاسعة منه والتي كفلت للمؤلف حقه في استغلال مصنفه بالكيفية التي يختارها واشترطت عدم ممارسة الغير لأي من التصرفات الاستثنائية العائدة إليه إلا بإذن خطي منه وإلا عد ذلك تعدياً موجبا للمسئولية القانونية، حيث تضمن من بين جملة هذه الحقوق حقه في استنساخ المصنف وحقه في الترجمة والتأجير التجاري للنسخة الأصلية لمصنفه وحقه في توزيع المصنف أو نسخه والاستيراد بكميات تجارية... الخ⁽¹³⁾

عطفاً على هذا التوجه ذهب قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي في المادة التاسعة منه إلى تمييز الحقوق المعنوية بنص خاص يعطي بموجبه للمؤلف الحق في نسبة مصنفه ووضع اسمه عليه وحقه في التصدي لكل تحريف أو تعدي على مصنفه فضلاً عن حقه في إخفاء اسمه أو بقاءه طي الكتمان دون الإخلال بحقوقه الأخرى على المصنف⁽¹⁴⁾

وتتويجا لمبدأ الفصل بين الحقوق الأدبية والمالية على العمل الأدبي أو الفني المحمي، خص قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي الحقوق المادية الاستثنائية بنص خاص عبر في كنهه عن مضمون وطبيعة هذه الحقوق بما يدل على تمييزها عن الحقوق الأدبية التي تعتبر لصيقة بشخصية المؤلف ولا تقبل التصرف أو التنازل إلا في الحدود التي يقر بها القانون⁽¹⁵⁾

وإذا كان التوجع العام ضمن تشريعات الملكية الأدبية يتجه نحو الاعتراف بخصوصية الحقوق الأدبية على الأعمال المشمولة بالحماية - كما هو حال التشريع المغربي والجزائري واللبناني إلى جانب الأردني- فقد ذهب جانب من الفقه - عند استعراضهم الحقوق العائدة للمؤلف على العمل المحمي- إلى التأكيد على هذه الحقيقة وأقروا بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية وقدموا لذلك عددا من التبريرات. فذهب أحدهم إلى القول أن " طبيعة الملكية تتنافى مع طبيعة الفكر في أن الفكر لصيق بالشخصية بل هو جزء منها، ومن ثم فقد وجب تقييد نتاج الفكر بهذا الاعتبار الأساسي، فيوجد إلى جانب الحق المالي للمؤلف الحق الأدبي، وهذا الحق من شأنه أن يمكن المؤلف -حتى بعد أن يبيع حقه المالي للناشر، أن يعيد النظر في فكره. وقد يبدو له أن يسترد من التداول ما سبق نشره، بل وله أن يتلفه بعد أن يعرض الناشر، وبذلك يستطيع أن يرجع بإرادته وحده فيما سبق له إجراؤه من تصرف. أما من يتصرف في شيء مادي تصرفا باتا، فليس له بإرادته وحده أن يرجع في هذا التصرف، ولو في مقابل تعويض..."⁽¹⁶⁾

سار على هذا النحو أحد الفقهاء بالقول أن الحقوق الأدبية تحظى بخمس خصائص أساسية، فهي من جهة حقوقا لصيقة بالشخصية للمؤلف، كما أنها لا تقبل الحجز عليها ولا يجوز التنازل عنها، كما أنها من الحقوق التي ينفرد بمباشرتها المؤلف بحرية، إذ يخضع في هذه المباشرة إلى رقابة القضاء وذلك في الأحوال التي تتطلب الرقابة على التعسف في استعمالها⁽¹⁷⁾

وهكذا فإن سائر المداخلات التي أبدتها معظم رجال القانون تركز الخصوصية التي تحظى بها الحقوق الأدبية وتنفرد بها عن الحق المالي على الأعمال المحمية- وهذا متفق عليه ولا يشكل جديد بحد ذاته- غير أن هذه الاعتبارات تقود إلى نتيجة منطقية قوامها ضرورة إيلاء هذه الحقوق القدر اللازم من العناية التشريعية بغية تمكين المؤلف من الاستئثار الأمثل بنتائج فكره وحصيلته جهده الابتكاري⁽¹⁸⁾

صفوة القول، تردد صدق اتفاقية برن في مجال إنفراد الحقوق الأدبية بالطبيعة الخاصة لدى أروقة مختلف تشريعات الملكية الأدبية والفنية، وكرس الفقه هذه الحقيقة في ثنايا الدفاع عن الحقوق المحمية المقررة للمؤلف وسائر أصحاب الحقوق على الأعمال المبتكرة.

إن الحقيقة التي لا بد من ذكرها هنا أن الجهود التي بذلتها اتفاقية برن في سبيل تمكين المؤلفين على سائر أعمالهم وتحفيزهم على هذا النشاط- انطلاقا من كونها النواة التشريعية الأولى على المستوى الدولي في هذا الصدر- سرعان ما تبددت بمجرد أن قيدت اتفاقية برن هذه الخصوصية التي أقرت بها وزهدت مباشرة إلى جواز تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال المبتكرة وذلك حين وازنت بين الحقوق الأدبية والحقوق المالية وأجازت المساواة بينهما في مدة الحماية القانونية المقررة لتلك الحقوق على أي عمل مبتكر.

والجدير بالذكر أن هذا الموقف الذي تبنته الاتفاقية من شأنه أن يفضي إلى غضاضة في الرؤيا القانونية وينعكس بالضرورة على عمل المشرعين في العديد الأنظمة-على ما سوف نرى- وذلك إذا ما نظرنا إليها من الزاوية التي -وكما نعلم- أحالت فيها اتفاقية تريس على اتفاقية برن واعتبرت -على الأقل - المواد من 1 -21 من اتفاقية برن جزءا لا يتجزأ من اتفاقية تريس، وحتى نسوق إلى الآلية التي تعاطت فيها هذه الأخيرة مع هذا الواقع - باعتبار أن اتفاقية تريس غدت مرجعية كافة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، والتي يسترعي معها تسوية كافة الدول لتشريعاتها الداخلية وفق أحكام هذه الاتفاقية- فإنه يغدوا لزاما علينا البحث في مضمون التدبير المبني على تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية ضمن اتفاقية برن وتحديد انعكاساته على منحنى الحماية لتلك الحقوق وفق ما تمليه الطبيعة الخاصة بها (المطلب الثاني).

المطلب الثاني: تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف

لما شكلت اتفاقية برن أولى الأسس التشريعية على المستوى الدولي التي وفرت الحماية القانونية للحقوق الأدبية والفنية، ولما كانت هذه الأخيرة قد اعترفت منذ بدايتها بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية إعمالا للأهمية التي تحظى بها تلك الحقوق وانسجاما مع طبيعة الأعمال الأدبية والفنية، فقد بدا مستهجنا مخالفتها للقواعد الأصولية لدى مختلف فقه القانون حين اتجهت نحو تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية على الأعمال المحمية، سيما وأن تأقيت الحماية القانونية -بحد ذاته- لا ينسجم والخصوصية التي اتجهت إلى إضفائها على الحقوق الأدبية .

وتتوج المادة السادسة (ثانيا) من اتفاقية برن هذا المقتضى حين ذهبت إلى القول: " الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (1) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية، ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها..." .

وإذا كانت الحقوق المشار إليها في الفقرة السابقة هي الحقوق المعنوية للمؤلف على المصنف المحمي⁽¹⁹⁾ ، فإن الإمعان في مدلول الفقرة الثانية أعلاه ينهي إلى القول أن اتفاقية برن نحت نحو تأقيت الحماية القانونية للحقوق المعنوية حين ذهبت إلى انقضائها بانقضاء الحقوق المالية للمؤلف التي تعتبر حقوقا مؤقتة تنقضي بانقضاء أجل الحماية المحدد⁽²⁰⁾

إن الإمعان بما ذهب إليه اتفاقية برن يخالف الاتجاه السائد لدى الفقه والقضاء حول اعتبار الحقوق الأدبية مؤبدة ويجنح نحو إعمال رأي لا يستند على حقيقة تلك الطبيعة التي سلمت منذ البداية اتفاقية برن بأنها خاصة.

يتجلى التأصيل الفقهي في نظرتة إلى هذه الحقوق من خلال مختلف الآراء التي يتبدى فيها وجه القول بأنها مؤقتة وتتوج القيمة المادية والقانونية إليها، حيث يذهب في هذا الاتجاه أحد الدارسون إلى القول: "أن الحق الأدبي هو من الحقوق الملازمة إلى الشخصية أو الحريات العامة، فهو مشتق من حرية الرأي والتعبير والعقيدة ولا يدخل في الذمة المالية..... ولا يجوز التصرف فيه أو النزول عنه ولا الحجز عليه شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق للصيقة بالشخصية كالأبوة والبنوة والنسب، وهو حق دائم وليس مؤقتا كالحق المالي للمؤلف"⁽²¹⁾

يضيف رأي آخر بالقول: "إن الحق الأدبي حق لا يجوز التصرف فيه، فهو غير قابل للتفويت(البيع)، فما دام الحق الأدبي لصيقا بشخصية المؤلف ومتصف بالديمومة، فهذا يمنع لا محالة من تجريد المؤلف من ذلك الحق ونقله إلى الغير....."⁽²²⁾

وينتهي أحد الفقه إلى القول: "إن خصيصة اعتبار الحق الأدبي بأنه حق دائم إنما تعني أن هذا الحق يبقى للمؤلف طول حياته كما يضل قائما بعد مماته؛ فهو حق دائم وغير مؤقت بمدة معينة كما هو الحال بالنسبة لحق الاستغلال المالي الذي قيد بمدة محدودة هي حياة المؤلف وعدد من السنوات بعد وفاته..."⁽²³⁾

يظهر من طيف الآراء السابقة أنها اتجهت نحو التأكيد على ديمومة الحق الأدبي وعدم قابليته للتصرف أو الانتقال أو سقوطه في الملك العام، وهذا بطبيعته ينسجم مع الطبيعة الخاصة بتلك الحقوق خلافا لما ذهب إليه اتفاقية برن حول تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية.

لئن بدا للنزاع الأعم من رواد الفكر القانوني ديمومة الحقوق الأدبية للمؤلف⁽²⁴⁾، فإن ذلك لا ينفي وجود البعض ممن أيد موقف اتفاقية برن ودعا إلى تأقيت الحقوق الأدبية للمؤلف.

يظهر من بين هؤلاء⁽²⁴⁾ من يرى بأن متطلبات العصر الحديث تستدعي الخروج عن المبدأ الذي يقضي بعدم جواز التصرف بالحقوق الأدبية أو تأقيتها، بل أنه -برأي هذا الفقه- وبالرغم من اعتبار تقييد الحقوق الأدبية مخالفا للصالح العام، فإن متطلبات مواكبة العصر تستدعي هذه المخالفة والاتجاه نحو تأقيتها وإجازة التصرف بها.

وفي ذات السياق، يذهب أحدهم إلى القول بأن: "من الخطأ الكبير أن ندعي أن الحق الأدبي غير قابل للتصرف ولا التقادم"⁽²⁵⁾

إن الحقيقة التي لا نجد معها بدا من الذكر أن مقتضيات التخفيف من وطأة النص الوارد ضمن اتفاقية برن حين أخذت بانتهاء الحقوق الأدبية مع انتهاء الحماية القانونية للحق المالي لم تتوقف عند حدود إيراد ما ذهب إليه غالبية الفقه -وفق ما أشرنا إليه- باعتبار الحقوق الأدبية حقوقا دائمة ومؤبدة، بل لقد ذهب أحدهم إلى حد القول أن ما أورده اتفاقية برن ضمن المادة السادسة في فقرتها الثانية لا يعني اشتراط تأقيت الحق الأدبي للمؤلف، مستشفا موقفه هذا من مضامين النص حين أورد أن الحقوق الأدبية تظل محفوظة على الأقل لحين انقضاء الحقوق المالية... معتبرا بذلك أن عبارة على الأقل الواردة ضمن النص توضح مدة الحماية كحد أدنى وأنه ليس ثمة ما يمنع المشرعين من النص على حماية أبدية⁽²⁶⁾

من جانبنا نرى أنه إذا كان لهذا الرأي ما يبرره فإن إعمال هذا التفسير - وإن بدا سليما في ظاهره- لا ينفي حقيقة أن اتفاقية برن لم تدعو إلى تأبيد الحق الأدبي للمؤلف، إذ أنه لطالما اعتدت بقابلية انتهاء هذه الحماية على الأقل بمجرد انتهاء الحماية القانونية للحقوق المالية، فإنها تكون بذلك قد سلمت بفكرة تأقيت الحماية القانونية لتلك الحقوق، لا بل إن استكمال حيثيات النص يكشف عن مدى إهمال الاتفاقية لطائفة الحقوق هذه، وذلك حين ذهب إلى إعطاء الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، نصوصا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف. إن كيف لنا أن نسلم بجواز صحة عدم الاحتفاظ ببعض الحقوق الأدبية من قبل أي من الدول إعمالا لأحكام اتفاقية برن مع اعتبار أن القيمة القانونية لهذه الحقوق لا تنسجم وهذا الرأي عمليا؟.

إن الولوج إلى مخرجات موضوعية حول القيمة القانونية لتلك الحقوق لا يبنأ بنا عن استحضار موقف القضاء بغية الوقوف على مدى انسجام موقف اتفاقية برن من عدمه مع ما يجنح إليه القضاء بهذا الخصوص.

وتتويجا لذلك جاء في إحدى قرارات محكمة الاستئناف (باريس) " أن الملكية الأدبية والفنية تحمل لصاحبها حقا ليس به شيئا من المالية، وإنما هو حق مرتبط بشخصية الفنان أو المؤلف، يسمح له بالأل يسلم المصنف إلا بالشروط التي يقبلها ويراهم ملائمة"⁽²⁷⁾.

إن القراءة الموضوعية لمختلف الآراء الفقهية والعملية للتطبيقات القضائية تنهي إلى ضرورة العمل على وضع الحقوق الأدبية في مكانها الصحيح والموازنة بين الضرورات التي تملي النظر إليها من زاوية النقد الموجه إلى موقف اتفاقية برن والإشادة بالدور الذي اضطلعت به اتفاقية تريس بهذا الخصوص.

وإعمالاً لذلك نرى لزماً قراءة هذا الموضوع من بعده النظري والتطبيقي لتبرير الحاجة إلى تأييد الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف.

نظرياً؛ فإن الإقرار بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية إنما تأتي تجسيدا للأهمية التي تحظى بها تلك الحقوق ودرءاً لما قد يترتب من آثار حين إغفال الخصوصية التي تحظى بها تلك الحقوق، فسلامة التعبير عن الفكرة مقترنة بالطريقة التي ينفرد بها الأديب أو الفنان عن غيره، والتي تأتي حصيلة التفاعلات النفسية مع الواقع المادي المحسوس ثم يترجمها العقل من خلال الأسلوب التعبيري الخاص بالمؤلف إلى مخرج مادي على شكل مصنف ما، ليترك بعده الحرية للجمهور من الاستفادة من حصيلة هذا الجهد الابتكاري بما يتحقق فيه خدمة وتنمية القاعدة الثقافية في المكان الذي أتيح فيه المصنف، ولما كان من مستلزمات الحفاظ على هذا الهدف تمكين المؤلف من الاستفادة المادية من حصيلة هذا الجهد الابتكاري، فإن مما لا يرقى إليه الشك أن وضع حد للحماية القانونية للحق المعنوي وتأقيتها سيفضي إلى نتائج لا تحمد عقباه، حين يفقد هذا الحق حمايته القانونية ويفتح باب التعدي والتحوير والتحريف وما يصاحبه، بعيداً عن مقدرة المؤلف على الدفاع عن حقوقه على المصنف التي سقطت في الملك العام.

كان حرياً بالتالي الأخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصية وإعمال الطبيعة الخاصة بالقدر الذي يضمن تحقيق تلك الغايات، ولعل هذا ما يفسر موقف الشريعة العظمى من تشريعات الملكية الأدبية والفنية ويترجم معه رؤيا القضاء لدى مختلف النظم القانونية .

إن مما لا نجد معه بدا القول أن الموقف الذي ذهبت إليه اتفاقية برن لم يبرح أن يترك آثاره لدى بعض التشريعات⁽²⁸⁾، وحتى لدى بعض التيارات الفقهية المشار إليها آنفاً، بيد أن الحقيقة المجردة من كل هذه الاعتبارات تبدو جلية في موقف اتفاقية ترينس باعتبارها المرجعية والأساس لدى سائر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حين وقفت -بلا منازع- بين سائر المتناقضات وفتحت للدول آفاق الانفراد بالآلية التي ترعى فيها تلك الحقوق على الأعمال الأدبية والفنية، ليشكل بالتالي موقفها أسلوباً نحو مواجهة التداعيات السلبية لدى اتفاقية برن، القاعدة التشريعية لبناء الحقوق الأدبية والفنية (المبحث الثاني).

المبحث الثاني: أوجه تدارك اتفاقية ترينس للتداعيات السلبية المحيطة بتأقيت اتفاقية برن للحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف

ليس من شك أن أولى الإرهافات الفكرية المتمخضة عن إدراج اتفاقية ترينس في ثنايا هذه الدراسة يكمن في التساؤل عن طبيعة العلاقة بين اتفاقيتي برن وترينس، وأثر امتداد هذه العلاقة على الأعمال الأدبية، وبالأخص على الحق الأدبي للمؤلف؟

شكلت اتفاقية ترينس المرجعية القانونية لمختلف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى سائر حقوق الملكية الفكرية، بشقيها الأدبية والفنية من جهة والصناعية والتجارية من جهة أخرى، وذلك انطلاقاً من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، إذ عد من متطلبات انضمام الدول الأعضاء إلى هذه الأخيرة تسوية تشريعاتها الوطنية بما يتواءم وأحكام اتفاقية ترينس.

ولما كان من متطلبات الانضمام إلى اتفاقية ترينس تسوية كل دولة تشريعاتها بما لا يقل عن الحد الأدنى من الحماية المقرر بتلك الاتفاقية⁽²⁹⁾، فإن إغفال أي دولة لأي من متطلبات تلك الاتفاقية سيؤدي -بلا شك- إلى حرمان أو تأجيل انضمام الدولة إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبالنتيجة حرمانها من مزايا الانضمام إلى الجهاز الراعي لمختلف شؤون التجارة على المسرح الدولي⁽³⁰⁾

بالاعتماد على تلك المضامين يتبدى وجه العلاقة بين اتفاقية ترينس وتشريعات الملكية الفكرية -عموماً- وحقوق المؤلف -على وجه الخصوص- لدى سائر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بيد أن إقحام اتفاقية ترينس كجزء من التدابير المتخذة في سبيل مواجهة التداعيات السلبية التي ترتبت على تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي لدى اتفاقية برن يثير تساؤلاً قوامه التعرف على ماهية العلاقة بين اتفاقيتي برن وترينس.

لا مندوحة عن القول أن الجهود الدولية حين اتجهت عبر جولة الأروجواي (آخر جولات إنشاء منظمة التجارة العالمية الممتدة منذ 1986 وحتى 1994) إلى التأسيس القانوني لاتفاقية ترينس كجزء من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية لم تنأى بنفسها عن سائر المؤثرات المحيطة بالقاعدة التشريعية على المستوى الدولي والمنبثقة من اتفاقيتي برن في مجال حقوق المؤلف وباريس في مجال حقوق الملكية الصناعية والتجارية، لذا وجدت من الملائم لعملها أن تحيل على كلتا الاتفاقيتين بما يستوفي تأسيس البناء التشريعي على المستوى الدولي للحماية القانونية الفعالية لتلك الحقوق⁽³¹⁾، سيما وأن اتفاقية برن عرفت العديد من التعديلات والمراجعات على المستوى الدولي استوفت معه سائر متطلبات الحماية القانونية للحقوق الأدبية والفنية حتى تاريخ إبرام اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ولهذا تجد أنه بعد هذه الاتفاقية لم تشهد اتفاقية برن أي تعديل، مع العلم أنها شهدت في السابق العديد من التعديلات كان آخرها تعديل باريس 1979⁽³²⁾

يظهر أن إبرام اتفاقية ترينس لم يستثن الوجود القانوني لاتفاقية برن، بل أضاف إلى هذه الأخيرة اعتبار أن النصوص من 1 إلى 21 منها أضحت ملزمة للدول الأعضاء للعمل بأحكامها إعمالاً لمبدأ الإحالة الوارد الإشارة إليه ضمن اتفاقية ترينس، فإلى أي حد تعاطت هذه الأخيرة مع مواجهة تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي الذي أضحي جزءاً من هذه النصوص المحال عليها، وذلك بما يضمن درء النتائج السلبية التي قد تترتب على هذه الإحالة؟

إن ما تكشف عنه القراءة الممعة لمدلول ونصوص الإحالة ضمن اتفاقية تربرس يدل على أنها لم تغفل مواجهة هذا القيد المحيط بالحقوق الأدبية ضمن اتفاقية برن، إذ سعت ومنذ بداياتها الأولى إلى استثناء البلدان الأعضاء فيها من الالتزامات الملقة عليها في مجال تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية ضمن اتفاقية برن (المطلب الأول)، زيادة على ذلك فقد أتاحت لكافة الدول الأعضاء الحق في اتخاذ التدابير المستقلة في بناء الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال الأدبية والفنية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: استثناء الدول الأعضاء في اتفاقية (تربرس) من الالتزامات الملقة عليها في مجال تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي ضمن اتفاقية برن.

انتهينا إلى أنه يتعين على كل البلدان التي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية العمل على تسوية تشريعاتها بما يتكيف مع أحكام اتفاقية تربرس، وبما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى من الحماية المتضمنة إليه في تلك الاتفاقية. وخلصنا إلى هذه النتيجة انطلاقاً من واقع العلاقة بين اتفاقية تربرس ومنظمة التجارة العالمية- من جهة أولى- والتي شكلت بموجبها تربرس واحدة بين الاتفاقات المشمولة بموجب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن جهة ثانية، انطلاقاً من أن من متطلبات الانضمام إلى اتفاقية تربرس تسوية التشريعات الوطنية ضمن الحد الأدنى من الحماية المعمول به بمقتضى أحكام اتفاقية تربرس، الشيء الذي يتعين معه إلزام الدول بإعادة النظر في تشريعاتها انسجاماً مع مقتضيات اتفاقية تربرس وذلك كي يتسنى لها استيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي ضوء قواعد الإحالة على اتفاقية برن واعتبار المواد من 1 - 21 من اتفاقية برن جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية تربرس، يصح بالتالي من الواجب على البلدان الأعضاء بالالتزام بأحكام تلك المواد التي أخذت بطبيعتها الشكل الإلزامي إعمالاً لمبدأ الإلزام المتجسد في ثنايا اتفاقية تربرس.

لنا أن نتساءل عندئذ، إذ كانت المواد من 1 إلى 21 من اتفاقية برن قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية تربرس، وإذا كانت المادة السادسة (ثانياً) تعنى بتأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف على الأعمال المحمية، وإذا كانت اتفاقية تربرس قد شكلت القاعدة الدولية العريضة لمختلف البلدان الأعضاء لدى منظمة التجارة العالمية التي ساهمت في توحيد سائر معايير وقواعد الحماية الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية عموماً وحقوق الملكية الأدبية والفنية على وجه الخصوص، فإلى أي حد ذهبنا هذه الاتفاقية إلى مواجهة القيد الوارد على الحقوق الأدبية ضمن اتفاقية برن؟ وإلى أي حد تأثرت تلك الاتفاقية أو بدا فيها ما يوحي بتأثرها بالطبيعة الخاصة للحقوق الأدبية على المصنفات المحمية بحيث اتجهت منحا مخالفاً لما بدا ظاهراً لدى اتفاقية برن؟

تتولد الإجابة عن مختلف التساؤلات المحيطة بهذا الموضوع من رحم اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربرس) ذاتها، إذ يكشف الإمعان في مدلول نص المادة التاسعة من هذه الأخيرة عن كنه الآلية التي انعقد عليها البناء القانوني في إعلاء القيمة القانونية للحقوق الأدبية وتجسيد الطبيعة الخاصة لهذه الأخيرة خلافاً لما غدا عليه الحال لدى اتفاقية برن.

يظهر أنه في الوقت الذي ذهبنا فيه اتفاقية تربرس في المادة التاسعة منها إلى فرض التزام قانوني على البلدان الأعضاء بمراجعة الأحكام التي تنص عليها المواد من 1 وحتى 21 من معاهدة برن (1971م) وملحقها، فإنها ذهبنا بالمقابل إلى استثناء هذه البلدان من أية التزامات مترتبة على تطبيق نص المادة السادسة (مكرر) من اتفاقية برن، حيث ورد في المادة التاسعة من اتفاقية تربرس النص على أن: "... غير أن البلدان الأعضاء لن تتمتع بحقوق ولن تتحمل التزامات بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في المادة 6 مكررة من معاهدة برن أو الحقوق النابعة عنه".

وفيما كانت المادة السادسة مكرر من اتفاقية برن قد اتجهت نحو اعتبار الحقوق الأدبية حقوقاً مؤقتة تنتهي حمايتها -على الأقل- بانتهاء الحماية القانونية للحقوق المالية، فإن إعمال مقتضيات نص المادة التاسعة من اتفاقية تربرس سيفيد بعدم التزام أي من البلدان الأعضاء باتفاقية تربرس بالعمل على تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف.

ينعقد الإجماع لدى القراءة العميقة لمدلول نص المادة التاسعة من اتفاقية تربرس على الأهمية التي تحظى بها الحقوق الأدبية للمؤلف والقيمة الحقيقية لتلك الحقوق فضلاً عن الطبيعة الخاصة التي تقوى على اعتبارها حقوقاً مؤقتة تنتهي بانتهاء الحماية القانونية للحقوق المالية.

تتوج التشريعات الداخلية بعضاً من جوانب هذا الإجماع، حيث يظهر بجلاء عمق تأثير اتجاه اتفاقية تربرس في ثنايا تلك التشريعات على اختلافها، بينما يكاد يتلاشى تأثير اتفاقية برن عليها حين اتجهت إلى تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية للمؤلف على العمال المحمية.

يتجلى بين هذه التشريعات نص المادة 25 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي التي ذهبنا صراحة إلى ديمومة الحقوق الأدبية للمؤلف على المصنفات المحمية مراعية في مضمونها الطبيعة الخاصة بهذه الحقوق من حيث عدم قابليتها للتقادم أو الإلغاء مع جواز انتقال بعضها إلى ذوي حقوقه بعد وفاة المؤلف⁽³³⁾

يشهد على هذا التأثير موقف التشريع الجزائري من خلال المادة (21) من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة⁽³⁴⁾، وقانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني من خلال المادة 22⁽³⁵⁾، وقانون الملكية الفكرية المصري من خلال المادة 143⁽³⁶⁾

على الصفة الأخرى؛ تقف بعض التشريعات -كما هو حال التشريع الإنجليزي- موقفا مغايرا حيال الحق الأدبي للمؤلف متأثرة بذلك بأحكام المادة السادسة(ثانيا) من اتفاقية برن، وذلك من خلال العمل على تأقيت الحق المعنوي وعلى رأسه حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه.

وحتى تتضح الرؤيا بخصوص موقف التشريع الإنجليزي، نشير أن محور تأثر هذا الأخير بأحكام اتفاقية برن ابتداءً منذ 1977 وذلك بموجب الاقتراح الذي تقدمت به لجنة أنشئت لغايات تطويع تشريع حق المؤلف الإنجليزي بما ينسجم ومقتضيات المادة السادسة (ثانيا) من تلك الاتفاقية وتتويجا لذلك جاء قانون 1988 ليتضمن فصلا بعنوان الحقوق المعنوية، حيث ذهب هذا التشريع إلى تأقيت الحماية القانونية لتلك الحقوق وعلى رأسها حق النسب الذي أفاد بأنه ينتهي بعد مضي عشرين سنة على وفاة المؤلف⁽³⁷⁾ حيث ورد في المادة 86 النص: "

(1) The rights conferred by section 77 (right to be identified as author or director), section 80 (right to object to derogatory treatment of work) and section 85 (right to privacy of certain photographs and films) continue to subsist so long as copyright subsists in the work.

(2) The right conferred by section 84 (false attribution) continues to subsist until 20 years after a person's death"

لا بل لقد ذهب هذا القانون إلى تمكين المؤلف من حق التنازل عن نسبة المصنف تعاقديا بل وعدم جواز ممارسته فيما يتعلق ببعض المصنفات كبرامج الحاسب الآلي والمصنفات المنشأة بواسطتها وتلك المتعلقة بمصنفات الخدمة أو العمل والأفلام ذات الصلة...⁽³⁸⁾

لئن كان موقف التشريع الإنجليزي هذا يشكل استثناءً على الاتجاه السائد في تشريعات الملكية الأدبية والفنية حول عدم جواز تأقيت الحماية القانونية لحق الأدبي للمؤلف، ويخالف طبيعة وظاهر الأمور، فإن من تفصيلات البحث استعراض الموقف لدى تشريع حماية حق المؤلف الأردني والآلية التي تناول فيها هذا الأخير الحقوق الأدبية للمؤلف على الأعمال المحمية.

لا يرقى أدنى شك إلى القول أنه لا يوجد بمعرض استعراض نصوص قانون حماية حق المؤلف الأردني أي ما يدل -صراحة- على سلوكه منحى التشريع المغربي أو الجزائري أو اللبناني، كما لا يوجد -بالمقابل- نصا يفيد بتأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف على غرار ما ذهب إليه التشريع الإنجليزي.

بيد أن استقراء جوهر نصوص هذا القانون واستيضاح بعض الإيماءات والتعابير لدى تناوله للحق الأدبي يقود إلى الحكم على موقف القانون الأردني حيال هذا الموضوع.

وتحقيقا لذلك، اختزلت المادة الثامنة من قانون حماية حق المؤلف -صراحة- الحقوق الأدبية في المؤلف وحده دون غيره، إذ تضمن مطلعها القول: "المؤلف وحده...". واستدرجت بعدها الحقوق الأدبية للمؤلف. ليتحقق لنا في معرض تفسير هذا النص القول أن مجرد التصريح بأن الحقوق الأدبية للمؤلف وحده تتولد القرينة على أمرين⁽³⁹⁾ :

الأمر الأول: ويتجسد في عدم قابلية انتقال الحق الأدبي، وهذا لا يتحقق في الأحوال التي يتصف فيها حق المؤلف بالدوام لا بالتأقيت، إذ يمكن في الحالة الأخيرة أن يباشر الحقوق الأدبية أي كان طالما أنها مؤقتة، بحيث يشكل استعمال هذه الحقوق أحد مخرجات تأقيت الحماية القانونية التي تعطي لكل من يرغب في حرية الاستعمال والتصرف لأي من مظاهر الحق الأدبي انطلاقا من انتهاء الحماية القانونية عليها. أما وأنها دائمة فإن ذلك يقود إلى نتيجة حتمية تنهي إلى عدم جواز التصرف أو المساس بها تحت طائلة المسؤولية.

الأمر الثاني: ويعتبر مكملا للأول من خلال ما يشار فيه إلى ديمومة الحق الأدبي للمؤلف، إذ كنا سنسلم بخلاف ذلك لو كان ممكنا انتقال حق النسب لغير المؤلف مثلا، إذ تضحى ممارسة هذا الحق في أي مرحلة لاحقة على انتهاء الحماية القانونية ممكنة، طالما أنه لم يعد للمؤلف وحده الحق في نسبة المصنف إليه، أما وأن المشرع قد قصر صراحة هذا الحق على المؤلف -فقط- دون سواه ولم يذهب إلى ما يقبده، فإن هذا يشكل قرينة قاطعة على تأبيد وديمومته حتى ولو لم ينص المشرع صراحة على ديمومته، إذ كيف يستوي أن يكون حق النسب للمؤلف وحده وألا يكون دائما؟.

والجدير بالذكر أن ما ينطبق على حق النسب ينسحب على سائر مظاهر الحق الأدبي مع الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية المشار إليها في ثنايا هذا التشريع.

وإذا كان ثمة من يرى عدم استقرار موقف التشريع الأردني حيال بعض القضايا المتخصصة لدى بعض أنماط المصنفات، لا سيما تلك المرتبطة بالمؤلف العامل أو المصنفات التي يتوصل إليها العامل بمعرض تنفيذ عقد العمل، حيث ذهب القانون إلى جواز انتقال حقوق التأليف

إلى صاحب العمل إذا ابتكر العامل أثناء استخدامه مصنفا متعلقا بأنشطة أو أعمال صاحب العمل أو استخدم في سبيل التوصل إلى المصنف خبرات أو معلومات أو أدوات أو آلات أو مواد صاحب العمل الموضوعة تحت تصرفه، فإن هذا الاستثناء لا يعني أن المشرع أطلق العنان لجواز انتقال الحقوق الأدبية وبالتالي عدم تأقيتها. إذ نرى أن هذا الاستثناء ورد في نطاق ضيق، وإن كان يخالف- برأينا- الطبيعة الخاصة بالحق الأدبي، لا سيما حق النسب، والذي يعتبر لصيقا بشخصية المؤلف لا يقبل بأي حال من الأحوال التصرف أو الانتقال. فقد كان حريا أن يقتصر التشريع الأردني على انتقال الحقوق المادية وحده إلى رب العمل دون الحقوق الأدبية التي تأبى طبيعتها على انتقالها، حتى وإن جاء المصنف نتاجا لتنفيذ عقد العمل، طالما أن الجهد الابتكاري انصب بالمحصلة على ما قدمه العامل المبتكر الذي بدونه ما كان المصنف سيرى النور بطلته النهائية.

إن الإذعان لتفسير موقف التشريع الأردني واختزاله في ديمومة واستقرار الحق الأدبي للمؤلف لا ينفي بالمقابل الاتهامات الموجهة إلى هذا القانون والتي قوامها التناقض وعدم وضوح واستقرار الرؤيا إزاء الحق الأدبي للمؤلف، وإجلاء الرؤيا تجاه هذه المغالطة يكفي استعراض نص المادة 53 من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني التي ورد فيها القول: "تتمتع جميع الحقوق المعنوية للمؤلف أو للفنان المؤدي بحماية أبدية لا تنقضي بمرور أية مدة عليها، وهي تنتقل إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث"⁽⁴⁰⁾

لا يرقى أدنى شك إلى القول بأنه يفترق التشريع الأردني إلى نص مماثل لما ذهب إليه التشريع اللبناني، وأن عدم جلاء الرؤيا عن موقفه لم ينأى بالتكهنات التي حامت حول بعض الحقوق المقررة للمؤلف والمتصلة بشخصيته، كحق تقرير النشر وحق التحوير والتعديل على المصنف مثلا، سيما في ضوء ما أورده المشرع الأردني حول جواز انتقال الحقوق الفكرية بالنسبة للمصنف إلى رب العمل في أحوال معينة، مع أنه يفترض بالحقوق الأدبية عدم انتقالها، أو حتى ما أورده بخصوص المصنف الجماعي الذي اعترف فيه للشخص الاعتباري بالتأليف مع أنه من المعلوم أن الابتكار لا ينبثق سوى عن شخص طبيعي⁽⁴¹⁾، وهي كلها استثناءات تبني معها التساؤلات حول صلاية وجدية موقف هذا التشريع في ضوء غياب النص صراحة على تحصين تلك الحقوق كما فعل نظيره اللبناني مصلا.

للمؤلف؟

صفوة القول؛ في الوقت الذي زهبت العديد من تشريعات حق المؤلف صراحة إلى تحصين الحقوق الأدبية استجابة إلى ما وفرته اتفاقية تريس في استثناء العمل بمقتضى اتفاقية برن حول تأقيت الحماية القانونية للحقوق الأدبية، وذلك استجابة لطبيعة الخاصة التي تحظى بها بعض الحقوق، لم يسر قانون حماية حق المؤلف الأردني صراحة على خطأ تلك التشريعات، بل لقد ذهب بالمقابل إلى جواز انتقال الحقوق الأدبية والمالية في المصنف المرتبط بعقد العمل أو المصنف الجماعي، وهي استثناءات تتنافى بالمحصلة مع القيمة التي يحظى بها الحق الأدبي للمؤلف، وإذا كنا نرى بأن المشرع لم ينص بالمقابل على تأقيت الحق الأدبي للمؤلف، فإن غياب النص صراحة على ديمومة الحق الأدبي يؤدي إلى التوسع في مضمون الاستثناءات الواردة على هذا الحق مما يقلل من أهميته عمليا.

إن من أبرز تجليات اتفاقية تريس في دعمها البلدان الأعضاء وإرسائها أسس متجانسة في الحماية لديها جميعا أنها تركت لهذه البلدان مكنة اتخاذ التدابير المستقلة في بناء الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال الأدبية والفنية مما كان حريا بالتشريع الأردني استغلال هذا الموقف وحصين الحماية القانونية لحق المؤلف الأدبي على العمل المحمي، فإلى أي حد تبدى وجه ذلك إزاء سائر الجوانب المتصلة بالحماية القانونية للحق الأدبي إزاء واقع التشريعات المقارنة في تعاطيها مع هذا الموضوع؟ (المطلب الثاني).

المطلب الثاني: تمكين البلدان الأعضاء من اتخاذ التدابير المستقلة في بناء الحماية القانونية للحق الأدبي على الأعمال الأدبية والفنية
استلهمت سائر التشريعات الوطنية للبلدان الأعضاء في اتفاقية تريس خطاها في بناء الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف من القواعد الإرشادية التي خصت بها تلك الاتفاقية هذا الحق حين أحالت على اتفاقية برن في المواد من I إلى 21 منها.

وتتوجبا لذلك، زهبت هذه التشريعات وفي مقدمتها قانون حماية حق المؤلف الأردني إلى تعداد مظاهر الحق الأدبي للمؤلف وفي مطلعها حق النسب الذي يجسد أهم وأكثر الحقوق الأدبية اتصالا بشخص المؤلف لما يمثله من ترجمة فعلية للأبوة الذهنية المتصلة بحصيلة الجهد الابتكاري على العمل في حلته النهائية، وما يحققه أيضا للمؤلف من شهرة ومعرفة وتعزيز لمكانته الفكرية والاجتماعية، لا سيما في الأحوال التي تضحي لمصنفاته مكانة مرموقة بين نظيراتها في ذات الحقل المعرفي.

والجدير بالذكر أن مخرجات التنظيم القانوني للحقوق الأدبية من خلال اتفاقية تريس أفضت إلى التزام التشريعات الوضعية صراحة بأحكامها وذلك في الحدود التي أطرته هذه الأخيرة حماية للحقوق على الأعمال المبتكرة، وفي هذا السياق ضمنت التشريعات الوضعية نصوصا عن أوجه الحقوق الأدبية ومثالها؛ حق المؤلف في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضارا بشرفه أو بسمعته، استجابة إلى أحكام المادة السادسة (ثانيا) من اتفاقية برن في فقرتها

الأولى، وانطلاقاً من اعتبارها أساساً في بنية الحماية المقررة للمؤلف وخروجها من أحكام التأقيت المشمولة بالفقرة الثانية من نص المادة السادسة من اتفاقية برن، سيما وأنها أشرنا إلى أن اتفاقية ترينس ذهبت إلى جواز استثناء الدول الأعضاء من الالتزام بهذه الأحكام.

يكشف الإمعان في مضامين التشريعات المقارنة حق المؤلف عن اتجاهها وجهة تنسجم مع ما رمت إليه اتفاقية ترينس، ويظهر بجلاء عمق تأثير هذه الأخيرة حين درجت -على اختلافها- إلى تضمين نصوصها ما يجسد مظاهر الحق الأدبي على الأعمال المبتكرة ويعلي من قيمة هذه الحقوق إسهاماً في التحفيز على الابتكار ومواصلة الإبداع.

وفي هذا السياق، يظهر قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي⁽⁴²⁾ ونظيره الجزائري⁽⁴³⁾، واللبناني⁽⁴⁴⁾ والمصري⁽⁴⁵⁾ وغيرها من التشريعات ذات الصلة⁽⁴⁶⁾ قد فصلت مضامينها لمظاهر الحق الأدبي على الأعمال المحمية، ورسخت واقع العلاقة التي لا تنفصم عراها بين المؤلف وبين العمل المبتكر ونصت صراحة على ديمومة تلك الحقوق وعدم قابليتها إلى الانتقال.

بدوره ذهب تشريع حماية حق المؤلف الأردني إلى تعداد الحقوق الأدبية المقررة للمؤلف في المادة الثامنة منه وسعى إلى تفصيلها وتوسعة دائرتها، فبينما أشار في الفقرة الأولى منه إلى حق المؤلف في نسبة العمل إليه، وفي الفقرة الثانية إلى حق المؤلف في تقرير نشر المصنف، ثم حقه-ثالثاً- في إجراء أي تعديل على مصنفه، وحقه في سحب مصنفه من التداول إذا وجد ما يبهر ذلك، ذهب بالمقابل إلى اعتبار حقه في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرفه من قبيل الحقوق الأدبية التي -وإن بوشرت عن طريق القضاء- فإن طبيعتها تفضي إلى قابلية ممارستها كلما دعت إلى ذلك أية أسباب موجبة، لا بل أنه يمكن ممارسة هذا الحق من قبل ورثته من بعده كلما كان ثمة ممارسات تسيء إلى الحقوق الأدبية المقررة للمؤلف على العمل المبتكر.

ليس من محض الصدفة أن ينتقل هذا التأثير على التشريعات الوضعية إزاء الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف إلى أعمال القضاء، فقد كرس هذه الأخيرة -على اختلافها- القيمة التي تحظى بها الحقوق الأدبية بمظاهرها المختلفة وترجمت الفكر القانوني الذي لامس سائر تشريعات حماية حق المؤلف إثراء لتلك الحقوق وانسجاماً مع مقتضيات اتفاقية ترينس التي مكنت سائر التشريعات لدى البلدان الأعضاء من اتخاذ التدابير القائمة على إظهار هذا الحق بحلته المتميزة.

ومن تفصيلات البحث أن نسوق لبعض الوقائع الصادرة عن القضاء، ففي قضية تتلخص وقائعها في تعاقد مؤلفين إثنين مع فرقة مسرحية على أن تقوم هذه الأخيرة باستغلال قصتهما شاهد ما شفش حاجة (سهرة إذاعية أعدت بداية بعنوان حدوث الأرنب سفروت) وهي مسرحية تصور محنة مقدم برامج أطفال يتهم في جريمة قتل ثم تبين براءته، وذلك مقابل عوض مالي مناسب، حيث رضي المؤلفان بالعمل مقابل العوض المتواضع طمعا في الشهرة بذكر اسميهما إلى جوار بطل الفرقة المسرحية، ولدى طرح المصنف للتداول فوجئا بأن اسميهما غير وارد في وسائل الدعاية بالمخالفة لقانون حماية حق المؤلف، مما دفعهما إلى إقامة الدعوى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حيث تضمن طلبهما الحكم لهما بمبلغ ستين ألف جنيه مصري على سبيل التعويض عما لحقهما من أضرار أدبية ومالية حين أغفلت الفرقة المسرحية ذكر اسميهما في مواد الدعاية والإعلانات، وأشارا إلى أنهما لم يحصلوا سوى على ثلاثمائة جنيه مصري نظير منح الفرقة الحق في العرض المسرحي، حيث روعي في تقدير هذا المبلغ الزهيد أنه باكورة إنتاجيهما الذي سيعمم اسميهما في ذهن الجمهور كمؤلفين مسرحيين، وهو ما لم يتحقق نتيجة مسلك إدارة الفرقة المسرحية. وحين نظرت المحكمة في الدعوى لبت محكمة أول درجة طلب المدعين وحكمت لهما بالتعويض بتعويض مقداره عشرة آلاف جنيه مصري عما لحقهما من أضرار مالية وأدبية، وهو حكم لم يلق قبولا من طرفي الدعوى، وفي الاستئناف كان للمحكمة رأي آخر فرفضت الدعوى كلية مرتضية دفاع الفرقة المسرحية بأن المؤلفين لم يشترطا على الفرقة كتابة اسميهما على مواد الدعاية والإعلانات، ولم تعتد بمطالبة المؤلفين للفرقة بتدارك هذا الأمر، وهو ما ثبت بمحضر حرر بقسم شرطة عابدين إثباتا للحالة، ولدى طرح الدعوى على محكمة النقض رأت أن حكم الاستئناف أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهت إليه من نتيجة خاطئة مفادها أن ما يحظره القانون هو نسبة المصنف إلى غير من قام بوضعه، أما عدم ذكر اسم المؤلف قرين عنوان المصنف فلا يعد بذاته خطأ يستوجب المسؤولية إلا إذا دلت الظروف الملائسة على الرغبة في إغفال اسم صاحب المصنف أو التقليل من شأنه، وأكدت محكمة النقض أن هذا النص لا يدل على ذلك وإنما يوجب ذكر اسم المؤلف قرين المصنف الذي وضعه كلما ذكر هذا المصنف بغير حاجة إلى وجود اتفاق على ذلك.

وينقض الحكم طرح من جديد على محكمة استئناف القاهرة التي قضت بإلزام الفرقة المسرحية بسداد ثلاثين ألف جنيه مصري إلى المؤلفين مناصفة فيما بينهما لتعويضهما عما لحقهما من أضرار أدبية ومالية تمثلت أساساً في رفض وضع اسميهما في مواد الدعاية والإعلانات⁽⁴⁷⁾

يترجم قرار محكمة النقض المصرية حرص القضاء على الاعتداد بحق المؤلف في نسبة المصنف إليه من دون الحاجة إلى أن يتم الاتفاق على ذلك، تماشا مع الطبيعة الخاصة بهذا الحق التي لا يصح مع اعتبارها لصيقة بالشخصية ودائمة أن يصار إلى إغفالها حين طرح المصنف إلى التداول، وهذا ما عبر عنها القضاء في هذه الواقعة.

وفي حكم آخر ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى تأييد الحكم الذي ألزم صاحب المكتبة بالتعويض نتيجة لاعتدائه على الحق الأدبي للمؤلف في أبوة مصنفه، بإحلال اسمه محل اسم واضع الكتاب⁽⁴⁸⁾

وفي حكم آخر اعترف القضاء للفنانين والمهندسين المعماريين بالحق في منع الملاك من محو أسمائهم من على المصنف، بل ويمكنهم إلزام المالك في حالة إقدامه على ذلك بإعادة وضع الاسم على نفقته الخاصة⁽⁴⁹⁾

وحول حق المؤلف في منع الغير من القيام بأي تعديل أو تحوير على مصنفه، ذهبت محكمة النقض المصرية بعرض الحكم بقضية مصنفات سيد درويش إلى القول بأن: "من حق ورثة الفنان التمسك بعدم أحقية هيئة الإذاعة في تعديل المصنف أو تحويره على أساس أن التراث الفني يجب تقديمه دون العبث به، وأن تقديم العمل بصورة معينة مرجعه إلى مؤلفه وحده دون غيره..."⁽⁵⁰⁾

صفوة القول؛ تكشف المداخلات التي أبدتها بعض قرارات القضاء عن الاتجاه الذي جنح إليه هذه الأخير إزاء التعاطي مع الحقوق الأدبية على الأعمال المحمية، حيث يلحظ ضمن هذه القرارات أنها ترجمت عمليا التدابير الخاصة ببناء الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف بما يستجيب إلى فضاء الحرية الذي وفرته اتفاقية ترينس لتلك التشريعات، لا سيما تجاه الحكم بمخالفة ما ذهبت إليه اتفاقية برن في تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف، وإذا كان لهذه القرارات أن ترسخ القيمة التي يحظى بها الحق الأدبي وتجدر الأبعاد القانونية حيال تحصيل هذا الحق، فإن الولوج إلى هذه النتيجة مكن البلدان الأعضاء في اتفاقية ترينس ومنظمة التجارة العالمية من التفاعل مع مخرجات الإبداع الثقافي ضمن ميادينها المختلفة وحقق لتلك الدول النهوض بالقاعدة الثقافية عبر ما توفره من ضمانات تحمل على الابتكار.

الخاتمة

رافقت هذه الدراسة الجهود التشريعية التي نظمتها سائر تشريعات حماية حق المؤلف في بيئتها الداخلية والدولية، وكان من ضرورات البحث استجلاء ورصد المكانة التي تحظى بها الحقوق الأدبية لدى اتفاقية برن باعتبارها أهم الاتفاقيات الدولية التي رعت الحقوق الأدبية وصاحبة السبق في التأصيل القانوني لحمايتها على المستوى الدولي .

ولما أضى لزما على التشريعات الوضعية -بما فيها قانون حماية حق المؤلف الأردني- الالتزام بتوحيد معايير الحماية القانونية للحقوق الفكرية -بما فيها حق المؤلف والحقوق المجاورة- وذلك استجابة إلى متطلبات الانضمام إلى اتفاقية ترينس، بدأ ملازما البحث في الآلية التي رافقت تعاطي هذه الأخيرة مع تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي الذي نسجت بنيته اتفاقية برن انطلاقا من إلتزام التشريعات الوضعية بأحكام هذه الأخيرة إنفاذا للإحالة التي تضمنتها اتفاقية ترينس واعتبارها المواد من 1 إلى 21 من اتفاقية برن جزءا لا يتجزأ عنها.

ولما كان لهذه الإحالة أثرها المباشر على التشريعات الوضعية وعلى الفكر القانوني والفقهاء المستقر في بنية تلك النظم حول إعلاء قيمة الحق الأدبي للمؤلف وعدم جواز الحكم بانتقاله أو قبول التعدي عليه، كان حريا للبحث في الإرهاصات القانونية في مواجهة التدايعات السلبية حول تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف ضمن اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية وبيان مدى تأثير تبنيتها لهذا الموقف على التشريعات الوضعية بما فيها قانون حماية حق المؤلف الأردني، حيث توصلنا عبر خوض غمار هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ننهي إليها تباعا؛

أولا: تعتبر اتفاقية برن أولى القواعد الدولية التي نظمت الحماية القانونية لحق المؤلف وأخذت على عاتقها مواكبة كافة المستجدات في هذا الميدان، مما حدا إلى تعديلها مرارا وتكرارا حتى إنشاء منظمة التجارة العالمية وسن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (ترينس) التي عدت جزءا لا يتجزأ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية وعد الانضمام إلى هذه الأخيرة مقيدا بالانضمام إلى اتفاقية ترينس وتسوية تشريعات الدولة وفق أحكامها.

ثانيا: ذهبت اتفاقية برن إلى تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف خلافا للمألوف عرفا وقانونا وكان من صدى ذلك أن أخذت بعض التشريعات -كالتشريع الإنجليزي- بتأقيت الحماية القانونية لهذا الحق.

ثالثا: ذهبت اتفاقية ترينس إلى إلزام الدول بحدودها الدنيا وعدم جواز مخالفة أو النزول عن الحد الأدنى من الحماية المقرر بموجب أحكامها مما كان سيؤثر سلبا على موقف التشريعات الوضعية إزاء الإلتزام بتأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف، إعمالا لمبدأ الإحالة الملزمة للدول الأعضاء على اتفاقية برن.

رابعا: أولت اتفاقية ترينس الحق الأدبي للمؤلف رعاية متميزة حين تركت للدول الأعضاء حرية عدم الإلتزام بنص المادة 6/ثانيا من اتفاقية برن مما انعكس إيجابا على واقع النزر الأعم من التشريعات الوضعية، وكان من صدى ذلك أن كرست عدم الإلتزام بمبدأ تأقيت الحماية القانونية للحق الأدبي وأخذت على عاتقها أفراد النصوص الكافية التي تؤطر فكرة تأييد وديمومة الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف.

خامساً: بدأ تشريع حماية حق المؤلف الأردني متبايناً نسبياً في تعاطيه مع الحماية القانونية للحق الأدبي للمؤلف، ففي الوقت الذي ذهب فيه إلى تمكين المؤلف من الحقوق الأدبية على المصنف واعتبارها حصراً للمؤلف وحده، تجده بالمقابل لم يصرح -كما فعلت معظم التشريعات- بديمومة الحق الأدبي للمؤلف، كما أقر بجواز انتقال هذا الحق ضمن أنماط خاصة من المصنفات كما هو حال المصنفات محل عقد العمل، والتي أجاز انتقالها ضمن شروط معينة إلى رب العمل، وكذلك الشأن بالنسبة للمصنف الجماعي الذي أجاز فيه قبول فكرة الاعتراف بحقوق التأليف للشخص الاعتباري إلى جانب الشخص الطبيعي مع العلم أن طبيعة الابتكار لا يمكن أن ترد عن غير شخص طبيعي.

سادساً: شكل مثل هذا الواقع الكائن لدى قانون حماية حق المؤلف الأردني نافذة يمكن استغلالها بقصد الإساءة إلى الحقوق الأدبية للمؤلف لا سيما مع عدم استقرار البعد التشريعي حيالها، إضافة إلى الخلط الكائن لدى بعض مظاهر الحق الأدبي للمؤلف كما هو الحال بالنسبة إلى الحق في تحويل المصنف أو تعديله.

وتتويجا لمختلف النتائج المشار إليها نوصي بما يلي.

أولاً: إضافة فقرة خاصة إلى نص المادة الثامنة من قانون حماية حق المؤلف الأردني على غرار القانون اللبناني تفيد بما يلي:

"تتمتع جميع الحقوق الأدبية للمؤلف أو للفنان المؤدي بحماية أبدية لا تنتضي بمرور أية مدة عليها".

ثانياً: تعديل نص المادة السادسة من قانون حماية حق المؤلف الأردني وذلك بالإبقاء على الحقوق الأدبية للمؤلف العامل حتى في الأحوال التي ينتقل فيها المصنف إلى رب العمل أو يكون موضوع عقد العمل هو التأليف والاقتصر على انتقال الحقوق المالية فقط.

نرى في حال استجابة التشريع إلى هذا المقترح تحصينا للمكانة التي يرقى إليها الحق الأدبي للمؤلف، وتتويجا للمساعي التي ينشدها الفقه ويترجمها القضاء في سبيل الحفاظ على الحقوق الاستثنائية رصينة من غير القبول بالتداول عليها أو الإنتقاص من شأنها.

الهوامش

- (1) صلاح زين الدين: المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة، الطبعة الأولى- الإصدار الثاني، 2006، ص40.
- (2) تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية برن تعد بحق أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لحماية المصنفات الأدبية، حيث تم التوقيع عليها ببرن بسويسرا سنة 1886 وطراً عليها عدة تعديلات تماشت ومتطلبات الحماية القانونية لتلك الأعمال زيادة على التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وما أفرزته من نتائج على تطور شكل الاستنساخ والأداء وغيرها من طرق النشر -من جهة- وكذا المستجدات التي عرفتها الساحة السياسية الدولية حين استقلت معظم البلدان النامية وأخذت تدخل بعضاً في تلك الاتفاقية الأمر الذي حدا بالاستجابة إلى متطلبات تلك الدول بحدها الأدنى من جهة أخرى- راجع: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وثيقة باريس المؤرخة 24 يولييه/تموز 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر/أيلول 1979.
- (3) شكلت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس) القاعدة العامة للحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، ذلك أنها جمعت سائر حقوق الملكية الفكرية في طياتها وألزمت الدول الأعضاء في اتفاقية منظمة التجارة الحرة للعمل بأحكامها قبل الانضمام إلى هذه الأخيرة، إذ تم التوقيع على هذه الاتفاقية كجزء من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة الحرة في 15/4/1994 بمراكش المغربية، راجع بهذا الخصوص: عبد الله أمين غيث: منظمة التجارة العالمية واتفاقية (TRIPS) ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدت بالتعاون فيما بين المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية وغرفة التجارة الدولية حول: قواعد الملكية الفكرية، عمان-الأردن، 18/أيار 1998.
- (4) نواف كنعان: حق المؤلف: النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، دار الثقافة، الطبعة الأولى-الإصدار الرابع 2004، ص85.
- (5) يعرف الحق الشخصي وفق أحكام المادة 68 من القانون المدني الأردني بالقول: "الحق الشخصي رابطة قانونية بين دائن ومدين يطالب بمقتضاها الدائن مدينه بنقل حق عيني أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل" قانون رقم 43 لسنة 1976، ص2 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2645 بتاريخ 1/8/1976.
- (6) عرفت المادة 69 الحق العيني بأنه "1_ الحق العيني سلطة مباشرة على شيء معين يعطيه القانون لشخص معين. 2) ويكون الحق العيني أصلياً أو تبعياً".
- (7) عرف القانون المدني الأردني الحق المعنوي في المادة 71 بأنه "1_ الحقوق المعنوية هي التي ترد على شيء غير مادي. 2_ ويتبع في شأن حقوق المؤلف والمخترع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الأخرى أحكام القوانين الخاصة".
- (8) يظهر ذلك من خلال نص المادة 67 من القانون المدني الأردني التي ورد فيها القول: "يكون الحق شخصياً أو عينياً أو معنوياً"
- (9) جاء في المادة 8 من اتفاقية برن القول: "يتمتع مؤلف المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استثنائي في ترجمة أو التصريح بترجمة مصنفاتهم طوال مدة حماية ما لهم من حقوق في المصنفات الأصلية".
- (10) ورد في المادة 1/9 من اتفاقية برن القول: "يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استثنائي في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأية طريقة وبأي شكل كان".
- (11) ورد في المادة 11 من اتفاقية برن القول :
1. يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية بحق استثنائي في التصريح:
- أ_ بتمثيل مصنفاتهم وأدائها علناً بما في ذلك التمثيل والأداء العلني بكل الوسائل أو الطرق.
- ب_ بنقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل.
2. يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يختص بترجمة مصنفاتهم".
- (12) ورد في المادة الثامنة من قانون حماية حق المؤلف الأردني القول: "للمؤلف وحده:
- أ. الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلما طرح المصنف على الجمهور إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً أثناء تقديم أخباري للأحداث الجارية.
- ب. الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .
- ج. الحق في إجراء أي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير أو التنقيح أو الحذف أو الإضافة.
- د. الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرفه على أنه إذا حصل أي حذف أو تغيير أو إضافة أو أي تعديل آخر في ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى مواطن هذا التعديل أو ترتب على الترجمة مساس بسمعته المؤلف ومكانته الثقافية أو الفنية أو إخلال بمضمون المصنف.
- هـ. الحق في سحب مصنفه من التداول إذا وجدت أسباب جدية ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً". قانون رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته، منشور على منشور على الصفحة رقم 684 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3821 بتاريخ 16/4/1992.
- (13) راجع المادة 9 من قانون حماية حق المؤلف الأردني .
- (14) ورد في المادة التاسعة من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي القول: "إن مؤلف المصنف، بصرف النظر عن حقوقه المادية وحتى في حالة تخليه عنها، يمتلك الحق فيما يلي:

أ. أن يطالب بانتساب مصنفه له، وبالخصوص أن يوضع اسمه على جميع نسخ هذا المصنف في حدود الإمكان وبالطريقة المألوفة ارتباطاً مع كل استعمال عمومي لهذا المصنف.

ب. أن يبقى اسمه مجهولاً أو أن يستعمل اسماً مستعاراً.

ج. أن يعترض على كل تحريف أو بتر أو أي تغيير لمصنفه أو كل مس من شأنه أن يلحق ضرراً بشرفه أو بسمعته" قانون رقم 200 بتاريخ 15 فبراير 2000 وتعديلاته..

(15) راجع المادة العاشرة من قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي.

(16) عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية، المجلد الثامن، دار النهضة العربية- القاهرة، ص279.

(17) محمد حسام محمود لطفي: المرجع العلمي في الملكية الأدبية والفنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة، 1992، ص32-33.

(18) السنهوري، مرجع سابق، ص 279، و محمد حسام محمود لطفي، المرجع السابق، ص 32-33، كذلك راجع : نواف كنعان: حق المؤلف – النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مرجع سابق، ص 87-92.

(19) ورد في المادة السادسة (ثانياً) من اتفاقية برن ضمن فقرتها الأولى القول: " بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق، فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضاراً بشرفه أو بسمعته".

(20) حددت اتفاقية برن هذه المدد وفق أحكام المدة السابعة بالقول: "

1_ مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته.

2_ ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية، يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضي خمسين عاماً على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف، وفي حالة عدم تحقق مثل هذا الحدث خلال خمسين عاماً من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف، فإن مدة الحماية تنتهي بمضي خمسين عاماً على هذا الإنجاز.

3_ بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسماً مستعاراً، فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي بمضي خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة. ومع ذلك، إذا كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع أي مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هي المنصوص عليها في الفقرة (1). وإذا كشف مؤلف مصنف يعوزه اسم المؤلف أو يحمل اسماً مستعاراً عن شخصيته خلال المدة المذكورة أعلاه، تكون مدة سريان الحماية هي المدة المنصوص عليها في الفقرة (1). ولا تلتزم دول الاتحاد بحماية المصنفات التي لا تحمل اسم مؤلفها أو تحمل اسماً مستعاراً إذا كان هناك سبباً مقبولاً لافتراض أن مؤلفها قد توفي منذ خمسين سنة".

(21) محمد حسنين: الوجيز في الملكية الفكرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى 1985، ص109.

(22) عبد اللطيف هداية الله، الحراسة القضائية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1988، ص151، نقلاً عن: محمد الأزهر: حماية حقوق المؤلف في القانون المغربي- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1991-1992، ص171.

(23) نواف كنعان: حق المؤلف – النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مرجع سابق، ص88.

(24) نواف كنعان: حق المؤلف، مرجع سابق، ص 88، و محمد الأزهر حماية حق المؤلف في القانون المغربي، المرجع السابق، ص171، كذلك راجع: محمد حسنين: الوجيز في الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص109.

(24) عبد الرشيد مأمون: النظرية العامة للحق الأدبي، دار النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الأولى، ص244. نقلاً عن: محمد الأزهر: حماية حقوق المؤلف في القانون المغربي- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص170.

كذلك راجع: سعيد عبد السلام، الحماية القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في ظل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002، دار النهضة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى 2004، ص86 وما بعدها.

(25) سافانييه Les Met omorphoses économiques et sociaux du droit prevé d'aujourd'hui p.99: نقلاً عن محمد الأزهر: مرجع سابق، ص 171.

(26) نواف كنعان: حق المؤلف- النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مرجع سابق، ص89.

(27) محمد الأزهر، مرجع سابق، ص163.

(28) كما هو حال التشريع الإنجليزي بتاريخ 1989/8/1، والتشريع الهولندي الذي يعتد بانتهاء الحقوق الأدبية للمؤلف بانتهاء الحقوق المالية. راجع بهذا الخصوص: كلود كولومبييه: المبادئ الأساسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم – دراسة في القانون المقارن، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اليونسكو، 1995، ص57.

(29) ورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية تريس القول: "تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للبلدان الأعضاء، دون إلزام، أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية، شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام هذه الاتفاقية. وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملانمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في إطار أنظمتها وأساليبها القانونية".

(30) تجدر الإشارة على أن الأردن قد انضمت إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية بتاريخ 1999/12/17 بوثيقة الانضمام رقم WT/ACC/JOR/33 وصادق على انضمامه في أبريل 2000 م. منشور على الجريدة الرسمية رقم 4415 بتاريخ 2000/2/24م.

(31) ورد في المادة 1/9 من اتفاقية تريس القول "تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من 1 وحتى 21 من معاهدة برن (1971م) وملحقها...1"

(32) شهدت اتفاقية برن المؤرخة 9 سبتمبر/أيلول 1886 العديد من التعديلات ، فقد ، كملت بباريس في 4 مايو/أيار 1896، وعدلت ببرلين في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1908، ثم كملت ببرن في 20 مارس/أذار 1914، وعدلت بروما في 2 يونيو/حزيران 1928 وبروكسل في 26 يونيو/حزيران 1948 واستكهولم في 14 يولييه/تموز 1967 وباريس في 24 يولييه/تموز 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر/أيلول 1979".

(33) ورد في المادة 25 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي القول: "بصرف النظر عن المقتضيات المخالفة لما ورد في هذا الباب، تحمي الحقوق المادية لمؤلف مصنف ما طيلة حياته وخلال خمسين سنة بعد وفاته ظهير شريف رقم 002 بتاريخ 15 فبراير لسنة 2000م.

وتعتبر الحقوق المعنوية غير محددة في الزمان وغير قابلة للتقادم أو الإلغاء وتنتقل بعد وفاة المؤلف الى ذوي حقوقه".

(34) جاء في المادة 21 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري القول: "أ_ يتمتع المؤلف بحقوق معنوية ومادية على المصنف الذي أبدعه. ب_ تكون الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها ولا للتقادم ولا يمكن التخلي عنها". أمر رقم 97-10 بتاريخ 1997/03/6 المتعلق بقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري.

(35) جاء في المادة 22 من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني القول: "لا يجوز التصرف بحقوق المؤلف المعنوية ولا يجوز إلقاء الحجز عليها إنما يجوز انتقال تلك الحقوق إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث". قانون رقم 75 لسنة 1999.

(36) جاء في المادة 143 من قانون الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002 القول: "يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو للتنازل وتشمل هذه الحقوق ما يلي: "... قانون رقم 82 لسنة 2002.

(39) ورد في المادة الثامنة من قانون حماية حق المؤلف الأردني القول: " للمؤلف وحده:

أ_ الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلما طرح المصنف على الجمهور إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً أثناء تقديم أخباري للأحداث الجارية.

ب_ الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .

ج_ الحق في إجراء أي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير أو التنقيح أو الحذف أو الإضافة.

د_ الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرفه على أنه إذا حصل أي حذف أو تغيير أو إضافة أو أي تعديل آخر في ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى مواطن هذا التعديل أو ترتب على الترجمة مساس بسمعته المؤلف ومكانته الثقافية أو الفنية أو إخلال بمضمون المصنف.

هـ_ الحق في سحب مصنفه من التداول إذا وجدت أسباب جدية ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً" قانون رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته.

(40) قانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم 75 لعام 1999م

(41) سامر الدلالة: الاعتراف بالحق الأدبي للشخص الاعتباري في المصنف الجماعي بين التأييد المعارضة- دراسة مقارنة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ، المجلد 34، ملحق 2007، ص614.

والجدير بالذكر أن قانون حماية حق المؤلف الأردني تضمن جواز انتقال الحقوق على المصنف الجماعي للشخص الاعتباري إلى جانب الشخص الطبيعي في المادة 35/ج التي ورد بها القول: "إذا اشترك جماعة في تأليف مصنف بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويسمى المصنف الجماعي والتزم ذلك الشخص بنشره باسمه وتحت إدارته وبحيث اندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه ذلك الشخص من المصنف أو الفكرة التي أبتكرها له بحيث لا يمكن فصل العمل الذي قام به كل من المشتركين في تأليف المصنف وتمييزه على حده ، فيعتبر الشخص الذي وجه ونظم ابتكار المصنف مؤلفاً له ويكون له وحده ممارسة حقوق المؤلف فيه"

(42) المادة (9) من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي رقم 200 لسنة 2000م.

(43) المادة 21 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري، لسنة 1997.

(44) المادة 21 من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم 75 لسنة 1999.

(45) المادة 143 من قانون رقم 82 لسنة 2002 الخاص بحقوق الملكية الفكرية المصري.

⁽⁴⁶⁾ تذكر من بين هذه التشريعات على سبيل المثال - وإن لم تكن محلا لهذه الدراسة- المواد 5، 6، 7، 8، 12، 27 من قانون حماية حق المؤلف السوري رقم 12 لسنة 2001. والمادة 5 من مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1993 بشأن حماية حقوق المؤلف.

⁽⁴⁷⁾ مصر: نقض مدني بتاريخ 7 يناير/كانون الثاني لسنة 1987م. مجموعة المكتب الفني لسنة 38 رقم 21، ص78، ومحكمة الاستئناف/القاهرة، (الدائرة 18 مدني) بتاريخ 14 يونيو/حزيران سنة 1988م، قضية مسرحية شاهد ما شفش حاجة، نقلا عن: محمد حسام محمود لطفي: المبادئ الأساسية لحق المؤلف، أحكام القضاء في البلدان العربية، منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية/جنيف، تموز 2002.

⁽⁴⁸⁾ Cass.Civ.31 Jan.1961,G.P.1961.1.406. نقلا عن: عبد الحفيظ بلقاضي: مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 1997، ص189.

⁽⁴⁹⁾ Trib.de Clément 30 nov.1951, D.1951. 1. 780 نقلا عن عبد الحفيظ بلقاضي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁽⁵⁰⁾ وتتخلص وقائع القضية في أنه كان قد اتفق ورثة الفنان سيد درويش مع الإذاعة المصرية على إنتاج وبث ثلاثة من مصنفات مورثهم وهي: العشرة الطيبة، وشهزاد والباروكية، وفوجى الورثة بأن الإذاعة قد عدلت في المصنفين الأول والثاني، ونكلت عن إنتاج المصنف الثالث، فرفع الحارس القضائي على تركة الفنان سيد درويش دعواه للتعويض عما لحق بالورثة من أضرار من جراء العبث بمسرحيتي العشرة الطيبة وشهزاد أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الممثل القانوني للإذاعة التلفزيوني وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع مبلغ ستة آلاف وخمسمائة جنيه مصري، للتعويض عن هذا العبث، فسخ العقد المبرم بينهما بالنسبة إلى مسرحية الباروكية التي لم يبدأ استغلالها بعد، وأضاف شارحا دعواه أنه كان قد تعاقد مع الإذاعة على أن تنتج وتبث -خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد- ثلاث مسرحيات غنائية من تأليف والده مقابل 550 جنيها مصريا عن كل مسرحية، ونفاذا لما التزم به قدم المدعي إلى الإذاعة المصرية كل النصوص والنوت الموسيقية الخاصة بتلك المسرحيات مدونة تدوينا صالحا، وكان أن عبثت الإذاعة بمسرحيتي العشرة الطيبة وشهزاد فأحدثت بهما تغييرات بالحذف والإضافة مما أساء إلى سمعة ملحنتهما الفنية. فضلا على أنها لم تقم أساسا بإخراج مسرحية الباروكية رغم انقضاء الأجل الاتفاقي المحدد لذلك، وقد قضت محكمة أول درجة للمدعي بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه مصري لورثة الفنان لجبر ما لحق بمورثهم من أضرار أدبية ومالية. لكن الحكم لم يلق قبولا من المحكوم عليه فاستأنفه، وجاءت محكمة الاستئناف فعدلت الحكم المستأنف وجعلت التعويض ألفي جنيه مصري فقط، فطعن الحارس القضائي على تركة الفنان سيد درويش على هذا الحكم بالنقض، التي أكدت على أن القانون يعطي للمؤلف وحده في إدخال ما يرى من تعديل أو تحويل على مصنفه ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك إلا بإذن كتابي منه أو من خلفه، إلا أن سلطة المؤلف في ذلك وخلفه من بعده مقيدة في حالة تحويل المصنف من لون إلى آخر بحسب ما يقتضيه هذا التحويل، فإذا أذن المؤلف أو خلفه بتحويل المصنف من لون إلى آخر فليس لأيهما أن يعترض على ما يقتضيه التحويل من تحويل وتعديل في المصنف الأصلي مما تستوجه أصول الفن في اللون الذي حول إليه المصنف، ويفترض قبولهما مقدما بهذا التحويل، وأضافت المحكمة أن من حق ورثة الفنان التمسك بعدم أحقية هيئة الإذاعة في تعديل المصنف أو تحويله على أساس أن التراث الفني يجب تقديمه دون العبث به، وأن تقديم العمل بصورة معينة مرجعه إلى مؤلفه وحده دون غيره، حيث يصم ما تقدم حكم محكمة الاستئناف بالخطأ في القانون باعتبار أن الحكم قد حجب عن نفسه بهذا النظر الخاطي عن بحث دفاع المستأنف واستظهار مدى صحة القول بأن ما أجراه من تحويل كان من مقتضيات عملية تحويل المصنف إلى مصنف إناعي" حكم محكمة النقض المصرية، مدني/ بتاريخ 16 يناير /كانون الثاني 1979، مجموعة المكتب الفني ، السنة 30، رقم 53، ص224، نقلا عن: محمد حسام محمود لطفي: المبادئ الأساسية لحق المؤلف، أحكام القضاء في البلدان العربية، مرجع سابق، ص65-66.

المراجع

- الأزهر، محمد، (1992). حماية حقوق المؤلف في القانون المغربي- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
- بلقاضي، عبد الحفيظ، (1997). مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائياً. الطبعة الأولى. دار الأمان، الرباط.
- حسنين، محمد، (1985). الوجيز في الملكية الفكرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى. الجزائر.
- الدلالة، سامر، (2007). الاعتراف بالحق الأدبي للشخص الاعتباري في المصنف الجماعي بين التأييد المعارض- دراسة مقارنة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ، المجلد 34، ملحق.
- زين الدين، صلاح، (2006). المدخل إلى الملكية الفكرية، الطبعة الأولى- الإصدار الثاني. دار الثقافة.
- سعد عبد السلام، سعيد، (2004). الحماية القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في ظل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002، الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.
- السنهوري، عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية، المجلد الثامن، دار النهضة العربية- القاهرة.
- عيد، إدوار، (2001). حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية، الجزء الأول، الطبعة الأولى. منشورات صادر- لبنان.
- غيث، عبد الله أمين، منظمة التجارة العالمية واتفاقية (TRIPS) ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدت بالتعاون فيما بين المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية وغرفة التجارة الدولية حول: قواعد الملكية الفكرية، عمان-الأردن، 18/أيار 1998.
- كنعان، نواف، (2004). حق المؤلف: النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، الطبعة الأولى- الإصدار الرابع. دار الثقافة.
- لطفي، محمد حسام محمود، (1992). المرجع العلمي في الملكية الأدبية والفنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة.
- لطفي، محمد حسام محمود، (2002). المبادئ الأساسية لحق المؤلف، أحكام القضاء في البلدان العربية، منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية/جنيف.

الاتفاقيات الدولية والقوانين.

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية/ وثيقة باريس المؤرخة 2 يولييه/تموز 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر/أيلول 1979.
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس) الموقع عليها بتاريخ 15 أبريل 1994.
- قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992، منشور على الصفحة رقم 684 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3821 بتاريخ 1992./4/16.
- ظهير شريف رقم 20. 00. 1 الصادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) الخاص بتنفيذ القانون رقم 00. 2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المغربي.
- قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 لسنة 1999.
- أمر رقم 97-10 بتاريخ 1997/03/6 المتعلق بقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري.
- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 2645 بتاريخ 1976/08/01.
- قانون الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002
- قانون حماية حقوق المؤلف السوري رقم 12 لسنة 2001.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)

وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك

وقبل للنشر 11/8/2010

استلم البحث في 28/5/2009

ملخص

بحثت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورها في قطاع الصناعة الأردني كمتغيرين هاميين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (1985-2006) حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحثون عن دالة الإنتاج لـ كوب دوغلاس (Cobb-Douglas Production Function). وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته (0.06) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (0.122)، أما تحرير التجارة فكان تأثيرها موجب حيث كانت مرونة هذا المتغير (0.4). كما وأظهرت الدراسة بأن الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سبب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن هذه الاستثمارات ليست سببا في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هناك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

The Impact of Foreign Direct Investment and Trade Liberalization on the Production of Jordanian Industrial Sector (1985-2006)

Waleed Hmedat, Said Hallaq and Ma'en Al Omari: Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University.

Abstract

This study aims to test the impact of FDI and TL on the production volume of Jordan's industrial sector during (1985-2003). The study tests the hypothesis that both FDI and TL have a positive impact on industrial production. The study also attempts to determine the direction of the causal relationship between the both FDI and TL and industrial production.

This study uses the Cobb-Douglas Production Function and tests the model using OLS method.

The study finds that FDI has a positive impact on industrial production volume with elasticity of 0.06 but it is insignificant, and the impact of TL on industrial production is positive, with elasticity 0.4. However, FDI became significant with elasticity of 0.122 after omitting K from the model. The study also finds that industrial production and TL attract FDI, whereas FDI does not enhance industrial production or TL, and there is no relationship between TL and industrial production volume.

أولاً: مقدمة الدراسة وأهميتها:

يعتبر تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب من مسؤوليات الحكومات والقيادات الحاكمة على مر الزمن، وقد اتسم القرن الماضي بقفزات واسعة في شتى مجالات التنمية نتيجة قيام الحكومات بالعمل على تحقيق رغبات شعوبها في الحصول على الرفاه المنشود، خاصة بعد فترتي الكساد الاقتصادي العالمي (1929-1933) والحرب العالمية الثانية، حيث تسابقت الدول إلى الإسراع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. وكغيره من دول العالم سعى الأردن إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وإلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيه، محاولاً تقليص الفجوة الواسعة بينه وبين الدول المتقدمة اقتصادياً، وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية السريعة في ظل الانفتاح الاقتصادي (Economic Openness) العالمي وتحرير التجارة (Trade Liberalization) بين الدول.

بالنظر إلى تاريخ الأردن الاقتصادي نجد أنه خطأ خطوات واسعة في ذلك الاتجاه انعكست من خلال كافة قطاعاته الاقتصادية المختلفة (الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة)، منتهجا استراتيجيات وسياسات متعددة كتشجيع الصادرات وسياسة الخصخصة وإتباع الخطط التنموية طويلة ومتوسطة الأجل والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية المختلفة وتشجيع الاستثمار وغيرها.

فقد عمل الأردن على خصخصة (Privatization) عدد كبير من المؤسسات التي كانت تتبع للقطاع الحكومي، وكذلك قام بتحرير القطاع التجاري بشكل كبير كجزء من متطلبات التأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) وأصبح العضو رقم 136 في 2000/4/11 (وزارة الخارجية، 2008)، كما وعمل على إنشاء هيئة الأوراق المالية في عام 1997. وقد أعطى أهمية خاصة للمناطق الصناعية، فعمل على تأهيلها وزيادة عددها، وأيضاً أبدى اهتماماً كبيراً بتكنولوجيا المعلومات حيث أنها أصبحت عنصراً مهماً في عملية التواصل مع العالم فأصبح من الرواد في هذا المجال على المستوى الإقليمي.

ولأن الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment) بشقيه المباشر (Direct) وغير المباشر (Indirect) يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية وتبادل التطور التقني والكفاءات البشرية وتشغيل الأيدي العاملة، فقد انتهج الأردن كبلد نامي يمتاز بقلّة الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال سياسة تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية والعمل على توطينها من خلال سن التشريعات والقوانين التي تعمل على ذلك منذ بدايات تاريخه الاقتصادي. فقد صدر قانون تشجيع وتوظيف الأموال الأجنبية رقم 28 لعام 1955 والذي نص على تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمارات الصناعية الأجنبية ومعاملة رأس المال العربي كمعاملة رأس المال المحلي، هذا وقد صدر العديد من القوانين في هذا المجال في فترات لاحقة حسب ما اقتضته الحاجة لهذه القوانين لملائمة التغيرات والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، كما وتم إنشاء مؤسسات متخصصة في مجال الاستثمار تعمل على توفير البيانات والاستشارات للمستثمرين سواء محليين كانوا أم أجانب مثل مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تأسست عام 1995.

وقد نجح الأردن في تحقيق هذه السياسة وكان لها نتائج متميزة، فقد بلغ صافي استثمار الأجانب في بورصة عمان 413 مليون دينار و180.6 مليون دينار للأعوام 2005 و2006 على التوالي (البنك المركزي، 2007)، وخلال عام 2006 قامت شركة فرانس تيليكوم بامتلاك 51% من شركة الاتصالات الأردنية وتم أيضاً بيع 40% من أسهم شركة مناجم الفوسفات الأردنية لصالح وكالة الاستثمار في سلطنة بروناي بما قيمته 78.7 مليون دينار (البنك المركزي، 2006).

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني مساهمة فعالة وكبيرة، حيث بلغت مساهمة الصناعة الإستخراجية 3.17% والصناعة التحويلية 19.16% من الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) بأسعار سنة الأساس والذي بلغ 8853 مليون دينار عام 2006 (البنك المركزي، 2007).

وقد تطور قطاع الصناعة تطوراً كبيراً بالرغم من إمكاناته الاقتصادية المتواضعة وذلك من خلال توظيف الموارد بشكل سليم وخفض نسبة الهدر فيها، وتدريب العمالة في هذا القطاع لرفع إنتاجية عنصر العمل، وتهيئة كفاءات إدارية قادرة على النهوض بقطاع الصناعة من خلال عقد الدورات التدريبية وإنشاء مراكز التدريب المهني. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على إرساء دعائم هذا القطاع وإيلائه اهتماماً كبيراً خلال مراحل تطور الاقتصاد لما له من أهمية كبيرة في تشغيل الأيدي العاملة وعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وارتباطه الوثيق بباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى. فصدرت القوانين التي تعمل على حماية هذا القطاع للارتقاء به إلى أفضل المستويات. وقد تم تشجيع الصناعات الصغيرة باعتبارها النواة التي تنطلق منها الصناعات المتوسطة والكبيرة، إضافة إلى تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين في هذا القطاع.

لقد عمل الأردن وبشكل حثيث منذ عدة عقود على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطينها، ويقوم كذلك بالعمل الدؤوب على تطوير وتنمية القطاع الصناعي، إضافة إلى العمل المستمر على فتح أسواق جديدة لمنتجاته من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء بشكل أساسي على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على قطاع الصناعة الأردني، إذ أن نتائج الدراسات في بعض الدول قد جاءت متباينة بين أثر إيجابي أو سلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على إنتاج قطاع الصناعة، ويعزى ذلك لتباين في الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الدول.

وفيما يخص القطاع الصناعي في الأردن فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بعد قطاع الخدمات، فقد بلغ متوسط هذه النسبة (21.2%) خلال الفترة (1985-2006). ولقد أتاح قطاع الصناعة في عام 1985 ما يزيد على 55 ألف فرصة عمل في جميع مجالات الصناعة، أي ما يزيد على عشر القوى العاملة في ذلك العام بنسبة 11.7% منها، وقد تم ردف قطاع الصناعة بخمس إجمالي القوى العاملة في عام 2006 بنسبة 21.8% نتيجة لتشجيع وتحفيز العمالة إلى الاتجاه إلى ذلك القطاع.

هذا وتمثل صادرات الأردن الصناعية نسبة عالية من إجمالي الصادرات الوطنية، فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية 87.3% خلال فترة الدراسة.

بناء على ذلك فمن المهم دراسة أثر هذه الاستثمارات وتحرير التجارة في قطاع الصناعة لمعرفة فيما إذا كانت هذه الاستثمارات وتحرير التجارة متلائمة مع الظروف الاقتصادية لقطاع الصناعة أم لا، إذ أن تقدم هذا القطاع يعتبر عمقا استراتيجيا للدولة ويعبر عن تقدمها الاقتصادي والتقني، وذلك لتعزيز مكامن القوة والتخلص من نقاط الضعف في اتجاه هذه المتغيرات لتوجيهها إلى ما فيه مصلحة الأفراد والمجتمع، خاصة وأن للاستثمارات عاندا يذهب إلى مواطنها الأصلية في نهاية المطاف، فلا بد لنا وأن نحقق لاقتصادنا أعظم فائدة من منها.

وبما أن هذه الدراسة ستتناول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على حجم الإنتاج الصناعي في الأردن، تظهر أهميتها في أنها ستكون أول دراسة حسب اطلاع الباحثون تتناول هذه العلاقة بشكل خاص. علما بأنه يوجد دراسات تناولت كلا من قطاع الصناعة الأردني والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة في الأردن بشكل منفصل أو أنها لم تأتي على دراسة هذه العلاقة بصورة محددة، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة يلعبان دورا كبيرا في الاقتصاديات المضيئة، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من فترة الدراسة (1985-2006) حيث أنها امتازت بدخول رؤوس أموال أجنبية وانفتاح اقتصادي بشكل متزايد وتطور صناعي ملحوظ.

وكذلك فإن هذه الدراسة ستكون ذات أهمية في استكمال نظرة واقعية ورفد باقي الدراسات عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية التجارة في الاقتصاد الأردني بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص، وأيضا فإنها ستقدم إفادة للمستثمرين الباحثون عن فرص استثمارية حيث أنها ستوفر لهم رؤية جيدة عن كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي، وستقدم إفادة لصانعي القرارات السياسية في عملية توجيه الاستثمارات الأجنبية.

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو حجم الإنتاج الصناعي في الأردن.
- 2- قياس أثر تحرير التجارة على نمو حجم الإنتاج الصناعي في الأردن.
- 3- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الإنتاج الصناعي في الأردن.
- 4- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تحرير التجارة وحجم الإنتاج الصناعي في الأردن.
- 5- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة في الأردن.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

- 1- وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني.
- 2- وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تحرير التجارة ونمو الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني.
- 3- وجود علاقة سببية بين حجم الإنتاج الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- وجود علاقة سببية بين حجم الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة.
- 5- وجود علاقة سببية بين تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتمد هذه الدراسة على البيانات المنشورة من قبل المصادر الرسمية المختلفة، مثل تقارير البنك المركزي السنوية والشهرية، نشرات دائرة الإحصاءات العامة، تقارير وزارة العمل، مؤسسة تشجيع الاستثمار، دائرة مراقبة الشركات، تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

هذا وتتكون الدراسة من خمس فصول فبعد ان اشار الفصل الأول الى المقدمة، يتناول الفصل الثاني الخلفية النظرية والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث يقدم المنهجية والتحليل الإحصائي والقياس وتقدير معالم النموذج، وتختتم الدراسة بالفصل الرابع الذي يلخص نتائج الدراسة ويقدم توصياتها.

ثانياً: الأطار النظري والدراسات السابقة

يعتبر الاستثمار (Investment) ركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي ويمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى ذلك فإن مساهمته الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة تجعله محط اهتمام المستثمرين وصانعي القرار السياسي على حد سواء لدوره الفعال في بناء هيكل الاقتصاد.

إن الاستثمار يعني إنفاق النقود على العمليات الإنتاجية أو المالية من أجل الحصول على الأرباح، ويعرف الاستثمار على أنه الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي إلى زيادة موجودات الثروة في الاقتصاد (الدباغ والجومرد، 2003)، وهو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل المصانع أو الآلات أو الطرق أو المنازل) أو الإضافات إلى المخزون (مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال فترة زمنية محددة (صقر، 1988).

نظريات الاستثمار الأجنبي

النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

تستند هذه النظرية في أساسها وهيكلها على أن منافع الاستثمار الأجنبي تعود بشكل دائم على المستثمر الأجنبي، لذلك فإن أصحاب هذه النظرية يقفون موقف الرفض إزاء الاستثمار الأجنبي، ومن الأسباب التي تدعم رأي أصحاب هذه النظرية كما أشار إليها (أبو قحف، 2003):

- 1- يتم تحويل جزء كبير من أرباح الاستثمارات إلى الدولة الأم ولا يتم إعادة استثمارها بمشاريع جديدة.
- 2- الاستثمارات الأجنبية تزامم الاستثمارات المحلية وتعيق تقدمها.
- 3- إدخال مستويات تكنولوجية لا تتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة.
- 4- خلق أنماط استهلاكية جديدة لا تتسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة.
- 5- إن الاستثمارات الأجنبية قد تخلق نوعاً من التبعية الاقتصادية والسياسية.

النظرية الحديثة:

يقف أصحاب هذه النظرية موقفاً إيجابياً من الاستثمار الأجنبي ويؤيدونه، ويرون أيضاً أن كل طرف في عملية الاستثمار الأجنبي يحقق فائدة وتعود عليه بالمنافع، كما وأنه يوجد مصالح مشتركة بين الطرفين، ومن الأسباب التي تؤيد موقف أصحاب هذه النظرية (أبو قحف، 2003):

- 1- استغلال وتشغيل الموارد المتوفرة في الدول المضيفة.
- 2- خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات في الدول المضيفة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي لها.
- 3- تخفيض المستوردات مما يعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- 4- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية ونقل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المضيفة.

تظهر سلبيات هذه النظرية في مساوئ الاستثمار الأجنبي التي تمسك بها أصحاب النظرية التقليدية كاحتكار المستثمر الأجنبي وسيطرته على الإنتاج في قطاع معين، كذلك في بعض السياسات التي يتبعها المستثمر الأجنبي من التحكم في أسعار الإنتاج ومزاحمة المستثمرين المحليين الذي يحاولون الاستثمار في نفس المجال.

بناءً على ما تقدم فإن (FDI) يتمتع بمزايا متعددة، فوجود (FDI) يعني زيادة في حجم الإنتاج الحقيقي واستغلال الموارد المعطلة، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتشغيل تلك الموارد والتي ينقلها المستثمر الأجنبي معه لعدم توفرها في الدولة المضيفة في معظم الأحيان، وأيضاً فإن (FDI) يزيد في حجم تشغيل العمالة والاستخدام إذ أن المستثمر الأجنبي يعجز عن استخدام كل الأيدي العاملة التي يحتاجها في مشروعه الاستثماري نظراً لارتفاع تكلفتها، ويترتب على وجود (FDI) تحفيز الاستثمار المحلي إذ يصبح لديه المعرفة الفنية والأيدي المدربة لاستخدامها، وتزداد الإيرادات العامة للدولة بناءً على الضرائب المتحصلة عن دخول المشاريع الأجنبية والرسوم الأخرى، ومن المزايا المهمة لـ (FDI) دعم الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة على تقليل أخطار الانفتاح الاقتصادي وذلك بإشراك الاقتصاد المضيف بالاقتصاد العالمي حيث أن المستثمر الأجنبي في الغالب على علم بسياسات الاقتصاد الدولي والتكتلات الاقتصادية العالمية.

بوجود جميع المزايا السابقة لـ (FDI) إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال ما قد يخلقه (FDI) من مشاكل، وتتمثل مشاكل (FDI) بالجانِب المظلم له ومنها عدم الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية الحديثة القادمة مع تلك الاستثمارات، إذ يفترض بالدولة المضيفة الاطلاع على تلك المعرفة واكتسابها لإضافتها لتراكمها المعرفي الوطني، بالإضافة إلى أن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب تعتبر فقدان من حصة الإيرادات العامة للخزينة وتساعد على ظهور العجز في ميزان المدفوعات عند تحويل الأرباح إلى الشركة الأم، ومن أشد المحاذير خطورة التبعية الاقتصادية لجهة معينه وذلك يظهر بصورة جلية في حال وجود استثمارات ضخمة لجهة واحدة تستأثر إما بامتيازات عالية أو تستثمر في قطاع معين.

تميل كفة الرجحان في مزايا (FDI) أو مشاكله تبعاً لسياسة الدولة المضيفة وحنكة العاملين على صنع القرار الاقتصادي والسياسي وعدم إغفالهم لمساوئ (FDI)، وبالتالي يجب النظر إلى (FDI) على أنه يحمل كل المزايا المذكورة سابقاً مع التخطيط الدقيق والحصيف لتفادي الوقوع في المشاكل الناتجة عن استضافته كمتغير مهم في الاقتصاد الوطني.

اتباع الأردن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم الحوافز والتسهيلات ترغيباً لها في القُدوم والإقامة فيه، وقد كانت هذه السياسة واضحة وجليّة من خلال نصوص التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة قبل عام 1993 كانت تقف حائلاً أمام خطوات هذه السياسة، وفي عام 1994 بفضل جهود المغفور له بإذن الله الملك الحسين رحمه الله تم التوصل إلى اتفاقية السلام مما ساعد على نشوء بيئة أكثر أمناً أدت إلى زيادة تدفق هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام 1996، ويقوم جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله بمتابعة المسيرة وتنفيذ هذه السياسة بخطى ثابتة وواثقة من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتعزيز أو اصر العلاقات بين الأردن ودول الجوار والعالم والترويج للأردن كمنطقة استثمارية.

الآن وبعد الإلمام بصورة جيدة عن كل من الصناعة و(FDI) يبقى علينا توضيح العلاقة بينهما. إن دخول (FDI) إلى قطاع الصناعة يعمل على إنشاء مشاريع صناعية جديدة أو شراء منشآت صناعية قائمة، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم القطاع الصناعي واستخدام أيدي عاملة ذات إنتاجية أعلى مما يدفع بحجم الإنتاج الصناعي إلى الزيادة، وبالنتيجة زيادة (GDP) الذي ينعكس على زيادة متوسط دخل الفرد، كما أن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعمل على جذب استثمارات أخرى للقطاع الصناعي لإتمام عملية الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الصناعي.

تحرير التجارة

يعود قيام التجارة بين الدول إلى مبدأ الندرة النسبية في توافر عناصر الإنتاج لكل دولة، حيث أن دولة ما لا تمتلك جميع عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كامل السلع والخدمات التي يطلبها أفراد المجتمع، فحجم الإنتاج يعتمد على حجم عناصر الإنتاج كما تشير وتؤكد النظرية الاقتصادية، وتوفر الموارد الطبيعية يختلف من دولة إلى أخرى إما بتوفر العنصر الإنتاجي بشكل كثيف أو بشكل نادر أو بعدم توفره كلياً، وبالتالي يتحدد لها منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بها.

نادى آدم سميث (Adam Smith) بعملية تحرير التجارة ومساهمتها في النمو الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر، فقد كانت الحكومات قبل تلك الحقبة تأخذ برأي مدرسة التجاربيين ومفاده ثبات ثروة العالم، وبالتالي فإن قيام تجارة بين دولتين يعبر عن تحقيق فائدة لدولة على حساب ضرر يلحق بالدولة الأخرى. أما بعد آراء آدم سميث (Adam Smith) فقد عملت الحكومات على تحرير تجارتها وتركها تسير بطريقة تلقائية بعيداً عن السيطرة والتدخل في حركة التجارة البينية مع باقي الدول، ويعود الفضل في ذلك إلى نظرية التوازن التلقائي لـ ديفيد هيوم (David Hume) وأساسها حيادية السياسة الاقتصادية. وفي أواخر القرن التاسع عشر عادت الحكومات للتدخل في السياسات التجارية الخارجية وبدأت بفرض قيود على تجارتها الخارجية وذلك لحماية اقتصاداتها من المستوردات المنافسة. وبقي ذلك الوضع سائداً في السياسات التجارية الخارجية لمعظم الدول وخاصة النامية منها حتى السبعينات من القرن الماضي، فقامت بتطبيق سياسات تجارية وتشريعات من شأنها أن تعمل على حماية اقتصاداتها بمعزل عن باقي الدول إلا بشكل قليل محاولة الاعتماد على صناعاتها، وأصبحت هذه السياسة تعرف لاحقاً بإستراتيجية إحلل المستوردات (الخامري، 2000)، في حين أن الدول المتقدمة سعت إلى تحرير تجارتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لعلها بأن تطبيق سياسة انفتاحية من شأنه أن ينمي اقتصادياتها ويزيد من قوة منافسة منتجاتها وكذلك لفتح أسواق لهذه المنتجات.

على ضوء ما سبق فإن خفض الهدر في عناصر الإنتاج واستخدامها بفعالية يتطلب التخصص في عمليات الإنتاج، وينتج عن هذا أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة وبكميات كبيرة حسب ما يتوافر لديها من خامات وعناصر إنتاج بشكل كثيف مما يعطي هذه السلعة ميزة نسبية مقارنة بنفس السلعة المنتجة بدول أخرى من الناحية السعرية، وبوجود التجارة بين الدول فإن هذا يؤدي إلى زيادة التخصص في عمليات الإنتاج لأن كل دولة ستقوم بتوجيه عناصر الإنتاج المتوافرة لديها بشكل كثيف لصناعة السلع التي تتطلب كثافة في استخدام هذه العناصر، بينما تحصل على السلع الأخرى التي تتطلب كثافة في استخدام عناصر الإنتاج النادرة من دول تخصصت في إنتاج هذه السلع، حيث أنها لو قامت بتوجيه عناصر الإنتاج النادرة لإنتاج هذه السلع فإنها ستستخدم كميات كبيرة من الخامات لإنتاج كميات قليلة منها، وبناء على هذا فإن

الدول تقوم بتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها لتلبية احتياجات شعوبها وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وهذا يفضي إلى أهمية التجارة الدولية في إعادة توزيع عناصر الإنتاج.

نلاحظ أن قيام التجارة بين الدول قد يتطلب من بعض المستثمرين القيام بعمليات استثمارية في بلدان أخرى، كفتح مكاتب ارتباط أو مصانع لتخفيض تكاليف النقل أو الاستفادة من تدني مستوى الأجور في هذه البلدان مثلاً، أو أن يقوم المستثمرون بشراء أسهم وسندات مالية لشركات في دول أخرى للحصول على أرباح، وبناء على ما تقدم نلاحظ وجود أواصر علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ولكن يبقى السؤال الآن هل صحيح أن التجارة الدولية حرة وبعيدة عن تدخل الحكومات ولا تخضع لمقيدات؟

يعد تحرير التجارة من الهموم التي تقض مضاجع الحكومات في الوقت الحالي، وتسعى الدول لتحرير تجارتها وفتح قنوات تجارية وأسواق في مختلف دول العالم بالترويج لمنتجاتها وسلعها وزيادة تنافسيتها، وتعمل على ذلك من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وعقد الاتفاقيات الدولية المشتركة التي تحض على إزالة المعوقات التي تقف أمام انتقال السلع والخدمات بحرية.

وفي ضوء سعي الاقتصاديين لإيجاد مفهوم لتحرير التجارة فقد تناول أدباء الاقتصاد مفاهيم متعددة، وتعرف تحرير التجارة على أنها أي سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات (Bhagwati, 1978)، وحديثاً فقد أشار ويس (Weiss, 1992) لتحرير التجارة بثلاثة نقاط أساسية تتلخص بالآتي:

1- تخفيض العوائق والقيود المطبقة على التجارة الأجنبية بدرجة كبيرة سواء أكانت العوائق جمركية أو غير جمركية.

2- الحالة التي تزداد فيها حصة المستوردات من السوق المحلي بصورة ملحوظة أو جوهرية.

3- إن تحرير التجارة يؤدي إلى منح حوافز متكافئة لكل السلع المتاجر بها سواء كانت سلعا تصديرية أو إحلالية للمستوردات.

إذن فعلمية تحرير التجارة تعني العمل على إزالة أو تسهيل العوائق أمام حركة التجارة وانتقال السلع بين الدول، وبالنتيجة فإن هذا يسهم في سير العملية الإنتاجية للاقتصاد بكفاءة وفاعلية.

لقد بدأ الأردن بتطبيق سياسة الانفتاح وتحرير التجارة منذ بداية التسعينات بعد البدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، بعد أن واجه الاقتصاد أزمات متلاحقة بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية في بنية الاقتصاد بشكل عام، وضعف قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية إثر سياسة إحلال المستوردات التي كان لها الدور الأكبر في إضعاف وتدني جودة المنتجات الأردنية، فعمل الأردن خلال هذه الفترة وحتى الآن على عقد الاتفاقيات الدولية ووضع أسس حديثة ومتطورة لتعزيز قدرة وكفاءة الاقتصاد، ونتج عن ذلك نمو حجم التجارة الخارجية بـ 11% في عام 2006 عن عام 2005، ونمت الصادرات بنسبة 14% في عام 2006 عن عام 2005 (البنك المركزي، 2007).

الدراسات السابقة

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقطاع الصناعة والدور الذي يختصان به في النشاط الاقتصادي جعلتا مناهما مثار اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين وصناع القرار الاقتصادي والسياسي في العالم، وقد أجريت دراسات متعددة ومتنوعة تناولت هذين المتغيرين من جوانب مختلفة، نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال:

في دراسة الهزيمة (1993) بعنوان أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وقد هدفت إلى بيان مدى تأثير التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى فروعها الصناعية للفترة (1968-1990)، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1. حقق قطاع الصناعة التحويلية نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، ففي عام 1990 أصبح هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى من بين قطاعات الإنتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين مجمل القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات، كما وأظهر قطاع الصناعة التحويلية قدرته على تحقيق معدلات نمو وبالأسعار الجارية تفوق معدل نمو السكان.
2. ساهم التوسع في الطلب المحلي في نمو وتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل حوالي (1.05) وبالنسبة لعدد السكان حوالي (1.49).
3. أظهر قطاع الصناعة التحويلية والتعدين عدم قدرته على امتصاص البطالة أو تشغيل الأيدي العاملة الجديدة بسبب انخفاض مساهمته في الاستخدام من إجمالي القوى العاملة مقارنة بقطاع الخدمات.

4. إن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية نتيجة التركيز على إنتاج السلع التي تجد لها سوقا محليا واسعا مثل الصناعات الغذائية إضافة إلى المنتجات البترولية والكيماوية التي يذهب معظم إنتاجها إلى الاستهلاك المحلي وكذلك المنتجات غير المعدنية التي ترتبط بأعمال البناء والإنشاء.

5. تتسم الصناعات التحويلية الأردنية بالضعف الشديد في درجة الترابط فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية ثانية.

أما دراسة العثامنة (1995) بعنوان قياس النمو الصناعي في الأردن فهدفت إلى قياس النمو الصناعي في الأردن والتغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى قياس درجة الترابط فيما بين القطاع الصناعي وباقي قطاعات الاقتصاد، واستخدمت الدراسة لقياس النمو الصناعي النموذج التالي:

$$GQ = \alpha_0 + \alpha_1 GL + \alpha_2 GK + \alpha_3 GIM + \alpha_4 GIX + \alpha_5 GPop + \mu_i$$

حيث تعبر (GQ) عن النمو في قيمة الإنتاج الصناعي، أما (GL, GK, GIM, GIX, GPop) فتعبر عن النمو في عناصر الإنتاج والعوامل المؤثرة عليه وهي العمل ورأس المال والمستوردات والصادرات وحجم السكان، في حين تعبر (α_i) عن معاملات النموذج المقدر.

وقد أظهرت الدراسة عددا من النتائج من الممكن إيجاز أهمها باستمرار تركيز الصناعات الأردنية في منطقة جغرافية محددة (منطقة عمان الكبرى والمناطق المحيطة بها)، استمرار هيمنة بعض الفروع الصناعية في الإنتاج كالصناعات الإستخراجية، كما وإن النمو السكاني أهم مصادر النمو الصناعي في الأردن وهذا يدل على أن معظم الإنتاج الصناعي يستهلك محليا، أكدت نتائج التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الدور الريادي لهذا القطاع في الاقتصاد والذي يظهر من خلال ارتباط النمو الاقتصادي والنمو السكاني ايجابيا، وقد كان أثر صافي التدفق في الموارد الإنتاجية (المستوردات - الصادرات) ايجابيا على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا فإن زيادة الدخل الفردي الحقيقي لم يكن له أثر ملحوظ في زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة جميل (2002) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بهدف تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من حيث حجمه وطبيعته والعوامل المؤثرة فيه، وأجريت الدراسة باستخدام نماذج قياسية متعددة أظهرت مجموعة من النتائج نذكر منها:

1. إن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارا في البلدان المضيفة من أشكال الاستثمارات الأجنبية الأخرى، لأنه يتضمن امتلاك الأجنبي لمصانع وموجودات من الصعوبة تحريكها أو إيجاد مشتر لها على المدى القصير.

2. لقد توجهت رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الأردن نحو الصناعة والتجارة بالدرجة الرئيسية.

3. تبين أن الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

كما أن هناك دراسة لـ الفارو (Alfaro, 2003) هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال قطاعات اقتصادية مختلفة (التعدين والصناعة التحويلية والخدمات)، وقد أجريت الدراسة باستخدام البيانات المقطعية لسبع وأربعين دولة باستخدام النموذج القياسي التالي:

$$G_i = \beta_0 + \beta_1 \text{INITIAL GDP}_i + \beta_2 \text{CONTROLS}_i + \beta_3 \text{FDI}^P + \beta_4 \text{FDI}^M + \beta_5 \text{FDI}^S + \mu_i$$

حيث أن (G_i) النمو الاقتصادي، (β_i) المعلمات المقدر، (μ_i) حد الخطأ، (INITIAL GDP_i) متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، (CONTROLS_i) العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كالتضخم والانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي، ($\text{FDI}^P, \text{FDI}^M, \text{FDI}^S$) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات التعدين والصناعة والخدمات.

وقد أظهرت الدراسة أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات المستهدفة في الدراسة كان له آثار مختلفة على النمو الاقتصادي، حيث جاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على قطاع التعدين، بينما كان أثره موجبا على قطاع الصناعة التحويلية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبقية مبهمة، كما وأن ليس جميع أشكال الاستثمار الأجنبي قد تكون مفيدة للبلد المضيف.

وقد أجريت دراسة في المكسيك بهدف قياس مؤشرات الأداء لـ (FDI) كمتغير قيادي ضمن إستراتيجية متكاملة تضم نمو تدفقات (FDI) وصادرات القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وإعادة هيكلة قطاع الصناعة من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى وجود تنمية صناعية مستمرة وقد توصلت الدراسة إلى أن:

1. تدفقات (FDI) وصادرات القطاع الصناعي في المكسيك قد ازدادت، كما أن إنتاجية القطاع الصناعي قد ازدادت.
2. إن (FDI) والصادرات الصناعية معرضة لعدم الاستقرار المالي وبالتالي خسارة قوة تنافسياتها.
3. إن الإستراتيجية المذكورة أحدثت شكلا من التنمية يحد من نمو الصادرات بشكل كبير من خلال تصنيع المواد الخام لصالح الاقتصاد المحلي.
4. إن الإستراتيجية المذكورة كانت ضعيفة جدا بالنسبة للنمو في توظيف العمال، حيث بدا أن مشكلة البطالة قد تفاقمت بدلا من أن تنخفض، وكذلك الحال في إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع أو الحد من الهجرة إلى الخارج (Gallagher and Zarsky, 2004).

وأجريت دراسة قام بها كل من كاستجون وورز (Castejon and Woerz) بهدف قياس أثر (FDI) على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية باستخدام بيانات قطاع الصناعة، وقد استخدم الباحثون بيانات (FDI) والإنتاج والعمالة والاستثمار المحلي وصافي الصادرات والأجور في القطاع الصناعي لـ 35 دولة مقسمة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم عددا من الدول المتقدمة مثل أمريكا وألمانيا والنرويج، في حين تضم المجموعة الثانية دول أقل تقدما مثل اسبانيا وبولندا وهنغاريا، وقد امتازت الدراسة بأنها ضمت دول وصناعات غير متجانسة.

وخلصت الدراسة إلى أن أثر (FDI) على التنمية الاقتصادية كان متباينا، فعلى مستوى المجموعة الأولى لم يكن له أثر على التنمية الاقتصادية، في حين أن أثره كان موجبا على مجموعة الدول الثانية وقد كان متباينا داخل هذه المجموعة نفسها حيث أظهر أثرا ايجابيا قويا على الدول الأقل نموا داخل نفس المجموعة، وكذلك الحال بالنسبة لأثر (FDI) على الصناعة فلم يكن له أثر على صناعة الدول المتقدمة بينما كان أثره موجبا على صناعات الدول الأقل نموا، وفيما يتعلق بتفاعل (FDI) مع الاستثمار المحلي والصادرات (الانفتاح الاقتصادي) فقد كان أثره موجبا في المجموعة الثانية فقط، فقد تبين أن (FDI) محفز للنمو من خلال امتزاجه مع الاستثمار المحلي ويرتبطان بعلاقة تكاملية، وكذلك فقد أدى (FDI) إلى زيادة صادرات دول المجموعة الثانية، أما مجموعة الدول المتقدمة فلم يكن هناك أثر لتفاعل (FDI) مع الاستثمار المحلي أو لـ (FDI) مع الصادرات، أما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (FDI) والنمو الاقتصادي فبقيت غير واضحة (Castejon and Woerz, 2005).

وفي دراسة مشابهة تدرس أثر إنتاجية (FDI) للملكيات الأجنبية في قطاع صناعة الالكترونيات في الصين، وقامت الدراسة بشكل أساسي على التساؤل التاليين:

- 1- هل تميل إنتاجية تدفقات (FDI) إلى التناقص عبر الزمن، تبعا لتأسيس الشركة الأجنبية؟
- 2- هل يؤثر (FDI) على جميع أجزاء السوق ضمن صناعة معينة أم على جزء معين؟

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- 1- إن اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية بالصناعات الصينية والصناعات الفرعية مع مستويات (حجم) صادرات منخفضة تكون مفيدة بشكل خاص لنمو الإنتاجية في الصين ويجب تشجيعها.
- 2- استخدام التكنولوجيا من خلال الشركات المحلية قد يكون وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية في الصين.
- 3- الأعمال المشتركة للشركات الأجنبية والمؤسسات الحكومية أثبتت آثارا ايجابية أفضل من وجود الشركات الأجنبية منفردة (Buckley et al, 2006).

وقد جاءت دراستنا هذه لبيان أثر (FDI) على قطاع الصناعة الأردني للفترة (1985-2006)، وقد تميزت هذه الفترة بتطورات كثيرة على مستوى قطاع الصناعة وتدفقات (FDI)، حيث أن الدراسات السابقة لم تنطرق لهذا الموضوع رغم أهميته، وتم بناء النموذج القياسي لها بالتركيز على بيانات القطاع الصناعي بشكل خاص، علما بأن الظروف الاقتصادية والسياسية للأردن تختلف كليا عن باقي دول العالم، حيث أن الأردن يتأثر بشكل كبير وسريع نتيجة أي تغير في المنطقة والعالم، وأيضا فإن هذه الدراسة تأتي بعد مرور فترة زمنية على تطبيق العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية الموقعة بين الأردن وأطراف عديدة، حيث أن آثار هذه الاتفاقيات ظهرت إلى حد ما خلال الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة وخاصة السنوات الأخيرة.

ثالثاً: المنهجية والنموذج القياسي

سيتم في هذا الفصل توضيح النموذج القياسي الخاص بالدراسة، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة منها وكذلك لاختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف، وسوف يتم توظيف جميع الاختبارات الإحصائية اللازمة للتوصل إلى نتائج صحيحة ودقيقة وغير منحازة، يلي ذلك إجراء عملية التحليل وتفسير النتائج.

منهجية الدراسة

سعيًا لتحقيق أهداف هذه الدراسة فإنها ستعتمد على المنهج التحليلي القياسي، وسيتم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام نموذج قياسي متعدد الانحدار قام الباحثون بتعديله عن دالة كوب دوغلاس للإنتاج (Cobb_ Douglas Production Function)، وسيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معلمات دالة الإنتاج في القطاع الصناعي باستخدام برنامج (Eviews)، وسيتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) لتقدير معلمات النموذج.

النموذج القياسي

قام الباحثون بتطوير النموذج القياسي لهذه الدراسة بناءً على دالة الإنتاج لـ كوب دوغلاس (Cobb_ Douglas Production Function)، حيث يعتبر هذا النموذج أحد النماذج التي بينت علاقة الإنتاج بعناصر الإنتاج والتي تضمنت عنصري العمل ورأس المال على النحو التالي:

$$Q = f(L, K) \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن (Q) حجم الإنتاج و(L) عنصر العمل و(K) عنصر رأس المال.

ولغاية تحقيق أهداف هذه الدراسة فإن الباحثون سيقوم بالاستعاضة عن حجم الإنتاج بحجم الإنتاج في القطاع الصناعي، وكذلك عن عنصر العمل بعنصر العمل في القطاع الصناعي وذلك كنسبة (قسمة عدد العمال في القطاع الصناعي إلى عدد العمال في الاقتصاد) ويرمز لها بـ (LR_i)، وأيضاً فسيتم استبدال رأس المال برأس المال في القطاع الصناعي لتصبح دالة إنتاج القطاع الصناعي على النحو التالي:

$$Q_i = f(LR_i, K_i) \dots\dots\dots (2)$$

وبما أن الدراسة تفترض وجود تأثير لمتغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في القطاع الصناعي على حجم إنتاج هذا القطاع، قام الباحثون بإضافة هذا المتغير إلى دالة الإنتاج رقم (2)، لتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$Q_i = f(LR_i, K_i, FDI_i) \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن FDI_i عبارة عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي.

وفي ضوء عملية تحرير التجارة (Trade Liberalization) أو سياسة الاقتصاد المفتوح (Openness) التي اتبعتها الأردن، وتنامي دورها في تفعيل النشاط التجاري سيتم إدخالها إلى النموذج لدراسة أثرها على الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني من جهة، ودراسة علاقتها مع (FDI) من جهة أخرى، فقد بينت دراسة بريما وسيزرا (Prema and Sisira, 2004) في سيريلانكا وجود أثر إيجابي لتحرير التجارة على نمو الإنتاج الصناعي، وسيتم استخدام معدل التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP) (Edwards, 1998) كمقياس لعملية تحرير التجارة وانفتاح الاقتصاد، وعليه فإن الدالة السابقة تصبح كما يلي:

$$Q_i = f(LR_i, K_i, FDI_i, TL) \dots\dots\dots (4)$$

حيث أن (TL) عبارة عن حجم التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، وهو أحد المقاييس التي تعبر عن درجة تحرير التجارة.

وبتحويل الدالة رقم (4) إلى الشكل القياسي تصبح:

$$Q_i = b_0 + b_1 LR_i + b_2 K_i + b_3 FDI_i + b_4 TL + \mu_i \dots\dots\dots (5)$$

حيث إن:

b_i: تمثل معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

μ_i: تمثل حد الخطأ في النموذج.

ولغايات قياس مروونات لكل من المتغيرات المستقلة سنقوم بأخذ اللوغاريتم للمعادلة رقم (5) لتصبح:

$$\text{Log}Q_i = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}LR_i + \beta_2 \text{Log}K_i + \beta_3 \text{Log}FDI_i + \beta_4 \text{Log}TL + \mu_i \dots (6)$$

اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

لتلافي الحصول على نتائج مقدره زائفة (Spurious) فقد ارتئ الباحثون اختبار استقرار (Stationary) بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالنموذج، إذ أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تتجه إلى التزايد أو التناقص عبر الزمن، وبالتالي عدم ثبات الوسط الحسابي والتباين لقيم السلسلة عبر الزمن، وبالتالي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square) لن يكون مجديا ويعطي نتائج زائفة، وللتأكد من استقرار البيانات فإن الدراسة تستخدم اختبار ديكي _ فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller). ويشير الجدول (1) إلى نتائج اختبار استقرار بيانات النموذج.

جدول (1) نتائج اختبار استقرار البيانات

المتغير	t المحسوبة	T الحرجة	فترة التباطؤ	درجة الاستقرار
Log (Q _i)	-3.617	-3.64	0	5% at level*
Log(LR _i)	-1.32	-1.62	0	10% at level**
Log(K _i)	-2.84	-3.26	1	10% at level*
Log(FDI _i)	-2.34	-3.2677	1	10% at level*
Log(TL)	-3.41	-3.65	1	5% at level*

*: مع الحد الثابت والمتجه الزمني.

** بدون الحد الثابت والمتجه الزمني.

يظهر من خلال جدول نتائج اختبار استقرار البيانات لاختبار (ADF) أن جميع بيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة على المستوى، وبالتالي فإنه من الممكن استخدام طريقة (OLS) في عملية تقدير النموذج الخاص بالدراسة للوصول إلى نتائج غير منحازة، حيث أن استقرار البيانات هي الخطوة الأولى للوصول إلى نتائج صحيحة.

بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات تم إجراء تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة (OLS)، ويظهر الجدول (2) شكل النموذج القياسي.

جدول (2) نتائج التحليل القياسي للمتغير التابع Log (Q_i)

Intercept	Log (LR _i)	Log (K _i)	Log (FDI _i)	Log (TL)
5.88	0.88	0.13	0.06	0.4
(5.84) *	(4.35) *	(1.74) **	(1.49)	(1.86) **
R-Squared	Adj R-Squared	F-Statistic	D.W	
0.93	0.91	56.47	1.86	

القيم داخل الأقواس تشير إلى قيم t المحسوبة

* ذو دلالة إحصائية عند 1%، ** ذو دلالة إحصائية عند 10%

من النظرة الأولى إلى نتائج تحليل النموذج تبين أنها جاءت متماشية مع النظرية الاقتصادية وجميع المتغيرات المستقلة لها تأثير موجب على المتغير التابع (Q_i)، حيث أن مرونة العمل (0.88) ويعتبر هذا رقما عاليا مقارنة مع مروونات المتغيرات الأخرى، بينما زيادة قدرها (1%) في رأس المال المحلي (K_i) تؤدي إلى زيادة (Q_i) بنسبة (0.13%).

في حين كان متغير الانفتاح الاقتصادي (TL) له تأثير جيد على إنتاج القطاع الصناعي (Q_i) وكانت مرونته (0.40)، إن تحرير التجارة يساهم في زيادة حجم الإنتاج الصناعي من خلال الصادرات الصناعية، وتنتج ذلك عن فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية معفية من جميع الرسوم الجمركية والتي أتاحتها الاتفاقيات الدولية، أما (FDI_i) فظهر أن تأثيره ضعيف جدا على (Q_i) ومرونته (0.06)، وأظهرت نتائج التحليل أن (FDI_i) ليس ذو دلالة إحصائية، ويرجع السبب في ذلك لصغر نسبة (FDI_i) إلى إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة وخاصة قبل عام 1992، وأيضا فإن معظم الاستثمارات الأجنبية تتجه إلى قطاعات الخدمات والسياحة.

بالنسبة لقدرة النموذج على تفسير المتغير التابع (Q_i) فقد كانت جيدة جدا حيث أن (R-Squared) كانت 93% بينما كانت (Adj R-Squared) 91%، وقد أظهر اختبار F أن جميع المتغيرات مهمة إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، أما بالنسبة لاختبار داربن واتسون (Durbin-Watson) فقد كانت قيمته 1.86 وهي أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض فرضية وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات بالقيم المقدرة لها في فترات سابقة، وبناء على النتائج في الجدول السابق فإنه يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$\text{Log}(Q_i) = 5.88 + 0.88 \text{log}(LR_i) + 0.13 \text{log}(K_i) + 0.06 \text{log}(FDI_i) + 0.4 \text{log}(TL)$$

وليبني الباحثون نتائجه بشكل علمي قام بإجراء الاختبارات الإحصائية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل الإحصائية ومعالجتها (إن وجدت).

حيث تم اختبار مشكلة عدم التجانس من خلال استخدام اختبار (White Heteroskedasticity Test). ومشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (Serial Correlation LM Test). كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال الارتباط بين المتغيرات المستقلة وتأثيرها على النتائج.

اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

بهدف اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم إجراء اختبار جرانجر (Granger Causality Test) لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وحسب هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ($H_0 = X \text{ not cause } Y$) إذا كانت الاحتمالية أقل من 10% وتقبل الفرضية البديلة، ويشير الجدول التالي إلى نتيجة الاختبار حيث كانت على النحو التالي:

جدول (3) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Null Hypothesis	F-Statistic	Probability
Log(TL) does not Granger Cause Log(Q_i)	1.05631	0.31767
Log(Q_i) does not Granger Cause Log(TL)	2.76	0.11397
Log(FDI_i) does not Granger Cause Log(Q_i)	0.69669	0.41484
Log(Q_i) does not Granger Cause Log(FDI_i)	9.95548	0.00548
Log(FDI_i) does not Granger Cause Log(TL)	0.39168	0.53927
Log(TL) does not Granger Cause Log(FDI_i)	2.95036	0.06229

تشير النتائج في الجدول السابق إلى ما يلي:

1. وجود علاقة أحادية موجبة من الإنتاج الصناعي (Q_i) باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) في قطاع الصناعة. إن حجم الإنتاج الصناعي يمثل عاملا جازبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الصناعة لأن هذه الاستثمارات تنجذب إلى البيئة المستقرة والأمنة، أما بالنسبة لعدم وجود علاقة متبادلة فقد يعزى السبب إلى صغر حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة مقارنة مع الحجم الاستثمار الإجمالي لقطاع الصناعة، وأيضا فإن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه إلى قطاعي الخدمات والسياحة، وهذا يحقق الفرضية الثالثة للدراسة.

2. عدم وجود علاقة سببية بين الإنتاج الصناعي (Q_i) وتحرير التجارة (TL)، إن وجود تحرير التجارة قد ينطوي على زيادة المستوردات بدلا من الصادرات وهذا لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي بل إلى خفضه، وأيضا فإن نسبة المستوردات شكلت

نسبة 78% إلى (GNP) عند احتساب متغير تحرير التجارة، كما أن وجود تحرير التجارة قد لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي في حال الإمكانات المحدودة مثلا كحالة الأردن، وبالتالي عدم صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

3. وجود علاقة أحادية موجبة من تحرير التجارة (TL) باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) في قطاع الصناعة، إن عملية تحرير التجارة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن بعض الاستثمارات تقوم بإنشاء مصانعها خارج مواطنها الأصلية لتخفيض تكاليف النقل أو الاستفادة من أسواق ترتبط مع الاقتصاد المضيف باتفاقيات تجارية، وأيضا فإن تحرير التجارة يعمل على انتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بحرية، وهذا يدل على صحة الفرضية الخامسة للدراسة.

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج

أجريت هذه الدراسة بهدف قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي وتحليل العلاقة السببية بين بعض المتغيرات، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تأثير عنصر العمل على الإنتاج الصناعي موجب، كانت مرونة عنصر العمل عند تقدير النموذج (0.88) إلا أنها ازدادت لتصبح (1.01) بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي، والذي يلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج الصناعي، بالرغم من التقدم التكنولوجي الموجود في قطاع الصناعة إلا أن الصناعة لا تزال تعتمد على عنصر العمل بشكل كبير.
2. تأثير رأس المال المحلي على الإنتاج الصناعي موجب ومرونته هي (0.13)، تعتبر إضافة رأس المال المحلي إلى الإنتاج الصناعي منخفضة نسبيا وذلك كمتغير اقتصادي وطني، وهذا يؤكد على استمرارية الاعتماد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية حيث كانت مرونته عالية جدا مقارنة بمرونة رأس المال المحلي.
3. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج الصناعي بشكل إيجابي واتصف بأنه ليس ذو دلالة إحصائية وقد كانت مرونته (0.06)، إلا أنه بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي ارتفعت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (0.122) وأصبح ذو دلالة إحصائية، وقد يرجع السبب في التأثير الضعيف لهذا المتغير على الإنتاج الصناعي إما إلى صغر حجمه في قطاع الصناعة أو إلى مزاحمته للاستثمارات المحلية.
4. يؤثر تحرير التجارة على الإنتاج الصناعي بشكل إيجابي، وقد كانت مرونة تحرير التجارة (0.4) وأصبحت (0.47) عند إسقاط رأس المال المحلي من النموذج، من خلال مرونة تحرير التجارة نستطيع أن نؤكد على اعتماد إنتاج القطاع الصناعي على الطلب الخارجي بشكل كبير.
5. الإنتاج الصناعي سبب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموها، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس سببا لنمو الإنتاج الصناعي.
6. الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينتج عنه عملية تحرير التجارة بينما عملية تحرير التجارة سبب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو تدفقاته.
7. عدم وجود علاقة سببية بين تحرير التجارة والإنتاج الصناعي.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. بالنسبة لعنصر العمل، توصي الدراسة بالاستمرار في عمليات التدريب والتأهيل وعقد الدورات للأيدي العاملة نظرا لما لهذا العنصر من أثر على حجم الإنتاج في القطاع الصناعي.
2. العمل على زيادة الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة وذلك بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع، والعمل على نسبة المدخرات الوطنية التي يذهب جزء منها لتغطية الاستثمار في قطاع الصناعة.
3. الاستمرار في سياسة تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى القطاع الصناعي بشكل أكبر وخاصة إلى المشاريع التي تعمل على تشغيل الموارد المعطلة ولا يستطيع رأس المال المحلي الاستثمار فيها، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الاستفادة من المعرفة التكنولوجية القادمة مع هذه الاستثمارات.

4. الاستفادة من عملية تحرير التجارة وزيادة هذا المؤشر من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات.
5. عمل دراسات مشابهه حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاعات اقتصادية أخرى مثل الخدمات والسياحة كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنجذب إلى هذه القطاعات بشكل أكبر من القطاع الصناعي، أو على مستوى القطاعات الفرعية للقطاعات الاقتصادية.
6. العمل على زيادة البحث والتطوير في قطاع الصناعة.
7. بناء صناعات لإنتاج السلع الرأسمالية التي تدخل في عمليات الإنتاج.
8. توفير مؤلفات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كون المكتبة العربية تعاني من افتقار لمؤلفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع

المراجع العربية

- أبو قحف، عبد السلام. 2003. اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. بنك الإنماء الصناعي، www.indevbank.com, 2008/12/15.
- البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني. 2004. عدد خاص، تشرين الأول.
- جميل، هيل عجمي. 2002. الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته. إربد للبحوث والدراسات، 5 (1): 1-48.
- الخامري، كمال. 2000. تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. دائرة الإحصاءات العامة، 2008، www.dos.gov.jo, 2008/12/16.
- الدباغ، أسامة والجومرد، أثيل. 2003. المقدمة في الاقتصاد الكلي. دار المناهج، عمان.
- صقر، صقر أحمد. 1988. النظرية الاقتصادية الكلية. الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت.
- عثامنة، عبد الباسط عبد الله محمد. 1995. النمو الصناعي في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الفار، عبد الواحد. 1972. الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف، القاهرة.
- الهزايمة، محمد أحمد. 1993. أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المراجع الأجنبية

- Alfaro, Laura. 2003. Foreign Direct Investment and Growth: does the Sector Matter?. Harvard Business School. www.grips.ac.jp/teacher/ono/hp/docu01/paper14.pdf. 28/6/2007.
- Bhagwati, J. 1978. Export Promoting Trade Strategy: Issues and Evidence. World Bank Research Observer, 3 (1): 27-57.
- Buckley, Peter, J., Clagg, Jeremy, and Wang, Chemgqi. 2006. Inward FDI and Host Country Productivity. Transnational Corporations, 15 (1): 13-37.
- Castejon, Carmen, F., and Woerz, Julia. 2005. Good or Bad? – The Influence of FDI on Output Growth. www.etsg.org/ETSG2005/papers/fillat.pdf. 18/7/2007.
- Edwards, S. 1998. "Openness Productivity and Growth: What Do We Really Know?". The Economic Journal, 108 (447):383-398.
- Gallagher, Kevin, P., and Zarsky, Lyuba. 2004. Sustainable Industrial Development? The Performance of Mexico's FDI-led Integration Strategy. Global Development and Environment Institute Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University. www.ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/MEXICOFDIREPORT11-03.pdf. 28/6/007.

- Gujarati, Damodar. 2003. Basic Econometrics, 4th Edition. McGraw-Hill, New York.
- Mishal, Zakia, A. and Alkhatib, Said M. 2006. Does Foreign Direct Investment Contribute to Growth in the Arab World?. *Dirasat, Administrative Science*, 33(1): 177-187.
- Prema, C. Athukorala and Sisira, Jayasuriya. 2004. Complementarity of Trade and FDI liberalization in Industrial Growth. http://rspas.anu.edu.au/papers/asarc/2004_10.pdf. 28/6/2007.
- Weiss, John. 1992. Trade Liberalization in Mexico in 1980s: Concepts, Measures, and Short run Effect. *World Economics*, 28 (4): 695-725.

معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني في دولة الكويت: دراسة تربوية اجتماعية

وليد الكندري وفهد الرشدي وعبدالرحيم عبدالرحيم، قسم المناهج وطرق التدريس، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

وقبل للنشر 2010/2/3

استلم البحث في 2009/7/4

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم أهداف ومميزات التعليم الإلكتروني. وتعرف طبيعة المعوقات التي تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت من وجهة نظر معلمي اللغة العربية. مع تقديم تصور مقترح لتطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

ووظفت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها. وتكونت عينة الدراسة من (300) معلم ومعلمة من معلمي اللغة العربية بالمناطق التعليمية بدولة الكويت.

وخلصت الدراسة إلى وجود مجموعة متعددة من المعوقات التي قد تحول دون التطبيق الفعال للتعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت. وجاءت المعوقات البشرية في المقدمة، ثم المعوقات المادية، والمعوقات الطبيعية، وأخيرا المعوقات الفنية من وجهة نظر عينة الدراسة.

Dbstacles Facing E-learning in Kuwait: A Socio Educational Study

Waleed Al-Kandari and Fahid Al-Rashedi, Abd Al-Raheem Abd Al-Raheem: PAAET Faculty Association, Kuwait.

Abstract

This study aimed to know the most important objectives and advantages of e-learning and the nature of the obstacles that hinder the application of e-learning curricula, in the intermediate stage in Kuwait from the viewpoint of teachers of Arabic language. A proposal that illustrates the application of e-learning in the intermediate Kuwait is submitted.

The study employed descriptive methodology to achieve its objectives. The sample consisted of (300) teachers from the teachers of Arabic in the educational districts in Kuwait.

The study concluded that there is a variety of obstacles that may prevent the effective application of e-learning in kuwaiti intermediate schools. The obstacles of human introduction, and physical barriers, and constraints of natural and, finally, technical barriers come in this order from the perspective of the study sample.

مقدمة:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً في جميع مناحي الحياة، فقد ساعدت على إحداث نقلة حضارية كبيرة، فأصبح البعيد قريباً، ولم تعد هناك حواجز مكانية أو زمانية بين أفراد المجتمع الواحد أو بين أفراد مجتمع ما وآخر، وأصبح العالم قرية إلكترونية صغيرة، حيث يستطيع أي إنسان التجول فيها وتعرف كل ما فيها.

وأدى تزايد الاتصال الإلكتروني والفيزيقي بين الناس والجماعات إلى ظهور أنماط من التعليم تعصف بحدود الزمان والمكان مستخدمة الإمكانيات التي تتيحها شبكات المعلومات والاتصالات العالمية، والأقمار الفضائية والتليفزيون التفاعلي وغيرها، والذي ظهر واضحاً في برامج التعليم المفتوح والتعليم بالمراسلة والتعليم من بعد باستخدام الشبكة العالمية للإنترنت (1-20)*.

وانعكس ذلك التطور الهائل على منظومة التعليم حيث بحث التربويون عن طرق واستراتيجيات وأساليب وتقنيات ونماذج جديدة لمواجهة العديد من التحديات التي تواجه العملية التعليمية، وللمساعدة في تجويد العملية التعليمية، والوصول إلى أفضل المخرجات التعليمية، فظهر ما يسمى بالتعلم الإلكتروني E-Learning.

ويساعد التعلم الإلكتروني المتعلم في التعلم من خلال محتوى علمي مختلف عما يقدم بين يدي الكتاب المدرسي في المكان الذي يريده وفي الوقت الذي يفضله دون الالتزام بالحضور إلى قاعات الدراسة في أوقات محددة، حيث يعتمد المحتوى الجديد على الوسائط المتعددة (نصوص، رسومات، صور ثابتة، لقطات فيديو، صوت)، ويقدم من خلال وسائط إلكترونية حديثة مثل الحاسوب، الإنترنت، الأقمار الاصطناعية.

فما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات ستسهم في تسهيل عملية تصميم المناهج التعليمية وتجريبها وقياس درجة كفاءتها وتطويرها، كما ستساعد المعلمين في اكتشاف ألوان متنوعة لأساليب التدريس، وستساعد الطلاب في الحصول على المواد التعليمية المناسبة لقدراتهم ومواهبهم المتنوعة، وسوف تسهل تكنولوجيا المعلومات تفريد التعليم داخل جماعة واحدة أو التنوع داخل الوحدة، فمصممو المناهج سوف يتمكنون من تصميم المناهج الدراسية الجماعية وفقاً للمواصفات الفردية داخل مجموعة الطلاب (2-348).

ومما شجع التربويين على اللجوء للشبكات الإلكترونية والإنترنت في التعليم ما يلي (3):

- الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات وتعددتها من كتب ودوريات وموسوعات وقواعد بيانات.
- الاتصال المباشر عن طريق التخاطب في ذات اللحظة بواسطة التخاطب الصوتي (البيانات) أو الكتابي، والتخاطب بالصوت والصورة.
- الاتصال غير المباشر عن طريق البريد الإلكتروني والبريد الصوتي.

وقد فرضت ثورة تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت عدة متغيرات أمام التربية يأتي في مقدمتها:

- * التحول من التركيز على الأهداف العملية للتخصصات الضيقة إلى التركيز على اكتساب معارف أساسية متداخلة ومتراصة.
- * تغيير دور المعلم تغييراً جذرياً من كونه مصدراً للمعرفة - أو المصدر الأوحده - إلى منسق وميسر للعملية التعليمية.
- * زيادة عدد وتأثير المصادر والجهات التي توفر التعليم، وأصبح دور المعلم تنسيق هذه الجهود والعمل على إحداث تغيير في المجتمع من خلال تلاميذه.
- * وجود إمكانية أكبر لتطوير نوعية التعليم وتوفيره لكل أفراد المجتمع.
- * التحدي للمعلمين للمساهمة في تطوير برامج تعليمية مناسبة (4-6).

* يشير الرقم الأول إلى ترتيب المرجع بقائمة المراجع، ويشير الرقم الثاني إلى رقم الصفحات إن وجد.

مشكلة الدراسة:

إن المتابع لحركة التطوير في الميدان التعليمي على المستوى العالمي أو العربي أو المحلي يجد أن التوسع في تطبيق مفهوم التعليم من بعد أصبح يمثل المحور الأساسي لهذا التطوير، لما له من مميزات تعمل على حل العديد من المشكلات التعليمية التي نواجهها، وتعاني منها شرائح عريضة من الطلاب. وأبلغ دليل على ذلك مضمون توصيات العديد من المؤتمرات والندوات القومية الدولية والعربية والكويتية، والتي أكدت جميعها ضرورة السعي الجاد لإدخال التعليم من بعد ضمن المنظومة التعليمية.

فعلى الرغم من المزايا المتعددة للتعليم التقليدي إلا أن هناك عدة تحديات تواجهه منها: الزيادة المستمرة في عدد الطلاب سنوياً، أعداد المعلمين المؤهلين تربوياً، القصور في مراعاة الفروق الفردية داخل حجرات الدراسة، وأخيراً ثورة معلوماتية وتكنولوجية هائلة. ونتيجة للتراكم الزمني المستمر لهذه المشكلات تم استخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم لتحسينه، ومنها جاء التعليم الإلكتروني ليمثل نظاماً تعليمياً حديثاً لدعم وتقوية التعليم التقليدي.

ومن هنا يعد التحدي الأصعب الذي يواجه مدارسنا الآن هو: مدى قدرتها على أن تعدل من تنظيماتها وأساليب إدارتها وأدائها بحيث تتحقق لها المرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات التكنولوجية التي يفرضها مجتمع المعلومات (5-37).

فالتعليم الإلكتروني يمثل اتجاهاً حديثاً لدفع وتشجيع أفراد المجتمع للتعليم المستمر والاستزادة من المعرفة طول العمر، كما أنه توجه يساهم في تجاوز مشكلات التعليم التقليدي.

ومن ثم تزايد الاهتمام بالتعليم الإلكتروني بدولة الكويت للارتقاء بمستوى التعليم وتحسين مستوى الطالب وتنمية ملكاته والبعد عن الحفظ والاستظهار في التعليم والانتقال إلى الابتكار والإبداع. فالتعليم الإلكتروني سوف يغير الأدوار التقليدية للمعلمين فيقوم المعلم في ظلّه بوضع المحتوى التعليمي وتصميم البرامج التعليمية الإلكترونية، ويضع الخطط والتقويم والاختبارات على الهواء مباشرة.

ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى تعرف المعوقات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة في دولة الكويت.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة في دولة الكويت؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع عن السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهم أهداف ومميزات التعليم الإلكتروني؟
- ما معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت من وجهة نظر معلمي اللغة العربية؟
- ما التصور المقترح لتفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:
- تعرف أهم أهداف ومميزات التعليم الإلكتروني.
- تعرف طبيعة المعوقات التي تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت من وجهة نظر معلمي اللغة العربية.
- تقديم تصور مقترح لتطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

أهمية نظرية من خلال:

- أهمية موضوع التعليم الإلكتروني ذاته، حيث تسعى دولة الكويت إلى تربية أفراد المجتمع وإعدادهم لمواجهة التغيرات والتحديات العالمية والمحلية. حيث يتمركز التعليم الإلكتروني حول المتعلم ويجعله هدفه الأسمى ومن ثم يتحمل جانباً كبيراً من مسؤولية تعليمه واعتماده على نفسه.
- الكشف عن طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الإلكتروني في رفع كفاءة العملية التعليمية والتغلب على مشكلات التعليم التقليدي وحفز الطالب على التعلم الذاتي.

أهمية تطبيقية من خلال:

- تقديم تصور مقترح بآليات تفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

حدود الدراسة:

حدود بشرية: عينة من معلمي اللغة العربية بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، نظراً لأن معلمي اللغة العربية ويمثلون نسبة كبيرة من العاملين بالتدريس داخل مدارس المرحلة المتوسطة.

حدود زمنية: تم تطبيق الدراسة وأدائها خلال العام الدراسي 2009/2008.

منهج الدراسة:

وفقاً لطبيعة الدراسة الحالية فإن المنهج الوصفي يعتبر من أنسب المناهج البحثية للدراسة الحالية، وخاصة أنه لا يقتصر على مجرد وصف البيانات وتبويبها، حيث يقوم بفحص العوامل المتضمنة في المواقف وتحليلها، والوصول إلى مجموعة من النتائج، ووضع تفسير لها وربطها بأسبابها (6-136).

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة أداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة المفاهيم التالية:

- معوقات التعليم الإلكتروني:

تعرف إجرائياً بأنها: مجموعة المعوقات التي تقف أمام استخدام معلمي اللغة العربية بالمرحلة المتوسطة بدولة الكويت للتعليم الإلكتروني، وتقاس بدرجة استجابة أفراد الدراسة على عبارات أداة الدراسة.

- التعليم الإلكتروني E-Learning:

يعرف التعليم الإلكتروني بأنه: منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلمين أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التفاعلية مثل (أجهزة الحاسوب، الإنترنت، القنوات المحلية أو الفضائية للتلفاز، الأقراص الممغنطة، التليفون، البريد الإلكتروني، المؤتمرات عن بعد..) لتوفير بيئة تعليمية / تعليمية تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة أو غير متزامنة دون الالتزام بمكان محدد اعتماداً على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم (7-289).

وتعرف الدراسة الحالية التعليم الإلكتروني إجرائياً بأنه: تقديم كافة الخدمات التعليمية / التعليمية لطلاب المرحلة المتوسطة بدولة الكويت من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل: الحاسوب، الإنترنت، التلفاز،... وغيرها، بما يوفر بيئة تفاعلية تدعم عملية التعلم الذاتي لدى الطلاب.

إجراءات الدراسة:

تتحدد خطوات الدراسة الحالية على النحو التالي:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، بهدف تقديم إطار نظري يتناول التعليم الإلكتروني ومميزاته وأهدافه ومتطلبات تحقيقه.
- إعداد قائمة بأهم المعوقات التي تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.
- تحكيم القائمة من خلال عرضها على المتخصصين في المجال؛ للتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة الممثلة له.
- إجراء الدراسة الميدانية وتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة.
- إجراء العمليات الإحصائية وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.
- تقديم تصور مقترح لآليات تفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

الدراسات السابقة:

أجريت بعض الدراسات والبحوث المرتبطة بموضوع التعليم الإلكتروني، وأهم معوقات تطبيقه، والدور الذي يمكن أن يؤديه في العملية التعليمية، وذلك على فترات زمنية متفاوتة. لذا تم عرض كل دراسة من خلال تناول أهدافها، ومنهجها، وأهم نتائجها وفقاً للترتيب الزمني، مع تعليق عام على هذه الدراسات.

دراسة محمد علي (2007) (8):

هدفت الدراسة إلى تعرف طبيعة العلاقة بين التعليم الإلكتروني وتحقيق الجودة الشاملة بالتعليم الجامعي العربي، وآليات تفعيل استخدام التعليم الإلكتروني لتحقيق الجودة الشاملة بالتعليم الجامعي العربي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء مراكز تميز ببعض الجامعات مزودة بالتعليم الإلكتروني. دراسة الاتجاهات العالمية الحديثة التي تستعين بالتعليم الإلكتروني؛ للاستفادة منها.

دراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (2008) (9):

هدفت الدراسة إلى نشر الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهميته في مجتمع المعرفة، ورصد واقع التعليم الإلكتروني في مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر، ورصد ودراسة التجارب العالمية في التعليم الإلكتروني. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وطبقت استبانة الدراسة على عينة قدرها (150) طالباً من طلاب المرحلة الإعدادية و(100) معلم من العاملين بذات المرحلة. وأسفرت الدراسة عن أن التعليم الإلكتروني يحقق نقلة نوعية في منظومة التعليم المصري وفي نواتج التعليم وضمان أداء عالي الجودة من جانب الخريج. كما كشفت النتائج عن أن عدم توافر الإمكانيات المادية للتعليم الإلكتروني بالمدرسة تشكل عقبات لهذا التعلم مثل: عدم تناسب عدد الأجهزة مع عدد الطلاب، عدم وجود عدد كاف منها في حالة صلاحية مستمرة للاستخدام، عدم توافر المواد والمقررات الدراسية الإلكترونية اللازمة للتعلم الإلكتروني.

دراسة بير وميك (1998) (10):

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم معوقات التعليم الإلكتروني التي تواجه المعلمين في استخدام الإنترنت. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى أن أهم هذه المعوقات ما يلي: قلة الدعم الفني، قلة الوقت المخصص للاستفادة من خدمات الإنترنت بصورة مكثفة، قلة تنظيم دورات متخصصة للمعلمين حول استخدامات الإنترنت في التعليم، قلة توفير الحماية الضرورية للطلبة من المواد غير المناسبة التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

دراسة جاسترفيند وآخرون (2001) (11):

هدفت الدراسة إلى تعرف الكيفية التي يتم بها تحويل المقررات المقدمة بصورة تقليدية إلى مقررات يتم طرحها عبر الإنترنت، مع تعرف الأمور المرتبطة بالمحتوى والتصميم، والعلاقات الإنسانية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند عملية التحويل. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة فحص المواد المراد طرحها عبر الإنترنت للتأكد من ارتباطها بمتطلبات المجال الدراسي، ومناسبتها للاستخدام في بيئة تعلم إلكترونية، وجوب إعادة النظر في طبيعة العلاقات الإنسانية القائمة بين الطالب والمعلم في ظل بيئة التعلم التقليدية، حيث تتضاءل فرص الحوار والتخاطب المباشر بينهما في التعلم الإلكتروني.

دراسة جيسكا Jessica (2003) (12):

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين نمط الاستراتيجيات التعليمية التي تشكل طبيعة التعلم الإلكتروني من جهة، ومدى تفضيل المتعلمين لنموذج التعلم الإلكتروني المبني على أساسها من جهة أخرى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما وظفت الاستبانة لمسح آراء المتعلمين في نموذج التعلم الإلكتروني المقدم لهم، والصلة بين استراتيجيات التدريس ودرجة تفضيلهم للنموذج. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين استراتيجيات التدريس ودرجة رضا المتعلمين عن المقرر المحمول إلكترونياً، وكذلك بالنسبة للاستراتيجيات التي تركز على الجوانب الاجتماعية والوجدانية في عمليتي التعليم والتعلم.

جون مونسون John Monson (2003) (13):

هدفت الدراسة إلى تعرف طبيعة التفاعل الإنساني الحادث في التعلم الإلكتروني، وذلك من منظور المتعلم والمعلم، وتوقعات كل طرف بشأن هذا التفاعل. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى أن المتعلمين والمعلمين المشاركين في التعلم الإلكتروني يدركون أهمية التفاعل الإلكتروني بينهما، وأن دور المعلم أكثر أهمية من دور المتعلم، كما أن المعلمين أدركوا جلياً طبيعة الدور المهم للمتعلمين في تحقيق التفاعل الإلكتروني.

دراسة ويليامز Williams (2003) (14):

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم معوقات التعليم الإلكتروني. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى أن معوقات التعليم الإلكتروني قد تكون بشرية وتشمل المعوقات التنظيمية مثل اقتصار الاستخدام المقبول للحاسوب على العمل فقط، وعدم الاستعداد لاستثمار التكنولوجيا الجديدة في نشاطات التدريب. ومعوقات تدريسية مثل: التكيف مع التكنولوجيا وتطوير المواد الدراسية. والمقاومة الثقافية مثل زيادة عبء المعلم، وميول المعلم نحو التعليم الرقمي. أما المعوقات التقنية فشملت سعة الحزمة البرمجية والتفاعلية والدعم التكنولوجي وكلفة التطوير.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التعليم الإلكتروني وأبعاده المختلفة، والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه في تيسير التعلم أمام الطلاب، وأهم معوقاته. تتضح الحاجة الماسة لإجراء الدراسة الحالية.

الإطار النظري:

تتناول الدراسة الحالية أهم محاور الإطار النظري من خلال التعرض لمفهوم التعليم الإلكتروني، وأهدافه، ومتطلباته، ومميزاته. وذلك تمهيداً لإجراء الدراسة الميدانية.

- مفهوم التعليم الإلكتروني:

هناك العديد من المفاهيم التي تستخدم للتعبير عن تقنية بناء المقررات وتوصيلها إلى المتعلمين بواسطة الشبكات الإلكترونية، ومن هذه المفاهيم مفهوم التعلم الافتراضي Virtual Learning، والتعلم المرن Flexibel Learning، التعلم المباشر أو الفوري On Line Learning، التعلم الإلكتروني عبر الشبكات Network Based Learning.

أو التعليم الرقمي Digital Education الذي يحقق فورية الاتصال بين الطلاب والمدرسين إلكترونياً من خلال شبكة أو شبكات إلكترونية حيث تصبح المدرسة مؤسسة شبكية Networked Education (15-7).

ومفهوم التعليم الإلكتروني مفهوم شامل يتضمن توظيف جميع الوسائط الإلكترونية في العملية التعليمية مثل برامج الكمبيوتر التعليمية المختلفة وكذلك برامج الفيديو والتلفزيون وأيضاً البرامج المسموعة سواء تم استخدام هذه البرامج مباشرة أو قدمت للمتعلمين من خلال الشبكات.

ويعد مفهوم التعليم الإلكتروني مفهوماً حديثاً نسبياً. ويعرف التعليم الإلكتروني بأنه: التعليم الذي تؤدي فيه شبكة الإنترنت دوراً مهماً في نقل التعلم ودعمه وإدارته وتقييمه (16-350).

أو هو: طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء أكانت عن بعد أم في الفصل الدراسي هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة (17-113).

ويري كل من لاري وسوزان كسيمان Kaseman and Kaseman أنه من الناحية التقنية يمكن اعتبار أي شيء يتعلمه الإنسان عن وسائط الحاسب الآلي أو بواسطتها هو تعلم إلكتروني (18-6).

فهو: طريقة ابتكارية لإيصال بيانات التعلم الميسرة والتي تتصف بالتصميم الجيد والتفاعلية والمتمركزة حول التعلم، لأي فرد في أي مكان وزمان عن طريق الانتفاع من الخصائص والمصادر المتوافرة في العديد من التقنيات الرقمية سويًا مع الأنماط الأخرى من المواد التعليمية المناسبة لبيئات التعلم المفتوح والمرن والمبوب (19-3).

- نشأة التعليم الإلكتروني وتطوره:

مع ظهور الثورة التكنولوجية وتطور تقنية المعلومات أصبح العالم قرية كونية صغيرة، ومع ظهور الكمبيوتر وتقنياته وتطور شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة بشكل مذهل وسريع، نشأت فكرة التعليم الإلكتروني الذي يعتبر أسلوباً من أساليب التعليم يعتمد على الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت والأقراص المدمجة والبرمجيات التعليمية.... إلخ.

ولقد مر مفهوم التعليم الإلكتروني بأربع مراحل يمكن إبراز معالمها فيما يلي:

المرحلة الأولى: قبل عام 1973، وكان التعليم فيها تقليدياً قبل انتشار أجهزة الكمبيوتر.

المرحلة الثانية: تمتد ما بين عامي 1973 - 1993 وتعتبر عصر الوسائط المتعددة، وقد تميزت باستخدام أنظمة تشغيل ذات واجهة رسومية.

المرحلة الثالثة: تمتد ما بين عامي 1993 - 2000، وقد ظهرت فيها الشبكات العالمية للمعلومات وشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، ما أدي لسهولة كبيرة في عملية الاتصال.

المرحلة الرابعة: تمتد ما بين عامي 2000 وحتى الآن، حيث ظهر الجيل الثاني للشبكة العالمية للمعلومات، ووفرت الشبكة فرص أكبر للتعلم وأصبحت أسرع في عملية الاتصال والتفاعل.

ولقد بدأت المرحلة الأولى والجيل الأول للتعلم الإلكتروني في الاستفادة من الأقراص المدمجة والأوساط التعليمية والكتب الإلكترونية، ثم وفر الجيل الثاني للتعليم الإلكتروني التفاعلية وظهر معامل التعلم الإلكتروني، ثم ظهر الجيل الثالث، وبدأ دخول أنظمة التعلم الإلكتروني في الفصول الدراسية (20).

- أهداف التعليم الإلكتروني:

يمكن من خلال التعليم الإلكتروني تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها ما يلي (21-119):

- زيادة فاعلية المدرسين وزيادة عدد طلاب الشعب الدراسية.
- مساعدة المدرسين في إعداد المواد التعليمية للطلاب، وتعويض نقص الخبرة لدى بعضهم
- تقديم الحقيبة التعليمية بصورتها الإلكترونية للمدرس والطالب معاً، وسهولة تحديثها مركزياً من قبل إدارة تطوير المناهج.
- إمكانية تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتدريبية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الفصول الافتراضية .

- توفير الكثير من أوقات الطلاب والموظفين كما يحدث في الطرق التقليدية.
- نشر التقنية في المجتمع وإعطاء مفهوم أوسع للتعليم المستمر.
- تقديم الخدمات المساندة في العملية التعليمية مثل: التسجيل المبكر، إدارة الشعب الدراسية، بناء الجداول الدراسية، توزيعها على المدرسين، أنظمة الاختبارات والتقويم وتوجيه الطالب .
- توفير مصادر متعددة ومتباينة للمعلومات تتيح فرص المقارنة والمناقشة والتحليل والتقييم .
- إعادة هندسة العملية التعليمية بتحديد دور المُعلم والمتعلم والمؤسسة التعليمية .
- استخدام وسائط التعليم الإلكتروني في ربط وتفاعل المنظومة التعليمية(المُعلم، والمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة) .
- نمذجة معيارية التعليم.
- تبادل الخبرات التربوية من خلال وسائط التعليم الإلكتروني .
- تنمية مهارات وقدرات الطلاب وبناء شخصياتهم لإعداد جيل قادر على التواصل مع الآخرين، وعلى التفاعل مع متغيرات العصر من خلال الوسائل التقنية الحديثة .
- نشر الثقافة التقنية بما يساعد في خلق مجتمع إلكتروني قادر على مواكبة مستجدات العصر (22- 1).

- متطلبات التعليم الإلكتروني:

يشار إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التهيئة لذلك من خلال ما يلي(23-44:45):

- توفير البنية التحتية اللازمة، المتمثلة في الشبكات والأجهزة والبرمجيات .
- توعية المنظومة التعليمية (المُعلم، والمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة) بأهمية وكيفية وفعالية التعليم الإلكتروني، لخلق التفاعل بين هذه المنظومة .
- تدريب (المُعلم، المتعلم) بما يمكن تسهيل استخدام هذه التقنية .
- خلق بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة والتنوع، في مصادر المعلومات والخبرة.
- دعم عملية التفاعل بين الطلاب والمعلمين والمساعدين من خلال تبادل الخبرات التربوية والآراء والمناقشات والحوارات الهادفة لتبادل الآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة مثل البريد الإلكتروني E-mail، التحدث / Chatting / Talk، غرف الصف الافتراضية Virtual Classroom .
- رفع قدرات التفكير العليا لدى الطلاب.
- إكساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
- إكساب الطلاب المهارات أو الكفايات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.
- تطوير دور المعلم في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة.
- توسيع دائرة اتصالات الطالب من خلال شبكات الاتصالات العالمية والمحلية وعدم الاقتصار على المعلم كمصدر للمعرفة، مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى Links كي يستزيد الطالب.
- خلق شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية.
- تقديم التعليم الذي يناسب فئات عمرية مختلفة مع مراعاة الفروق الفردية بينهم.
- تعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة وبين المدرسة والبيئة الخارجية.

- التحول من نظريات التعليم السلوكية إلى النظريات البنائية والمعرفية والاجتماعية، حيث يكون المتعلم إيجابياً نشطاً يبني تعلمه بنفسه ولا يستقبله من المعلم.
- تحول فلسفة التربية من التعليم المتمركز حول المعلم إلى التعليم المتمركز حول المتعلم، حيث يكون المتعلم هو المسؤول عن تعلمه.
- التحول من تحكم المعلم في التعليم إلى تحكم المتعلم فيه، حيث يتحكم في تحديد تعلمه الخاص وإدارة أنشطته.
- تحول نواتج التعليم من التذكر الأصم إلى الفهم والإبداع وحل المشكلات(24-61).

- مميزات وفوائد التعليم الإلكتروني:

- للتعليم الإلكتروني مزايا عديدة يمكن إيجازها في النقاط التالية (25-182:183):
- سرعة تطوير المناهج والبرامج بما يواكب متطلبات العصر.
- تقليل تكلفة تطوير المناهج والبرامج.
- سهولة وصول المادة العلمية (المناهج، والمراجع،...) إلى الطلاب سواء في أي مكان.
- سعة أفق ومدارك الطلاب من خلال تنوع مصادر المعلومات.
- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية.
- تمكين مؤسسات التعليم من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدودة.
- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وتمكينهم من إتمام عمليات التعلم في بيئات مناسبة لهم.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل الفوري إلكترونياً فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى من خلال وسائل البريد الإلكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار والفصول الافتراضية ونحوها.
- نشر ثقافة التعلم والتدريب الذاتيين في المجتمع والتي تمكن من تحسين وتنمية قدرات المتعلمين والمتدربين بأقل تكلفة وبأدنى مجهود.
- رفع شعور وإحساس الطلاب بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية وكسر حاجز الخوف والقلق لديهم وتمكين الدارسين من التعبير عن أفكارهم والبحث عن الحقائق والمعلومات بوسائل أكثر وأجدى مما هو متبع في قاعات الدرس التقليدية.
- سهولة الوصول إلى المعلم حتى خارج أوقات العمل الرسمية.
- تخفيض الأعباء الإدارية للمقررات الدراسية من خلال الاستفادة من الوسائل والأدوات الإلكترونية في إيصال المعلومات والواجبات والفروض للمتعلمين وتقييم أدائهم.
- استخدام أساليب متنوعة ومختلفة أكثر رقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين.
- تمكين الطالب من تلقي المادة العلمية بالأسلوب الذي يتناسب مع قدراته من خلال الطريقة المرئية أو المسموعة أو المقروءة ونحوها.
- توفير رصيد ضخم ومتجدد من المحتوى العلمي والاختبارات والتاريخ التدريسي لكل مقرر يمكن من تطويره وتحسين وزيادة فعالية طرق تدريسه.
- يوفر إمكانية التطوير الوظيفي والمهني لزيادة كفاءة موظفي القطاعات الخاصة والقطاع الحكومي ومواكبتهم للتطورات السريعة في مجال تخصصاتهم.
- يساعد على حل المشاكل التعليمية التي تتعلق بنقص الكفاءات التعليمية وزيادة عدد الطلاب.
- يسهم التعلم الإلكتروني في تنمية التفكير وإثراء عملية التعلم.
- إمكانية تحديث المواقع والبرامج التعليمية وتعديل وتحديث المعلومات والموضوعات بالمنهج.
- سرعة نقل المعلومات الدراسية إلى الطلاب بالاعتماد على تقنية الاتصالات.

- صيغ توظيف التعلم الإلكتروني في عمليتي التعليم والتعلم:

توجد ثلاث صيغ أو نماذج لتوظيف التعلم الإلكتروني في عمليتي التعليم والتعلم في مدرسة ما، وقد توظف المدرسة أحد هذه النماذج وقد توظفها مجتمعه (26-302:296):

1- النموذج الجزئي أو المساعد:

يتم استخدام بعض أدوات التعلم الإلكتروني في دعم التعليم الصفي (التقليدي)، وقد يتم أثناء اليوم الدراسي في الفصل أو خارج ساعات اليوم الدراسي ومن أمثلة هذا النموذج:

- توجيه الطلاب إلى تحضير الدرس القادم من خلال الاطلاع على بعض المواقع بالإنترنت.
- قيام إدارة المدرسة بوضع الجداول المدرسية، وأسماء الطلاب على أحد مواقع الإنترنت.
- توجيه الطلاب إلى إجراء بحث بالرجوع إلى الإنترنت.
- توجيه الطلاب إلى القيام ببعض الأنشطة الإثرائية باستخدام برمجية حاسوبية، أو الشبكة العالمية للمعلومات.
- استفادة المعلم من الإنترنت في تحضير درسه وفي تعزيز المواقف التدريسية التي سيقدمها في الفصل التقليدي.

- النموذج المختلط أو المخلوط:

يتضمن هذا النموذج الجمع بين التعليم الصفي والتعليم الإلكتروني داخل غرفة الصف، أو في معمل الحاسوب أو في مركز مصادر التعلم، أو في الصفوف الذكية أي الأماكن المجهزة في المدرسة بأدوات التعليم الإلكتروني القائمة على الحاسوب أو على الشبكات.

ويمتاز هذا النموذج بالجمع بين مزايا التعليم الصفي والتعليم الإلكتروني، مع التأكيد على أن دور المعلم ليس الملحق بل الموجه والمدير للموقف التعليمي، ودور المتعلم هو الأساس فهو يلعب دوراً إيجابياً في عملية تعلمه.

وتأخذ عملية الجمع بين التعليم الإلكتروني والتعليم الصفي أشكالاً عديدة منها أن يبدأ المعلم بالتمهيد للدرس، ثم يوجه طلابه إلى تعلم الدرس بمساعدة برمجية تعليمية، ثم التقويم الذاتي النهائي باستخدام اختبار بالبرمجية (تقويم إلكتروني)، أو اختبار ورقي (تقويم تقليدي)، وقد تبدأ عملية التعلم بالتعليم الإلكتروني ثم التعليم الصفي، وقد يتم التقويم الصفي لبعض الدروس التي تتناسب معه والتعليم الإلكتروني لدروس أخرى تتوفر له أدوات التعليم الإلكتروني، ثم يتم التقويم بأحد الشكلين (التقليدي أو الإلكتروني).

- النموذج الكامل للتعليم الإلكتروني:

في هذا النموذج يعد التعليم الإلكتروني بديلاً للتعليم الصفي، ويخرج هذا النموذج خارج حدود الصف الدراسي، فهو لا يحتاج إلى فصل أو مدرسة ذات أسوار، بل يتم التعلم من أي مكان وفي أي وقت خلال 24 ساعة من قبل المتعلم حيث تتحول الفصول إلى فصول افتراضية، وهذا ما يطلق عليه التعلم الافتراضي Virtual Learning ويتم في مدارس أو جامعات افتراضية، وهو إحدى صيغ التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني عن بعد)، ويكون دور المتعلم هنا هو الدور الأساسي حيث يتعلم ذاتياً بطريقة فردية على حدة أو بطريقة تعاونية مع مجموعة صغيرة من زملائه الذين يتوافق معهم ويتبادل معهم الخبرات بطريقة تزامنية أو غير تزامنية عن طريق غرف المحادثة، مؤتمرات الفيديو، السبورة البيضاء، مؤتمرات التليفون، البريد الإلكتروني، مجموعات المناقشة، لوحة الإعلانات باستخدام أدوات التعليم الإلكتروني المختلفة سواء القائمة على الحاسب أو على الشبكات.

- معوقات التعليم الإلكتروني:

أشار محمد خميس إلى مجموعة من العوامل التي تعوق التحديث التعليمي، يمكن تلخيصها كما يلي (27-257):

أ- معوقات متعلقة بالمعلمين: تجعلهم يرفضون التحديث، ويقاومون تطبيق أو توظيف المستحدث، ومن هذه العوامل: عدم وضوح المستحدث، وعدم درايتهم بأهميته وضرورته وفوائده، وعدم رغبتهم في التغيير وتمسكهم بالقديم، واتجاهاتهم السلبية نحو المستحدث، وكثرة أعبائهم، وعدم وجود الوقت الكافي لديهم للتجريب والتدريب، وعدم تمكنهم من مهارات توظيف المستحدث، وخوفهم من الفشل عند التنفيذ، وعدم وجود حوافز مادية أو معنوية أو التشجيع الذي يدفعهم إلى توظيف المستحدث، الصعوبات والإحباط الذي يواجه بعض المعلمين نتيجة نقص الإمكانيات والتسهيلات المادية، أو معوقات النظام التعليمي والإداري.

ب- معوقات متعلقة بالإدارة التعليمية: حيث قد تكون الإدارة غير الواعية، وغير المؤهلة عائقاً في سبيل تطبيق المستحدث، وتتمثل هذه المعوقات في الإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة، واللوائح الجامدة التي لا تسمح بالتطوير، ولا تتيح المرونة.

ج- معوقات متعلقة بالتمويل والنظام التعليمي: وتتمثل في نقص التمويل، وعدم توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وجود تعقيدات روتينية لا تسمح بقبول المستحدث، عدم توفر المناخ المناسب لتطبيق المستحدث في النظام، عدم استعداد المؤسسة للتواصل مع مؤسسات أخرى لتلقى الدعم والمساندة والمشورة الفنية اللازمة لتطبيق المستحدث.

د- معوقات متعلقة بالمجتمع: فمثلاً المجتمع بأفراده ومؤسساته ومنظماته قد يرفض المستحدث التعليمي الجديد؛ لأنها تمس مستقبل الأبناء وحياتهم الأسرية، ويظهر هذا الرفض من خلال وسائل الإعلام، كالإذاعة والتلفزيون والصحافة، من خلال اللقاءات والكتابات وغيرها.

ولهذا يمكن تحديد بعض التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيق التعلم الإلكتروني، وبعض الحلول المقترحة للتغلب عليها فيما يلي:

1- نقص التمويل والبنية التحتية اللازمة للتعلم الإلكتروني: ويتمثل ذلك في عدم توفر الميزانية والأجهزة والأثاثات والتجهيزات وجميع متطلبات التعلم الإلكتروني، ويمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال إشراك مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص والأفراد من خلال مساهماتهم ودعمهم للمشروع، وتخصيص جزء من ميزانية التعليم لتطبيقه.

2- نقص القوى البشرية المدربة: وتتمثل في عدم وجود الفنيين والخبراء والمتخصصين اللازمين لتطبيق مشروع التعلم الإلكتروني. ويمكن التغلب على ذلك بعقد دورات تدريبية مكثفة للقوى البشرية اللازمة، وإرسالهم في بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة.

3- الأمية التكنولوجية في المجتمع ونقص الوعي بالتعلم الإلكتروني: وهذا يتطلب جهداً مكثفاً لتدريب وتأهيل المعلمين والمتعلمين بشكل خاص استعداداً لهذه التجربة.

4- ارتباط التعلم الإلكتروني بعوامل تكنولوجية أخرى: مثل كفاءة شبكات الاتصال، وتوافر الأجهزة والبرامج، ومدى القدرة على تصميم وإنتاج المحتوى التعليمي بشكل متميز، وهذا يتطلب الاهتمام برفع جودة شبكات الاتصال بالإنترنت، وكذلك توافر كافة المتطلبات من الأجهزة والبرامج، وتوفير برامج تدريب على مهارات التصميم والإنتاج لمحتوي تعليمي عالي الجودة.

5- عدم فهم الدور الجديد للمعلم في ظل التعلم الإلكتروني: المفهوم الخاطى السائد أن التعلم الإلكتروني يلغى دور المعلم، وهذا يتطلب توضيح الأدوار الجديدة للمعلم في التعلم الإلكتروني والتي أصبحت أكثر فاعلية وإيجابية عن قبل. ولا يمكن الاستغناء عن دور المعلم.

6- حداثة ظهور تطبيقات التعلم الإلكتروني: علاوة على نشأة كثير من هذه الأساليب التعليمية على أيدي الشركات التجارية، وهي غير مؤهلة عملياً وثقافياً لمثل هذه المهمة، وللتغلب على ذلك يتطلب دعم وتأكيد علي دور المؤسسات

التربوية في الإعداد والتخطيط للتعليم الإلكتروني؛ حتى لا تتعرض العديد من تجاربه للفشل، نتيجة غياب الجانب التربوي في عملية التخطيط والإعداد والتصميم، حيث يتم التركيز على الجانب التقني بدرجة كبيرة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية من مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع معلمي اللغة العربية بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت والبالغ عددهم (1828) وفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية بدولة الكويت (28-178)، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (375) معلماً ومعلمة من معلمي اللغة العربية بالمناطق التعليمية بدولة الكويت خلال العام الدراسي 2009/2008، عاد منها (315) استبانة، الصالح منها لأغراض البحث العلمي (300) استبانة.

وقد راعت الدراسة في اختيار العينة الاعتبارات التالية:

- أن تشتمل العينة على معلمين من الجنسين (الذكور - الإناث).
 - أن تتوزع العينة على مختلف صفوف المرحلة المتوسطة.
- والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة (الجنس - سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

جدول (1): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		العدد	النسبة %
الجنس	ذكور	125	41.7%
	إناث	175	58.3%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	125	41.7%
	5 - 10 سنوات	95	31.7%
	أكثر من 10 سنوات	80	26.6%
المؤهل العلمي	تربوي	75	25%
	غير تربوي	225	75%
الإجمالي		300	100%

من الجدول (1) وجود غلبة لصالح الذكور فيما يخص متغير الجنس، وغلبة لصالح فئة سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات، وغلبة لصالح فئة غير التربوي في متغير المؤهل العلمي، وهو ما يدل على تمثيل العينة لمجتمعها الأصلي وتعبيرها عنه بصورة صادقة.

- أداة الدراسة:

قام الباحثون ببناء وتطوير أداة (استبانة) لتعرف معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، من خلال دراسة الأدب التربوي والدراسات السابقة، وكل ما له صلة بموضوع. وتكونت الاستبانة من جزئين: الأول، شمل البيانات الأساسية مثل: اسم (اختياري)، الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمنطقة التعليمية التي يعمل بها. والثاني شمل عبارات الاستبانة التي تم توجيهها لعينة الدراسة، وأمام كل عبارة ثلاثة مستويات تقيس معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، وهي: موافق (ثلاث درجات)، موافق لحد ما (درجتان)، غير موافق (درجة واحدة).

وطلب من كل معلم ومعلمة وضع علامة (√) أمام المستوى الذي يراه، وبلغ عدد عبارات الاستبانة (37) عبارة تم تقسيمها إلى أربعة محاور:

- الأول، تناول المعوقات البشرية، وشمل (10) عبارات (من 1 إلى 10).
- الثاني، تناول المعوقات الفنية، وشمل (9) عبارة (من 11 إلى 19).

- الثالث، تناول المعوقات المادية، وشمل (10) عبارات (من 20 إلى 29).

- الرابع، تناول المعوقات طبيعية، وشمل (8) عبارة (من 30 إلى 37).

- صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على الخبراء والمتخصصين في مجالات: أصول التربية والمناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم (ملحق رقم 1). وقد طلب منهم إبداء الرأي والملاحظة حول مدى صحة الفقرات ومناسبتها لمعرفة معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، مع حرية الحذف والإضافة للفقرات، وبعد أخذ رأي المحكمين وتعديل الأداة، استقرت الاستبانة في صورتها النهائية (ملحق رقم 2).

- ثبات الأداة:

تم حساب الثبات بطريقة إعادة الاختبار (Test- Re –test)، إذ تم توزيع الاستبانة على عينة مبدئية من معلمي اللغة العربية بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت بلغ عددها (30)، بخلاف عينة الدراسة، وبعد مضي أسبوعين تم إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة، وبعد ذلك تم حساب معامل الارتباط للأداة وفق معادلة بيرسون التنبؤية، وبلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.91)، وهو معامل ثبات عال يعول عليه.

وفيما يتعلق بثبات محاور الاستبانة فقد تم الحصول على المعاملات التالية:

* المحور الأول: (0.90).

* المحور الثاني: (0.87).

* المحور الثالث: (0.86).

* المحور الرابع: (0.87).

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

فيما يلي أهم نتائج الدراسة الميدانية وذلك بعد تطبيق أداة الدراسة، ومعالجة البيانات إحصائياً، حيث يتم هنا تعرف معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت في ضوء الواقع الفعلي داخل مدارسهم، وذلك من خلال بيان ترتيب عبارات الاستبانة من وجهة نظرهم، وكذلك ترتيب عبارات كل محور من محاور الاستبانة، ثم ترتيب محاور الاستبانة، وأخيراً بيان أثر متغيرات الدراسة: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة على استجابات أفراد العينة. وهو ما توضحه الجداول التالية.

جدول (2): ترتيب عبارات الاستبيان وفق استجابات أفراد العينة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم امتلاك المعلمين لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.	2.29	.45	العشرون
2	عدم امتلاك الطلاب لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.	2.55	.81	الثاني عشر
3	عدم توفر الفنيين المؤهلين لتشغيل أجهزة التعليم الإلكتروني.	2.54	.51	الثالث عشر
4	عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية.	2.91	.39	الثاني
5	عدم تقبل بعض المعلمين لفكرة التعليم الإلكتروني.	2.53	.50	الرابع عشر
6	عدم تقبل بعض الطلاب لفكرة التعليم الإلكتروني.	2.46	.50	السابع عشر
7	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس القادرين على إعداد المناهج التعليمية إلكترونياً.	2.85	.48	الخامس
8	انصراف الطلاب للبحث في مواقع غير مناسبة بالإنترنت.	1.17	.49	السادس والثلاثون
9	التعقيدات الإدارية التي يواجهها المعلم.	1.81	.59	الحادي والثلاثون

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
10	ضعف تحمس المسؤولين بالوزارة للتعليم الإلكتروني.	2.04	.84	السادس والعشرون
11	المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت.	2.87	.34	الثالث
12	عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة.	2.95	.23	الأول
13	انقطاع التيار الكهربائي في حصة التعليم الإلكتروني.	1.60	.83	الخامس والثلاثون
14	حدوث انقطاع أثناء البحث والتصفح لأسباب فنية أو غيرها.	1.78	.65	الثاني والثلاثون
15	صعوبة مواكبة التطور السريع في تقنيات الحاسوب.	1.13	.38	السابع والثلاثون
16	قلة التدريب في مجال التعليم الإلكتروني.	2.61	.65	الحادي عشر
17	عدم وجود أدلة إرشادية للمعلمين لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.	1.90	.68	الثامن والعشرون
18	عدم وجود أدلة إرشادية للطلاب لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.	1.86	.79	الثلاثون
19	عدم توفر المواد الدراسية الإلكترونية لعملية التعليم الإلكتروني.	2.15	.68	الرابع والعشرون
20	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى المعلم بالبيت.	1.64	.77	الثالث والثلاثون
21	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى الطالب بالبيت.	1.90	.67	الثامن والعشرون مكرر
22	عدم وجود بنية تحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	2.17	.50	الثالث والعشرون
23	عدم توفر خدمة الإنترنت بالمدرسة.	2.22	.41	الثاني والعشرون
24	عدم امتلاك المعلم لجهاز حاسوب بالبيت.	1.93	.60	السابع والعشرون
25	عدم امتلاك الطالب لجهاز حاسوب بالبيت	1.62	.76	الرابع والثلاثون
26	عدم توفر شبكة للمعلومات مناسبة للتعليم الإلكتروني.	2.47	.50	السادس عشر
27	عدم تناسب عدد أجهزة الحاسوب بالمدرسة مع عدد الطلاب.	2.70	.48	السابع
28	صعوبة توفر أجهزة الحاسوب لدى بعض الطلاب.	2.75	.46	السادس
29	التكلفة المالية المرتفعة التي يحتاجها التعليم الإلكتروني.	2.86	.36	الرابع
30	التخوف من الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.	2.46	.75	السابع عشر مكرر
31	عدم الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهدافه في العملية التعليمية.	2.07	.74	الخامس والعشرون
32	عدم كفاية وقت الحصة الدراسية لعرض جميع محتويات الدرس إلكترونياً.	2.63	.55	العاشر
33	افتقار التعليم عن طريق الإنترنت إلى العمق في المادة.	2.40	.58	التاسع عشر
34	التعليم الإلكتروني يقلل التفاعل بين المعلم والطالب.	2.68	.47	الثامن
35	ضعف التنظيم المنطقي للمعلومات المقدمة عبر الإنترنت.	2.67	.47	التاسع
36	صعوبة تقديم بعض المناهج من خلال التعليم الإلكتروني.	2.25	.45	الحادي والعشرون
37	صعوبة تعبير الطلاب عن أنفسهم كما في التعليم التقليدي.	2.48	.51	الخامس عشر

من الجدول السابق يتضح أن العبارة (12)، والمنتمية لمحور المعوقات الفنية، والتي تنص على "عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة"، قد جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.95) بالنسبة لرأي عينة الدراسة حول المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، وهي نتيجة منطقية حيث يعد

نقص الكوادر الفنية المتخصصة هو العائق الأكبر في سبيل التطبيق الجيد للتعليم الإلكتروني في دولة الكويت لا تعاني من نقص التمويل، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي جعلت من قلة الدعم الفني عائقاً في سبيل نجاح تجربة التعليم الإلكتروني كدراسة بير وميك (Bare and Meek (1998) (29).

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (4)، ضمن عبارات محور المعوقات البشرية، وتنص على " عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية"، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، ويمتوسط حسابي قدره (2.91). وهو ما يدعم النتيجة السابقة، ويدلل على مدى وعي أفراد العينة لمتطلبات التعليم الإلكتروني، واتفق آرائهم حول ضرورة توفر الخبراء والمتخصصين في تقديم الدعم الفني وإجراء الصيانة للأجهزة المستخدمة في عملية التعليم الإلكتروني. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة ويليامز Williams (2003) (30).

وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة (11)، وهي ضمن عبارات محور المعوقات الفنية، وتنص على " المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت"، بمتوسط حسابي (2.87). وهو ما يؤكد النتائج السابقة ويتوافق معها.

أما المرتبة الأخيرة بالنسبة لترتيب معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت فكانت من نصيب العبارة (15)، من عبارات محور المعوقات الفنية، وتنص على " صعوبة مواكبة التطور السريع في تقنيات الحاسوب"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (1.13). حيث يري أفراد أن العصر الحالي وما به من ثورة معرفية وتقنية وإمكانات هائلة كل ذلك أدى إلى سرعة إيقاع الحياة ومواكبة كل جديد. كما أن ميزانية وزارة التربية تتيح لها متابعة كل جديد في عالم الأجهزة والإلكترونيات.

أما عن ترتيب عبارات محور المعوقات البشرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فيوضحه الجدول التالي.

جدول(3): ترتيب عبارات محور المعوقات البشرية من وجهة نظر أفراد الدراسة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم امتلاك المعلمين لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.	2.29	.45	السابع
2	عدم امتلاك الطلاب لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.	2.55	.81	الثالث
3	عدم توفر الفنيين المؤهلين لتشغيل أجهزة التعليم الإلكتروني.	2.54	.51	الرابع
4	عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية.	2.91	.39	الأول
5	عدم تقبل بعض المعلمين لفكرة التعليم الإلكتروني.	2.53	.50	الخامس
6	عدم تقبل بعض الطلاب لفكرة التعليم الإلكتروني.	2.46	.50	السادس
7	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس القادرين على إعداد المناهج التعليمية إلكترونياً.	2.85	.48	الثاني
8	انصراف الطلاب للبحث في مواقع غير مناسبة بالإنترنت.	1.17	.49	العاشر
9	التعقيدات الإدارية التي يواجهها المعلم.	1.81	.59	التاسع
10	ضعف تحمس المسؤولين بالوزارة للتعليم الإلكتروني.	2.04	.84	الثامن

من الجدول السابق يتضح أن العبارة (4)، والتي تنص على "عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية"، قد جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمعوقات البشرية، وتحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني، بمتوسط حسابي قدره (2.91)، وقد سبق تفسير هذه النتيجة.

تلتها في الترتيب العبارة (7)، والتي تنص على " قلة عدد أعضاء هيئة التدريس القادرين على إعداد المناهج التعليمية إلكترونياً"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.85). حيث تعد عملية تحويل المقررات التقليدية إلى مقررات إلكترونية من العمليات الحيوية ضمن متطلبات التعليم الإلكتروني، وهو الأمر الذي يعاني منه واقع التعليم الإلكتروني. فهذه العملية تحتاج لأفراد تم تدريبهم وتأهيلهم لذلك. ومن هنا جاء رأي عينة الدراسة ليؤكد ذلك. كما أن محمد خميس جعل عدم قدرة المعلمين على إعداد المقررات إلكترونياً من أهم معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني (31-256).

في حين جاءت العبارة (8)، والتي تنص على "انصراف الطلاب للبحث في مواقع غير مناسبة بالإنترنت" في المرتبة الأخيرة بالنسبة للمعوقات البشرية، وبمتوسط حسابي قدره (1.17). وهو ما يشير إلى وعي معلمي المرحلة المتوسطة بدولة الكويت وطلابهم بضرورة التوظيف الجيد للمستحدثات التكنولوجية، والبعد عن استخدامها في الأمور المنافية لعادات وتقاليد المجتمع الكويتي.

أما ترتيب عبارات محور المعوقات الفنية فيوضحه الجدول التالي.

جدول (4): ترتيب عبارات محور المعوقات الفنية من وجهة نظر أفراد الدراسة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
11	المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت.	2.87	.34	الثاني
12	عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة.	2.95	.23	الأول
13	انقطاع التيار الكهربائي في حصة التعليم الإلكتروني.	1.60	.83	الثامن
14	حدوث انقطاع أثناء البحث والتصفح لأسباب فنية أو غيرها.	1.78	.65	السابع
15	صعوبة مواكبة التطور السريع في تقنيات الحاسوب.	1.13	.38	التاسع
16	قلة التدريب في مجال التعليم الإلكتروني.	2.61	.65	الثالث
17	عدم وجود أدلة إرشادية للمعلمين لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.	1.90	.68	الخامس
18	عدم وجود أدلة إرشادية للطلاب لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.	1.86	.79	السادس
19	عدم توفر المواد الدراسية الإلكترونية لعملية التعليم الإلكتروني.	2.15	.68	الرابع

من الجدول السابق يتضح أن العبارة (12)، والتي تنص على "عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة" قد جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بالمعوقات الفنية، وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.95) وقد سبق تفسير هذه النتيجة.

تلتها في الترتيب العبارة (11)، وتنص على "المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت"، بمتوسط حسابي بلغ (2.87)، وقد سبق تفسير هذه النتيجة أيضاً.

أما المرتبة الأخيرة لعبارات المعوقات الفنية فكانت من نصيب العبارة (15)، والتي تنص على "صعوبة مواكبة التطور السريع في تقنيات الحاسوب"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (1.13) وقد سبق تفسير ذلك.

أما ترتيب عبارات محور المعوقات المادية فيوضحه الجدول التالي.

جدول (5): ترتيب عبارات محور المعوقات المادية من وجهة نظر أفراد الدراسة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
20	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى المعلم بالبيت.	1.64	.77	التاسع
21	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى الطالب بالبيت.	1.90	.67	الثامن
22	عدم وجود بنية تحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	2.17	.50	السادس
23	عدم توفر خدمة الإنترنت بالمدرسة.	2.22	.41	الخامس
24	عدم امتلاك المعلم لجهاز حاسوب بالبيت.	1.93	.60	السابع
25	عدم امتلاك الطالب لجهاز حاسوب بالبيت.	1.62	.76	العاشر
26	عدم توفر شبكة للمعلومات مناسبة للتعليم الإلكتروني.	2.47	.50	الرابع
27	عدم تناسب عدد أجهزة الحاسوب بالمدرسة مع عدد الطلاب.	2.70	.48	الثالث
28	صعوبة توفر أجهزة الحاسوب لدى بعض الطلاب.	2.75	.46	الثاني
29	التكلفة المالية المرتفعة التي يحتاجها التعليم الإلكتروني.	2.86	.36	الأول

من الجدول السابق يتضح أن العبارة (29) والتي تنص على " التكلفة المالية المرتفعة التي يحتاجها التعليم الإلكتروني ، قد احتلت المرتبة الأولى لترتيب المعوقات المادية التي تحول دون تطبيق التعليم الإلكتروني، وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.86). مما يشير إلى مدى وعي أفراد العينة بمتطلبات التعليم الإلكتروني، حيث تحتاج عملية التحول من التعليم التقليدي إلى الإلكتروني إلى تكلفة مالية باهظة من أجل توفير ما يحتاجه التعليم الإلكتروني من بنية تحتية وأجهزة حديثة، وعقد دورات تدريبية لتأهيل المعلمين والفنيين.

تلتها في الترتيب العبارة(28)، والتي تنص على " صعوبة توفر أجهزة الحاسوب لدى بعض الطلاب "، وبمتوسط حسابي قدره (2.75). فهناك بعض الطلاب الذين لا تسمح لهم ظروفهم بشراء جهاز حاسوبي خاص بكل طالب.

أما المرتبة الأخيرة في ترتيب المعوقات المادية فكانت من نصيب العبارة(25)، والتي تنص على "عدم امتلاك الطالب لجهاز حاسوب بالبيت "، وذلك بمتوسط حسابي قدره(1.62). حيث لم يعد امتلاك الطالب لجهاز الحاسوب من الكماليات، بل أضحى من الأمور الضرورية لكل طالب.

أما ترتيب عبارات محور المعوقات الطبيعية فيوضحه الجدول التالي.

جدول (6): ترتيب عبارات محور المعوقات الطبيعية من وجهة نظر أفراد الدراسة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
30	التخوف من الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.	2.46	.75	الخامس
31	عدم الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهدافه في العملية التعليمية.	2.07	.74	الثامن
32	عدم كفاية وقت الحصة الدراسية لعرض جميع محتويات الدرس إلكترونياً.	2.63	.55	الثالث
33	افتقار التعليم عن طريق الإنترنت إلى العمق في المادة.	2.40	.58	السادس
34	التعليم الإلكتروني يقلل التفاعل بين المعلم والطالب.	2.68	.47	الأول
35	ضعف التنظيم المنطقي للمعلومات المقدمة عبر الإنترنت.	2.67	.47	الثاني
36	صعوبة تقديم بعض المناهج من خلال التعليم الإلكتروني.	2.25	.45	السابع
37	صعوبة تعبير الطلاب عن أنفسهم كما في التعليم التقليدي.	2.48	.51	الرابع

من الجدول السابق يتضح أن العبارة (34)، والتي تنص على " التعليم الإلكتروني يقلل التفاعل بين المعلم والطالب"، قد احتلت المرتبة الأولى لترتيب المعوقات الطبيعية، والتي تعود إلى طبيعة التعليم الإلكتروني ذاته، تحول دون تطبيقه بفعالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.68). وهي نتيجة منطقية تدلل على وعي معلمي المرحلة المتوسطة بطبيعة التغيرات التي تحدث عند الانتقال من التعليم التقليدي للتعليم الإلكتروني، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة جاستفريند وآخرون من أن التعليم الإلكتروني يقلل من فرص الحوار والتفاعل المباشر بين المعلم والطالب (32).

تلتها في ترتيب المعوقات الطبيعية العبارة (35)، والتي تنص على " ضعف التنظيم المنطقي للمعلومات المقدمة عبر الإنترنت "، وبمتوسط حسابي قدره (2.67). وهو ما يمكن تبريره في ضوء اتساق آراء أفراد عينة الدراسة، والتي أشارت أراؤهم فيما سبق بعدم وجود المعلمين المؤهلين لإعداد المقررات التقليدية بصورة إلكترونية، وعليه فضعف التنظيم المنطقي فيما يقدم من مقررات الآن يعد نتيجة طبيعية لما سبق.

أما المرتبة الأخيرة في ترتيب المعوقات الطبيعية فكانت من نصيب العبارة(31)، والتي تنص على "عدم الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهدافه في العملية التعليمية"، وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.07). حيث أشارت الدراسة في إطارها النظري إلى أهم معوقات التطبيق الناجح للتعليم الإلكتروني، والتي جاء من ضمنها الأمية التكنولوجية وعدم الوعي بقيمة التعليم الإلكتروني، وما قد يوفره من إمكانيات وتسهيلات رائعة داخل البيئة التعليمية.

أما عن ترتيب محاور الاستبانة بصورة كلية من وجهة نظر العينة فيوضحه الجدول التالي.

جدول (7): ترتيب محاور الاستبانة

م	المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	المعوقات البشرية	23.1567	1.4603	الأول
2	المعوقات الفنية	18.8467	2.3526	الرابع
3	المعوقات المادية	22.2852	2.1686	الثاني
4	المعوقات الطبيعية	19.6254	1.4143	الثالث

من الجدول السابق يتضح أن ترتيب أفراد العينة لمحاور الاستبانة قد عبر بصورة منطقية عن آراء عينة الدراسة حول أهم المعوقات التي تحول دون فعالية تطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

كما أن ترتيب أفراد عينة الدراسة للمعوقات قد اختلف مع ترتيب الاستبانة التي تم تطبيقها، حيث احتلت المعوقات المادية المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة، في حين أنها كانت في المرتبة الثالثة بالاستبانة. وجاءت المعوقات الفنية في المرتبة الرابعة من وجهة نظر العينة، مخالفة لترتيبها بالاستبانة في المرتبة الثانية. وجاءت المعوقات الطبيعية في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد الدراسة، في حين كان ترتيبها الرابع ضمن الاستبانة.

أما عن أثر متغير المؤهل العلمي على استجابات أفراد عينة الدراسة حول ترتيب المعوقات، فيوضحه الجدول التالي.

جدول (8): أثر متغير المؤهل العلمي على إجمالي استجابات أفراد الدراسة بالنسبة لمحاور الدراسة

المحور	المؤهل	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	د. ح	المعنوية
المعوقات البشرية	تربوي	23.4267	1.7099	1.856	298	.064
	غير تربوي	23.0667	1.3595			
المعوقات الفنية	تربوي	19.3467	2.1529	2.138	298	*.033
	غير تربوي	18.6800	2.3969			
المعوقات المادية	تربوي	22.0933	2.1572	-0.886	298	.377
	غير تربوي	22.3498	2.1735			
المعوقات الطبيعية	تربوي	19.4800	1.3493	-1.029	298	.304
	غير تربوي	19.6741	1.4350			
الإجمالي	تربوي	84.3467	4.4887	.919	298	.359
	غير تربوي	83.7354	5.1366			

* دالة عند (0.05). لصالح المؤهل التربوي.

من الجدول السابق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وتعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك بالنسبة لجميع محاور الدراسة، ما عدا محور المعوقات الفنية، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05). لصالح فئة التربويين فيما يتعلق بالمؤهل العلمي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الأخذ في الاعتبار طبيعة التعليم الإلكتروني وما يحتاجه من متطلبات خاصة، تعتمد في الأساس على التجهيزات الفنية ووجود الدعم والمساعدة الفنية عند الحاجة، وهذه الأمور يعيها بشكل أكبر المعلمون الذين يحملون مؤهلات تربوية، حيث يتسنى لهم دراسة مثل هذه الأمور خلال سنوات الإعداد بكليات التربية.

أما عن أثر متغير سنوات الخبرة على استجابات أفراد عينة الدراسة حول ترتيب المعوقات، فيوضحه الجدول التالي.

جدول (9): تحليل التباين الأحادي لبيان أثر متغير سنوات الخبرة على استجابات أفراد العينة

المحور	مجموع المربعات	د. ح	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
المعوقات البشرية	بين المجموعات	2	24.371	12.291	*.000
	داخل المجموعات	297	1.983		
	الإجمالي	299			
المعوقات الفنية	بين المجموعات	2	189.601	44.140	*.000
	داخل المجموعات	297	4.295		
	الإجمالي	299			
المعوقات المادية	بين المجموعات	2	25.804	5.659	*.004
	داخل المجموعات	297	4.560		
	الإجمالي	299			
المعوقات الطبيعية	بين المجموعات	2	.494	.246	.782
	داخل المجموعات	297	2.010		
	الإجمالي	299			
الإجمالي	بين المجموعات	2	565.197	26.725	*.000
	داخل المجموعات	297	21.149		
	الإجمالي	299			

* دالة عند (.05). لصالح فئة سنوات الخبرة (5-10).

من الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة وتعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة سنوات الخبرة (5-10) بالنسبة لجميع محاور الاستبانة، ما عدا محور المعوقات الطبيعية.

ويمكن رد هذه النتيجة إلى كون أن هذه الفئة من سنوات الخبرة تمثل المدى المتوسط الذي من خلال يكون المعلم قادراً على الحكم على طبيعة المعوقات التي تقف في سبيل تفعيل تجربة التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، وذلك بالنسبة لجميع المعوقات البشرية منها والفنية والمادية، في حين لم توجد هذه الفروق في المعوقات الراجعة لطبيعة التعليم الإلكتروني ذاته، فهذه المعوقات لا تحتاج لفروق في سنوات الخبرة؛ لأنها مرتبطة بطبيعة التعليم الإلكتروني ذاته.

أهم نتائج الدراسة:

من كل ما سبق خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد العينة من معلمي المرحلة المتوسطة بدولة الكويت قد وافقوا على عبارات ومحاور الاستبانة المقدمة لهم، والخاصة بالمعوقات التي تحول دون تفعيل التعليم الإلكتروني بمدارسهم.
- جاء ترتيب محاور الاستبانة حسب درجة تأثيرها كعميق من وجهة نظر معلمي المرحلة المتوسطة بدولة الكويت على النحو التالي: في المرتبة الأولى محور المعوقات البشرية، يليه محور المعوقات المادية، ثم محور المعوقات الطبيعية، وأخيراً محور المعوقات الفنية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة هو العبارة (12)، وتنص على " عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة "، بمتوسط قدره (2.95) وهي من عبارات المحور الثاني الخاص بالمعوقات الفنية. تلتها العبارة (4)، وتنص على " عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية "، بمتوسط قدره (2.91)، وهي تنتمي للمحور الأول الخاص بالمعوقات البشرية، ثم جاءت العبارة (11)، تنص على " المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت "، وهي تابعة لمحور المعوقات الفنية.
- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بالنسبة لاستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح فئة التربوي في محور المعوقات الفنية فقط.
- توصلت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية بالنسبة لاستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة سنوات الخبرة (5-10) بالنسبة لجميع محاور الاستبانة، ما عدا محور المعوقات الطبيعية بيئة المدرسية والأنشطة.

التصور المقترح لتفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت:

في ضوء الإطار النظري الذي تم عرضه، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، وما تضمنته نتائج الدراسات السابقة يتم عرض التصور المقترح التالي لتفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت، وذلك من خلال بيان فلسفة هذا التصور، وأهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها، والمتطلبات الواجب توافرها حتى يمكن تحقيقه.

- فلسفة التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح لتفعيل تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت من ركيزة أساسية، تستند إلى أن التطبيق الفعال للتعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة يتطلب إحداث تغييرات جذرية في مختلف العناصر الفاعلة في المنظومة التعليمية لهذه المرحلة، من خلال تبني الرؤى الفلسفية التالية:

- ضرورة نشر الثقافة التكنولوجية والوعي بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التعليم الإلكتروني في إحداث نقلة نوعية في التعليم بدولة الكويت.
- ضرورة عقد دورات تدريبية وتأهيلية لمعلمي المرحلة المتوسطة، لمواكبة كل جديد.
- النظر إلى المدرسة المتوسطة كبناء اجتماعي يجب أن تظهر فيه ديناميات الجماعة الناجحة، الساعية إلى النمو والتطور والاستفادة من المستحدثات التكنولوجية الجديدة.
- أهمية توفير المناخ الداعم لتطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.

- أهداف التصور المقترح:

يسعى التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توفير بيئة داعمة لتطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.
- إكساب الطلاب والمعلمين القدرة على تطبيق التعليم الإلكتروني داخل المدرسة المتوسطة بدولة الكويت.
- توفير بنية تحتية متكاملة لتطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة المتوسطة بدولة الكويت.
- الوصول بالعملية التعليمية داخل المدرسة المتوسطة بدولة الكويت إلى محاكاة الواقع التعليمي بالمدارس القائمة على التعليم الإلكتروني بالدول الرائدة في هذا المجال.

- متطلبات تحقيق التصور المقترح:

فيما يلي أهم العوامل المساعدة على تحقيق التصور المقترح، وذلك من خلال توفير المتطلبات التالية:

- **البنية التحتية:**
 - تجهيز بنية تحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - إنشاء مدارس إلكترونية على غرار ما يحدث بالدول المتقدمة.
 - إنشاء هيئة متخصصة في تكنولوجيا التعليم تعمل على إحداث شراكة مباشرة بين وزارة التربية ورجال الأعمال والمجتمع المدني لتوفير متطلبات التعليم الإلكتروني.
- **الوعي الثقافي:**
 - نشر الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهدافه في العملية التعليمية، والانتقال بالعملية التعليمية من النمط التقليدي إلى التعلم الذاتي القائم على توظيف المستحدثات التكنولوجية. وذلك من خلال كافة الوسائط الإعلامية الممكنة.

- نشر الوعي بضرورة الاستفادة الحسنة والطيبة من المستجدات التكنولوجية والبعد التام عن توظيفها فيما يضر الفرد والمجتمع معاً.

• **الإمكانات الفنية:**

- توفير أجهزة الحاسوب ومشمولاتها للطلاب والمعلمين.
- توفير وحدات إنتاج تليفزيوني ومحطات إرسال واستقبال.
- توفير الدعم الفني والصيانة الدورية المستمرة.
- إنشاء مكتبة مدرسية إلكترونية مزودة بأشرطة الفيديو التعليمية والبرامج السمعية والبصرية والكاميرا الرقمية وغيرها.
- إعداد وتوفير المقررات الدراسية بصورة إلكترونية تراعي الفروق الفردية القائمة بين الطلاب.
- تفعيل الاتصال والتواصل بين المستخدمين من التعليم الإلكتروني والمواقع الافتراضية.

• **الإمكانات البشرية:**

- توفير الكفاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وصناعة التعليم الإلكتروني وتوفيره.
- التنمية المهنية المستمرة لمعلمي التعليم الإلكتروني وتدريبهم على القيام بأدوارهم الجديدة.
- تعيين أكاديميين وفنيين متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني.

المراجع:

- جابر، جابر عبد الحميد وكاظم، أحمد خيرى، (1987). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. الطبعة الثانية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحلفاوي، وليد سالم، (2006). *مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية*، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- خان، بدر الدين، (2005). *استراتيجيات التعلم الإلكتروني*، ترجمة على بن شرف الموسوى وآخرون، سوريا: شعاع للنشر.
- خميس، محمد عطية، 2003، *منتجات تكنولوجيا التعليم*، القاهرة: دار الكلمة.
- خميس، محمد عطية، مرجع سابق.
- سالم، أحمد محمد، (2004). *تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني*، الرياض: مكتبة الرشد.
- سالم، أحمد محمد، (2004). *تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني*، الرياض: مكتبة الرشد.
- عبد الحى، رمزي أحمد، (2005). *التعليم العالي الإلكتروني محدثاته ومبرراته ووسائله*، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- عبد الله الموسى وأحمد المبارك، (2005). *التعليم الإلكتروني الأسس والتطبيقات*، الرياض: مؤسسة شبكة البيانات.
- عزيز، نادي كمال، *التعليم الإلكتروني نموذجا لإعداد وتأهيل وتدريب المعلمين*، المؤتمر السادس لكلية التربية "العلوم التربوية والنفسية:تجديدات وتطبيقات مستقبلية"، كلية التربية، جامعة اليرموك، 22-24 تشرين ثاني 2005.
- العصيمي، عبد المحسن بن أحمد، *التعليم الإلكتروني في عصر العولمة نحو رؤية متكاملة للتعليم الإلكتروني*، المؤتمر السنوي الثاني لمركز التعليم المفتوح "التخطيط الاستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والإلكتروني إطار للتميز"، ج 1، 27-28 مايو 2006، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس.
- علي، نبيل. *العرب وعصر المعلومات*، سلسلة عالم المعرفة (184)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الفنتوخ، عبد القادر والسلطان، عبد العزيز: الإنترنت في التعليم، مشروع المدرسة الإلكترونية متاح على WWW.Riyadnedu.gov.sa/alan/fntok_fntoko.htm
- الكمياني، ناصر بن سعود، (2006). *أنماط التعليم العالي في سلطنة عمان رؤية مقترحة لتلبية الحاجات المجتمعية المتغيرة*، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- الكندري، عبد الله عبد الرحمن: *جودة التربية ومدرسة المستقبل*، المؤتمر التربوي الثلاثون: "جودة التعليم: خيار المستقبل"، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، 7-10 أبريل 2001.
- محمد علي نصر: *التعليم الإلكتروني ونماذج تطبيقية له لتحقيق الجودة بالتعليم الجامعي العربي*، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر(العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي " آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي "، ج 1، 25-26 نوفمبر 2007، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.
- المحيسن، إبراهيم بن عبد الله وهاشم، خديجة بنت حسين. *المدرسة الإلكترونية: مدرسة المستقبل "دراسة في المفاهيم والنماذج"*، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل، 22-23 أكتوبر 2002. متاح على WWW.gulfkids.com
- مدكور، علي أحمد، (2003). *التربية وثقافة التكنولوجيا*، سلسلة الفكر العربي للتربية وعلم النفس 27، القاهرة: دار الفكر العربي.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، (2008). *التعليم الإلكتروني كمدخل لتطوير التعليم (تجارب عربية وعالمية)*، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

النجار، فريد، استراتيجيات التعليم الرقمي: الموقف العربي، ورقة عمل مقدمة إلى السيمينار الإقليمي للاستخدامات
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الإلكتروني، 15- 17 يوليو 2003، الجمهورية العربية السورية.
وزارة التربية، (2008). المجموعة الإحصائية للتعليم 2007/2008، قطاع التخطيط والمعلومات.

Bare , J. and Meek, A. Internet Access in Public Schools Issue brief (ERIC Document Reproduction Service, No.ED471698).

Bare , J. and Meek ,A. op. cit.

David J. Clark. E. Learning Time Line ;the Evolution of Education.Avalibale at <http://www.Eve-schoolvcertification2%Magazine-htm>.

Gastfriend, H. *et al.* op. cit.

Gastfriend, H. *et al.* Transforming a Lecture –Based to an Internet –Based Course ; A Case Study , paper presented at the National Convention of the Association of Educational Communications and Technology , Atlanta, Georgia, Nov.8-12-2001.

Jessica Bowman, (2003). Satisfaction with and Perference for on –line Learning ;an Investigation of the Impact of Social and Emotional Learning Strategies , Dissertation Submitted for the degree of doctor of education , DAI-A64/12.

John Monson. (2003). The Importance of Human Interaction in on-line Learning ; Learner and Instructor Perceptions and Expectations, Dissertation Submitted for the degree of doctor of education , DAI-A64/06.

Kirschner , P. and Kearsley , G., (2001). Web- enhanced higher education ; Atower of Babel ,Computers in Human Behavior, No.17.

Matheos, K., (2002). Pethinking Residency in the Age of on Line Learning , Canada.

Williams, K. Obstacles in E-Learning. Avalable at [http://iit.bloomu.edu/e_training/presentations / presentations.htm](http://iit.bloomu.edu/e_training/presentations/presentaions.htm).

Williams, K. op. cit.

ملحق (1)

أسماء السادة المحكمين *

م	الاسم	الوظيفة
1	د/ خالد المريفع	أستاذ تكنولوجيا التعليم - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب- الكويت.
2	د / سامي نصار	أستاذ أصول التربية - عميد معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة.
3	د / صلاح الثويني	رئيس قسم الحاسوب - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب- الكويت.
4	د/ فهد الرويشد	أستاذ الأصول والإدارة التربوية- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب- الكويت.
5	د/ مصطفى عبدالسميع	أستاذ تكنولوجيا التعليم ومستشار وزير التربية والتعليم- القاهرة

* الأسماء مرتبة هجائياً.

ملحق (2)

استبيان معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني

الأستاذة الفاضلة /الأستاذ الفاضل.....

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحثون بعمل دراسة علمية بعنوان " معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني بمناهج المرحلة المتوسطة في دولة الكويت... دراسة ميدانية ". ويتطلب نجاح الدراسة في تحقيق أهدافها تعرف رأيكم الكريم حول معوقات التعليم الإلكتروني بالمدرسة المتوسطة بدولة الكويت من خلال الإجابة عن العبارات التالية الواردة بالاستبيان من خلال وضع علامة (√) أمام ما تجدونه معبراً عن رأيكم من البدائل المتاحة (موافق - موافق إلى حد ما- غير موافق)، وذلك أمام كل عبارة مع إضافة أي آراء أخرى.

علمًا بأن هذه البيانات محاطة بالسرية التامة ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

الباحثون

البيانات الأولية:

الاسم (اختياري):.....

الجنس: ذكر () أنثى ()

المدرسة:.....

المنطقة التعليمية:.....

نوع المؤهل: تربوي (.....) غير تربوي (.....)

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات () 5 - 10 سنوات () أكثر من 10 سنوات ()

م	المعوقات	درجة الموافقة		
		موافق	موافق لحد ما	غير موافق
1	عدم امتلاك المعلمين لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.			
2	عدم امتلاك الطلاب لمهارات التعامل مع التكنولوجيا.			
3	عدم توفر الفنيين المؤهلين لتشغيل أجهزة التعليم الإلكتروني.			
4	عدم توفر الفنيين المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة الدورية.			
5	عدم تقبل بعض المعلمين لفكرة التعليم الإلكتروني.			
6	عدم تقبل بعض الطلاب لفكرة التعليم الإلكتروني.			
7	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس القادرين على إعداد المناهج التعليمية إلكترونياً.			
8	انصراف الطلاب للبحث في مواقع غير مناسبة بالإنترنت.			
9	التعقيدات الإدارية التي يواجهها المعلم.			
10	ضعف تحمس المسؤولين بالوزارة للتعليم الإلكتروني.			
11	المشكلات الفنية التي تظهر في أجهزة الحاسوب والإنترنت.			
12	عدم توفر المساعدة الفنية عند الحاجة.			
13	انقطاع التيار الكهربائي في حصة التعليم الإلكتروني.			
14	حدوث انقطاع أثناء البحث والتصفح لأسباب فنية أو غيرها.			
15	صعوبة مواكبة التطور السريع في تقنيات الحاسوب.			
16	قلة التدريب في مجال التعليم الإلكتروني.			
17	عدم وجود أدلة إرشادية للمعلمين لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.			
18	عدم وجود أدلة إرشادية للطلاب لكيفية التعامل مع التكنولوجيا.			
19	عدم توفر المواد الدراسية الإلكترونية لعملية التعليم الإلكتروني.			
20	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى المعلم بالبيت.			
21	عدم توفر خدمة الإنترنت لدى الطالب بالبيت.			
22	عدم وجود بنية تحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.			
23	عدم توفر خدمة الإنترنت بالمدرسة.			
24	عدم امتلاك المعلم لجهاز حاسوب بالبيت.			
25	عدم امتلاك الطالب لجهاز حاسوب بالبيت.			
26	عدم توفر شبكة للمعلومات مناسبة للتعليم الإلكتروني.			
27	عدم تناسب عدد أجهزة الحاسوب بالمدرسة مع عدد الطلاب.			
28	صعوبة توفر أجهزة الحاسوب لدى بعض الطلاب.			
29	التكلفة المالية المرتفعة التي يحتاجها التعليم الإلكتروني.			
30	التخوف من الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.			
31	عدم الوعي بثقافة التعليم الإلكتروني وأهدافه في العملية التعليمية.			
32	عدم كفاية وقت الحصة الدراسية لعرض جميع محتويات الدرس إلكترونياً.			
33	افتقار التعليم عن طريق الإنترنت إلى العمق في المادة.			
34	التعليم الإلكتروني يقلل التفاعل بين المعلم والطالب.			
35	ضعف التنظيم المنطقي للمعلومات المقدمة عبر الإنترنت.			
36	صعوبة تقديم بعض المناهج من خلال التعليم الإلكتروني.			
37	صعوبة تعبير الطلاب عن أنفسهم كما في التعليم التقليدي.			

- معوقات أخري تضاف:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مع خالص الشكر والتقدير

دور الإعلانات التلفزيونية في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة دراسة ميدانية على عينة من أولياء الأمور في محافظة إربد

حاتم سليم علاونة، عزت محمد حجاب، محمود أحمد عبد الغني، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

وقبل للنشر 2011/10/4

استلم البحث في 2009/8/7

ملخص

هدفت هذه الدراسة معرفة مدى مشاهدة أطفال ما قبل المدرسة لإعلانات التلفزيون، ومدى الفائدة التي يكتسبونها منها، ومدى تصديقهم لها، والتعرف عما إذا كان الأطفال يقلدون الإعلانات التلفزيونية أم لا، باستخدام المنهج المسحي على عينة من أولياء الأمور في محافظة إربد، بلغت (400) مفردة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- كشفت الدراسة أن (98.2%) من أطفال ما قبل المدرسة في محافظة إربد يشاهدون التلفزيون، وأن (91.9%) منهم يشاهدون الإعلانات التلفزيونية، وما نسبته (87.8%) من أولياء الأمور يشجعون أطفالهم على مشاهدة الإعلانات.
- أوضحت النتائج أن ما نسبته (27.9%) يشجعون أطفالهم على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية لأنها تزود أطفالهم بالمعرفة والمعلومات العامة، وما نسبته (23.1%) لأنها توسع مداركهم وتنمي ذكاءهم.
- أكد (91%) من أولياء الأمور أن أطفالهم يستفيدون من تعرضهم للإعلانات في التلفزيون، وأشار (28.5%) منهم أن أطفالهم يتعلمون من خلالها كيفية التعامل مع بعض الأشياء، وما نسبته (21.8%) بأن أطفالهم يستفيدون منها كيفية المحافظة على صحتهم.
- بينت النتائج أن (94%) من أطفال ما قبل المدرسة تساعدهم الإعلانات في اكتساب عادات معينة، يأتي في مقدمتها عادة حب الشراء بنسبة (40.7%).
- أظهرت النتائج أن (65%) من الأطفال يشاهدون أشكال العنف التي تعرضها الإعلانات، وأن ما نسبته (48.4%) يحاولون تقليد هذه الأشكال من العنف.

The Role of Television Advertising in Socialization Survey on Parents in Irbid

Hatem Al Alawneh, Ezzat Hijab and Mahmoud Abd El Ghani, Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid- Jordan.

Abstract

This study aims to explore T.V viewing among Pre-School Children Concerning advertising and the extent of usefulness they acquire, the credibility of these advertisements among children to investigate if these children imitate these T.V advertisements or not.

The study uses a survey on (400) parents in Irbid. The study concluded that:

- *98% of pre-school children watch T.V, 91.9% watches T.V advertisements. 87.8% of parents encourage their children to watch these advertisements.*
- *27.9% of parents encourage their children to watch T.V advertisements as they provide them with knowledge and general information. 23.1% because they widen their perception and develop their intelligence.*
- *91% of parents confirm that their children benefit from advertisements. 28.5% confirm that their children know how to deal with every day life. 21.8% confirm that their children benefit from these advertisements to be healthy.*
- *94% of Pre-School children are helped through T.V advertisement to acquire certain habits as enjoy buying habit 40.7%. 65% of children watch violence forms also through these advertisement 48.4% of children try to imitate these kinds of violence forms.*

المقدمة

لقد تزايد الإقبال على مشاهدة الشاشة الصغيرة وبخاصة في السنوات الأخيرة، بسبب انتشار أجهزة التلفزيون في المناطق كافة، سواء المدينة، أو الريف، أو حتى وسائل النقل، وأصبح التلفزيون من الحاجات المهمة في حياة الأطفال، ثم ترسخت العلاقة بين الطفل والتلفزيون، حتى غدا التلفزيون مصدراً للمعلومات والتوجيه والتعليم.¹

إن حقيقة انتشار التلفزيون وتحول مشاهدته إلى فعالية يومية شائعة، وازدياد الخيارات المتنوعة في انتشار الأقمار الفضائية، جعلت من التلفزيون طرفاً فعالاً في التنشئة الاجتماعية للأطفال، بالإضافة إلى الأسرة والمدرسة والأصدقاء.²

ولم تعد الأسرة المؤسسة الوحيدة للتنشئة الاجتماعية، بل إنها لم تعد حالة تكمل المدرسة في الأساليب واختلاف الأهداف، ولا سيما تناقض نماذج التنشئة الاجتماعية المرجعية، فقد بات مؤكداً تراجع دور الأسرة التقليدي واضمحلال التنشئة المبنية وفق التربية التقليدية.

وقد أثبتت الدراسات أن التلفزيون من أكثر وسائل التنشئة الاجتماعية خطورة، لأن الطفل يقضي أمامه أكثر الساعات، حتى أصبح التلفزيون يمثل حالياً الأب الثالث أو الأب الروحي للطفل كما أطلق عليه الأمريكيين.³

فالتلفزيون وسيلة الاتصال الجماهيرية التي تحس غالبيتهم بوحشية شديدة إذا افتقدوها، أو اضطروا لقضاء بعض الوقت بعيداً عنها، ويقضي الأطفال وقتاً طويلاً في مشاهدة برامج التلفزيون ومن ثم مشاهدة الإعلانات.

والواقع أن الطفل والإعلان في توافق وتناغم دائمين، لأن كلاهما يخدم الآخر ويسعده، والثاني يقدم للأول رسالة لغوية فيلمية طريفة ومسلية، تحتوي على صور براقية متحركة، وسريعة الإيقاع غريبة أحياناً، وأحياناً أخرى جامعة بين الواقعية اليومية والغريبة، كما تحوي شخصيات مميزة واضحة المعالم ناطقة بالكلام القليل الطريف المنظم والمكرر، بحيث يمكن التقاطه ببسر وسرعة، وبالتالي النطق به وغناؤه بسعادة.

لا عجب إذن في أن يصبح الإعلان مادة محببة إلى نفوس الأطفال، وفترة ترويحية تقيم علاقة مشاركة بين الطفل والشاشة.⁴ من هنا كانت هذه الدراسة محاولة للتعرف على دور إعلانات التلفزيون في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة من وجهة نظر أولياء الأمور.

الدراسات السابقة

قبل عرض الدراسات السابقة يجب الإشارة إلى أن هناك دراسات عديدة أجريت على علاقة التلفزيون بالطفل بشكل عام، كما أن هناك دراسات تمت حول الإعلان التلفزيوني وتأثيراته، ولكن تم الاكتفاء هنا بعرض مجموعة من الدراسات التي أجريت حول علاقة الإعلان التلفزيوني والطفل على وجه الخصوص، حيث لا يتسع المجال هنا لعرض كل هذه الدراسات، ومن ثم كانت أهم هذه الدراسات ما يلي:-

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة محمد بن علي السويد (2006)⁵

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة صورة الطفل في الإعلان التلفزيوني وعلاقتها بالقيم الاجتماعية والتربوية واستخدمت منهج الدراسات المسحية على عينة من إعلانات قناة الأطفال سبيس تون (Spacetoon)، لمدة أربعة أسابيع وذلك بالاعتماد على أداة تحليل المضمون للإعلانات التي عرضتها هذه القناة.

وبينت النتائج كثافة الإعلان عن مواد الطفل بما لا يترك حضوراً ملموساً للمواد الإعلانية ذات العلاقة باهتمامات أطراف أخرى، وفي نطاق إعلانات السلع المرتبطة بالأطفال، ظهر تركيز إعلانات القناة في السلع الاستهلاكية بدرجة يمكن تعميمها على جميع إعلانات القناة، وأن أغلب هذه السلع في نوعيتها: ألعاب أطفال، وفي نشوتها ذات مصدر إنتاج أجنبي، ويكثر الإعلان عنها برسائل إعلانية أجنبية الانتماء.

وفي مدار الاهتمام بمظاهر التوصيفات العامة لشخصية الطفل في إعلانات القناة لم يلحظ الباحث تفاوتاً كبيراً في استخدام فئتي جنسي الطفل، مع ملاحظة أن الإعلانات تعاملت أكثر مع الطفل متفرداً حسب نوع جنسه ولم تجمعهما معاً إلا في حدود 15% من إجمالي العينة، وتعد الفئة العمرية (7 - 12) سنة أكثر الفئات ظهوراً في الإعلانات دون منافسة فئة عمرية أخرى، كما لوحظ الغياب التام للطفل الرضيع وتدني اعتماد الإعلانات على الفئات العمرية الأكبر من (13) سنة فأعلى. أما جنسيات هؤلاء الأطفال فهم إما أجنبيون بأكثر من نصف الإعلانات، أو عرب بأكثر من ربع الإعلانات مقابل غياب شبه كامل للطفل المحلي.

دراسة فاطمة شعبان صالح (2004)⁶

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الإعلان التلفزيوني في توجيه سلوك المراهقين المصريين.

وقد كشفت نتائج تحليل الإعلانات الموجهة للمراهقين تقارب نسب ظهور فئات المراهقين، والشباب، والفئتين معاً، حيث وصلت نسبتهم إلى (73.7%)، وقد فسرت الباحثة هذه النتيجة في ضوء تفهم المعن لطبيعة المرحلة العمرية، حيث يميل المراهقون إلى تقليد من هم أكبر منهم سناً، وخاصة الشباب. في حين أسفرت نتائج الدراسة الميدانية لعينة المراهقين عن أن ما يوازي (83%) منهم لديهم اتجاهات إيجابية نحو الإعلانات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإعجاب بالشخصيات الإعلانية بنسبة (66.3%)، وهي نسبة عدتها الباحثة غير قليلة، ومن النتائج اللافتة في الدراسة أن نسبة المراهقين الذين تقبلوا فكرة أن يصبحوا ممثلين في الإعلانات التلفزيونية حوالي (30%)، وقد رأت الباحثة فيها مؤشراً خطيراً على دور الإعلان التلفزيوني في توجيه سلوكيات المراهقين.

دراسة هبة الله بهجت السري (2000)⁷

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة الأطفال في البرامج التلفزيونية، ومدى رضا جمهور الأطفال عن (الصورة) التي يظهر بها الطفل في البرامج والأدوار الموكلة له، وقد أسفرت نتائجها الميدانية عن تفضيل الأطفال والمراهقين مشاهدة البرامج التي يشارك فيها الطفل عن باقي البرامج، وأن حوالي (89%) من المبحوثين غير راضين عن الصورة التي يظهر بها الطفل في برامج الأطفال، وهي صور أكدت الدراسة التحليلية أنها صورة سلبية غير واقعية.

دراسة فاطمة يوسف القليني (1994)⁸

هدفت الدراسة إلى معرفة أبعاد الإعلان التلفزيوني وأثاره الإيجابية والسلبية على الأطفال من خلال تحليل مضمون الإعلانات التلفزيونية في الجمهورية العربية المصرية.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- اعتماد عدد كبير من الإعلانات على الرقصات والتشكيلات واستخدام الأطفال والنساء، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الإقناع بالسلعة.
- غلبة طابع الإعلانات الاستهلاكية الخاصة بالأطفال مثل الشيكولاته والحلويات.
- أن تأثير الإعلان التلفزيوني الإيجابي على الطفل كان بنسبة (20%) من حيث كون الإعلان التلفزيوني يزوده ببعض المعارف، أو يعمل على إقناعه عاطفياً بما يساعد على نموه السليم، أو حتى يساعد على ارتباطه بأصدقائه وأفراد أسرته، وأن (80%) من الإعلانات التلفزيونية ذات آثار سلبية على الطفل، يدخل في هذا الإطار أن يتضمن الإعلان التلفزيوني بعض الألفاظ السوقية التي تنتقل من الإعلان إلى لغة الطفل، أو يثير الإعلان مشاعر الحرمان لدى أطفال الشرائح المتوسطة أو الدنيا.

دراسة نزمين سيد أحمد زكي (1992)⁹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إعلانات التلفزيون على الطفل المصري في مدينة القاهرة الكبرى وكانت أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:-

- الأطفال الأكبر سناً أكثر تذكراً لجميع تفاصيل الإعلان، في حين يتذكر الأطفال الأصغر عمراً تفاصيل فنية في الإعلانات كالأغنية.
- ارتفاع نسبة الأطفال الذين تعرفوا على معلومات وخبرات من الإعلانات التي تذكرها حيث بلغت (90.2%).
- جاءت الجوانب الفنية في مقدمة العناصر التي أعجب بها الأطفال.
- ارتفعت نسبة تصديق الأطفال للإعلان في التلفزيون حيث بلغت (78%) من إجمالي عينة الأطفال الذين تذكروا الإعلانات.
- ارتفع طلب شراء الأطفال من الجنسين لسلع الإعلانات التي تذكرها.
- ارتفعت نسبة الأطفال الذين تأثروا بشخصية معينة في الإعلان حيث بلغت (97.1%) من إجمالي العينة الذين تذكروا الإعلانات.

دراسة سامي شريف (1992)¹⁰

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة مشاركة الأطفال في إعلانات القناة الأولى في التلفزيون السعودي، من حيث فئاتهم العمرية والقوالب الفنية المرتبطة بظهورهم، وعلاقتهم بالسلع المعلن عنها، وقد بينت الدراسة أن ثمة اهتمام من جانب مصممي الإعلانات التلفزيونية باستخدام الأطفال وتوظيفهم في تقديم الإعلانات، وإن كانت النسبة الأغلب لظهورهم بدون أي دور أو مشاركة صوتية بحوالي (66%)، بينما جاء ظهورهم وتقديم الإعلان بشكل كامل في حدود (16%)، وبقية النسبة (18%) لظهورهم مع المشاركة في تقديم الإعلانات مع آخرين. أما الفئات العمرية للأطفال فقد جاءت الفئة من (6-10) سنوات أكثرها تكراراً (49.41%)، يليها من (2-6) سنوات (31.9%)، ثم عشر سنوات فأكثر (18.09%)، وأخيراً الأطفال الرضع (8.51%).

دراسة هاني عبد المحسن محمد (1991)¹¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الطفل في الإعلانات التلفزيونية التي يعرضها التلفزيون المصري وقد أوضحت هذه الدراسة ما يلي:-

- أن نسبة (55.45%) من إعلانات عينة الدراسة تستخدم الأطفال من سن 6 إلى 12 سنة حيث أن الطفل في هذه المرحلة أكثر قدرة على التعبير عما هو مطلوب منه من حركات وكلمات، كما يمكن استخدامه في تقديم سلع يستعملها الكبار والصغار.
- أما عن دور الطفل في الإعلان فقد تبين من أن ظهور الطفل في إعلانات عينة الدراسة رئيسياً في ثلثي العينة.
- يظهر الطفل في نسبة (42.86%) من الإعلانات التجارية بسلوكيات غير مقبولة، بينما يظهر في (65.9%) من إعلانات الخدمات بسلوكيات إيجابية.
- يتكلم الأطفال الذين يظهرون في الإعلان باللهجة العامية الدارجة.

دراسة حسن على محمد محسن (1988)¹²

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إعلانات التلفزيون المصري الموجهة عبر القناة الأولى وعلاقتها باتجاهات الأطفال من (10-12 سنة) وقد بينت هذه الدراسة ما يلي:-

- جاءت برامج الأطفال في مقدمة المواد التي يفضل الأطفال مشاهدتها ثم تلتها الإعلانات التلفزيونية.
- تبين أن معدل مشاهدة الذكور للإعلانات أعلى من معدل مشاهدة الإناث.
- احتلت الإعلانات التي تقدم في قالب غنائي أو تمثيلي المرتبة الأولى.
- أبدى الأطفال إعجابهم بالإعلانات التي يقدمها كارتون أو عرائس.
- الإعلانات التي يقدمها أطفال تلفت انتباههم أكثر.
- ذكر (45%) من الأطفال أن الإعلان التلفزيوني جعلهم يأكلون أشياء كانوا لا يحبونها، أو يشربون مشروبات كانوا لا يرغبون فيها من قبل.
- ذكر (65%) من العينة أنهم يستفيدون من مشاهدة الإعلانات.
- أجاب (83%) منهم أنهم استفادوا من الإعلانات في المحافظة على أنفسهم من المرض.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة Maria Dalission et al (2008)¹³

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة على اتجاهات الأطفال نحو إعلانات التلفزيون، وقد تم إجراء هذه الدراسة على عينة من الأطفال بلغت 300 مفردة لمن هم في سن الثامنة إلى العاشرة، مع تقييم للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لأولياء الأمور، وأثر ذلك على الأطفال، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أن الأطفال يتمتعون بمشاهدة الإعلانات وأن لديهم اهتمام سلوكي بها.

- أن العوامل البيئية لها مغزى وتؤثر على اتجاهات الأطفال نحو إعلانات التلفزيون.
- يؤثر المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي لأولياء الأمور على اتجاهات الأطفال نحو الإعلانات.

دراسة Belinda morley et al (2008)¹⁴

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الوالدين نحو إعلانات الغذاء للأطفال في التلفزيون الأسترالي، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من أولياء أمور الأطفال، بلغت قوامها (400) مفردة من جميع أقاليم أستراليا. وقد توصلت الدراسة إلى:

- أنه يجب أن تكون هناك قيود مشددة على الإعلانات الغذائية للأطفال.
- أوضحت الدراسة أن هناك قلقاً واسعاً النطاق بين أولياء الأمور حول إعلانات غذاء الأطفال.

دراسة Shin. yi chou et al (2008)¹⁵

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إعلانات الوجبات الجاهزة في التلفزيون على زيادة وزن الأطفال. وقد أوضحت الدراسة مايلي:

- أن من الأهمية تقليل نسبة إعلانات الوجبات الجاهزة الموجهة للأطفال من سن (3 - 11) سنة.
- يجب أن يكون هناك اعتدال في نوعية الإعلانات الموجهة إلى أولئك الذين يستهلكون الوجبات الجاهزة.

دراسة DR Caroline Oates et al (2006)¹⁶

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استجابة الأطفال لإعلانات التلفزيون، وقد تم إجراء الدراسة على عينة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (6 - 10) سنوات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- أن الأطفال
- على معرفة مشاهد من الإعلانات بعد أن تعرضوا لها، ولكن كان تعرفهم على أسماء العلامات التجارية ضعيفاً إلى حد ما.
- أن تذكرهم لمحتوى الإعلان كان مرتبطاً بعدد مرات التعرض للإعلان وسن الطفل.
- على الرغم من تذكر الأطفال لإعلانات التلفزيون إلا أن أهدافها لم تكن مفهومة لديهم تماماً.

دراسة Moniek bujzen and petti. M (2003)¹⁷

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مسح على عينة من أولياء أمور الأطفال للتعرف على كيفية ارتباط الإعلان التلفزيوني باحتياجاتهم، وخيبة أمالهم وعدم الرضا عن الحياة والصراع الأسري، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- الإعلان التلفزيوني له علاقة إيجابية ومباشرة بطلبات الشراء لدى الأطفال.
- الإعلان له علاقة إيجابية، ولكنها ليست مباشرة بالصراع الأسري وعدم الرضا وخيبة الأمل.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال العرض السابق للدراسات السابقة ما يلي:

من حيث موضوع البحث

تباينت الدراسات في تناولها لموضوعات البحث في مجال التلفزيون والطفل، فالغالبية العظمى من هذه الدراسات ركزت على علاقة التلفزيون بالطفل من حيث الآثار المترتبة على مشاهدة الطفل للتلفزيون، والبعض الآخر ركز على علاقة الطفل بإعلانات التلفزيون من حيث مدى استخدام الطفل في الإعلانات، أو علاقة الإعلانات باتجاهات الطفل، أو الآثار الناتجة من مشاهدة الطفل للإعلانات.

لذلك لا توجد دراسة - على حد علم الباحثين - تناولت دور إعلانات التلفزيون في التنشئة الاجتماعية للأطفال ما قبل المدرسة من وجهة نظر أولياء الأمور، لذا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع البحث.

من حيث منهج البحث

لما كانت المشكلات التي تناولتها الدراسات السابقة متباينة، تباينت بالتالي المناهج البحثية التي اتبعت في تناول هذه المشكلات، ومن الملاحظ أن معظم هذه الدراسات اعتمدت على منهج المسح، واتبع البعض الآخر تحليل المضمون. ومن هنا اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم في الدراسة وهو منهج المسح.

من حيث اختيار العينة

من الملاحظ أن معظم هذه الدراسات تمت على عينات من الأطفال في مراحل عمرية مختلفة، ولهذا فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في اختيار العينة، حيث اختار الباحثين عينة بحثية من أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة.

من حيث المجال الجغرافي

لا توجد أي دراسة عن التلفزيون والطفل بصفة عامة، أو عن إعلانات التلفزيون والطفل بصفة خاصة أجريت في محافظة اربد، لذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المجال الجغرافي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي:

1. ساعدت على صياغة مشكلة البحث.
2. ساعدت على اختيار عينة الدراسة.
3. ساعدت على إعداد صحيفة الاستبيان.
4. أظهرت قلة الدراسات التي أجريت عن علاقة أطفال ما قبل المدرسة بإعلانات التلفزيون.
5. أظهرت انه لا توجد دراسة واحدة أجريت عن علاقة أطفال ما قبل المدرسة بإعلانات التلفزيون في محافظة اربد بالمملكة الأردنية الهاشمية.

لكن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تتناول شريحة اجتماعية من الأطفال قلما تم التعرض إليها في مجال الدراسات الإعلامية، وذلك بهدف التعرف على مدى مشاهدة هذه الشريحة (أطفال ما قبل المدرسة) للإعلانات التلفزيونية ومدى استفادتهم منها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به إعلانات التلفزيون في مجال التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة، خاصة وأن لأجهزة الإعلام دوراً هاماً في مجال التنشئة الاجتماعية وذلك للأسباب الآتية:

1. الحجم الكبير من المتلقين الذين يتعرضون لما تقدمه من مواد ورسائل إعلامية.
2. ثقة المتلقين في صدق ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات.
3. سعي وسائل الإعلام الدائم لجذب المتلقين وزيادة أعدادهم، من خلال خلق أشكال متنوعة للفنون الإعلامية.

المفاهيم الرئيسية للدراسة

مفهوم التنشئة الاجتماعية

كما هو الحال في المصطلحات الاجتماعية، فإنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم التنشئة الاجتماعية، ولكن من الممكن أن تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليده إلى أفراده.¹⁸

ومن جانب آخر، تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية التفاعل التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه.¹⁹ وهناك من يرى التنشئة الاجتماعية عملية تعلم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الطفل سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسابرة جماعته والتوافق معها وتيسر له الاندماج في حياة مجتمعه.²⁰ بينما يرى

آخر أن التنشئة الاجتماعية هي عملية نفسية اجتماعية، تتضمن مجمل العمليات المستمرة التي تحول الكائن البشري من كائن سلبي إلى كائن اجتماعي، له وجهة نظر في الحياة والموضوعات والمواقف المختلفة.²¹

ويرى آخر أنها عملية تهدف إلى إكساب الإنسان طفلاً أو مراهقاً أو راشداً، سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، حتى يتمكن من مساندة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية العامة.²²

وهناك من يرى أنها عملية معقدة وتفاعلية تبدأ منذ الولادة وتشتمل على آليات مثل الملاحظة والتقليد.²³ وهي أولى العمليات الاجتماعية ومن أخطرها شأناً في حياة الفرد، لأنها الدعامة الأولى التي تركز عليها مقومات الشخصية.²⁴ وعملية التنشئة هي عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد وإدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية.²⁵

كما أن التنشئة الاجتماعية هي العمليات التي يستطيع بها الوليد البشري المزود بإمكانيات سلوكية فطرية، أن يتطور وينمو نفسياً واجتماعياً، بحيث يصبح في النهاية شخصية اجتماعية تعمل وفقاً لأحكام جماعتها ومعايير ثقافتها.²⁶

ويتضح من عرض التعريفات السابقة الخصائص الرئيسية لمفهوم التنشئة الاجتماعية التي تتمثل في:

- أنها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي.
- أنها عملية إعداد للحياة داخل مجتمع بشري معين.
- أنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها المعارف والمهارات والخبرات والقدرات.
- أنها العملية التي عن طريقها تنمو شخصية الفرد.
- أنها العملية التي يتم فيها تشكيل معايير الفرد وقيمه ودوافعه واتجاهاته وسلوكه في المجتمع.
- أنها عملية مستمرة طوال حياة الفرد.

مفهوم الإعلان

يعرف الإعلان بأنه "مختلف نواحي النشاطات التي تؤدي إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلانية المرئية والمسموعة على الجمهور، بغرض حثه على شراء سلع أو خدمات معينة أو قبول الأفكار الحسنة من الأشخاص أو المنشآت المعلن عنها".²⁷

ويعرف صفوت العالم الإعلان بأنه "مجموعة الجهود الاتصالية والإعلامية المدفوعة الثمن، والتي يتم نشرها أو إذاعتها من خلال واحدة من الوسائل الاتصالية، أو أكثر من وسيلة، ويتم من خلالها ظهور شخصية المعلن، الذي يهدف إلى تعريف جمهور معين وحثه على القيام بسلوك محدد".²⁸

ويرى آخرون أن الإعلان هو أداة رئيسية في عملية التسويق للمنتجات والخدمات والأفكار، والإعلان له هدفين أساسيين هما الإعلام والإقناع.²⁹ كما أنه شكل مدفوع لاتصال غير شخصي عن مؤسسة أو منتجاتها، يتم نقلها أو بثها أو إرسالها إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة.³⁰

وهناك من يعرف الإعلان بأنه عملية اتصال مدفوعة الثمن من مصدر معروف مصمم من أجل إقناع المتلقي بأخذ رد فعل أي أو مستقبلي،³¹ وهناك من يرى أن الإعلان هو جذب الانتباه إلى شيء ما وأن الإعلان هو فن الترويج أو البيع من خلال وسائل الاتصال،³² وهو الوسيلة التي نستطيع من خلالها أن نعرف ماذا نريد أن نشترى.³³

والإعلان هو التعريف السليم والأمين بالسلع والخدمات والفرص المتاحة، وهو محاولة تقريب المسافة بين المنتج، أو مقدم السلعة إلى المستهلك النهائي، أو المنتفع بالخدمة أو الباحث عن الفرصة.³⁴

ويتضح من عرض التعريفات السابقة أن أهم العناصر الرئيسية التي تشكل مفهوم الإعلان ما يلي:

1. أن الإعلان قد يكون عن سلعة أو خدمة أو هيئة أو مؤسسة أو شخص.
2. أن الإعلان يهدف إلى تعريف الجمهور بموضوع الإعلان ويستعين في ذلك بوسائل الاتصال المختلفة.
3. أن الإعلان مدفوع الثمن.
4. أن شخصية المعلن يجب أن تكون واضحة في الإعلان.

طفل ما قبل المدرسة

مع أن النمو ظاهرة مستمرة ومتصلة بحيث تعتبر حياة الفرد وحدة كاملة لا تتجزأ إلا أن هذا لا يمنع أن نحاول تقسيم الحياة الزمنية إلى مراحل لتسهيل الدراسة، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن ليس هناك أي تقسيم ثابت أو أي حدود فاصلة بين مرحلة والتي تليها، كما أن أي تقسيم يتبعه أمراً اختيارياً بحثاً تحدده أموراً خاصة، كوجهة نظر الباحث أو نوع العمليات العقلية التي يوجه لها الاهتمام في الدراسة، ولهذا فليس غريباً أن نجد خلافاً كبيراً بين العلماء في تقسيم حياة الإنسان إلى مراحل.³⁵ فعلى سبيل المثال يهتم المشتغلون بالتربية بتقسيم النمو إلى مراحل تناظر المراحل التعليمية كالآتي:³⁶

1. مرحلة ما قبل المدرسة.
2. مرحلة التعليم الابتدائي.
3. مرحلة التعليم الإعدادي.
4. مرحلة التعليم الثانوي.

وقد استعان الباحثون بهذا التقسيم لإجراء الدراسة على عينة من أطفال مرحلة ما قبل المدرسة، وهي تلك المرحلة التي تبدأ في النصف الثاني من العام الثاني من حياة الفرد، وتنتهي في نهاية السنة الخامسة، حيث يستعد الطفل للذهاب إلى المدرسة الابتدائية، ولذلك يطلق على هذه المرحلة مرحلة ما قبل المدرسة، وتعتبر من أهم مراحل النمو في حياة الفرد، لأنه ينتقل فيها من الاعتماد في سلوكه على الأفعال الحسية الحركية، إلى الاعتماد على التفكير والفهم المنظم.³⁷

الإطار النظري للدراسة

تستند هذه الدراسة في إطارها النظري على الفرضيات والمعطيات التي تنطلق منها نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام، التي تقوم على زيادة اعتماد الأفراد في المجتمعات الحديثة على وسائل الاعلام، لاستقاء المعلومات من هذه الوسائل، بهدف تكوين المعارف والاتجاهات إزاء ما يحدث في مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى.

وتشير هذه النظرية إلى أن الأفراد يزدون من اعتمادهم على وسائل الاعلام كمصادر للمعلومات، في ضوء أهمية المعلومات للأفراد، وزيادة حالات التغيير وعدم الاستقرار في المجتمع. كما قدرة وسائل الاعلام في تحقيق أكبر قدر من التأثير على الأفراد تزداد عندما تكون هذه الوسائل بنقل المعلومات بشكل مميز ومكثف.³⁸

ويرى ملفين ديفليور وساندرا بول روكيتش واضعا هذه النظرية، أن الأفراد يعتمدون على وسائل الاعلام لتحقيق عدد من الأهداف التي يأتي في مقدمتها الفهم، وذلك من خلال التعلم والحصول على الخبرات، ومعرفة أشياء عن البيئة المحيطة وتفسيراتها، ومن ثم التوجيه الذي يساعد الفرد على اتخاذ القرارات المناسبة في العمل والسلوك وكيفية التعامل مع المواقف والتسليية التي تشمل على التسليية المنعزلة كالراحة والاسترخاء، والتسوية الاجتماعية كمشاهدة التلفزيون بمصاحبة الأسرة أو الأصدقاء، أو الذهاب للسينما أو الاستماع للموسيقى.³⁹

ويؤدي اعتماد الافراد على وسائل الاعلام إلى عدد من التأثيرات المتمثلة بما يلي⁴⁰:

1. تأثيرات معرفية: ويتم من خلالها تشكيل الاتجاهات.
2. تأثيرات وجدانية: وتتمثل في التأثيرات الأخلاقية والمعنوية.
3. تأثيرات سلوكية: التي من شأنها تنشيط الأفراد للقيام بسلوكيات معينة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- تفيد البيانات الناتجة من الدراسة المهتمين بالجوانب النفسية والإعلامية، والمهتمين بشؤون الطفولة، وذلك للتعرف على بعض الأدوار، التي يمكن أن تقوم بها إعلانات التلفزيون، في مجال التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة.
- تفيد نتائج البحث في تطوير الأدوار، التي يمكن أن يقوم بها الإعلان التلفزيوني تجاه أطفال ما قبل المدرسة.
- تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإسهام في الجهود العلمية، التي تبذل من جانب الباحثين في هذا المجال، خاصة وأن الدراسات التي أجريت فيه قليلة وخاصة على المستوى المحلي في الأردن.
- تعتبر هذه الدراسة أول دراسة عن دور إعلانات التلفزيون في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة تجرى داخل مجتمع البحث.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مشاهدة أطفال ما قبل المدرسة في محافظة إربد لإعلانات التلفزيون، والأسباب التي تجذبهم لمشاهدة الإعلانات ودور أولياء الأمور في تشجيع أطفالهم لمشاهدة الإعلانات، ومبررات تشجيعهم، ودورهم في شرح وتفسير الإعلانات.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الفائدة التي يكتسبها الأطفال من إعلانات التلفزيون، ودور الإعلانات في اكتساب الأطفال عادات معينة، وطبيعة هذه العادات، والتعرف على أن الأطفال يقلدون ما يشاهدونه في الإعلانات، وماذا يقلدون؟، وعمّا إذا كانوا يشاهدون الإعلانات التي تعرض العنف، وأشكال العنف الذي يشاهدونه، وردود أفعالهم تجاه العنف الذي يشاهدونه، والتعرف على مدى تصديق أطفال ما قبل المدرسة لما يشاهدونه في الإعلانات التلفزيونية، والأسباب التي تؤدي بهم إلى تصديقها، ومدى حرصهم على شراء السلع بعد مشاهدتهم لها في التلفزيون، وأسباب حرصهم على شرائها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما مدى مشاهدة أطفال ما قبل المدرسة في محافظة إربد لإعلانات التلفزيون؟
2. ما الأسباب التي تجذبهم لمشاهدة الإعلانات في التلفزيون؟
3. هل يشجع أولياء الأمور أطفالهم على مشاهدة الإعلانات في التلفزيون؟
4. ما الأسباب التي تدفع أولياء الأمور لتشجيع أطفالهم على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية؟
5. هل هناك معلومات خاطئة يحصل عليها أطفال ما قبل المدرسة من إعلانات التلفزيون؟
6. هل يستفيد أطفال ما قبل المدرسة من إعلانات التلفزيون؟
7. هل إعلانات التلفزيون تساعد على اكتساب عادات معينة؟
8. ما العادات التي يكتسبها الأطفال من مشاهدتهم للإعلانات التلفزيونية؟
9. هل يحاول أطفال ما قبل المدرسة تقليد ما يشاهدونه في إعلانات التلفزيون؟
10. ما الذي يحاول الأطفال تقليده لدى مشاهدتهم إعلانات التلفزيون؟
11. ما مدى تصديق أطفال ما قبل المدرسة لكل ما تعرضه إعلانات التلفزيون؟
12. هل هناك شخصيات يعجبوا بها عند مشاهدتهم للإعلان في التلفزيون ويحاولون أن يكونوا مثلها؟
13. هل يشاهد الأطفال الإعلانات التلفزيونية التي تعرض العنف؟
14. ما أشكال العنف التي تعرضها الإعلانات التلفزيونية؟
15. هل يقدم الإعلان التلفزيوني العلاقات بين الزملاء والأصدقاء بشكل جيد؟
16. هل يقدم الإعلان التلفزيوني لهم صورة حقيقية عن عالم الكبار؟
17. هل يحرص الأطفال على شراء السلع بعد مشاهدتهم لها في الإعلانات التلفزيونية؟
18. لماذا يحرص الأطفال على شراء السلع بعد مشاهدتها في الإعلانات التلفزيونية؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحثون في هذه الدراسة منهج المسح الميداني الذي يعتبر جهداً علمياً منظماً، للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة موضوع البحث، وهو أحد مناهج الدراسات الوصفية.⁴¹

ولعل من الواضح أن الباحثين في هذه الدراسة أجروا مسحاً على عينة من أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة في محافظة إربد، الأمر الذي يستوجب استخدام منهج المسح وصولاً إلى النتائج الدقيقة المنشودة.

أداة البحث:

الأداة الرئيسة لجمع البيانات هي صحيفة استبيان.

وقد تم تصميم الاستبيان في ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر التالية:-

1. القيام بدراسة تحليلية لبعض الدراسات والمراجع المعنية بمجال الإعلام والإعلان والتنشئة الاجتماعية.
2. إجراء مقابلات مع بعض أولياء أمور الأطفال للتعرف على بعض المعلومات المفيدة في بناء أداة البحث.
3. مقترحات وآراء بعض أعضاء هيئة التدريس.
4. إعداد الاستبيان في صورته المبدئية وقد اتبعت الخطوات والقواعد المنهجية اللازمة لبناء الاستبيان.⁴²

ثبات الاستبيان:

لثبات الاستبيان استخدمت طريقة إعادة التطبيق حيث تم تطبيق الأداة على (20) مفردة من مفردات مجتمع الدراسة بمحافظة اربد، وبعد فتره زمنية أعيد تطبيق الاستبيان على ذات العينة السابقة وتم تحليل مضمون كل سؤال وباستخراج النسب المئوية للاتفاق وحساب هذه النسبة وجد أنها تراوحت بين (90% - 95%) وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها كمعامل ثبات.

صدق الاستبيان:

ويقصد بالصدق صلاحية أسلوب القياس لما يفترض أن يقيسه وأن يوفر هذا الأسلوب المعلومات المطلوبة.⁴³ وفي ضوء ذلك تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام وقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة اليرموك.

وقد أقر المحكمون بصلاحية عبارات الاستبيان وصدقها في تحقيق الغرض الذي وضعت من أجله كما أجريت التعديلات الملائمة وفق مقترحاتهم.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة في محافظة اربد، التي تتكون من عدد من المدن والقرى والمخيمات، وتم اختيار عينة الدراسة وفق أسلوب العينة العرضية التي تعد من العينات العشوائية. التي تتيح فرصة التمثيل لغالبية الأفراد في مجتمع الدراسة.⁴⁴

وقد تألفت عينة الدراسة من (425) مفردة، وتم استبعاد (25) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، فاستقرت العينة على (400) مفردة.

أسباب اختيار عينة الدراسة

أجريت الدراسة الميدانية على عينة من أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة في محافظة اربد لعدة أسباب:

1. صعوبة تطبيق الاستبيان على الأطفال في هذه المرحلة العمرية.
2. أن أولياء الأمور أكثر الناس ملاحظة لأطفالهم، ومعرفة بتصرفاتهم في هذه المرحلة العمرية.
3. أن هذه الدراسة هي أول دراسة ميدانية على أولياء الأمور، لمعرفة آرائهم عن دور إعلانات التلفزيون في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة في الأردن.

تحليل النتائج ومناقشتها:

جدول رقم (1): خصائص العينة وفقاً للعمر والمؤهل العلمي والجنس ومكان السكن

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	30-25	107	%26.8
	35-31	111	%27.7
	40-36	62	%15.5
	45-41	48	%12
	50-46	31	%7.7
	55-51	32	%8
	56 فأكثر	9	%2.3
المؤهل التعليمي	الثانوية العامة	127	%31.7
	دبلوم متوسط	87	%21.7
	بكالوريوس	142	%35.5
	ماجستير	23	%5.8
	دكتوراه	21	%5.3
الجنس	ذكر	239	%59.7
	أنثى	161	%40.3
مكان السكن	مدينة	203	%50.7
	قرية	175	%43.8
	مخيم	22	%5.5
المجموع		400	%100

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن ما نسبته (26.8%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم ما بين (25-30) سنة، وأن (27.7%) ما بين (31-35) سنة، وما نسبته (15.5%) كانت أعمارهم ما بين (36-40) سنة، وما نسبته (12%) جاءت أعمارهم ما بين (41-45) سنة، أما الذين تراوحت أعمارهم ما بين (46-50%) فقد بلغت نسبتهم (7.7%)، وما نسبته (8%) للذين تراوحت أعمارهم ما بين (51-55) سنة، وما نسبته (2.3%) لمن زادت أعمارهم عن (56) سنة. الأمر الذي يعني أن أعمار أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة توزعت على العديد من الفئات العمرية.

وعن المؤهل التعليمي لأفراد العينة تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن ما نسبته (35.5%) يحملون شهادة البكالوريوس تلاهم حملة الثانوية العامة بنسبة (31.7%) ثم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (21.7%)، فحملة شهادة الماجستير بنسبة (5.8%) وشهادة الدكتوراه بنسبة (5.3%). مما يفيد أن عينة الدراسة على مستوى جيد من التحصيل العلمي، مما يدفعها إلى الاهتمام بما تعرضه وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الذكور بلغت نسبتهم (59.7%)، فيما بلغت نسبة الإناث (40.3%). أما عن مكان السكن فقد أوضحت النتائج أن (50.7%) يسكنون المدينة، وما نسبته (43.8%) يسكنون في القرى التابعة لمحافظة إربد، فيما بلغت نسبة الذين يسكنون المخيم (4.5%)، وتبدو هذه النتيجة موضوعية ومنطقية في تمثيلها لسكان محافظة إربد، الذين يتركز سكنهم في المدن والقرى التابعة للمحافظة.

جدول رقم (2): مشاهدة التلفزيون لدى أطفال ما قبل المدرسة

النسبة المئوية	التكرارات	مشاهدة الأطفال للتلفزيون
98.2%	393	يشاهدون
1.8%	7	لا يشاهدون
100%	400	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن (98.2%) من أطفال ما قبل المدرسة يشاهدون التلفزيون، فيما بلغت نسبة الذين لا يشاهدونه (1.8%). كما أفاد بذلك أولياء أمورهم، مما يعني أن الغالبية العظمى من أولياء الأمور أجابوا بأن أبنائهم يشاهدون البرامج التي يبثها التلفزيون.

جدول رقم (3): الزمن الذي يقضيه الأطفال في مشاهدة التلفزيون

النسبة المئوية	التكرارات	زمن المشاهدة
5.3%	21	أقل من ساعة
9.7%	38	من نصف ساعة إلى ساعة
9.7%	38	من ساعة إلى ساعة ونصف
27.2%	107	من ساعة ونصف إلى ساعتين
12.5%	49	من ساعتين إلى ساعتين ونصف
10.4%	41	من ساعتين ونصف إلى ثلاث ساعتين
25.2%	99	أكثر من ثلاث ساعات
100%	393	المجموع

تفيد بيانات الجدول رقم (3) أن (5.3%) من أطفال ما قبل المدرسة يقضون أقل من ساعة يومياً في مشاهدة التلفزيون، وأن (9.7%) يمضون في مشاهدته من نصف ساعة إلى ساعة يومياً، و(9.7%) أيضاً يشاهدونه من ساعة إلى ساعة ونصف يومياً، أما الذين يشاهدونه من ساعة ونصف إلى ساعتين فقد بلغت نسبتهم (27.2%).

وبلغت نسبة أطفال ما قبل المدرسة الذين يشاهدون التلفزيون من ساعتين إلى ساعتين ونصف (12.5%)، فيما بلغت نسبة الذين يقضون في مشاهدته ساعتين ونصف إلى ثلاث ساعات (10.4%)، وما نسبته (25.2%) يمضون في مشاهدته أكثر من ثلاث ساعات يومياً.

وتوضح هذه النتائج أن أطفال ما قبل المدرسة يتعرضون للتلفزيون يومياً، وأنهم يقضون أوقاتاً جيدة في مشاهدته، مما قد يساهم في التأثير على معارفهم وتزويدهم بالمعلومات التي تنعكس على التكوين الثقافي والاجتماعي لديهم.

جدول رقم (4): مشاهدة الأطفال لإعلانات التلفزيون

النسبة المئوية	التكرار	مشاهدة الإعلانات
91.9%	361	يشاهدون
8.1%	32	لا يشاهدون
100%	393	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن الغالبية العظمى من أطفال ما قبل المدرسة يشاهدون الإعلانات التلفزيونية، فقد بلغ عدد أولياء الأمور الذين أجابوا بأن أطفالهم يشاهدون إعلانات التلفزيون (361) ولي أمر، بما نسبته (91.9%)، فيما بلغت نسبة الذين لا يشاهدون الإعلانات (8.1%)، مما يعني أن هذه الفئة العمرية من الأطفال تتعرض للإعلانات التلفزيونية بشكل كبير، وأنهم يجدون فيها ما يشدهم إلى مشاهدتها.

جدول رقم (5)*: دوافع مشاهدة الإعلانات التلفزيونية

النسبة المئوية	التكرارات	دوافع المشاهدة
16.1%	72	يجد متعة في مشاهدتها
17.41%	78	لأنها مسلية
4.91%	22	لأنه يشعر بارتياح
56.9%	255	لأنها تشد انتباهه
4.7%	21	أخرى
100%	448	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن (56.9%) من أطفال ما قبل المدرسة يشاهدون الإعلانات في التلفزيون لأنها تشد انتباههم، وأن (17.4%) يشاهدونها لأنها مسلية لهم، و (16.1%) لأنهم يجدون متعة في مشاهدتها، وأجاب (4.9%) أنهم يشاهدونها لأنها تشعرهم بالارتياح، الأمر الذي يعني أن الإعلانات التلفزيونية تلعب دوراً في لفت الانتباه إليها، لما تتضمنه من محتويات، كما أن حوالي ثلث أفراد العينة أوضحوا أن الإعلانات تدخل المتعة والتسلية لأطفالهم، مما يشير إلى أن هذه الإعلانات قد يكون لها تأثير على معارفهم وسلوكياتهم وبالتالي على شخصياتهم.

* الجداول رقم (5،6،8،13،15،17،19،20،22،24) تم احتساب النسبة المئوية فيها من مجموع الإجابات (التكرارات) وذلك لأنه كان متاحاً لأفراد العينة، اختيار أكثر من إجابة في هذه الجداول.

جدول رقم (6): الأسباب التي تجذب الأطفال لمشاهدة الإعلانات

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية
الألوان	133	21.7%
الحركة	106	17.3%
الموسيقى	80	13.2%
طريقة أداء ممثلي الإعلانات	92	15%
الأغنية المصاحبة للإعلان	103	16.8%
المؤثرات الصوتية	92	15%
أخرى	6	1%
المجموع	612	100%

وعن الأسباب التي تجذب أطفال ما قبل المدرسة لمشاهدة الإعلانات في التلفزيون، فقد أوضح (21.7%) من أولياء الأمور أن الألوان التي تتضمنها الإعلانات هي التي تجذب الأطفال لها، وأجاب (17.3%) أن الحركة التي تقوم عليها الإعلانات تشكل عامل جذب لمشاهدتها من قبل الأطفال، فيما أجاب (16.8%) أن الأغاني المصاحبة للإعلانات تدفع أطفالهم لمشاهدة هذه الإعلانات، بينما أوضح (15%) أن طريقة أداء ممثلي الإعلانات، والمؤثرات الصوتية المرافقة للإعلان، يدفعان الأطفال لمشاهدتها، و (13.2%) أجابوا أن الموسيقى المرافقة للإعلان تعد سبباً لمشاهدته.

وتدل هذه النتائج أن الأسباب التي تجذب الأطفال لمشاهدة الإعلانات كانت متقاربة جداً، بحيث تراوحت ما بين (13.2%) و (21.7%)، بحيث تأتي الألوان والحركات والأغاني في مقدمة الأسباب التي تجذبهم لمشاهدة الإعلانات، مما يستوجب العناية بها، وتقديمها وفق قوالب تخدم الطفل من جهة، وتخدم الرسالة الإعلانية من جهة أخرى.

جدول رقم (7): تشجيع أولياء الأمور لأطفالهم في مشاهدة الإعلانات

تشجيع الأطفال	التكرارات	النسبة المئوية
يشجعون أطفالهم	317	87.8%
لا يشجعون أطفالهم	44	12.2%
المجموع	361	100%

وفيما يتعلق بتشجيع أولياء الأمور لأطفالهم في مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، فقد أوضحت النتائج التي تضمنها الجدول رقم (7) أن (317) من أولياء الأمور أجابوا بأنهم يشجعون أبناءهم على مشاهدتها، بما نسبته (87.8%)، وأن (44) منهم بما نسبته (12.2%) أفادوا بأنهم لا يشجعون أبناءهم على مشاهدتها، مما يعني أن الغالبية من أولياء الأمور تدرك أهمية الإعلانات في المساهمة في تشكيل معارف أبنائهم، فيحرصون على حضهم على مشاهدتها، نظراً للفوائد التي قد تنعكس على أطفالهم في العديد من المجالات.

جدول رقم (8): أسباب تشجيع الأطفال لمشاهدة الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	الأسباب
17.7%	82	لأنها تنمي الحصيلة اللغوية
27.9%	129	لأنها تزوده بالمعرفة والمعلومات العامة
12.7%	59	لأنها تساعد على قضاء وقت الفراغ
17.7%	82	لأنها تعلمه أشياء مفيدة
23.1%	107	لأنها توسع مداركه وتنمي ذكاه
0.9%	4	أخرى
100%	463	المجموع

أما عن الأسباب التي تقف وراء تشجيع أولياء الأمور لأطفالهم في مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، فقد أجاب ما نسبته (27.9%) لأنها تزود أطفالهم بالمعرفة والمعلومات العامة، جاء بعدها لأن الإعلانات توسع مداركهم وتنمي ذكائهم بما نسبته (23.1%) ثم لأنها تنمي الحصيلة اللغوية لديهم بنسبة (17.7%) ولأنها تعلمهم أشياء مفيدة بنسبة (17.7%). فيما أجاب (12.7%) لأنها تساعد على قضاء وقت الفراغ. وتفيد هذه النتائج أن الأسباب التي تدفع أولياء الأمور لتشجيع أطفالهم على مشاهدة الإعلانات كانت متقاربة، بحيث تصدرتها الأسباب التي تعنى بتزويد الأطفال بالمعرفة والمعلومات العامة، والأسباب التي توسع مداركهم وتنمي ذكائهم. ويمكن القول أنها نتائج موضوعية وواقعية، وذلك لإدراك أولياء الأمور لأهمية الإعلانات في تحسين وتطوير اللغة والمعرفة لدى أطفالهم، مما يدفعهم إلى تشجيع أطفالهم لمشاهدتها.

جدول رقم (9): مشاهدة أولياء الأمور للإعلانات مع أطفالهم

النسبة المئوية	التكرارات	مشاهدة أولياء الأمور
94%	338	يشاهدون معهم
6%	23	لا يشاهدون معهم
100%	361	المجموع

وتشير بيانات الجدول رقم (9) إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يشاركون أبناءهم في مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، بحيث بلغ عددهم (338) من أفراد العينة، بما نسبته (94%). فيما بلغ عدد الذين لا يشاهدون الإعلانات مع أطفالهم (23) ولي أمر، بما نسبته (6%)، الأمر الذي يعني أن غالبية أفراد العينة يدركون الفوائد التي تنعكس على أبنائهم من مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، فيحرصون على مشاركتهم في مشاهدتها لإضفاء أهمية عليها، وللوقوف على محتوياتها كدور رقابي لهم، ولتصحيح ما قد تتضمنه من معلومات خاطئة.

جدول رقم (10): دور أولياء الأمور أثناء المشاهدة المشتركة

النسبة المئوية	التكرارات	دور أولياء الأمور
26%	93	يكتفي بالمشاهدة
74%	268	يحاول الشرح والتعليق على مضمون الإعلان
100%	361	المجموع

وحول الدور الذي يقوم به أولياء الأمور خلال المشاهدة المشتركة مع أطفالهم لإعلانات التلفزيون، تشير النتائج التي تضمنها الجدول رقم (10) إلى أن (268) من أفراد العينة يحاولون الشرح والتعليق لأطفالهم على مضمون الإعلان، بما نسبته (74%). فيما أفاد (93) من أولياء الأمور أنهم يكتفون بالمشاهدة بما نسبته (26%). مما يعني أن ثلاثة أرباع أولياء الأمور يعمدون إلى توضيح وتفسير الإعلانات والتعليق

عليها، مما يساهم في فهم وإدراك الأطفال لمحتوى الإعلان، الأمر الذي يشير إلى أن الدور الذي تقوم به هذه النسبة من أولياء الأمور هو دور إيجابي، على خلاف الذين يكتفون بالمشاهدة فقط.

جدول رقم (11): دور أولياء الأمور في تصحيح معلومات خاطئة يحصل عليها الأطفال من الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	تصحيح المعلومات الخاطئة في الإعلانات
86%	310	يصححون المعلومات الخاطئة
14%	51	لا يصححون المعلومات الخاطئة
100%	361	المجموع

وعن دور أولياء الأمور في تصحيح معلومات خاطئة قد يحصل عليها أطفالهم من الإعلانات، تشير النتائج التي تضمنها الجدول رقم (11) إلى أن (86%) من أفراد العينة يلجأون إلى تصحيح المعلومات الخاطئة، وأن (14%) لا يصححون مثل هذه المعلومات، وهذا يعني أن هؤلاء (14%) قد يشاركون أطفالهم مشاهدة الإعلانات، أو أنهم قد يكونوا غير قادرين على تحديد ما إذا كانت محتويات الإعلانات صحيحة أم غير صحيحة، في حين أن الغالبية العظمى تؤدي دورها التربوي، فتلجأ إلى تصحيح ما قد تتضمنه الإعلانات من أخطاء.

جدول رقم (12): الفائدة التي يحققها الأطفال من الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	الفائدة
91%	330	يستفيدون
9%	31	لا يستفيدون
100%	361	المجموع

وبسؤال أولياء الأمور عما إذا كانوا يعتقدون أن أطفالهم يستفيدون من مشاهدة الإعلانات، أوضحت بيانات الجدول رقم (12) أن (330) من أولياء الأمور يعتقدون أن أطفالهم يستفيدون من مشاهدة الإعلانات، بما نسبته (91%) وأن ما مجموعه (31) من أولياء الأمور وبما نسبته (9%) يعتقدون بأن أطفالهم لا يستفيدون منها. الأمر الذي يعني أن الغالبية العظمى من أولياء الأمور يعتقدون أن أطفالهم يحققون فوائد متعددة من مشاهدة الإعلان، لأنهم يلمسون ذلك من خلال تفاعل أطفالهم مع محتوى الإعلان، وتأثيراته على معارفهم وسلوكياتهم.

جدول رقم (13): المجالات التي يوضحها الإعلان التلفزيوني للأطفال

النسبة المئوية	التكرارات	المجالات
11.9%	61	أهمية النظافة
6.8%	35	أهمية حسن المظهر
16.4%	84	الاستخدامات الحسنة للسلع
28.5%	146	كيفية التعامل مع بعض الأشياء
13.8%	71	أضرار استخدامات بعض الأشياء
21.8%	112	كيفية المحافظة على صحته
0.8%	4	أخرى
100%	513	المجموع

وكمؤشر على مدى الاستفادة التي يحققها الأطفال من مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، فقد أجاب (28.5%) أن أطفالهم يستفيدون من مشاهدة الإعلانات لأنها توضح لهم كيفية التعامل مع الأشياء، فيما أجاب (21.8%) بأن أطفالهم يستفيدون من الإعلانات لأنها توضح لهم كيفية

المحافظة على صحتهم، وأن (16.4%) أوضحوا لأنها تبيّن لأطفالهم الاستخدامات الحسنة للسلع، و (13.8%) لأن الإعلانات توضح أضرار استخدامات بعض الأشياء، و (11.9%) لأنها تبيّن أهمية النظافة، و (6.8%) لأن الإعلانات توضح أهمية حسن المظهر.

وتفيد هذه النتائج أن الفوائد التي يحققها الأطفال من مشاهدة الإعلانات كثيرة ومتعددة، وذلك لأن الإعلانات تساهم في تزويدهم بالعديد من السلوكيات الحميدة، مثل كيفية التعامل مع بعض الأشياء، والمحافظة على الصحة وغيرها من المجالات التي يوضحها الإعلان لهم.

جدول رقم (14): دور الإعلانات في مساعدة الأطفال على اكتساب عادات معينة

النسبة المئوية	التكرارات	اكتساب عادات معينة
94%	341	يكتسبون عادات معينة
6%	20	لا يكتسبون عادات معينة
100%	361	المجموع

ورداً على سؤال عما إذا كان الإعلان يساعد أطفال ما قبل المدرسة على اكتساب عادات معينة، أجاب (341) من أولياء الأمور أن الإعلان يساعد أطفالهم على اكتساب مثل هذه العادات، فيما أفاد عشرون منهم أن أطفالهم لا يكتسبون عادات معينة، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أولياء الأمور وبما نسبته (94%) أكدوا أن الإعلانات لها دور في المساهمة في التكوين المعرفي والمعلوماتي لأطفالهم، وذلك من خلال ترويجها لعادات معينة، يستفيدون منها في مراحلهم العمرية اللاحقة.

جدول رقم (15): العادات التي يكتسبها الأطفال من الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	العادات
40.7%	198	حب الشراء
27.6%	134	النظافة
11.9%	58	التوفير
16%	78	شرب المياه الغازية
3%	14	شرب الشاي
0.8%	4	أخرى
100%	486	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (15) إلى العادات التي تساعد الإعلانات التلفزيونية في اكتسابها، وقد جاء في مقدمة هذه العادات (حب الشراء) والتي حصلت على (40.7%) تلتها (النظافة) بنسبة (27.6%) و (شرب المياه الغازية) في المرتبة الثالثة بنسبة (16%)، ثم (التوفير) بنسبة (11.9%) و (شرب الشاي) بنسبة (3%)، وعادات أخرى بنسبة (0.08%). مما يعني أن الأطفال يتأثرون بالإعلانات التلفزيونية فيدفعون أولياء أمورهم إلى شراء السلع التي تروج لها الإعلانات، كما أن نسبة لا بأس بها يتأثرون بالإعلانات التي تحض على النظافة، الأمر الذي يعني أن هاتين العادتين وغيرها من العادات الأخرى يكتسبها الأطفال من خلال الإعلانات، مما يؤكد بالتالي دور الإعلانات وأهميتها بالنسبة لهذه الفئة العمرية من الأطفال.

جدول رقم (16): تقليد الأطفال لإعلانات التلفزيون

النسبة المئوية	التكرارات	تقليد الأطفال
94%	340	يقلدون
6%	21	لا يقلدون
100%	361	المجموع

وعن تقليد أطفال ما قبل المدرسة لما يشاهدونه في الإعلانات التلفزيونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (16) أن (94%) من أولياء الأمور أفادوا بأن أطفالهم يقلدون ما يشاهدون في الإعلانات، وأن (6%) أوضحوا أن أطفالهم لا يلجأون إلى التقليد، مما يعني أن مضامين الإعلانات التلفزيونية تحظى بإقبال الأطفال عليها، فيقومون بتقليد هذه المضامين، خاصة إذا تم عرضها بألوان وحركات محببة إليهم، ومن خلال شخصيات قريبة إلى نفوسهم.

جدول رقم (17): مجالات تقليد الأطفال للإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	المجالات
29%	152	يقلد أغاني الإعلان
51.8%	271	يقلد بعض الحركات والرقصات التي يشاهدها في الإعلان
13.8%	72	يقلد بعض المؤثرات الصوتية في الإعلان
5.4%	28	أخرى
100%	523	المجموع

أما عن الجوانب والمجالات التي يحاول فيها الأطفال تقليد ما يشاهدونه في الإعلانات التلفزيونية، فقد بينت النتائج أن ما نسبته (51.8%) من أولياء الأمور أفادوا بأن أطفالهم يقلدون بعض الحركات والرقصات التي يشاهدونها في الإعلانات، وأن (29%) منهم أجابوا بأن أطفالهم يقلدون الأغاني التي تتضمنها الإعلانات، كما أن (13.8%) أوضحوا أن أطفالهم يقلدون بعض المؤثرات الصوتية في الإعلانات، الأمر الذي يعني أن أكثر من نصف أفراد العينة أفادوا أن الحركات والرقصات هي المحببة والمفضلة لدى أطفالهم، وقد يكمن ذلك لسهولة تقليدها، وخاصة إذا كانت الشخصيات الإعلانية التي تؤدي مثل هذه الحركات من الشخصيات المحببة لدى الأطفال.

جدول رقم (18): مشاهدة الأطفال للإعلانات التي تعرض العنف

النسبة المئوية	التكرارات	الإعلانات التي تعرض العنف
65%	235	يشاهدون
35%	126	لا يشاهدون
100%	361	المجموع

وبسؤال أفراد العينة عما إذا كان أطفالهم يشاهدون الإعلانات التي تعرض العنف، تشير النتائج التي تضمنها الجدول رقم (18)، أن (65%) من أولياء الأمور أفادوا بأن أطفالهم يشاهدون هذا النوع من الإعلانات فيما أجاب (35%) بأن أطفالهم لا يشاهدون هذه الإعلانات، الأمر الذي يعني أن حوالي ثلثي الأطفال يتعرضون للإعلانات التي تتضمن مشاهد من العنف، مما قد يؤدي بهم إلى تقليدها، واكتساب بعض أشكالها، التي قد تنعكس على سلوكياتهم في التعامل مع الآخرين من أقرانهم.

جدول رقم (19): أشكال العنف التي يشاهدها الأطفال في الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	الأشكال
36.7%	156	الضرب بالأيدي
36%	153	استخدام الأسلحة النارية
26.1%	111	استخدام أدوات حادة
1.2%	5	أخرى
100%	425	المجموع

وحول أشكال العنف التي يشاهدها الأطفال في الإعلانات التلفزيونية، تشير بيانات الجدول رقم (19) إلى أن (36.7%) من أولياء الأمور أجابوا بأنها تتمثل بالضرب بالأيدي، وأن (36%) أوضحوا أنها تتمثل باستخدام الأسلحة النارية، فيما أشار (26.1%) إلى استخدام أدوات حادة، و (1.2%) أشاروا إلى أشكال أخرى، مما يشير إلى أن مشاهدة هذه الأشكال من العنف قد تؤثر على الأطفال وتجعل منهم أشخاصاً عدوانيين من خلال تقليدهم لما يشاهدونه من مشاهد العنف التي تبثها بعض الإعلانات التلفزيونية، الأمر الذي يستوجب عدم بث أية أشكال من العنف من خلال الإعلانات التلفزيونية الموجهة للأطفال من جهة، وضرورة المراقبة والمتابعة من قبل الأسرة وذلك بعدم السماح لأطفالهم للتعرض لمثل هذه الإعلانات، نظراً للأخطار التي قد تترتب على أطفالهم.

جدول رقم (20): ردود أفعال الأطفال على مشاهدة الإعلانات التي تعرض العنف

النسبة المئوية	التكرارات	ردود الأفعال
48.4%	198	تقليد ما يشاهده من حركات العنف
28.6%	117	الخوف
11.2%	46	الفرع
9.5%	39	التوتر
2.3%	9	أخرى
100%	409	المجموع

وعن الملاحظات التي يلمسها أولياء الأمور على أطفالهم بعد مشاهدتهم للإعلانات التلفزيونية التي تعرض العنف، أجاب (198) من أفراد العينة بما نسبته (48.4%) أن أطفالهم يحاولون تقليد ما يشاهدونه من حركات العنف، فيما أجاب (117) من أولياء الأمور وبما نسبته (28.6%) أنه تبدو على أطفالهم مظاهر الخوف، وأن (11.2%) أجابوا بأنهم يلاحظون أن أطفالهم يصابون بالفرع لدى مشاهدتهم الإعلانات التي تتضمن مشاهد من العنف، فيما أشار (9.5%) من أفراد العينة أن مثل هذه المشاهد تصيب أطفالهم بالتوتر، الأمر الذي يعني أن النسبة الأكبر من الأطفال يحاولون تقليد ما يشاهدونه من مشاهد العنف، فيما يصاب غيرهم بالخوف والفرع والتوتر، مما يتطلب مراقبة هذه الفئة العمرية خلال مشاهدة الإعلانات والحد من تعرضهم للإعلانات التي تتضمن بعض مشاهد العنف.

جدول رقم (21): تصديق الأطفال لما تعرضه الإعلانات

النسبة المئوية	التكرارات	مدى التصديق
%84	305	يصدقون
%16	56	لا يصدقون
%100	361	المجموع

ورداً على سؤال عما إذا كان أولياء الأمور يعتقدون أن أطفالهم يصدقون ما يشاهدونه في الإعلانات التلفزيونية، تشير بيانات الجدول رقم (21) إلى أن (84%) من أفراد العينة يعتقدون أن أطفالهم يصدقون ما يشاهدونه في الإعلانات، وأن (16%) يعتقدون أن أطفالهم لا يصدقون، مما يفيد أن غالبية الرسائل الإعلانية تحظى بالقبول لدى هذه الفئة العمرية، الأمر الذي يتطلب من القائمين على هذه الإعلانات زيادة الاهتمام بها، للمحافظة على استمرار ثقة الأطفال بها، وكسبهم كمشاهدين لها.

جدول رقم (22): أسباب تصديق الأطفال لإعلانات التلفزيون

النسبة المئوية	التكرارات	الأسباب
%40.6	154	لأن الصوت والصورة والألوان في الإعلانات لها تأثير قوي في القابلية للتصديق
%22.2	84	لأن الإعلان يقدم من خلال شخصيات محببة للأطفال
%34.8	132	لأن الإعلان يخاطب أشياء يحتاجها الطفل
%2.4	9	أخرى
%100	379	المجموع

وفيما يتعلق بالأسباب التي تكمن وراء تصديق الأطفال لإعلانات التلفزيون، بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (22) أن (40.6%) من أفراد العينة أوضحوا أن أطفالهم يصدقون ما تبثه الإعلانات من رسائل، وذلك لأن الصوت والصورة والألوان المستخدمين في الإعلانات لها تأثير قوي في القابلية للتصديق، وأن (34.8%) قالوا أن أطفالهم يصدقونها، لأنها تخاطب أشياء يحتاجها أطفالهم، فيما أفاد (22.2%) أن أطفالهم يصدقونها، لأنها تقدم من خلال شخصيات محببة للأطفال، بينما حدد (2.4%) أسباب أخرى للتصديق. الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك بأن هذه الفئة العمرية تتأثر بالإعلانات المصحوبة بالألوان والصور والأصوات المحببة لهم، مما يدعو إلى أهمية استمرار هذا الأسلوب في الإعلانات لضمان الوصول إلى الغايات المنشودة منها.

جدول رقم (23): مدى حرص الأطفال على شراء السلع بعد مشاهدة الإعلان

النسبة المئوية	التكرارات	مدى الحرص
%83	302	يحرصون
%17	59	لا يحرصون
%100	361	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (23) إلى أن (83%) من أفراد العينة أوضحوا أن أطفالهم يحرصون على شراء بعض السلع عقب مشاهدتهم للإعلان عن هذه السلع، بينما أجاب (17%) بأن أطفالهم لا يحرصون على الشراء، وقد يعود ذلك إلى أن الغالبية من أولياء الأمور اعتادوا على تلبية رغبات وطلبات أطفالهم، وخاصة تلك التي تعرضها الإعلانات التلفزيونية، لدوافع تربوية واجتماعية.

جدول رقم (24): أسباب الحرص على الشراء بعد مشاهدة الإعلان

النسبة المئوية	التكرارات	الأسباب
42.9%	162	إحساسه بالسعادة عند امتلاكها بعد الإعلان عنها
21.7%	82	لأنه يصدق ما جاء في الإعلان فيحرص على شرائها
16.4%	62	لأنه يحب أن تكون بين يديه أثناء تقديم الإعلان مرة أخرى على شاشة التلفزيون
16.9%	64	لأنه يتخيل نفسه في وضع شخصية الإعلان عند الشراء
2.1%	8	أخرى
100%	378	المجموع

وعن أسباب حرص الأطفال على شراء السلع بعد مشاهدة الإعلان عنها، أظهرت النتائج التي تضمنها الجدول رقم (24) أن (42.9%) من أولياء الأمور أوضحوا أن أطفالهم يحرصون على الشراء لإحساسهم بالسعادة عند امتلاكهم للسلعة بعد الإعلان عنها في التلفزيون، وأن (21.7%) أفادوا بأن أطفالهم يصدقون ما جاء في الإعلان فيحرصون على الشراء، وأن (16.9%) أجابوا لأن أطفالهم يتخيلون أنفسهم في وضع شخصية الإعلان، بينما أوضح (16.4%) أن أطفالهم يرغبون أن تكون السلعة بين أيديهم أثناء تقديم الإعلان مرة أخرى على شاشة التلفزيون، فيما أجاب (2.1%) أن أطفالهم يحرصون على الشراء لأسباب أخرى، وهذا يعني أن أولياء الأمور يحرصون بدورهم على إسعاد أطفالهم وإدخال البهجة والسرور إلى أنفسهم، فيعمدون إلى تلبية رغباتهم بشراء السلع التي يشاهدونها في الإعلانات التلفزيونية.

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها:

- أوضحت النتائج أن (98.2%) من أطفال ما قبل المدرسة يشاهدون التلفزيون، وأن ما نسبته (91.9%) من هذه الفئة العمرية تشاهد الإعلانات التلفزيونية.
- أكد (25.2%) من الأطفال أنهم يشاهدون التلفزيون أكثر من ثلاث ساعات يومياً، وما نسبته (27.2%) يشاهدونه لمدة ساعة ونصف إلى ساعتين يومياً.
- أفاد (56.9%) من أطفال ما قبل المدرسة أنهم يشاهدون الإعلانات لأنها تشد انتباههم، وأن (17.4%) يشاهدونها لأنها مسلية لهم.
- أكد أولياء أمور أطفال ما قبل المدرسة أن الألوان التي تتضمنها الإعلانات التلفزيونية، جاءت في مقدمة الأسباب التي تجذب أطفالهم لمشاهدة الإعلانات، فاحتلت ما نسبته (21.7%) تلاها السبب المتعلق بالحركات التي تقوم عليها الإعلانات وبما نسبته (17.3%).
- أوضحت النتائج أن (87.8%) من أولياء الأمور يشجعون أطفالهم من هذه الفئة العمرية على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، بينما لا يقوم (12.2%) بمثل هذا الدور.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن (27.9%) من أولياء الأمور يشجعون أطفالهم لمشاهدة الإعلانات، وذلك لأنها تزود أطفالهم بالمعرفة والمعلومات العامة، ولأن الإعلانات تساهم في توسيع مدارك الأطفال وتنمي ذكائهم بما نسبته (23.1%).
- أظهرت النتائج أن (94%) من أولياء الأمور يشاركون أطفالهم في مشاهدة الإعلانات، وأن (74%) يحاولون شرح وتفسير الإعلان والتعليق عليه لأطفالهم، حتى لا يسيئوا فهم رسالته.
- يرى (91%) من أولياء الأمور أن أطفالهم يستفيدون من الإعلانات التلفزيونية، وأن مجالات الفائدة متعددة ويأتي في مقدمتها لأنها توضح لهم كيفية التعامل مع الأشياء، وكيفية المحافظة على صحتهم.
- أوضحت النتائج أن (94%) من أطفال ما قبل المدرسة يكتسبون عادات معينة من خلال مشاهدتهم للإعلانات، ومن بين هذه العادات حب الشراء بنسبة (40.7%) ثم النظافة بنسبة (27.6%) ثم شرب المياه الغازية بنسبة (16%) والتوفير بنسبة (11.9%).

- ان الغالبية العظمى من الأطفال يلجأون إلى تقليد ما يشاهدونه في الإعلانات، وأن ما نسبته (51.8%) منهم يقلدون بعض الحركات والرقصات التي يشاهدونها في الإعلانات، و (29%) منهم يقلدون الأغاني التي تتضمنها الإعلانات.
- أكد (65%) من عينة الدراسة أن أطفالهم يشاهدون الإعلانات التي تعرض العنف، ويأتي في مقدمة أشكال العنف التي يشاهدونها من خلال الإعلانات الضرب بالأيدي بما نسبته (36.7%) تلاه استخدام الأسلحة النارية بنسبة (36%) ومن ثم استخدام أدوات حادة بنسبة (26.1%).
- بينت النتائج أن ما نسبته (48.4%) من الأطفال يحاولون تقليد ما يشاهدونه من حركات العنف التي تعرضها بعض الإعلانات التلفزيونية، وأن (28.6%) يشعرون بالخوف، بنسبة (11.2%) يصابون بالفزع لدى مشاهدتهم الإعلانات التي تحتوي بعض أشكال العنف.
- يرى (84%) من أولياء الأمور يعتقدون أن أطفالهم يصدقون ما تعرضه الإعلانات من مضامين، (40.6%) أوضحوا أن أطفالهم يصدقون الإعلانات لأن الصوت والصورة والألوان المستخدمة في الإعلانات لها تأثير قوي في القابلية للتصديق لدى الأطفال.
- يحرص أطفال ما قبل المدرسة على شراء بعض السلع بعد مشاهدتهم الإعلان عنها في التلفزيون، وأن ما نسبته (42.9%) منهم يحرصون على الشراء لإحساسهم بالسعادة عند امتلاك السلعة بعد الإعلان عنها في التلفزيون.

توصيات الدراسة:

وفي ضوء النتائج السابقة فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالرسائل الإعلانية الموجهة للأطفال، وخاصة أطفال ما قبل المدرسة، وذلك نظراً لارتفاع مستوى مشاهدتهم للتلفزيون وللإعلانات التلفزيونية.
- العمل على تضمين محتويات الإعلان معلومات تساهم في زيادة المخزون المعرفي والمعلوماتي لدى الأطفال.
- ضرورة الحرص على مشاركة أولياء الأمور لأطفالهم، في مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، وخاصة في مثل هذه الفئة العمرية، لإضفاء جانب من الأهمية عليها، ولشرح وتفسير بعض محتوياتها.
- ضرورة تبسيط محتويات الإعلان لكي يكون مفهوماً لدى الأطفال وخاصة هذه الفئة منهم.
- دعوة القائمين على إعداد محتويات الإعلانات التلفزيونية، بالعمل على إرساء عادات اجتماعية حميدة، تساهم في تكوين شخصية الأطفال.
- ضرورة الحد من تعرض الأطفال، وخاصة في سنوات ما قبل المدرسة، للإعلانات التي تعرض مشاهد من العنف، وذلك من خلال مراقبة الأسرة ومتابعتها لأطفالها خلال مشاهدتها للتلفزيون.
- ضرورة التزام القنوات التلفزيونية (الفضائية والأرضية) عدم بث أية أشكال من العنف في الإعلانات، وخاصة المنتجة محلياً، خشية تقليدها من الأطفال.

الهوامش

- ¹ أديب خضور، عادات مشاهدة الطفل السوري للتلفزيون وأنماطها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد 12، عدد 3-4، 1996، 252.
- ² المصنف وتاس، التلفزة وتحديات التنشئة الاجتماعية، مجلة اتحاد الإذاعات العربية، عدد 3، 2000.
- ³ محمد معوض، إعلام الطفل، القاهرة، دار الفكر العربي، 111.
- ⁴ جان جبران كرم، التلفزيون والأطفال (بيروت، دار الجبل، 1988) 85.
- ⁵ محمد بن علي السويد، صورة الطفل في الإعلان التلفزيوني وعلاقتها بالقيم الاجتماعية والتربوية دراسة تحليلية تقييمية لعينة من إعلانات قنوات الأطفال المتخصصة، قناة (سبيس تون) نموذجا، كلية الدعوة والإعلام جامعة الإمام، صفر: 1428 - الرياض.
- ⁶ فاطمة شعبان محمد حسن صالح، دور الإعلان التلفزيوني في توجيه سلوك المراهقين، دراسة تطبيقية على المراهقين المصريين، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004م.
- ⁷ هبة الله بهجت السمرى، مشاركة الأطفال في البرامج التلفزيونية، دراسة تطبيقية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 8، أغسطس - أكتوبر 2000م، 205 - 264.
- ⁸ فاطمة يوسف القليني، أبعاد الإعلان التلفزيوني وآثاره الإيجابية والسلبية على الأطفال، تحليل مضمون لبعض الإعلانات التلفزيونية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لمعهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة، في الفترة من 26-29 مارس 1994.
- ⁹ نرمين سيد أحمد زكى، اثر إعلانات التلفزيون على الطفل المصري دراسة ميدانية على عينة من أطفال المدارس الابتدائية من سن 8-12 سنة في القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1992).
- ¹⁰ سامي محمد ربيع الشريف، الأطفال ومحتوى الإعلانات في التلفزيون السعودي، الدارة، دارة الملك عبد العزيز بالرياض، العدد 4، السنة 19، رجب، شعبان، رمضان 1414هـ.
- ¹¹ هاني عبد المحسن محمد جعفر، استخدام الطفل في الإعلانات التلفزيونية دراسة تحليلية وتطبيقية على الإعلانات التي يعرضها التلفزيون المصري، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1991).
- ¹² حسن على محمد، إعلانات التلفزيون الموجهة عبر القناة الأولى وعلاقتها باتجاهات الأطفال من 10 إلى 12 سنة، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، 1988).
- ¹³ Maria Dalission et el Attitudes Towards TV Advertising :A Measure. For Children, Journal of Applied Development Psychology, Volume, 30, Issue, 2008, pp 409-418.
- ¹⁴ Belinda Morley et el, Parental Awareness and Attitudes About Food Advertising to Children on Australian Television, Australian and New Zealand Journal of Public Health , Volume, 32, Issue,4,2008, PP341-347
- ¹⁵ Shin . yi Chou et el , Fast food Restaurant Advertising on Television. And Its Influence on Childhood Obesity, The Journal of Law and Economics, Vol, 51,2008.
- ¹⁶ DR Caroline Oates et el, Children and Television Advertising: When Do They Understand Persuasive Intent?, Journal of Consumer Behavior, Volume, 1, Issue, 3, 2006, p238.
- ¹⁷ Moniek Bujzen & Petti. M, The Unintended Effects of Television Advertising , Communication Research, vol, 30, No5, 2003, PP483-503
- ¹⁸ علي اسعد، التنشئة الاجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية ن 2001، 8، 93.
- ¹⁹ فوزية يوسف العبد ومعصومة احمد، أساليب التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة عند الأسر الكويتية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 1998، 62.
- ²⁰ حامد زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، ط3، القاهرة، عالم الكتب، 1980، 10.

- ²¹ محمد عبد الوهاب كامل، سيكولوجية السلوك الاجتماعي والاتصال، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994، 17.
- ²² عائشة السيد، الطفولة والتنشئة، المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، من 15-18 ديسمبر، 1986.
- ²³ Archana Singh-Manoux ,and Michael Marmot , Role of socialization in Explaining Social Inequalities in Health, Social Science and Health, [Volume 60, Issue 9](#), May 2005, Pages 2129-2133.
- ²⁴ مصطفى الشباب، دراسة المجتمع (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977) 159.
- ²⁵ حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي (القاهرة: عالم الكتب، 1977) 213.
- ²⁶ لويس كامل مليكه، قراءات في علم النفس الاجتماعي، مجلد 2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970) 136.
- ²⁷ فؤاد إسماعيل، بيئة واستراتيجية الإعلان، ط1، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1985، 9.
- ²⁸ صفوت العالم، عملية الاتصال الإعلاني، ط1، 1989، 1.
- ²⁹ SS. Kaptan, Advertising: New Concepts, Srup and Sons, 2002, P2.
- ³⁰ AnJa Janoschka , Web Advertising , [John Benjamins Publishing Company](#) 2004, P227.
- ³¹ David W. Schumann and Esther Thorson, Internet Advertising: Theory and Practice, [Routledge](#), 2007 -P 516.
- ³² Anon General Definitions, Copy for Advertisements, Correct and Faulty Diction, Read Books, 2008, P1.
- ³³ أحمد محمد المصري، الإعلان (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992) 11.
- ³⁴ Franke Jefkins, Advertising Today, International Textbook Company, London, 1977; P. 5.
- ³⁵ محمد خليفة بركات، علم النفس التعليمي، الجزء الأول (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1990) 67.
- ³⁶ عبد الرحمن عيسوى، علم نفس النمو (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995) 28.
- ³⁷ رشدي عبده حنين، علم نفس النمو (القاهرة: دار الناشر الجامعي، 1981) 174.
- ³⁸ محمود اسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير ، القاهرة، الدار العالمية، 1989، 279.
- ³⁹ ملفين ديفليير وساندرا بول روكيتش، نظريات وسائل الاعلام، ترجمة كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993، 427-426.
- ⁴⁰ محمد عبدالحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 1997، 240-232.
- ⁴¹ سمير محمد حسين، بحوث الاعلام، الأسس والمبادئ (القاهرة: عالم الكتب، 1976) 127.
- ⁴² انظر في ذلك:- محمد الوفاى ، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية: 1989) 97 : 104. السيد محمد خيرى، الإحصاء في البحوث النفسية والاجتماعية والتربوية (القاهرة: بدون تاريخ) 229.
- ⁴³ محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر، القاهرة، 2000، 22.
- ⁴⁴ عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1993، 121.

أثر الغلو في السلوك الإنساني

أحمد ضياء الدين حسين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

وقبل للنشر 2010/5/9

استلم البحث في 2009/11/6

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الغلو وأسبابه، وآثاره في سلوك الإنسان، وأثره في المجتمع، وبيان موقف التربية الإسلامية وأساليبها في الوقاية منه، ودور مناهج التربية الإسلامية في الوقاية منه، وتوصلت الدراسة إلى أن الغلو ظاهرة عالمية ظهرت في كل الحضارات والثقافات وتختلف من حضارة وثقافة إلى أخرى.

The Effects of Religious Fanaticism Upon Human Behavior

Ahmad Dia Al-Din Huseen, Faculty of Al-Sharee'a and Islamic Studies, Yarmouk University.

Abstract

This essay aims at exposing the concept of religious extravagance and fanaticism, its causes, effects upon human behavior, and its consequences upon society. It also aims at exposing of Islamic education as to attitudes and methods of protection against it.

It is concludes that, though religious fanaticism is a global Phenomenon, its causes vary from one society to another.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. توضيح مفهوم الغلو والمصطلحات ذات الصلة به.
2. بيان الانعكاسات السلبية للغلو على سلوك الإنسان.
3. تحديد موقف التربية الإسلامية من الغلو.
4. بيان دور مناهج التربية الإسلامية في الوقاية من الغلو.

تساؤلات الدراسة:

1. ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:
2. ما الغلو وما أسبابه؟
3. ما الانعكاسات السلبية للغلو على السلوك؟
4. ما موقف التربية الإسلامية من الغلو وما اساليبها في الوقاية منه ؟
5. ما دور مناهج التربية الإسلامية في الوقاية من الغلو ؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية الدراسة في:

1. اتصال موضوع الدراسة بالواقع المعاصر الأمر الذي لا يمكن تجاهله خاصة إذا ساد المصطلح الكثير من اللبس والغموض، في ضوء تكلم الغربيين والعرب، المختصين وغير المختصين بشأن هذه القضية، لذلك احتاج الأمر إلى معالجة علمية تربوية بدلاً من الإهمال.
2. تجدد موضوع الدراسة بعد كل حدث عالمي بحيث أصبح المصطلح فضاءاً أدخلت فيه الكثير من القضايا التي ليس له صلة فيها جراء تسليط الإعلام الذي يخدم فكرة أو تيار غربي بهدف إصاق الجرائم بالإسلام والمسلمين.

منهجية الدراسة:

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعني بوصف الأمر الذي يراد دراسته، ولا يقف عند مجرد الوصف وجمع المعلومات بل يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها ومعرفة العلاقة بينهما.

مصطلحات الدراسة:

الغلو: هو المبالغة والزيادة في حجم الأمور، والذي يعد مرضاً ملموساً في فكر الإنسان ويسبب خللاً واضحاً في سلوكياته المنطلقة من مستوى تفكير منحرف عن المسار الصحيح، الأمر الذي ينتج قضية شائكة ذات آثار سلبية في كل المجالات الحياتية داخل المجتمع.

السلوك: كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد ظاهرة كانت أم باطنة.

الدراسات السابقة

لم يقف الباحث في حدود اطلاعه على دراسة علمية تبحث في أثر الغلو في الفكر والسلوك الإنساني بحثاً مستقلاً، ولكنه وجد العديد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن الغلو كمتعقد، ولعل أبرز الدراسات السابقة ما يلي:

أولاً: الغلو و الفرق الغالية في العقيدة الإسلامية (عرض ومناقشة) (الصالح، 1999).

وجاء في الدراسة الحديث عن الغلو عند الجهمية والمشبهة والجبرية والمعتزلة، وكذلك الغلو عند الخوارج والمرجئة وعند الصوفية والشيعة.

وتعد هذه الدراسة مرجعاً علمياً في الغلو لدى الفرق الغالية في العقيدة الإسلامية، وقد فصل الباحث فيها كثيراً من المسائل المتعلقة بالغلو لدى تلك الفرق، مع تحديد مفهوم كل فرقة وبيان انحرافها العقدي وغير ذلك من المسائل، كما تحدث الباحث عن غلاة الخوارج مفصلاً القول في نشأة الخوارج وظهورهم، وموقف السلف منهم وغلوهم العملي، وفرقهم المختلفة.

ثانياً: مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر الأسباب - الآثار - العلاج (اللويحق، 1420هـ).

تناولت الرسالة ثلاثة محاور، وقد جاء تقسيمها كما يلي: الباب الأول تحدث فيه المؤلف عن أسباب مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر. والباب الثاني: آثار مشكلة الغلو. أما الباب الثالث: علاج مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر وفق إطار ودراسة نظرية. وقد فصل الباحث في القضايا التي طرحها، وأطال فيها حتى عدها مقدم الرسالة موسوعة في مجالها.

ثالثاً: « الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة - دراسة علمية حول مظاهر الغلو ومفاهيم التطرف والأصولية » (اللويحق، 1412هـ).

تناولت هذه الرسالة مفاهيم الغلو بشقيه الاعتقادي والعملي، والحديث عن مظاهر الغلو ومجالاته، وقد ذكر الباحث تحديد مصطلحات البحث. ثم تحدث عن وسطية الإسلام، ويسره وسماحته.

وقد فصل الحديث في معنى الغلو في اللغة وفي الكتاب والسنة. وجذور الغلو في الدين وطبيعته في حياة المسلمين المعاصرة وحجم الغلو في الدين في حياة المسلمين. وبين بعد ذلك مفهوم الغلو عند العلماء المعاصرين وعند العلمانيين وعند الغربيين. وبعدها بحث في مجالات الغلو العقدية والتشريعية ومجالات الغلو العملية والسلوكية الفردية والاجتماعية. ومن أهم النتائج في هذه الدراسة أن الإسلام دين العدل والوسطية فلا إفراط ولا تفريط. وأن الغلو في الشرع مجاوزة الحد بأن يزداد في مدح الشيء أو ذمه على ما يستحق.

رابعاً: ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث (حامد، 1412هـ):

وجاء تقسيم الدراسة مفهوم الغلو وحكمه وتاريخه، ثم مظاهر الغلو في العصر الحديث وأسبابه و علاجه حيث بين الباحث فيها موقف الإسلام والديانات السابقة، وأبرز مظاهره وأبرز الفرق التي ينتشر فيها الغلو، كما تحدث عن أسباب هذا الغلو وكيفية علاجه.

المبحث الأول: مفهوم الغلو وأسبابه

المطلب الأول: مفهوم الغلو وبيان المصطلحات ذات الصلة به

أولاً: مفهوم الغلو لغةً

الغلو بضم الغين مشتق من الجذر الثلاثي (غ، ل، و)، وبالرجوع إلى المصادر والمعجم اللغوية يظهر أن الغلو يدور على عدة معان هي:

- مجاوزة الحد:

قال ابن فارس: الغين واللام والحرف المعتل: أصل صحيح يدل على ارتفاع ومجاوزة قدر، يقال: غلا السعر يغلو غلاءً، وذلك ارتفاعه، وغلا الرجل في الأمر غلواً إذا جاوز حده (ابن فارس، 1418هـ).

وقال ابن منظور صاحب لسان العرب: وغلا في الدين والأمر يغلو غلوا: جاوز حده (ابن منظور، 1410هـ).

- الارتفاع:

قال ابن منظور في اللسان: (.... أصل الغلاء: الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شيء.... يقال: غاليت صدق المرأة أي أغليت. ومنه قول عمر (ألا لا تغالوا في صدقات النساء) وفي رواية: (لا تغالوا في صدقات النساء). أي لا تبالغوا في كثرة الصدقات.

وغلا في الدين والأمر يغلو غلوا: جاوز حده. وقال بعضهم: غلوت في الأمر غلوا وغلانية وغلانيا إذا جاوزت في الحد وأفرطت فيه، ويقال للشيء إذا ارتفع: قد غلا. (ابن منظور، 1410هـ).

- التشدد:

قال الفيومي في المصباح المنير: (...). وغلا في الدين غلوا من باب قعد وتصلب وتشدد حتى جاوز الحد وفي التنزيل: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ} (المائدة: 77) (الفيومي، 2001).

الزيادة: ومنه غلا الثمن: إذا ارتفع وزاد سعره. وغلقت القدر: إذا زادت حرارتها وارتفعت. وغلا في مشيه: إذا أسرع وزاد فيه (ابن فارس، 1418هـ).

ومما سبق يتبين للباحث أن الغلو في سائر استعمالاته يدل على " الارتفاع والزيادة ومجاوزة الأصل الطبيعي أو الحد المعتاد " .

كما يرى الباحث أنه من الضرورة بمكان تحديد سمات الفعل المغالي فيه كمقياس لفهم الغلو في مجالات الحياة والذي يمكن استنتاجه من المعاني اللغوية وهي:

فالذي يتضح للباحث بعد استقراء المعاني اللغوية لمصطلح الغلو، أنه بالإمكان تحديد مجموعة من صفات تنسب لأفعال الغلاة، تعدّ مقياساً ابتدائياً يرافق أي فعل إنساني يتصف بصفة الغلو، ومن ذلك:

1. يتصف الفعل الإنساني بالسرعة والتهور.
2. فيه خروج عن المعهود والتكلف.
3. فيه نوع من الغرابة، ويمكن ملاحظته بسهولة لأنه ظاهرة للعيان.
4. يبتدئ بشعور داخلي يغلب عليه سمة الانجاز والإبداع، ولكنه سرعان ما ينتهي بالضيق.
5. ينشأ عن تصور داخلي ثم ينتقل إلى الفكر وبعدها يعمم السلوكيات جميعاً.
6. فيه من السمات الحسنة كالهمة والتعمق ولكن في غير موضعها.
7. نظراً لعدم اتفاق الفعل مع الطبع أو الفطرة السليمة فتغلب عليه سمة الأنية وعدم الديمومة.
8. يلحظ في الفعل التعسير وتكليف ما لا يطاق لذا يؤول إلى الترك والقطع.

ثانياً: مفهوم الغلو اصطلاحاً

من خلال استقراء مجموع المصادر التي عنيت بالحديث عن الغلو وجد الباحث أن تعريفاتهم للغلو تنقسم إلى صيغتين هما:

أولاً: تعريف مفهوم الغلو بصورة مطلقة دون تخصيص وقد جاءت بصورة موجزة، وهذه بعض تلك التعريفات:

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: " الغلو: مجاوزة الحد بأن يزداد في الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق ونحو ذلك (ابن تيمية، 1411هـ).

ثانياً: تعريف مفهوم الغلو بصورة مقتصرة على تخصيصه في مجال الدين فحسب، وضابط الغلو هنا هو تعدي ما أمر الله به وهو الطغيان الذي نهى الله عنه في قوله: { كَلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى} (طه: 81).

ومن هذه التعريفات:

ومن تعريفات الغلو في الدين: هو مجاوزة ما شرعه الله بقول أو فعل أو اعتقاد (حامد، 1991)، أو المجاوزة للحدود الشرعية الكلية الاعتقادية أو الجزئية العملية (اللويحق، 1999).

وباستقراء مجموعة من المراجع التي عنيت بالموضوع، لاحظ الباحث على التعريفات الواردة ما يلي:

- أن دلالة المفهوم شملت المجاوزة للحدود الشرعية سواء المجاوزة الكلية الاعتقادية أو المجاوزة الجزئية العملية المتعلقة بجزئية أو أكثر من النواحي العملية للشرعية، وبذلك يقتصر المفهوم على جانب واحد من جوانب الغلو وهو الغلو في المجال الديني.

- تم تسليط الضوء على الموضوع بأنه ظاهرة أو مشكلة لكن التعريف لم يشتمل على بيان حجم هذه الظاهرة ومنطلقاتها.
- دراسة هذا المصطلح في الأبحاث السابقة ينطلق منطلقاً عقدياً وليس تربوياً، فيتضح من تعريفات العلماء بأن الغلو في ميزان الشرع هو مجاوزة الحد في الأمر المشروع، وذلك بالزيادة فيه أو المبالغة إلى الحد الذي يخرج عن الوصف الذي أراده الشارع الحكيم.

فالغلو في الدين آفة قديمة ابتليت بها الأمم من قبلنا، كما بلت بها هذه الأمة منذ فجر الإسلام. فمن شاد الدين وغالبه، فقد خالف مقصد الشارع من التشريع، كما خرج عن سمة الأمة العدل والوسطية.

المطلب الثاني: مصطلحات ذات صلة بمفهوم الغلو

كثيراً ما تحشر مصطلحات متعددة في خانة واحدة عند الكثير من الناس بما فيهم بعض علماء اللغة أنفسهم. فلم يعودوا يفرقون بين مفردات اللغة العربية وما فيها من تفاوت واختلاف في المعنى.

ومن هذه المصطلحات التي تخص موضوع الغلو والتي يتحدثون عنها وكأنها مترادفة: التنطع، التشدد، التطرف، الغلو، العنف، والإرهاب، وهذا الخلط سبب التباساً كبيراً في الفهم قد يفضي في أحيان كثيرة إلى نقيض المقصود منه تماماً.

وعند النظر في المعاجم اللغوية يتبين أن كل مفردة مستقلة بذاتها ولا تعتدي بتاتا على مثيلاتها، ومن هذه المصطلحات:

أولاً: التطرف:

التطرف لغةً: من طرف يطرف طرفاً بالحريك، وهو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما: إما الطرف الأدنى أو الأقصى، طرف.. ومنتهى كل شيء (الفيروز آبادي، 1407هـ)، ويدور معناه حول حد الشيء، والحركة في بعض الأعضاء.

وإذا كان التطرف هو الميل إلى أحد الطرفين فليس من الاعتدال في شيء، لأنه ميل إما إلى غلو، أو ميل إلى تساهل، فكان وصف الغلو بالتطرف من جهة أنه أخذ أحد الطرفين.

فالغلو أخص من التطرف، فالتطرف: الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلو، لكن الغلو أخص منه في الزيادة والمجازة، ليس فقط بمجرد البعد عن الوسط إلى الأطراف، فكل غلو تطرف، وليس كل تطرف غلواً.

ثانياً: الإرهاب:

وهو أكثر هذه المصطلحات استعمالاً هذه الأيام، ويخلط بينه وبين الغلو. أما عن معناه اللغوي: فقال الراغب الأصفهاني: «الرُهبَة والرهب: مخافة مع تحرز واضطراب. الإرهاب لغة: مصدر مأخوذ من رهب كعلم يرهب رهبا بالفتح والكسر، وهو الإخافة والتخويف (الأصفهاني، 1412هـ).

فمعانيها إناً تدور حول الخوف والتخويف.

ومصطلح «الإرهاب» ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية «Le Terrorisme» التي استحدثت أثناء الثورة الفرنسية، وهي ترجمة حرفية أيضاً للكلمة الإنجليزية «Terrorism»

وفي قاموس أكسفورد Oxford Dictionary: «جاء في معنى terrorist»:

Noun Person Using Esp Organized Violence To Secure Political Ends الإرهابي هو بخاصة الشخص الذي يستعمل العنف

المنظم لضمان نهاية سياسة» (البعليكي، 1991).

ويقصد اليوم به: الإرهاب هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان في دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحراية وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أوقالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد مرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر (مجمع الفقه الإسلامي، 1423هـ).

ومن المناسب هنا أن نفرق بين التطرف والإرهاب إذ أن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً وثقافياً ودينيًا، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار المتطرفة بسلوكيات فعلية مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب.

ويمكن للباحث توضيح الفرق بين الغلو والإرهاب بما يلي:

- أن الإرهاب صورة من صور الغلو، ودرجة من درجاته.
- كل إرهاب غلو ولكن ليس كل غلو إرهاب.
- الإرهاب نتيجة لمرتبة مرتفعة من مراتب الغلو.

ينعكس أثر الغلو على الفرد والجماعات ففيه اعتداء على الفرد ذاته أو اعتداء على الجماعات، وخطر الإرهاب خاص بالانعكاسات على المجتمع والجماعات لأن فيه اعتداءات على الغير.

ثالثاً: العنف:

بالرجوع إلى المعاجم اللغوية في مادة العنف وجد أنها مثلثة العين: بالرفع والفتح والكسر ضد الرقق. وهو الشديد في القول والفعل (ابن منظور، 1410هـ).

وحقيقة العنف أنه الشدة في قول أو رأي أو فعل إذا العنف نتيجة للغلو، وأثر من آثاره السلوكية، وهناك مستويات للتخويف بينها فروق واضحة، وكلها آثار سلبية لأحد مراتب الغلو.

رابعاً: الأصولية:

وهي في معجم ويستمر مصطلح أطلق على حركة احتجاج مسيحية ظهرت في القرن العشرين تؤكد على ضرورة التفسير الحرفي للكتاب المقدس كأساس للحياة الدينية الصحيحة. وقد حاول كثير من المعرضين، البحث عن أوجه الشبه بين هذه الفئات النصرانية ودعاة الإسلام، لينقلوا إليهم هذا المصطلح، وهو مصطلح غربي له ظروفه وملابساته (الطواري، 2005). فأحياناً يطلق لفظ التطرف وأحياناً الأصولية، وأحياناً الإرهاب دون الإجماع على تحديد مفاهيم هذه المصطلحات الثلاثة ولذا أثر الباحث اعتماد المصطلح الشرعي وهو الغلو ومجاوزة الحد في السلوك أو الاعتقاد أو العبادة .

خامساً: الالتزام:

قد يظن القارئ أن الباحث أخطأ عند وضع هذا المصطلح ضمن المصطلحات التي قد يلتبس فهمها على كثير من الناس في موضوع الغلو، ويجد في ذلك غرابة، إلا أن الموضوع يستلزم وضع مصطلح (الالتزام والتمسك بالأحكام الشرعية) ضمن هذه المصطلحات.

مما سبق ذكره يندرج تحت الالتباس المبرر له، بسبب العلاقة بين المصطلحات في اللغة أو الأثر أو غير ذلك، أما مصطلح الالتزام فيندرج تحت الالتباس غير المبرر له والملصق بسبب غرض معين وهو الإساءة للإسلام والمسلمين.

ويرى الباحث أن سبب هذا الإلصاق الغرضي إما جهل غافل، أو عداء منفر، وفي الواقع لا تلازم بين التمسك بالنصوص والغلو؛ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم أشد الناس تمسكاً بنصوص الشريعة، والواقع أن التمسك بنصوص الكتاب والسنة، وفهمها فهماً صحيحاً يعد عند هؤلاء المتهاونين بأحكام الشريعة الغافلين عنها، غلواً وتطرفاً، وذلك بالنظر إلى ما هم عليه من تفريط ظاهر، وقصور في إظهار منهج الإسلام.

وعند آخرين تنفير من ديننا الحنيف، بسبب عداء غاشم فقد وسم هؤلاء الملتزمين في عصرنا الحالي بالإرهاب أو التطرف أو الغلو، ومقياسهم درجة تمسكهم بما في الكتاب والسنة، وهو مقياس مغلوط له أهدافه المغرضة وهي بغنى عن الشرح والتفصيل لوضوحها.

المطلب الثالث: أسباب الغلو

وقد قام الباحث باستقراء شامل لما اطلع عليه من أبحاث عنيت بموضوع الغلو في الدين فوجد أنها تعددت أسباب الغلو في الدين إلى تقسيمات مختلفة، وقد كانت السمات الغالبة لها على النحو التالي:

- قسم بحث هذه الأسباب بحسب عدد الغلاة، فعبر عنها على أنها أسباب بسبب الفرد أو بسبب المجتمع.

ومن أمثلة ذلك: الأسباب التي تتعلق بالمستوى الفردي فهي:

أولاً: الجهل بعدم معرفة حكم الله تعالى مع الغيرة على دين الله وتعظيم الحرمات وشدة الخوف من الله، فلا يتحمل الإنسان أن يرى من أخيه المسلم معصية كبيرة، ولا يتصور أن تصدر هذه الكبيرة من مسلم، لذا فسرعان ما ينقله من دائرة الإسلام إلى خارجها . وهذا الجهل ناتج عن غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص وربما أدى به ذلك إلى الجرأة على الأحكام الشرعية، ومعالجة النوازل من غير أهل الاختصاص دون فهم للنصوص الشرعية ومعرفة مقاصد الأحكام والإلمام بأسرار اللغة والرجوع لمن شاهد التنزيل وفهم التأويل (اللويحق، 1420هـ).

ثانياً: الهوى المؤدي للتعسف في تأويل النصوص ولي أعناق الآيات والأحاديث طلباً للشهرة والرياسة والزعامة وقد وافق ذلك نفسية مريضة منحرفة فهي تميل إلى العنف والحدة والانحراف مما يؤدي إلى إسقاط الثقة بالعلماء، ويستقل الإنسان بنفسه وفهمه ورأيه (اللويحق، 1420هـ).

أما الأسباب التي تتعلق بالمجتمع والدولة: فإن الانحلال الخلقي المدعوم أحياناً بالقانون تحت غطاء الحرية هو أحد أسباب حصول التطرف و الغلو. فمظاهر الرذيلة التي يشاهدها المسلم خاصة في المجتمعات الإسلامية في الشارع والمدرسة والجامعة والإعلام الرسمي والصحافة والإذاعة والأسواق من ناحية، والاستهزاء بالدين وحملته وتشويه صورته ومحاربتة، ومحاصرة رجل الدين في فكره وإغلاق منافذ التعبير عليه، كل ذلك من أسباب نشوء التطرف والإرهاب وردة الفعل القاسية وإن كانت غير مبررة إلا أننا نبحت في الأسباب (القرضاوي، 1982).

ثالثاً: التعصب لفكرة ما أو مبدا أو شخص ما، بحيث لا يرى المتطرف ولا يؤمن إلا بما يعزز تعصبه الذي يثير غريزة الغلو والتطرف.

رابعاً: عدم وجود حوار قائم على حرية التعبير سبيلاً للتفاهم بين التيارات الثقافية الموجودة والسياسية والدينية في مجتمع ما، فنتج عن ذلك ثقافة تحريضية تعبوية، تنشر الكراهية والعداء في المجتمع، بمبرر الخلاف المذهبي، أو حتى الخلاف الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأحياناً ضمن المذهب الواحد أيضاً.

خامساً: الانحلال الخلقي المدعوم بذريعة الحرية هو احد اسباب حصول التطرف والغلو، فمظاهر الرذيلة التي يشاهدها الفرد خاصة في المجتمعات العربية، ومحاصرة الاصلاحيين في فكرهم وإغلاق منافذ التعبير عليهم.

• وقسم آخر عبر عنها بحسب المجال الذي أثر على فعل الغلو، فهي أسباب سياسية واقتصادية وتربوية وغير ذلك.

ومن أمثلة هذه الأسباب: أن أسبابه منها ما هو سياسي، ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو نفسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو ثقافي ومن الأسباب السياسية: التي تتعلق بواقع الأمة من احتلال أراضيها وقتل أبنائها ومصادرة ثرواتها وكشف أستارها وإسقاط هيبتها. ومن الأوضاع الاقتصادية المسببة للغلو: الفقر في الإنسان وما يفعل من أمراض جسدية، وأمراض نفسية وعدم قدرة على التعليم، وعدم العدالة في توزيع الثروات ويوافق ذلك هوى في النفس تتوافق نفسياً مع بعضها مما يذكر روح العداء والغلو تحت مسمى الدين أو غيره. ومن الأسباب النفسية التربوية: الفراغ الروحي الذي يحيط بالشباب، فهو كفيلاً في ضياعهم وربما انحرافهم مما يسهل توجيههم واستغلالهم من قبل أي إنسان كان وحسب رغبته وخطئه وربما كان هذا الفراغ سبباً للجريمة والإفساد في المجتمع (القرضاوي، 1982).

• قسم صنف الأسباب إما بسبب ضعف التفقه بالدين أو ضعف الخبرة بالواقع.

ومن أمثلة ذلك: أما عن ضعف البصيرة بحقيقة الدين المقصود به هنا هو نصف العلم الذي يظن صاحبه انه دخل به في زمرة العلماء وهو يجهل الكثير والكثير، ولا يربط الجزئيات بالكليات ولا يرد المتشابهات إلى المحكمات (القرضاوي، 1982).

وضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسنن الكون: هو عدم الوعي بالواقع والحياة لأوهام رسخت في رأسه لا أساس لها من سنن الله في خلقه ولا من أحكامه في شرعه، وهو يريد أن يغير المجتمع كله، أفكاره ومشاعره وتقاليده وأخلاقه وأنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بوسائل وأهية وأساليب خيالية (القرضاوي، 1982).

ومن هنا كانت رؤية الباحث للأسباب مختلفة يبرزها في النقاط الآتية:

1. اعتماد الباحث مرتكز على وجود غلو في المجالات المختلفة من بينها الغلو في الدين فهذا منهج في تفكير أي إنسان فعال ينتج عنه أنماط سلبية مختلفة في طرائق التفكير وفي أنماط السلوك.
2. أي سلوك أو فعل بشري مرده إلى وجود تصور معين، والغلو قول أو فعل أو معتقد ناتج عن تصور وهذا التصور هو خلل فكري.

ينبه الباحث أنه لو تم التمعن في الأسباب الأنفة الذكر والتصنيفات المختلفة لوجدناها راجعة إلى آفات في فكر الغلاة وظروف ضاغطة عليه، وأن هناك تشابهاً بين الكتابات الإسلامية والكتابات الوضعية في أسباب الغلو غير أن القالب مختلف. فالجهل وقصور الوعي بالواقع والضغوط الاقتصادية والسياسية والظروف الاجتماعية مردها إلى عوامل أنتجت مرضاً فكرياً هو الزيادة والمبالغة في حد الأمور.

كما يلحظ في بعض الدراسات الخاصة بالموضوع خطأً واضحاً بين الأسباب والمظاهر.

ومن البديهي أن يرتبط الغلو بالجهل والجمود والانغلاق، بينما يرتبط الاعتدال حتماً بالوعي وبمستوى التقدم الاجتماعي.

المبحث الثاني: الانعكاسات السلبية الناتجة عن الغلو في سلوك الانسان.

المطلب الأول: علاقة الغلو بالفكر والسلوك الإنساني

أولاً: مفهوم الفكر والتفكير

والفكرُ الفِكْرُ: إعمال الخاطر في الشيء؛ والتفكير هو عملية معالجة للمعلومات، وتصنيف المعلومات ومقارنتها وتقييمها على ضوء منظومة الإيمان والاعتقاد والقيم، وبالتالي صياغة استراتيجية ينتج عنها تعبير لغوي أو سلوكي كما ينتج عنها تأثيرات فسيولوجية في العضلات والتنفس وتعبيرات الوجه (القرني، 2008).

والتفكير ضرورة إنسانية، وضرورة شرعية، فبدونه يفقد الإنسان إنسانيته، ودوره في الحياة. حيث إن القدرة على التفكير من خصائص الإنسان التي كرمه الله بها، فإذا أحسن الإنسان استخدام هذه الصفة ارتقى في سلم النجاح، وإذا عطل الفكر كان ذلك من أهم أسباب الفشل في الحياة، بل يمكنك أن تقول: إذا خلت الحياة من التفكير خلت من النجاح.

ثانياً: مفهوم السلوك ومحدداته.

- مفهوم السلوك.

يمكن تعريف السلوك بشكل عام بأنه: " كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد ظاهرة كانت أم باطنة (الخطيب، 2001)، فجميع ما ينتج من أفعال مكتسبة للإنسان واستجاباته وردود أفعاله الملاحظة أو غير الملاحظة، المرغوب فيها أو غير المرغوب فيها، هي سلوكيات خاصة به.

وتقوم العمليات التربوية الهادفة بتنمية وتعزيز ما عند الفرد من استعدادات وإمكانات بشكل مدروس ومنظم، للوصول إلى السلوك النهائي المخطط له. وقد امتازت تربيتنا الإسلامية بأن السلوك النهائي المطلوب تشكيله، كله سلوك يتجه بالفرد إلى عبادة الله وحده، وهي الغاية الكبرى من كل الوجود.

ثالثاً: تأثير الغلو على السلوك.

يمكن للباحث إيضاح هذه العلاقات من عدة جوانب هي:

الجانب الأول: إن في الدين كليات ثلاث: كلية العقيدة، كلية القلب، كلية السلوك. فالإنسان له عقل، وغذاؤه العلم، وله قلب وغذاؤه الذكر، وله سلوك وصحته الانضباط بالشرع. وهذه الكليات الثلاث، إذا نمت كلية واحدة نمواً غير طبيعي، فنمواً هذا على حساب الكليتين الأخرين، فهذا هو الغلو.

وأن تعتمد على الفكر وحده وتهمل القلب والسلوك، أو أن تعتمد على القلب وحده وتهمل الفكر والسلوك، أو أن تعتمد على السلوك وحده وتهمل القلب والعقل فكل ذلك يسمى غلواً. فإذا نمت الجوانب الثلاثة نمواً متوازياً، فنحن أمام التفوق (النايلسي، د.ت).

الجانب الثاني: التطرف غالباً ما يكون في دائرة الفكر، وقد يعكس هذا الفكر على السلوك، وذلك في أشكال متعددة، قد يأخذ بعضها شكل القول أو الكتابة أو غيرها من وسائل التعبير عن الرأي، وقد يتجسد الفكر المتطرف في أنماط أخرى من السلوك كارتداء زي معين، أو الامتناع عن سلوك معين، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك أو الاعتداء على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح فإنه عندئذ يتحول إلى إرهاب في أشكال متعددة وصور مختلفة بحسب الحال والزمان.

الجانب الثالث: أما اللبنة الأولى في بنيان المعتقد فهو التفكير، فإن المعتقد جملة أفكار نشأت عند الفرد إثر ظروف خاصة، ساهمت تفاعلات البيئة والمجتمع والتربية والدين والتعليم في صناعتها، من ثم اتجهت بمرور الزمن إلى مسار اليقين والجزم لتتحول إلى حقيقة لا تقبل الجدل،

وإيمان يفرض على الإنسان ضرورة الدفاع عنها بشراسة بل معاداة من يخالفها، عندئذ تتحول الأفكار إلى قيم ومشاعر متأصلة في داخل النفس يعد المساس بها انتهاكاً لحرمة من يسلم بها.

كل هذه الظواهر والأمثلة تؤكد على الترابط الوثيق بين السلوك والفكر في حياة الإنسان، وقوة تأثير المعتقد سلباً وإيجاباً على الإنسان الذي يتشرب مبادئ المعتقدات نتيجة انصهار عدة أسباب كالثقافة، والدين، والأسرة، والعشيرة، والمجتمع عبر أزمنة مختلفة، لتصل في النهاية للفرد وتكون كالفرد لا يمكن تغييرها والفكك من قيودها، وتظهر في جميع مظاهر حياته ومعاملاته وعلاقاته بالإنسان الآخر (البوسعيدي، 2004).

وفيما سبق يظهر التفصيل في تحول فكر الغلو إلى معتقد راسخ يدافع عنه الغلاة بكل الوسائل والإمكانات المادية والمعنوية، ثم يتغلغل ليصبح سلوكاً واضحاً له مراتب في القوة بحسب قوة الفكر والمعتقد.

ويتضح للباحث من خلال ما سبق أن الغلو هو تصور ذهني وطريقة منحرفة في التفكير تنتج عنها سلوكيات سلبية تؤثر على المستوى الفردي والجماعي في الأمة الإسلامية في كل المجالات، فالباحث يهيمه من موضوع الغلو أثره في كل مجالات الحياة والتي تسبب الفشل وعدم النجاح جراء انحراف الفكر والسلوك الإنساني.

وما دام التفكير هو ميزان الأعمال، فكلما انحرف التفكير انحرف السلوك، فالغلو انحراف في التفكير ينتج انحرافات فكرية سلبية وأخطاء في التفكير البشري الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج سلوكيات سلبية ضارة بالمجتمع ككل.

وقد أجريت دراسة حول الفكر المتطرف والسلوك الدموي وجهان لعملة واحدة، حيث أثبتت وجود علاقة مباشرة بين فكر الإرهاب الشاذ وبين سلوك الإرهاب الدموي كما أثبتت وجود علاقة مباشرة بين خلفية الفكر الإرهابي ومرجعياته وبين البيئة الخارجية المعادية للإسلام والمسلمين. حيث تحدث الباحث فيها عن الغلو في الفكر أو المسلك، وأن الغلو في الشيء والإمعان في التحرك في الفكر وبالتالي بالسلوك، يجعل رؤية الحقيقة وكذلك رؤية الواقع من الصعوبة بمكان، فالمغالي يعيش في الموقع المنحاز الذي وصل إليه دون أدنى محاولة للخروج منه، فيلجأ بالتالي إلى وسائل لفرض ما يراه (هاشم، 2004).

المطلب الثاني: مظاهر الغلو في السلوك الإنساني

يرى الباحث أن أول ما تحتاج إليه الأمة للتخلص من الغلو أن تبدأ بإصلاح الفكر وتقويمه؛ حيث أنها لا تستطيع أن تعالج أية مشكلة في أي جانب من جوانب الحياة بدون تفكير صحيح قادر على تصور المشكلة ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وعلاقاتها التبادلية مع غيرها.

ومع وجود خلل في التربية الفكرية فإن ذلك يقود الفرد إلى أخطاء أثناء التفكير، ذلك أن العقل البشري طالما أبدى ألواناً من العجز عن إدراك الواقع الذي تتصور فهمه والسيطرة عليه، والغلاة يغفلون عن إدراك الخلل الواقع في طرائق تفكيرهم.

ولذا فإن الباحث يرتأي بيان النتائج السلبية للغلو في السلوك الإنساني المتمثل بمجموعة من أخطاء التفكير ومن ذلك:

- لدى الغلاة رغبة جامحة في إقصاء الآخرين فهم الوحيدون القادرون حسب رؤيتهم على فهم الحقائق والأمور.
- ولديهم أحادية في النظر فالحقائق لديهم ليس لها إلا وجه واحد وطريق الحياة ليس له غلا مسار واحد في رؤيتهم.
- وكذلك فإنهم يحملون توجيهات عقديّة وفكرية تؤكد ما لديهم من قناعات ولا يرغبون في التنازل عنها كما أنهم غير مستعدين للتخلي عنها أو مناقشة الآخرين فيها (اليوسف، 1425 هـ).
- ولديهم فكرة الصواب الوحيد: فالأشخاص الأقل ثقافة لدينا مغرقون في استخدام الألفاظ الدالة على الأشياء المتوحدة، مثل: العامل الوحيد، والسبب الوحيد، والتفسير الوحيد، والحاجز الوحيد، والعيب الوحيد. أما الأشخاص الذين نعدّهم مثقفين فإن كثيرين منهم يشرحون لماذا يعتقدون بالعامل الوحيد والسبب الوحيد.
- تفسير النصوص تفسيراً متشدداً (الزايدي، 2008).
- تكلف التعمق في معاني الترتيل.
- ومن ذلك أيضاً التعميم: تعاني الأمة اليوم من تسرع كثير من الناس إلى إطلاق الأحكام الكبيرة، والأحكام التعميمية دون أي خبرة، ودون أي وازع داخلي.
- الفتور أو الانقطاع، فالإنسان ملول وطاقته محدوده.

• التصيير في الحقوق والواجبات الأخرى.

• تضييع العمر فيما لا فائدة فيه، بل ما فيه الضرر. (بلال، 2008).

رؤية الأشياء من وجهة نظر خاصة: هذه الظاهرة تفتشت وأصبحت شيئاً عاماً، ومن النادر ألا يقع الواحد من في هذا الخطأ في لحظة ما؛ حيث إن عاداتنا الفكرية تجعلنا دائما نتمحور حول أنفسنا، وننظر على ما نستحسنه على أنه حسن حسناً مطلقاً، وما نستقبحه على أنه قبيح قبحاً مطلقاً.

وهذا الأمر ينتج التعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر: في الأمور الاجتهادية والأمور المحتملة. ويعتبر التعصب من أهم علامات التطرف، حيث يعبر عن التصلب والتشدد لما يعتنق الفرد من أفكار وآراء وهو أسلوب يؤدي غالباً إلى إغلاق باب الحوار والفهم المتبادل، ويسد الطريق أمام فهم ما يستجد من أحداث وأفكار.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلوكية السلبية للغلو في المجتمع.

إنه من الطبيعي لهذا الانحراف الفكري أن يورث آثاراً سلبية، فجميع الأخطاء التي ذكرها الباحث في تفكير الغلاة تنتج سلوكيات سلبية ضارة بالمجتمع.

وفي ذلك يقول الذهبي: "ثم العابد العري من العلم متى زهد وتبتل وجاع وخلا بنفسه... ولج الشيطان في باطنه وخرج، فيعتقد أنه وصل، وخوطب وارتقى، فيتمكن منه الشيطان، ويوسوس له، فينظر إلى المؤمنين بعين الأزراء، ويتذكر ذنوبهم، وينظر إلى نفسه بعين الكمال، وربما آل به الأمر إلى أن يعتقد أنه ولي وصاحب كرامات وتمكن. وربما حصل له شك وتزلزل إيمانه... وليس ذلك من شريعتنا في شيء، بلى، السلوك، وملازمة الذكر، وترك مخالطة العامة، والبكاء على الخطيئة، والتلاوة بالترتيل والتدبير، ومقت النفس وذمها في ذات الله، والإكثار من الصوم المشروع، ودوام التهجد، والتواضع للمسلمين، وصلة الرحم، والسماحة وكثرة البشر، والإنفاق مع الخاصة، وقول الحق المر برفق وتؤدة، والأمر بالعرف، والأخذ بالعفو، والإعراض عن الجاهلين، والرباط بالثغر، وجهاد العدو وحج البيت، وتناول الطيبات في الأحايين، وكثرة الاستغفار في السحر، فهذه شمائل الأولياء وصفات المحمدين أماتنا الله على محبتهم (الذهبي، 1982).

وقد بين الذهبي العديد من السلوكيات السلبية التي يفرزها الغلو ومن هذه السلوكيات الناجمة عن الغلو:

الميل نحو العزلة واعتزال أفراد المجتمع: لأن الغلاة غير راضين عن تصرفات غيرهم في أكثر نواحي الحياة، وذلك بسبب مجموعة من السمات التي تعبر عن شخصيته، وقد ذكر الدكتور عبد الكريم بكار مجموعة من سمات الإنسان المتصلب (بكار، 2009)، يرى الباحث أنها تنطبق على الغلاة ومما ذكره في هذا المجال:

- صاحب الفكر المتصلب شديد الجمود على أفكاره، وهو غير قادر على التخلي عن آرائه حتى لو بدا خطأها، على حين أن صاحب الفكر المرن يذعن للحق، ويتشوق إلى معرفة الجديد، سواء أكان موافقاً لما يرى أم مخالفاً له.
- اللغة التي يستخدمها تميل إلى المغالاة والقطعية، نحو قوله: فلان دائماً يكذب، أنا لا أقول هذا أبداً، كلامك لا يمكن قبوله.
- حساسيته لمشاعر الآخرين ضعيفة؛ فهو يلقي الكلام على عواهنه، غير آبه بما يسببه لسامعيه من أذى وحرَج.
- يعطي انطباعاً بأن لديه جواباً لكل سؤال، والسبب في ذلك أن ممارسته للمشاركة في التحدث قائمة على عدد قليل من المبادئ والمفاهيم الجاهزة والمحددة، ولذا فهو يحفظها عن ظهر قلب، ويسارع إلى استخدامها في محاوراته.
- ميال إلى المثالية، تأبى طبيعة الأشياء تحقيقها.
- ظنه أن ما اهتدى إليه لا بدائل له، ولذا فهو لا يعطي أي اهتمام لمسألة البحث عن بدائل أكثر نفعاً وأقل تكلفة (بكار، 2009).

التفريط في الأغلب من شؤون حياته: ذلك أنه يزهد في السنة والوسطية والاعتدال وباعتبار ذلك تساهلاً في الدين والعبادة كما في قصة الثلاثة الذين تقالوا عمل النبي صلى الله عليه وسلم.

الغلظة والخشونة: إن من مظاهر الغلو والتشدد الغلظة في التعامل والخشونة في الأسلوب.

التشدد في الأفعال في غير موضعها: إن التشدد أحد أهم سلوكيات الغلاة، وغالباً ما يكون في غير زمانه ومكانه، فيسبب الانقطاع عن العمل الصالح، فان النفس تضعف مع شدة العمل وقد تعجز أو تمل من العمل فتتركه (اللويحق، 1412هـ).

اضطراب الامن: قاد الغلو والتطرف الى تفجير الاوضاع الامنية، في كثير من البلدان الاسلامية، واصبح السلاح والعنف هو لغة التخاطب في المجتمع، وادى الى تشديد الاجراءات الامنية على حساب الحريات العامة (المنصوري، 2006).

أدى الغلو والتطرف الى ظهور افكار وممارسات لم تكن موجودة في المجتمعات العربية، وواجهتها المجتمعات بمزيد من العنف والرفض دون ان تحاول محاورتها واستيعابها واعادتها الى الاعتدال، بحجة ان لا احد يفاوض او يناقش الارهاب، الامر الذي يعمق الفجوة القائمة بين المتطرف والمجتمع، والجميع يدفع الثمن، لان المغالي او المتطرف هو ضحية ايضا، استيعابه خير من استعدائه. (المنصوري، 2006).

الغلو يجعل الجماعة او الطائفة مصدر الحق: ان مما ابتلى به الغلاة تعظيم لجماعاتهم وطوائفهم، فلا يقبلون من الدين الا ما جاءت به، وهذا يخالف اصلا، فان من اصول التوحيد: الايمان بما جاء به رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم من الوحي وطاعته، ومحبتة، لحكمه (اللوحيق، 1412هـ).

التعصب للأئمة: كل احد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالناس كلهم مفتقرون الى الكتاب والسنة، فهم يزنوا جميع امورهم باثار الرسول الكريم فما وافقها فهو الحق، وما خالف ذلك فهو باطل، والغلاة خالفوا هذا الاصل العظيم فجعلوا من ائمتهم مثابة رسول الله حيث يطاع في كل ما يؤمر به، والغلاة المعاصرون وقعوا في ذلك التعصب والطاعة العمياء كذلك (اللوحيق، 1412هـ).

ومن السلوكيات التي يفرزها الغلو في الدين في مجال الاعتقاد والعبادة:

1. التكفير بالمعاصي والحكم على صاحبها بالخلود بها في نار جهنم.
2. وهذا من أعظم المسوغات للقيام بالقتل واستباحة الدماء والأعراض والأموال.
3. تخويف الأمنين، وإشاعة الفوضى والخوف بين المجتمعات الأمنة.
4. تفريق كلمة المسلمين وشق عصا الطاعة كما حصل من الخوارج (القرضاوي، 1982).

الإسراف في التحريم (بغير دليل): ومن دلائل عدم الرسوخ في فقه الدين الميل دائما إلى التضييق والإسراف في القول بالتحريم مع تحذير القرآن الكريم والسنة والسلف من ذلك، فقد قال تعالى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلِحُونَ). (النحل:116). والمتشددون يجنحون إلى التحريم دائما مع وجود الكراهة أو يجنحون إلى التشدد والتضييق مع وجود التيسير (القرضاوي، 1982).

الانسحاب والاصطدام مع المجتمع: "إن التطرف هو أسلوب استجابة يتمثل في الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية السائدة في المجتمع ومعبراً عنه بالسلبية أو الانسحاب بتبني قيم ومعايير مختلفة قد يصل الدفاع عنها إلى حد استخدام العنف والاصطدام بالمجتمع(الجندي، 1993).

الانشغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى: ومن دلائل اشتغال البعض بكثير من المسائل الجزئية والأمور الفرعية عن القضايا الكبرى التي تتعلق بوجود الأمة وهويتها ومصيرها، وفي هذا تضييع للجهد وترك ما هو أعظم وأكبر(القرضاوي، 1982).

ويرى الباحث أن الغلاة يعملون على تعطيل كثير من القوى والطاقات والإمكانات التي وهبها الله لهم، أو أن يسيء الإنسان استخدام هذه القوى والطاقات فتقل فاعليته وأثره في الحياة، وتنبت المشكلات في دروبه وطريقه، ويقل إنتاجه وعطاؤه، ويكاد أن يتلاشى إبداعه في الحياة.

المبحث الثالث: موقف التربية الإسلامية من الغلو

نم الإسلام الرسالة السماوية الخاتمة، الهادية إلى أقوم السبل للحياة السوية الغلو في الفكر والتصوّر، وفي الممارسة والتطبيق وفي كل شيء، وعده سبباً للمظالم والانحرافات ولكل الموبقات، لأن الغلو نقيض الطبيعة البشرية السوية. ويسبب إخلالاً بالموازين التي أقامها الله للكون، ووسيلة إلى إضعاف المجتمع المسلم، وتمزيق نسيجه الاجتماعي.

لذلك فإن الاعتدال مطلوب في كل الأحوال، والمنهج الإسلامي، منهج الاعتدال والوسطية. وإذا كانت ثمة ظاهرة محدودة النطاق، تتمثل في حالات فردية هنا أو هناك، فليس من العدل، ولا من الموضوعية العلمية، أن ننسب الغلو سمة للإسلام، وإلى المجتمعات الإسلامية.

المطلب الأول: من الأساليب التربوية في التحذير من الغلو.

كان للقرآن الكريم والسنة النبوية وقفة هامة في التحذير من داء الغلو بأساليب تربوية متعددة، لها أكبر الأثر في النفوس والعقول يذكر الباحث أهمها:

أولاً: النهي المباشر عن الغلو أو ما يسمى (بأسلوب التعليم المباشر).

يقول تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (س:171)

ثانياً: نم الغلو، وبيان سوء عاقبة الغلاة (أسلوب الترهيب).

بين القرآن الكريم عاقبة الغلو ومنزلته للتغيير منه، وممن غلا، فاستحق المذمة والعقوبة، اليهود والنصارى، قال تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ. اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُورُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا إِلَهَا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ.) (التوبة:30،31).

ثالثاً: الثناء على أهل التواضع والإنصاف (أسلوب الترغيب).

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسِيصِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ).

رابعاً: الحوار المناظرة:

لما كان للغلو غشاوة تحجب صاحبها عن الحق، فتجعل في أذنيه وقراً، وعلى قلبه أكنة، كان لابد من اختراق لتلك الحجب. وإن أقوى سبب تدخض به هذه السدود، الحجة الصحيحة، والشواهد على الحوار كثيرة، منها:

مناظرة سيدنا إبراهيم، عليه السلام، للنمرود. قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِنَّ قَالِ إِبْرَاهِيمَ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (البقرة:258).

ومن الأمثلة كذلك حوار موسى، عليه السلام، مع فرعون. قال تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ. قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ. قَالَ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ. قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ. قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ. قَالَ لئن اتَّخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) (الشعراء:23-28) والآية توضح أسلوب المناظرة بعد أن قبض الله عالماً راسخاً، يعالج الغلو في التصور، ويكشف زيف استدلاله.

فمما سبق يتبين أن الكتاب والسنة يؤكدان على أسلوب الحوار في معالجة الغلو، ويجدر بالمسلمين أياً كانت وظائفهم سياسية كانت أو تربوية الإقتداء بهدي ديننا القويم.

المبحث الرابع: دور مناهج التربية الإسلامية في الوقاية من الغلو

المطلب الأول: أهمية مناهج التربية الإسلامية

لمناهج التربية الإسلامية دور متميز بين المفاهيم الأخرى في حياة الطلبة لأنها تشمل مكونات الدين الإسلامي ككل. فهي تضم الأحكام الاعتقادية، كما تضم الأحكام العملية وإلى جانب ذلك تضم الأخلاق. ولذلك فهي تسعى إلى تزويد العقول بالحقائق وتربي فيها ملكة النقد الصحيح وتميز في الفكر والسلوك بين الغث والسمين فتأخذ النافع الخبير، وتطرح الضار الفاسد.

ولأهمية المناهج الإسلامية كونها تشكل في مجال التربية الإسلامية اللبنة الأساسية لعناصر البناء المعرفي لدى الطلبة والذي يتمثل في اكتساب الحقائق، والمبادئ، والنظريات، والتعميمات، وينمي القدرة على تنمية التفكير لدى الطلبة، والارتقاء بمستوى الأخلاق لدى الأفراد والجماعات، فيتعين الاهتمام بها كونها تقوم بدور بارز تظهر في مجال سلوك الإنسان؛ حيث يمثل البعد الروحي المحرك الأول لذلك السلوك، وتشكل المعرفة الدينية إطاراً مرجعياً في التفكير، ومعايير مقياسية في المحاكمة، وميزان اختيار من وسط البدائل المتعددة التي تكون أمام إرادته الحرة للاختيار منها، وهو يقوم بنشاطاته الحياتية في أبعادها المختلفة، فتصبح هذه المعرفة في ذهن الإنسان، ووجدانه موجهة لاختيار السلوك، وضابطة للتوجيه والإرشاد والمراقبة؛ فتستقيم أحوال الإنسان وأفعاله وأعماله، وتستقيم اختياراته أو مناشطه في الحياة . وهذا كله

بفضل مناهج التربية الإسلامية التي تعمل على ترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الطلبة، وبالتالي تنعكس على سلوكهم مما يجعل منه مواطناً صالحاً بعيداً عن كل مظاهر الغلو والتطرف (العبد الجبار، 2008).

لذلك فلها دور فعال في إعداد النشء إعداداً دينياً سليماً، بتوعيتهم فرادى وجماعات بحقائق دينهم، وتثبيت عقيدتهم وقيمهم الإسلامية لتصبح سلوكاً ممارساً في حياتهم العملية. على مستوى الأفراد إلى تكوين الشخصية الإسلامية وذلك بالتقرب إلى الله تعالى، وخشيته في القول والعمل. والاعتدال وعدم التطرف، والكف عن الأنانية والطغيان. وكذلك بالرضى والقناعة والقدرة على مواجهة الواقع.

كما أنها تقوم بدورٍ فعال على مستوى المجتمعات فهي تسعى إلى تكوين المجتمع الذي يتصف بالتميز بالحركة والنشاط؛ إذ إن التربية الإسلامية أوجدت في حياة المسلمين حركة فاعلة مؤثرة لقوله تعالى: " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون (آل عمران:110) كما يتميز بالتكافل، والتماثل في التفكير، والوحدة في المشاعر. وكذلك بالعزة والجهاد.

ويتميز بالأمن، وذلك من خلال مراعاة الحقوق والواجبات الشرعية بين أعضائه، وذلك بتقديم نظرتها عن الكون والإنسان والحياة، فتساعدنا في حل مشكلاتها فتفتح لها المجال لإيجاد الحلول الحقيقية لمشكلاتها الطارئة.

فمناهج التربية الإسلامية تهدف إلى الوصول بالطلبة إلى أرقى مستوى خاصة في زمن يموج فيه العالم بالاتجاهات التجديدية كالعولمة وغيرها، والاضطرابات الفكرية التي أدت إلى ظهور الكثير من الظواهر والمشكلات في شتى مناحي الحياة.

المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية للغلو في مناهج التربية الإسلامية.

إن من أهم واجبات التربويين، ومعلمي التربية الإسلامية اليوم تحصيل مناهج التربية الإسلامية من الغلو بما يتوافق مع تنمية التفكير وتشجيع الطلاب على التفكير وحل المشكلات والنقد البناء والاستنتاج وإصدار الأحكام وذلك من خلال (الخطيب، 2007).

أولاً: التركيز على جوانب العقيدة الإسلامية الإيجابية والمؤثرة على السلوك:

فيقدر ما تكون صورة العقيدة متصلة بحياة الطالب من حيث الظاهر والباطن، ومن حيث إدراك قيمته في الحياة بقدر ما يكون له أثر فعال في سلوكه.

ثانياً: تكوين الرغبة في الاعتقاد

فمن لا يرغب في الاعتقاد بشيء ما لا يعتقد ولو ذكرت له جميع الأدلة العقلية والعملية ولهذا لما تكلم الله عن هؤلاء الذين لا يريدون أن يؤمنوا لا لعدم وجود الأدلة وإنما لعدم رغبتهم في الإيمان قال تعالى: " وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا " (الأنعام:111)..

ومن وسائل تكوين الرغبة في الاعتقاد :

- بيان أن في ذلك الاعتقاد مصالح للبشرية تفوق أية مصلحة أخرى .

إزالة العوائق التي تحول دون رغبة المرء في الاعتقاد كالتعصب والعناد والتكبر فالواجب على معلمي التربية الإسلامية إزالة كل تلك المعوقات التي تعوق الاعتقاد الصادق مهتدين بقوله تعالى في ذلك: " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " (النحل:125).

- تكوين عاطفة قوية دافعة إلى السلوك بموجب الإيمان

فمن خلال عاطفتي الحب والخوف يمكن تنمية التربية الإيمانية، ولهذا يجب أن نجعل الطفل يحب الله ويحب المبادئ الأخلاقية باعتبارها أوامر إلهية وأن نجعله يخاف الله في الوقت نفسه من أن يعصيه في ترك أوامره وارتكاب محرماته .

ثالثاً: التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت.

من أسباب الخلط والزلل في الفهم أن بعض الناس خلطوا بين المقاصد والأهداف الثابتة التي تسعى السنة إلى تحقيقها، أن المهم هو الهدف، وهو الثابت والدائم، والوسائل قد تتغير بتغير البيئة، أو العصر.

رابعاً : تكوين روح التعلق بالمجتمع الإسلامي.

وهذه الروح ضرورية للفرد للعيش في الحياة الاجتماعية، فلا يمكن أن ينجح في حياته في المجتمع إذا عمل لمصلحته الخاصة باستمرار دون مراعاة شعور الآخرين وحقوقهم الطبيعية، ولا يمكن أن تنجح حياته أيضاً إذا عاش منعزلاً فإن حياة العزلة إذا استمرت لا ينجو الفرد من عواقبها الأليمة بما يصاب، في النهاية من أمراض نفسية.

خامساً : التركيز على حفظ الضرورات الخمس وإكساب الطلبة مهارات التعامل الحياتية.

فمن أخص مميزات التربية الإسلامية وأهدافها أنها تسعى لإيجاد الإنسان الإيجابي الذي يكون عنصراً صالحاً مُصلحاً فاعلاً أينما كان وفي أي بلد، فالإسلام منهج حياة ينظم للمرء علاقاته مع ربه ومع نفسه ومع المسلمين ومع الناس أجمعين، ومن هنا تصبح الأصول الدينية وهي: (حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ المال، وحفظ النسل)، ولب المجالات التربوية والتعليمية؛ فيجب أن ينظر إلى هذه الأصول نظرة جديدة يتخذ منها مرتكزات ومحاور لتنشئة أطفالنا التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

النتائج:

1. ان الغلو على نوعين، نوع يتعلق بكليات الشريعة، وهذا اشد اشد انواع الغلو، والغلو الجزئي ويتعلق بسلوك الانسان اتجاه الناس.
2. ان مشكلة الغلو من المشكلات المهمة في العصر الحديث، وصارت في كل بلد وفي كل حضارة.
3. ان مفهوم الغلو اصبح يحيط به ما يسمى بالضبابية في فهمه، واصبح هناك مفاهيم تحملها كل طائفة بما يوافق اهواءها، وعلى كافة المستويات المحلية منها والعالمية.
4. ان المغالي يلزم نفسه بامور خارجه عن حدود مظان الشريعة.

التوصيات:

1. ضبط مهني للمصطلحات والالفاظ ذات العلاقة والصلة بالغلو، كما للمصطلحات اثر خطير في دراسة امر ما يتعلق بالغلو.
2. علاج الغلو المرجع الى الشريعة الاسلامية، وهي تحدد معنى الغلو.
3. يجب على الغالي إتباع منهج الوسطية، والرجوع اليه، والنظر في الاعتبارات التي يبني عليها اختلاف الغلو والغالي.

المراجع العربية:

- الأصفهاني، الراغب، (1412هـ). مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داودي. بيروت: دار القلم.
- البلعكي، منير، (1991). المورد. بيروت: دار العلم للملايين.
- بكار، عبد الكريم، (2009). خطوة نحو التفكير القويم، ثلاثون ملحقاً في أخطاء التفكير وعيوبه. بيروت: دار الأعلام.
- ابن تيمية، احمد تقي الدين، (1411هـ). اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: د. ناصر العقل. الرياض: مكتبة الرشد.
- الجندي، أمينة، (1993). التطرف بين الشباب، كيف يفكر طلاب الجامعات المصرية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
- حامد، محمد عبد الحكيم، (1991). ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث رسالة ماجستير منشورة. جدة: دار المنار الحديثة.
- الخطيب، جمال، (2001). تعديل السلوك الإنساني. الكويت: مكتبة الفلاح.
- الخطيب، عمر عودة، (1979). لمحات في الثقافة الإسلامية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الصالح، علي بن سليمان، (1420هـ). الغلو والفرق الغالية في العقيدة الإسلامية - عرض ومناقشة. الرياض: مؤسسة الرسالة.
- الطواري، طارق محمد، (2005). التطرف والغلو الأسباب، المظاهر - العلاج، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع المنعقد بمدينة فيفاي بسويسرا برعاية جامعة الكويت.
- ابن فارس، أحمد، (1990). معجم المقاييس في اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو. بيروت: دار الفكر.
- القرضاوي، يوسف، (1982). الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، كتاب الأمة، قطر.
- اللوحيق، عبد الرحمن بن معلا، (1999). مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر الأسباب - الآثار - العلاج. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- اللوحيق، عبد الرحمن بن معلا، (1992). الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة - دراسة علمية حول مظاهر الغلو ومفاهيم التطرف والأصولية رسالة ماجستير منشورة، كلية الشريعة بالرياض.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1410هـ). لسان العرب. بيروت: دار الفكر.
- الفيروز آبادي، محمد بن احمد، (1407هـ). القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المواقع الإلكترونية:

- البوسعيدي، هيثم، (2004). قوة العلاقة بين المعتقد والسلوك في حياة الإنسان <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article17099> تاريخ الدخول، 2009/8/15.
- بلال، عبد الحكيم محمد، (2008). www.islamdoor.com تاريخ الدخول، 2009/8/28.
- الخطيب، عمر سالم، (2007). دور مناهج التربية الإسلامية في الوقاية من الإرهاب، www.ahu.edu.jo/tda/papers
- الزايدي، عبد الله، (2008). الغلو مفهومه وخطره، www.olamaashareah.net تاريخ الدخول 2010/3/10.
- العبد الجبار، عادل عبد الله، (2008). الإرهاب في ميزان الشريعة، www.ketablink.net تاريخ الدخول 2009/8/15.
- القرني، عوض بن محمد، (2008). حتى لا تكون كلاً، طريقك إلى التفوق والنجاح، كتاب منشور على شبكة الانترنت <http://www.saaaid.net>، تاريخ الدخول 2009/8/20.
- مجمع الفقه الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي بمكة في دورته السادسة عشرة، المنعقدة في 21 شوال من عام 1423هـ) <http://www.islamonline.net>
- المنصوري، محمد، (2006). آثار وأسباب الغول والتطرف، www.emasc.com تاريخ الدخول 2009/8/25.
- النابلسي، محمد راتب، (د.ت). الغلو في الدين، <http://www.nabulsi.com/text/03quran/quran-short/004nisa/nisa-8.php> تاريخ الدخول، 2009/7/28.
- هاشم، حيدر حمزة، (2004). الفكر المتطرف والسلوك الدموي وجهان لعملة واحدة، (2004)، لبنان، www.islamdaily.net/ar/contents.aspx تاريخ الدخول، 2009/8/20.
- اليوسف، عبد الله عبد العزيز، (1425 هـ). دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف [www. faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)

اثر التغذية المرتدة البصرية باستخدام الفيديو على تعلم السباحة لدى ذوي التحديات الحركية

فالح أبوعيد، كلية الاعلام، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

وقبل للنشر 2011/5/19

استلم البحث في 2009/11/18

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر برنامج تعليمي في السباحة باستخدام التغذية المرتدة البصرية على المستوى المهاري في السباحة لدى ذوي التحديات الحركية، وقد اشتملت عينة الدراسة على (20) معاقاً من ذوي التحديات الحركية من النادي الوطني للمعاقين حركياً في الزرقاء، استخدم الباحث المنهج التجريبي بتصميم المجموعتين إحداهما ضابطة باستخدام الطريقة الضابطة في تعلم مهارات السباحة والمجموعة الثانية تجريبية باستخدام الطريقة التقليدية بالإضافة إلى استخدام التغذية المرتدة البصرية في تعليم المهارات الأساسية في السباحة.

كما استخدم الباحث برنامجاً تعليمياً من إعداده يهدف إلى تعليم أفراد العينة المهارات الأساسية في السباحة وإتقان سباحة الزحف على البطن وسباحة الظهر، مدة البرنامج (24) وحدة تعليمية بواقع (3) وحدات أسبوعياً وزمن الوحدة الواحدة (75) دقيقة، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) لإجراء المعالجات التالية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (ت) للفرق بين المتوسطات، معامل ارتباط بيرسون) وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي للمستوى المهاري في السباحة لدى أفراد المجموعة الضابطة ولصالح القياس البعدي، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة فروقاً دالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي للمستوى المهاري في السباحة لدى أفراد المجموعة التجريبية باستخدام التغذية المرتدة البصرية ولصالح القياس البعدي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي وذلك لصالح المجموعة التجريبية باستخدام التغذية المرتدة البصرية.

ويوصي الباحث باستخدام أسلوب التغذية المرتدة البصرية لتعليم ذوي التحديات الحركية السباحة لما لها من اثر كبير على سرعة تعلم وإتقان المهارات الأساسية في السباحة وإجراء دراسات مشابهة على عينات أخرى من ذوي التحديات الحركية.

Impact of Visual Feedback Using Video to Learn How to Swim for the Challenges of Motor

Faleh Sultan Abu-Eid: Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid- Jordan.

Abstract

This study aimed to demonstrate the effect of an educational program in swimming using the feedback of visual skill level in swimming for people who are physically challenged. The sample of the study was (20) persons disabled mobility. The researcher used the experimental design of the two groups, one of them using the traditional method of learning the skills of swimming and the other experimental group using the traditional method in addition to the use of visual feedback in the teaching of basic skills in swimming.

The researcher used the educational program which is designed to teach members of the sample basic skills in swimming and mastery of swimming front crawl and backstroke. The duration of the program include (24) unit, (3) units per week and the time per unit was (75) minutes,

Data was treated by using the statistical packages SPSS for the following treatments: mean, standard deviation, (T) test of the difference between the means and Pearson correlation coefficient.

The results of the study revealed statistically significant differences between pre and post tests of the level of skill in the pool of members the control group in favor of the post test, as well statistically significant differences between pre and post tests of the level of skill in swimming in the experimental group by using visual feedback. Results of the study showed statistically significant differences between the experimental group and control group in dimensional measurement in favor of the experimental group using the visual feedback.

The researcher recommends using the method of visual feedback to teach people with mobility challenges swimming because of its significant impact on the speed of learning and mastery of basic skills in swimming. Also the researcher recommends other studies of other samples of people with special needs.

مقدمة:

تعد الرياضة مطلباً حضارياً للجميع، حيث تعبر عن المجتمع المتطور وهي الميدان الرحب الذي يستطيع الإنسان من خلاله الاندماج في المجتمع، وهي أداة فاعلة في توجيه الفرد التوجيه الصحيح كونها أداة حقيقية لتربيته بدنياً وصحياً وذهنياً، من خلال تطوير قدراته وإمكانياته الجسمية والفكرية. فالرياضة للجميع وهي تعني إتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة لكل فرد في المجتمع وفقاً لإمكاناته وقدراته فالرياضة ليست حكرًا على شريحة أوفئة في المجتمع دون سواها، لما لها من آثار إيجابية تعود بالنفع العام على مزاويلها بما فيهم ذوي التحديات الحركية. فالرياضة للجميع ويجب إتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم وأجناسهم وحالاتهم الصحية لممارسة الأنشطة البدنية والحركية الموجهة إلى تحسين كفاءة الأجهزة الوظيفية والحركية في الجسم، وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضية من أن ممارسة التربية البدنية والرياضة حق أساسي للجميع حيث ورد في البند الثالث من هذه المادة أنه ينبغي توفير ظروف خاصة للنشء بمن فيهم الأطفال في سن ما قبل المدرسة وللمتقدمين في العمر والمعوقين لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة وفق برامج للتربية الرياضية والبدنية تتلاءم واحتياجاتهم (النواصرة، 2006).

والإعاقة الحركية "هي حالة الأفراد الذين يعانون من خلل في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي، بحيث يؤثر ذلك على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي والانفعالي مما يستدعي الحاجة إلى التربية الخاصة" (الروسان، 2000). ويعرفها كوافحة وعبد العزيز (2003) بأنها عجز أو قصور في جسم الإنسان يؤدي هذا العجز أو القصور إلى التأثير على قدرات الفرد على التنقل والحركة، ويؤثر على قدرة الفرد على التناسق في حركات الجسم مما يؤثر على قدرة الفرد المعاق على التوافق الشخصي". أما هيرسن (Herssen, 1983) فيرى "أن ذوي التحديات الحركية هم الأفراد الذين يتصفون بعجز حركي أو حسي أضعف صحي يواجهونه في الوظائف الطبيعية لهم، لذلك هم يحتاجون إلى العناية والعلاج".

ويرى الباحث أن من أهم الصعوبات التي تواجه ذوي التحديات الحركية مشكلة التكيف الناتجة عن شعور ذوي التحديات الحركية بالنقص والعجز جراء إصابته التي تؤدي إلى قصور أحد أعضائه الحركية السفلى في أداء واجباته الحركية مما يؤدي إلى اختلال في شخصية الفرد ونقص في الاتزان العاطفي والانفعالي وبالتالي إلى تشكيل مفهوم سلبي عن ذاته، وكذلك فإن حركة الجسم غير الطبيعية للشخص المعاق تؤدي إلى ضغوط نفسية وتسبب له صعوبة كبيرة في التأقلم والاندماج في المجتمع المحيط به مما قد يغير من نظرتة إلى نفسه وتتغلب عليه نظرة الاضطهاد والتشاؤم والخجل وفقدانه الثقة بالنفس وتدفعه بالتالي إلى العزلة والتفوق.

وإيماناً بضرورة دمج ذوي التحديات الحركية والعمل على تكيفهم في المجتمع لزم أن يلقي المعاق العناية والرعاية في شتى المجالات وخاصة المجال الرياضي لما للرياضة من فوائد نفسية وبدنية واجتماعية عديدة وذلك في إعادة تأهيل ودمج المعاق في المجتمع. حيث يذكر الصليب الأحمر الأمريكي (American Red Cross, 1996) أن "السباحة من أهم برامج الأنشطة الرياضية التي تساعد على تكيف ذوي التحديات الحركية واندماجهم في المجتمع، بحيث يشعر الفرد وهو في المسبح بأنه إنسان عادي يستطيع الحركة والتنقل والتخلص من كافة وسائل المساعدة الصناعية" مما يعزز ثقته بنفسه ويحسن من مفهومه لذاته.

تعد السباحة رياضة جميلة وهادفة ومفيدة، لها تأثير كبير على سلامة الإنسان وصحته وتنمية عضلاته وتناسق جسمه ومرونة مفاصله، فالسباحة تنظم عملية التنفس وتنشط الجهاز الدوري وتساعد على الهضم وتشرك جميع عضلات الجسم وخاصة عضلات العمود الفقري، وكثيراً ما تساعد في إزالة تشوهات الجسم مثل انحناء الظهر وتقوس عظام الساق والكساح، ومن هنا تعد السباحة الرياضة الكاملة التي لا تعادلها رياضة لنمو التكوين الجسمي المثالي (حسين، 2000).

ويذكر رياض (2000) "أن انتقال المعاق من الكرسي المتحرك إلى حوض السباحة هو انتقال نفسي من وسط إلى وسط آخر يفيد وظيفياً ونفسياً ويمكن للمعاقين بالمران أن يمارسوه معتمدين على أنفسهم من النزول من الكرسي مستنديين على القوائم المعدنية المساعدة على جوانب الحوض لينزلوا إلى الماء أويخرجوا منه بمفردهم. فالسباحة من أكثر الألعاب الرياضية الترفيهية للأفراد ذوي التحديات الحركية وأيضاً تستخدم كنواحي علاجية تأهيلية بعد التعرض للإصابة أو الحوادث"، روبرت (Robert, 1983). كما أن للسباحة أهمية كبيرة على الجانب البدني والنفسي والاجتماعي كما أشارت دراسة (أبو عيد، 2004).

ويرى الباحث أن استخدام الوسائل التعليمية المختلفة له من التأثير الإيجابي الكثير على سرعة تعلم المهارات الحركية المختلفة وخاصة السباحة حيث تزداد أهمية الوسائل التعليمية لتأثيرها المباشر على المتعلم من خلال الشرح اللفظي وإرسال واستقبال المعلومات المتعلقة بالأداء الرياضي ومناقشة وتحليل الخطوات الفنية للأداء حيث ذكر حيدر (1991) بأن سماع بعض المؤثرات الصوتية كالإيعاز والتصفيق والكلمة والتوجيه تؤدي كلها إلى الإسراع في التعلم والاقتصاد بالجهد المبذول. وحتى يستطيع المعاق استيعاب الحركة المراد منه تطبيقها. ولكي تتم عملية التعلم بسهولة ويسر لابد من استخدام وسائل تعليمية مساعدة من أجل إيضاح الحركة وتوصيل الفكرة لهم حتى يتم إدراكها وتطبيقها، لأن استخدام الأدوات المساعدة والوسائل التعليمية تؤدي إلى تحسين وتثبيت المهارات الحركية وهذا ما ذكره عبد الرحمن (1998) حيث أن الوسائل التعليمية تعمل على زيادة الميل إلى التعلم، كما تساعد في زيادة فعالية طرق التدريس خاصة في الأنشطة الحركية لأنها تثير

الانتباه والانتباه يؤدي إلى الإدراك والتعلم. وتعتبر التغذية الراجعة البصرية من الوسائل المهمة والتي تتيح الفرصة للمتعلمين ان يشاهدوا مدى تطور أداءهم، كما يقدم لهم ايجابيات عدة كفاعلية تقييم الأداء المهاري (Rink, 2002).

ويعد الباحث أن التغذية البصرية المرتدة والمصاحبة للأداء من أهم الوسائل التعليمية المساعدة والتي يمكن استخدامها في المراحل التعليمية المختلفة للمهارات الحركية، وتزداد أهميتها إذا كانت المجموعة المراد تعليمها من ذوي التحديات الحركية، فالتغذية الراجعة البصرية هي إعلام الطالب نتيجة أداءه من خلال تزويده بمعلومات بصرية عن سير أدائه بشكل مستمر، وذلك لمساعدته في تثبيت الأداء إذا كان يسير في الاتجاه الصحيح، أو تعديله إذا كان بحاجة إلى تعديل. وتكمن أهمية التغذية الراجعة من خلال إعلام المتعلم بنتيجة عمله، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة. فالتغذية الراجعة تعزز قدرات المتعلم، وتشجعه على الاستمرار في عملية التعلم بالإضافة إلى تنشيط عملية التعلم، وزيادة مستوى دافعية التعلم لدى الأفراد.

مشكلة الدراسة:

رياضة السباحة من الألعاب الرياضية المائية المفيدة للجسم والهادفة إلى الارتقاء بالعديد من النواحي البدنية والنفسية والفكرية والاجتماعية لدى ممارسيها، ويحتاج تعلم مهارات السباحة المختلفة إلى بذل جهد كبير سواء من المتعلم أو المعلم على حد سواء، وحيث أشارت الدراسات العلمية إلى أن الوسائل التعليمية المساعدة تساهم في تسهيل إمكانية تعلم مهارات السباحة وتعمل على استثارة المتعلمين وتشتير ميولهم ورغباتهم لتحسين أداءهم مثل دراسة حطيبات (2006) ودراسة شطناوي وأبوزم (2008). ومن خلال مجال عمل الباحث مدرباً للسباحة وبعد اطلاعه على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة والتي تناولت موضوع استخدام الوسائل التعليمية وأثرها على تعلم المهارات المختلفة بالإضافة إلى دراسات متعلقة بذوي التحديات الحركية فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تتمثل في استخدام وسائل مساعدة مثل التغذية المرتدة البصرية باستخدام الفيديو لمعرفة أثر ذلك على تعلم السباحة، وقد اختار الباحث عينة من ذوي التحديات الحركية المصابين بالتر الأحادي السفلي وشل الأطفال لإجراء دراسته، حيث تمتاز هذه الفئة من المجتمع بفقر الدراسات التي تتناول الموضوعات البحثية التي تساهم في دمجهم في المجتمع وإخراجهم من عزلتهم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى

- تعرف اثر التغذية المرتدة البصرية على تعلم مهارات السباحة لدى ذوي التحديات الحركية.
- تعرف اثر الطريقة التقليدية على تعلم مهارات السباحة لذوي التحديات الحركية.
- تعرف الفرق بين الطريقة التقليدية وطريقة استخدام التغذية المرتدة البصرية على تعلم مهارات السباحة لذوي التحديات الحركية.

فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات السباحة المختارة لدى أفراد المجموعة الضابطة (التي تستخدم الطريقة التقليدية في تعلم السباحة) وذلك لصالح القياس البعدي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات السباحة المختارة لدى أفراد المجموعة التجريبية (التي تستخدم الطريقة التقليدية في تعليم مهارات السباحة بالإضافة إلى استخدام التغذية المرتدة البصرية المصاحبة باستخدام أجهزة الفيديو) ولصالح القياس البعدي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين البعديين لمهارات السباحة المختارة لدى أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية.

الدراسات السابقة:

قام شطناوي وأبوزم (2008) بدراسة لمعرفة اثر التغذية المرتدة البصرية على تعلم بعض المهارات الأساسية في السباحة على عينة الدراسة وهم مجموعة من طلبة كلية علوم الرياضية في جامعة مؤتة، تم تقسيم العينة إلى مجموعتين مجموعة تجريبية تعطي مهارات السباحة بالطريقة التقليدية ومجموعة تجريبية تعطي مهارات السباحة بطريقة التغذية المرتدة البصرية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين ولصالح المجموعة التي تستخدم التغذية المرتدة البصرية.

كما أجرى الحطيبات وبني عطا (2007) دراسة هدفت إلى التعرف إلى تأثير كل من التغذية الراجعة الفورية والمؤجلة على تعلم سباحة الفراشة، تكونت عينة الدراسة من 20 طالبا من طلبة كلية علوم الرياضة في جامعة مؤتة. تم تقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين إحداهما مجموعة التغذية المرتدة الفورية والأخرى تستخدم التغذية المرتدة المؤجلة، تم تطبيق برنامج تعليمي لسباحة الفراشة مدته 8 أسابيع، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين ولصالح المجموعة التي تستخدم التغذية المرتدة المصاحبة.

كما قامت عيسى (2005) بدراسة تهدف إلى معرفة تأثير التغذية المرتدة المصاحبة والمؤجلة على تعلم مهارة سباحة الزحف على الظهر. تكونت عينة الدراسة من مجموعة من طلبة السنة الثانية في كلية التربية الرياضية من جامعة السابع من ابريل، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطريقتين سواء إعطاء تغذية مرتدة فورية أو حتى إعطاء تغذية مرتدة مؤجلة في تعلم مهارة سباحة الزحف على الظهر.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التجريبي لملاءمته لطبيعة وأهدافها:

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالطريقة العمدية وهم مجموعة عددهم (20) من ذوي التحديات الحركية في النادي الوطني في محافظة الزرقاء حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين المجموعة الضابطة وعددهم (10) تم إعطاؤهم بعض مهارات السباحة بالطريقة التقليدية والمجموعة التجريبية وعددهم (10) تم إعطاؤهم مهارات السباحة باستخدام الطريقة التقليدية واستخدام التغذية المرتدة البصرية. والجدول التالي يبين توصيف العينة في نوع الإعاقة ونسبة تواجدها في المجموعتين.

الجدول 1. خصائص العينة في المجموعتين التجريبية والضابطة في نوع الإعاقة ونسبة تواجدها ن = 20

نوع الإعاقة	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة	
	العدد	نسبة تواجدها	العدد	نسبة تواجدها
شلل أطفال	7	70%	6	60%
بتر أحادي سفلي	3	30%	4	40%
المجموع	10	100%	10	100%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عينة الدراسة والتي تم تقسيمها إلى مجموعتين تجريبية وضابطة هم من ذوي التحديات الحركية المصابين بشلل الأطفال والبتر الأحادي السفلي.

وأما الجدول التالي فيبين المتوسطات والانحراف المعياري والمدى والالتواء لدى أفراد العينة بين المجموعتين التجريبية والضابطة.

الجدول 2. المتوسطات والانحرافات المعيارية والمدى والالتواء لدى أفراد العينة في المجموعتين التجريبية والضابطة. (ن=20)

متغيرات النمو/ وحدة القياس	المجموعة الضابطة				المجموعة التجريبية			
	المتوسط	الانحراف	المدى	الالتواء	المتوسط	الانحراف	المدى	الالتواء
الطول/ متر	170.8	6.48	21	0.17	171	6.55	20	0.41
الوزن/كغم	75.5	4.11	22	1.18	76.8	3.83	15	1.11
العمر/ سنة	15.3	1.54	3	-0.45	15.4	1.31	4	0.76

من خلال استعراض الجدول رقم (2) نلاحظ بأن العينة متجانسة بدلالة الالتواء حيث كانت قيم الالتواء لمتغير الطول للعينة الضابطة والتجريبية (0.41 و 0.17) ولمتغير الوزن بلغت القيمة (1.18 و 1.11) ولمتغير العمر بلغ الالتواء للعينتين (0.45 و 0.76) وهذه القيم جميعها تتراوح ما بين +3 و-3 مما يشير إلى أن العينتين متجانستين.

الجدول 3. المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة في القياس القبلي للمجموعتين التجريبية والضابطة. (ن = 20)

الاختبارات	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة																																										
كتم النفس/ ث	التجريبية	17.2	1.34	0.51	0.55																																										
	الضابطة	16.9	0.97			توقيت التنفس/ عدد	التجريبية	9	1.81	1.46	0.16	الضابطة	8	0.32	الانزلاق على البطن/ م	التجريبية	1.65	0.81	1.24	0.26	الضابطة	1.70	0.33	الانزلاق على الظهر/ م	التجريبية	2.55	0.86	1.61	0.14	الضابطة	2.45	1.7	أداء الزحف على البطن/ م	التجريبية	1.77	1.03	1.49	0.15	الضابطة	1.90	0.87	أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62
توقيت التنفس/ عدد	التجريبية	9	1.81	1.46	0.16																																										
	الضابطة	8	0.32			الانزلاق على البطن/ م	التجريبية	1.65	0.81	1.24	0.26	الضابطة	1.70	0.33	الانزلاق على الظهر/ م	التجريبية	2.55	0.86	1.61	0.14	الضابطة	2.45	1.7	أداء الزحف على البطن/ م	التجريبية	1.77	1.03	1.49	0.15	الضابطة	1.90	0.87	أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62	الضابطة	2.95	1.76						
الانزلاق على البطن/ م	التجريبية	1.65	0.81	1.24	0.26																																										
	الضابطة	1.70	0.33			الانزلاق على الظهر/ م	التجريبية	2.55	0.86	1.61	0.14	الضابطة	2.45	1.7	أداء الزحف على البطن/ م	التجريبية	1.77	1.03	1.49	0.15	الضابطة	1.90	0.87	أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62	الضابطة	2.95	1.76															
الانزلاق على الظهر/ م	التجريبية	2.55	0.86	1.61	0.14																																										
	الضابطة	2.45	1.7			أداء الزحف على البطن/ م	التجريبية	1.77	1.03	1.49	0.15	الضابطة	1.90	0.87	أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62	الضابطة	2.95	1.76																								
أداء الزحف على البطن/ م	التجريبية	1.77	1.03	1.49	0.15																																										
	الضابطة	1.90	0.87			أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62	الضابطة	2.95	1.76																																	
أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	2.80	1.02	0.59	0.62																																										
	الضابطة	2.95	1.76																																												

من خلال استعراض الجدول رقم (3) يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة على جميع اختبارات الأداء المهاري في السباحة مما يعني أن المجموعتين متكافئتان في تلك الاختبارات قبل تطبيق البرنامج.

أدوات جمع البيانات:

تم استخدام الأدوات التالية من أجل الحصول على البيانات المناسبة للدراسة.

أولاً: تم تصميم برنامج سباحة تعليمي يهدف إلى تعليم أفراد العينة المهارات الأساسية في السباحة وإتقان سباحة الزحف على البطن وسباحة الظهر وذلك بعد أن اطلع الباحث على المراجع المتخصصة والدراسات مثل دراسة جرار (2005) ودراسة أبوعيد (2004) ورزق (2004) ودراسة عليان (2000) وحسين (2000) وراتب (1999) والمطر (1995) وقد تم عرض البرنامج على نخبة من المحكمين للوقوف على مدى ملاءمة البرنامج لأفراد العينة من حيث المحتوى والفترة الزمنية ومراعاة التدرج في التمارين وقد اعتمد البرنامج بصورته النهائية بعد إجراء التعديلات والاقتراحات المقدمة من المحكمين. حيث استفاد منها الباحث في بناء وتصميم البرنامج التعليمي المقترح للمهارات الأساسية في السباحة، حيث قام بتصميم البرنامج بما يتناسب مع ذوي التحديات الحركية أفراد عينة الدراسة من حيث طبيعة التمرينات والمهارات التي تتناسب مع طبيعة الإعاقة لديهم والتدرج من المهارات البسيطة إلى المركبة والاعتماد على التغذية المرتدة البصرية للمجموعة التجريبية، ومراعاة عوامل الأمن والسلامة خلال تواجد ذوي التحديات الحركية في المسبح، حيث تكونت لديه مجموعة من الأسس العلمية والتي اعتمدت خلال تصميم البرنامج التعليمي مثل:-

- أن يعمل محتوى البرنامج على تحقيق أهداف هذا البحث.
- أن يتناسب محتوى البرنامج مع طبيعة الإعاقة لدى أفراد عينة الدراسة.
- أن تتناسب التمرينات والمهارات مع الفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة.
- أن يراعي البرنامج الفروق الفردية بين أفراد العينة من حيث درجة الإعاقة والسن ومستوى التقدم وإتقان المهارة.
- التدرج في المهارات والتمرينات من السهل إلى الصعب.
- التدرج من البسيط إلى المركب.
- مراعاة عوامل الأمن والسلامة خلال دخول وخروج أفراد العينة من وإلى غرف الغيار وحوض السباحة.
- توفير عامل التشويق والتنوع والتنافس بين أفراد العينة وذلك لإبعاد الملل والرتابة خلال فترة تطبيق البرنامج.
- الاستعانة بأدوات ووسائل مساعدة مثل الحبال وألواح الطفووعصا الإنقاذ.

وقد اشتمل البرنامج بصورته النهائية على ثلاثة لقاءات في الأسبوع أيام الأحد والثلاثاء والخميس وكان زمن اللقاء 75 دقيقة وكانت مدة تطبيق البرنامج ثمانية أسابيع. وقد احتوى البرنامج على مجموعة من الوحدات التعليمية التي تهدف إلى تعليم المهارات الأساسية في السباحة وإتقان سباحة الزحف على البطن / سباحة الظهر مثل (الطفو بأنواعه والانزلاق على البطن وعلى الظهر بالإضافة إلى حركات اليدين والوقوف في الماء بالإضافة إلى مجموعة من الألعاب الصغيرة في الماء للمجموعة الضابطة. بالإضافة إلى عرض أشرطة فيديو خاصة لتعليم بعض مهارات السباحة يتم عرضها للمجموعة الضابطة كتغذية مرتدة بصرية. البرنامج ملحق (1)

ثانياً:- تم استخدام اختبارات المستوى المهاري في السباحة وذلك بعد الاطلاع على العديد من الدراسات مثل دراسة (شطناوي وأبوزم، 2008) ودراسة (حطيبات وبني عطا، 2007) ودراسة (أبو عيد، 2004) ودراسة عليان (2000). وللتأكد من صدق الاختبارات قام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجال السباحة والتربية الرياضية المعدلة واجمعوا على مناسبة الاختبارات لعينة الدراسة حيث قام الباحث بعد ذلك بتطبيق وإعادة تطبيق الاختبارات وذلك للتأكد من ثبات الاختبار وكانت النتائج كما في الجدول التالي

جدول 4. قيم الثبات لاختبارات المستوى المهاري في السباحة

الرقم	الاختبارات	معامل الارتباط بيرسون
1	كتم النفس / ث	0.85
2	توقيت التنفس / عدد	0.88
3	الانزلاق على البطن / م	0.91
4	الانزلاق على الظهر / م	0.87
5	أداء الزحف على البطن / م	0.90
6	أداء سباحة الظهر / م	0.95

من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ أن قيم الثبات تراوحت ما بين 0.85 و0.95 ما يدل على أن الاختبارات تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية بحيث تم تطبيق بعض من الوحدات التعليمية التي اشتمل عليها البرنامج على ثلاثة أشخاص من ذوي التحديات الحركية من غير عينة الدراسة وذلك للتأكد من مدى مناسبة التمرينات المقترحة والطريقة المثلى للتعامل مع ذوي التحديات الحركية في الوسط المائي بالإضافة إلى التعرف إلى الصعوبات التي من الممكن أن تكون عائقاً خلال تطبيق البرنامج ، وذلك في مسبح الجامعة الهاشمية خلال الفترة 2008/10/12 ولغاية 2008/10/23. حيث تضمنت الدراسة الاستطلاعية على مجموعة من التمارين التي سيقوم الباحث بتطبيقها في برنامجه المقترح. وقد قام الباحث باستخدام نفس الأدوات والأجهزة التي سوف يستخدمها في تطبيق البرنامج.

هدفت الدراسة الاستطلاعية إلى:

1. تعرف طريقة التعامل المثلى مع ذوي التحديات الحركية في الوسط المائي.
2. التأكد من صلاحية الأدوات المستخدمة في الدراسة.
3. التأكد من توافر عوامل الأمن والسلامة داخل المسبح.
4. تعرف مدى مناسبة التمرينات المقترحة لعينة الدراسة.
5. التأكد من الفترة الزمنية اللازمة لتطبيق التمرينات.
6. تعرف الصعوبات التي تواجه العينة خلال فترة تطبيق البرنامج ومحاولة تذليلها.

محددات الدراسة:

المجال المكاني: مسبح الجامعة الهاشمية

المجال الزمني: الفترة الواقعة ما بين 2008/11/2 وحتى 2008/12/ 25

الإحصاء المستخدم:

تم استخدام المتوسطات والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بيرسون واختبار (ت) للتعرف إلى دلالة الفروق بين المجموعتين.

عرض ومناقشة النتائج:

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها سيتم عرض النتائج التي توصل إليها الباحث حسب الترتيب التالي :

الفرضية الأولى والتي تنص على انه "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات السباحة لدى أفراد المجموعة التي الضابطة ولصالح القياس البعدي". وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) بين الاختبارين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة، والجدول رقم (5) يوضح النتائج.

جدول 5. الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار(ت) بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة ن= 10

الاختبارات	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
كتم النفس / ث	القبلي	16.9	0.97	0.41	*0.00
	البعدي	18	1.2		
توقيت التنفس / عدد	القبلي	8	0.32	1.26	*0.01
	البعدي	15	1.1		
الانزلاق على البطن/ م	القبلي	1.70	0.33	1.64	*0.00
	البعدي	3	0.21		
الانزلاق على الظهر/ م	القبلي	2.45	1.7	1.68	*0.00
	البعدي	3.20	0.65		
أداء الزحف على البطن/ القبلي	القبلي	1.90	0.87	1.51	*0.00
	البعدي	3.80	0.30		
م	القبلي	2.95	1.76	1.56	*0.00
	البعدي	3.30	1.7		

نلاحظ من خلال استعراض الجدول السابق أن قيم (ت) كانت دالة عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين القياسين القبلي والبعدي لدى أفراد المجموعة الضابطة ولصالح القياس البعدي مما يشير إلى أن الفرضية الأولى والتي تنص على وجود أثر للبرنامج التعليمي للمهارات الأساسية في السباحة بالطريقة التقليدية قد تحققت ، ويظهر هذا جليا من خلال نتائج الاختبارات والتي أشارت إلى تقدم واضح لدى السباحين ذوي التحديات الحركية في جميع المهارات المقدمة لهم ويعزو الباحث ذلك التقدم إلى النتيجة الطبيعية لأداء التمرين والمهارة واكتساب الخبرة العملية بالإضافة إلى مهارة الإحساس والتعود على الماء في المسبح والتي تؤدي إلى تحسن واضح في المستوى المهاري. حيث أشار الخولي (1995) أن ممارسة النشاط البدني قد تنعكس على حياة الفرد وتنمي لديه الأجهزة الحيوية وتضفي النشاط والحيوية على صحته، وقد اتفق هذا مع دراسة أبو عيد (2004) التي أشارت إلى وجود تحسن ايجابي وملحوظ في المستوى المهاري لدى أفراد عينة الدراسة، وكذلك اتفقت هذه الدراسة مع دراسة مرعي (1984) والتي أشارت إلى وجود تحسن بدني ونفسي لأفراد عينة الدراسة بعد الاشتراك في برنامج تدريبي خاص بالسباحة. واتفقت أيضا نتائج هذه الدراسة مع دراسة رسمي (1978) والتي دلت أيضا على وجود تأثير إيجابي لبرنامج السباحة الترويحي على الجوانب النفسية والبدنية للمعوقين.

الفرضية الثانية والتي تنص على انه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي في المهارات الأساسية للسباحة لدى أفراد المجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي". وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية ، والجدول رقم (6) يوضح النتائج.

جدول 6. الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية ن = 10

الاختبارات	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
كتم النفس / ث	القبلي	17.2	1.34	8.12	*0.00
	البعدي	22	0.50		
توقيت التنفس / عدد	القبلي	9	1.81	11.20	*0.00
	البعدي	21	1.43		
الانزلاق على البطن/م	القبلي	1.65	0.81	28.2	*0.00
	البعدي	4.15	1.20		
الانزلاق على الظهر / م	القبلي	2.55	0.86	28.5	*0.00
	البعدي	5.40	2		
أداء الزحف على البطن / م	القبلي	1.77	1.03	13.4	*0.00
	البعدي	8.30	1.90		
أداء سباحة الظهر / م	القبلي	2.80	1.02	11.23	*0.00
	البعدي	6.80	0.89		

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيم (ت) تراوحت ما بين (8.12 و 28.5) وجميع هذه القيم تعد دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اختبارات المستوى المهاري بين الاختبارين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية ولصالح الاختبار البعدي مما يشير إلى وجود أثر للبرنامج التعليمي المقترح باستخدام التغذية المرتدة البصرية على تحسين وتطوير المستوى المهاري في السباحة لدى أفراد المجموعة التجريبية في عينة الدراسة وهذا يدل على أن مستوى الأداء المهاري لأفراد عينة البحث قد تحسن وبتيجة ملحوظة، ويعزو الباحث ذلك التطور إلى فاعلية البرنامج المقترح وما يحتويه من مهارات متنوعة بالإضافة إلى التكرار أكثر من مرة للتمرين وأسلوب عرض أشرطة الفيديو المصورة لأعضاء المجموعة التجريبية الذي اتبعه الباحث مما كان له الأثر الإيجابي في أداء المهارة بإتقان وانسيابية وتوافق عضلي عصبي مما انعكس على تطوير قدرة أفراد العينة. وقد اتفق هذا مع دراسة أبو عبيد (2004) التي أشارت إلى وجود تحسن إيجابي وملحوظ في المستوى المهاري لدى أفراد عينة الدراسة، وكذلك اتفقت هذه الدراسة مع دراسة مرعي (1984) والتي أشارت إلى وجود تحسن بدني لأفراد عينة الدراسة بعد الاشتراك في برنامج تدريبي خاص بالسباحة. واتفقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع دراسة رسمي (1978) والتي دلت أيضاً على وجود تأثير إيجابي لبرنامج السباحة الترويحي على الجوانب البدنية للمعوقين.

الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين البعدين لمهارات السباحة المختارة لأفراد المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية ولصالح المجموعة التي تستخدم التغذية المرتدة البصرية". وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) بين القياسين البعدين للمجموعتين الضابطة والتجريبية ، والجدول رقم (7) يوضح النتائج.

جدول 7. الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) بين القياسين البعدين للمجموعتين الضابطة والتجريبية ن = 20

الاختبارات	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
كتم النفس / ث	التجريبية	22	3.32	6.99	* 0.00
	الضابطة	18	1.11		
توقيت التنفس / عدد	التجريبية	21	1.09	8.51	* 0.00
	الضابطة	15	2.23		
الانزلاق على البطن/م	التجريبية	4.15	0.95	9.73	* 0.00
	الضابطة	3	0.66		
الانزلاق على الظهر / م	التجريبية	5.40	2.92	8.61	* 0.00
	الضابطة	3.20	1.96		
أداء الزحف على البطن / م	التجريبية	8.30	2.20	4.25	* 0.00
	الضابطة	3.80	1.71		
أداء سباحة الظهر / م	التجريبية	6.80	0.52	7.22	*0.00
	الضابطة	3.30	4.11		

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيم (ت) تراوحت ما بين (4.25 و 97.33) وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اختبارات المستوى المهاري بين الاختبارين البعدين للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة ولصالح المجموعة التجريبية مما يشير إلى وجود أثر للبرنامج التعليمي المقترح باستخدام التغذية المرتدة البصرية على تحسين وتطوير المستوى المهاري في السباحة لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن مستوى الأداء المهاري لأفراد عينة البحث قد تحسن بنتيجة ملحوظة. ويعزو الباحث ذلك التطور إلى فاعلية البرنامج المقترح وما يحتويه من مهارات متنوعة وأسلوب عرض أشرطة الفيديو المصورة لأفراد المجموعة التجريبية كما هو موضح في البرنامج المقترح في ملحق (1) الذي اتبعه الباحث مع أفراد العينة التجريبية مما كان له الأثر الإيجابي في أداء المهارات المختارة بإتقان مما انعكس على تطوير قدرة أفراد العينة. وقد اتفق هذا مع دراسة أبو عيد (2004) ودراسة مرعي (1984) ودراسة رسمي (1978) ودراسة (شطناوي وأبوزم، 2008) ودراسة (حطيات وبنو عطا، 2007) ودراسة (عيسى، 2005) وبذلك تكون الفرضية الثالثة قد تحققت من حيث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية والتي استخدمت التغذية المرتدة البصرية في برنامجها.

الاستنتاجات:

- في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها واستناداً إلى المعالجات الإحصائية وتحليل النتائج توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:
- لاستخدام البرنامج التعليمي التقليدي في السباحة أثر إيجابي على تعلم أفراد عينة الدراسة المهارات الأساسية في السباحة لدى ذوي التحديات الحركية. البرنامج التعليمي المقترح ملحق (1).
- لاستخدام البرنامج التعليمي في السباحة باستخدام التغذية المرتدة البصرية أثر إيجابي على تطوير المستوى المهاري في السباحة.
- هناك فرق بين الطريقة الضابطة والطريقة التجريبية في سرعة تعلم السباحة لدى عينة الدراسة ولصالح المجموعة التجريبية باستخدام التغذية المرتدة البصرية.

التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية:
- يوصي الباحث باستخدام التغذية المرتدة البصرية باستخدام الفيديو لتعليم المهارات الأساسية في السباحة لذوي التحديات الحركية.
- عمل حلقات توعية وإرشاد للمدربين والمدرسين في مجال السباحة وتعريفهم بأهمية استخدام الوسائل المساعدة في تعليم المهارات الأساسية في السباحة.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتعميمها على العاملين في مجال رياضة ذوي التحديات الحركية لاستخدام التغذية المرتدة البصرية لتعليم المهارات الأساسية لأفراد العينة.

المراجع:

- أبو عيد، فالح سلطان، (2004). أثر برنامج تعليمي في السباحة على تطوير مفهوم الذات و المستوى المهاري لدى الأفراد ذوي التحديات الحركية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- جرار، تامر، (2005). أثر برنامج تعليمي في السباحة على مفهوم الذات و مستوى الأداء لدى المشاركين في دورات السباحة التعليمية التي تقيمها كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير منشورة، مؤتمر التربية الرياضية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حسين، قاسم حسن، (2000). مبادئ و أسس السباحة. عمان: دار الفكر للطباعة و النشر.
- حطيات شادي و بنو عطا احمد، (2007). أثر التغذية الراجعة الفورية و المؤجلة على تعلم سباحة الفراشة. ملخصات بحوث المؤتمر العلمي الأول لجمعية كليات و أقسام ومعاهد التربية الرياضية في الوطن العربي. الجامعة الأردنية.
- حيدر، محمد عبد الرحمن، (1991). أهمية عمر المدرسة الأولية الأولى في تعلم المهارات الأساسية في السباحة الحرة. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.

- الخولي، أمين أنور، (1995). *الرياضة و الحضارة الإسلامية*، القاهرة: دار الفكر العربي.
- راتب، أسامة كامل، (1999). *تعليم السباحة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- رزق، سمير عبدالله، (2004). *رياضة السباحة لذوي الاحتياجات الخاصة*، عمان: جبهة للنشر و التوزيع.
- رسمي، نادية حسن، (1987). *دور الرياضة و الترويح و التأهيل البدني و النفسي للمعوقين جسديا*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات. القاهرة.
- الروسان، فاروق، (2000). *سيكولوجية الأطفال غير العاديين*، عمان: دار الفكر.
- رياض، أسامة، (2000). *رياضة المعوقين، الأسس الطبية و الرياضية*، القاهرة: دار الفكر العربي.
- شطناوي معتصم و أبو زمع علي، (2008). *تأثير التغذية المرتدة البصرية باستخدام الفيديو على تعلم بعض المهارات الأساسية في السباحة*. المؤتمر العلمي الدولي الرياضي الأول _ نحو مجتمع نشط لتطوير الصحة و الأداء _ الجامعة الهاشمية. الزرقاء
- عبد الرحمن، مصطفى محمد، (1998). *مفهوم الوسائل التعليمية والتكنولوجيا*. القاهرة: دار إحياء التراث.
- عليان، محمد ناصيف، (2000). *اثر برنامج مقترح للسباحة على مستوى بعض متغيرات الإدراك الحس حركي لدى المعاقين حركيا*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عيسى. عبير رجب، (2005). *تأثير التغذية الراجعة الفورية و المؤجلة في تعلم السباحة الزحف على الظهر*. رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية البدنية في جامعة السابع من ابريل. الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.
- كوافحة، تيسير وعبد العزيز، عمر، (2003). *مقدمة في التربية الخاصة*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- مرعي، اشرف، (1984). *اثر برنامج مقترح للسباحة الترويحية على مفهوم الذات لدى المعوقين بدنيا*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية الرياضية للبنين. جامعة حلوان. مصر.
- المطر، عبد الحكيم جواد، (1995). *الرياضات التنافسية لذوي الإعاقات البصرية*، الرياض: اللجنة البارالمبية الدولية للشرق الأوسط.
- النواصرة، حسن محمد، (2006). *ذوي الاحتياجات الخاصة، مدخل في التأهيل البدني*، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة للنشر.
- American Red Cross, (1996). *Swimming and Diving*, Mosby lifeline, USA.
- Herssen, M.,1983. *Behavior Theraby for The Developmentally and Physically Disabled*.New Yourk: Academic press , Inc.
- Rink, J., 2002 . *Teaching Physical Education for Learning* (4th ed). Boston: MA. McGrew- hill .
- Robert, Ken, 1983. *Water Sport for The Disabled*. Water Sport Division of The British Sports Association for The Disabled. England.

ملحق (1)

البرنامج التعليمي المقترح

الوحدة الأولى + الثانية + الثالثة

الهدف :- إكساب المشاركين الإحساس بالماء و إزالة عامل الخوف من خلال :-

- (1) تمارينات خاصة بالحركة في الوسط المائي (اعتمادا على حركة اليدين)
- (2) تمارينات خاصة بفتح العينين داخل الماء
- (3) العاب صغيرة في الماء

الجزء	المحتوى	الأجهزة والأدوات المساعدة	ملاحظات
تمهيدي 15 د	مجموعة الإجماء A	- شرح التمارين للمشاركين - عرض أشرطة فيديو سجلت سابقا عن تمارين الإجماء	عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية فقط
الرئيسي 50 د	- جلوس على حافة المسبح و سكب الماء على الجسم كاملا من الرجلين و حتى الرأس - النزول إلى الماء كل زميلين متقابلين : مسك حافة الحوض بإحدى اليدين و طرفشة وجه الزميل بالأخرى - التمرين السابق مع تبديل اليد الممسكة بحافة الحوض - غمر الوجه بالماء مع فتح العينين - مسك حافة الحوض كل زميلين معا : الأول يضع يده بالماء و يحاول الثاني عد الأصابع المفرودة داخل الماء - التمرين السابق مع تبديل الزميل - إنزال الرأس في الماء و محاولة عد بلاط المسبح الجانبي للأسفل - مسك حافة الحوض و دفع الجسم للأعلى خارج الماء ثم السقوط داخل الماء مع فرد الذراعين كاملا - مسك حافة الحوض باليد اليمنى و رفع الذراع اليسرى جانبا عاليا ثم جانبا أسفل - التمرين السابق مع تبديل الذراع - الغوص في المسبح لالتقاط أحجار من قاع الحوض - النزول إلى المسبح و كتم النفس أطول زمن ممكن - مسك حافة المسبح باليد اليمنى : سحب الماء باليد اليسرى داخل الماء من الأمام للخلف - التمرين السابق مع تبديل اليد - كل زميلين متقابلين : مسك حافة الحوض بإحدى اليدين و مسك يد الزميل باليد الأخرى : تبادل غمر الرأس في الماء مع فتح العينين	- وجود المنقذ و المساعدين داخل المسبح - عرض أشرطة فيديو سجلت سابقا عن التمارين	مستوى الماء غير عميق عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية فقط - التركيز على فتح العينين داخل الماء .
الختامي 10 د	- إعطاء وقت حر للمشاركين في المنطقة الضحلة من المسبح	- وجود المنقذ و المساعدين داخل الماء	

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة الرابعة + الخامسة
الهدف:- تعليم المشاركين مهارات التنفس

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
وجود المنقذ و المساعدين في الماء		نموذج الإحماء B	التمهيدي 15 د
مسابقة	ألواح طفو متنوعة	<p>- النزول إلى المسيح - ممسكا بحافة المسيح عمل توقيت تنفس - كتم النفس داخل الماء - مسك حافة الحوض باليدين معا : دفع الجسم للخلف وفرد الذراعين و العودة للوضع الابتدائي - مسك حافة الحوض : الذراعان ممدودتان محاولة وضع الرأس كاملا داخل الماء مع كتم النفس أطول زمن ممكن بمساعدة المدربين - التمرين السابق مع اخذ شهيق عميق وإخراج الزفير كاملا من الأنف داخل الماء - التمرين السابق مع اخذ شهيق من جانب الرأس الأيمن (مراعاة أن تكون الأذن اليسار داخل الماء) وإخراج الزفير داخل الماء - التمرين السابق مع تبديل جهة اخذ الشهيق - ممسكا بلوح الطفو على الصدر : اخذ شهيق من احد الجانبين وإخراج الزفير داخل الماء - التمرين السابق مع تبديل جهة اخذ الشهيق</p>	الرئيسي 50 د
عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية فقط	- عرض أشرطة فيديو سجلت سابقا عن التمارين		
المنقذين داخل الماء		وقت حر للمشاركين داخل المسيح	الختامي 10 د

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة السادسة + السابعة + الثامنة
الهدف:- تعليم الطفو بأنواعه

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		نموذج الإجماء A	التمهيدي 15 د
<p>مراعاة فتح العينين دائما وإخراج الزفير في الماء</p> <p>عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية فقط</p>	<p>- كرة ماء</p> <p>- أدوات طفو متنوعة</p> <p>- عرض أشرطة فيديو سجلت سابقا عن التمارين</p>	<p>- النزول إلى الماء : مسك حافة الحوض : إنزال الرأس في الماء وكنتم النفس أطول زمن ممكن</p> <p>- مسك حافة الحوض وفرد الجسم لمحاولة الوصول إلى وضع الطفو الأفقي</p> <p>- مسك ألواح طفو إسفنجية ومحاولة التعلق في الماء على البطن</p> <p>- التمرين السابق مع إنزال الرأس في الماء وكنتم النفس</p> <p>- محاولة دفع الحوض للأعلى على مستوى سطح الماء بمساعدة المدرب</p> <p>- مسك كرة ماء على الصدر و محاولة الطفو</p> <p>- بمساعدة المدربين عمل طفو التكور</p> <p>- ممسكا بإحدى اليدين بحافة المسبح اخذ شهيق وضم الرجلين على الصدر</p> <p>- التمرين السابق ثم فرد الذراعين والرجلين (عمل طفو النجمة)</p> <p>- أداء طفو القنديل بمساعدة المدرب</p> <p>- التمرين السابق بدون مساعدة</p> <p>- مسك حافة الحوض باليدين معا وعمل طفو على البطن</p> <p>- مسك حافة الحوض : الظهر مواجه الحائط : محاولة دفع الجذع للأعلى للطفو على الظهر</p> <p>- ممسكا حافة الحوض باليد اليسرى : تثبيت لوح طفو خلف الظهر باليد اليمنى ومحاولة الطفو على الظهر</p> <p>- التمرين السابق مع تبديل اليد</p>	الرئيسي 50 د
<p>المنقذ و المساعدين في الماء</p>		<p>- وقت حر</p> <p>- استرخاء داخل المسبح</p>	الختامي 10 د

البرنامج التعليمي المقترح

الوحدة التاسعة + العاشرة

الهدف:- تعليم مهارة الانزلاق للمشاركين

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		نموذج الإحماء B	التمهيدي 15 ر
. مسابقة - مراعاة فتح العينين داخل الماء عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية فقط	. أدوات طفو إسفنجية - عرض أشرطة فيديو سجلت سابقا عن التمارين	. النزول إلى الماء وعمل توقيت تنفس - مسك حافة المسبح باليد اليمنى و سحب الماء باليد اليسرى من الأمام للخلف - التمرين السابق مع تبديل اليد - مسك حافة المسبح باليدين معا و عمل طفو على البطن - تثبيت لوح الطفو على الظهر باليد اليمنى ومسك حافة الحوض باليد اليسرى وعمل الطفو على الظهر - بمساعدة المدرب وقوف ، الظهر مواجه لحائط المسبح ممسكا باليد اليمنى بحائط المسبح واليد الأخرى مفرودة أمام الجسم : الرأس داخل الماء : محاولة دفع الحائط باليد اليمنى للوصول لوضع الطفو الأفقي - عمل الانزلاق بمساعدة المدرب من حافة المسبح الجانبي إلى الطرف الآخر من المسبح - التمرين السابق مع فتح العينين داخل الماء - تكرار الانزلاق بعرض المسبح مع إخراج الزفير داخل الماء - ممسكا بحافة الحوض باليدين معا البطن مواجه للحائط : بمساعدة المدرب دفع الحائط باليدين معا وعمل انزلاق على الظهر - التمرين السابق بدون مساعدة	الرئيسي 50 ر
وجود المنفذ والمساعدين داخل المسبح	- أحجار ملونة	. إعطاء وقت حر - لعبة البحث عن الكنز	الختامي 10 ر

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة الحادية عشر + الثانية عشر
الهدف :- تعليم حركات الذراعين في سباحة الزحف على البطن

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		نموذج الإحماء A	التمهيدي 15 د
- المنقذ والمساعدين داخل المسبح أشرطة الفيديو خاصة بالمجموعة التجريبية	-عرض أشرطة فيديو عن حركة الذراعين في سباحة الزحف على البطن - ماسورة إنقاذ - ألواح طفو	- النزول إلى الماء وعمل توقيت تنفس - الطفو على الظهر - الطفو على البطن بأدوات مساعده - مسك حافة المسبح باليد اليمنى و عمل حركات سحب الماء باليد اليسرى من الأمام إلى الأسفل والخلف - التمرين السابق مع تبديل اليد - التمرين السابق مع وضع الرأس داخل الماء وأداء الحركات باليد اليمنى ثم اليسرى -مسك طرف ماسورة الإنقاذ باليد اليمنى والطرف الآخر مع المنقذ خارج الماء : أداء حركات الذراعين باليد اليمنى - التمرين السابق مع تبديل اليد الممسكة بالماسورة - بمساعدة المدرب ممسكا بوسط الأعب : تبادل حركة الذراعين معا والوجه داخل الماء - التمرين السابق مع فتح العينين وأداء التنفس بطريقة صحيحة - تثبيت لوح طفو بين الرجلين (ربط) أداء حركات الذراعين بعرض المسبح بطريقة صحيحة مع أداء التنفس وفتح العينين داخل الماء بمساعدة المدرب - تكرار التمرين السابق بدون مساعدة مسك لوح الطفو على الصدر وأداء حركة الذراعين في سباحة الزحف على البطن باليد اليمنى ثم اليسرى	الرئيسي 50 د
		- استرخاء داخل المسبح في المنطقة الضحلة	الختامي 10 د

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة الثالثة عشر + الرابعة عشر + الخامسة عشر
الهدف :- تعليم حركات الذراعين في سباحة الظهر

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		نموذج الإحماء B	التمهيدي 15 د
عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية المنقذ والمساعدين داخل المسبح	- عرض أشرطة فيديو عن حركة الذراعين في سباحة الظهر - أدوات طفو إسفنجية	- النزول إلى المسبح وعمل توقيت تنفس - عمل الطفو على البطن بأدوات مساعدة ثم بدون أدوات - عمل الطفو على الظهر بأدوات مساعدة ثم بدون أدوات - ممسكا حافة الحوض باليد اليمنى : الطفو على الظهر و اليد اليسرى بجانب الجسم لعمل حركات زعنفيه (ضرب الماء للأعلى و الأسفل) - التمرين السابق مع تبديل اليد -الطفو على الظهر مع السند من المدرب : عمل حركات الذراعين الزعنفيه بعرض المسبح - ممسكا بلوح الطفو على الصدر باليد اليمنى : عمل حركات زعنفيه باليد اليسرى جانب الجسم بمساعدة المدرب - التمرين السابق مع تبديل اليد - أداء حركات الذراع كاملة مع وضع وتثبيت أداة طفو بين	الرئيسي 50 د
مستوى الماء غير عميق		- سباق زحف على البطن بعرض المسبح	الختامي 10 د

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة السادسة عشر + السابعة عشر + الثامنة عشر
الهدف :- تعليم الوقوف في الماء

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		- نموذج الإجماء A	التمهيدي 15 ر
عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية مستوى الماء عميق	- عرض أشرطة فيديو عن حركة الوقوف في الماء - المنقذ و المساعدين داخل الماء - أدوات طفو أسفنجية	- النزول إلى الماء و عمل توقيت تنفس - الطفو على البطن بأدوات مساعدة ثم بدون أدوات - الطفو على الظهر بأدوات مساعدة ثم بدون أدوات - مع تثبيت لوح الطفو بين الرجلين : سباحة زحف على البطن بعرض الحمام - مع تثبيت لوح الطفو بين الرجلين : سباحة الزحف على الظهر بعرض حمام السباحة - النزول رأسيا بالجدع مع مسك ماسورة إلى قاع المسبح - النزول رأسيا إلى قاع المسبح ممسكا بماسورة المنقذ و كتف النفس - التمرين السابق و بعد النزول إلى قاع المسبح دفع الماسورة للأسفل و الصعود إلى سطح المسبح لمسك الماسورة مرة أخرى - مسك الماسورة باليد اليمنى وعمل وقوف في الماء باليد اليسرى - التمرين السابق مع تبديل اليد - مسك لوح طفو باليد اليمنى على الصدر وأداء حركة الوقوف باليد اليسرى - التمرين السابق مع تبديل اليد - مسك كرة الماء على الصدر ومحاولة الوقوف في الماء - محاولة الوقوف بدون مساعدة	الرئيسي 50 ر
مستوى الماء غير عميق		- سباق زحف على الظهر بعرض المسبح	الختامي 10 ر

البرنامج التعليمي المقترح
الوحدة التاسعة عشر + العشرون
الهدف :- تثبيت سباحة الزحف على البطن
التاريخ 2004/ 7/ 27+25

الجزء	المحتوى	الأجهزة والأدوات المساعدة	ملاحظات
التمهيدي 15 ر	. نموذج الإحماء B		
الرئيسي 50 ر	- النزول إلى الماء و عمل توقيت تنفس . الطفو على البطن . الطفو على الظهر . وقوف في الماء . سباحة الزحف على البطن بعرض المسبح - أداء حركات الذراعين المروحية كاملة بمساعدة المدرب . التمرين السابق بدون مساعده	- عرض أشرطة فيديو عن سباحة الزحف على البطن . المنقذ و المساعدين في الماء	عرض أشرطة الفيديو خاص بالمجموعة التجريبية
الختامي 10 ر	. استرخاء في الماء		مستوى الماء غير عميق

الوحدة الحادية والعشرون + الثانية والعشرون
الهدف :- تثبيت سباحة الظهر

الجزء	المحتوى	الأجهزة والأدوات المساعدة	ملاحظات
التمهيدي 15 ر	نموذج الإحماء A		
الرئيسي 50 ر	- النزول إلى الماء و عمل توقيت تنفس . الطفو على البطن . الطفو على الظهر . وقوف في الماء . سباحة الزحف على الظهر بعرض المسبح	- عرض أشرطة فيديو عن حركات الذراعين في سباحة الظهر . ألواح طفو	أشرطة الفيديو خاصة بالمجموعة التجريبية - مسابقة المدرّب والمساعدين داخل المسبح
الختامي 10 ر	. وقت حر داخل المسبح		مستوى الماء عميق

البرنامج التعليمي المقترح

الوحدة الثالثة والعشرون + الرابعة والعشرون

الهدف :- تعليم المشاركين مهارة التبديل من سباحة الزحف على البطن إلى سباحة الزحف على الظهر والعكس

ملاحظات	الأجهزة والأدوات المساعدة	المحتوى	الجزء
		نموذج الإحماء B	التمهيدي 15 د
أشرطة الفيديو خاصة بالمجموعة التجريبية فقط - مستوى الماء عميق	- عرض أشرطة فيديو -المنقذين داخل المسبح - أدوات طفو	- النزول إلى الماء و عمل توقيت تنفس - الطفو على الظهر - الوقوف في الماء - السباحة على الظهر وعند سماع الصافرة عمل وقوف في الماء ثم العودة إلى حافة المسبح سباحة زحف على البطن - سباحة زحف على البطن وعند سماع الصافرة عمل وقوف و العودة إلى حافة المسبح سباحة الظهر	الرئيسي 50 د
- مستوى الماء عميق	- أحجار ملونة - جوائز	- عمل سباق نقل أحجار ملونة من طرف المسبح إلى الطرف الآخر - توزيع جوائز على جميع المشاركين في الدورة	الختامي 10 د

تأثير برنامج تعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا

صادق خالد الحايك، كلية التربية الرياضية، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
نزار "محمد خير" الويسي واحمد علي هياجنة، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

وقبل للنشر 2011/10/4

استلم البحث في 2009/11/26

ملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير برنامج تعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية المهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، التواصل، الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية) لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا، وتكونت عينة الدراسة من (40) طالباً من مدرسة كفر الماء الأساسية للبنين في مديرية تربية لواء الكورة، قسمت العينة بالطريقة العشوائية إلى مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية. وقد خضعت المجموعة التجريبية للبرنامج التعليمي المقترح باستخدام الألعاب الحركية والتربوية، أما المجموعة الضابطة فكانت تخضع للبرنامج الاعتيادي. استغرق تطبيق البرنامج التعليمي المقترح ثمانية أسابيع، بواقع وحدتين تعليميتين في الأسبوع، وكل وحدة استغرقت (45) دقيقة. واستخدم الباحثين المنهج التجريبي بإجراء اختبارات قبلية وبعديّة والمعالجات الإحصائية المناسبة. بينت نتائج الدراسة فعالية البرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، التواصل، الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية) لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا. وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين الضابطة والتجريبية ولصالح المجموعة التجريبية. ويوصي الباحثون باستخدام البرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية لتنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا، وضرورة وضع مناهج وبرامج رياضية وحركية لطلاب هذه المرحلة تعمل على تنمية المهارات الحياتية والمهارات الحركية بأنواعها المختلفة.

The Effects of an Educational Program Using Motor and Educational Games in Developing Life Skills for Primary Stage Students

Sadiq AL Hayek, Faculty of Physical Education, The University of Jordan.

Nezar Al Wesi and Ahmed Hayajneh, Faculty of Physical Education, Yarmouk University.

Abstract

The purpose of the present study is to identify the effects of using the motor and educational games on the development of life skills (cooperation and teamwork, communication, self-reliance, taking responsibility) for lower primary school level students. The sample consisted of 40 students from Kufrelma Primary Boy School within Al-Kora Provincial Directorate of Education. Participants distributed for two equivalent groups experimental and control group. The experimental group was exposed to the suggested instructional program by utilization and applying the motor and educative games, whereas the control group was taught by traditional method.

The duration of the program was eight weeks, as far as two instructional units weekly for 45-minute for each one. The Researchers applied the experimental methodology including pre and post tests and appropriate statistical treatments.

The Results from the current study revealed the effectiveness of the educative program on the development of students life skills (cooperation, teamwork, communication, self-reliance, take responsibility) for lower primary school level students.

Furthermore, statistically significant differences were found between The experimental and control groups in favor of the experimental group.

The Researchers recommended using the suggested instructional program to develop students life skills and basic motor skills in lower primary school level students. and the necessity for athletic and motor curricula focused on developing life skills for this stage of students.

مقدمة الدراسة:

تعد التربية من أهم عوامل التقدم لأي مجتمع من المجتمعات، وعليها تقوم المواطنة الصالحة وبها تنهض الأجيال، كما أنها تؤدي دوراً هاماً في حياة المجتمعات المتقدمة، حيث أصبح ينظر إليها في عالمنا المعاصر على أنها استثمار بشري، لكونها من أفضل السبل لتحقيق نمو الفرد والمجتمع. والتربية في جوهرها عملية تشكيل اجتماعي للفرد ومساعدته على استثمار قدراته وإمكاناته، كما أنها عملية تعديل للسلوك الإنساني بقصد التنمية الشاملة المتكاملة للفرد إلى أقصى حد ممكن من النواحي الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية.

ويقع على عاتق المدرسة مسؤولية إعداد الأجيال والكوادر المؤهلة القادرة على تضييق الفجوة والتعامل مع مفردات ومعطيات النظام التربوي الجديد، لذلك تبنت وزارة التربية والتعليم الأردنية مشروع التعليم المبني على المهارات الحياتية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب اليونيسيف بالأردن، للمساهمة في منح الطلبة المزيد من الفرص لتطوير مهاراتهم الحياتية باستخدام نهج تثقيف الأقران من خلال تنفيذ أنشطة لا منهجية (وزارة التربية والتعليم، 2005).

واستجابة لخطة التطوير التربوي، فقد شهدت المناهج التربوية لكافة المواد الدراسية ولجميع المراحل التعليمية عملية تغيير وتعديل جوهري، حيث انطلق الإطار العام للمناهج من عدة مبادئ ومركبات، كانت استراتيجيات التدريس والتقويم من أهمها، وتضمنت النتاجات العامة للنظام المدرسي كفايات وخصائص ومعارف ومهارات ينبغي للطلبة امتلاكها عند إنهاء المرحلة الدراسية، وتطلبت عملية التطوير من المعلمين الذين يقومون بتطبيق المناهج الجديدة القيام بأدوار جديدة، فيكون المعلم ممارساً متمعناً، متعاوناً مع زملائه، يستخدم الأساليب والوسائل المتعددة والمناسبة، ولتحقيق عملية التعلم بفاعلية، يجب أن نرتقي بالطالب من دور المستمع أو المشاهد للمعلومات إلى دور المشارك في التخطيط والتنفيذ لتلك المعلومات، حيث يكون الطلبة هم محور العملية برمتها، وثمة إستراتيجيات تدريس ينبغي للمعلمين تمثيلها واستخدامها وتطبيقها، حيث تجعلهم قادرين على تحقيق أهداف تعليمية تتجاوز حفظ المعلومة، وتركز على القدرات والمهارات، فالتطور المذهل في وسائل التكنولوجيا فرض الاتجاه نحو استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس حديثة (السوطري، 2007).

وتبرز أهمية التعلم المبني على المهارات الحياتية كونه يسعى إلى تنمية قدرات الطلاب وتطويرها للتكيف مع أوضاع الحياة الواقعية، وتنمية مهارات التفكير لديهم قبل أي عمل أو أداء مهمة لضمان حياة ناعمة، وتحقيق نتاجات سليمة وإيجابية. ويتكون التعلم المبني على المهارات الحياتية من مجموعة من الأدوات وأساليب التدريس التفاعلية التي يتم تصميمها بهدف بناء شخصيات تتصف بالابتكار والتجديد والثقة بالنفس والاعتماد على الذات. وهو يعزز السلوكيات الإيجابية الطويلة المدى والمحسنة للحياة عن طريق موازنة نقل المعلومات وبثها مع الأدوات الشخصية لتحسين الاتجاهات وبناء المهارات النفسية والاجتماعية (وزارة التربية والتعليم، 2007). وهذا ما أكده عبد المعطي ومصطفى (2007) على أن إكساب الطالب المهارات الحياتية أصبحت ضرورة ملحة لتفعيل دوره في العملية التعليمية، حيث لم يعد الفرد مجرد مستقبل للمعلومات بل عنصراً إيجابياً نشطاً في العملية التعليمية.

ودراسة مرحلة الطفولة والاهتمام بها، من أبرز المعايير التي يقاس بها تقدم المجتمعات وتطورها؛ لأن الاهتمام بالطفولة في واقع الأمر اهتمام بمستقبل الأمة، كما أن تربية الأطفال ورعايتهم هي إعداد لمواجهة التحديات الحضارية التي تفرضها حتمية التطور حيث أصبح ينظر إلى التربية في العالم المعاصر على أنها استثمار في الموارد البشرية، وهي السبيل لتحقيق النمو والتقدم للفرد والمجتمع، ومما لا شك فيه أن مرحلة الطفولة من أبرز المراحل العمرية في حياة الإنسان وأهمها، بحيث يمكن القول أن الفرد رهين طفولته (الشلول، 2003). فقد أشار الأجنف (2005) إلى أن مرحلة الطفولة فترة حرجية، حيث تمثل أخصب فترات النمو المهاري الحركي، فضلاً عن كونها فترة انتقالية من أداء المهارات الحركية الأساسية إلى مرحلة أداء المهارات المرتبطة بالأنشطة الرياضية، وان أي تقصير في تطور نمو المهارات الحركية الأساسية بهذه الفترة العمرية يؤثر سلباً على مراحل النمو الحركي اللاحقة (فرج، 2008).

وبالنسبة للأطفال في هذه المرحلة فإن المهارات الحياتية توفر لهم الأدوات التي يحتاجونها لإدراك المواقف الحياتية المتباينة أو الاستجابة لها، كما توفر لهم فرصة تحقيق أهدافهم الشخصية، وقد وجد أن التفاعل المتكرر مع الراشدين الأكفاء يسهم بشكل في تحقيق النجاح الأكاديمي والنمو الاجتماعي الأمثل للطفل (عبد المعطي ومصطفى، 2007). ويشير كاسترو (Castro, 1999) إلى أن أنماط السلوك والاتجاهات التي تتكون في فترة مبكرة من عمر الطفل تميل إلى الاستمرار فيما بعد. فالأطفال الذين يحققون تكيفاً اجتماعياً جيداً في المرحلة الأساسية الدنيا من حياتهم، يميلون إلى أن يكونوا أكثر تكيفاً في المدارس الثانوية والجامعة، مقارنة مع الأطفال الأقل تكيفاً من الناحية الاجتماعية خلال السنوات الأولى من المدرسة.

وينظر إلى الألعاب الحركية والتربوية كإحدى الوسائل الهامة التي تصنع درس التربية الرياضية بطابع السرور والمرح والاسترخاء، كما ينظر إليها كإحدى الوسائل ذات الأهداف التربوية والتعليمية العامة، بالإضافة إلى إسهامها بقدر وافر في الارتقاء بالقدرة الوظيفية لمختلف أجزاء الجسم. كما تعتبر إحدى مظاهر التربية الرياضية حيث تحتل مكانة كبيرة بين الأنشطة الرياضية المتعددة، لذا أصبحت أساساً من الأسس التي لا غنى عنها في أي برنامج من برامج التربية الرياضية سواء كانت برامج تعليمية أو ترويحية أو علاجية، كما أصبحت الألعاب الصغيرة من الوسائل الهامة التي تساعد في تنمية القيم الخلقية وتطوير العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى مساعدة الطلاب في نموهم البدني والحركي والنفسي والاجتماعي والعقلي (السايج، 2007).

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى وضع برنامج تعليمي مقترح قائم على الألعاب الحركية والتربوية لإكساب المهارات الحياتية والحركية الأساسية لطلاب في المرحلة الأساسية الدنيا، خلال حصة التربية الرياضية قائم على أسس علمية لمساعدة الطلاب والمعلمين على توظيف وتوجيه طاقات الطلاب والارتقاء بمستواه الحركي والعقلي والاجتماعي والنفسي في ضوء وجود نقص في برامج ومناهج تربية رياضية متخصصة لهذه المرحلة العمرية.

مشكلة الدراسة:

إن العملية التربوية يجب أن لا تقتصر على تزويد المتعلمين ببعض المعارف والمهارات التي تخاطب عقولهم فقط، بل لا بد لها من تزويدهم بالمهارات التي تضمن لهم تكيفاً نفسياً واجتماعياً وأكاديمياً مثمراً، حيث تساهم العملية التعليمية في بناء الشخصية المتوافقة، التي توفر للطلاب الشعور بالكفاية والثقة وتزوده بالقدرة على الإنجاز والتغلب على مشكلات الحياة.

ويعد الاهتمام بالمهارات الحياتية بأنواعها المختلفة هدفاً أساسياً تسعى المؤسسات التربوية الأردنية إلى تحقيقه لدى الطلاب، حيث أشارت نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال مثل دراسة كل من: (الحايك 2008، السوطري 2007، الحايك والبطاينة 2007) إلى دورها الفعال في مساعدة المتعلمين على فهم العالم من حولهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم، وقد لاحظ الباحثين من خلال مراجعتهم الأدب التربوي ندرة الدراسات، التي تناولت موضوع المهارات الحياتية، وخاصة المهارات الحياتية المتعلقة بطلاب المرحلة الأساسية الدنيا. ومن خلال خبرة الباحثين الميدانية، كمعلمين للتربية الرياضية في وزارة التربية والتعليم، ومديرية التربية والتعليم الخاص، وحضورهم للعديد من الدورات المتخصصة في المهارات الحياتية، وإطلاعهم على المراجع العلمية المتخصصة في المهارات الحياتية، ومناهج التربية الرياضية وأساليب تدريسها، تبين للباحثين أنه لا توجد برامج متخصصة لهذه المرحلة العمرية تعمل على تنمية المهارات الحياتية، وأن هناك ضعفاً في امتلاك الطلاب للمهارات الحياتية المختلفة، فجاءت الحاجة ماسة لتصميم ووضع برنامج قائم على أسس علمية يتناسب وطبيعة هذه المرحلة التعليمية وخصائصها. حيث انه من الممكن أن يعتمد هذا البرنامج كأحد الخبرات والمراجع التربوية التي تقدم للطلاب ضمن المنهاج المدرسي لمادة التربية الرياضية، ليكون ذا فائدة وعون ليس فقط للمدرسين وإنما للعاملين في مجال وضع الخطط، والبرامج، والمناهج الخاصة بهذه المرحلة في وزارة التربية والتعليم. ومن هنا نبعت مشكلة الدراسة لدى الباحثين في محاولة لبناء برنامج تعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من خلال:

1. الاستجابة إلى ما نادى به الخبراء والمتخصصون في مجال الأساليب والمناهج على ضرورة إكساب المهارات الحياتية للطلاب.
2. مساعدة العاملين في الميدان من معلمي ومشرفي التربية الرياضية على استخدام الألعاب كوسيلة لتنمية بعض المهارات الحياتية بأنواعها المختلفة.
3. الانسجام مع خطة التطوير التربوي الهادفة إلى ضرورة تعلم المهارات الحياتية من خلال درس التربية الرياضية.
4. إبراز فاعلية استخدام الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية؛ لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.
5. تصميم برنامج بالألعاب الحركية والتربوية يتكون من (16) وحدة تعليمية لتنمية المهارات الحياتية، لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تصميم برنامج تعليمي مقترح باستخدام الألعاب الحركية والتربوية يعمل على تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.

2. تعرف تأثير استخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية بعض المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.
3. تعرف الفروق في تأثير استخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية بعض المهارات الحياتية، لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا بين أفراد المجموعتين التجريبية و المجموعة الضابطة.

أسئلة الدراسة:

هذه الدراسة تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لاستخدام البرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين أفراد مجموعتي الدراسة (التجريبية والضابطة) في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا؟

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة الحايك والبطاينة (2007) هدفت معرفة إلى مدى توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية، من وجهة نظر طلبة كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية، اشتملت العينة على (246) طالبا وطالبة موزعين على السنوات الأربعة، تم تطبيق مقياس من إعداد الباحثين يتكون من (60) فقرة، ويتكون المقياس من أربعة محاور (محور المهارات البدنية والمهارية، محور مهارات الاتصال والتواصل، محور المهارات الاجتماعية والعمل الجماعي، محور المهارات النفسية والأخلاقية)، أظهرت النتائج أن هناك إجماعاً من طلبة كلية التربية الرياضية في الجامعة الأردنية، باختلاف مستواهم الأكاديمي وجنسهم، أن مناهج كلية التربية الرياضية لا يتوافر فيها العدد الكافي من المهارات الحياتية اللازمة والضرورية لهم، ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى عدم استناد المناهج إلى معايير الجودة الشاملة، وعدم تنوع أساليب التدريس التي تركز على المتعلم كمحور للعملية التعليمية، ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق، وعدم تطوير المدة التعليمية من قبل المدرسين. ويوصي الباحثان بضرورة دمج المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية، وضرورة تفعيل استخدام الطلاب للتكنولوجيا الحديثة ممثلة بشبكة الانترنت، ووسائل الاتصال في العملية التعليمية.
- دراسة السوطري (2007) هدفت هذه الدراسة، معرفة إلى أثر استخدام بعض أساليب التدريس الحديثة على توظيف بعض المهارات الحياتية، وأثر هذه الأساليب على تطوير مستوى الأداء المهاري لبعض المهارات الأساسية في لعبة الكرة الطائرة في مناهج التربية الرياضية القائمة على الاقتصاد المعرفي)، وقد تكونت عينة الدراسة من (112) معلماً ومعلمة و(11) مشرفاً ومشرفة و(160) طالبا وطالبة من طلبة الصف السابع الأساسي في مديريات محافظة العاصمة عمان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، وقام ببناء برنامج تعليمي أشتتمل على (32) وحدة تعليمية تضمنت أربعة أساليب تدريس، واستبيان للمهارات الحياتية للمشرفين والمعلمين واستبان آخر للطلبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مهارة الروح القيادية قد احتلت المرتبة الأولى بينما احتلت مهارة حل المشكلات المرتبة الأخيرة من وجهة نظر المشرفين والمعلمين، وجاءت المهارات الحياتية الأخرى على درجة كبيرة من الأهمية، وأسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي على مقياس المهارات الحياتية، ومقياس المهارات الأساسية في الكرة الطائرة لصالح القياس البعدي. ويوصي الباحث بأهمية دمج المهارات الحياتية التي تم التعرض لها في هذه الدراسة في مناهج التربية الرياضية القائمة على الاقتصاد المعرفي.
- دراسة الحايك (2008) هدفت الدراسة معرفة أثر استخدام أسلوب التقييم الذاتي في تدريس مهارات كرة السلة على تطوير قدرة الطالبات على التفكير الإبتكاري ومستوى أداء مهارات كرة السلة، تكونت عينة الدراسة من (18) طالبة من المسجلات في مساق كرة سلة (1) في كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية على الفصل الدراسي الثاني 2007/2008 م. لاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار (ت). أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلي والبعدي في تنمية قدرة الطالبات على التفكير الإبتكاري على أربعة من المحاور الخمسة للمقياس ولصالح المجموعة الاختبارات البعدي، كما أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المحور الاجتماعي للمقياس. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلي والبعدي في مستوى الأداء المهاري على مهارتي التصويب والتنظيف، فيما لم تظهر فروق إحصائية على مهارة التمرير. ويوصي الباحث باستخدام أسلوب التقييم الذاتي في تدريس مهارات كرة السلة لتطوير التفكير الإبتكاري ومستوى أداء المهارات في لعبة كرة السلة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- قام باباجاريسيس وآخرون (Papacharisis et al, 2005) بدراسة هدفت معرفة إلى أثر برنامج في المهارات الحياتية من خلال رياضة الكرة الطائرة وكرة القدم في اليونان، اشتملت العينة على (40) طالبة (كرة طائرة) و(32) طالبا (كرة القدم) تتراوح أعمارهم بين (10- 12) سنة تم اختيارهم بشكل عشوائي، حيث تم تطبيق برنامج مختصر من سوبر (Super)، والذي تم فيه دمج المهارات الحياتية مع مهارات كرة الطائرة وكرة القدم على المجموعة التجريبية، وتلقت المجموعة الضابطة برنامج يحتوي على مهارات كرة الطائرة وكرة القدم، طبق البرنامج لمدة أربعة أسابيع، أظهرت النتائج أن هناك تقدماً لصالح المجموعة التجريبية في مهارات الكرة الطائرة (التمرير من أعلى، والتمرير من أسفل، ومهارة الإرسال) ومهارات كرة القدم، وكذلك أظهرت النتائج فروقاً دالة إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية مقارنة بالمجموعة الضابطة على المهارات الحياتية: (حل المشكلات، التفكير الإيجابي، وضع الأهداف الشخصية، المسؤولية الشخصية والاجتماعية).
- دراسة جوداس وآخرون (Goudas et al, 2006) هدفت إلى اختبار تأثير برنامج التدريب على المهارات الحياتية التي تدرس كجزء من دروس التربية الرياضية على عينة مكونة من (73) طالبا من طلبة الصف السابع الأساسي، تلقوا نسخة مختصرة من برنامج (Gool)، مصمم خصيصاً لتدريس المهارات الحياتية من خلال التربية الرياضية، اشتمل البرنامج البدني على تمارين للقوة والمرونة والتحمل، وخلال الحصة تم تطبيق البرنامج البدني بالإضافة للمهارات الحياتية على المجموعة التجريبية، وتلقت المجموعة الضابطة البرنامج البدني بالإضافة لمحاضرة قصيرة بخصوص الألعاب الأولمبية، حيث تم تطبيق البرنامج لمدة شهر (4) أسابيع بواقع حصتين كل أسبوع، وأظهرت نتائج الدراسة تحسناً في اللياقة البدنية والمهارات الحياتية، وكذلك أظهرت النتائج أن التدريب على المهارات الحياتية يمكن توظيفه بفعالية من خلال حصص التربية الرياضية.
- قام ويس وآخرون (Weiss et al: 2007) بدراسة بعنوان تطوير الشباب من خلال الرياضة حيث هدفت إلى تقييم فعالية برنامج المهارات الحياتية (First Tee) والذي يحتوي على مهارات حياتية تم دمجها في ألعاب رياضية مقارنة مع الشباب المشاركين في نشاطات رياضية أخرى منظمة، اشتملت العينة على (405) طالبا في برنامج (First Tee) و(159) طالبا في أنشطة رياضية أخرى تتراوح أعمارهم بين (10-17) سنة، في هذه الدراسة تم دمج المهارات الحياتية مع مهارات لعبة الجولف أظهرت النتائج أن هناك تأثيرات مهمة وإيجابية للمجموعة التي شاركت في برنامج (First Tee) حيث أظهرت تحسناً في مهارات لعبة الجولف وانتقال أثر المهارات الحياتية للمشاركين في البرنامج حيث ظهر تحسن في المهارات الحياتية (العمل الجماعي، ضبط الانفعالات، حل النزاعات، المبادرة، سلوكيات اجتماعية إيجابية، تصرفات سلوكية واعية، وفعالية شخصية، ومقاومة لضغط الأقران، وتعلم فردي منظم).

وقد استفاد الباحثون من هذه الدراسات ما يلي:

- الاطلاع على المجالات التي يتم فيها بحث تأثير المهارات الحياتية في مجالات الحياة المختلفة، وبالتالي تحديد مجال مناسب لبحثه ودراسته.
- الاطلاع على التصاميم التجريبية المستخدمة بهدف تحديد التصميم الذي يناسب دراسته.
- اعتماد المنهج التجريبي للقياس القبلي والبعدي.
- التوصل إلى اختيار عينة مناسبة.
- الحصول على الأفكار المساعدة في تفسير النتائج وتوضيحها.
- تدعيم وتوثيق نتائج الدراسة بدراسات وأبحاث أجريت سابقاً في المجال نفسه.

محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على:

1. طلاب الصف الثالث الأساسي في مدرسة كفر الماء الأساسية للبنين.
2. مجموعة من المهارات الحياتية وهي: التعاون والعمل الجماعي، مهارات التواصل، مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.

مجالات الدراسة:

1. المجال البشري: طلاب الصف الثالث الأساسي في مدرسة كفر الماء الأساسية.
2. المجال الزمني: الفترة ما بين 2008 / 9 / 7 - 2008 / 11 / 6.
3. المجال المكاني: الغرف الصفية والملاعب والمساحات في مدرسة كفر الماء الأساسية.

إجراءات الدراسة:**منهج الدراسة:**

استخدم الباحثون المنهج التجريبي بوصفه المنهج المناسب لطبيعة هذه الدراسة، وذلك باستخدام التصميم التجريبي لمجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة بإتباع القياس القبلي والبعدي لكلا المجموعتين.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلاب الصف الثالث الأساسي في مدرسة كفر الماء الأساسية للبنين التابعة لمديرية التربية والتعليم في لواء الكورة، والبالغ عددهم (89) طالبا للعام الدراسي 2009/2008.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (40) طالبا من طلاب الصف الثالث الأساسي تم اختيارهم بالطريقة العمدية، وقد تم تقسيمهم بالطريقة العشوائية إلى مجموعتين متساويتين الأولى تجريبية والثانية ضابطة.

تكافؤ العينة:

لما كان هدف الدراسة مقارنة أفراد المجموعة التجريبية بالمجموعة الضابطة للتعرف في تأثير البرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية على تنمية المهارات الحياتية، فقد قام الباحثون بعملية ضبط للمتغيرات التي قد تؤثر على نتائج الدراسة واختباراتها.

المتغيرات التي قام الباحثين بضبطها:

1. الطول والوزن والعمر.
 2. المدة الزمنية بين الاختبار القبلي والبعدي.
 3. مكان ووقت إجراء الدراسة.
 4. الاختبارات القبليّة للمهارات الحياتية والمهارات الحركية قيد الدراسة.
- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لأفراد مجموعتي الدراسة (التجريبية والضابطة) على كل مهارة من المهارات الحياتية في الاختبارات القبليّة، كما يبين ذلك الجدول (1):

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لأفراد مجموعتي الدراسة (التجريبية والضابطة) على كل مهارة من المهارات الحياتية في الاختبارات القبليّة

المهارة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التعاون والعمل الجماعي*	التجريبية	20	2.87	0.25	0.098	0.923
	الضابطة	20	2.86	0.24		
التواصل*	التجريبية	20	2.78	0.25	0.845	0.403
	الضابطة	20	2.70	0.37		
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية*	التجريبية	20	2.82	0.20	-0.235	0.816
	الضابطة	20	2.83	0.26		

تبين من الجدول (1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على كل مهارة من المهارات الحياتية في الاختبارات القبليّة، مما يدل على تكافؤ مجموعتي الدراسة في المهارات الحياتية قبل تطبيق البرنامج التعليمي المقترح.

- بلغ معدل أعمار أفراد عينة الدراسة (9) سنوات عند إجراء الدراسة.

الاختبارات المستخدمة في الدراسة:

بعد إطلاع الباحثين على العديد من المصادر والدراسات ذات الصلة بالمهارات الحياتية (الحايك 2008، وزارة التربية والتعليم 2007، السوطري 2007، الحايك والبطاينة 2007، وزارة التربية والتعليم 2005، محمد 2005، مصطفى 2005، سوبيرسون 2005، آل مراد 2004، المفتي 2004، حسين 2003، علاوي 2003، الديري 1999، Marsh 1999). قام الباحثون بتصميم المقياس بعد تحديد أهم المهارات الحياتية التي يجب أن يكتسبها طلاب المرحلة الأساسية الدنيا، وذلك وما يتوافق ومنهاج التربية الرياضية المدمج فيه المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا، وبعد الرجوع إلى المراجع السابقة. تم صياغة المقياس على شكل فقرات متنوعة تتناسب وأهداف الدراسة. مع العلم أن المقياس تم صياغته على شكل أدوات الملاحظة حيث قام بالإجابة على فقرات المقياس معلم الصف المختص بتدريس الطلاب لمحاو المقياس الخاصة للمهارات الحياتية التالية: التعاون والعمل الجماعي، مهارات التواصل، مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية. و توزعت درجات سلم الاستجابة الخماسي من (1-5) على النحو الآتي:

5 درجات للإجابة دائما	4 درجات للإجابة غالبا
3 درجات للإجابة أحيانا	درجتان للإجابة قليلا
درجة واحدة للإجابة نادرا	

ملاحظة: الاختبارات المهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، مهارات التواصل، مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية) ملحق رقم (1).

المعاملات العلمية لأداة الدراسة:

الصدق:

قام الباحثون بالتأكد من صدق البرنامج والاختبارات المعدة لغايات الدراسة، استخدم طريقة صدق المحتوى، وذلك بعرض المقياس على عدد من الخبراء من حملة درجة الدكتوراه في التربية الرياضية والبالغ عددهم (10)، لمعرفة آرائهم حول البرنامج والاختبارات، ومدى مناسبتها للبيانات والمعلومات المراد قياسها، وقام الباحثون بأخذ ملاحظات الخبراء وإجراء التعديلات المقترحة، حيث أنهم أقرروا صدق المحتوى لهذه الاختبارات بمعنى أن المقاييس يقيسان ما وضعوا من أجله.

وكذلك تم استخراج الصدق التمييزي (معامل ارتباط الفقرة بالمقياس ككل) للمهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، مهارات التواصل، مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية) والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2): معاملات ارتباط الفقرة بالمقياس ككل (الصدق التمييزي)

مقياس الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية		مقياس التواصل		مقياس التعاون والعمل الجماعي	
معاملات ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	رقم الفقرة	معاملات ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	رقم الفقرة	معاملات ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	رقم الفقرة
0.45	1	0.33	1	0.35	1
0.51	2	0.45	2	0.48	2
0.34	3	0.51	3	0.38	3
0.36	4	0.61	4	0.45	4
0.38	5	0.35	5	0.51	5
0.49	6	0.33	6	0.50	6
0.57	7	0.45	7	0.37	7
0.64	8	0.47	8	0.39	8
0.71	9	0.49	9	0.41	9
0.36	10	0.51	10	0.34	10
0.35	11	0.56	11	0.46	11
0.39	12	0.61	12	0.52	12
0.42	13	0.34	13	0.61	13
0.37	14	0.33	14	0.51	14
0.31	15	0.45	15	0.34	15

حتى يتم قبول الفقرة يجب أن يكون معامل الارتباط (أكبر من 0.30)

النتائج:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال تطبيقها على عينة تكونت من (10) طلاب أخذت من مجتمع الدراسة، وتم استبعادها من الدخول ضمن عينة الدراسة، وذلك بطريقة الاختبار وإعادة، (Test – Re – test) ويفارق أسبوع بين التطبيقين الأول والثاني، وقد تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين التطبيقين وعلى كل مهارة من المهارات الحركية والحياتية، وكذلك تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للمهارات الحياتية والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول (3): معاملات ثبات إعادة ومعاملات الاتساق الداخلي لكل مهارة من المهارات الحياتية

المهارة	معاملات ارتباط بيرسون (ثبات إعادة)	معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
التعاون والعمل الجماعي	0.85	0.91
التواصل	0.91	0.96
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية	0.90	0.95

البرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية:

إن تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا يحتاج إلى الكثير من الاجتهاد والتفكير في إيجاد برامج تعليمية تعتمد على أسس علمية مختلفة للوصول إلى تعلم أفضل يتحقق فيه الهدف المنشود. وقد رأى الباحثون ضرورة وضع برنامج تعليمي مقترح باستخدام الألعاب الحركية والتربوية لتنمية المهارات الحياتية حيث قام الباحثون بإعداد البرنامج التعليمي المقترح لتطبيقه على طلاب المرحلة الأساسية الدنيا، من خلال الإطلاع على الدراسات والأبحاث المشابهة والمراجع العلمية المتخصصة بالألعاب الأطفال، للاستفادة من برامجها التعليمية ومنها: السايح (2007)، وحمودة (2007)، والإطار العام المرجعي للتعلم المبني على المهارات الحياتية لمرحلي التعلم الأساسي والثانوي (2007)، ودليل تدريب مديري المدارس على المهارات الحياتية (2007)، وعض (2006)، وشلتوت وآخرون (2006)، والسايح ونجله (2003)، وحسين (2003)، ايلين (2002)، ومناهج التربية الرياضية للمرحلة الأساسية الدنيا، واستعان الباحثون ببعض المدرسين والخبراء المتخصصين في تدريس هذه المرحلة العمرية (6-9)، إضافةً إلى ابتكار بعض الألعاب التي تدعم هذه الدراسة، وقد طبق الباحثين البرنامج التعليمي المقترح على أفراد المجموعة التجريبية، بعد عرضه على عدد من المختصين وأصحاب الخبرة العملية والعلمية وذلك بهدف التحقق من:

1. مدى مناسبة وشمولية المحتوى مع أهداف البرنامج التعليمي المقترح.
2. مدى ملائمة البرنامج التعليمي للمرحلة السنية لأفراد عينة الدراسة.
3. مدى مناسبة توزيع وحدات البرنامج التعليمي من حيث: الزمن، الأهداف الخاصة لكل وحدة تعليمية ومناسبتها مع محتوى الوحدة.

وقد راعى الباحثين في تخطيط وبناء الإطار العام للبرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية ما يلي:

- المدة الزمنية للبرنامج التعليمي ثمانية أسابيع بمعدل وحدتين تعليميتين أسبوعياً. كما في الجدول رقم (4) ذلك.

جدول (4): التوزيع الزمني للبرنامج التعليمي المقترح

عدد الوحدات التعليمية	عدد الأسابيع	زمن الوحدة التعليمية بالدقائق	الزمن الكلي بالدقائق خلال ثمانية أسابيع
16	8	45	720

محتوى البرنامج:

بعد الإطلاع على المراجع العلمية والدراسات التي تناولت الألعاب الحركية والتربوية، والدراسات التي تناولت تنمية المهارات الحياتية. تم تحديد محتوى البرنامج المقترح. ولتحقيق الهدف من البرنامج تم وضع محتوى البرنامج في مجموعة وحدات تعليمية على شكل ألعاب حركية وتربوية، ودروس نظرية. وقد تم تقسيم الوحدة التعليمية على النحو التالي:

1. الجزء التمهيدي: يهدف إلى تسجيل الغياب، وتهيئة وإعداد جسم الطالب إلى النشاط، وتنشيط الدورة الدموية، وفي بعض الوحدات التعليمية احتوى الجزء التمهيدي على بعض المعلومات المعرفية. ويحتوي الجزء التمهيدي على بعض التدريبات التي تخدم الجزء الرئيسي. ومدته (10) دقائق.
2. الجزء الرئيسي: يحتوي على مجموعة من الألعاب الحركية والتربوية وبعض الأنشطة المعرفية المقررة في دليل تدريب مدراء المدارس على المهارات الحياتية، ويهدف هذا الجزء إلى تنمية المهارات الحياتية عن طريق الألعاب الحركية والتربوية، ومدته الجزء الرئيسي (30) دقيقة.
3. الجزء الختامي: يهدف إلى تهدئة الجسم والعودة التدريجية إلى الحالة الطبيعية، وإعادة الأدوات إلى أماكنها المخصصة، ومدته هذا الجزء (5) دقائق.

وقد راعى الباحثون عند تنفيذ البرنامج التعليمي المقترح:

1. اخذ الموافقات الإدارية من مدير التربية والتعليم للمساعدة في تنفيذ البرنامج.
2. اخذ موافقات أولياء الأمور لاشتراك أبنائهم في تطبيق الدراسة.

3. توفر مكان مناسب لتنفيذ البرنامج.
 4. توفر عوامل الأمان والسلامة والنظام طوال وقت تنفيذ البرنامج.
 5. الكشف الطبي على الطلاب قبل تطبيق البرنامج وقد قام بإجرائه طبيب مركز صحي كفر الماء.
- مراعاة عدم تواجد طلاب المجموعة الضابطة أثناء تنفيذ البرنامج على طلاب المجموعة التجريبية.

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية على (20) طالباً من خارج عينة الدراسة ومن نفس مجتمع الدراسة، تم تطبيق البرنامج التعليمي المقترح لمدة أسبوع كان الهدف من الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- للتعرف على الصعوبات والأخطاء التي من الممكن أن تواجه الباحث أثناء التطبيق.
- التعرف على مناسبة الألعاب للوقت المحدد لها، وتوزيع أجزاء الوحدة التعليمية.
- التعرف على الوقت والمكان الملائم لتطبيق البرنامج.
- التأكد من صلاحية الأدوات الرياضية المستخدمة في الدراسة ومدى توفرها.
- تحديد الأسلوب التنظيمي للعمل.
- تحديد عدد الفريق المساعد والواجبات التي استندت إليه.
- إيجاد المعاملات العملية للاختبارات.

البرنامج التعليمي للمجموعة الضابطة:

تابع الباحثون تطبيق البرنامج التعليمي للمجموعة الضابطة حيث أن المجموعة الضابطة كانت تقوم بتطبيق البرنامج التعليمي الاعتيادي، ويشترك برنامج المجموعة الضابطة مع برنامج المجموعة التجريبية في زمن الوحدة، عدد الوحدات التعليمية في الأسبوع، فترة تطبيق البرنامج. وأشتمل برنامج المجموعة الضابطة على مجموعة من التمرينات البدنية، والأنشطة الرياضية، وممارسة الألعاب الجماعية وخاصة كرة القدم. وقد تم مراعاة تطبيق الخطة الدراسية التي قام بإعدادها معلم الصف بعد الرجوع إلى مناهج وزارة التربية والتعليم.

الاختبارات القبليّة:

قام الباحثون بإجراء الاختبارات القبليّة بعد التأكد من ثبات وصدق وموضوعية هذه الاختبارات، والتي جاءت بدرجة عالية لعينة الدراسة للمجموعتين التجريبية والضابطة وفي نفس الظروف لكلا المجموعتين.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: البرنامج التعليمي باستخدام الألعاب الحركية والتربوية.

المتغير التابع: المهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، التواصل، الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية)

مكان تطبيق البرنامج:

استخدم الباحثون ملاعب مدرسة كفر الماء الأساسية لتطبيق البرنامج التعليمي المقترح.

زمن تطبيق البرنامج:

تم تطبيق البرنامج في الفترة الواقعة ما بين 7 / 2008/9 - 6 / 2008/11.

الاختبارات البعدية:

بعد أن طبقت مجموعتنا الدراسة البرنامج المقرر لهما قام الباحثون بالاستعانة بنفس الأفراد المساعدين في القياس القبلي، للحصول على أدق النتائج، وتم التأكيد على أن يقوم كل فرد مساعد بقياس نفس الاختبار الذي قام بتطبيقه في القياس القبلي، وذلك في يوم الأحد والاثنين الموافق 10-9 / 2008/11.

المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحثون المعالجات الإحصائية الآتية :

- الوسط الحسابي
- الانحراف المعياري.
- النسب المئوية.
- اختبار (ت) (t-Test) للفروق.
- اختبار (Z) للفروق بين النسب المئوية.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

السؤال الأول نص على: " هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لاستخدام الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، لتقديرات طلبة المجموعة التجريبية على مقياس المهارات الحياتية، والحركية القبلية والبعدي، وفيما يلي عرض لذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) بين الاختبارين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية للمهارات الحياتية

المهارة	الاختبار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التعاون والعمل الجماعي	قبلي	20	2.87	0.25	15.364	0.000*
	بعدي	20	3.82	0.31		
التواصل	قبلي	20	2.78	0.25	13.644	0.000*
	بعدي	20	3.90	0.40		
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية	قبلي	20	2.82	0.20	13.988	0.000*
	بعدي	20	3.88	0.29		

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

يتبين من الجدول رقم (5) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية ولصالح البعدي على جميع المهارات الحياتية.

جدول (6): المتوسطات الحسابية للقياسين القبلي والبعدي ونسب التحسن بالنسبة للقياس القبلي لأفراد المجموعة التجريبية للمهارات الحياتية.

المهارة	القياس القبلي	القياس البعدي	نسبة التحسن
التعاون والعمل الجماعي	2.87	3.82	33.10%
التواصل	2.78	3.90	40.2%
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية	2.82	3.88	37.58%

يبين الجدول رقم (6) قيم المتوسطات الحسابية للقياسين القبلي والبعدي، ونسب التحسن بالنسبة للقياس القبلي لأفراد المجموعة التجريبية، وباستعراض نسب التحسن نجد أن أفضل التواصل بنسبة (40.2%)، ثم الاعتماد على النفس تحمل المسؤولية بنسبة (37.58%)، ثم التعاون والعمل الجماعي بنسبة (33.10%).

ويعزو الباحثون هذه النتائج إلى أن البرنامج التعليمي المقترح قد أثر بصورة إيجابية على مستوى أداء أفراد المجموعة التجريبية في المهارات الحياتية، ويعزو الباحث هذا التحسن إلى أن البرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية وفر فرصاً إيجابية ومناسبة لتفاعل طلاب أفراد المجموعة التجريبية مع الخبرة التعليمية، حيث إنهم كانوا مشاركين فعالين في عملية التعلم، وليس مستقبلين للمعلومات، وقد أتاح البرنامج التعليمي المقترح للطلاب فرصة ممارسة خبرات المهارات الحياتية ممارسة فعلية، وأن يتفاعلوا معها تفاعلاً مباشراً من خلال الأداء العملي للمهارات الحياتية. و بين فرج (2008) على أن الألعاب تساعد على النمو الاجتماعي، فالفرد أثناء اللعب يكتشف مسؤوليته نحو الجماعة، والحاجة إلى التبعية والقيادة وإلى ممارسة النجاح والشعور بالانتماء، ويتحقق في أثناء اللعب: التعاون، والحب بين الطلاب، واحترام حقوق الآخرين.

إن الألعاب الحركية والتربوية التي احتواها البرنامج التعليمي المقترح عملت على تنمية الاحتياجات الأساسية للطلاب مثل: الشعور بالانتماء، واحترام الذات، والتعاون، والتواصل. وهذا ما أشارت إليه السكري وآخرون (2006) أن الألعاب الحركية والتربوية من الوسائل التربوية والتعليمية الهامة والناجحة في مساعدة الأطفال على أن ينمو نمواً شاملاً متزاناً عقلياً وبدنياً ونفسياً واجتماعياً، فضلاً عن إسهامها بقدر كبير في تنمية القدرة الوظيفية لأجهزة الجسم. وأن البرنامج التعليمي بما احتواه من ألعاب حركية وتربوية ساعدت على انتماء الطالب إلى الجماعة، مما ولد لديه الشعور بالأمن والاطمئنان ضمن البيئة الاجتماعية، وأن طلاب المجموعة التجريبية من خلال ممارستهم الألعاب المختلفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نمت لديهم القابلية البدنية والخلقية والعقلية، التي أدت إلى شعورهم بالسعادة والسرور والنجاح، وتحقيق الكثير من الصفات: كالتعاون، وضبط النفس، ومراعاة القوانين، وتحمل المسؤولية والاحترام المتبادل بين أفراد المجموعة.

بالإضافة إلى أن اللعب - كونه جزءاً من العملية التربوية- ساهم في تربية الطلاب وإكسابهم الكثير من الصفات والسمات السلوكية الحميدة، التي تتأسس على الصدق والتعاون والنظام وتحمل المسؤولية والعمل لصالح الجماعة. كما أن الألعاب والقصص الحركية بما شملته من عمل جماعي، عملت على تشجيع اندماج الطالب بين زملائه، وتشجيع زملائه له مما أدى إلى نمو الصلات الاجتماعية وزيادة التفاعل والترابط بينهم إلى جانب النشاط التربوي، وما نتج عنه من استثارة حماس الطلاب، وأيضاً ما شمله البرنامج التعليمي المقترح من تعلم للمعايير الاجتماعية والانضباط وحب العمل والتعاون والتواصل وتنمية السلوك المرغوب فيه من خلال المواقف العملية. وهذا ما أكدته الحيلة (2007) أن اللعب إذا أحسن استغلاله فإنه يلعب دوراً إيجابياً وفعالاً في بناء الشخصية المتوازنة المتكاملة للطفل. فهو يساهم في بناء الجانب الجسمي والسيولوجي عن طريق الألعاب الحركية بأنواعها المختلفة، ويساهم في بناء الجانب العقلي والمعرفي من خلال التفاعل النشط مع مؤثرات البيئة، وعناصرها المادية والبشرية وما ينتج عن ذلك من معارف واكتشافات ومهارات، كما يساهم في بناء الناحية الاجتماعية الوجدانية للشخصية، وذلك من خلال اللعب التعاوني، الذي يمارس ضمن مجموعات اللعب، ومن خلال ما يتطلبه من تعاون وتنافس ونظام تحمل المسؤولية وضبط للانفعالات وتواصل بين أفراد المجموعة الواحدة ومعرفة بالقواعد والقوانين والالتزام بها.

وبناء على ما سبق، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لاستخدام البرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من: ويس وآخرون (Weiss et al, 2007)، وجوداس وآخرون (Goudas et al, 2006)، وبابا جاريسيس وآخرون (Papacharis et al, 2005)، والتي أظهرت فعالية استخدام البرامج التعليمية المبنية على أسس علمية والمناسبة لطبيعة المرحلة السنية في تنمية، وتطوير المهارات الحياتية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص السؤال الثاني على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين أفراد مجموعتي الدراسة (التجريبية والضابطة) في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) لتقديرات طلبة المجموعة التجريبية والضابطة على مقياس المهارات الحياتية البعدية، وفيما يلي عرض لذلك:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لأداء المجموعة التجريبية والضابطة على كل مهارة من المهارات الحياتية في الاختبارات البعدية

المهارة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التعاون والعمل الجماعي/درجة	التجريبية	20	3.82	0.31	12.753	0.000*
	الضابطة	20	2.71	0.24		
التواصل/درجة	التجريبية	20	3.90	0.40	10.189	0.000*
	الضابطة	20	2.84	0.24		
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية/درجة	التجريبية	20	3.88	0.29	13.662	0.000*
	الضابطة	20	2.75	0.24		

نو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

يتبين من الجدول رقم (7) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في الاختبار البعدي بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية على جميع المهارات الحياتية.

جدول (8): المتوسطات الحسابية ونسب التحسن بين المجموعتين الضابطة والتجريبية في القياس البعدي للمهارات الحياتية

المهارة	القياس البعدي / ضابطة	القياس البعدي / التجريبية	نسبة التحسن
التعاون والعمل الجماعي	2.71	3.82	%40.97
التواصل	2.84	3.90	%37.32
الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية	2.75	3.88	%41.09

يبين الجدول رقم (8) قيم المتوسطات الحسابية للقياسين القبلي والبعدي، ونسب التحسن بالنسبة للقياس القبلي لأفراد المجموعة التجريبية، وباستعراض نسب التحسن، نجد أن أفضل تحسن الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية بنسبة (41.09%)، ثم التعاون والعمل الجماعي بنسبة (40.97%). وكان في التواصل حيث بلغت النسبة (37.32%).

ويعزو الباحثون تقدم أداء أفراد المجموعة التجريبية على أداء أفراد المجموعة الضابطة في اختبارات البعدية للمهارات الحياتية، إلى فعالية البرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية، حيث أن البرنامج التعليمي المقترح بما احتواه من ألعاب ركزت على التعاون والعمل الجماعي تركت أثراً كبيراً في تنمية مفهوم الجماعة والعمل الجماعي. إذ أن اللعب هو الرافد الأساسي، والدافع المحرك للطفل في التفاعل الجماعي مع مواقف اللعب الموجهة أصلاً لتنمية التعاون والعمل الجماعي؛ لأن الطفل يتعلم من خلال اللعب ما لا يمكن تعلمه من غيره، فهو ليس مجرد لعب، وإنما هو عملية تعليم وتعلم فاعل إذا أحسن توجيهه، لأنه يوفر فرصاً عديدة لتنمية مفهوم العمل الجماعي، من خلال ممارسة الإحساس بالنجاح، وتقبل الخسارة في الوقت نفسه، فضلاً عن أن اللعب خبرة سارة للطفل، وعمل يندفع إليه تلقائياً، مما يسهل اكتساب الخبرات السارة والداعمة، التي تساعده في ضبط الانفعالات والشعور بالسعادة، والمثابرة وتفريغ الانفعالات، وهذا ما أشارت إليه عويس وأبو النوار (2005) إلى أنه من خلال الألعاب الحركية والتربوية، التي تتم في نطاق جماعة الأقران، فإن الطفل يتعلم الكثير من الأشياء، وتعود بالنفع على تكوينه الجسمي والعقلي والوجداني، فيتعلم التعاون مع الجماعة، وتقدير حقوقهم، ويكتسب قواعد اللعب وأحكامه، ومعنى الالتزام بالنظام، وأهمية الانضمام إلى الجماعة، والانتماء إليها، لتحقيق ذاته.

ويرى الباحثون أن الألعاب، وسيلة ناجحة لتعلم الطفل روح الجماعة، وكيف ينافس بطرق غير عدوانية، فيتعرف على قدراته، وطاقاته بالمقارنة مع قدرات وطاقات الآخرين، ويفرح إذا حقق الفوز، ولا يغضب إذا تغلب غيره عليه في اللعب، وبذلك يتعلم كيف يتصرف الطفل بلباقة في إطار الجماعة، فيكون مقبولاً ومألوفاً من قبل الوسط الذي يعيش ويلعب فيه. وهذا ما أكدته حمودة (2007) فغرس مفهوم التعاون من

خلال اللعب يساهم في توعية الأطفال لأهمية العمل الجماعي لتحقيق هدف مشترك، بدلاً من المنافسة، كما يتعلمون أهمية مساعدة بعضهم البعض بأسلوب منطقي منظم، من خلال درس التربية الرياضية، فينعكس هذا الشيء أيضاً في تعاملهم أثناء الحصص المدرسية، وخلال لعبهم مع بعضهم البعض. والتعاون مرتبط بمهارات الاتصال، والترابط، والثقة، وتطوير مهارات التفاعل الاجتماعي الإيجابي. ومن خلال المشاريع التعاونية يتعلم الأطفال المشاركة، والتعاطف، والاهتمام بمشاعر الآخرين وهذا يساعدهم على التواصل بشكل أكبر.

إن الألعاب التي تضمنها البرنامج التعليمي، عادت بالفائدة على أفراد المجموعة التجريبية، حيث عملت على توسيع وتعميق مدركاتهم، فأتاحت لهم فرصة التكيف مع الآخرين وبالتالي مع البيئة والمجتمع، وعملت على تنمية روح المسؤولية الاجتماعية، وغرست بهم الاعتماد على النفس وضبط الانفعالات، بالإضافة إلى أنها بعثت الاطمئنان في نفوسهم، ودعمت ثقتهم بذاتهم. وهذا ما أشارت إليه عوض (2008) بأن على المعلمين أن يجعلوا الأنشطة الحركية ركناً أساسياً في حياة الطفل اليومية، لأن الطفل يتعلم بالحركة. ويجب أن يُعطى الوقت الكافي للحركة خلال درس التربية الرياضية، حيث تظهر الحاجة ملحةً للعب عندما يجتمع عدد من الأطفال مع بعضهم البعض. فالطريقة التي يقضي فيها الطفل أوقاته، تساهم في خلق رَجُل المستقبل، فإذا أُعطي الطفل الفرصة لاستثمار وقته بطريقة بناءة، ينمو لديه الشعور بالمسؤولية، والاعتماد على النفس، وبالنتيجة سيكون لذلك الأثر الفعال في تحقيق النضج العاطفي، والفكري، والاجتماعي.

وبناء على ما سبق فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لاستخدام البرنامج التعليمي المقترح، القائم على الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا، بين أفراد المجموعة التجريبية التي استخدمت البرنامج التعليمي المقترح وأفراد المجموعة الضابطة التي استخدمت البرنامج الاعتيادي ولصالح المجموعة التجريبية وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من: ويس وآخرون (Weiss et al, 2007)، وجوادس وآخرون (Goudas, 2006)، وباباجاريسيس وآخرون (Papacharisis et al, 2005)، والتي أظهرت فعالية استخدام البرامج التعليمية في تنمية وتطوير المهارات الحياتية.

الاستنتاجات:

- في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها واستناداً إلى المعالجات الإحصائية وتحليل النتائج توصل الباحثون إلى الاستنتاجات التالية:
1. البرنامج التعليمي المقترح ساهم بشكل فعال في تنمية المهارات الحياتية (التعاون والعمل الجماعي، مهارات التواصل، مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية) لدى أفراد المجموعة التجريبية.
 2. وجود تأثير إيجابي للبرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.
 3. وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد المجموعة التجريبية والضابطة في تنمية المهارات الحياتية في الاختبار البعدي ولصالح أفراد المجموعة التجريبية.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثون يوصيون بما يلي:
1. استخدام البرنامج التعليمي المقترح القائم على الألعاب الحركية والتربوية في تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا.
 2. وضع مناهج وبرامج للتربية الرياضية لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا تعمل على تنمية المهارات الحياتية بأنواعها المختلفة.
 3. أن يقوم معلم التربية الرياضية للمرحلة الأساسية الدنيا في تنمية المهارات الحياتية بأنواعها المختلفة باعتبارها متكاملة تعزز بعضها البعض، وعدم اقتصرها على مجال دون آخر.
 4. الاستمرار في عمل الدورات التدريبية والورش التعليمية بشكل مكثف لمعلمي التربية الرياضية، وتأهيلهم بشكل فعال، للتعرف على المهارات الحياتية الخاصة بكل مرحلة من المراحل الدراسية، وأهميتها، وكيفية تنميتها.
 5. تزويد المدارس بالأدوات والمواد والأجهزة التعليمية التي تساعد في تنفيذ الأنشطة الصفية، واللاصفية للطلاب بعدة طرق وأساليب مختلفة، وعرض تلك الأنشطة باستراتيجيات مختلفة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بأسهل وأيسر الطرق.
 6. إجراء دراسات مماثلة على المهارات الحياتية بأنواعها المختلفة، على بقية المواد الدراسية، ولجميع المراحل التعليمية.

المراجع

المراجع العربية:

- الأجنف، مصباح رمضان، (2005). ديناميكية تطور بعض المهارات الحركية الأساسية بين تلاميذ المرحلة السنية (10-12) سنة بمنطقة الأخرى. التربية البدنية والرياضية الجماهيرية، (العدد الخامس)، 48-68.
- آل مراد، نبراس يونس (2004). استخدام برنامج بالألعاب الحركية والألعاب الاجتماعية والمختلطة في تنمية التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الرياض بعمر (5-6) سنوات. رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، جامعة بغداد.
- الحايك. صادق والصغير، علي، (2006). تدريس التربية الرياضية وفق المناهج القائمة على الاقتصاد المعرفي - السلط. تطوير التعليم العام نحو الاقتصاد المعرفي، جامعة البلقاء، السلط.
- الحايك، صادق و البطاينة، أحمد، (2007)، مدى توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية في الجامعة الأردنية، مؤتمر كلية التربية الرياضية، المجلد الثاني، اربد، جامعة اليرموك.
- الحايك، صادق و الشريفي، وليد (2008). مدى تأهيل الطالب المعلم في كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية في توظيف المهارات الحياتية في التدريس أثناء التدريب الميداني، مؤتمر جامعة الزرقاء. الأردن.
- الحايك، صادق و السوطري، حسن و البيات، منال، (2008). الأهمية النسبية للمهارات الحياتية الواجب توافرها في مناهج كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة. المؤتمر العلمي الدولي الرياضي الأول "نحو مجتمع نشط لتطوير الصحة والأداء"، الجزء الأول، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- حسين، فاطمة ناصر و المفتي، بيريفان عبد الله، (2005). دراسة مقارنة في بعض الحركات الأساسية بين أطفال الرياض بعمر (4-6) سنوات. مجلة التربية الرياضية، المجلد الرابع عشر (العدد الأول)، 91-103.
- حسين، فاطمة ناصر، (2003). أثر برنامج مقترح بالألعاب الصغيرة في القسم الإعدادي من الدرس في تنمية السلوك الاستكشافي لدى طالبات الصف الأول المتوسط. مجلة التربية الرياضية، المجلد الثاني عشر (العدد الأول)، 119-138.
- حمودة، بيان محمود (2007). تأثير برنامج للألعاب التعاونية على تحسين أداء الحركات الأساسية للمرحلة السنية بين (5-6) سنوات في إحدى مدارس رياض الأطفال في عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الحيلة، محمد محمود، (2007). الألعاب التربوية وتقنيات إنتاجها، الطبعة الرابعة. عمان: دار الميسرة.
- الديري، علي محمود، (1999)، طرق التدريس التربية الرياضية في المرحلة الأساسية "التربية الحركية". الطبعة الأولى، اربد: دار الكندي.
- الديري، علي، (2003). المناهج المعاصرة في التربية الرياضية وتطبيقاتها العملية. اربد: جامعة اليرموك.
- السايق، مصطفى و نجله، مراد (2003). الألعاب الصغيرة بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. الإسكندرية: مطبعة ومكتبة الإشعاع.
- السايق، مصطفى، (2007). موسوعة الألعاب الصغيرة. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- السكري، خيرية و مهران، وسيلة و عبد الرحمن، فاطمة، (2006). المهارات الحركية الأساسية في التربية البدنية لرياض الأطفال الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة. الإسكندرية: دار الوفاء.
- سويبرسون، (ترجمة مدارس الظهران الأهلية)، (2005). أدوات للمواطنة والحياة. الطبعة الأولى، الدمام: دار الكتاب التربوي.
- السوطري، حسن سعيد، (2007). أثر استخدام بعض أساليب التدريس الحديثة في توظيف المهارات الحياتية في مناهج التربية الرياضية القائمة على الاقتصاد المعرفي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- شلتوت، نوال إبراهيم، (2006). مناهج التربية البدنية والرياضية: المنهج نظرياته - تنظيماته- تطويره- تقويمه". الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الوفاء.
- الشلول، إبراهيم احمد، (2003). اثر برنامج إرشادي باللعب في تخفيض مستوى المشكلات السلوكية لدى طلبة المرحلة الأساسية الدنيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- عبد المعطي، أحمد ومصطفى، دعاء، (2007). المهارات الحياتية. الطبعة الأولى، جامعة أسيوط، مصر.
- علاوي، محمد ورضوان، محمد، (1994). الاختبارات المهارية والنفسية في المجال الرياضي. الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الفكر العربي.
- عمران، تغريد والشناوي، رجاء وصبحي، عفاف، (2004). المهارات الحياتية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- عوض، فاطمة، (2008). التربية الحركية وتطبيقاتها، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الوفاء.
- عويس، رزان و أبو النور، حسناء، (2005). فاعلية اللعب في إكساب أطفال الروضة مجموعة من المهارات الرياضية. مجلة جامعة دمشق، المجلد الحادي والعشرون (العدد الأول)، 398-369.
- فرج، أيلين، (2002). خبرات في الألعاب للصغار والكبار. الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية.
- فرج، عبد اللطيف حسين، (2008). منهج المرحلة الابتدائية. الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد.
- مصطفى، فهيم. (2005). الطفل العربي والمهارات الحياتية في رياض الأطفال المدرسة الأساسية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.
- المفتي، بيرفان عبد الله، (2004). استخدام برنامجين بالألعاب الحركية والألعاب استكشافية في تطوير بعض المهارات الحركية الأساسية والسلوك الاستكشافي الرياضي لدى تلاميذ الصف الثاني الابتدائي. أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق.
- وزارة التربية والتعليم، (2005). الإطار العام المرجعي للتعليم المبني على المهارات الحياتية. بالتعاون مع منظمة اليونسف، عمان، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم، (2007). دليل تدريب مديري المدارس على المهارات الحياتية. بالتعاون مع منظمة اليونسف، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Alan, R., S, J. (1998). Improving Adolescent Social Competence in Peer Interaction, *Journal of Education and Treatment*, 21 (2), 10-17.
- Alhayek, K, S (2008). The Effects of Using Self-Check Basketball Teaching Style on Physical Education Female Students' Thinking and Skills Performance. *World Congress of Performance Analysis of Sport*, Magdeburg ,Germany,3 (1).
- Castro. R (1999). From Theory to Practice: A first Look at Success for Life a Brain Research – Based Early Childhood Program. *Dissertation Abstracts International A*, 59 (11). 40-49.
- Goudas, M., Dermitzaki, I., Leondari, A., and Danish, S. (2006). The Effectiveness of Teaching a Life Skills Program in a Physical Education Context. *European Journal of Physical Education*, 21 (4) 429-438.
- Marsh, D (1999). *Preparing our School for the 21st Century*, Alexandria VA: ASCD.
- Papacharisis, V., Goudas, M., Danish, S., and Theodorakis, Y. (2005). The Effectiveness of Teaching a Life Skills Program in a Sport Context. *Journal of Applied Sport Psychology*, 17 (3), 247-254.
- Weiss, M., Bolter, N., Bhalla, J., and Price, M. (2007). Positive Youth Development through Sport: Comparison of Participants in the First Life Skills Programs. *Journal of Sport and Exercise Psychology*, 29, 212-228.

ملحق رقم (1)

اختبارات المهارات الحياتية

1. مقياس مهارة التعاون والعمل الجماعي:

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	قليلا	نادرا
1	يحترم أفكار الآخرين ويتقبلها					
2	يتحلى بروح الانتماء إلى الجماعة					
3	يلتزم بتوجيهات المعلم					
4	يقدم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية					
5	يقوم بالمبادرة في تقديم العون للآخرين					
6	يثق بأفراد فريقه					
7	يتحمل ضغط العمل مع أعضاء المجموعة					
8	يتفاوض مع الآخرين حول مواقف اللعب					
9	يتفاعل مع زملاءه أثناء العمل					
10	لا يقوم بإلقاء اللوم على الآخرين					
11	يشترك في الألعاب الرياضية الجماعية					
12	يبادر إلى إقامة علاقات جديدة مع الآخرين					
13	يشارك الآخرين في مشاعرهم ويتعاطف معهم					
14	يتعاقب على دور القائد والتابع					
15	يعمل مع الجميع دون تمييز					

2. مقياس مهارة التواصل:

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	قليلا	نادرا
1	يظهر اهتمام وإصغاء جيد عند الاستماع للآخرين					
2	يحافظ على تركيزه طوال فترة الإصغاء لتعليمات المعلم					
3	يفهم الإشارات غير اللفظية الصادرة من الآخرين					
4	يظهر ردود أفعال مناسبة أثناء ممارسة الأنشطة الجماعية					
5	يقوم بالمبادرة في التحدث مع الآخرين					
6	يستخدم التواصل اللفظي وغير اللفظي لإيصال المعلومات					
7	يشارك في الألعاب مع زملاءه					
8	يتواصل مع الآخرين بشكل واثق					

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	قليلا	نادرا
9	يفاوض الآخرين الاقناعهم بوجهة نظره					
10	يطلب الإذن قبل المشاركة في النقاش					
11	يتعامل مع الآخرين ومشاعرهم بطريقة مقبولة					
12	يبيدي اهتمام في بناء صداقات جديدة					
13	يشكر الشخص الذي يقدم له مساعدة					
14	يشارك الآخرين الضحك في بعض المواقف					
15	يتعامل مع الآخرين بطريقة لائقة					

3. مقياس مهارة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية:

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	قليلا	نادرا
1	يستطيع تحديد احتياجاته					
2	يعترف بأخطائه بأمانة					
3	يقدم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية					
4	يدرك أهمية الوفاء بالالتزامات المطلوبة منه					
5	يتحمل ضغط العمل مع أعضاء المجموعة					
6	يصدر أحكام صادقه على أدائه					
7	يستطيع إصدار حكم صادق على أداء الآخرين					
8	يميز بين الخطأ والصواب					
9	يتحلى بروح المسؤولية					
10	يبيدي اقتراحات بناءه					
11	يقدر نفسه حق قدرها					
12	يظهر الثقة بالنفس عند اللعب					
13	يبيدي روح المبادرة					
14	يتفاوض مع الآخرين للوصول إلى أفضل الحلول					
15	يمتلك قوة إرادة					

ملخص

يناقش هذا البحث إصدارات الحسمونيين (المكابيين) النقدية (140-37 ق.م) ويبدأ البحث بلمحة تاريخية عن الحسمونيين (المكابيين) وكيف نشأت دولتهم واتسع نفوذها ، يلي ذلك مناقشة مختصرة لعلاقة اليهود مع الأنباط والتي تأرجحت بين حالات السلم والحرب .

يتطرق البحث الى القرار الذي سمح للحسمونيين(المكابيين) بإصدار النقود والذي صدر من قبل الملك السلوقي انطيوخس السابع إلى حاكم الولاية اليهودية سمعان سنة 138 ق.م. كما يتحدث عن أهم الملوك الحسمونيين (المكابيين) وإصداراتهم النقدية الخاصة، إضافة إلى استعراض آراء بعض العلماء حول النقود الحسمونية (المكابية)، والنقوش الموجودة عليها، والتي أثارت اهتمام العلماء مثل وجود الحرف اليوناني (A) والاسم (Yonutan)، ثم معالجة بعض الرموز التي ظهرت على النقود ودلالاتها الدينية والسياسية ومميزاتها بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المكابيين، الحسمونيين، النقود الحسمونية.

Hasmoneans Coins

Nada Rawabdeh: Institute of Archaeology, The University of Jordan .

Abstract

This paper discusses Hasmoneans/ Maccabees coin issues (140-37 BC). The study begins with a historical glance at the Hasmoneans/ Maccabees and how they evolved and expanded their influence, followed by a brief discussion of the relationship of Jews with the Nabataeans, which oscillated between situations of peace and war.

It also discusses every Maccabee king and his coin issues. In addition opinions of some scientists about the inscriptions on Hasmoneans /Maccabean coins such as a Greek letter (A) and the name Yonutan were reviewed. Attention was given to the codes that appeared on the coins and the religious and political connotations and characteristics in general.

Keywords: Maccabees, Hasmoneans, Maccabean coins.

مقدمة:

المكابيون واسم اسرة المكابيين الحقيقي (الحسمونيين) من حسمون ابو جد متاثياس من ابناء يهوياريب (اخبار7:24) ولقب يهوذا بن متاثياس "مكابوس" ثم صار هذا اسما لجميع الاسرة وأخيرا لكل الحزب الذي تكون نتيجة لظلم السلوقيين. ويرجح ان معنى هذا الاسم "مضرب" (قاموس الكتاب المقدس:913). وهم إحدى الجماعات اليهودية التي سكنت فلسطين (Josephus, Antiquities 1;2;3)، وهم في الأصل من اليهود الذين عادوا أيام حكم الفرس من السبي البابلي عام 586ق.م والذي قام به الملك البابلي نبوخذ نصر الثاني (598-587ق.م)، وسكنوا أجزاء من فلسطين وخاصة ما عرف بعد ذلك بمملكة (يهوذا). وأسسوا سلالة عرفت بالسلالة الحسمونية (المكابية)¹.

أثناء حكم الملك السلوقي أنطيوخس الرابع/(ابيفانيس) ملك سوريا من 175-163ق.م²، الذي بدأ بنشر الثقافة الهلينية بين جميع فئات سكان المناطق التي احتلتها بالإكراه (Johnson, 2001:102ff) ونفذ مذبحه كما يذكر سفر المكابيين (سفر المكابيين الأول 1: 20-25). وفي قرية مودين Modein³ كانت جماعة من اليهود تسكنها، وكان متتيا Mattathias من أعمدة قرية مودين وهو من نسل حاسمون Hassmon وله سطوة وسلطة، وعندما جاءه مندوب الملك السلوقي أنطيوخس الرابع واسمه (أبلس) لينساق لأمر الملك السلوقي واتباع الهلينية وترك اليهودية كما قام بإغراءه بأنه سيصبح صديق الملك، فرفض الكاهن الأعلى لليهود متتيا Mattathias الإزعاج وترك دين اليهودية وتقديم الأضاحي للآلهة اليونانية، بل قام بقتل يهوديا قام بتقديم الأضاحي للإله زيوس كبير الآلهة اليونانية، وقتل مندوب الملك على المذبح وهدم المذبح، ثم دعا متتيا كل غيور على دينه ومخلص له بأن يتبعه، فترك كثيرون ممتلكاتهم وانضموا له، ان هرب هو وبنوه الخمس⁴ الى الجبال وتركوا في المدينة كل ما لهم. فسكنوا منطقة جبلية يصعب الوصول إليها، وأصبح هو وعائلته يقتلون كل يهودي يجدونه عند المذابح الوثنية، ويجبرون اليهود على التمسك بدينهم وعقائدهم (سفر المكابيين الأول 2: 1-30).

تصادمت جماعة الكاهن متتيا هذه مع القوات السلوقية عدة مرات (Johnson 2001:102ff)، وكان النصر حليفها، وقد تعددت العوامل التي ساعدت جماعة الكاهن متتيا اليهودية في كسب حروبهم ضد السلوقيين والتي اتخذت شكل حرب عصابات منفردة، ومنها طبيعة المنطقة التي اتخذوها مركزاً لهم، وأحيانا أخرى تنقلهم المتكرر والذي يصعب معه الاستدلال على مكانهم، وانشغال السلوقيين في مناطق أخرى أكثر أهمية، هذه العوامل مكنت جماعة الكاهن متتيا اليهودية من تعزيز موقفها بالسلاح والمال، وأكثر من نشاطاتها، وازدادت قوتها بانضمام جماعة القديسين المتدينين (الحاسيديم⁵ الذين يسميهم كتاب دانيال من العهد القديم بالمنورين) (الأحمد، 1979: 286-313؛ عباس، 1990: 78).

انقسمت صفوف اليهود انفسهم الى قسمين ودب الصراع بينها، الأول: مؤيد لتيار الهلينية، والثاني: رافض لها وهو فريق الأتقياء (الحاسيديم/الحسيديين)، واستمرت النزاعات بينهم حتى تدخل الملك انطوخويوس لحل هذه النزاع لمصلحته، لذلك فقد عاون الفريق المؤيد له حتى انتصر على الفرق الثاني المعارض. وبعد انتصاره ألزم الناس بتطبيق المعتقدات الوثنية وسوى بين الإله زيوس والإله يهوه، وقام أيضاً بنشر قوات تاديبيية في المدن للقبض على كل معارض لأوامر الإمبراطور (عباس، 1990: 78).

توفي متتيا رئيس الجماعة اليهودية المعارضة الحسمونيين (المكابيين) عام 166 ق.م، ثم خلفه ابنه الثالث يهوذا المكابي، وكلمة "مكابي" מַכַּבִּי أو מַכְבֵּי هي كلمة آرامية معناها رأس المطرقة أو المطرقة الثقيلة (Jastrow 1903: 829)، والذي نسبة إلى اسمه أطلق على من اتبعه بالمكابيين، وهو قائد الثورة المكابية عام 167ق.م، تمكن يهوذا من الانتصار على السلوقيين في عدة هجمات، حيث هزم جيش أبولونيوس حاكم السامرة، وهزم جيش سيرون وجيش بطليموس حاكم جوف سوريا.

في عام 164ق.م اتفق السلوقيون والحسمونيون على إبقاء (مينايوس) من عائلة طوبيا كاهناً أعلى، كما سُمح للحسمونيين بدخول القدس واستعمال المعبد لممارسة عقيدتهم بحرية، وذلك جنباً إلى جنب مع أفراد الجالية اليهودية المتأثرين بالهلينية، وبذلك رفعت الأدوات والمعالم الوثنية من المعبد، واحتفل الحسمونيون بهذه العودة وتكريس المعبد مرة ثانية، وسمي هذا اليوم بعيد التكريس (الحانوكاه) وسماه اليهود المتأثرين بالهلينية بعيد الأنوار⁶.

بعد هذه الأحداث توجه يهوذا لمحاربة الجماعات التي كانت تعارض وجود الحسمونيين وتضطهد الأقليات اليهودية المنتشرة في المدن، فحارب العمونيين في حوالي 163 ق.م (سفر المكابيين الأول 5: 6-8؛ سفر المكابيين الثاني 10: 32-38)، وقاد حملة على جلعاد (المكابيين الأول 5: 9-13؛ الثاني 12: 10-31)، وعمل يهوذا على نقل الأقليات اليهودية من هذه المناطق إلى القدس، التي قام بتحسينها فيما بعد، حيث بنى الأسوار والأبراج حول المدينة، وفي هذا الوقت استمر وجود الحامية السلوقية في المدينة، وعندما توفي الملك السلوقي أنطيوخس الرابع/ابيفانيس (175-163ق.م) تولى العرش بعده أنطيوخس الخامس يوباتور (172-161 ق.م)، وفي عهد هذا الملك قام المكابيون بمحاصرة الحامية السلوقية وانقلبوا ضد الجالية اليهودية المتأثرة بالهلينية الموجودة في القدس (الأحمد، 1979: 303-304).

يصل الملك السلوقي ديميتريوس الأول (161-151/150 ق.م)⁷ إلى سوريا، فحاول قائد جيوشه (باكخيداس-بكيدس) فرض (الكيمس-الكيموس Alcimus) رئيساً للكهنة، كما حصلت محاولة (نيكانور) فرض (الكيمس-الكيموس) رئيساً للكهنة وهزيمته على يد يهوذا المكابي في معركة حصلت قرب (Elasa-Eleash-Alasa) سنة 160 ق.م⁸. قتل يهوذا في النهاية على يد بكيدس (قاموس الكتاب المقدس، 382)، وهرب إخوته الثلاثة لكن إحدى القبائل العربية أمسكت بأخيه يوحنا وقتلته، وبذلك لم يبق من أولاد منتبيا سوى سمعان ويوناثان.

تسلم قيادة الحشمونيين يوناثان المحنك (160-142 ق.م) وقام مع القبائل العربية المعارضة للوجود السلوقي بمراوغة ديميتريوس الأول ملك سوريا (Josephus, Antiquities 13: 10-14)، وفعل خضع القائد السلوقي باكخيداس لمطالب يوناثان، حتى أنه سمح له ولإخوته بالعودة إلى القدس لكن بدون السكن فيها، لهذا فقد سكن يوناثان عند مكماش Michmash⁹، وأخذ نفوذه يتوسع في ضواحي القدس وبعد مدة سمح له ديميتريوس أن يكون جيش خاص به (الأحمد، 1979: 307-305).

وقعت عدة أحداث سياسية تأرجح فيها يوناثان بين تأييد ومعارضة للسلوقيين، وقد اعتمد هذا التأرجح على مصلحته بالدرجة الأولى، وعندما تسلم الحكم السلوقي الملك انطيوخس السادس (145-142 ق.م) قام بتعيين سمعان حاكم على جوف سوريا كاملاً. وسمح للمكابيين باستخدام جيش الدولة في حالات التوسع الضرورية، وسمح أيضاً ليوناثان أن يضم ثلاث مدن تعود لمنطقة السامرة إلى القدس (سفر المكابيين الأول 11: 57-58).

في عام 143 ق.م دخل المنطقة تريفون الذي اغتصب العرش السلوقي لمدة ثلاث سنوات، وقام بسجن يوناثان ثم قتله في بطولوميس (عكا). وعندما سمع سمعان بقتل أخيه احتل القدس وطرد سكان مدينة يافا وأسكن يهوذا فيها، كما انضم إلى الملك ديمتريوس II ضد تريفون، وأعلن نفسه كاهناً أعلى عام 141 ق.م. وكان لسمعان ولدان هما يهوذا ويوحنا هيركانوس وقد رباهما تربية عسكرية حربية، ولا يوجد ما يؤكد أن سمعان قد سكب نقوداً رغم أن سفر المكابيين الأول (15: 2-9) يؤكد بأن أنطيوخس السابع قد منح سمعان حق سك العملة، ولكن يبدو أن هذا التصريح قد سُحب منه قبل أن يقوم بالسك (Kindler 2007:47). وبعد مقتل سمعان تسلم ابنه هيركانوس من بعده الكهانة العليا (135-104 ق.م) إلى جانب تنصيبه لنفسه ملكاً، وفي عهده حصل خلاف بينه وبين جماعة الحاسيديين، وهاجم المناطق المجاورة له مثل مادبا، وهاجم السامريين وهدم معبدهم واحتل أدورا ومرعش (تل سندهانة)، وفرض على سكان أيديوم الدين اليهودي.

وفي سنة 104 ق.م توفي هيركانوس الأول وخلفه على الحكم أرسطوبوليس الأول (104-103 ق.م). وبعد وفاته اعتلى الحكم الاسكندر جانيوس (103-76 ق.م)، والذي تزوج من أرملة أخيه الكساندرا (سالومي)، وعين نفسه كاهناً أعلى، وفي عهده حصل الصراع بين الصدوقيين المؤيدين له والفريسيين الذين عارضوه في طريقة التوسع والحرب في الوقت الذي دعا فيه إلى التركيز على القيام بالشعائر الدينية والالتزام بها (Johnson, 2001:107). وعارضوا أيضاً اتخاذ لقب الملك، وقد حاول جانيوس الاعتداء على القبائل العربية فأرسل عدة حملات كانت نتيجتها الفشل.

استلمت سالومي زوجة جانيوس الحكم بعد وفاة زوجها ثم خلفها أرسطوبوليس الثاني 69-73 ق.م الذي تنازع مع أخيه هيركانوس الثاني عند أريحا على الحكم (Johnson 2001:109)، لكن وزير هيركانوس الثاني أنتيباتر الأدومي شجعه على اللجوء إلى البتراء ليطلب الحماية من ملك الأنباط الحارث الثالث، فوافق الحارث الثالث على مساعدة هيركانوس الثاني لاسترجاع عرشه مقابل أن يسترد الأول المدن الإثني عشر التي احتلها والد هيركانوس الثاني من الأنباط (Josephus War I. 124ff). وبعد هذا الاتفاق حاصر ملك الأنباط الحارث الثالث القدس وقد ساعده جماعات الفريسيين الذين زادوا في مدة حصارهم للقدس، فهرب أرسطوبوليس الأول من القدس. استنجد كل من هيركانوس وأرسطوبوليس بالقائد الروماني بومبي لمساعدتهم عام 64 ق.م (Antiquities 14. 20, 29-30; War I, 126-129). لكن بومبي في البداية كان مؤيداً لأرسطوبوليس الذي قدم له الرشاوى والهدايا الكثيرة (الأحمد، 1979: 286-313). وفي هذه الفترة تقدم إلى بومبي ثلاثة وفود يهودية (Antiquities XIV, 2, 2-3):

الوفد الأول: يمثل هيركانوس، ويطلب من استعادة الحكم.

الوفد الثاني: يمثل أرسطوبوليس، ويطلب منه البقاء في الحكم لعدم كفاءة أخيه.

الوفد الثالث: يمثل الشعب اليهودي، يطالب بإلغاء الملكية والعودة إلى نظام الكاهن الحاكم.

وقبل أن يحكم بومبي¹⁰ في هذه القضية قابل أرسطوبوليس ووعده الثاني بتسليم القدس له، فأرسل بومبي غابيينوس لاستلامها، لكن سكان المدينة أغلقوا الأبواب في وجهه، فغضب بومبي وقام بوضع أرسطوبوليس في السجن، وتوجه إلى القدس وتغلب عليها، ثم سلم القدس إلى هيركانوس الثاني، وعاد إلى روما تاركاً قائده سكاوروس في سوريا (عباس، 1987: 37)، الذي قام بدوره بتأسيس حامية رومانية في القدس وسمح للجالية اليهودية بحرية الدين، وتم إرسال أرسطوبوليس وجميع أفراد أسرته إلى روما سنة 61 ق.م.

- الحسمونيون/المكابيون والأنباط:

ورد أسم الملك النبطي حارثة الأول في سفر المكابيين الثاني (سفر المكابيين الثاني 5: 8)، كما يتحدث السفر أيضا عن لقاء حدث سنة 163 ق.م بين يهودا المكابي وأخوه يوناتان والأنباط في البرية¹¹ (سفر المكابيين الثاني 5: 25-27)، وهذا يدل على علاقات طيبة بين الأنباط والحسمونيين.

في سنة 100 ق.م وفي عهد الملك النبطي الحارث الثاني بدأ الاضطراب وتضارب المصالح بين الأنباط والحسمونيين/المكابيين، كانت الدولة السلوقية في هذه الفترة تعاني من حالة ضعف لذلك فقد استغل الإسكندر جانيوس الفرصة وبدأ بالتوسع، واستولى على غزة التي كانت إحدى الموانئ التابعة للأنباط (Antiquities 13.360).

استمر النزاع بين الأنباط والحسمونيين في عهد الملك النبطي عبادة الأول، مع استمرار الإسكندر جانيوس بالتوسع فاحتل أراضي جلعاد ومؤاب، وحصلت معركة بين الطرفين عند أم قيس Gadara تراجع خلالها جانيوس وأعاد للأنباط ما استولى عليه مقابل أن يمتنع عبادة عن مساعدة خصومه (Antiquities 13, 15, 2-3).

في عام 76 ق.م توفي جانيوس واستلمت زوجته الكساندرا الحكم، وتمكنت من أن تسيطر على الأوضاع الداخلية بحزم، وحسنت العلاقات مع الدول المجاورة ومنهم الأنباط، ثم علاقة هيركانوس الثاني مع الحارث الثالث القائمة على المصالح، حيث قدم الحارث الثالث المساعدة لهيركانوس مقابل إرجاع القرى الإثني عشر التي احتلها والده جانيوس من قبل، وهذه القرى هي (Antiquities 14.1.4):

(مادبا، نبو، ليباس، ثرابسا، أغالا، أثونة، زعر، أرونة، مريسة، ردة، لوسة، أوربة)، وتقع هذه القرى في الطرف الغربي لهضبة مؤاب.

لكن علاقة الأنباط مع أرسطو بوليس الأول كان يسودها الحروب والنزاعات على الحدود والنفوذ (Antiquities 1.1-2; War 1.124ff; 1.6.1).

- منح الحسمونيين/المكابيين حق إصدار النقود:

عام 138 ق.م صدر قرار من قبل الملك السلوقي انطيوخوس السابع Antiochos VII (138-129 ق.م) سمح لليهود بإصدار نقودهم الخاصة بهم، ويعد من أهم القرارات المتعلقة باليهود آنذاك، وفيما يلي نص هذا المرسوم "من الملك انطيوخوس إلى سمعان الكاهن الأعلى والأمير على ولايته، وللمواطنين اليهود، التحية لكم، أما بعد: فإنه نظرا لوجود جماعة قاموا باغتصاب العرش من آبائنا، وكان من واجبي أن أطلب به وأسترجعه مرة أخرى أعيدته إلى حالته الأولى، لذلك فقد جمعت الجيوش من مختلف الجنسيات، وجهزت السفن للحرب حتى انتقم من اللذين دمروا المدن وتركوها مهجورة، وبما أنكم كنتم جزء من هذه الجيوش لهذا فأنا أعزز إليكم جميع التقدمات الدينية التي أقرها لكم من الملوك من قبلي، وكل شيء منح لكم من قبل هذا الوقت، وأترك لكم الحرية لسك النقود الخاصة بمنطقتكم، واستخدام الرموز الخاصة بكم، وهذا القرار يشمل القدس والمعبد، وليكونوا أحرارا، أما الدرود التي صنعتها بسرعة كبيرة والقلاع التي بنيتها تبقى لك لتذكرك بهذه الواقعة، وكل ما كان مستحق عليكم من ديون فأنتم مسامحون بها، وأكثر من هذا، فإنه عندما تسود مملكتنا فإننا سوف نحترم ونجل ولايتكم ومعبدكم، وبهذا فإن العالم كله سوف يحترمكم" (Berg 1963: 10).

يقول بعض الدارسين بأن النقود التي سكنت في عهد سمعان¹² لم تكن يهودية خالصة، بل ولم يستمر صدورها لأن الملك السلوقي انطيوخوس السابع قدم هذه الامتيازات لليهود فقط لكي يساندوه في حربه مع تريفون الذي اغتصب العرش منه، وبعد أن تم النصر له استرجع هذه الامتيازات، وسحب موافقته على السماح لليهود بسك نقودهم (سفر المكابيين الأول 15: 27)، وسميت نقود هذه الفترة بـ "نقود حرب اليهود".

ومن الواضح أن هيركانوس الأول 135-104 ق.م خليفة سمعان قد قام بسك أول القطع النقدية المكابية، والتي تحمل بعض الرموز السلوقية، ويحمل وجه القطعة اكليل غار يحيط بكتابة "يوحنا الكاهن الأعلى كبير اليهود" (יהוחנן הכהן הגדול ראש היהדים)، أما الظهر فتظهر عليه قرون الرخاء يتوسطهما حبة الرمان وجميع هذه النقود هي من فئة البروتاه (Kindler 2007:47). ووجدت هذه النقود في المقاطعة اليهودية. ومن ناحية أخرى لم يعثر في هذه المنطقة على أدلة تؤكد وجود نقود سلوقية ضربت في القدس خاصة تلك التي تحمل صورة ملك السلوقيين كالتالي عثر عليها في غزة، وعسقلان، وعكا، وغيرها من مدن المنطقة (Heindin 1996: 67-96).

- فترة يهودا ارسطوبوليس الاول (104-103 ق.م)

سك هذا الحاكم نقودا حملت اكليل الغار وقرون الرخاء والرمان وعبارة (יהודה הכהן הגדול וחבר היהדים) أي "يهودا الأعلى الكبير وجماعة اليهود"، وهذه القطع النقدية تشابه تلك التي سكها هيركانوس (Kindler 2007:47).

- فترة حكم الإسكندر جانيوس (Alexander Jannaeus (Yehonatan) وإصداره للنقود 103-76 ق.م (اللوحات 2-11):

يعد الإسكندر جانيوس من ذرية يهودا المكابي (ابن يعقوب وجد أحد القبائل اليهودية) حكم اليهود سنة 103 ق.م بعد موت أخوه يهودا أرسطو بوليس الأول (104-103 ق.م) (اللوحه 2)، ولم يكن فقط الكاهن الأعلى بل استخدم لقب ملك أيضاً، ولأول مرة يتمتع الحاكم اليهودي بنفس منزلة الحكام في العصر الهلينيستي.

كان هذا الحاكم محارب طموح إن تطلع إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي المجاورة وتوسيع نفوذه، كما تميزت فترة حكمه بالازدهار الاقتصادي بالرغم من طريقتة الدموية في التوسع، فقد أعاد السيطرة على كامل أجزاء ساحل فلسطين الذي يمتد من جبل الكرمل في الشمال حتى مصر في الجنوب، باستثناء عسقلان التي كانت تابعة للسيطرة البطلمية في مصر.

تتميز العقد الثاني من فترة حكم الإسكندر جانيوس بالنزاعات الداخلية في المنطقة اليهودية، ومن أسباب هذه الاضطرابات:

أحاط هذا الملك نفسه بالثراء الفاحش والعظمة، وكان يتبع الأساليب الهلينية في الحكم السياسي والعسكري، وهذا مناقض للتعاليم والتقاليد اليهودية ويتعارض مع معتقدات شعبه، وعلى الأخص طائفة الفريسيين (Kanael, 1963: 43)¹³، وهذه الطائفة كانت متشددة ومتعصبة في إيمانها بالتوراة وأنه يجب الامتثال لكل ما جاء فيها (مهران 1999: 554-558)، لذلك فقد عدوا اهتمام جانيوس بالمعتقدات الهلينية استخفافاً وعدم احترام لكهننته، وقد رفض هؤلاء الكهنة أن يكون الكاهن الأعلى لهم يؤمن بهذه المعتقدات الغربية ويحاول نشرها باعتباره القائد الأعلى لهم، كما أن حب الملك للتوسع والحرب في وقت دعوا هم فيه إلى التركيز على القيام بالشعائر الدينية والالتزام بها. كما عارضوا أيضاً اتخاذ والده من قبل للقب ملك (الأحمد، 1979: 11). وفي إحدى المناسبات التي كان فيها جانيوس يرأس قداس في المعبد لعيد المطال فأخطأ في الطقوس، فثار عليه ثائرون فقدفوه بالسعف وثمار الأترج، فثار حينئذ وقتل جانيوس منهم المئات في الهيكل، وبعدها استمرت الحرب الأهلية ست سنوات بدأت منذ 95 ق.م وقتل خلالها 50 ألف يهودي.

دخل الإسكندر جانيوس في حرب مع الأنباط باءت بالفشل والخسارة، وعند عودته من هذه الحرب رفضه شعبه فعرف بتأمر الفريسيين عليه مع الملك السلوقي ديميتريوس الثالث فاستعان عليهم بالمرتزقة وقيل انه عاقبهم، فصلب العديد منهم قرابة الثمانمئة من جهاء أورشليم ومن ثم قتل زوجاتهم واولادهم أمامهم وهم لا زالوا احياء (الأحمد، 1979: 311). ثم دخل مع ملك الأنباط الحارث الثالث والذي هزمه شر هزيمة، وفي حدود عام 82 ق.م على مقربة من اللد في قلعة الحديثة Adida عقد معه صلحاً لصالح الأنباط (Meshorer, 1975: 93; Cook, 1930: 90).

ثم أعاد الكرة وانتزع 12 قرية من يد الحارث ما لبث بعدها بسنوات ثلاث أن مات مريضاً أثناء محاصرته لحصن في شرقي الأردن وذلك في عام 77 ق.م (Schürer, 1961: 61)، وقد أوصى زوجته سالومي اسكندرة (76-69 ق.م) أن تعامل الفريسيين معاملة حسنة وأن تهادنهم وتستعين بهم (الأحمد، 1979: 311).

كانت النقود في فترة حكم جانيوس هي تقريباً أشهر النقود اليهودية القديمة، وكانت النقود التي سكها في الفترة المبكرة من حكمه مشابهة لتلك التي سكها هيركانوس (Kindler 2007:47)، وتحمل هذه القطع الكثير من الصور التي تمثل رموزاً دينية وسياسية مثل: المرساة، والنجوم، والأقماص، والأزهار، وسعف النخيل بالإضافة إلى الكتابات بالأحرف اليونانية، الآرامية، والعبرية.

وقع كثير من الأخطاء في القطع النقدية التي احتوت على الأحرف العبرية، وقد عزا بعض الأثاريين وعلماء النميات هذه الأخطاء إلى انه في فترة مبكرة مثل عهد جانيوس لم تكن الحروف العبرية القديمة هي المستعملة، بل استخدم الناس الحروف العبرية الجديدة المربعة وهي الآرامية التي نعرفها اليوم. لهذا فقد كان على الذين ينقشون الأحرف على النقود أن ينسخوا الحروف من القوائم القديمة والمخطوطات الموجودة في المكتبات، وبما أن هذه الحروف لم تكن معروفة أو قريبة من الحروف الأبجدية القديمة فقد وقعوا في الكثير من الأخطاء.

- فترة حكم يوحنا هيركانوس الثاني (Johan Hyrcanus II (Yehohanan) 63/67-40 ق.م (اللوحات 12-15):

- فترة حكم يهودا أرسطوبوليس الثاني (Judah Aristobulus II (Yehudeh) 73-69 ق.م:

بعد وفاة الإسكندر جانيوس تسلمت الحكم زوجته الكساندرا سالومي (Alexandra Salome (Shelmoziyyon) ومن الواضح أنها لم تقم بسك نقود خاصة بها تحمل اسمها، ثم قامت بتعيين ابنها هيركانوس الثاني كاهناً أعلى، لذا فقد عد الوريث الشرعي للعرش. يذكر كندلر أن القطع التي كانت تحمل حرف (A) فوق كلمة (Yohahanan) ترجع إلى الفترة التي حكم فيها هيركانوس بالتزامن مع والدته الكساندرا (Kindler, 1974: 20).

كان هيركانوس الثاني ضعيف الشخصية وليس له خبرة في أمور السياسة، وبالمقابل كان أخوه أرسطو بوليس الثاني أقوى شخصية ويتمتع بالذكاء وسرعة البديهة، لذلك فقد حدث نزاع بين الأخوين على الحكم، وانقسم الشعب إلى قسمين، وفي إحدى النزاعات بالقرب من أريحا انضم العديد من جيوش هيركانوس الثاني إلى صفوف أرسطو بوليس، وبهذا سيطر الأخير على الحكم وأصبح الحاكم والكاهن الأعلى لكنه سلم أخيه هيركانوس الثاني لقب فخري بدون سلطة حقيقية.

ازدادت طموحات هيركانوس الثاني بمساعدة مستشاره أنتيباتر Antipater وهو عربي الأصل من بلاد أدوم ومنتفذاً في حكومة اليهود في القدس، وكان له سلطة قوية في المقاطعة ويجتمع حوله مجموعة من المواطنين، لكنه كان يتطلع إلى المزيد لذلك اعتقد أنه سيحقق أحلامه من خلال الملك الضعيف هيركانوس، وبدأ بتحريض هذا الملك لمقاتلة أخيه ويستعيد السلطة من جديد (الأحمد، 1979: 311-312؛ عباس، 1987: 42-48). وعندما قام هيركانوس بتحريض من وزيره انتيباتر بإعطاء امتيازات إقليمية في القدس لملك الأنباط الحارث الثالث (Antiquities 14. 20, 29-30; War I, 124-129)، وأقنعه أن ينضم إلى جيشه ضد أرسطوبولي، فوافق الحارث الثالث وحاصروا أرسطوبوليس في القدس سنة 65ق.م. وفي هذه الفترة كانت جيوش القائد الروماني بومبي متوقفة وتستعد لدخول منطقة الشرق. في البداية أيد ماركوس ساكوروس (قائد الجيش الروماني-أحد قادة بومبي) أرسطوبوليس ويعتقد أنه أيدته بسبب تقديمه رشوة له (Bowerscok, 1983: 34)، وعندما دخل بومبي سوريا في سنة 64ق.م تقدمت إليه الوفود اليهودية الثلاثة التي سبق ذكرها، ثم انقلاب بومبي على أرسطوبوليس وتسليم الحكم إلى هيركانوس الثاني مرة أخرى لكن تحت السيطرة الرومانية (Antiquities XIV, 2, 2-3)، وفي سنة 47ق.م لقب هذا الحاكم بـ (إثنارخ Ethnarch) الذي يعني حاكم ولاية، لكن هذا المنصب كان أقل بدرجة من منصب الملك، وهناك قطعة نقدية كتب عليها هذا اللقب (Kindler, 1974: 21).

ازداد التدخل الروماني في هذه الفترة في سياسة المنطقة اليهودية وقام القائد جابينيوس بتقسيم أرض اليهود إلى خمس مقاطعات بهدف جمع الضرائب (Antiquities, 14. 6.4)، ثم أخذ انتيباتر Antipater يقترب من روما حتى أصبح شبه قائد عسكري، وهذه هي الخطوات الأولى التي أوصلت ابنه هيرود إلى العرش.

هناك عدد من نقود هيركانوس الثاني تحمل رموزاً لأحرف يونانية، ومجموعة أخرى ذكر عليها اسم وزيره انتيباتر، أما نقود أرسطو بوليس الثاني فهي قليلة ونادرة بالمقارنة مع نقود هيركانوس، باستثناء النقود ذات الأحرف اليونانية، فإن جميع نقود هذين الحاكمين كانت بالأحرف العبرية القديمة، وهنا أيضاً يوجد العديد من الأخطاء الإملائية في النصوص الكتابية، ومن الرموز المستخدمة: الأقماع، بعض النباتات، سعف النخيل، وخوذته المحارب وقرون الرخاء (Hendin, 1976: 13; Kanael, 1963: 43).

- فترة حكم متتيا أنتيجونوس (Mattathias Antigonus (Mattatayah) 40-37ق.م (اللوحات 16-18):

تم ضم كامل المقاطعة اليهودية إلى الرومان، وخلال هذه الفترة استمر انتيباتر الأرومي في توسيع نفوذه بمساعدة أبناء هيرود Herod وفاسيل Phusael، وكان هيرود يحكم منطقة القدس والجليل وكان يستمد قوته دائماً من خلال سياسته الدبلوماسية خاصة مع الرومان (Antiquities, 15.1.2.9)، وفي نفس السنة قدم متتيا أنتيجونوس - الابن الأكبر لأرسطو بولس الثاني - رشوة إلى الفرثيون لمساعدته على احتلال القدس والفوز بالعرش ومنصب الكاهن الأعلى، ويروى أن الرشوة اشتملت على 500 من النساء اليهوديات.

تقدم أنتيجونوس مع رجاله والفرثيون حتى وصلوا إلى القدس وحاصروها، فهرب هيركانوس الثاني مع هيرود إلى القصر الملكي في مسادا (مسعدة) على البحر الميت، فتمكن أنتيجونوس من احتلال المعبد الرئيسي، وفي الوقت نفسه هرب هيرود إلى روما حيث تم هناك تعيينه رسمياً ملكاً على مقاطعة اليهودية عام 40ق.م. وخلال فترة حكم متتيا أنتيجونوس القصيرة حدثت تغيرات في الإصدارات النقدية المكابية، إذ ظهر اسمه العبري فقط على فئة الـ "بروتاه" كما أصدر فئتين نقديتين يمكن أن تقارنا ببعض الإصدارات النقدية السلوقية (Kanael 2007:47-48).

قام الفرثيون بضم أنبي هيركانوس الثاني لتشويهه، وذلك حتى لا يصلح لمنصب الكهانة، إذ لا يجوز أن يكون الكاهن الأعلى مشوها جسدياً (الأحمد، 1979: 329؛ The Jewish War, 1, XV, 1).

عاد هيرود من روما إلى المنطقة اليهودية لمحاربة أنتيجونوس عام 39ق.م تغلب جيش هيرود المكون من مقاتلين رومان على جيش أنتيجونوس عند أريحا، وقتل أنتيجونوس وقطع رأسه Dio Cassius, Book (XLIX)، وبهذا صارت فلسطين تحكم من قبل شخص أرومي الجنسية له علاقة وثيقة بالعرب (يهودي في الظاهر، وثني في الباطن)، وهنا تنتهي السلالة المكابية وتبدأ الأسرة الهيرودية الحكم.

كانت نقود أنتيجونوس ذات نوعية رديئة وفقيرة، إذ تحتوي على نسبة عالية من الرصاص، ويعزى ذلك إلى قلة ماديات المقاطعة في تلك الفترة التي غلبت عليها الحروب، وقد ضربت معظم نقود أنتيجونوس بواسطة قوالب مقلدة مكونة من قطعتين (Meshorer, 1982: 89)، عدا قطعة واحدة مميزة ترجع لهذه الفترة ويظهر فيها لأول مرة الشمعدان ذو السبع شعب (Kanael 2007:47-48)، والغريب في الأمر أن استخدام أو نسخ أي شيء يتعلق بالطقوس الدينية في المعبد يعد أمراً محرماً، فكيف اختار أنتيجونوس الشمعدان رمزاً لنقوده؟

عد بعض العلماء أن هذا العمل تدنيس لحرمة المقدسات، لكن العالم ميشورير Meshorer فسر هذه الظاهرة بأن انتيجونس واجه لعدة مرات متتالية العداء والحروب مع هيرود، لذلك فقد فكر بطبع صورة الشمعدان على النقود رمزاً ليكون بمثابة تصريح أو إعلان لليهود وتحذ لهم من عدم ترك المعبد والأراضي المقدسة بأيدي الغريباء، إذا فهي ذات أهمية اعلامية فقط لاثارة الحماس الديني والمشاعر لصد المعتدي، حيث لم يكن لها وزن محدد كبقية المسكوكات، وكان يعتبرها انتيجونس الأصل الوحيد لجعل الناس يقفون إلى جانبه في أيامه الأخيرة (Meshorer, 1982: 88). ومن القطع النقدية التي تعود إلى انتيجونس تلك التي تحمل نقوش بالأحرف العبرية القديمة على الوجه الأخرى اليونانية على الظهر في القطعة الواحدة، بالإضافة إلى استخدام رموز مكررة مثل : الأقماع (قرون الرخاء) مزدوجة بدون أي تصميم أو رمز بينها أو بينها كوز الدرّة أو منفردة (Hendin, 2001: 120)، خبز التقدمة Showbread، الإكليل، سنبله الشعير (Hendin 1976: 25-27).

• آراء بعض العلماء في النقود المكابية:

أثارت مجموعة نقود عثر عليها في نابلس (شكيم) وبالتحديد في (سماريا)، الجدل بين العلماء حول هذه النقود القديمة، ومن بين الأسئلة التي كانت مطروحة: من هو أول حاكم يهودي سك قطعاً نقدية وظهر اسمه عليها؟ وقد اجتمع العلماء لأول مرة أنه الحاكم يوحنا هيركانوس الأول 135-104 ق.م وهو ابن سمعان، بالرغم من أن النظريات السابقة تعددت فيها ومنها : من قال أن بدء صدور النقود اليهودية كان في عهد سمعان المكابي 142-135 ق.م (أول حاكم مكابي)، ومنهم من قال في عهد هيركانوس الأول، ومن قال في عهد الإسكندر جانيوس 103-76 ق.م (ابن هيركانوس الأول)، وبذلك نرى تعدد النظريات والآراء حول تحديد وقت صدور أول نقود يهودية (للمزيد انظر: (Rappaport, 1976; Roneh, 1987)).

حصل دان باراج Dan Barag عام 1988 على مجموعة كبيرة من النقود القديمة، وقد تبين أنها أهم ما عثر عليه من الفترة الحشمونية، وتمّ تصنيفها كمجموعة أولى تضم 180 قطعة، ومن ضمن القطع يوجد واحدة تعود إلى ملك كتب اسمه عليها بصيغة "يوحنا الكاهن الأعلى" (יהונאן הכהן הגדול)، وهذه القطعة كانت معاصرة للفترة السلوقية والفترة النبطية خلال القرن 2 ق.م ، ومن المؤكد أن هذا الحاكم هو هيركانوس الأول (Hendin, 2001: 113).

قدّم أمين المتحف للمسكوكات في اسرائيل يعقوب ميشورير Ya'akov Meshorer عدة اقتراحات حول الحاكم الذي أصدرت في عهده النقود المكابية الخالصة، واقترح أن أول حاكم مكابي يسك نقوداً هو الاسكندر جانيوس (Meshorer 1982:35)، واقترح أن جميع النقود التي تحمل اسم Yehohanan تعود إلى عهد هيركانوس الثاني (Hendin, 2001: 114). وهناك مجموعة من العلماء قالوا بأن قسم من هذه النقود تعود إلى عهد هيركانوس الأول والقسم الآخر يعود إلى عهد هيركانوس الثاني، وبالرغم من أن أفكار ميشورير Meshorer تعتبر ابتكارية ومثيرة للجدل لكنها جذبت العديد من الدارسين الذي أيدها معتمدين على الأدلة الأثرية والتاريخية والنقوش الكتابية، ومنهم مارك ماكلاين الذي قام بدراسة تحليلية مفصلة للنقوش الموجودة على النقود المكابية في عام 1979 واشرف على هذه الدراسة فرانك مور Frank Moor، وقد استنتج مارك أن نظرية ميشورير صحيحة (Hendin, 2001: 114).

عام 1990 حصل تعاون في دراسة النقود اليهودية المكابية بين Shraga Qedar و Barag، واستنتجوا من تحليل النقوش الموجودة على القطع أن كل النقود التي تحمل اسم Yehohanan تمّ سكها في عهد الحاكم هيركانوس الأول، وهذا يخالف نظرية يعقوب ميشورير Meshorer (Hendin, 2001: 113).

سكت النقود المكابية بخمسة أسماء عبرية مختلفة وهي: يهوحنان-Yehohanan، يهودان-Yehudan، يهوناتان-Yehonatan، يهوناتان الاسكندرYehonatan_Alexander، متتيا انتيجونس-Mattatayah-Antigonus (Hendin, 2001: 114).

نلاحظ في الاسمين الآخرين اقتتان الاسم العبري يهوناتان-Yehonatan بالاسم اليوناني الاسكندر-Alexander والاسم العبري متتيا-Mattatayah بالاسم اليوناني انتيجونس-Antigonus، وذلك محاولة لكسب ود السلوقيين فقط، وكما أن الأخير قد طبع الاسم انتيجونس-Antigonus على نقوده بدون الاسم الأول، فإن العديد من العلماء اعتقدوا بأن هذه النقود تخص الحاكم السلوقي الذي يحمل نفس الاسم انتيجونس، لكن مع دراسة الرموز التصويرية تبين خطأهم.

• النقوش التي أثارت اهتمام العلماء:

من القضايا التي أثارت جدل العلماء حولها وجود حرف (A) اليوناني على وجه وظهر القطع التي تحمل اسم يهوحنان، وكان تفسير ميشورير لهذه الظاهرة بأن هذه القطع ضربت في زمن هيركانوس الثاني وأن الحرف (A) يشير إلى اسم انتيباتر وزير هيركانوس الثاني المسيطر الفعلي على الحكم (Meshorer, 2001: 43; Meshorer, 1982: 86).

أما كندلر Kindler وآخرون فقد اقترحوا بأن الرمز A يعود إلى والدة هيركانوس الثاني الملكة الكساندرا سالومي (Kindler, 1974: 20)، ولكن بعد أن تمّ التحقق والتأكد من أن نقود Yehohanan تعود إلى هيركانوس الأول فإن معظم العلماء ومنهم ستين Stein H. قال بأن

الحرف (A) يعود إلى ابن هيركانوس الأول ووريث عرشه وهو أرسطو بوليس الأول ، لكن الحرف (A) على الظاهر ربما يمثل حكام بقوا مجهولين وغير معروفين (Hendin, 2001: 115)، أما Madden فيذكر انها ترجع الى فترة التحالف 128 ق.م بين هيركانوس الاول والاسكندر زابينا الثاني (Meshorer, 1982: 84). أما العلماء Barag و Qedar فقالوا حسب ما جاء في دراستهما بأن الرمز (A) يعود إلى أحد الملكين السلوقيين الإسكندر زابينا الثاني أو أنطيوخس الثامن وبينوا بأنه تم إزالة هذا الحرف عند قطع العلاقات مع السلوقيين. وهناك رأي آخر يقول بأن الحرف (A) يشير إلى أنطيوخس السابع الذي طبع رسم الزنيقة والمرساة على النقود في القدس خلال فترة حكم هيركانوس الأول (Hendin, 2001: 115). كما يذكر ميشورير ان هيركانوس الأول هو وهيركانوس الثاني قد سميا Yehohanan، كما ان ارسطو بولس الاول وارسطو بولس الثاني كذلك سميا Yehudah (Hendin, 2001: 115).

ظهور كلمة Head أو Rosh على بعض النقود التي تحمل اسم Yehohanan مسألة حيرت العلماء، وحسب نظرية ميشورير فإنه يتزامن مع فترة حكم هيركانوس الثاني عند تعيينه حاكم ولاية وإعطائه لقب حاكم Ethnarch من قبل يوليوس قيصر عام 47 ق.م (Kindler, 1974: 21; Hendin, 2001: 116).

وتساءل بعض من العلماء : لماذا أصدر هيركانوس الأول بعض النقود التي كتب عليها لقب "رئيس جماعة اليهود" (שׂר הַיְהוּדִים)، بينما الحكام الآخرون أشاروا لأنفسهم بلقب "جماعة اليهود" (חבר הַיְהוּדִים)، بدون كلمة "رئيس"؟ ربما لأن المصطلح الثاني كان يدل على الرجل الحاكم الذي أصبح فيما بعد يمثل الساندهديم وهو المجلس الأعلى عند اليهود، ويقول Barag بأن النقود التي تحمل لقب "رئيس" أصدرت بفترة متأخرة وربما تشير هذه الكلمة إلى ارتقاء درجة الحاكم اليهودي لكن قبل أن يستخدم لقب "ملك" (Hendin, 2001: 116).

ان أغلبية النقود التي تنسب إلى الإسكندر جانيوس 103-76 ق.م واضحة المعالم، ولكن بما أنه يوجد أكثر من نموذج يحمل الاسمين يهوحنان العبري والاسكندر اليوناني فإن هذا يثير الشك حول معرفة الحاكم الذي قام بضرب هذه النقود، إما أن يكون الإسكندر جانيوس أو هيركانوس الثاني - اسمه العبري يوناتان- وهناك نماذج أخرى تحمل الاسم يوناتان وهو ترجمة أخرى لنفس الاسم يهوحنان بعد حذف بعض الحروف (Hendin, 2001: 116).

لم يظهر اللقب "ملك" على النقود سواء بالكتابة العبرية أو اليونانية، واستبدل بلقب "الكاهن الأعلى" وعندما تم تعديل هذا اللقب تم إزالة الأحرف "يهو" التي استخدمت كثيراً وكانت تمثل اختصار لألقاب الحكام، يذكر بأن هذه التغييرات حدثت زمن الإسكندر جانيوس لكسب ود شعبه ومساعدته على محاربة البارثيون (Hendin, 2001: 116).

وبما أن يوناتان لم يضرب نقوداً تحمل لقب ملك فمن المحتمل أن هذه النقود تعود إلى هيركانوس الثاني ومن المرجح انه ضرب العديد من هذه النقود والتي بقيت في دور الضرب لعدة سنوات خلال فترة محاربه لأخيه أرسطوبوليس الثاني، وفي عام 63 ق.م أعطى القائد الروماني بومبي الحاكم اليهودي هيركانوس الثاني لقب الكاهن الأعلى لليهود كما منح له لقب حاكم عام 47 ق.م من قبل يوليوس قيصر، لكنه لم يحمل لقب (الملك) قطعياً، بالتالي فإنه من المنطق القول بأن Yonatan قد قام بضرب نقود واستخدم فيها لقب لم يكن له الحق الشرعي باستخدامه (Hendin, 2001: 116-117).

من ناحية أخرى فإن نسب اسم يوناتان إلى الحاكم الإسكندر جانيوس أقرب منه إلى هيركانوس الثاني ومما يؤكد هذه النظرية أنه في سنة 1992 قامت ادا يرديني Ada Yardeni بترجمة قطعة غير كاملة من مخطوطات البحر الميت تقول: " الأرض المقدس، إلى الملك يوناتان وجميع شعب إسرائيل". وهذه الترجمة تعتبر أول ما عرف عن تاريخ اليهود في المنطقة، وتؤكد أن نقود يوناتان تعود إلى الإسكندر جانيوس الذي كتبت في عهده هذه المخطوطة، وكان يحمل لقب " الملك" واسم يوناتان (Hendin, 2001: 117).

وبالرغم من وجود حاكم آخر عرف باسم يوناتان وهو يهودا المكابي الذي حرر القدس من اليونان لكن هذا الحاكم حكم ما بين 157-142 ق.م وحمل لقب الكاهن الأعلى ولم يحمل لقب الملك أبداً وهناك توضيح آخر لنسبة الاسم يوناتان إلى يهوحنان (جانيوس)، وهو أنه في زمن كتابة هذه المخطوطة كان يوجد نوعان من الكتابة العبرية وهي :

- الأولى: رسمية تستخدم في الوثائق وتكتب بالحروف المنفصلة.
- الثانية: غير رسمية وتكتب بالحروف المتصلة مع بعضها البعض، وهذا النوع صعب القراءة لاتصال الحروف بعضها ببعض وتشابهاها في الشكل. وعليه فإن الاسم الرسمي للإسكندر جانيوس هو Yahnatan والاسم غير الرسمي هو Yonatan (Hendin, 2001: 117).

الرموز التي ظهرت على النقود المكابية:

1. قرون الرخاء (Cornucopia):

يتألف المصطلح من كلمتين Cornu وتعني القرن الذي يرمز الى القوة والجاه والسلطة. أما الكلمة الثانية Copia فهي تعني الرخاء والخصب والوفرة والكثرة، وعند ربط الكلمتين معا Cornucopia يصبح معناها قرون الرخاء والخصب.

يذكر في الأساطير أن هذه القرون هي قرون العنز (أماليثا - Amalthea) التي أرضعت الإله (جوبيتر - Jupiter) رئيس الالهة الرومانية (Jones, 1986: 57؛ كورتل، 1993: 157). كما ذكرت أخرى انها قرون الوحش (ارخلوس - Archelous) وانتزعها هرقل من رأس هذا الوحش فالتقطتها حورية البحر - Nymph وحولتها الى قرون الخصب والوفرة والنسل والذرية، لذلك نجد أصناف الفواكه تخرج من فوهتها. كما وترمز الى الاله (ديميتر - Demeter) عند الإغريق اله الخضرة والثمار وبخاصة الذرة و(سيريس) في روما (كورتل، 1993: 158؛ Meshorer, 2001: 33)، وترتبط كذلك بالاله (نايكي - Niche) الهة النصر والسعادة.

وبعد انتشار الحضارة الهلنستية في كافة أرجاء العالم القديم خلال الفترة ما بين القرن 3 ق.م وحتى القرن 1 ق.م، وفعلاً دخلت هذه الحضارة في بوتقة الحضارة الشرقية وتأثر بها سكان المنطقة، لكن هذا لا يعني استغناء السكان المحليين عن كامل عادات دينهم، بل أخذوا من الحضارة الجديدة بعض العناصر الحديثة ودمجوها مع العناصر القديمة، فنتج تمازج بين الحضارتين الشرقية والغربية. فقد دخلت هذه القرون الى عالم الزخرفة والتزيين عند اليونان والرومان، ان يظهر هذا الرمز بكثرة على الواجهات والأنصاب التذكارية وعلى القطع النقدية ايضاً، فهي تعتبر أحد أهم الرموز الدينية في العالم القديم (Hendin, 2001: 118-119)، واستخدم هذا الرمز على نقود كل من الحسمونيين، البطالمة، والسلوقيين والهيرويين، ودويلات- المدن الهلنستية، حيث يظهر هذا الرمز بداية على النقود التي سكها هيركانوس الأول وبينها ثمرة الرمان (Romanoff 1942: 438; Meshorer, 2001: 33)، كما ظهرت على النقود النبطية بأشكال متعددة، فهي مرتبطة بعبادة الالهة عطار غتيس (الروابدة، 2000: 62-66).

كانت قرون الرخاء قرون حيوان مجوفة استخدمت كأواني لعدة استعمالات، فهي تعبر عن الازدهار والبركة والوفرة المستمدة من الطبيعة الخصبة، وتظهر ممثلة إما بالحبوب أو عناقيد العنب أو الرمان. استخدم هذا الرمز على النقود الهلنستية محمول من قبل تايكي الالهة الحامية أو ديميتر اله الزراعة والأرض (Meshorer, 1982: 67)، وفي المجتمع اليهودي استخدمت هذه القرون لوضع الزيت المستخدم في طقوس تكريس الملوك، أو كأداة موسيقية (بوق) تستخدم في طقوس المعبد (Meshorer, 1982: 67).

ظهرت قرون الرخاء على النقود الحسمونية وبالتحديد على ظهر القطع منفردة أو مزدوجة بينها حبة رمان بشكلها الطبيعي او بشكل تخطيطي التي كان يعتقد في البداية انها ترمز الى زهرة الخشخاش (Meshorer, 2001: 33)، وفي نقود (Yehonatan, Yehohanan, Yehuda) ظهرت قرون الرخاء وبينها ثمرة الرمان، أما في نقود (Mattathias Antigonus) متتيا انتيجونس ظهر تغيير كبير فأصبح استخدام ثمرة الرمان قليل جدا ومحدود وظهر رمز خصوبة آخر هو كوز الذرة، وظهرت في حالة الأزواج إما متقاطعة أو متوازية وكتب في المساحة المحصورة بينها اسم ولقب الحاكم اليهودي كما في نقود متتيا انتيجونس وجوناثان. استخدم هذا الرمز في (الأختام Seals، التعاويذ Amulet، الخواتم Rings) (Meshorer: 1982: 67).

2. زهرة الزنبق "السوسنة" The Lily:

تدعى بالعبرية Shoshanah وهذه الزهرة كانت مميزة لدى اليهود لجمالها وسرعة تفتحها وهذا يربطها بالخصوبة (Hendin, 2001: 123)، وترمز إلى البعث والحياة والازدهار والانتعاش، وبالتالي فقد كانت رمزاً وطنياً للدولة الحسمونية/المكابية وارتبطت ارتباطاً مباشراً بالكنيس اليهودي (Meshorer, 1982: 62)، حيث ظهرت على النقود الحسمونية/ المكابية لأول مرة في عهد هيركانوس الأول وظهرت على نقود جانبيوس (Romanoff 1942: 438; Kanael 1963: 44).

ظهرت بعدة أشكال متنوعة على القطع النقدية، ففي عهد هيركانوس الأول بشكلين مختلفين، وفي نقود الاسكندر جانبيوس بأربعة أشكال متنوعة (Meshorer, 2001: 35). كما استخدمت على العديد من المخلفات الحضارية مثل الخواتم والأحجار الكريمة (Meshorer, 1982: 62؛ Meshorer, 2001: 35)، وزينت ملابس رجال الدين، وزخرفت العديد من المواد المستخدمة يوميا، فقد اصبحت رمزا لمدينة القدس نفسها (Hendin, 2001, 123).

ظهرت هذه الزهرة لأول مرة على النقود في عهد هيركانوس الأول بين سنبلتي شعير كرمز للزراعة والخصوبة، وقد ضربت بالقدس تحت إشراف انطيوخوس السابع، وتمثل هذه النقود المرحلة الانتقالية من سك النقود السلوقية إلى النقود اليهودية (Hendin, 2001, 123). كما أن

كل من انطيوخوس السابع وانطيوخوس الثامن والإسكندر جانيوس قد استخدموا هذا الرمز في نقودهم، وقد تصاحب هذا الرمز مع المرساة لأول مرة في نقود أنطيوخوس السابع.

ظهرت هذه الزهرة بين كوزين من الذرة في نقود (Yehohanan) وخلق هذا التزاوج بين هذين الرمزين رمزا جديدا (Meshorer, 1982: 63).

3. ثمرة الرمان The Pomegranate:

عرفت الحضارة البابلية والسومرية الرمان، وتحفظ معابد الفراعنة والاغريق والرومان بنقوش ورسوم لثمرة الرمان، وورد ذكره في الكتب المقدسة (القران الكريم، سورة الرحمن آية 68)، و (الكتاب المقدس في سفر الخروج 39: 25؛ سفر العدد 13: 23؛ وغيرها). والرمان في الديانة اليهودية تمثل عدد الوصايا الـ 613 التي تحتوي عليها التوراة، ولذا يتم اضافة رمز الرمان الى اقمشة رجال الدين ونقود يهودا، واعمدة هيكلهم. وكان الرحالة العرب يحملون ثمار الرمان معهم أينما رحلوا، واستخدموا عصيرها بدلا من الماء في الصحراء واثناء رحلات القوافل التجارية الطويلة ليربوا عطشهم بماء نقي لا يلوته الغبار، وللحصول على غذاء ييمنحهم الصحة، وهم الذين حملوا شجيراتهم إلى الأندلس ونشروا زراعتها في حوض البحر الأبيض المتوسط. وسماها الرومان (تفاحة قرطاجة) وعددها من الفاكهة الملوكية. وتحوي قشور الرمان مادة ملونة دايفة استخدمت للصبغة منذ مئات السنين بسبب احتوائها على مادة قاعدية مميزة تعرف باسم الـ «تانين» (Tannins) التي تعرف في العربية أيضاً باسم «العفص» وهي عبارة عن مادة داكنة اللون استعملت في الماضي وما زالت تستعمل حتى الآن في دباغة الجلود، وكمادة صبغية سوداء اللون لصبغة الحرير» (مجلة الغراء، 2010).

عرفت هذه الثمرة عند اليابانيين بالتفاحة اليابانية (Hendin, 2001: 121)، وتعد واحدة من الثمرات السبع التي يحتفل بها في موسمها عند اليهود القدماء. وتمتاز بحباتها التي لا حصر لها وبهذا فهي ترمز الى العطاء والخصب الوفير، وترتبط بعبادة الالهة عطار غتيس النبطية المستمدة من الالهة الفينيقية عشتار (الروابدة، 2000: 68).

ظهرت هذه الثمرة بشكل متكرر على النقود اليهودية وخاصة نقود هيركانوس الأول، والإسكندر جانيوس ويهودا وأرسطو بوليس وهيرو (Romanoff 1944:307)، ووجدت بصورة رئيسية على الشاقل الفضي وقطعة النصف شيقل والتي ضربت أثناء الحرب اليهودية، وقد توسطت هذه الثمرة اثنان من قرون الرخاء مما جعلها تشبه زهرة الخشخاش Poppy Flower وهناك ثلاث ثمرات ظهرت على ظهر قطعة الشيقل الفضية والنصف شيقل، والرمان هو أحد الفواكه السبع المحتفل بها في فلسطين فهو من الاشجار التي تنمو في البرية داخل وحول القدس (Hendin, 2001: 121).

ظهرت حبة رمان بشكلها الطبيعي او بشكل تخطيطي بين قرني الرخاء على النقود الحسمونية/المكابية، وكان يعتقد في البداية انها ترمز الى زهرة الخشخاش (Meshorer, 2001: 33)، وفي نقود (Yehonatan, Yehohanan, Yehuda) ظهرت ثمرة الرمان تتوسط قرني الرخاء، أما في نقود (Mattathias Antigonus) متتيا انتيجونس ظهر تغيير كبير فأصبح استخدام ثمرة الرمان قليل جدا ومحدود وظهر رمز خصوبة آخر هو كوز الذرة (Meshorer: 1982: 67).

4. المرساة The Anchor:

أول ظهور للمرساة كان على وجه نقود انطيوخوس السابع (نفس فترة هيركانوس) إلى جانب زهرة الزنبق (Hendin, 2001: 123)، ويعد هذا الرمز في الأصل من الرموز السلوقية، ان استخدمت رمزا للسك على نقود سلوقس الأول (Jones, 1986: 15)، فقد تم استيراده من هذه الحضارة واستخدامه في النقود اليهودية استرضاء لها، ثم استخدم الإسكندر جانيوس هذا الرمز لأول مرة على النقود التي تجمع بين المرساة وزهرة الزنبق وكانت نسخة عن نقود هيركانوس الأول. ثم استخدم هذين الرمزين معا على نقود الإسكندر جانيوس التي تسمى "نصف بروتاه"¹⁴، وقد كان الهدف من جمع هذين الرمزين ليعزز الحاكم لقبه الملكي ويؤكد أن حكومته هي امتداد لحكومة والده (Meshorer, 1982: 61)، وقد ظهرت المرساة مقلوبة في نقود السلوقيين واليهود إن أن للمرساة دلالة دينية عند السلوقيين والحسمونيين/المكابيين وهي تثبيت الحكم ومنع القضاء عليه، فالمرساة ثابتة لا شيء يحركها، وهناك دلالة سياسية وهي أن الإسكندر جانيوس قد قام باحتلال ساحل فلسطين وأن سيطرته تمت هناك (Hendin, 2001: 124).

5. الخوذة الحربية The Helmet:

ترمز الخوذة الى القوة و سطوة الدولة وتضفي على مرتديها صفة الشرعية في الحكم، فقد ظهرت الخوذة الحربية على نقود الاسكندر المقدوني وهو يرتديها، وفي اعلاها ريشة كبيرة تضفي الألوهية على مرتديها، كما وتظهر الخوذة على نقود مدينة أثينا حيث ترتديها الالهة أثينا. وظهرت كذلك على القطع السلوقية (Meshorer, 2001: 36) التي أصدرها سلوقس الأول مؤسس الدولة السلوقية (312-281 ق.م) بعد

انتصاره على أنتيجونس الأول. ظهرت كذلك على نقود الملك أنطيوخس الأول، ونقود القائد تريفون السلوقي وهي شعار مقدوني. كذلك على إصدارات حاكم مقاطعة باكتيريا "صوفياتس" (292-281 ق.م) (الروابده، 2000: 47).

ظهرت الخوذة على قطع نادرة ترجع لهيركانوس الأول وهي مجرد نسخ عن القطع الهلينستية حيث السلطة والحكم، والقطع هذه ليست نادرة فقط من خلال الرموز التي ظهرت عليها بل من حيث النقوش كذلك (Meshorer, 2001: 36).

ظهر هذا الرمز على نقود هيركانوس الثاني، وله دلالة عسكرية إذ يذكر بانتصار هذا الحاكم على أعدائه، وقد كان تواجد هذا الرمز على نقود أخرى نادر وقليل (Meshorer, 1989: 76). والقطعتان الوحيدتان المعروفتان من نقود هيركانوس الثاني متطابقتان وتحملان هذا الرمز مع قرني الرخاء (Meshorer, 1982: 66; Hendin, 2001: 132, piece number 462).

6. كأس النبيذ The Chalice:

عبارة عن وعاء على شكل (نبات القرع-اليقطين)، يستخدم لتجميع الدم، وقد استخدم كرمز على النقود اليونانية (Jones, 1986: 210-211). والنقود الرومانية (Klimowsky, 1974: 29)، كما استخدم على النقود اليهودية (Elwell & Comfort, 2001: 340).

ظهر هذا الرمز على الشيقل الفضي والقطع النقدية البرونزية اليهودية، وهي نادرة جدا في ظهورها على القطع النقدية (Klimowsky, 1974: 28)، ويصنف كأس النبيذ في النقود اليهودية على انه فنجان (Cup) له علاقة بما قاله مادن Madden عنه بأنه وعاء المن¹⁵ Manna Pot، وله علاقة ميكال الوزن¹⁶ Omer الذي ذكره Romanoff، وهو اناء لطقوس المعبد يظهر على نحت بارز في اثار Titus في روما (Klimowsky, 1974: 29).

نقود هيركانوس الأول، وارتبط بالقرابين والتضحية والشراب المقدس لذلك له دلالة دينية فقد اكتسب أهمية عليا فهو كأس العزاء والخلص (Klimowsky, 1974: 47-48)، ثم ظهر مرة أخرى على نقود هيركانوس الثاني.

7. الشمعدان The Menorah:

ظهر لأول مرة على نقود الحسمونيين/المكابيين في عهد الحاكم متتيا أنتيجونس (Romanoff 1942: 438; Jones, 1986: 140)، وعلى الوجه الآخر طاولة خبز التقدمة showbread (Hendin, 2001: 194-150)، إذ أن هناك قطعة واحدة مميزة ترجع لهذه الفترة ويظهر فيها لأول مرة الشمعدان ذو السبع شعب (Kaneal 2007:47-48). وللشمعدان دلالة دينية حيث كان يستخدم في المذبح اليهودي في الطقوس الدينية، وقد رمز إلى استمرارية النور والبعث بعد الموت والهداية للطريق الصحيح (Klimowsky, 1974: 33)، وهو لا ينطقى أبداً، وشكله قاعدة يتفرع منها خمسة أو سبعة فروع تخرج للأعلى، لكن الأكثر شيوعاً هو الشمعدان ذو السبع فروع (Seven branches candle-stick) (Hendin, 1996: 32). صور الشمعدان في الفن اليهودي في فسيفساء المعابد القديمة او على قوائم وسواكف العمارة، وعلى الحجارة الكريمة، والتماثيل، والزجاج، والفخار، وعلى الاسرجة الفخارية (Meshorer, 1982: 92).

ظهر الشمعدان ذو السبعة فروع بقاعدة عريضة من الأسفل تتخذ شكل مثلث، يحيط به نقش (of King Antigonus) (Meshorer, 2001: 54). وكان استخدامه واسع الانتشار جدا كرمز للأمة اليهودية معظمها مؤرخة من تدمير الهيكل الثاني (Klimowsky, 1974: 32).

8. الإكليل (إكليل الغار) The Wreath:

يرجع إكليل الغار الى اصول يونانية فهو يزين رؤوس ملوكهم، ومن ثم اباطرة الرومان، فقد ظهر على الكثير من اعمالهم الفنية، وهو يرمز الى الآلهة نايكي آلهة النصر المجنحة عند اليونان. كما ظهر على نقود اليونانيين مصاحباً للآلهة نايكي (Jones, 1986: 129)، وعلى نقود الرومانيين عندما انتصر الرومان على آخر ملوك المكدونيين (بيرسيوس-Perseus). وعلى نقود سلوقس الأول بعد انتصاره على أنتيجونس، وفي نقود انطيوخس الأول، وعلى إصدارات صوفياتس حاكم مقاطعة باكتيريا (الروابده، 2001: 50)، وقد شاع استخدامه عند ملوك الأنباط مثل الحارث الثاني والحارث الثالث، وعبادة الثالث والحارث الرابع، ورايبيل الثاني (الروابده، 2000: 51)، كما ظهر على النقود لهيرود الأول (Klimowsky, 1974: 48).

ظهر إكليل على أغلب النقود الحسمونية/المكابية، منذ نقود هيركانوس الأول، ويدل هذا الرمز على القيادة والسيطرة، وسلطة الحكم على المعبد اليهودي (Romanoff 1942: 438; Meshorer, 1982: 64)، كما يشير إلى طقوس تتويج الملك، وهو مكون من غصنين نباتيين، ويربط بين هذين الغصنين بالأسفل بواسطة شريط، تلتقي في الأعلى بخط (أفقي أو عمودي)، يعتقد انه من أغصان الزيتون (بثمارة وأوراقه)، بينما يرى ميشورير انه من شجر اللبلاب أو الغار، ويلتف هذا الإكليل حول العبارة الكتابية التي تمثل اسم الحاكم و لقبه (Meshorer, 1982:63-64).

أحاط هذا الأكليل في النقود الحسمونية/المكابية بنقش (The High Priest) (Yehonatan, Yehudah, Yehohanan) الكاهن الأعلى، فهو رمز السلطة له (Meshorer, 1982: 64,66).

عثر على عدة أشكال للأكليل من البدائي إلى المتقن، فهناك إكليل مكون من غصن واحد يمتد بشكل أفقي على القطعة النقدية، كما يمكن أن يتألف من غصنين كل واحد يتألف من أربعة أقسام وكل قسم يحتوي على ثلاث أوراق من ضمنها بعض الثمار، كما يوجد شكل إكليل محور (إكليل الغار) (Meshorer, 1982: 64).

9. الطاولة The Table:

استخدمت الطاولة في المعبد اليهودي لوضع الشمعدان والخبز المقدس عليها، إن ظهرت الطاولة لأول مرة على النقود الحسمونية/المكابية التي ضربت في عهد الحاكم متتيا أنتيجونس، فقد ظهر الشمعدان على وجه وعلى الوجه الآخر طاولة خبز التقدمة (showbread, Hendin, 2001: 194-150)، وهي ذات شكل مستطيل بأربعة أرجل دعمت كل اثنتين منها بعارضة، ويحيط بها نقش (Mattityah high priest)، وهي قطع نادرة والموجود منها 40 عينة فقط (Meshorer, 2001: 54).

10. أغصان النخيل The Palm:

يرمز غصن النخيل في الفترة الحسمونية إلى النصر (Klimowsky, 1974: 31)، وقد ظهرت أغصان النخيل على نقود هيركانوس الأول، وأحياناً كانت تظهر بشارها وأوراقها، ويظهر الغصن إما بشكل عمودي أو أفقي، يحيط به نقش من أربعة أسطر (Yehohanan the High Priest and Council of the Jews) أما على الوجه الآخر للقطعة النقدية فقد ظهرت زهرة الزنبق أسفلها الحرف "A" (Hendin, 2001: 131,132). وقد ظهر على نقود انتيباس الهيرودي كذلك (Kindler, 1974: 38)، والاسكندر جانيوس (Klimowsky, 1974: 31).

11. التاج والنجمة The Star and the Diadem:

التاج رمز هليستي الأصل ذو دلالة سياسية، إذ يدل على السلطة والملكية والاستقلال، أما النجمة فهي ذات دلالة دينية ولها ارتباط بالفلك والكواكب كما أنها رمز إلى الحظ، وقد ورد في التلمود أن النجوم والكواكب تصلي لله، واستخدم هذا الرمز في نقود سبقت الحسمونيين/المكابيين (Hendin, 2001: 124). وقد ظهرت النجمة التي تنطلق منها ثمانية خطوط على شكل أشعة الشمس على قطع الاسكندر جانيوس (Romanoff 1942: 438)، وقد قام الإسكندر جانيوس بالجمع بين هذين الرمزتين للتأكيد على طموحاته ورغباته (Hendin, 1996: 67).

نجد على الوجه لقطع الاسكندر جانيوس المرساة يحيط بها نقش (of King Alexander) أما الظهر فيحمل نجمة بثمانية نهايات يحيط بها الأشعة وبين الأشعة نقش (Yehonatan the King)، وفي مثال آخر نجد المرساة مقلوبة داخل دائرة منقطة على الوجه يحيط بها النقش (of King Alexander) داخل الدائرة، وعلى الظهر نجمة ثمانية محاطة بدائرة منقطة وحول الدائرة نقش (King Alexander year 25)، وأخرى على الرجة المرساة مقلوبة داخل دائرة محاطة بنقش غير مكتمل، وعلى الظهر نجمة محاطة بدائرة منقطة ونقش غير مكتمل (Hendin, 2001: 141-142).

12. عنقيد العنب Cluster of grapes:

هي أحد رموز الوفرة والخصب فنراها تخرج من قرون الرخاء، لذلك فهي مرتبطة بعبادة الآلهة (عشتار) الهة الخصب الفينيقية، كما أنها ترمز للآلهة (ديميتر) عند الإغريق و (سيريس) الرومانية اللذين يمثلان الهة الثمار والخضرة (كورتل، 1993: 158)، كما ترمز ل(ديونيسوس) اله الخمر والنشوة ويقابله عند الرومان الآلهة (باخوس) (كورتل، 1993: 159)، كما ترتبط بعبادة الآلهة (عطارغيتيس) عند الأنباط (الروابدة، 2000: 70).

نرى عنقود العنب في نقود (ارخيلوس الهيرودي) 4ق.م - 6م، يتدلى من غصن كرمة (Kindler, 1974:35)، وظهر كذلك على نقود انتيباس.

ظهرت عنقايد العنب على النقود الحسمونية/المكابية تتدلى من قرون الرخاء في نقود هيركانوس الأول (Meshorer, 2001: 33)، وقد ظهر على نقود انتيباس الهيرودي كذلك (Kindler, 1974: 37).

• مميزات المسكوكات المكابية:

1. صنعت هذه النقود من معدن غير نقي، حيث وجدت الشوائب بين جزيئات القطع النقدية، وقد أدت هذه الشوائب الى تشقق القطع وسهولة كسرها وتأكسدها، لذلك كانت المسكوكات قوية وجزيئاتها غير متماسكة، وأكثر المعادن شيوعاً في صناعة المسكوكات هو البرونز، وتمتاز هذه القطع بخشونة السطح ولمسامية العالية وعدم الدقة في صناعتها.
2. اختلاف الأوزان بالنسبة للإصدار الواحد، فلم يكن هناك دقة في الصنع أو مراقبة لعملية إصدار النقود بشكل مستمر.
3. قلة الإصدارات النقدية إذا ما قورنت مع إصدارات الدولة السلوقية والدولة البطلمية المعاصرة للدولة المكابية، وهذا يدل على عدم وجود الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي التام، ويدل على عدم وجود تعاملات تجارية كثيرة مع الأقوام المجاورة، إضافة إلى محدودية الفئات النقدية التي كانت تسك من البرونز ومن فئتين فقط هما البروتاه والديلبتون (Kindler 2007:47).
4. كثرة الشعارات والرموز رغم قلة الإصدارات حيث كانت تعاني الدولة المكابية من عدم الاستقرار وكثرة الحروب والاضطرابات الداخلية، إذ كانت في أغلب الأوقات تابعة للدولة السلوقية، والدليل على ذلك وجود العديد من الرموز السلوقية على النقود المكابية إرضاءً لهم، وحتى يتقبل أفراد الشعب اليهودي هذه الرموز وجدوا لها دلالات دينية.
5. ظهر على النقود المكابية أشرطة كتابية بالخط العبري، وقد تمّ وضع هذه الأشرطة بشكل نافر، وفي بعض الأحيان كانت الكتابة غير واضحة بسبب ارتفاع الأسطر الكتابية فوق بعضها، ومن ناحية أخرى فقد كثرت العبارات على النقود وشملت الوجه والظهر للقطعة النقدية، فبالإضافة إلى اسم الحاكم وضعت بعض الألقاب الدينية مثل " الكاهن الأعلى ، ورئيس الجماعة " .
6. يمتاز الأسلوب الفني في تصوير الرموز والأشكال على نقد المكابيين بالبداية واستخدام أسلوب الخطوط الخارجية مع محاولة الفنان إبراز عامل التجسيم لكنه لم يتقن هذه العملية بشكل تام، وتعتبر محاولاته هذه تقليدية تنسخ النماذج الفنية السلوقية الأكثر تطوراً وازدهاراً.

ملحق اللوحات

لوحة رقم (1)

(Hendin, 2001:129, No.451)

- القطع السلوقية في عهد هيركانوس الأول / انطيوخس السابع (104-135 ق.م).



الوجه: المرساة مقلوبة محاطة بالنقش: (of King Antiochus, Benefactor)

أسفل المرساة AHP (Year 181) أو BIIP (Year 182)

الظهر: زهرة الزنبق.



القطر: 14-15 ملم .

(برونزية)



لوحة رقم (2)

(Hendin, 2001:130, No.452)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehohanan the High Priest and the Council of the Jews)

الظهر: قرني الرخاء متقابلين ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.

(برونزية).



יהוה
בן הכה גד
יהם

لوحة رقم (3)

(Hendin, 2001:130, No.454)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).



الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehohanan the High Priest and the Council of the Jews)
الحرف اليوناني (A) يظهر اعلى النقش.

الظهر: قرني الرخاء متقابلين ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان،



حولهما إطار منقط.
(برونزية).



יהוחנן
הכהן הגד
ל וחבר הי
הודים

יהוחנן
הכהן הגד
ל וחבר הי
הודים

لوحة رقم (4)

(Hendin, 2001:131, No.455)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م)

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehohanan the High Priest and the Council of the Jews)



الظهر: قرني الرخاء متقابلين ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



يظهر المونغرام (AII) في الاسفل.

(برونزية).



יהוחנן
כהן הגד
ל וחבר
ה
דים

יהוחנן ה
כהן הגד
ל וחבר ה
דים

لوحة رقم (5)

(Hendin, 2001:131, No.457)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش:

(Yehohanan the High Priest and the Council of the Jews)

الظهر: قرني الرخاء مزين بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.

يظهر المونغرام (A) في الاسفل.

(برونزية).



יהוחנן
הכהן הגד
ל חבר הי
הודם

יהוחנן
הכהן הגד
ל חבר הי
הודם

لوحة رقم (6)

(Hendin, 2001:131, No.458)

- هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).

الوجه: سعف النخيل مستقيم بالعرض، يعلوه سطرين واسفله سطرين



(Yehohanan the High Priest and the Council of the Jews)

الظهر: زهرة الزنبق، المونغرام (A) اسفلها.

(برونزية).



יהחנן
הכהן הג
דל וחבר ה
יהדים

لوحة رقم (7)

(Hendin, 2001:132, No.459)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش :

Yehohanan the High Priest and Head of the Council (Of the Jews).

الظهر: قرني الرخاء مزين بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



يظهر المونغرام (***) في الاسفل.

(برونزية).



יהו
 חנן הכה
 ן הגדל ר
 אש החב
 ר הי

יהו
 חנן הכה
 ן הגדל ר
 אש החב
 ר הי

لوحة رقم (9)

(Hendin, 2001:133, No.463)

- بروتاه، هيركانوس الأول (Yehohanan) (104-135 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش :

Yehohanan the High Priest and Head of the Council (Of the Jews).



الظهر: قرناً الرخاء مزين بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



(برونزية).



434 43448 11147 1181 ↑	יהו חנך הכ הן הגדל וחבר ,
------------------------------------	---------------------------------------

لوحة رقم (10)

(Hendin, 2001:136, No.465)

- بروتاه، يهودا ارسطو بولس الأول (Yehudah) (103-104 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehudah the High Priest and the Council of the Jews)



الظهر: قرناً الرخاء مزين بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



(برونزية).



יהוד
ה כהן גד
ול והחבר
יהוד
ם

لوحة رقم (11)

(Hendin, 2001:136, No.466)

- بروتاه، يهودا ارسطو بولس الأول (Yehudah) (103-104 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش:

(Yehudah the High Priest and the Council of the Jews)

ولكن بنقش مختلف عن القطعة السابقة (465).

الظهر: قرناً الرخاء مزين بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.

(برونزية).



יהו
דה כה
ן הגדול
חבר ה
יהד

لوحة رقم (12)

(Hendin, 2001:140, No.467)

- بروتاه، الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).

الوجه: زهرة الزنبق محاطة بنقش: (Yehonatan the King)



والنقش بدوره محاط باطار منقط.

الظهر: تظهر المرساة مقلوبة محاطة بدائرة، والدائرة محاطة بنقش: (of King Alexander)
(برونزية).

יהונתן המלך

יהונתן המלך

لوحة رقم (13)

(Hendin, 2001:140, No.468)

- الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).

الوجه: سفق النخيل مستقيم يقف طوليا، محاط بنقش: (Yehonatan the King)



والنقش بدوره محاط باطار منقط.

الظهر: زهرة الزنبق، محاطة باطار منقط.
(برونزية).

יהונתן המלך

יהונתן המלך

لوحة رقم (16)

(Hendin, 2001:142, No.472)

- الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).



الوجه: مرساة مقلوبة محاطة بدائرة، والدائرة محاطة بنقش غير مكتمل.



الظهر: نجمة محاطة باطار منقط دائري ، ونقش غير مكتمل.

(برونزية).



لوحة رقم (17)

(Hendin, 2001:142,473)

- بروتاه، الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehonatan the High Priest and the Council of the Jews)



الظهر: قرنا الرخاء متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



† † † †
 † † † †
 † † † †
 † † † †
 † † † †

יהו
 נתן הכ
 הן הגדל
 וחבר הי
 הידם

لوحة رقم (18)

(Hendin, 2001:143, No.474)

- بروتاه، الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehonatan the High Priest and the Council of the Jews)



الظهر: قرنا الرخاء متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



(برونزية).



יהונתן
הכהן הגדול
היהודי

יהוב
תן הכג
דול חבר
היו
ם

لوحة رقم (19)

(Hendin, 2001:143, No.475)

- بروتاه، الاسكندر جانيوس (Yehonatan) (76-103 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yehonatan the High Priest and the Council of the Jews)



النقش مكتوب بالخط المنحني كما وصفه كندلر Kindler



الظهر: قرنا الرخاء متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.

(برونزية).



יהונתן
כהן גדול
היהודי

יהונת
כהן גדול
וחבר היה
הידם

لوحة رقم (20)

(Hendin, 2001:146, No.478)

- بروتاه، جون هيركانوس الثاني (Yonatan) (40-63/67 ق.م).

قطعة (نادرة) مضروبة مرتين على الوجه وثلاث مرات على الظهر

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yonatan the High Priest and the Council of the Jews)



وأحرف يونانية.

الظهر: قرنا الرخاء متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان،



وجزء من زهرة الزنبق ونقش، والمرساة محاطة بدائرة.

(برونزية).

لوحة رقم (22)

(Hendin, 2001:147, No.479)

- بروتاه، جون هيركانوس الثاني (Yonatan) (40-63/67 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Yonatan the High Priest and the Council of the Jews)



الظهر: قرنا الرخاء متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



(برونزية).



ינתן ה
 כהן גדול
 וחבר
 הדי
 א
 ב
 ג
 ד
 ה
 ו
 ז
 ח
 ט
 י
 כ
 ל
 מ
 נ
 ס
 ע
 פ
 ק
 ר
 ש
 ת

لوحة رقم (23)

(Hendin, 2001:154, No.481)

- متتيا انتيجونس (Mattatayah) (37-40 ق.م).

الوجه: قرنا الرخاء متقابلين، يحيط به وبينه نقش: (Mattatayah the High Priest and Council of the Jews)



الظهر: اكليل اللباب مربوط بوشاح، يحيط بنقش: (of King Antigonus)



(برونزية).

القطر: 22-23 ملم.



... 864137343 37XAXE

מתתיה הכהן הגדל ח...

لوحة رقم (24)

(Hendin, 2001:154, No.482)

- متتيا انتيجونس (Mattatayah) (37-40 ق.م).

الوجه: قرن الرخاء مفردا مزین بوشاح، وتظهر اوراق وقطف العنب، يحيط به نقش: (Mattatayah the High Priest)



الظهر: اكليل الغار وبداخله نقش يوناني، (of King Antigonus) ويحيط بالاكليل اطار منقط.



(برونزية).

القطر: 20 ملم.



ש ר א ח ז
 ... 849737343
 מתתיה הכהן
 הגדל ח...

لوحة رقم (25)

(Hendin, 2001:155, No.483)

- بروتاه، متتيا انتيجونس (Mattatayah)

(37-40 ق.م).

الوجه: قرنا الرخاء متقابلين ومزينان بوشاح، سنبله شعير تتوسطهما، ويحيط بقرنا الرخاء اطار منقط.



الظهر: اطار منقط بداخله اكليل الغار الذي يحيط بنقش: (Mattatayah)



(برونزية).



ש ר א ח ז
 ט ז

מתת
 יה

لوحة رقم (26)

(Hendin, 2001:155, No.484)

- بروتاه، منتيا انتيجونس (Mattatayah) (37-40 ق.م).

الوجه: اكليل الغار يحيط بنقش: (Mattatayah the High Priest)



الظهر: قرنا الرخا متقابلان ومزينان بوشاح، في الوسط ثمرة الرمان.



(برونزية).



מתתיהו
ההכהן

מתתיהו
ההכהן

لوحة رقم (27)

(Hendin, 2001:155, No.485)

- بروتاه، منتيا انتيجونس (Mattatayah) (37-40 ق.م).

الوجه: الشمعدان ذو السبع شعب، حوله نقش: (of King Antigonus)



الظهر: طاولة خبز التقدمة، يحيط بها نقش: (Mattatayah the High Priest)



(برونزية).



الهوامش

- ¹ للمزيد حول المكابيين انظر (Grabbe 1991; Bickermann 1979: 101-111)
- ² أراد هذا الملك أن يمحق الديانة اليهودية فثار الحسمونيين/المكابيين ضده (امكا:41-53). ويظن كثيرين من المفسرين انه هو القرن الصغير المذكور في دانيال 8:7 و 8:9 و 14-8:9. وان الاشارة الواردة في دانيال 7:11-45 والتي تذكر المحتقر الذي ينجس الهيكل في اورشليم انما تعني انطيوخس ابيفانس هذا. (قاموس الكتاب المقدس : 126).
- ³ قرية مودين (المدية) قرية تقع بجوار اللد (ديوسبوليس).
- ⁴ وابناه الخمس هم: يوحنا الملقب بكديس، سمعان الملقب الطسي، يهوذا الملقب المكابي، العازر الملقب اوروان، يوناتان الملقب أفوس.
- ⁵ الحاسيديم هي في الأصل كلمة عبرية חסידיים ومفردا "حسيد" חסיד وتعني تقي أو ورع وهي احدى الفرق الارثوذكسية اليهودية (Jastrow 1903: 487)
- ⁶ يسمى هذا العيد بالعبرية "حانوكاه" חנוכה وهو يقع في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر والذي يصادف انتصار يهودا المكابي على الهلنيين (انظر مهران 1999: 546-547)، انظر أيضا سفر المكابيين الأول 4. 52، سفر المكابيين الثاني 1. 18 و 10.6.7
- ⁷ الملقب سوتر، وكان ملك سوريا السلوقي، ارسل جيوشا ضد اليهود بقيادة ليسياس نيكاتور وقد هزم يهوذا المكابي هذه الجيوش في معركة مهمة، ولكن بكيدس قتل يهوذا المكابي في النهاية (قاموس الكتاب المقدس، 382).
- ⁸ وهي قرية تقع شمال القدس حيث اقام يهوذا المكابي قبل معركته الأخيرة ضد باكخيداس (الموسوعة اليهودية ج5: 566)، والذي كان جيشه في بثروت (سفر المكابيين الأول 9: 4).
- ⁹ مكماش_مخماش شرق القدس على حدود يهوذا الشمالية.
- ¹⁰ بومبي: القائد الروماني (106-48ق.م) أصبح قنصلا عام 70ق.م وفي 67 ق.م طهر البحار من القراصنة، وعند اضطراب الأحوال في روما أصبح بومبي زعيما، وبعد هزيمته في فارسالوس 48 ق.م فر الى مصر وقتل عند وصوله (الموسوعة العربية الميسرة م 2، ط2، 2001: 615).
- ¹¹ يبدو أن هذا اللقاء قد حصل في حوران التابعة للمملكة النبطية.
- ¹² للمزيد من المعلومات حول النظريات المتعلقة ببداية الاصدارات النقدية المكابية انظر (Rappaport 1976:171-186)
- ¹³ طائفة من اليهود المعتزلة عرفت بتمسكها بالطقوس والتقوى المبالغ بها، حيث كانوا يلقبون أنفسهم فيما بينهم بلقب "حاسيديم" أي الأتقياء وكذلك "حبيريم" أي الرفقاء والزملاء (مهران 1999: 554).
- ¹⁴ بروتاه كلمة عبرية חבתיים ترد في المشنا والتلمود وتعني " قطعة نقد ذات قيمة محدودة" وهي قطع نقدية يرونية (Jastrow 1903: 1219). ففيها مسكوكة نحاسي ضئيلة القيمة وكل 672 بروتاه تعادل شاقل صور (اربعة دراخمات فنيقية) وفي الفترة الرومانية كانت تعادل 8/1 الأس الروماني (Jones, 1986: 197).
- ¹⁵ من هو: معجزة الغذاء المقدمة من الرب لإسرائيل في الصحراء، للمزيد انظر : Elwell, W.A.& Comfort, P.W., Tyndale Bible Dictionary, Tyndale House Publishers, Wheaton, Illinois, p. 854.
- ¹⁶ وحدة القياس المستخدمة في قياس المن : للمزيد انظر : Elwell, W.A.& Comfort, P.W., Tyndale Bible Dictionary, Tyndale House Publishers, Wheaton, Illinois, p. 976.
- Omer انها تمثل حصة يوم واحد من المن والسلوى وعلى النحو 10/1 من Ephah أنظر Elwell, W.A.& Comfort, P.W., Tyndale Bible Dictionary, Tyndale House Publishers, Wheaton, Illinois, p. 1300.
- Ephah تساوي 17.6 ليطرانظر : Elwell, W.A.& Comfort, P.W., Tyndale Bible Dictionary, Tyndale House Publishers, Wheaton, Illinois, p. _____.

المراجع باللغة العربية:

الكتاب المقدس.

قاموس الكتاب المقدس، (2000). تأليف نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص من اللاهوتيين، هيئة التحرير الدكتور بطرس عبد الملك والدكتور جون الكساندر طمسن والاستاذ ابراهيم مطر. بيروت: دار مكتبة العائلة، مطبعة الحرية.

الأحمد، سامي سعيد، (1979). تاريخ فلسطين القديم، سلسلة دراسات فلسطينية. بغداد، جامعة بغداد.

جونز، أ.ه.م. (1987). مدن بلاد الشام حيث كانت ولاية رومانية، بحوث في تاريخ بلاد الشام، ترجمة إحسان عباس. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الروادة، ندى، (2000). دراسة للعناصر الحضارية السياسية والدينية والفنية التي تظهر على النقود النبطية، رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية.

عباس، إحسان، (1987). تاريخ دولة الأنباط، بحوث في تاريخ بلاد الشام عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عباس، إحسان، (1990). تاريخ بلاد الشام ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي، عمان، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية.

كورتل، آرثر، (1993). قاموس أساطير العالم، ترجمة سهى الطريحي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مهران، محمد بيومي، (1999). بنو إسرائيل، الحضارة: الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، الجزء الرابع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مهران، محمد بيومي، (2010). مجلة شهرية تعنى بالثقافة والحضارة والأدب الإسلامي، لندن، مقالة الرمان، عدد 78.

مجلة الغرباء، ط2، مجلد 2، 2001، بيروت: دار الجيل.

الموسوعة العربية الميسرة، ج 5.

الموسوعة اليهودية.

Berg, R. (1963). Ancient Jewish Coins, Jerusalem.

Bickerman, E. (1979). The God of the Maccabees: Studies on the Meaning and Origin of the Maccabean revolt. Leiden, Brill.

Bowersock, G.W. (1983). Roman Arabia, Cambridge Massachusetts, Harvard University, London.

Cook, S.A., Adcock, F.E. and Chalesworth, M.P. (1930). The Cambridge Ancient History, 12 Vol., Cambridge University Press, England.

Dio C. Dio's Roman History. Translated by Cary, E. William Heinemann, London.

Elwell, W.A. and Comfort, P.W. (2001). : Tyndale Bible Dictionary, Tyndale House Publishers, Wheaton, Illinois.

Grabbe, L. (1991). Maccabean Chronology: 167-164 or 168-165. *Journal of Biblical Literature*, 110, 1, 59-74.

Hendin, D. (1976). Guide of Ancient Jewish Coins. New York.

Hendin, D. (1996). Guide of Biblical Coins. Third Edition, New York.

Hendin, D. (2001). Guide of Biblical Coins, Fourth Edition, New York: Amphora.

Jastrow, M. (1903). A Dictionary of the Targumim, the Talmud Babli and Yerushalmi, and the Midrashic Literature. W. Drugulin. Leipzig.

Johnson, P. (2001). A History of the Jews, Perfect Bound.

- Jones, J.M. (1986). *A Dictionary of Ancient Greek Coins*, Seaby, London.
- Josephus, F. *Jewish Antiquities*. Translated by Thackeray, H. and Marcus, R. William Heinemann, London.
- Josephus, F. *The Jewish War*. Translated by Thackeray, H. St Edmundsbury Press Ltd, London.
- Kanael, B. (1963). Ancient Jewish Coins and their Historical Importance. *The Biblical Archaeologist* 26, 2, 37-62.
- Kindler, A. (1974). *Coins of the Land of Israel*, Jerusalem: Katter Publisher.
- Kindler, A. (2007). Coins and Currency: Jewish and Non-Jewish Coins in Ancient Palestine. In: *Encyclopaedia Judaica*, volume 5 (Coh-Doz), Second edition, (ed.) Skolnik, F., Keter Publishing House Ltd., Thomson Gale, Pp. 47-51.
- Klimowsky, E.W. (1974). *Numismatic Studies and Researches, Vol. III, On Ancient Palestinian and other Coins, Their Symbolism and Metrology*.
- Meshorer, Y. (1975). *Nabataean Coins*, Qedem (3), Monographs, Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem.
- Meshorer, Y. (1982). *Ancient Jewish Coinage, Vol. II, Herod the Great Through Bar Cochba*, Jerusalem: Amphora Books.
- Meshorer, Y. (2001). *A Treasury of Jewish Coins*, Yad Ben-ZVI Press.
- Rappaport, U. (1976). The Emergence of Hasmonean Coinage. *AJS Review*, 1, 171-186.
- Romanoff, P. (1942). Jewish Symbols on Ancient Jewish Coins. *The Jewish Quarterly Review*, 33, 1, 1-15.
- Romanoff, P. (1944). Jewish Symbols on Ancient Jewish Coins (cont.). *The Jewish Quarterly Review*, 34, 3, 299-312.
- Roneh, Y. (1987). The First Hasmonean Coins. *The Biblical Archaeologist*, 50,2, 105-107.
- Schürer, E. (1961). *A History of the Jewish People in the Time of Jesus*, Schocken Book, New York.
- Theodore, R. *Jewish Coins*, Translated by Mary Hill, with an appendix by G.F. Hill, American Center of Oriental Research, P.O. Box 2470, Amman, Jordan, Argonaut, Inc., Publishers Chicago.

قائمة التدفقات النقدية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومدى استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإعدادها

عبد الناصر الزيود وسنان العبادي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية.

وقبل للنشر 2010/5/7

استلم البحث في 2009/12/23

ملخص

قامت هذه الدراسة بالمسح الشامل لكافة الشركات المدرجة بسوق عمان المالي للوصول الى قائمة التدفقات النقدية الخاصة بكل شركة لمعرفة الطريقة التي استخدمتها في إعداد القائمة أعلاه، أكانت مباشرة أم غير مباشرة .
تم الاعتماد على التقارير السنوية التي تم الحصول عليها من هيئة الأوراق المالية لجميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بكافة قطاعاتها ، الخدمات، الصناعي، الخدمات المتنوعة ، البنوك ، التأمين، وانتهاء بقطاع العقارات للعامين 2009/2008.
تم اختيار هذا الموضوع لأهمية قائمة التدفقات النقدية لدورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة حلقة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي.

Empirical Evidence on the Popularity of Cash Flow Reporting Method in ASE- Listed Firms

Abed Elnaser Zeoud and Senan Al-Abbade, Al- Balqa' Applied University, Jordan.

Abstract

This study investigates the popularity of using direct and indirect method in preparing the cash flows statements in the listed firms in Amman Stock Exchange (ASE). This study surveys the annual reports of all the listed firms at ASE for the fiscal years 2008 and 2009 to review whether these firms apply the direct or the indirect method in preparing their cash flow statement. The results reveal that the majority of the surveyed firms adopted the indirect method in preparing this statement. These results are consistent with the popularity of the indirect method internationally. In view of the fact that firms tend to adopt the indirect method since it disclose less about the financial position besides being easier to prepare.

مقدمة:

إن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجاري)، وأنشطة الإستثمار، وأنشطة التمويل لمنشأة إقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي الى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة.

استعرضت الدراسة التطور التاريخي لقائمة التدفقات وأهمية قائمة التدفقات النقدية ذكرنا أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، وأن أهميتها تكمن في دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. أما عن أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية فيجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة. و ترتب هذه الأبواب كالتالي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

أما بالنسبة لطرق اعداد قائمة التدفقات النقدية فهي إما مباشرة أو غير مباشرة ، والطريقة المباشرة هي التي يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الإستثمار والفوائد الدائنة. والطريقة الغير مباشرة والتي يتم بموجبها تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل المعد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

أولاً: المنهجية:**مشكلة الدراسة:**

يتيح المعيار الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1992 (International Accounting Standards Committee IASC) بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداء من الأول من تموز عام 1994 إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى شيوع استخدام كل من هاتين الطريقتين في إعداد قائمة التدفقات النقدية لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة الأولى في الأردن التي تقوم بالمسح الشامل لمدى استخدام الطريقة المباشرة والغير مباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لدى جميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي للعامين 2008-2009.

منهجية الدراسة:

بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية لكل الشركات المدرجة في سوق عمان المالي للعامين 2008-2009 والمتعلقة بقائمة التدفقات النقدية تم تصنيفها وفقاً لإعداد هذه القائمة إلى طريقة مباشرة او طريقة غير مباشرة ولهذه الغاية تم تقسيم الشركات إلى القطاعات التالية :

أولاً : قطاع الخدمات	ثالثاً : قطاع العقارات
ثانياً : قطاع التأمين	رابعاً : قطاع الخدمات المتنوعة
خامساً : قطاع البنوك	سادساً : القطاع الصناعي

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. دراسة Ijiri (1978) بعنوان " Cash Flow Accounting and its Structure "

كشفت هذه الدراسة بأن القوائم المالية يجب أن تهتم بالتدفق النقدي وأن هناك ارتباطاً مباشراً بين التدفق النقدي في الماضي والتدفق النقدي المتوقع في المستقبل ، وأن التدفق النقدي لا يؤدي إلى استنتاجات خاطئة ومتضاربة مع المضمون الحقيقي لصافي الربح، بالإضافة لذلك إن الاعتماد على التدفق النقدي كأساس للتنبؤ بحجم التوزيعات المتوقعة قد يؤدي إلى التغلب على القصور في صافي الربح المحاسبي كأساس للتنبؤ لإعطائه نتائج مضللة نتيجة عدم الدقة في مقابلة الإيرادات بالنفقات . لهذا صممت قائمة التدفقات النقدية لتتضمن المعلومات التي لا توفرها القوائم المالية الأخرى المعدة على أساس الاستحقاق

2. دراسة الوابل (1996) بعنوان " المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق "

هدفت إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية. وقد قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى الإعلامي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق. وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

3. دراسة Black (1998) بعنوان: " Which is More Value Relevant: Earnings or Cash Flow? Life Cycle Examination "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ملاءمة كل من مقياس التدفق النقدي (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) والمقاييس المبنية على أساس الاستحقاق في مراحل النمو المختلفة للمنشآت في الولايات المتحدة ، حيث قام الباحث بالتمييز بين أربع مراحل مختلفة للنمو هي: التأسيس، والنمو، والنضج، والانهييار. ولتحقيق هدف الدراسة قام باستخدام تحليل الانحدار على (37961) مشاهدة تمثل المراحل المختلفة لنمو المنشآت. وأهم ما توصلت له هذه الدراسة، أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية توفر محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملاءمة من أساس الاستحقاق المحاسبي في مرحلة تأسيس المنشأة. في حين يوفر أساس الاستحقاق محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملاءمة من قائمة التدفقات النقدية في مرحلة النضج للشركة. أما في مرحلتي النمو والانهييار فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر أكثر ملاءمة من معلومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

4. دراسة Jones and Widjaja (1998) بعنوان: " The Decision Relevance of Cash Flow Information "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (1026) وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعد هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءمة المالية للشركات. وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في اعتمادها على فئتين متشابهتين من متخذي القرارات المالية وإدراك مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المنشأة وجودة أرباحها. ويختلف معها في مكان تطبيق الدراسة والنتائج المتوقعة.

5. دراسة الأمين (1999) بعنوان " دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين: دراسة إختبارية على الشركات السعودية "

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من احتواء قائمة التدفقات النقدية على المعلومات التي تساعد المستثمر في قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع الالتزامات النقدية، وتوصلت بأن قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات هامة يمكن أن تستخدم لتقييم إنجاز المشروع وقياس حجم المخاطر، وأن هناك ارتباطاً بين التدفق النقدي ومقياس أساس الاستحقاق .

6. دراسة بصول (2002) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية وملائمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار. كما بينت الدراسة ملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار.

7. دراسة الخدائش والعبادي (2005) بعنوان "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق وإلى التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالي والسعر السوقي للسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. توصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساعد المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى ، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أفضل من مثيلتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات.

ثالثاً: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

حتى استقرت على ما هي عليه الآن ، مرت قائمة التدفقات النقدية في حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون. ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات المنشأة و رجال الأعمال في تلك المرحلة وذلك على النحو التالي (مطر، 2006، 159-161؛ Elliot and Elliot, 2002, 658):

- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تطلبها الرأي رقم (3) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institution Certified Public Accountants عام 1963.

- قائمة التغيرات في المركز المالي

تطلبها الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board عام 1971.

- قائمة التدفقات النقدية

تطلبها المعيار رقم (95) الصادر عن FASB عام 1987، وكذلك المعيار الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee عام 1992 بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداءً من الأول من تموز عام 1994. وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يعتمد في الأساس على مفهوم الأموال (Fund). فقائمة التغيرات في المركز المالي تقوم على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل Working Capital، بينما تقوم قائمة التدفقات النقدية على مفهوم النقد والنقد المعادل.

أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية

الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, 384).

تنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية:

1. إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

2. عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.
3. إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
4. تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
5. تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، 766).

أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجامع المهنية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة. وترتب هذه الأبواب كالتالي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (مطر، 2003، 166). وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" بصورته النهائية في ديسمبر 1992، وأصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية ابتداء من الأول من تموز عام 1994 ليحل محل المعيار السابق "بيان التغيرات في المركز المالي" والذي تم اعتماده في أكتوبر عام 1977. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي الذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية وتدفقات من النشاطات الاستثمارية، وتدفقات من النشاطات التمويلية.

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وفق مايلي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، 771-776):

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة.
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداماً للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية.
- يجب على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها.
- يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها، وذلك لأن هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.
- يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لأن هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال.
- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي.
- يعد الإفصاح المنفصل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة التشغيلية والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مفيدة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لتقرير ما إذا كان المشروع يقوم بالاستثمار بشكل ملائم.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

- خلافًا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتين تعدان استنادًا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها من ثلاثة مصادر هي (حنان، 2005، 135):
- ميزانية مقارنة للمستتين الأخيرتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها.
 - قائمة الدخل للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.
 - معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة
- إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة (Kieso , Weygand and Warfield, 2001, 1314) يتم وفق ثلاث خطوات متتالية هي:

1. تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية العامة المقارنة.
2. تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي. كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية.
3. تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية.

وتوجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما:

- أ. الطريقة المباشرة، والتي يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة.
- ب. الطريقة غير المباشرة، التي يتم بموجبها تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص 770). ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ما يلي (Needles and Powers, 2004, 619 - 626):

* تضاف المصروفات غير النقدية التالية إلى صافي الدخل

- استهلاك الأصول الثابتة.
- إطفاء الأصول غير الملموسة.
- مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.
- * تعدل التغيرات التالية في رأس المال العامل
- الزيادة في الأصول المتداولة (تطرح).

- النقص في الأصول المتداولة (يضاف).
- الزيادة في الالتزامات المتداولة (تضاف).
- النقص في الالتزامات المتداولة (يطرح).

* تعدل البنود غير التشغيلية التالية

- أرباح بيع الأصول الثابتة (تطرح).
- خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف).

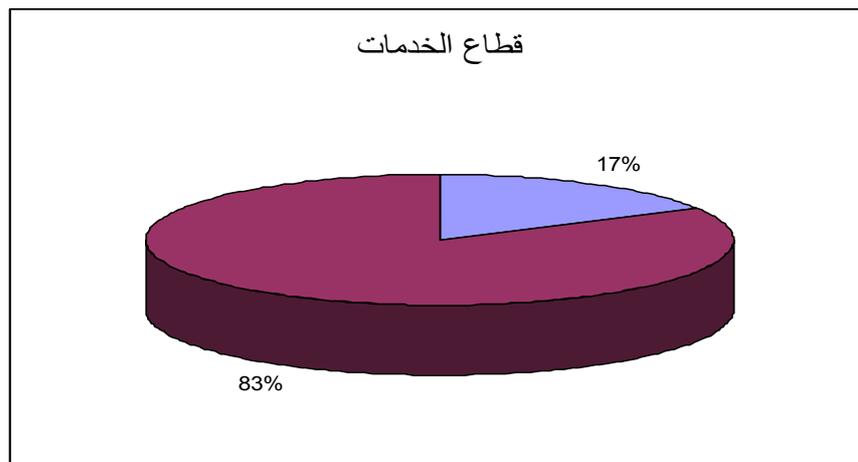
والفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية يكمن في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فحسب أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما. ويشجع معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المنشآت على إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وذلك لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. ومن أهم الفروقات الأساسية بين الطريقتين، أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المنشأة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المنشأة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة. من ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة المباشرة أنها تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي. وتتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجة وفق الأساس النقدي (Wild, et al., 2003, 385-391).

رابعاً: نتائج المسح:

من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المنشورة لكل الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وحسب التقسيمات الواردة في المنهجية توصل الباحثان إلى انه وبالإجمال استخدمت هذه الشركات حسب القطاعات الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

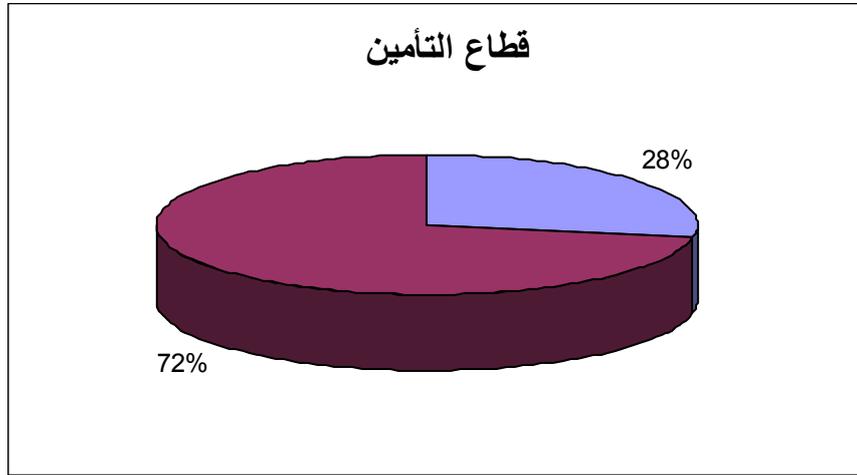
قطاع الخدمات

بلغت نسبة الشركات في هذا القطاع التي استخدمت الطريقة المباشرة 17% أما التي استخدمت الطريقة غير المباشرة 83%، كما هو موضح بالشكل التالي:



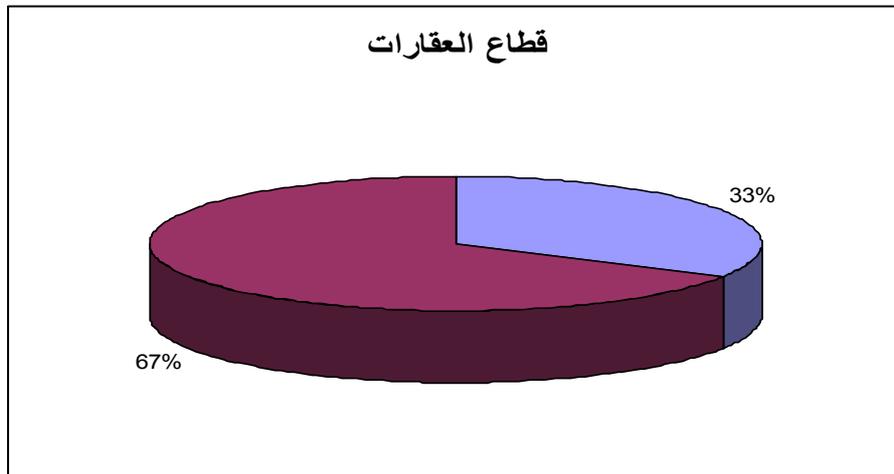
قطاع التأمين

بينما بلغت نسبة الشركات في قطاع التأمين التي استخدمت الطريقة المباشرة 28% اما الطريقة غير المباشرة 72%، كما هو موضح بالشكل التالي:



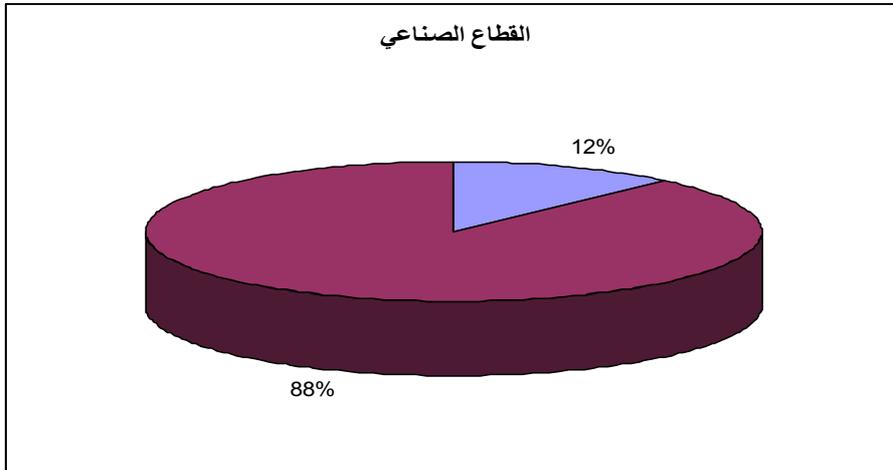
قطاع العقارات

أما بالنسبة لقطاع العقارات كانت نسبة الشركات التي استخدمت الطريقة المباشرة 33% اما الطريقة غير المباشرة 67%. على النحو التالي:

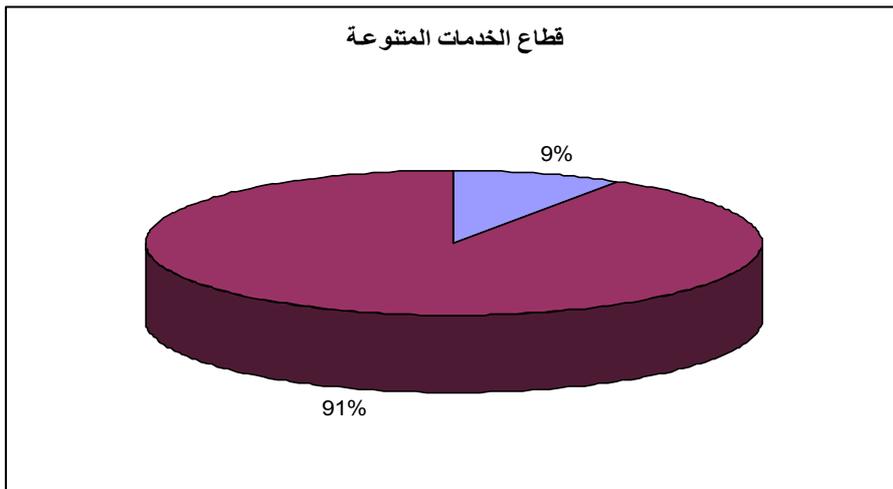


القطاع الصناعي:

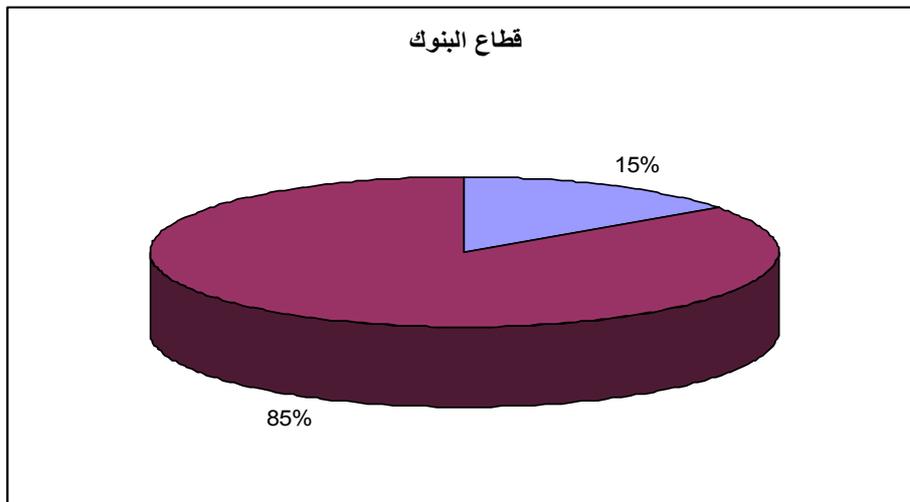
وكانت نسبة الشركات في القطاع الصناعي التي استخدمت الطريقة المباشرة 12% اما الطريقة غير المباشرة 88%

**قطاع الخدمات المتنوعة:**

وكانت نسبة الشركات في هذا القطاع التي استخدمت الطريقة المباشرة 9% اما الطريقة الغير مباشرة 91%

**قطاع البنوك:**

كانت نسبة الشركات التي استخدمت الطريقة المباشرة 15% اما الطريقة غير المباشرة 85%.



خامسا: النتائج والتوصيات

من خلال المسح الشامل للتقارير المالية السنوية لجميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي للسنوات المالية 2008 و2009 توصلت الدراسة إلى إن معظم الشركات استخدمت الطريقة غير المباشرة مقارنة مع استخدام الطريقة المباشرة. ويفسر الباحثان ذلك بأسباب تعود للشركات ومن أهمها أن الطريقة المباشرة تقوم بالإفصاح الكامل عن معلومات الشركة، وبعكس الطريقة التي يفضلونها وهي غير المباشرة في انها لا تهتم بتفاصيل ومعلومات الشركة وإنما تأخذ معلومات رئيسية يتم الإفصاح عنها. وأيضا بوجهة نظر المدراء والمساهمين والموظفين ان استخدام الطريقة غير المباشرة تحافظ على سرية المعلومات المالية التي تخص الشركة. وأخيرا يعزوا الباحثان استخدام الطريقة غير المباشرة من قبل الشركات المساهمة في الأردن لاستخدام هذه الطريقة بشكل اكبر من قبل الشركات في معظم دول العالم ولسهولة إعداده بالمقارنة مع الطريقة المباشرة.

يوصي الباحثان بقيام الشركات باستخدام الطريقة المباشرة والتي تسمح بها كل من المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومعايير المحاسبة المالية (FASB). وذلك لأن الطريقة المباشرة تتميز بأنها تبين كلاً من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التشغيلية المرتبطة بشكل أوضح بالنشاطات الاعتيادية لمنشأة، كما أنها تكشف عن معلومات أكثر تفصيلاً تفيد في إتخاذ القرارات وإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل.

المراجع:

- الأمين، محمد بدر الدين، (1999). دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين: دراسة إخبارية على الشركات السعودية. مجلة البحوث المحاسبية. المجلد 3، العدد 2، أكتوبر.
- بصول، ربا ماجد، (2002). قائمة التدفقات النقدية وملاءتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك: اربد. الأردن.
- حنان رضوان حلوة، (2005). مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري – التطبيقات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر.
- خداش، حسام الدين والعبادي، محمد عيسى، (2005). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد 32، العدد 1. 141-153.
- مطر، محمد، (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.
- الوابل، وابل بن علي، (1996). المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة ميدانية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق. مجلة الإدارة العامة. المجلد 36، العدد 2. أغسطس. ص 34-46.
- Black, E.L., (1998). *Which is More Value Relevant: Earning or Cash Flow? A Life Cycle Examination*. University of Arkansas. Fayetteville: Department of Accounting. AR 701, May. (Online). available: <http://www.expresstraining.com.br/>.
- Ijiri, I.U., (1978). Cash Flow Accounting and its Structure. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*. May, 72-84.
- Kieso, D.E., Weygand, J.J. and Warfield, T.D., (2001). *International Accounting*, New Jersey: Wiley.
- Kieso, D.E., Weygand, J.J. and Warfield, T.D., (2005). *International Accounting*, New Jersey: Wiley.
- Needles, B.E. and Powers, M. (2004). *Financial Accounting* 8th Ed. New York: Houghton Mifflin Company.
- Widjaja, L., and Jones, S. (1998). The Decision Relevance of Cash Flow Information: *A Note*. *ABACUS*. V. 34, No.2. pp 204-219.
- Wild, J.J., Subramanian, K. R. and Halsey, R. F., (2003). *Financial Statement Analysis*, 8th Ed. New York: McGraw – Hill Companies, Inc.

قياس جودة الخدمات المصرفية في الأردن: دراسة حالة البنك العربي

جمعة عباد وسليمان الحوري، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

وقبل للنشر 2011/7/18

استلم البحث في 2010/2/7

ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس جودة أداء الخدمات المصرفية في البنك العربي بشكل خاص وفي الأردن بشكل عام وفي البنك العربي بشكل خاص حيث تطرقت الدراسة إلى معايير ومقاييس جودة الأداء من خلال العملاء والقائمين على الخدمة، وقد قام الباحثان بدراسة ميدانية مطبقة على عملاء البنك وموظفيه لاستقصاء آراء كل منهم ووضعها تحت المعايير والمقاييس العالمية لقياس الجودة، وهل هناك من فجوة كبيرة أم صغيرة بين توقعات ورغبات العملاء في الحصول على الخدمة وبين إدراك الإدارات ووعيها لتلك الرغبات أو التوقعات؟

وقد تبين للباحثين بعد قيامهم بالدراسة أنه توجد فجوة صغيرة نسبياً بين العملاء والإدارة بشكل عام، لكن تلك الفجوة تكون شبه معدومة فيما لو قورنت بعوامل أخرى. وتعزى هذه الفجوة إلى أن تطوير وتحسين جودة الخدمة تناط بالإدارة العليا والتي هي بدورها تكون بعيدة عن متطلبات وحاجات السوق الأردني وعن الاتصال المباشر بالعملاء، بعكس الموظفين الذين يكونوا بتماس مباشر مع العملاء.

لإزالة الفجوة بين الفريقين يستحسن بالإدارة العليا أن توكل مهام تحسين الخدمة وطريقة أدائها وما تتطلبه من عوامل أخرى إلى الجهات الأقرب اتصالاً مع العملاء، بالإضافة إلى العمل على زيادة الوعي المصرفي لعملائها من خلال المنشورات الدورية والكتيبات وما إلى ذلك من وسائل التثقيف والإرشاد المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الفجوة، الخدمة، البنك العربي، الأردن.

Measuring Banking Service Quality In Jordan: A Case Study of Arab Bank

Jumaah Abbad and Sulieman Al-Hawary: Faculty of Finance and Business Administration, Al al-Bayt University.

Abstract

This study aims to measure the quality of performance of banking services in Jordan in general, and in the Arab Bank in particular. The study touched on the measures and standards of quality performance through staff and customer-oriented service. The researchers conducted a field study on the bank's customers and staff in order to survey their views to judge them under global norms and standards for measuring quality, and whether there is a large or small gap between customers' expectations and desires to obtain the service and managements' awareness of those desires or expectations.

It was found that a relatively small gap exists between clients and management, but that gap is virtually non-existent if compared to other factors. The gap is attributed to the development and improvement of service quality assigned to senior management, which is in turn far from the requirements and needs of the Jordanian market and lacks direct contact with customers, contrary to employees direct contact with customers.

To eliminate the gap between the two in the senior management should delegate authority on how to improve service performance to employees in closest contact with customers. In addition, there should be efforts to increase the awareness of banking in customers through periodical publications, brochures and other means of education and banking ushering

Keywords: Quality, Gap, Service, Arab Bank, Jordan.

مقدمة:

نظراً للحاجة الماسة الناتجة عن اتساع المفهوم المصرفي في الأردن سواءً كان اتساعاً نظرياً أم على أرض الواقع العملي، فقد وجهت الجهود والأبحاث والدراسات المختلفة لمواكبة هذا التوسع المطرد، وتركزت الدراسات في هذا المجال على مفهوم التسويق بشكل عام لفهم حركة العملاء تجاه السوق، كما أنها اختلفت بمفاهيم التسويق المصرفي الذي يقتصر على جانب القطاع المصرفي وعلاقته بعملائه. كما تناولت تسويق الخدمة المصرفية التي تعد من أكبر محددات الربح لأي مصرف كان.

سنحاول في هذه الدراسة تحديد مدى وعي عملاء الجهاز المصرفي بشكل عام ومدى إدراكهم لجودة الخدمة المصرفية التي يقدمها ذلك الجهاز بشكل خاص، حيث أن جودة الأداء تعد محصلة نهائية لعدة عوامل من أهمها إدراك العميل لجودة الخدمات التي تقدمها المصارف، حيث ستتركز الدراسة والاستقصاء في هذا المجال على البنك العربي باعتباره يحتل مكانة متقدمة بين البنوك الأردنية.

كما ترتبط جودة الأداء برضا العميل، حيث أن هذا الرضا يقاس بتوقعات العميل وتأكدته بان الأداء الفعلي مساوياً لما توقعه، وقد يكون الأداء أفضل فيكون الرضا أكبر أو أن يكون الأداء دون المتوقع فيكون مستوى الرضا متدني.

ولا يعني الإدراك العملية الإدراكية ذاتها، بل نتائج تلك العملية، والتي هي مقياس العميل لتقييم جودة الخدمة التي يتلقاها والتي تعكس جودة الأداء بشكل نهائي وتدعم تعزيز هذا الوعي وإحباطه.

وعندما نتحدث عن الأردن بوصفه بلداً واكب الحضارة والنمو فنحن نتكلم عن مؤسسات وطنية تلعب دوراً أساسياً وبنياً في بناء ونمو الأردن الحديث. وعندما نتحدث عن هذه المؤسسات الوطنية يبرز البنك العربي كأحد الأعمدة الأساسية التي قام عليها هذا العمران الحضاري. والتي تجاوزت حدود العمل التقليدي المصرفي لتكون مؤسسة امتد دورها في مختلف مجالات التطوير والبناء داخل الأردن وتسير نحو التقدم والنمو بخطى ثابتة ووفق خطط مدروسة وواعية.

ويبرز الدور الفعال للبنك العربي في الاقتصاد الأردني من خلال قاعدة مالية، وشبكة موزعة ممتدة على كامل الخارطة الأردنية بل تجاوزت هذه الحدود ليصبح بنك عالمياً متواجداً في كثير من دول العالم، إضافة إلى المبادرات المتلاحقة للتجاوب مع احتياجات الوطن الإنمائية وعن ثقة نصف مليون مواطن يتعاملون مع هذه المؤسسة ويتضح لنا أن البنك العربي يتمتع بثقة عربية ودولية جسدت حتمية نجاح التعاون الاقتصادي العربي.

تلك هي المعادلة التي تلخص سيرة البنك العربي وتفسر معدلات النمو الجيدة التي حققها البنك. والمهم في ذلك ليس النمو لمجرد النمو، بل القدرة على استمرار وإدامة هذا النمو والحفاظ عليه بركائز قوية لا تأخذ طابع الطفرة المؤقتة.

مشكلة الدراسة

مما لا شك فيه أن البنك العربي من البنوك الأوائل الرائدة في المجال المصرفي والائتماني على مستوى البنوك الأردنية إضافة إلى وضعه التنافسي على مستوى البنوك العالمية لما يمتلك من شبكات توزيع منتشرة جغرافياً محلياً وعالمياً، وما يتمتع به أيضاً من قدرات مالية وخبرات مصرفية. لذا فهو يعمل وبشكل دؤوب على تحسين مستوى جودة خدماته المصرفية من خلال دراسة احتياجات ورغبات عملائه المالية والائتمانية، الحالية والمتوقعة ومحاولة إشباعها سعياً في زيادة حصته السوقية على المستوى المحلي والعالمي، وعلى تصغير الفجوة بين توقعات عملائه وإدراك الإدارة.

ينشأ من مقارنة العميل لتوقعاته عن الخدمة مع ما يجده فعلاً ما يسمى بالوعي المصرفي وهذا الوعي لا يمثل مقدار الفرق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المتحققة فحسب بل اتجاهها أيضاً. حيث أن عملية المقارنة (التقييم) عملية مستمرة ترافق كل موقف تعامل فيه العميل مع البنك، ويتبعها إما شعور بالرضا إن كانت الجودة المدركة عالية أو مرضية، وإما شعور بعدم الرضا إن كانت الجودة متدنية. وحالتي الرضا وعدم الرضا يمثلان طرفين على خط مستقيم، وتكون درجة الرضا أو عدمه ممثلة بنقطة على هذا الخط، واستمرار تحقق هذا الرضا في عدة مواقف يؤدي بالعميل إلى التعميم بأن الجهة المقدمة لتلك الخدمة تقدم خدمات عالية وينشأ عنه مرحلة متقدمة من الرضا وهي الولاء ويتبع ذلك أن يصبح العميل الجهة المسوقة للبنك بصفته المرجعية للعديد من أفراد العائلة والأصدقاء والأقارب.

في السعي لدراسة المعايير المستخدمة في قياس الوعي المصرفي وجد (Parasuraman) أن العميل يستخدم نفس المعايير لتقييم مختلف أنواع الخدمات، واقتروا عدداً من المعايير اعتبروها محددات لجودة الخدمة المصرفية، وهذه المحددات بنطاقها الذي يعكسه مقياس (SERVQUAL) تشتمل على مجمل العوامل أو المعايير المستخدمة في تقييم جودة خدمات البنك وبالتالي تقييم الوعي المصرفي. لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في قياس الفجوة بين توقعات العميل وبين إدراك الإدارة لهذه التوقعات.

والسؤال هو: ماذا يتوقع عملاء البنك الحصول عليه؟ وهل تدرك الإدارة هذه التوقعات؟

هدف الدراسة

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في الأردن وتغطي خدمات المؤسسات العاملة فيه حاجات هامة لعدد كبير من أفراد المجتمع، ورغم تعرض هذا القطاع إلى العديد من الأحداث الداخلية في العقود الأخيرة مثال تعثر بعض البنوك مثل (بنك البتراء) ودخول بنوك جديدة مثل (بنك المؤسسة العربية المصرفية) وخروج بعض البنوك مثل (بنك الاعتماد والتجارة الدولي)، وما رافق ذلك من ركود اقتصادي عام، فتم تغيير نظام سعر صرف الدينار وغيرها من الأحداث إلا أن هذا القطاع ما زال يبدي قدراً من الاستقرار والنمو.

وفي ضوء هذه الأحداث تبرز الحاجة إلى التعرف على العلاقة بين مؤسسات هذا القطاع وأفراد المجتمع المنتفعين من خدماتها، لذلك جاءت هذه الدراسة. كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى توقعات العميل ووعيه لجودة الخدمات المصرفية في الأردن والمصرف الذي يقدم تلك الخدمة والجهاز المصرفي بشكل عام مع مستوى الحقائق المقدمة على أرض الواقع.

تتلخص أهداف الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الخمسة التالية:

- 1- هل تدرك إدارة البنك العربي ما يتوقع عملاؤها الحصول عليه؟
- 2- ما هي العناصر الحاكمة التي يعتمد عليها عملاء البنك في تحديد مستوى جودة الخدمة التي تقدم لهم؟
- 3- ما مدى ارتباط وجهات نظر كلا المجموعتين، العملاء والموظفين؟
- 4- ما مقدار الفجوة بين توقعات العملاء وإدراك الإدارة؟
- 5- العناصر والعوامل التي يجب اتخاذها لتقليل الفجوة بين توقعات العملاء وإدراك الإدارة.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفروض التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ايجابية عالية بين وجهات نظر كلا المجموعتين، العملاء والموظفين فيما يتعلق بجودة الخدمة المصرفية المقدمة

الفرضية الثانية: لا توجد فجوة بين ما يتوقع العملاء الحصول عليه، وبين إدراك إدارات فروع البنك (البنك العربي) لهذه التوقعات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في اختيارها للبنك العربي بوصفه رائداً في القطاع المصرفي الأردني، ولقياسها جودة الخدمات المصرفية للبنك العربي من وجهتي نظر الموظفين والعملاء، وقياسها لمدى تطابق توقعات العملاء وإدراك إدارة البنك لمستوى جودة الخدمات المصرفية، وبيان حجم الفجوة بين التوقعات والإدراك لأبعاد جودة الخدمات المصرفية، إضافة إلى الكشف عن مجالات جديدة تمكن البنك من الحفاظ على العملاء واجتذاب عملاء جدد لتحقيق الميزة التنافسية على البنوك الأخرى. بالإضافة إلى تعرف آراء العملاء بالأداء المقدم لهم ومدى الرضا المتحقق، مما يفسح المجال لإدارة البنك أن تعي هذه الأمور وتحافظ على عملائها وتحد من تحول ولائهم إلى بنوك أخرى ذات أداء أفضل ومتميز.

حيث أن الأهمية التي حظي بها القطاع المصرفي في الأونة الأخيرة والدور الاقتصادي الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني أوجد سبباً لإلقاء الضوء على هذا القطاع في هذه الدراسة، وعلى وجه التحديد فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال التعرف على مدى وعي أفراد المجتمع لخدمات هذا القطاع وجودتها لتحديد مدى نظرة العميل تجاه الخدمة التي يقدمها ذلك القطاع وقياس جودتها.

وتعد هذه الدراسة هامة لعدد من الفئات منها: البنك العربي بشكل خاص، وإدارات البنوك الأخرى، وكذلك الأجهزة المختصة ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. أما بالنسبة للبنك العربي فإن نتائج هذه الدراسة قد تساعد هذه الإدارة على تحسين وتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعميل. ومن خلال التعرف على مدى وطبيعة جودة الأداء لدى الأفراد، حيث يمكن التعرف على رغبات هؤلاء الأفراد ومن ثم تقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع رغباتهم والتي تصل بالعميل إلى مستوى عالٍ من الرضا الذي هو غاية أي مؤسسة ربحية أو غير ربحية.

منهجية الدراسة

تتصف هذه الدراسة بأنها وصفية تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جودة الخدمات المصرفية في البنك العربي ، وتحليلية في دورها في تحديد الأهمية النسبية لفقرات جودة الخدمة المصرفية وقياس الفجوة بين توقعات العملاء وإدراك الإدارة المتمثلة بإجابات المدراء والموظفين، وتحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة وفقاً للأساليب الإحصائية، وميدانية وذلك بجمع البيانات عن طريق توزيع

(50) استبانة على مجتمع الدراسة المكون من عملاء البنك العربي لكلا الجنسين من الذكور والإناث و(50) استبانة على مدراء وموظفي فروع البنك العربي وتم استعادة جميع الاستبانات من عملاء وإدارة وموظفي البنك العربي صالحة للتحليل الإحصائي.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنك العربي والبالغ عددهم (2687)، إضافة إلى عملاء البنك العربي. وبما أن مجتمع الدراسة من العملاء كبير ومن الصعب حصرهم والتواجد معهم في نفس الوقت والتباعد الجغرافي بين الأفرع وخاصة أن هناك أفرع للبنك خارج الأردن وبالتالي كان من الصعب الوصول إلى العملاء في الخارج والوصول إلى الموظفين العاملين في فروع البنك خارج الأردن، تم أخذ عينة عشوائية من العاملين في البنك العربي والبالغ عددها (65) عامل وتم احتسابها بالرجوع إلى (Uma, 2006)، تم استرداد (53) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي (50) استبانة مثلت حجم العينة من العاملين، كما تم أخذ عينة ميسرة من عملاء البنك العربي للإجابة على عبارات المتغير التابع والمتمثل بجودة الخدمات المصرفية المقدمة في البنوك التجارية الأردنية بلغ حجمها (50) استبانة وذلك استناداً لقواعد إحصائية بهدف تساوي العينتين أثناء التحليل وبغرض إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تولى الباحثان وبالإستعانة أيضاً بطلبة الدراسات العليا في قسم إدارة الأعمال وذلك بعد تدريبهم على جمع البيانات من أفراد العينة مباشرة ولم يكن لإدارات البنوك أو فروعها أي نوع من التأثير على اختيار العينة بهدف ضمان عشوائيتها، وقد تم التعامل مع هذه البيانات بوصف أن كل مستجيب يمثل مصدرًا مستقلًا للبيانات. والجدول (1) و(2) يمثل وصف لعينتي الدراسة.

أداة الدراسة

لغايات الدراسة الميدانية وبهدف اختبار الفرضيات، تم مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الخدمة وجودة الخدمة والأداء وكانت أدوات الدراسة متوافرة والفائدة منها مثرية.

ثم تم إعداد استبانة بغرض جمع البيانات اللازمة وتضمنت الاستبانة جزئين: الجزء الأول ويحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الشخصية للعملاء والموظفين، أما الجزء الآخر من الاستبانة فقد تم تخصيصه لفقرات الجودة واحتوت الاستبانة على (20) عبارة وقد احتوت الإجابة على خمس مستويات مستنداً أو مسترشداً بمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale وهي (1) مهم جداً (2) مهم (3) مهم بدرجة متوسطة (4) غير مهم (5) ليس مهم أبداً.

صدق أداة الدراسة

هي التأكيد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جميع البيانات بدقة ولتحقيق ذلك قام الباحثان بأخذ الإستبانة من دراسات أجنبية محكمة ومعروفة عالمياً والخاصة بقياس أبعاد الجودة مع الإطلاع على دراسات عربية مدرجة في مجلات محكمة، كما تم عرض أداة الدراسة، على مجموعة من المختصين الأكاديميين في مجال إدارة الأعمال في جامعة آل البيت، الجامعة الهاشمية، جامعة اليرموك وذلك لإبداء آرائهم وتوصياتهم وملاحظاتهم فيما يخص وضوح الأداة وسلامة صياغتها وتغطيتها لجوانب الدراسة الأساسية، ثم عدلت بناء على ملاحظاتهم في حذف بعض العبارات وتعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً وفهماً لدى مجتمع الدراسة، وبذلك اعتبرت آراء المحكمين وتعديلاتهم فيما يتصل بالاستبانة دلالة صدق كافية لأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

وبعد جمع البيانات وتحليلها قام الباحث باختبار ثبات هذه البيانات من أجل معرفة إمكانية الاعتماد على نتائج هذه الدراسة. ولاختبار ثبات أداة القياس، تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ)/ تحليل الاعتمادية Reliability Analysis حيث بلغت قيمة ألفا (0.85) بناءً على مخرجات الحاسب، وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة وهي (60%) (Sekran, 2000)، وتعني أن هناك اتساقاً بين الإجابات، وأن هناك مستوى ثبات للاستبانة مقداره (0.85).

مصادر جمع المعلومات والبيانات

اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الأولية والتي تم جمعها من عينة الدراسة بواسطة استبانته تم تصميمها لقياس عوامل ومتغيرات الدراسة. إضافة إلى المصادر الثانوية والمتمثلة في الدراسات النظرية والمتعلقة بموضوع الدراسة وما كتب في هذا الموضوع من كتب ومراجع علمية لتكوين إطار نظري يساعد في التأكيد على أهم المتغيرات ذات العلاقة وكذلك في الحصول على معلومات عن طريق الإنترنت والدوريات والمجلات.

محددات الدراسة

اقتصرت الدراسة على البنك العربي بوصفه الرائد، ومن أوائل البنوك في الأردن في العمل المصرفي، ولم تتضمن القطاع المصرفي بأكمله رغبة من الباحثين في إعطاء صورة دقيقة لجودة الخدمة المصرفية على مستوى البنك العربي، كما تمثلت عينة الدراسة بمفردات يمكن وصفها بأنها غير كافية وذلك للانتشار الجغرافي للبنك العربي وتوسع خدماته ليصبح بنكا عاما يتواجد في عدد من دول العالم. إضافة إلى صعوبة إقناع إدارات فروع البنك العربي بتقبل توزيع الأستبانة ورفضه الشديد.

الدراسات السابقة

- دراسة الحوري وآخرون (2011). هدفت الدراسة إلى معرفة جودة الخدمات التعليمية في برنامج ماجستير بكلية إدارة المال والأعمال في جامعات إقليم الشمال من خلال قياس الفجوة الخامسة، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات برنامج الماجستير المطروح في كليات إدارة المال والأعمال في جامعات إقليم الشمال الرسمية، والبالغ عددها 256 طالب وطالبة، واعتمد الباحثين على استبانته بهدف جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتمثلت أبعاد جودة الخدمة التعليمية ب(الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف)، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات.
- وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المدركة من الطلاب وتوقعاتهم لهذه الخدمة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المدركة من الطلاب الذكور والخدمة المدركة من قبل الطالبات الإناث في كلية إدارة المال والأعمال في جامعات إقليم الشمال، كما فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المتوقعة من قبل الطلاب الذكور والخدمة المتوقعة من قبل الطالبات الإناث.
- دراسة محارمه (2005). والتي هدفت إلى قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية القطرية من وجهة نظر عملائها من خلال استخدام مقياس SERVPERF. حيث توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية القطرية من وجهة نظر عملائها، وكذلك إلى وجود علاقة قوية دالة إحصائياً بين الجودة الكلية للخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الوطنية القطرية من جهة، ومجالات جودة الخدمات المصرفية من جهة أخرى.
- دراسة أبو معمر (2005)، حيث هدفت إلى معرفة أفضل المقاييس لقياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة لجودة الخدمة المصرفية، بالإضافة إلى اختيار العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية وكل من الرضا ونية الشراء، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وجودة الخدمة المصرفية المقدمة، وخلصت أيضاً إلى أن استمرار العملاء في التعامل مع البنوك وأن زيادة ولائهم يعتمد بشكل أساسي على تقييمهم لجودة الخدمة المقدمة.
- دراسة المبيريك (2004)، حيث هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة الخدمات المصرفية النسائية في المملكة العربية السعودية من خلال استخدام مقياس SERVPERF. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الانطباع الإيجابي عن الجودة الكلية للخدمة المصرفية النسائية في المملكة، وإلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أربعة من أبعاد للمقياس (الملموسة، والاستجابة، والاعتمادية، والتعاطف) ومستوى الجودة الكلية للخدمة المصرفية، في حين أن هذا المقياس قد أخفق في إظهار علاقة ذات دلالة إحصائية للأمان على الجودة الكلية للخدمة المصرفية.
- دراسة أبو رمان (2002)، حيث هدفت إلى معرفة قياس الجودة في المطاعم السريعة وخاصة في مطاعم ماكدونالدز في الأردن بحيث تم قياس الجودة من خلال أسلوبين رئيسيين يتمتعان بقبول واسع في هذا المجال، أولهما مقياس الفجوات، والثاني مقياس الاتجاهي أو الوقي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة سلبية بين الخدمة المتوقعة والخدمة الفعلية، فضلاً عن أن جودة الخدمة كانت مرضية من خلال المدخل الاتجاهي، وكما أوضحت هذه الدراسة بأن تقييمات العملاء لجودة الخدمة الفعلية تختلف باختلاف عدد الزيارات وكذلك التوقعات.
- دراسة محمود والعلاق (2000)، حيث هدفت إلى تعرف طبيعة العلاقة القائمة بين جودة الخدمة كما يراها المستفيد، ودورها في تحقيق رضاه، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تعريف جودة الخدمة ومراقبتها يختلف في قطاع الخدمات قياساً إلى القطاع السلعي، بالإضافة إلى أن المعايير الوحيدة التي يعتمد عليها في تقييم جودة الخدمة هي تلك التي يحددها المستفيد من الخدمة، وكما أشارت الدراسة إلى أنه يوجد فرق جوهري ما بين جودة الخدمة ورضا المستفيد، وخلصت أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين الجودة بالإدراك للمستفيد وتوقعاته، فإذا كانت الجودة بالإدراك تفوق التوقعات فإن المستفيد سوف يكون راضياً عن الخدمة، أما إذا كان أداء الخدمة أقل من التوقعات، فإن المستفيد سيكون غير راضٍ عن الخدمة.

- دراسة أبو موسى (2000) حيث هدفت إلى تعرف مستوى جودة الخدمة المقدمة فعلياً في كل من بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني، بالإضافة إلى التعرف على مستوى رضا العملاء ودرجة ولائهم لمصارفهم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم عملاء بنك الإسكان وتقييم عملاء البنك الإسلامي الأردني لمستوى جودة الخدمة المصرفية حيث أشارت النتائج إلى أن تقييم عملاء بنك الإسكان كانت أعلى من تقييم عملاء البنك الإسلامي الأردني واعتبرت هذه النتائج أن مستوى جودة الخدمة في كلا البنكين كانت منخفضة، إضافة إلى أن هناك فجوة بين تقييم عملاء بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني لمستوى جودة الخدمة المقدمة فعلياً مع تقييم إدارة كل بنك وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المقدمة فعلياً في كل من بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني ورضا العملاء.
- دراسة معلا (1998)، حيث هدفت إلى قياس جودة الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف التجارية العاملة في الأردن وذلك من خلال وجهة نظر عملاء هذه المصارف، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة فعلياً من قبل المصارف كان منخفضاً بالمقارنة مع مستوى الجودة الذي يتوقعه هؤلاء العملاء فيما يقدم لهم من خدمات مصرفية، وأوضحت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف بين نتائج قياس جودة الخدمة باستخدام كل من المقاييس الأداء الفعلي ومقياس نظرية الفجوة.
- دراسة كوي وآخرون (Cui, et al., 2003) حيث هدفت إلى إيجاد مقياس لجودة الخدمة وجودة الخدمة المرجحة، وجودة الخدمة المدركة، وجودة الخدمة المرجحة المدركة من خلال فحص أبعاد جودة الخدمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مقياس جودة الخدمة ومقياس جودة الخدمة المرجحة المستخدمة في الغرب لا يمكن استخدامه مباشرة على البنوك في كوريا الجنوبية، وكذلك بنود المقياس التي استخدمها بواسطة باسورمان إذ لا يمكن تطبيقها على البنوك في كوريا الجنوبية، في حين أن استخدام مقياس الخدمة المدركة ومقياس الخدمة المدركة المرجحة يمكن استخدامه بعد تعديله ليشمل خمسة أبعاد لقياس الجودة في حين أنه يمكن استخدامه لقياس الجودة المصرفية الكلية، كما أن قياس البعد الملموس يظهر وجود اتساق ثقافي مشترك بين مقياس وجودة الخدمة، مقياس جودة الخدمة المرجحة، مقياس الخدمة المدركة، ومقياس الخدمة المدركة المرجحة.
- دراسة لوريس وآخرون (Loris, et al., 2002) حيث هدفت إلى معرفة العلاقة ما بين إدارة الجودة، وثقافة الجودة والأداء المميز للخدمة من وجهة نظر العملاء في عمليات القطاع المصرفي الذي يعمل في بيئة تنافسية عالية، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية إجراء تحسين على جودة الخدمة المقدمة من قبل المؤسسات الخدمية، وتوصلت أيضاً إلى أن هناك علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة وجودة الخدمة والأداء المميز للخدمة.
- دراسة ولفريد وآخرون (Walfried, et al., 2002) حيث هدفت إلى اختبار تأثير نوعية الخدمة على رضا العملاء من ناحيتين مهمتين وخصوصاً أن هذه الدراسة قد استخدمت عينة عالمية من زبائن البنوك الخاصة وكذلك استخدمت هذه الدراسة مقياسين معروفين هما نموذج الفجوات ومقياس الأداء الوظيفي الفني وهذان المقياسان وظفا للوصول إلى إمكانية إرضاء العميل، وأوضحت النتائج بأن مقياس الأداء الوظيفي الفني للجودة كان أفضل وأكثر قدرة على توقع رضا العملاء مقارنة بمقياس الفجوات وخاصة في الحالات التي تكون فيها درجات تفاعل أكبر مع العملاء أثناء تقديم الخدمة، وبينت الدراسة أهمية بعض المتغيرات الوسيطة وأثرها على كل من جودة الخدمة ورضا العملاء.
- دراسة (Cronin and Taylor, 2002) حيث هدفت إلى تطوير واختبار نموذج آخر لقياس جودة الخدمة من خلال دراسة مفهوم وقياس جودة الخدمة والعلاقة بين الخدمة ورضا العملاء ونوايا الشراء بحيث يركز هذا النموذج على نظرية الفجوة والأدلة التجريبية التي تدعم مدى علاقة الفجوة بين التوقعات والأداء الحقيقي على أنها أساس لقياس جودة الخدمة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب فهم وقياس جودة الخدمة على أنها اتجاه وتقاس بالأداء الفعلي، وأن الجودة هي حالة سابقة لإرضاء العميل، بالإضافة إلى أن رضا العملاء له أثر كبير ومهم على نوايا الشراء.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع قياس جودة الخدمة باستخدام الفجوة للبنك العربي الذي يعتبر من البنوك الرائدة على المستوى المحلي والدولي، ولدوره البارز في دعم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة والتي يشهد فيها العالم تطوراً ملحوظاً في استخدام التكنولوجيا الذي قد يكون له الأثر الأكبر في تحسين الخدمات المصرفية التي قد تنعكس على جودة الخدمة المقدمة للعملاء إضافة إلى التنافس الحاد في هذا القطاع ليس فقط من أجل بلوغ توقعات العملاء بل من أجل تجاوز هذه التوقعات.

مفهوم وأهمية الخدمة

يعتبر Berry من أبرز من كتب في مجال الخدمات إذ استعمل لفظ "رحلة" للتأكيد على جودة الخدمة ليست فقط برنامج محرر، وإنما يجب النظر إلى جودة الخدمة على أنها رحلة بلا نهاية (Fletcher, 2002)، كما وأظهرت أدبيات التسويق والخدمات العديد من التعريفات التي تناولت تحديد مفهوم الخدمة، فقد عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق بأن الخدمة: "هي النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة" (الضمور، 2002). إلا أن هذا التعريف لم يميز بصورة كافية بين السلعة والخدمة، كما عرفها (Kotler and Armstrong, 2001) على أنها نشاط أو منفعة والتي يمكن أن يقدمها طرف آخر والتي هي أساساً غير ملموسة، ولا ينجم عنها تملك أي شيء، وطرق تقديم الخدمة قد يكون مرتبطاً بمنتج مادي أو قد لا يكون، وبالنسبة لـ (William, 1967) فقد عرف الخدمة على أنها نشاط غير ملموس يهدف إلى إشباع الرغبات والحاجات عندما يتم تسويقها للمستهلك النهائي أو المشتري الصناعي مقابل دفع مبلغ معين، ويجب أن لا تقتصر الخدمات ببيع منتجات أخرى".

وتعد الخدمات ذات أهمية بالغة لما لها من طبيعة ودور في الحياة اليومية، ففي الدول الصناعية أصبح قطاع الخدمات من أهم الأنشطة الاقتصادية (Ghobadian, 1994). ومما زاد من أهمية الخدمات ذلك النمو الهائل في هذا القطاع والذي يعزى إلى سرعة التحولات التكنولوجية التي انعكست على حجم ونوع الخدمات المقدمة، وسرعة التطورات التكنولوجية المتسارعة في قطاع الاتصالات (العنيزي، 2002).

مفهوم جودة الخدمة

لقد زاد الاهتمام بموضوع الجودة في عقد الثمانينات سواءً أكان ذلك للسلع أو للخدمات، وأصبحت الجودة أكبر ميزة للخدمة المقدمة وسلاحاً تنافسياً قوياً للشركات التي تملكها، وعلى الرغم من الغموض في مفهوم الجودة إلا إن المسوقين استطاعوا وصف وقياس جودة السلع الملموسة، إلا أن جودة الخدمات لم يجر الاتفاق على قياسها بعد، ولعل اكتساب رضا العميل ثم ولاءه يمكن أن يكون احد معايير جودة الخدمات.

ويوجد العديد من التعريفات لمفهوم جودة الخدمة، لأنه من الصعب جداً تحديد تعريف واحد للجودة، فقد عرفها (Berry, 1995) على أنها التطابق مع المتطلبات أي أنه يجب على الشركات أن تضع المتطلبات والمواصفات وبمجرد وضع هذه المواصفات يجب أن يكون هدف الجودة لمختلف وظائف الشركات هو الالتزام بهذه المواصفات بدقة (دعبول، 2003)، حيث يعبر مفهوم جودة المنتج عن وجود مجموعة من خواص المنتج التي تحدد مدى ملاءمته لكي يقوم بتأدية الوظيفة المطلوبة منه كما يتوقعها المستهلك، حيث تختلف هذه الخواص من منتج إلى آخر (الشتي، 1993).

وقد عرف (Robert, 1997) جودة الخدمة على أنها "معرفة ماذا يريد العميل وتحقيق تلك الرغبة بشكل صحيح يخلو من النقائص والعيوب ومن أول مرة، بحيث لا يضطر المستهلك إلى العودة إلى الموظف مرة أخرى لتعديل خطأ أو قصور تم، إضافة إلى تحقيق الاستمرارية في جودة الخدمة وتحسين الأداء"، بينما يرى (Parasuraman, et al., 1988) على أنها "المطابقة مع مواصفات المستهلك، فالجودة هي تعريف المستهلك لها وليس تعريف الإدارة لها". في حين عرفها (Stewart, 1999) بأنها "حكم اتجاهاً شامل نحو تفوق الخدمة، بالرغم من أن الطبيعة الدقيقة لهذا الاتجاه غير متفق عليها".

لقد أشار (Parasuraman et al., 1991) إلى أن العملاء يتخذون قراراتهم باستخدام عدد من المعايير الأساسية للحكم على الخدمة المقدمة، ويمكن تصنيفهم على النحو التالي (الضمور، 2002):

- الناس:

- المصداقية، والاحترافية، والفعالية أو اللطف.
- الاتصال الجيد وطرق التقديم والعرض.
- القدرة على تفهم وتحديد حاجات العملاء.

- مراحل التسليم:

- الاعتمادية، ومستويات الثقة بالأداء، والحفاظ على الوقت.
- الفعالية، والدافعية، واليقظة.

- البيئة المادية:

- مظهر وشكل العناصر المادية الملموسة للخدمة.
- البيئة المحيطة الأساسية.

قياس جودة الخدمة

يعد تحقيق جودة الخدمات هدفاً وأداةً تسويقية في الوقت نفسه، وذلك لأن تحقيق خدمات ذات جودة عالية يؤدي إلى تحقيق رضا العملاء، ولذلك يجب على الشركات أن تقوم بقياس جودة الخدمات والتي يمكن قياسها من خلال مدخلين:

1- المدخل للاتجاهي:

يرى هذا المدخل أن جودة الخدمة هي مفهوم اتجاهي يتصل برضا العميل، إضافة إلى ارتباطه بالأداء الفعلي للخدمة المقدمة، فجودة الخدمة يقيّمها العميل ويدركها على شكل اتجاه مبني على عملية تقييم تراكمية بعيدة المدى، أما رضا العميل فهو حالة نفسية عابرة وسريعة الزوال، باعتبار أن الرضا عامل وسيط بين الإدراك السابق لجودة الخدمة والإدراك الحالي لهذه الجودة، وعلى ضوء ذلك يتم تقييم العملاء لجودة الخدمة المقدمة فعلاً (معلاً، 1998)، ويرى (Oliver, 1980) أن الاتجاه الأولي نحو الخدمة يعتبر دالة لتوقعات العملاء حول الخدمة وأن توقعاتهم المستقبلية هي دالة تقييمهم للمستوى الحالي للخدمة المقدمة لهم، لهذا فإن رضا العميل عن مستوى الأداء الفعلي يعتبر عاملاً مساعداً في تشكيل إدراك العميل نحو جودة الخدمة، ولكن عند تكرار عمليات شراء الخدمة فإن الرضا يصبح عاملاً رئيسياً في تقييم جودة الخدمة.

وقد تم رفض فكرة الفجوة بين إدراك العميل وتوقعاته في المدخل الاتجاهي لقياس جودة الخدمة وتم التركيز على قياس الأداء الفعلي للخدمة المقدمة كنوع من الاتجاهات، ولاعتقاد مؤيدي هذا الأسلوب بعدم الحاجة لقياس توقعات العملاء، لأن الأداء الفعلي يزود بمعلومات كافية، وقد أطلق على هذا الأسلوب في قياس جودة الخدمة "قياس الأداء الفعلي"، وقد اعتمد في هذا الأسلوب على الأبعاد الخمسة للجودة والتي حددها (Parasuraman, et al., 1988) في دراسته لقياس جودة الخدمة وهي (الجوانب الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمانة، والتعاطف) وقد عرفت هذه الأبعاد بـ (SERVQUAL).

2- مدخل تحليل الفجوة:

يعتمد تقييم العميل لجودة الخدمة على إدراكه لجودة الخدمة المستلمة مقارنة بتوقعاته السابقة، وتعرف فجوة الخدمة بالفرق بين التوقعات والإدراك، ويعتبر الأساس الذي تعتمد عليه معظم الدراسات المتعلقة بجودة الخدمة (Lewis, 1989; Lewis and Mitchell, 1990).

لقد قام (Parasuraman, et al., 1985) بتطوير نموذج يدعى SERVQUAL يقيس الفجوة بين توقعات العميل وإدراكه، حددوا فيه خمس فجوات بين توقعات العميل لجودة الخدمة وبين إدراكه للخدمة الفعلية، وذلك بهدف استخدامه في تحليل وتحديد مصادر مشاكل الجودة ومساعدة المديرين في كيفية تحسين الجودة، حيث يتعلق الجزء العلوي من النموذج بالعميل والجزء السفلي بمقدم الخدمة، ويبين كذلك نشاطات المنظمة المقدمة للخدمة والتي لها تأثير على إدراك الجودة، ويبين كذلك التفاعل بين نشاطات المنظمة، ونطاق الارتباط بين نشاطات المنظمة التي لها صلة وثيقة بتقديم مستوى مرضي لجودة الخدمة، وقد حدد النموذج الفجوات التي تسبب عدم النجاح في تقديم الجودة المطلوبة بخمس فجوات:

- 1- فجوة بين توقعات العميل وإدراك إدارة المنظمة: في هذه الحالة تكون إدارة المنظمة لا تدرك دائما بدقة رغبات العملاء وكيفية حكم العميل على مكونات الجودة بسبب عدم صحة المعلومات التي لديها عن السوق وأنماط الطلب أو أنه تم تفسيرها بشكل خاطئ.
- 2- فجوة بين إدراك إدارة المنظمة وتحديد درجة دقة مواصفات الجودة: أي أنه لا يوجد تطابق ما بين مواصفات الجودة مع توقعات الإدارة ويعود السبب إلى عدم قدرة المنظمة على وضع مستويات واضحة للجودة أو أخطاء في إجراءات التخطيط.
- 3- فجوة بين تحديد مستوى جودة الخدمة والتسليم الفعلي للخدمة: وتنشأ هذه الفجوة بسبب صعوبة وضع مواصفات محددة وواضحة ومرنة، وأن العاملين غير مقتنعين بالمواصفات المطلوبة، أو ضعف في مستوى المهارات اللازمة لدى مقدمي الخدمة على أداء الخدمة المطلوبة. مما يؤدي إلى وجود اختلاف ما بين جودة الخدمة المقدمة والمستوى المرغوب به.
- 4- فجوة بين الخدمة والاتصال بالسوق: أي وجود اختلاف ما بين الوعود المعطاة من خلال عمليات الاتصال الترويجية مع الأداء الفعلي للخدمة، ويعود السبب في ذلك لعدم التنسيق ما بين العمليات والتسويق الخارجي للمنظمة.
- 5- فجوة بين الخدمة المؤدية والمتوقعة: أي أن الخدمة المدركة لا تتطابق مع الخدمة الفعلية، وتحدث هذه الفجوة بسبب حدوث أكثر من فجوة في آن واحد.

أبعاد جودة الخدمة

تعتمد جودة الخدمة على إدراك العميل، ولذلك فإن معظم التعريفات الإجرائية لجودة الخدمة تعتمد على المفهوم التسويقي (Gummesson, 1991; Grönroos, 1984)، حيث قسم الباحثون جودة الخدمة إلى عنصرين رئيسيين وهما الجودة الفنية والجودة الوظيفية (Gummesson, 1984; Parasuraman *et al.*, 1985; Lewis, 1991; Lewis and Mitchell, 1990; Mangold and Babakus, 1991)، حيث تشير الجودة الفنية إلى جودة الخدمة (المنتج) بينما تشير الجودة الوظيفية إلى الأسلوب الذي تقدم به الخدمة (المنتج).

وقد قام (Parasuraman, *et al.*, 1988) بفحص نموذج جودة الخدمة الذي تم تطويره عام 1985، وطور هؤلاء الباحثون نموذجاً اسمه SERVQUAL من أجل قياس جودة الخدمة، وهذا النموذج مبني على الجودة المدركة، وقد حددت هذه الدراسة أن هناك إمكانية تجاهل الأبعاد العشرة الأصلية لجودة الخدمة، أو أن هناك احتمالية لعدم وجود علاقة ترايبوية عالية بين هذه الأبعاد بحيث يتم استرجاعها ضمن النموذج. وقد أشار هؤلاء الباحثون أيضاً إلى أن ثلاثة من هذه الأبعاد كانت مميزة "المحسوسية، الثبات، والاستجابة"، وقام هؤلاء الباحثون بإسقاط الأبعاد الباقية ضمن بعدي "التعاطف والضمان"، ويعمل نموذج SERVQUAL على تقييم هذه الأبعاد الخمسة المميزة، وقد شعر هؤلاء الباحثون أن هذه الأبعاد الخمسة قادرة على الوصول إلى جوانب الأبعاد العشرة الأصلية، وهذه الأبعاد هي (Ashok, *et al.*, 1996):

- الأشياء الملموسة: المرافق المادية، المعدات، والأدوات ومظهر العاملين والموظفين.

- الاعتمادية: القدرة على أداء الخدمة الموعد بها بشكل دقيق ويعتمد عليه.

- الاستجابة: الرغبة في مساعدة الزبائن وتوفير خدمة جيدة.

- الأمان: معرفة وكياسة الموظفين، وقدرتهم على إلهام وخلق الثقة لدى المستهلك.

- التعاطف: العناية الشخصية بالمستهلك والانتباه الشخصي الذي توفره الشركة لزيائنها.

وبناءً على نموذج (Gronroos, 1984)، يمكن تبويب المحسوسات، الضمان، التعاطف، بشكل أبعاد وظيفية لجودة الخدمة، ويمكن تبويب الثبات والاستجابة على أنها أبعاد تقنية، مع هذا، وحسب تعريف (Parasuraman, *et al.*, 1988) يمكن اعتبار الاستجابة على أنها بعد وظيفي من الجودة، وقام الباحثون أيضاً بتضمين سبعة أبعاد أصلية في بناءات الضمان، والتعاطف، وهذه الأبعاد هي: الاتصال، والأمان، والثقة، والمقدرة، ومعرفة وفهم المستهلك، والمجاملة، وإمكانية الوصول.

خصائص العينة

تفاوتت فئات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ونوع العمل، ومستوى الدخل الشهري، وعدد سنوات التعامل مع البنك، وحجم ودائع أفراد العينة لدى البنك، لدى كلا المجموعتين - العملاء والموظفين.

عينة العملاء:

شكل الذكور ما نسبته 64% من أفراد العينة، وتراوح متوسط أعمار العينة ما بين 40-49 عاماً حيث بلغت نسبة هذه الفئة ما يقارب 36% من مجموع العينة. أما المستوى التعليمي فقد شكل الحاصلون على مستوى الثانوية العامة أكبر نسبة من العينة وبلغت 46%.

أما مستوى الدخل الشهري فقد احتلت فئة الدخل 331-580 دينار المرتبة الأولى بين الدخول المختلفة أي ما نسبته 40%. أما عن عدد سنوات التعامل مع البنوك فقد شكل الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك للفترة 4-7 سنوات النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت 36% من العينة. أما عن حجم الودائع فقد كان أصحاب الودائع التي تقل عن 5000 دينار تشكل النسبة الأكبر من حجم إيداعات أفراد العينة وشكلت 78% من إجمال العينة. الجدول (1).

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة وفق العوامل الديموغرافية (عينة الدراسة/ العملاء)

العامل	التصنيف	العدد	النسبة %
الجنس	الذكور	32	64
	الإناث	18	36
	المجموع	50	100
العمر	29-20 سنة	7	14
	39-30 سنة	11	22
	49-40 سنة	18	36
	أكبر من 50 سنة	14	28
	المجموع	5	100
المستوى التعليمي	دون الثانوية العامة	23	46
	حاصل على الثانوية	12	24
	حاصل دبلوم كلية	3	6
	حاصل على البكالوريوس	7	14
	دراسات عليا	5	10
	المجموع	50	100
	موظف حكومي	6	12
نوع العمل	موظف قطاع خاص	5	10
	صاحب عمل خاص	21	42
	مهني: طبيب، محام...	9	18
	منتسب للقوات المسلحة	2	4
	المجموع	50	100
	أقل من 100 دينار	1	2
	180-101 دينار	13	26
مستوى الدخل الشهري	330-181 دينار	9	18
	580-331 دينار	20	40
	830-581 دينار	7	14
	أكثر من 831 دينار	0	0
	المجموع	50	100
	أقل من سنة	4	8
	3-1 سنوات	12	24
عدد سنوات التعامل مع هذا البنك	7-4 سنوات	18	36
	10-7 سنوات	14	28
	أكثر من 10 سنوات	4	8
	المجموع	50	100
	أقل من 5000 دينار	39	78
حجم الودائع لدى هذا البنك	5000- أقل من 10000 دينار	7	14
	10000- أقل من 20000 دينار	1	2
	20000- أقل من 30000 دينار	1	2
	30000- أقل من 40000 دينار	0	0
	40000 دينار فأكثر	2	4

عينة الموظفين:

شكل الذكور ما نسبته 78% من أفراد العينة، وكان متوسط أعمار العينة يقع ما بين 30-39 عام حيث بلغت نسبة هذه الفئة ما يقارب 54% من مجموع العينة. أما المستوى التعليمي فقد شكل الحاصلون على شهادة البكالوريوس أكبر نسبة من العينة وبلغت 76%. أما مستوى الدخل الشهري فقد احتلت فئة الدخل 351-600 دينار المرتبة الأولى بين الدخول المختلفة أي ما نسبته 76%. أما عن عدد سنوات العمل لدى البنك فقد شكلت الفئة 4-7 سنوات النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت 34% من العينة. الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة وفق العوامل الديموغرافية (عينة الدراسة/ الموظفين)

العامل	التصنيف	العدد	النسبة %	
الجنس	الذكور	39	78	
	الإناث	11	22	
	المجموع	50	100	
العمر	20-29 سنة	11	22	
	30-39 سنة	27	54	
	40-49 سنة	7	14	
	أكبر من 50 سنة	5	10	
	المجموع	50	100	
المستوى التعليمي	دون الثانوية العامة	0	0	
	حاصل على الثانوية	2	4	
	حاصل دبلوم كلية	4	8	
	حاصل على البكالوريوس	38	76	
	دراسات عليا	6	12	
	المجموع	50	100	
	مستوى الدخل الشهري	200-350 دينار	6	12
		351-600 دينار	38	76
		601-850 دينار	5	10
		أعلى من 851	1	2
المجموع		50	100	
أقل من سنة		6	12	
1-3 سنوات		14	28	
عدد سنوات العمل لدى هذا البنك	4-7 سنوات	17	34	
	7-10 سنوات	3	6	
	أكثر من 10 سنوات	10	20	
	المجموع	50	100	

اشتملت الاستبانة المرفقة في هذه الدراسة على عشرين سؤالاً. كما اعتمدت هذه الأسئلة في توضيح مدى تقارب وجهات النظر بين العملاء والموظفين ومدى تأثير ذلك على مجال الوعي المصرفي بشكل عام ومن ثم تحديد جودة الأداء في البنك العربي. حيث مثل كل سؤال بنسبة مئوية واحتل أهمية مئوية معينة من وجهة نظر الفرد تحت الدراسة سواء العميل أو الموظف.

اختبار الفرضيات

ومن الجدول رقم (3) يتبين أن هناك تقاربت في آراء ووجهات نظر العملاء والموظفين في عدة عناصر، حيث كان هذا التقارب هو ارتباط كامل بين الطرفين ففي كل من العناصر: عدم التعقيد في المعاملات، استخدام متنوع لوسائل التكنولوجيا، يمتلك موظفو البنك قدرات عالية في تقديم الخدمة، يقدم البنك خدمات خالية من المخاطر السرية في المعاملات، توفر خدمات مجانية ليس لها علاقة بالخدمات المصرفية، حيث كان الارتباط من حيث الترتيب من وجهة نظر كل من العملاء والموظفين ارتباطاً شبه تام.

جدول رقم (3) القيم المرجحة الممثلة للأهمية النسبية لكل عنصر في رأي الفئة المجيبة على الاستقصاء، والترتيب النسبي للعنصر

رقم العبارة	العنصر	العملاء		الموظفين	
		الترتيب	الأهمية %	الترتيب	الأهمية %
1	عدم التعقيد في المعاملات	2	95	2	95
2	حرص البنك على حل المشاكل للعملاء	4	85	14	35
3	تقديم خدمات خالية من الأخطاء	4	85	5	80
4	سرعة الحصول على الخدمة	3	90	6	70
5	شرح وتفسير الخدمة	3	90	2	95
6	استخدام متنوع لوسائل التكنولوجيا	7	75	7	70
7	يهتم البنك بالنظافة والإضاءة والتكيف	5	80	4	85
8	توفر مكان للانتظار وبطريقة مريحة	12	45	11	50
9	المظهر اللائق لموظفي البنك	6	58	8	65
10	التجهيزات والمباني ذات مظهر جميل ومميز	13	30	10	55
11	يملك موظفو البنك قدرات عالية في تقديم الخدمة	9	60	9	60
12	يقدم البنك خدمات خالية من المخاطر	11	50	11	50
13	متابعة الإجراءات الخاصة بالعملاء منذ طلب الخدمة ولغاية تقديمها	14	35	12	45
14	السرية في المعاملات	1	100	1	100
15	تزويد معلومات دورية عن الحسابات	16	25	12	45
16	الاهتمام الشخصي بالعميل	5	80	6	75
17	دقة توضيح الخدمة باللغة التي يتفهمها العميل	17	20	13	40
18	إعطاء معلومات عن كشف الحسابات	15	30	12	45
19	توفر خدمات مجانية ليس لها علاقة بالخدمات المصرفية	10	55	10	55
20	توضيح الإجراءات المتبعة للحصول على الخدمة	15	30	13	40

فيما حصل عنصر سرعة الحصول على الخدمة على المرتبة الثالثة لدى العملاء بأهمية نسبية 90% من إجمالي الخدمات بينما حصل هذا العنصر على المرتبة السادسة بأهمية مقدارها 75% من وجهة نظر الموظفين، كما تباين العنصر حرص البنك على حل المشاكل للعملاء، حيث احتل المرتبة الرابعة بأهمية نسبية بلغت 85%، بينما حصل على المرتبة الرابعة عشر من وجهة نظر الموظفين بأهمية مئوية مقدارها 35%.

فعند النظر إلى هذه النتائج يجدر بنا أخذ هذه الفروقات بعين الاعتبار ومحاولة تقليصها إلى أدنى حد مع مراعاة صالح كلا الطرفين للمحافظة على التوازن المطلوب للرفي بأفضل أنواع الخدمة المصرفية.

وبالرجوع إلى جدول رقم (4) نجد أن معامل الارتباط بين إجابات الموظفين والعملاء هو 0.76 وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الارتباط الوثيق بين وجهات النظر لكلا الطرفين، ويدعم معامل سبيرمان للارتباط الفرضية الثانية في هذه الدراسة، ومن خلال تفحص الجدول المتعلق بهذا الارتباط نلاحظ بعض العناصر التي تتصف بنوع من الشذوذ، الذي سيكون موضع التعليق في كل من النتائج والتوصيات.

جدول رقم (4) معامل ارتباط سبيرمان قياس مدى ارتباط وجهات نظر كلا المجموعتين، العملاء والموظفين

العنصر	(1) الترتيب/ موظف	(2) الترتيب/ عملاء	(2-1) ²
1	2	2	0
2	4	14	100
3	4	5	1
4	3	6	9
5	3	2	1
6	7	7	0
7	5	4	1
8	12	11	1
9	6	8	4
10	13	10	9
11	9	9	0
12	11	11	0
13	14	12	4
14	1	1	0
15	16	12	16
16	5	6	1
17	17	13	16
18	15	12	9
19	10	10	0
20	15	13	4
المجموع	-	-	176

* اذا كان $R > 0.3$ العلاقة ضعيفة، $R \geq 0.3$ $R > 0.7$ العلاقة متوسطة، $R \leq 0.7$ العلاقة قوية (أبو زينة وآخرون، 1984)

$$r = \frac{176 \times 11}{20 - 8000} - 1$$

$$= 0.76$$

وبالنظر إلى الجدول رقم (5) نجد تحقق صدق المفهوم من خلال اجتماع كلا المجموعتين في إجابة واحدة حددت بمهم جداً، وتم اختبار الإجابات باختبار (t)، وأظهر هذا الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ حيث بلغت قيمة (t) 22.33 وقد تم اختبار ثبات القياس وصدق التقارب وصدق المفهوم له بمثل هذه الطرق.

جدول رقم (5) اختبار T-test لإجمالي أفراد العينة العملاء والموظفين مستوى الدلالة للإجابة بمهم جداً لكلا المجموعتين

العنصر/ التقييم	مهم جداً	أخرى	الوسط الحسابي ^(*)	الانحراف المعياري	قيمة t
العملاء	37	13	1.189	0.34	
الموظفين	13	37	1.130	0.38	22.33 ^(**)

(*) الوسط الحسابي يقع على مقياس من درجتين، الإجابة بمهم جداً، والاستثناءات الأخرى لكلا المجموعتين.

(**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$

ومن أجل مراعاة الدقة في التحليل تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة مواضيع محددات هي الاعتمادية الفقرات (1-5)، الثقة الفقرات (11-15)، الاهتمام والعناية الفقرات (16-20)، والأشياء المادية في بيئة البنك الداخلية الفقرات (6-10) انظر جدول رقم (3)، وهذه المحددات تحظى بأهمية نسبية متفاوتة في تشكيلها للمقياس، وقد اقتصر هذا التحليل على مجموعة العملاء لما لهم من أثر كبير في إدراك جودة الخدمة والتأثير المباشر وغير المباشر في نتائج أعمال البنك ونشاطاته.

الفرضية الثانية: لا توجد فجوة بين ما يتوقع العملاء الحصول عليه، وبين إدراك إدارات فروع البنك (البنك العربي) لهذه التوقعات.

جدول رقم (6) الجودة المدركة للخدمات المصرفية في الأردن وفقاً لأبعاد المقياس (أ)

التقييم	الفجوة	الوسط الحسابي للإدراك (البنك)	الوسط الحسابي للتوقعات (العملاء)	العنصر/ التقييم
(د)	(ج)	(ب)	(ب)	
ممتاز	0.107-	4.198	4.082	الاعتمادية
جيد	0.227	3.832	4.058	الأشياء المادية
جيد	0.213	3.813	4.027	الثقة
جيد	0.004	3.040	3.044	الاهتمام

(أ) ن = 100، عدد أفراد العينة.

(ب) الوسط الحسابي يقع على مقياس ذي خمس نقاط تتفاوت من رقم واحد للإجابة على الأقل موافقة حتى رقم خمسة للإجابة الأكثر موافقة.
(ج) الفجوة وهي الفرق بين الوسط الحسابي للتوقعات والوسط الحسابي للإدراك، والإشارة السالبة تدل على أن الإدراك أقل من التوقعات، والإشارة الموجبة تدل على أن الإدراك أعلى من التوقعات.

(د) درجات التقييم على قياس من خمس نقاط كما يلي (*):

أقل من - 0.43 : ممتاز

من -0.43 إلى 0.86 : جيد

أكثر من 0.86 : ضعيف

(*): هذا المقياس استخدم اعتماداً على مقياس SERVQUAL، حيث تستخدمه البنوك الأميركية لتقييم درجات الجودة.

يوضح جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية لكلا من توقعات العملاء وإدراك الإدارة والفجوة بين التوقعات والإدراك لكل بعد من أبعاد الجودة:

1- الاعتمادية: وتتمثل في القدرة على إنجاز الخدمة التي وعد البنك بتقديمها بشكل يعتمد عليه، وبشكل أكثر تفصيلاً وكما يشير جدول رقم (6) فإنها تحظى بالأهمية النسبية القصوى للمعايير في تشكيلها للتوقعات، أما في تشكيلها للوعي المصرفي فإنها تحظى باهتمام جميع العملاء ومن خلال تحليل الاستبانة تبين أن توقعات العملاء للاعتمادية تشكل معدل مقداره 4.082 وأما معدل الاعتمادية الحقيقية لدى البنك فقد كان 4.189 أي بفارق -0.107 أي أن الفجوة كانت لصالح البنك وهو فرق مقبول جداً ويدل على أن هناك مستوى عالٍ من الوعي المصرفي تجاه الجانب الاعتمادي.

2- المادية: جاء هذا المعيار في المرتبة الثانية من الأهمية في تشكيل توقعات العملاء من عملاء جميع البنوك، وهو في المرتبة الثانية أيضاً من الأهمية في تشكيل الوعي المصرفي لدى جمهور المتعاملين، ومن خلال التحليل للاستبانة كانت توقعات العملاء للمادية تشكل معدل مقداره 4.058 أما المعدل الحقيقي للمادية فهو 3.832 أي بفارق مقداره 0.227 وهو فرق مقبولاً ويدل على مستوى جيد من الوعي المصرفي.

3- الثقة: يشترك العملاء مع عملاء جميع البنوك في أن الثقة هي في الرتبة الثالثة من الأهمية في تشكيلها للتوقعات وفي تشكيلها للوعي المصرفي أيضاً، ومن خلال الاستبانة تبين أن معدل الثقة المتوقع 4.027 ومعدل الثقة الحقيقي بلغ 3.813 وبفارق مقداره 0.213 وهو فرق مقبول ويدل على مستوى جيد من الوعي المصرفي لدى جمهور المتعاملين مع البنوك.

4- الاهتمام: حظي اهتمام العاملين بالعملاء والعناية الشخصية التي يعطونها إياهم بالمرتبة الأخيرة من الأهمية في تشكيله للتوقعات وذلك بإجماع عملاء البنوك، وجاء هذا المعيار في المرتبة الأخيرة أيضاً في تشكيله للوعي المصرفي لدى هؤلاء المتعاملين، ومن خلال تحليل الاستبانة كان معدل الاهتمام المتوقع 3.044 بينما كان المعدل الحقيقي للاهتمام 3.004 أي بفارق مقداره 0.004 وهو فرق مقبول ويدل على مستوى وعي جيد لدى المتعاملين.

وبعد هذا العرض يلاحظ أن للأهمية النسبية في المعايير في تشكيلها للتوقعات والوعي أن المعايير المؤسسية المرتبطة بالبنك (الاعتمادية والأشياء المادية) تشكل مجموعها نسبة متقدمة على المعايير المرتبطة بالأفراد (الثقة والاهتمام)، وهذا فيه إشارة إلى أن العملاء يتعاملون مع مؤسسات أولاً ثم يتعاملون مع أفراد لذلك لم يكن مهماً كثيراً بالنسبة لهم أن يبدي هؤلاء العاملين قدراً كبيراً من الاستجابة لهم أو الاهتمام بهم طالما أنهم يشعرون بأن للبنك الذي يتعاملون معه قدر عالٍ من الاعتمادية والثقة وكذلك لم يكن للبيئة المادية أهمية كبيرة طالما أنها لا تخالف شعورهم هذا.

ولكن هذا لا يعني أن لا تلقي البنوك نظرة إلى المعايير الشخصية، فالعميل إنسان أولاً ويرغب بالإحساس باللمسة الإنسانية والشخصية في تعامله مع المؤسسات الخدمية، كذلك فإن البنك يمكن أن يوصي الاعتمادية والثقة إلى عملائه من خلال مواقف التعامل التي يدخلون فيها مع العاملين في البنك.

جدول رقم (7) الجودة المدركة للخدمات المصرفية في الأردن قطاع البنوك / البنك العربي لكامل المقياس (أ)

الوسيط الحسابي للتوقعات	الوسيط الحسابي للإدراك	الفجوة	التقييم
(ب)	(ب)	(ج)	(د)
4.16	3.79	0.37-	ممتاز

(أ) ن = 100، عدد أفراد العينة.

- (ب) الوسيط الحسابي يقع على مقياس ذي خمس نقاط تتفاوت من رقم واحد للإجابة على الأقل موافقة حتى رقم خمسة للإجابة الأكثر موافقة.
- (ج) الفجوة وهي الفرق بين الوسيط الحسابي للتوقعات والوسيط الحسابي للإدراك، والإشارة السالبة تدل على أن الإدراك أقل من التوقعات، والإشارة الموجبة تدل على أن الإدراك أعلى من التوقعات.
- (د) عند تطبيق مقياس SERVQUAL تستخدم البنوك الأميركية درجات التقييم التالية على مقياس من سبع نقاط:
- أقل من - 0.50 : ممتاز
من -0.50 حتى -1.00 : جيد
أكثر من -1.00 : ضعيف

ويشير الجدول رقم (7) إلى تقارب مستويات الجودة لكل من مستويات التوقعات والإدراك وفقاً للمعايير مجتمعة، حيث أن هناك فجوة سالبة وصغيرة نسبياً بلغت (-0.37) أي أن ما يتوقعه العملاء يفوق مستوى إدراك إدارات فروع البنوك وبالتالي ترفض الفرضية العدمية للدراسة والتي مضمونها أنه لا يوجد فجوة بين ما يتوقع العملاء الحصول عليه، وبين إدراك إدارات فروع البنك (البنك العربي) لهذه التوقعات

النتائج

يمكن إجمال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

1. يعد مستوى جودة الخدمات المصرفية في البنك العربي ممتازاً بشكل عام.
2. الأشياء المادية تحظى بأهمية متوسطة للعملاء، وهي بهذا لها قدرة محدودة في حفز العملاء للتعامل مع البنك.
3. تتبادل الاعتمادية والثقة مرتبة الأهمية المتقدمة في تشكيلها لمستوى الوعي وتتبادل الأشياء المادية والاستجابة مرتبة الأهمية المتوسطة، ويحظى الاهتمام والعناية الشخصية بالمرتبة الأخيرة.
4. يعد بنك العربي من الأجهزة المصرفية العملاقة في السوق الأردني لمواكبته عصر التكنولوجيا.
5. تسعى إدارة البنك إلى توفير طلبات ورغبات العملاء وفقاً لسياسته المالية والائتمانية.

مناقشة النتائج

يقصد بالمناقشة هنا المضامين التي أمكن التوصل إليها في سرد النتائج سالف الذكر.

1. مستوى توقعات العميل في الأردن من المؤسسات المصرفية ليس مرتفعاً كثيراً، مما يعني أن العميل لا يتوقع مستويات بالغة التميز في الجودة.
2. ربما يؤدي طول فترة تعامل العميل مع البنك إلى فهم أوضح للطرفين لما يتوقعه، وبالتالي الوصول إلى نقطة يكون عندها ما يقدم في مستوى المتوقع، والمتوقع في مستوى ما يقدم، وهذا يؤدي إلى زيادة وعي العميل المصرفي.

3. يؤثر مستوى تعقد التعاملات التي تتطلبها الحاجة الفردية أو حجم النشاط الاقتصادي على مستوى توقعات العميل لجودة الخدمات المصرفية، وكذلك مدى توفر البدائل لاختيار العميل، فكلما زاد مستوى تعقد التعاملات زاد مستوى التوقعات، وكلما توفرت البدائل بشكل أكبر زاد مستوى التوقعات أيضاً للأول وما يقدمه الثاني.
4. عند تعامله مع المؤسسة المصرفية، فإن العميل يكون حريصاً على التعامل مع مؤسسة أكثر من تعامله مع أشخاص، فهو يعطي أهمية متقدمة للاعتمادية والثقة وهي صفات مؤسسية، وأهمية متدنية للاستجابة والاهتمام والعناية الشخصية وهي صفات ترتبط بالعميلين.
5. رغم أن الاستجابة والاهتمام والعناية التي يبديها العاملون بالعملاء تحظى بأهمية متدنية لديهم، إلا أنه يجب عدم إهمالها أو مجرد التقليل من أهميتها، فإن كان العميل لا يركز كثيراً على سلوكيات العاملين فهذا لا يعني أنه راغب في أن يهان أو يعاقب من جراء تعامله مع البنك، ولكن قد يكون فيه إشارة إلى أن استجابة واهتمام العاملين جيدة فعلاً، وأنه من الأمور المسلم بها أن تكون كذلك، فضلاً عن أنه يمكنه الحكم عليها بسهولة أكثر من حكمه على مدى اعتمادية أو ثقة البنك.
6. يعد مستوى توقعات المودعين لجودة الخدمات المصرفية في بنك الإسكان مطرد بغض النظر عن حجم الودائع.
7. تعتبر الزيادة في مستوى الدخل السنوي غير مقترنة بالضرورة بالحاجة لمزيد من الخدمات المصرفية، وربما أنه بزيادة مستوى الدخل يزداد مستوى الإنفاق.
8. تبين من خلال معامل ارتباط سبيرمان أن وجهات النظر متقاربة بين العملاء والموظفين وأن الموظفين يتفهمون وجهة نظر العملاء ولكنهم لا يستطيعون تلبية رغباته وذلك لأن صنع القرار ليس بأيديهم بقدر ما هو بيد الإدارة العامة والتي بدورها تحدد مقياس جودة الأداء في البنك، وهي ليست على اتصال مباشر ومستمر بالعملاء لتدرك توقعات العملاء بعكس الموظفين، حيث أن الموظف يكون أكثر في حقل التعامل المباشر وأكثر تفهماً لحاجات أولئك العملاء، ولكن فالموظف منهك بما يقوم به من أعمال روتينية يومية تحول بينه وبين نقل توقعات ورغبات العملاء إلى الإدارة العامة.

التوصيات

- إظهاراً لأهمية هذه الدراسة، فإنه لا بد من تقديم بعض التوصيات البنك العربي لتعنيها على التعامل مع جودة الخدمة بهدف تحسين مستواها ليوافق توقعات العميل وبالتالي الوصول إلى أعلى جودة أداء ممكنة.
- وتنطلق هذه التوصيات من حقيقة أنه لا توجد معادلة محددة لتحسين جودة الخدمة، ولكن هناك إطار يمكن أن ينتظم فيه جهد هذا الإطار على توجهات رئيسية ثلاثة: توجه نحو جودة الخدمة، نحو العميل، نحو الموظفين. والتي من خلالها يوصى بما يلي:
1. تعديل الوسائل والإجراءات والنظم والتجهيزات أو تطويرها لتقديم خدمة بالجودة المتفق عليها.
 2. ربط الأدوار الفردية والأولويات المؤسسية وتقييم الأداء الفردي والمؤسسي بتقديم خدمة بالجودة المتفق عليها.
 3. استمرار توجه الإدارة نحو جودة الخدمة ومشاركتها والتزامها بها عن طريق تخصيص الوقت الكافي لمناقشة أمورها وتعديل السياسات والإجراءات كلما تطلب الأمر ذلك، والنظر إلى ما ينفق على تحسين الجودة على أنه استثمار على المدى الطويل وليس تكلفة، والسعي إلى تطوير ثقافة مؤسسية تعزز جودة الخدمة.
 4. تحديد القطاع أو القطاعات من السوق التي ترغب المؤسسة المصرفية في التوجه إليها والعمل فيها، وتحديد التميز في جودة الخدمة كميزة تنافسية للمؤسسة المصرفية في تلك القطاعات.
 5. تطوير أو تعديل الخدمات المقدمة بما يوافق توقعات العميل واقتراح بدائل عملية ممكنة لتحقيق ذلك. وهذا قد ينعكس بشكل مباشر في تقديم خدمات مفصلة تتلاءم مع حالة كل عميل سواء على نطاق كبير أو على نطاق صغير.
 6. إدارة شكوى العميل والاستجابة لها ومعالجتها بسرعة وانتظام وعلى مختلف المستويات التنظيمية وبالأخص المستويات التنظيمية العليا.
 7. تحسين قنوات الاتصال بين الموظفين في جميع المستويات التنظيمية وبين الإدارة، من خلال لقاءات دورية غير رسمية، أو من خلال نشرات داخلية توزع على الموظفين وتنتشر فيما بينهم، أو من خلال اقتراحات تصل للإدارة العليا مباشرة.
 8. إعطاء دور فعال للموظفين في العمل على زيادة جودة الأداء وتطوير وتحسين الخدمة لأنهم أكثر فهماً واتصالاً بالعملاء.
 9. محاولة التغيير والتجديد في النظام المتبع في سياسة البنك مع ما يتلاءم مع حاجات الموظفين.

المراجع:

- محمود، أحمد والعلاق، بشير، (2001). العلاقة المنطقية بين جودة الخدمة بالإدراك ورضا المستفيد (دراسة تحليلية). مجلة إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، المجلد 3، العدد 2: 33-53.
- أبو رمان، أسعد، (2002). قياس جودة الخدمات المقدمة في مطاعم ماكدونالدز في عمان: دراسة ميدانية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 5، العدد 1: 1-24.
- محارمة، ثائر محمد ، (2005). قياس جودة الخدمات المصرفية للبنوك الوطنية التجارية: دراسة ميدانية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد 3: 511-547.
- الشتي، جاسم محمد، (1993). صناعة جودة الإنتاج وسباق التنافس، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد (14)، العدد (58): 72.
- أبو موسى، رسمية، (2000). أثر جودة الخدمة على الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية: دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- الحوري، سليمان، الزبود، حسين، مطابس، أمال، (2011). قياس جودة الخدمات التعليمية المقدمة لطلبة الدراسات العليا في كلية إدارة المال والأعمال: دراسة ميدانية على جامعات إقليم الشمال، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- أبو معمر، فارس، (2005). قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 13، العدد 1: 77-105.
- دعبول، محمد زاهر، (2003). مبادئ تسويق الخدمات. دمشق: دار الرضي للنشر.
- معلا، ناجي زيب، (1998). قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في الأردن (دراسة تحليلية). مجلة الدراسات الأردنية، العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 2: 357-373.
- العزيزي، نواف بن عرسان، (2002). قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة الاتصالات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: 1-16.
- الضمور، هاني حامد، (2002). تسويق الخدمات. دار وائل للنشر: الأردن.
- المبيرك، وفاء ناصر، (2004). العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المصرفية النسائية في المملكة العربية السعودية، مجلة العربية للإدارة، المجلد 24، العدد 1: 121-152.
- Ashok Roa , et.al. (1996). *TQM: A Cross Functional Perspective*, John Wiley and Sons, USA.
- Berry, Leonard L. (1995). Relationship Marketing In Services: Growing Interest, Emerging Perspectives. *Journal of the Academy of Marketing Science*. 23 (4): 236-46.
- Cui, C., C., Lewis, B., R. and Park, W., (2003). Service Quality Measurement in the Banking Sector in the South Korea, *International Journal of Bank Marketing*, 21 (4): 191-201.
- Fletcher, Melani, (1999). The Effects of Internal Communication, Leadership and Team Performance on Successful Service Quality Implementation –A South African Perspective. *Team Performance Management: An International Journal*, 5 (5): 150-163.
- Ghobadian, A.,(1994). Performance Measurement in Local Government: Concept and Practice, *International Journal of Operations and Production Management*, 14 (5): 35-52.
- Grönroos, C., (1984). A Service Quality Model and its Marketing Implications, *European Journal of Marketing*, 18 (4): 36-44.
- Gummesson, E., (1991). Truths and Myths in Service Quality, *Journal for Quality and Participation*, 14 (4): 28-33.

- Lewis, B.R. and Mitchell, V.W., (1990). Defining and Measuring the Quality of Customer Service, *Marketing Intelligence and Planning*, 8(6): 11-17.
- Lewis, B.R., (1991). Customer Care in Service Organizations, *Management Decision*, 29 (1): 31-4.
- Lewis, B.R., ((1989). Quality in the Service Sector: A Review, *International Journal of Bank Marketing*, 7 (5): 4-12.
- Loris, Cook, DePaul and Rohit Verma, (2002). Exploring the Linkage between Quality System, Service Quality, and Performance Excellence Service Providers Perspectives, *Quality Management Journal*, 9 (2).
- Mangold, W.G. and Babakus, E., (1991). Service Quality: the Front Stage vs. the Back Stage Perspective, *The Journal of Services Marketing*, 5 (4): 59-70.
- Oliver,R., "A Cognitive Model of The Antecedents and Consequences of Satisfaction Decisions", *Journal of Marketing Research*, VOL.17, NO.11,1980,pp.460-469.
- Parasuraman, A., Berry, L.L. and Zeithaml, V. (1991), Refinement and Reassessment of the SERVQUAL scale, *Journal of Retailing*, 67 (4): 420-50.
- Parasuraman, A., Zeithaml, V.A. and Berry, L.L., (1985). A conceptual model of Service Quality and its Implications for Future Research, *Journal of Marketing*, 49 (4): 41-50.
- Parasuraman. A, Leonard L. Berry , and Valarie A. Zeithaml , (1988). The Service- Quality Puzzle, *Business Horizons* , 31(5): 35.
- Philip Kotler and Gary Armstrong, (2001). *Principles of marketing, ninth edition*, USA: Prentice Hall International, Inc.
- Rebort Johnston, (1997). Identifying the Critical Determinants of Service Quality in Retail Banking: Importance and Effect, *International Journal of Bank Marketing*, 15 (4): 111-116.
- Stewart Robinson, (1999). Measuring service Quality: *Current Thinking and Future Requirements Marketing Intelligence and Planning* , 17 (1): 23 .
- Walfried M. Lasser, Chris Manolis, Robert D. Winsor, (2000). Service Quality Perspectives and Satisfaction in Private Banking, *Journal of Service Marketing*, 14 (3).
- William J. Station, (1967). *Fundamental's of Marketing*, New York. McGraw-Hill, Book Co.

التفاعل الرمزي ونظرية الاختيار العقلاني المنطلقات المعرفية

نموذج رمزي في الاختيار العقلاني

محمد الحوراني، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

استلم البحث في 2010/3/1

وقبل للنشر 2010/6/21

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المنطلقات المعرفية، التي يمكن استثمارها في توليف نموذج اختياري عقلاني رمزي، يتجاوز طروحات نظرية الاختيار العقلاني ذات الطابع الاقتصادي النفعي إن هذه المنطلقات تجعل نظرية الاختيار العقلاني ذات طابع سوسيولوجي من خلال تبنيها لمقولات النظرية التفاعلية الرمزية بصيغتها الجدلية التي تتناول الفاعلين والبنى في آن معاً.

أظهرت الدراسات أن تركيز نظرية الاختيار العقلاني على رمزية الحياة الاجتماعية يجعلها قادرة على تفسير ضروب متنوعة من العقلانية، كالعقلانية الشرعية، والعقلانية المنضبطة، والعقلانية الآمنة، وأفعال الإيثار والتضحية، والتسامح والتنازل، كما أن تركيزها على رمزية البنى - القوى يجعلها نظرية تاريخية جدلية قادرة على تفسير أنواع مختلفة أخرى من العقلانية مثل العقلانية الموجهة، والعقلانية المقيدة، والعقلانية الزائفة، بالإضافة إلى اقتربها من قضايا الصراع الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الاختيار العقلاني، التفاعل الرمزي، البنى الرمزية، العقلانية الرمزية، القوى الرمزية.

Symbolic Interaction and Rational Choice Theory:

An Epistemological Dispositions for A Symbolic Model of Rational Choice

Mohammed Al-Hourani: Sociology Department, Yarmouk University ,Irbid- Jordan.

Abstract

This study aims at exploring the epistemological dispositions which could be inversed to synthesize a symbolic model of rational choice. These dispositions transcends the utilitarian economic thesis of rational choice theory, through converting it into a sociological rational choice theory which initiates the statements of dialectical symbolic interactionism that takes the structures and actors simultaneously

The study revealed that rational choice theory concentration on the symbolic dimension of social life enabling it to interpret different varieties of rationality such as; legitimate, controlled, and safe rationality, and many kinds of actions such as; altruistic, sacrifice, forgiveness and concessions then it's concentration on the symbolism of structures and powers, make it dialectical historical theory which is able to interpret many kinds of rationality such as; oriented, restricted, and false rationality, furthermore, it will be closed to conflict issues.

Keywords: Rational choice, Symbolic interaction, Symbolic structures, Symbolic rationality, Symbolic Powers.

مقدمة:

لا تزال النظرية السوسيوولوجية حتى الوقت الراهن تشكو من الانقسام الذي بات أكثر تفشياً بعد أن أصيب العمل النظري ذاته بالوهن والتراجع. وقد زاد من حدة هذه الإشكالية انكفاء الأطر النظرية على ذاتها، والنظر إلى الحياة الاجتماعية من خلال طروحات تجزيئية، يرفض أعلامها الالتقاء أحياناً، وينخرطون في صراعات فكرية معلنة أحياناً أخرى بل يميل بعض الأتباع إلى تقديس منظوراتهم ويفترضون كمالها. (Friedman and Hechter:1990:214). إن التنوع والاختلاف في الطروحات النظرية السوسيوولوجية، يعد مصدر ثراء حقيقي إذا استثمر من خلال محاولات تجسيرية أو توليفية، تظهر بأقل تقدير، القواسم المشتركة ونقاط التقاطع والالتقاء، والتشابك المفاهيمي بين المنظورات المختلفة.

وتعد نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory (RCT)، واحدة من النظريات التي يمكن أن تصبح أكثر ثراءً من الناحية التفسيرية، إذا خضعت لمحاولات تجسيرية Bridging أو توليفية Synthesizing، فقد تركزت نظرية الاختيار العقلاني حول مفهوم تعظيم المنفعة Maximization، أو أكفاً وسيلة للوصول إلى أعظم منفعة في وقت معين، واعتبرت أن الفعل العقلاني الفرضي (الغائي)، أو الفعل الاقتصادي المحاسبي هو نمط الفعل الأكثر شيوعاً في الحياة الاجتماعية، كما أظهرت الحياة الاجتماعية ذاتها سقواً للمنافسة الحرة بين باعة ومشتركيين على مستوى واحد من المعلومات. ومن هنا، فإن من أبلغ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها "كمن يعلم سعر كل شيء ولكنه لا يدرك قيمة أي شيء" (Stone:2004:841).

إن هذا الانحسار المفاهيمي، لا يفقد نظرية الاختيار العقلاني كل مصداقيتها، ولكن من الطبيعي أن يؤثر في قدرتها التفسيرية، بحيث يجعلها تتعامل مع أفعال في سياقات معينة وفقاً لاختيارات محدودة، وذلك انطلاقاً من افتراض أن الفعل العقلاني يتحرك في وسط اجتماعي ثقافي لا يمكن تجاهله. ومن هنا، فإن ارتباط نظرية الاختيار العقلاني بمتغيرات سوسيوولوجية مستقاة من منظورات سوسيوولوجية أخرى، يزيدها بنطاق تفسيري أكثر كفاءة وملائمة ويجنبها أحادية التوجه التفسيري. ولكن رغم ذلك، لا يمكن صرف النظر عن أهمية هذه النظرية، التي تحاول جذب الانتباه إلى واحدة من أهم خصائص الفعل الإنساني، أي العقلانية، باعتبارها خاصية فريدة تميز الفعل الإنساني.

وهكذا، تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خلال التركيز على "سوسيوولوجيا الاختيار العقلاني"، وذلك بإبراز أهمية المحتوى الاجتماعي – الثقافي، من منظور رمزي يشدد على دور المعاني والرموز وتأويلاتها، وكذلك دور البنى والقوى الاجتماعية في توجيه عملية الاختيار العقلاني، وتيسيرها أو تقييدها. ومثل هذا الإجراء يضيف على نظرية الاختيار العقلاني طابعاً جدلياً، ويمنحها مقدرة تحليلية على المستوى بعيد المدى Macro Analysis، بحيث تأخذ باعتبارها مناشط الفاعلين الرمزية، وقدرتهم على تشييد البنى عقلانياً، وكذلك دور البنى والقوى في التأثير على مناشط الفاعلين وما تحمله من دلالات رمزية. إن هذه الدراسة تحاول وضع المنطلقات المعرفية الأولية لنموذج توليفي رمزي في الاختيار العقلاني؛ ولا تطمح إلى أن تكون محاولة توليفية بذاتها.

ولكن رغم هذا الطموح المتواضع الذي تتطلع إليه الدراسة، إلا أنها تقدم إضافة تستحق المتابعة، خاصة وأن مراجعة الدراسات السابقة حول نظرية الاختيار العقلاني تكشف عن مسارين عامين نمطين، الأول، يؤكد على الاختيار العقلاني الحر، أو العقلانية الخالصة المفضية إلى أعظم منفعة ممكنة دون الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الاجتماعي – الثقافي والقيود التي من الممكن أن تفرض على عملية الاختيار، وكذلك يشدد أصحاب هذا المسار على إعطاء الأولوية للتفسير من منظور الاختيار العقلاني، ومن ثم الاهتمام باعتبارات أخرى، ومنها الاجتماعية، إذا فشل المنظور العقلاني في التفسير، أما المسار الثاني، فيمثل ردود الفعل على الاتجاه الأول مع الاحتفاظ بفكرة العقلانية كفكرة أصيلة، ولكنه تضمن آراء نقدية تركزت حول متغيرات اقتصادية (ربط العقلانية بالاستثمار وتحقيق أعلى ربح على هذا الأساس...)، أو متغيرات سياسية (ربط العقلانية بالفعل الجمعي، أو التصويت بالانتخابات...)، أو متغيرات نفسية اجتماعية (ربط العقلانية بالدوافع والمعايير...).

بصورة أكثر وضوحاً، تركز الأطروحة الأساسية لهذه الدراسة على مقولتين أساسيتين: المقولة الأولى، إن نظرية الاختيار العقلاني أقرب إلى النماذج النظرية أحادية الجانب المعرفي والتفسيري بمقتضى استخدامها مفهوماً ضيقاً للعقلانية ينحصر في الفعل النفعي الاقتصادي، وهذا ما يطرح شكوكاً جدية حول قيمتها وخصوبتها العلمية، وبشكل خاص، قدرتها على توجيه البحوث السوسيوولوجية الإمبريقية. أما المقولة الثانية، إن التقاء نظرية الاختيار العقلاني بطروحات التفاعلية الرمزية، وبشكل خاص الحقبة ما بعد البلومرية Post Blumarian age – التي تعيد الاعتبار إلى جدلية ميد الرمزية – يجعل نظرية الاختيار العقلاني أكثر ثراءً من الناحية التفسيرية، ويجعلها ذات طابع جدلي يتناول العلاقة بين الذاتي Subjective والموضوعي Objective، كما يمكنها من التحليل على المستوى قصير المدى Micro والمستوى بعيد المدى Macro.

تأتي الدراسة في ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول، نظرية الاختيار العقلاني، الأطروحة الأساسية واستدراكاتها، وهو يعرض للفكرة الأساسية التي تتبناها نظرية الاختيار العقلاني، ويقدم جملة من الآراء المؤيدة والمعارضة، مما يساعد في الكشف عن حاجة نظرية الاختيار العقلاني إلى افتراضات رمزية بنائية. المحور الثاني، رمزية الاختيار العقلاني، المعنى والفهم والاختيار، يميظ اللثام عن الحقيقة الرمزية لعقلانية الفعل الاجتماعي، وما يلتصق بموضوعات الاختيار والتفضيلات من رموز ومعاني ودلالات يشكلها الأفراد ويفسرونها، وتنعكس على عملية

الاختيار، وقيمة موضوعات الاختيار. أما المحور الثالث، رمزية البنى - القوى، وحدود الاختيار العقلاني، فهو يكشف عن دور البنى والقوى الاجتماعية، وما تحمله من معاني ودلالات في التجربة التاريخية للفاعلين، في تقييد العقلانية وتوجيهها، وهو بذلك، يعكس الطابع الجدلي الرمزي لعملية الاختيار العقلاني.

نظرية الاختيار العقلاني: الأطروحة الأساسية واستدراكاتها

ترتبط الجذور العميقة لنظرية الاختيار العقلاني (RCT) بالاقتصاد النفعي حيث تم تداول قضية العقلانية باعتبارها تحقيق الحد الأقصى من الفائدة المتوقعة Maximizing Expected Utility. ولذلك فقد بدت النظرية ذات طابع اقتصادي حتى بعد دخولها إلى علم الاجتماع. وبهذا الخصوص يؤكد الاس وولف Wallace and Wolf: "إن النظريات من هذا النوع مرتبطة بالاقتصاد، ولذلك يمكن توضيحها بالمثل المشهور لكل شيء سعره (Wallace and Wolf:1995:226)

ويميل الكثير من علماء الاجتماع إلى اعتبار نظرية جورج هومانز "الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي" Social Behavior It's elementary Forms 1961، النموذج الطبيعي لتأسيس نظرية اختيار عقلاي في علم الاجتماع. فقد تضمنت نظريته المبادئ الأولية للنظرية التبادلية، عن طريق إرساء جملة من الافتراضات المشتقة من الاقتصاد النفعي، وعلم النفس السلوكي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عمل عدد من العلماء مثل بلاو Blau وكولمان Coleman، وكوك Cook على تطوير نظرية هومانز، وساعدوا في تطوير نماذج للفعل العقلاني أكثر رسمية ورياضية (Abell:1991:xviii).

وفي واقع الأمر، فإن مراجعة طروحات نظرية الاختيار العقلاني، تكشف عن مرتكزات ابستمولوجية متنوعة، كالنفعية والماركسية وطروحات باريتو Pareto حول التبادل مع الذات Inter-actor Exchange، كما تجسد أحد مسارات التحليل الفيبري للفعل (الفعل العقلاني)، وتتجلى فيها طروحات نظرية التبادل الاجتماعي سابقة الذكر، لكن الأمر الأكثر وضوحاً في الغالب هو تضخم النزعة النفعية في طروحات النظرية (RCT)¹.

ولذلك، يزعم أصحاب نظرية الاختيار العقلاني - كما يوضح كارلينج Carling - بأن المبادئ ذاتها التي تحكم العملية الاقتصادية، يمكن أن تحكم التفاعلات التي تتضمن مصادر كالوقت والمعلومات والقبول الهيبة. فإذا كان الاقتصاد يهتم بالطرق التي تحكم من خلالها عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنقود وديناميات السوق، فإن الأفراد مدفوعين بحاجاتهم وأهدافهم التي تعكس تفضيلاتهم، وطالما أنهم عاجزون عن تحقيق كافة الأشياء التي يريدونها، فعليهم إجراء اختيارات للأهداف والوسائل وحساب المسارات البديلة لنتائج الأفعال. والأفراد العقلانيين يختارون البديل الذي يحقق لهم إشباعاً أكبر (Carling:1992:27).

ومن هنا جاء مصطلح "اختيار عقلاني" Rational choice (Wallace & Wolf:1995:269) فالأفراد يؤسسون أفعالهم على ما يعتقدون أنه الوسيلة العظمى المؤثرة من أجل تحقيق أهدافهم، وفي عالم ندرة المصادر فإن هذا يعني باستمرار موازنة الوسائل البديلة مقابل الغايات البديلة والاختيار من بينها لتحقيق الحد الأقصى من الفائدة.

لهذا الاعتبار، يؤكد أوسترم Elinor Ostrom أن نظرية الاختيار العقلاني من أقوى النظريات في العلوم الاجتماعية، فهي تساعد في فهم الناس كمصلحين، ونجحت في التنبؤ بالسلوك في المواقف التنافسية، التي تستبعد فيها ضغوط عملية الاختيار أولئك الذين لا يضاعفون منافعهم في السوق التنافسية (Ostrom, 1998).

وهكذا، يتعين على المرء - حتى يكون عقلاً - أن يجمع أقصى كمية ممكنة من المعلومات قبل أن يتخذ القرار، وأن يبني تصورات تامة حول موضوع الاختيار، ومن ثم يجب أن يختار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الفرص والمسارات المنفعية البديلة وبهذا الخصوص يوضح فردمان وهشتر Friedman and Hechter: إن نماذج الاختيار العقلاني تركز على مفاهيم للفاعلين باعتبارهم غرضيين وقصديين، وأنهم مدركون لامتلاكهم تفضيلات معطاة، ويتصرفون بهدف معلن لتحقيق الغايات المدرجة في هرم تفضيلاتهم (Friedman,1998:208).

يلاحظ إيان كريب: أن هناك جانب نفعي واضح في نظرية الاختيار العقلاني، فأنا أختار ما يجلب لي أكبر درجة من الإشباع أو المنفعة إلى جانب افتراض أنني أعرف ما هو وضعي، فأنا أعرف ما دخلي، وأعرف ما هي السلع والخدمات المتاحة لي، وأعرف ترتيب الأشياء التي أرغب في الحصول عليها (كريب، 1999:112) ولكن ثمة افتراض مضمحل في الصيغة الإجرائية للعقلانية، وهو يقضي بأن البدائل متوفرة دائماً، وأنها تحمل نفس الدرجة من الجاذبية، بالإضافة إلى البعد الإدراكي المحاسبي التام الذي يلتصق بالفاعل، ويدفعه إلى تحقيق أقصى منفعة.

ومن هذا المنظور الأداة للعقلانية، يضع بيترا بل Abell نموذجاً للتنبؤ بفعل الاختيار العقلاني وفق القواعد التالية:

أولاً: افتراض أن الأفراد قد حددوا المصادر الموضوعية التي يحوزونها، ووضعوا سلم أولوياتهم وأفضليتهم، والعوائد المتوقعة.

ثانياً: تحديد شبكة الاعتمادية المتداخلة بين الفاعلين، بحيث يأخذ كل فاعل باعتباره احتمالات الفعل المختلفة للآخر، ماذا يفعل؟ ماذا سوف يفعل؟ أو يمكن أن يفعل؟ أو ملانم أن يفعل؟ أو ماذا فعل في الماضي؟

ثالثاً: تحديد مسارات الفعل العقلاني، أي كيف يمكن أن يتصرف الفاعل في ضوء تحقيق أكبر منفعة ضمن سلم أولوياته.

رابعاً: قياس الفرق بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة.

خامساً: إذا أخفق هذا النموذج، يمكن إدخال عناصر وتقديرات ذاتية، ويعاد الحساب مرة أخرى (Abell, 1991).

ويؤكد أبيل، مدافعاً عن أدوات الاختيار العقلاني، أن عدداً كبيراً من الناس يتصرفون بعقلانية مما يدعو إلى قبول النظرية، ويتعين علينا حينما نفهم الفعل الإنساني أن نعطي الأولوية للتفسيرات والنماذج العقلانية، وعندما يفشل التفسير - وهو أمر نادر الحدوث - وفقاً لنظرية الاختيار العقلاني يمكن توسيع نطاق التفسير ليشمل عناصر ذاتية وأحكام الأفراد على مسارات الفعل (Ibid). وبذلك فإن أبيل يعتبر العناصر الذاتية أدوات تفسيرية من الرتبة الثانية لأنها ذات فاعلية هامشية في الفعل العقلاني، علماً بأن أبيل لم يلتفت إلى حقيقة أن اختيار الأفراد لأهدافهم وترتيب أولوياتهم تحتكم أصلاً إلى مدركات الأفراد وتقديراتهم الذاتية.

ومقابل هذا الموقف، يحاول كارلينج اختزال طموحات أبيل وتفاوله بشأن النطاق التفسيري لنظرية الاختيار العقلاني، بتأكيد أن هذه النظرية لا تفسر، ولا يمكن أن تفسر كل شيء، ولكن هذا لا يعد فشلاً لها، فنظرية الاختيار العقلاني خاصة وليست عامة، ولذلك فهي تتعامل مع أفعال في سياقات معينة وفقاً لاختيارات محددة (كريب، 1999:117) ويذهب أنتوني جدنز Giddens إلى مدى أبعد من كارلينج في قوله: "والواقع أنه في ظروف نادرة جداً يكون لدى الشخص غاية محددة تحديداً واضحاً في ذهنه تعمل على تنظيم طاقاته في اتجاه واحد لا ليس فيه (جدنز، 2000:188)

كما يعيب سيبكارد جيمس James: تجاهل نظرية الاختيار العقلاني الدوافع الذاتية للأفراد بقوله: بالنسبة لمنظري الاختيار العقلاني، فإن التركيز لا ينصب على دوافع الناس الذاتية، ولكن على دوافعهم الموضوعية. وهذا يعني أنه ليس من المهم بماذا يفكر الناس حول ما يفعلونه، ولكن المهم ماذا يفعلون حقاً، وهذا يجعلنا ننظر إلى الأفراد باعتبارهم نرات امبريقية، بينما يجب النظر إليهم باعتبارهم عناصر تشكل نموذج الحياة الاجتماعية (James V., 1998: 4-5).

إن اعتماد نظرية الاختيار العقلاني - كما يلاحظ فريدمان وهشتر - على مفهوم الفعل الغرضي الغائي والقصدي والتزامها بالمنهجية الفردية، جعل طروحاتها لا تحظى بتقدير العديد من علماء الاجتماع (Friedman,1998). وللسبب ذاته يعترف أبيل بأن تبني مفهوم مرّن للاختيار العقلاني في النظرية السوسولوجية، كفكرة جوهرية، لم تجذب إلى وقت متأخر سوى عدد قليل من علماء الاجتماع (Abell,1991).

وفي السياق ذاته، يعرض ريموند بودون Boudon، نظام البديهيات Axioms التي تحكم نظرية الاختيار العقلاني، موضحاً أنه يتضمن ما يلي: فردية Individualism تؤكد على قرارات وأفعال الفرد، وفهم Understanding، يؤكد بأن الفعل يمكن أن يفهم، وعقلانية Rationality تؤكد بأن الفعل ناتج عن أسباب في عقل الفرد، وأداتية Instrumentalism تبرز اهتمام الفاعل بنتائج فعله، وأنانية Egoism تؤكد أن الفاعل يهتم أساساً بالنتائج التي تعنيه فقط، وبلوغ أقصى حد للإشباع في عملية الاختيار Maximization. ولكن الإشكالية التي تواجه هذه البديهيات حسب ما يرى بودون، أن الأفراد قد يبنون اختياراتهم على معتقدات غير مألوفة، بينما لا نخبرنا هذه البديهيات عن أي شيء من المعتقدات، فقد يمثل الفرد إلى قرارات معينة بموجب المعتقدات، لأنه يعتقد بأنها صائبة، وهنا العقلانية إدراكية Cognitive وليس أداتية، ولكن نظرية الاختيار العقلاني تختزل العقلانية إلى عقلانية أداتية، وتمارس الصمت عندما تتعرض للمعتقدات المعيارية غير الأداتية (Boudon,2003: 3- 9).

ولهذا السبب، يقترح راندال كولنز Collins، أن على نظرية الاختيار العقلاني أن تتدعم بطروحات دوركايم حول الإنتاج الطقوسي للعاطفة، وديناميات تضامن الجماعة، واهتمام فيبر بتجذر الفعل الأخلاقي في مختلف التقاليد الدينية، بحيث يساعد ذلك في فهم النواحي الناتجة عن الالتزامات الدينية (Williams, 2000).

ومن هنا، فإن منظرو الاختيار العقلاني بدأوا الاهتمام حديثاً بالحوافز اللادأاتية Noninstrumental بما في ذلك القيم والعادات والعواطف (Kiser, 1998:798) ومع ذلك، يبدو أن نزعة التفسير الأداتي قد طغت على تفسيراتهم حتى عندما تعرضوا للحوافز اللادأاتية ومثال ذلك، أن جيمس كولمان Coleman - أحد أعلام نظرية الاختيار العقلاني - تبنى منظوراً أدائياً لفهم انبثاق المعايير الاجتماعية، فهو يفهم المعيار على أنه حقوق الموقع التي تهيئ بموجبها سيطرة الفاعلين على الفعل الهادف، وبمعنى آخر فإن هذا المنظور يضع الأداتية في إطار

النظام الاجتماعي، بحيث يفرض هذا الطرح إلى شكل من "الأدائية المنضبطة"، ولذلك فقد وصف كولمان نظريته في الاختيار العقلاني بـ "المدخل الاقتصادي إلى علم الاجتماع" (Marsden, 2005:13).

ويوضح كولمان في نظريته حول المعايير الفعالة Effective Norms ثلاثة ظروف تعمل على ضبط أدائية الاختيار وهي: (1) الفاعلون الأدائيون يحاولون السيطرة على الظروف الخارجية المؤثرة في فعلهم المنفعي، (2) لا يستطيعون تحقيق هذه السيطرة بعيداً عن التبادل مع الآخرين، (3) التنظيمات الاجتماعية تقدم نظاماً جزائياً لفرض الامتثال والتكيف، ومن هنا، فإن التكيف مع المعايير قد يشق من الرغبة بتجنب الحرج أكثر من التفكير بالربح أو تعظيم الفائدة (Ibid:13-15).

بصورة أكثر وضوحاً، يعرض جونشان تيرنر Turner في كتابه الموسوم "بناء النظرية السوسولوجية" The Structure of Sociological Theory. اندماج نظرية الاختيار العقلاني في النظرية السوسولوجية، بعد احتوائها لجملة من الافتراضات المعدلة سوسولوجياً على النحو التالي:

1. الناس منفعيون وموجهون بأهداف Goal Oriented.

2. الناس يمتلكون منظومات من التفضيلات أو المنافع المرتبة هرمياً.

3. عند اختيارهم لمسارات التصرف، فإنهم يجرون حسابات عقلانية مع الأخذ بعين الاعتبار:

أ- المنفعة المترتبة على المسارات البديلة للتصرف بالاستناد إلى التفضيلات المرتبة هرمياً.

ب- تكلفة كل بديل في ضوء الفوائد السابقة.

ج- الطريقة الأفضل للحصول على أقصى منفعة.

1- الظواهر الاجتماعية المنبثقة، والبناءات الاجتماعية، والقرارات الجماعية، هي نتيجة اختيارات عقلانية صدرت عن أفراد يسعون إلى تعظيم الفائدة إلى حده الأقصى.

2- إن الظواهر الاجتماعية المنبثقة، تشكل منظومة مقاييس للاختيارات العقلانية اللاحقة للأفراد، إلى الدرجة التي يحدون فيها ما يلي:

أ- توزيع المصادر بين الأفراد.

ب- توزيع الفرص لمسارات مختلفة من السلوك.

ج- طبيعة المعايير والواجبات في الموقف (Turner, 1999:354).

يمكن القول، أن هذه الصيغة المعدلة من نظرية الاختيار العقلاني، لم تتمكن من تجاوز ثلاث مشكلات أساسية كامنة في بنيتها المعرفية وهي: أولاً، تعظيم الفائدة إلى حدها الأقصى، يتعارض مع الأفعال التشاركية فإذا سعى الأفراد إلى أقصى فائدة ممكنة في كل مسار فعل يسلكونه، فلماذا إذن يختارون فعل شيء ما يفيدون به الآخرين أكثر من أنفسهم. ثانياً، إن الظواهر الاجتماعية المنبثقة من الصعب أن تختزل إلى أفعال أفراد معينين يتصرفون بشكل أناني، كما لا يمكن اعتبارها وسائل ميسرة لبلوغ الفعل أقصى منفعة متوقعة، إذ يمكن أن تكون معيقة ومجحفة، ولا تيسر فعل الغالبية بصورة عادلة، ثالثاً، إن المعايير ليس بالضرورة أدائية، فقد يتبع الأفراد معايير للسلوك تقودهم للتصرف بشكل إيثارى، أو تبعث لديهم شعوراً بالالتزام يتجاوز مصالحهم الذاتية. علاوة على أن المعايير ذاتها قد تكون منحازة أصلاً، بحيث تيسر فعل البعض وتقيّد فعل البعض الآخر.

وفي السياق ذاته، يعرض جيمس James في نقده لفكرة تعظيم الفائدة Maximization نموذجان للفعل العقلاني، يتضمنان افتراض الموازنة بين التكاليف والمنافع، واختيار الأفعال التي تضاعف صافي المنفعة، ولكن، ليس كما توصلها نظرية الاختيار العقلاني، مع اعترافه بأن الفعل الأدائي أحد مسارات الفعل، ولا يمكن تعميمه على الفعل الإنساني، وهذان النموذجان هما:

أولاً: الفعل العقلاني القيمي Deontological action، وهو يوازى الفعل العقلاني القيمي عند فيبر ويعني إتباع القيمة بصرف النظر عن المنافع والتكاليف المادية، وأبرز الأمثلة على ذلك الأشخاص الذين يقدمون أفعالهم بموجب ما هو مطلوب منهم كواجب أو شرف أو نداء ديني.

ثانياً: الفعل العقلاني الأخلاقي Cathekonic action. وينطلق هذا الفعل من الأخلاقيات التي يمتلكها الأفراد تجاه بعضهم، والاعتبار العلائقي للمسؤوليات التي تنشأ في العلاقات الاجتماعية، ومثل هذا الفعل يتساءل عن المسؤولية أكثر من المنفعة (James, 1998:4-5).

وبالمثل يوضح ستيف بيرس Burce: إن فضاءات عديدة من النشاط الإنساني ليست مفتوحة للسلوك الاقتصادي الأداي، لأنها محكومة بالمعايير الثقافية، وعندما نضع خياراتنا ننخرط في عملية سيكولوجية اجتماعية تدعوها الماركسية "التشيؤ Reification" 2، وتتكرر لسلطتنا على خياراتنا، كما أنه في المجتمع الديني، حيث تكون الديانة أكبر منتج للقيود الثقافية على الاقتصاد فإن نظرية الاختيار العقلاني تفقد قيمتها . (Burce, 1993:8)

كما يلاحظ هوارد مارجولس Margolis أن نظرية الاختيار العقلاني لم تختبر أبداً الإطار المرجعي للفرد، عندما ركزت على المصلحة الذاتية. فالبيت مثلاً، يمثل الإطار المرجعي الذي يحاول الفرد أن يحقق مصلحته القصوى، وليس مصلحته الذاتية، ولذلك فإنهم يتصرفون كما لو أنهم يشيرون إلى أطرهم الإنتماية أكثر من ذواتهم، فإن لم يأخذوا بعين الاعتبار المصلحة التضامنية أو مصالح الآخرين، فإن أساسات المجتمع من الصعوبة أن توجد، ولذلك فإن عدم الإشارة إلى هذه المسائل يجعل نظرية الاختيار العقلاني غير صادقة (Margolis, 1981:265).

يلفت أموس فيتزتم Amos Witztum الانتباه إلى مسألة هامة تجاهلتها نظرية الاختيار العقلاني من خلال مقارنتها مع طروحات آدم سمث حول العقلانية؛ فيؤكد بأن فكرة العقلانية لدى سمث مختلفة تماماً حيث أنها اجتماعية في جوهرها، لأن الآخر يمثل جزءاً من جملة ما يشكل العقلانية أو يعيق السلوك، بينما تصور طروحات نظرية الاختيار العقلاني الفاعل العقلاني الغرضي دون الإشارة إلى أي عضو آخر داخل المجتمع . (Witztum, 2005:3)

بالخصوص ذاته، فإن من المشكلات الواضحة في نظرية الاختيار العقلاني - كما يلاحظ كريب - أنها تتصور الحياة الاجتماعية كوحدة قائمة على الإجماع والاتفاق الحر بين أعضائها، وهذا ليس بالضرورة صحيحاً، فهذا التفسير لا يتعامل مع الصعوبات التي تواجه الأفراد والجماعات في رسم خططهم، فالزوج مثلاً يستطيع أن يمنع زوجته من تحقيق كل إمكانياتها في الكسب بمزيج من الابتزاز العاطفي والقوة (كريب، 1999:14).

وهكذا، فإن إعطاء الأولوية في تفسير الفعل للعقلانية - كما أراد بيتر أبل - ربما يكون أكثر راديكالية إذا وجه الفاعلون باهتمامات علائقية، أو عقائدية، أو عاطفية (Elester:2000:13). فثمة موقف يستعد فيه الأفراد لأن لا يأخذوا شيء لأنهم يحملون ردود فعل إزاء معاملتهم بطريقة غير عادلة أو أنهم مدفوعين بعواطف الغضب والحسد. كما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغييرات البنائية القائمة، والتي تضع المفارقة بين التفضيلات والاختيارات، حيث يفضل الأفراد شيء معين ولكن فعلياً يختارون شيئاً آخر نتيجة الضغوط البنائية، ولذلك فقد قدم سيدني ونلسون Sidney and Nilson مفهوم "العقلانية المقيدة" Bounded Rationality (Nilson, 1982). كما طرح ثالر Thaler مفهوم "الاختيار شبه العقلاني" Quasi-Rational Choice (Thaler, 1991). وهي مفاهيم توالف بين طروحات نظرية الاختيار العقلاني والتقييدات البنائية الاجتماعية والثقافية.

لقد تعاملت نظرية الاختيار العقلاني مع متغيرات عارضة، ولذلك لم تُقَم اعتباراً للخبرات الاجتماعية المتشكلة عبر المسار التاريخي، والتي تدفع الأفراد للتصرف بطريقة معينة، وهي في الواقع تمثل عملية حسابية عقلانية نابعة من فهم الأفراد لوجودهم الاجتماعي عبر الزمن. ولكن رغم جميع ما تقدم، لا يمكن اعتبار نتائج الفعل الاجتماعي مقصودة باستمرار. ومثال ذلك. ما يُطلق عليه جدنز التأثير الأوردوني للفعل Accordion Effect. فتحقيق ما كان مقصوداً قد يفضي إلى عدد من النتائج الأخرى، ومن قبيل ذلك الشخص الذي يضيء النور لتتيسر له الرؤية قد ينبه اللص في ذات الوقت وبالتالي فإن نهاية السلسلة تبدو اعتباطية. إن النتائج غير المقصودة ذات صلة وثيقة بالنظرية الاجتماعية، لأنها تلعب دوراً في إعادة إنتاج البيئة (جدنز: 2000-185).

ومن التحديات التفسيرية التي تواجه نظرية الاختيار العقلاني، السلوك الجمعي Collective behavior حيث يلاحظ كولمان Coleman. بأن الجميع ينخرط في تصرفات معبرة لا يمكن للفرد أن يحققها لوحده، والعوائد الممكنة للفعل الجمعي تكون أكبر بينما الكلفة أقل من فعل الفرد لوحده، ومثال ذلك تغيير المواقف السياسية، أو تغيير السلطة بموجب الفعل الجمعي (Coleman, 1999:223). ولكن في المقابل قد يفضل بعض الأفراد التنحي أو الركوب بالمجان على جهود الآخرين، فقد يرون أن تأثيرهم هامشي من حيث النتائج التي تجعل الفعل الجمعي ناجحاً، وأنهم لن يحرّموا من المنافع التي يحققها الفعل الجمعي في حال نجاحه، ومثال ذلك التغيير في السياسة العامة التي يمكن أن يحققها الفعل الجمعي الناجح. إن هذا السلوك الأناني الفردي، قد يمثل المسار الوحيد الذي يمكن أن تدخله نظرية الاختيار العقلاني فيما يتعلق بمثل هذه المواقف.

وبناءً على جميع ما تقدم يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

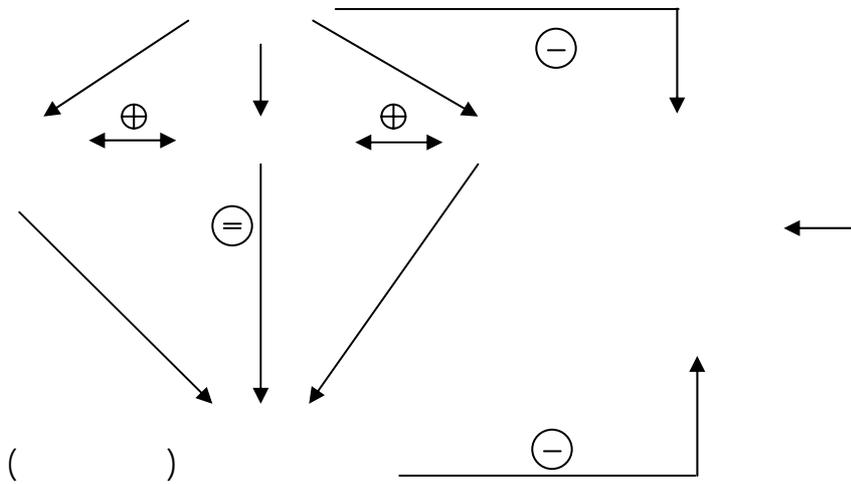
أولاً: تركز نظرية الاختيار العقلاني، بصورة واضحة، على الفعل الحسابي الحر، الذي ينبثق عن وفرة المعلومات، وإدراك تام لنسق التفضيلات، واختيار أفضل البدائل المفضية إلى تحقيق أقصى فائدة متوقعة، وبالتالي فإن المعنى الوحيد الذي تنطوي عليه العقلانية ضمن هذا الطرح، يتجاوز الموازنة بين الوسائل والغايات، أو التخطيط. ليرتبط بتحقيق أقصى فائدة، أي النتيجة النهائية لعملية التخطيط، وليس العملية ذاتها، وارتباطها الدلالي بالنتيجة.

ثانياً: تتخذ نظرية الاختيار العقلاني الفرد وحدة تحليل أساسية، ولذلك تفترض ضمناً أن هناك قدراً كافياً من الحرية للفاعل بحيث يتمكن من تحقيق أقصى فائدة، ومن هنا، فقد تجاهلت القيود البنائية والمعيارية، والقوى الاجتماعية، ووجود الآخرين والخبرة الاجتماعية، وهي متغيرات يمكن أن تختزل منفعة الفاعل أو تستأصلها، سواء بإرادة الفاعل أو رغم إرادته، ولذلك فقد بدت هذه النظرية ساذجة تفسيريًا عندما حاولت الاقترب من تفسير البناءات المنبثقة.

ثالثاً: بعزلها الفعل الحسابي الغائي، عن السياق الاجتماعي بمضامينه المختلفة، فإن نظرية الاختيار العقلاني تضيق حدودها التفسيرية، وتعلق الفاعل في فراغ، وتفرغه من اجتماعيته ورمزيته، وهكذا فإن المنظور السوسيولوجي الذي يشدد على المحتوى الاجتماعي للموقف ودلالاته والقوى الفاعلة فيه يبدو أكثر ثراءً في تفسير العقلانية.

النموذج رقم (1)

الأطروحة الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني واستدراكاتها



يوضح النموذج رقم (1). أن نظرية الاختيار العقلاني تركز على تفسير الفعل الغرضي، الذي يستند إلى وفرة من المعلومات، ونسق من التفضيلات، وحساب المسارات البديلة، بحيث تفضي هذه الآلية الحسابية إلى أقصى فائدة ممكنة، بعد وضع الفاعل وموضوع الإشباع خارج المحتوى الاجتماعي بما فيه من قيود بنائية ومعيارية وقوى اجتماعية وآخرين وفهم تاريخي.

رمزية الاختيار العقلاني: المعنى والفهم والاختيار

إن نظرية الاختيار العقلاني بصورتها النفعية السابقة، تعيد إلى الأذهان ما أطلق عليه تالكوت بارسونز المشكلة الهوبزية للنظام، وفي أقرب تقدير، فإنها تستبدل القهر الذي اقترحه هوبز من أجل تحقيق النظام، بتحقيق أقصى منفعة ممكنة، أو بأداتية الفعل، وبهذا فهي تقترب الذنب ذاته باستلابها الفاعل وجوديته الاجتماعية، ولقد عالج بارسونز هذه الإشكالية باقتراحه النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي Voluntaristic Theory of Social Action. حيث وضع الفاعل والغايات والوسائل في إطار المعايير الاجتماعية، التي تنظم فعل الاختيار من ناحية، وتفضي إلى تحقيق الإشباع من ناحية أخرى (Parsons, 1962:4 - 4).

ومثل هذا الطرح يمثل ضرباً من العقلانية الرمزية؛ تستند على افتراض أن الأفراد يجرون حساباتهم لأفعالهم ضمن عملية تأويل مستمرة لمنظومة المعاني والرموز، التي ترتبط بموضوعات الحياة الاجتماعية المختلفة - الاجتماعية (الآخرين)، والثقافية (المعاني والقيم)، والطبيعية (المادية) - وبموضوعات الإشباع عموماً. إن هذه العملية لا يمكن تجاوزها، سواء في التحليل الواقعي والإمبريقي أم في الصياغة النظرية، ولذلك فقد بدت معظم المنظورات السوسيولوجية، كمنظورات في المعنى أساساً، وقد اتضحت هذه الحقيقة في الوظيفة التبادلية والتفاعلية الرمزية، والظاهرية، والإثنوميثودولوجي، بالإضافة إلى أعمال أنتوني جدنز، وبياربورديو.

إن، ليس من المستغرب أن يصير أصحاب التقليد التأويلي Hermeneutic tradition على أن نظرية الاختيار العقلاني تفتقر إلى مسألة جوهرية وهي "الفهم"، حيث يشير - حسب دلتي Dilthey - إلى عملية إدراك المقولة العقلية من خلال علامة ذات معنى معطى تعبر عنها

(Kopple, 2004: 3-4). ورغم أن المنهج التأويلي عموماً، ونظرية التفاعل الرمزي بصيغتها البلومرية - نسبة إلى هربرت بلومر - خصوصاً، ذات نزعة ذاتية Subjectivity، تركز على وجهة نظر الفاعل وإدراكه الذاتي للموضوعات التي يتفاعل معها، إلا أن مدركات الفاعل تمثل اشتقاقات تأويلية، وفهم منبثق عن الرموز والمعاني المشتركة المتداولة في المحيط الاجتماعي.

ولذلك يجادل ميلان زافيروفسكي Milan Zafirovski بأن نظرية الاختيار العقلاني تتجاهل التشكيل الاجتماعي والخلفية الثقافية - التاريخية للتفضيلات، بما في ذلك المنفعة، والربح، والدخل، والثروة وغيرها من التفضيلات وان المسكليات والتفضيلات مجسدة في العلاقات والبنى الاجتماعية والأنماط الثقافية (Zafirovski, 2000:196) ويؤكد العديد من العلماء ان الاختيار العقلاني للفرد "معتمد سياقياً" Context-dependent ، أي أن أدواق الفرد وخياراته وتفضيلاته تحكمها المعايير والمؤسسات الاجتماعية والضرورات الأخلاقية (Etzioni,1988; Sigdem, 1991) .

إن هذه الرؤية تعني، أن المسارات التي يتخذها الفاعل نتيجة قرار ما، ذات شرعية مستمدة من البناء الرمزي الذي يوجد فيه الفاعل. ومثل هذه الحقيقة توضح أن نظرية الاختيار العقلاني، لم تخبر بأي شيء يرتبط بشرعية الاختيار، طالما تنكرت لمركزات الشرعية الاجتماعية الموجودة في الاتفاقات المشتركة للفاعلين، ولذلك يمكن التمييز بين "العقلانية الشرعية"، التي تعكس تكامل تقديرات الفاعل مع إطاره الاجتماعي - الثقافي، و"العقلانية غير الشرعية"، التي تنعكس فيها أنانية مفرطة، يحقق فيها المرء مصالحه على حساب مصالح الآخرين، أو يعظم عوائده على حساب اختزال عوائدهم.

وبهذا الخصوص يوضح ألفن جولدنر Gouldner: "هناك عادة أكثر من قاعدة في النظام الرمزي الأخلاقي يمكن استدعاؤها لتكون مناسبة لاتخاذ القرار، بحيث يكون القرار بموجبها شرعياً، والعامل المركزي الذي يؤثر في اختيار الفرد لقاعدة محددة تحكم قراره هو نتاجه المتوقعة الوظيفية (Gouldner, 1970:217) .

يقول هربرت بلومر Blumer: إن طبيعة الموضوع - أي وكل موضوع - تتألف من المعنى الذي يحمله بالنسبة للشخص الذي يمثل له موضوعاً، لذلك يجب أن تشاهد الموضوعات في ضوء معانيها على أنها مخلوقات اجتماعية تشكلت وظهرت من خلال عملية التعريف والتفسير كعملية تتخذ مكاناً هاماً في التفاعل بين الناس. إن المعنى يصنع الطريقة التي يرى بها المرء الموضوع، والطريقة التي يحضر بموجبها كيفية التصرف تجاه الموضوع، والطريقة التي هو من خلالها مستعد للحديث في الموضوع (Blumer, 1969:11) .

ويضيف تشارون جويل Joel: إن الرموز تزيد إلى حد كبير، القدرة على حل مشاكل مختلفة، فالناس يستطيعون التفكير بشكل رمزي بأفعال بديلة متنوعة قبل أن يتخذوا فعلاً معيناً، وهذا يقلل من فرصة القيام بأخطاء مكلفة (Joel,1989:62) . وبطبيعة الحال فإن كلفة الخطأ المقصودة هنا، لا تتوقف عند حد الكلفة المادية فحسب، بل تتعداها إلى الكلفة الرمزية، المترتبة على إخفاق العقلانية الرمزية أو غيابها، مثل النبذ الاجتماعي، والوصم، والسخرية، وفقدان الثقة، والازدراء .

يرتكز جوهر العقلانية الرمزية، على ما يعرف ضمن تقاليد التفاعلية الرمزية بـ "مبدأ التخطيط"، حيث يركز الرمزيون على الاهتمام بكيفية تفاعل اللاعبين الاجتماعيين وفق أساليب تؤدي إلى تكون واستمرار وتغيير قواعد اللعب معتمدين في ذلك كله على سير التفاعل بحيث يصل كل فاعل إلى تعريف للموقف من خلال مجموعة خاصة من الموضوعات والأحكام المتعلقة بأداء السلوك، ويستخدم مثل هذا التعريف كإطار عام مرجعي تقاس من خلاله نتائج مجموعات معينة من السلوك (تيرنر، 1999 -236-237) وكما هو واضح، فإن مبدأ التخطيط، يمنح العقلانية الرمزية طابعاً دينامياً. باعتباره آلية لازمة لتفكيك "جريان وتدفق" شبكة الرموز المعقدة والمتشابكة بكثافة في الموقف الاجتماعي، ومن هنا، فإن منطق العقلانية الرمزية، لا يخالف منطق فاعلية الذات البشرية في إنتاج موقف الاختيار وتشكيله، فالموقف، كما هو الحال بالنسبة للفعل، يبنى من قبل الفرد عن طريق ملاحظة وتأويل أوجه الموقف الذي يتصرف فيه.

وتتجلى حقيقة العقلانية الرمزية، بطابعها الدينامي، في الانتقاء الحذر بين رموز الموقف الاجتماعي فيما يطلق عليه جادامار Gadamar. "الدائرة الهرمينوطيقية" أو ما يميل جدنز إلى وصفه "بالسياق التساندي". الذي يعتبر مكون لا غنى عنه في إنتاج المعنى، حيث يتضمن معنى الدلالة الرمزية الكاملة للموقف الذي تتساند فيه المعاني ودلالاتها، والوعي بها وتفسيرها، واختيار المناسب منها للموقف (زايتلن، 1989 :291) .

يستخدم ألفرد شوتز Schutz تعبير "مناطق المعاني المحدودة" ليؤكد بأن الناس هم الذين يعطون من خلال البيئذاتية Intersubjectivity لوناً لحقيقة الأشياء. أي أن المعاني النابعة من تجاربهم وليس علم وجود الأشياء هو الذي يكون الحقيقة. ومن ثم فإن هذا المصطلح يعبر عن طريقة وصف جريان الحياة اليومية للإنسان ضمن مختلف التجارب ذات المعنى (زايتلن:1989)

لا شك أن هذه الحقيقة تتكشف عند استخدام مفاهيم مغايرة، من قبيل "اللاعقلانية الرمزية". أو "الغباء الرمزي". إذ يمكن أن يتحرك الفرد ضمن وسط اجتماعي ثقافي غريب عنه، ولم يألّف من قبل، بحيث تغلف المعاني والدلالات والرموز بالغموض. إن عقلانية الفرد ضمن هذا

الموقف تبدو ذات احتمالية ضعيفة، حتى فيما يتعلق بالانتقاء السلعي، فهو لا يعرف البدائل واستحقاقاتها بأقل تقدير، وقد يترتب على انتقائه نتائج مكلفة، أو خسارة واضحة، أو قد يصبح فريسة للاستغلال، لذلك فإن الفعل يصاب بحالة من التردد والارتباك، أو عدم القدرة على الانطلاق بحيوية إزاء موضوعات الاختيار المختلفة.

ومن هنا، فإن "العقلانية الأمانة" لا تجري فوق السياق الرمزي ودلالاته، بما في ذلك الدلالات والمعاني الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية، سواء بالنسبة للغرباء عن السياق الرمزي أم المنتمين إليه. وإن تحقق ذلك، فإن جملة من المعاني السلبيّة يمكن أن تظهر كالظلم والاستغلال والقهر والانتهازية... . ولذلك يؤكد جدنز أنه "من الممكن لنا أن نفهم عملية صياغة التفاعل كنظام أخلاقي بوصفه التجسيد الواقعي للحقوق والوفاء بالالتزامات، وهناك نوع من التناغم المنطقي بينها على الرغم من أنه يمكن انتهاكها أو الخروج عليها واقعياً (جدنز، 2000: 217) .

يشدد بيار بورديو Bourdieu على أن فهماً صادقاً للممارسات الاجتماعية يتطلب حركة مزدوجة تؤدي إلى أبعد من الموضوعية، كما تؤدي إلى أبعد من الذاتية، والتي تأخذ بعين الاعتبار معنى التصور الرمزي الذي يشكل جزءاً مكوناً للعلاقات الاقتصادية (أنصار، 1992:146) وبالخصوص ذاته، يوضح بيار أنصار أن التصور عن رأس المال الرمزي يجب أن يحظى باهتمام، لأنه يدل على أن قواعد التصرف والمعايير الاجتماعية مكونة لمكاسب اجتماعية ذات نتائج فعالة، وأن الثروة إذا ما كانت اقتصادية فهي حقيقة واقعية ذات وجهين سلعي ودلالي. والقيمة السلعية والرمزية مستقلتان نسبياً (المرجع السابق: 165-166).

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المعايير الاجتماعية التي تحتضن المعاني والرموز هي أداتية سواء على مستوى تحقيق الإشباع أو على مستوى تحقيق النظام، لكنها ليس بالضرورة أن تمنح الفرد الاختيار بين بدائل لا نهائية، ومثال ذلك ما يطلق عليه في النظرية البنائية الوظيفية - أو كما يرغب أن يسميها ستشميد Schmid نظرية الأنساق الاجتماعية- "المشروطية المزدوجة" Double contingency، التي تشير إلى الاعتماد البنائي المتبادل لتوقعات الأفراد، والتي تمنح الفرد نوعاً من الحرية المنضبطة في الاختيار، يراعي فيها توقعات الآخر، ولذلك فهي تتضمن مكونين هما: المكون الإشباعي، والمكون التوجيهي (Schimid, 2003:9) . إن هذا الشكل من العقلانية المقيدة لا يُعد ضرباً من القسر النسقي المطلق لحرية الاختيار العقلاني، فطالما أن الاعتماد البنائي المتبادل مستمر، فيمكن افتراض أن هناك نوعاً من الرضا لدى الأطراف المتفاعلة، وعكس ذلك، فإذا أخفق أحد الأطراف في مكافأة توقعات الآخر، فإنه قد ينسحب كلياً من العلاقة ويستبدلها. خاصة وأن مأسسة النسق على النحو السابق، ارتكزت على إرادة حرة في الاختيار بما يفضي إلى تحقيق الإشباع.

يستخدم ليفين Levine مفهوم الهوية العملية Practical identity، للإشارة إلى أن فهمنا لأنفسنا كفاعلين عقلانيين، يتدعم بمفهوم آخر يعبر عنه، وهو ما وراء الرغبات Meta-desires، والهوية العملية تشمل كل من الشخص والهويات الاجتماعية التي تشير إلى الفئات الاجتماعية أو مكونات مفهوم الذات التي يشترك فيها مع الآخرين؛ فنحن لا نتصرف بعقلانية أو لا عقلانية فقط، ولكننا نفهم أنفسنا أننا نتصرف بعقلانية أو لا عقلانية، بمعنى أننا نلاحظ أنفسنا كفاعلين يتصرفون في سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، وأن آخرين يلاحظون أفعالنا (Levine,2005:10-11) .

ومن هذا المنطلق، فإن مفهوم "العقلانية الرمزية" يشير إلى عمليات رمزية معقدة، تمكن الفاعلين من تحقيق مطالب الآخرين الحاضرة، وتصورات الذات التي تتبثق من اكتساب الدور وفهمه أثناء التفاعل مع الآخر الحاضر المتواجد في الموقف، والآخر الغائب عنه، والتوقعات المعيارية التي يدرك وجودها في الموقف. والأحكام الخاصة بالقدرة على أداء السلوك تجاه أي موضوعات إضافية قد يدمجونها إدماجاً رمزياً أثناء التفاعل (تيرنر، 1999:283) .

لذلك يجادل هابرماس Habermas: إن القدرة على استخدام الرموز والعلامات للتواصل تعتبر من الخصائص المميزة والفريدة للإنسان، وعلى الرغم من أن العقل الأداتي قد اكتسب أولوية في المجتمعات الحديثة، إلا أنه لا يمكن تجاوز حقيقة الموقف الاجتماعي الممتلئ بالرموز المتداخلة والمعقدة، ومن هنا، فهو يستخدم مفهوم الوسط Media للإشارة إلى ساحة الرموز والمعاني المتشابكة في الحياة الاجتماعية، والتي تملأ المجال بين الأفراد المتفاعلين مع بعضهم، والموضوعات المختلفة في محيطهم الاجتماعي (Somit, 1999:4) .

وهكذا، فإن الخاصية الفريدة للعقلانية الرمزية تأتي من خلال أن الناس يفسرون، أو يعرفون أفعال بعضهم وموضوعات الإشباع بدلاً من أن يستجيبوا لها انعكاسياً فقط، بمعنى أن استجاباتهم للموضوعات المختلفة لا تصنع مباشرة - كما يؤكد بلومر - ولكنها تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعال بعضهم وبالموضوعات من حولهم، فالمعنى يتوسط التفاعل والاختيار، وهذا التوسط يوازي عملية إدخال التفسير بين المثير والاستجابة في حالة السلوك الإنساني (Blumer, 1969:78-79) ومن هذا المنطلق فإن استدماج نظرية الاختيار العقلاني للسياق الرمزي والأبعاد الدلالية لموضوعات الإشباع يجعلها تتجاوز شرك السلوك الانعكاسي الذي وقعت فيه، والذي جعلها أقرب إلى ضرب من السيكلوجية النفعية والأداتية.

لذلك فإن نظرية الاختيار العقلاني تقف عاجزة عن تفسير كثير من ضروب الفعل التي تبدو من منظورها "لا عقلانية"، علماً بأنها ضمن العقلانية الرمزية غاية في العقلانية، ومثال ذلك أن نظرية الاختيار العقلاني تعجز بوضوح عن تفسير الفعل الإيثاري، والتنازلات الاجتماعية،

والتضحية، والتسامح، والتعاون، وكرم الضيافة، وضروب متنوعة من الفعل الديني التي تعكس تبادلاً مع الذات وتغلب النتائج المعنوية على المادية، ومن منظور عقلائي رمزي فإن هذه الأفعال لا تعني بالضرورة الخسارة، طالما أنها قد تؤدي إلى ارتفاع مكانة الفرد، أو منحه مزيد من الاحترام أو تعزز نفوذه الاجتماعي، أو مرضاة الله، وجميع هذه الاعتبارات ترتبط بقناعات وحسابات دقيقة لدى الأفراد.

وفي هذا السياق يرى دانييل كونفيرسي Daniele Conversi أن نظرية الاختيار العقلاني تتجاهل "القوى الدافعية" Motivational Forces. وبذلك تعجز عن إجابة تساؤلات من قبيل: لماذا يموت بعض الناس من أجل جماعاتهم بسرور في مناسبة معينة دون غيرها. وأي حساب للكلفة والربح يمكن أن يقود إلى مثل هذه النتائج (Conversi, 2002).

والواقع أن أحد المنظورين العقلاني الأداي والعقلاني الرمزي، لا يفرض ذاته على الواقع. لكن الواقع هو الذي يفرض ذاته على المنظورات، ويشكل تحدياً حقيقياً أمام مقدرتها على الفهم والتفسير، ومثل هذه الأفعال لا تخلو من واقع اجتماعي معين، رغم أنها تزداد حيث يكون النظام الاجتماعي - الثقافي أكثر فاعلية، والأمر الأكثر أهمية هنا، هو أن هذه الأفعال ذاتها تخضع لحساب عقلائي تراعى فيه البدائل بدلالاتها، وبذات الوقت يبدو أنها لا تسعى إلى تحقيق أعظم فائدة ممكنة، فالمرء يمكن أن لا يكون متسامحاً في موقف ما، ويتمكن من الحصول على تعويض كبير لانتهاك حق له، ولكنه قد يؤثر أن يتنازل عن حقه، لاعتبارات اجتماعية، أو ثقافية، أو دينية.

ومن هنا، فإن العقلانية الرمزية، تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن وصفه بـ "الموقف الإدخاري الرمزي"، وهو موقف يبدو في أنيته غير عقلائي حيث لا يحقق الفاعل أفضل ما يمكن تحقيقه، أو يقدم تنازلاً، أو يخسر، ولكنه في بعده المستقبلي عقلائي، حيث يستخدم الفاعل التوقعات الرمزية الحاضرة في الموقف لإدخال فائدة مستقبلية، ويندرج هذا الاعتبار تحت مفهوم التخطيط في نظرية التفاعل الرمزي، ولهذا السبب اعتبر معظم التبادليون - موس، وهومانز، وبلاو - الهدية أو المكافأة كائن له روح، يضمن الفاعل رجوعه إليه مرة أخرى، بموجب الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية.

يدعم ستيل Steele الطرح السابق، بقوله: إن التساؤل حول أي التفضيلات تستحق أن تقتنى، يبرز تمييزاً هاماً بين الأذواق والشهوات، وما وراء التفضيلات Meta-Preferences أي القيم التي تجعل اختبار السلوك العقلاني ممكناً بإرجاعه إلى الإطار الأوسع الذي يجري فيه (Steele, 2004).

كما يضيف بيرنولي Bernoulli، بعداً هاماً آخر في الخصوص ذاته، حيث يجادل بأن التقييم في ضوء الناتج الكلي يختلف عن التقييم في ضوء اللحظة التي تتحقق عندها المنفعة، ولذلك فإن الناس يقيمون نتائج أفعالهم من خلال توقعات القيمة المرتبطة بتلك النتائج. وهي نتائج ترتبط بالبعد الزمني للقيمة، ولهذا الاعتبار فإن نظرية الاختيار العقلاني تعجز عن تفسير عملية التصويت في الانتخابات، حيث يشارك الأفراد في ما يتصورون أنه يحقق مصلحة عامة وأن نتائجه ليست آنية ولا تعود بصورة مباشرة على الفرد، فكيف إذن يمكن اعتبارهم عقلانيين يحاولون الحصول على الحد الأقصى من المنفعة (Kahneman, 1984:34).

إن إدراج متغير الزمن، وكذلك السياق الرمزي في نظرية الاختيار العقلاني، يكشف عن ما يمكن وصفه بـ "العقلانية النسبية"، حيث تختلف طبيعة الاختيار العقلاني من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، ومن محتوى رمزي إلى آخر، حيث تتعرض معاني الموضوعات ودلالاتها وتأويلاتها للتغير عبر الزمن وطبيعة المرحلة التاريخية وضمن السياقات الاجتماعية. وهكذا يمكن أن تكون طروحات الاختيار العقلاني أكثر واقعية، حيث أن سلم الأولويات والتفضيلات، وطبيعة المعلومات تختلف من مكان لآخر كما قد تختلف من شخص لآخر ضمن المكان ذاته وذلك تبعاً للرموز والمعاني المتشكلة ضمن الخبرات الفردية.

لذلك يمكن اعتبار الانتقاد الذي يوجهه جوناثان تيرنر بهذا الخصوص ذو مصداقية عالية حيث يلاحظ أنه بدلاً من الانطلاق إلى العالم التجريبي في كل الأحوال، تلجأ نظرية الاختيار العقلاني إلى مخططات نظرية أولية مسبقة ومجموعة من المفهومات لم يتحقق منها إمبريقياً، وبروتوكولات من إجراءات البحث لها صفة القداسة، بينما تملئ عمليات التفاعل الرمزي على مناهج البحث ضرورة احترام الحقيقة الإمبريقية، ويتعين أن يبدأ الباحثون بدراسة التفاعل من خلال مجموعة من المفهومات تجعلهم يتأثرون بعمليات التفاعل بدلاً من بناء صورة فجة مسبقة عن موضوع البحث (تيرنر، 1999: 243).

وهكذا يمكن استخلاص جملة من النتائج حول ما تقدم من طروحات، على النحو التالي:

أولاً: الحياة الاجتماعية ذات طبيعة رمزية تتشكل عن طريق التفاعلات المستمرة بين الأفراد بحيث تتولد منظومات متعددة، ومختلفة عن المعاني والدلالات الرمزية المرتبطة بموضوعات الاختيار والإشباع، وهي تمثل الوسط الذي يتحرك فيه الأفراد، ولذلك فإن الرموز والمعاني تمثل أدوات أساسية من الضروري أن يمتلكها كل فرد ليجيد الاختيار.

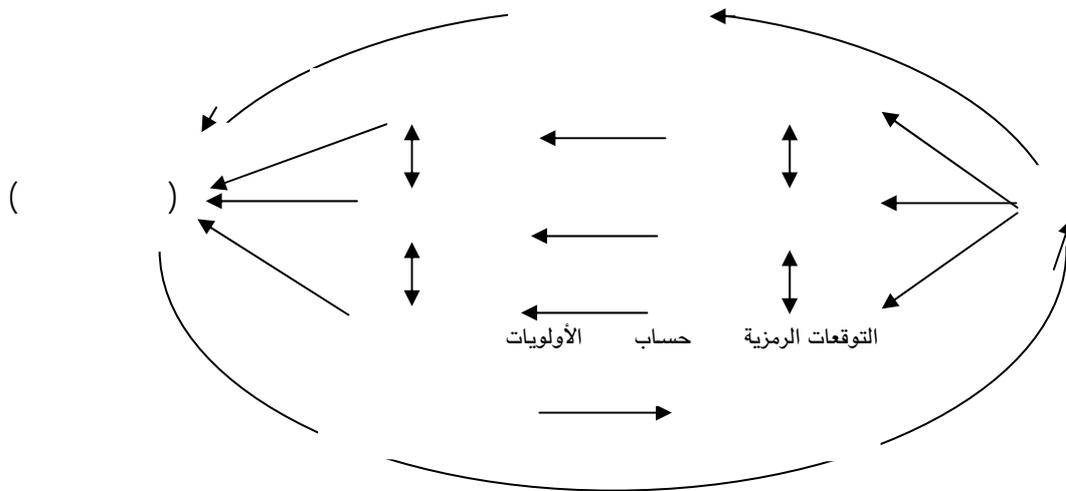
ثانياً: بناء على ما تقدم، فإن التصرف العقلاني، يتطلب استخدام الوسائل، والبدائل، وترتيب التفضيلات، وانتقاء الغايات وفق دلالاتها ورمزيتها، وحسابات الكلفة الرمزية المترتبة عليها. ورغم أن فروقات متعددة يمكن أن تظهر في عملية الاختيار، إلا أنها تبقى ضمن الإطار

الرمزي الذي يضيف عليها شرعية وقبولاً داخل المجتمع، وتتكشف أهمية وقوة النظام الرمزي عندما تتم عملية الاختيار سواء للوسائل أم الأهداف خارج الشرعية المقررة والمرتبطة بتوقعات الأفراد.

ثالثاً: إن موضوعات الإشباع - باستثناء الآخر الاجتماعي - لا تمثل طرفاً فعالاً في عملية الاختيار، ولكنها تتحدث عن ذاتها من خلال "الفهم"، المرتبط بالمعنى الذي تحمله، وفق قيمتها بالنسبة للأفراد، وإدراكهم لها، والمسافة التي تفصلهم عنها، والحاجة إليها كموضوع إشباع، ولذلك فإن بناء هرم التفضيلات يتم وفق عملية رمزية معقدة، تعكس في جوهرها حسابات عقلانية للكلفة ومستوى الإشباع الممكن تحقيقه.

النموذج رقم (2)

رمزية الاختيار العقلاني



يوضح النموذج رقم (2) أن اختيار الفاعل للغاية يتخلله بناء رمزي، يضيف شرعية على الوسائل وموضوع الإشباع، ويساعد في تنظيم البدائل وحساب الأولويات، بحيث يؤدي ذلك إلى تشكيل الصورة الرمزية للغاية، والتي تدفع الفاعل إلى عملية الاختيار.

رمزية البنى - القوى وحدود الاختيار العقلاني

يلاحظ هندس وموزليس Hindess and Mouzelis، أنه عندما يرفض منظرو الاختيار العقلاني، أن يأخذوا بالحسبان البناءات المنبثقة والتاريخ والسياقات الاجتماعية والثقافية فإن مقولاتهم تميل إلى أن تكون إما خاطئة أو تافهة، وإذا أخذوا هذه الأطر الواسعة بجديّة فإن نظريتهم تخسر أناقته منطقتها الاستنتاجية (Sharot, 2002:1).

فالحقيقة الواضحة، أنه ثمة خط جدل مفقود في الطرح السوسيولوجي المعدل لنظرية الاختيار العقلاني، حيث اقتصر الطرح على اعتبار أن البناءات والمؤسسات والمعايير نتاجاً لاختيارات الأفراد العقلانية، متجاهلاً دور هذه البنى الممأسسة في تقييد حرية الاختيار أو توجيه الاختيار، أو تضليله وتشويهه. وعلاوة على ذلك، فإن افتراض من هذا القبيل يعتبر مضللاً، إذ يتجاهل دور القوى في الحياة الاجتماعية وما تنطوي عليه من قدرات متمايضة سواء في الاختيار أم على مستوى الإشباع والتحقيق.

إن أخذ نظرية الاختيار العقلاني، برمزية البنى والقوى القائمة في المجتمع، يجعلها نظرية جدلية قادرة على تفسير انبثاق البنى والقوى، بالإضافة إلى دورها المؤثر في عملية الاختيار ومستويات الإشباع المترتبة عليها، ومن هنا، يُمكن لنظرية الاختيار العقلاني تناول الذاتي - الموضوعي، والجدل القائم بينهما في إطار تحليلي بعيد المدى، يتجاوز المستوى الطوعي لفعل الاختيار.

علاوة على ذلك، فإن أخذ رمزية البنى والقوى بالحسبان، أي المعاني التي تحملها ودلالاتها لدى الأفراد، يجعل نظرية الاختيار العقلاني "تاريخية"، تميط اللثام عن بناءات الخبرة والوعي المرتبطة بتفاعلات الأفراد مع البناءات المنبثقة عبر الزمن، حيث أن مأسسة البنى والقوى وما تحمله من دلالات تمثل مسألة تاريخية، تحمل فيضاً من تجارب الأفراد وخبراتهم في وجودهم الاجتماعي. ولذلك فإن مخططات الأفراد في الحياة الاجتماعية، قد تصطدم عبر الزمن بجملة من القوى أو البناءات المتصلة التي تكبح طموحاتهم، أو تمنعهم من المستوى المتوقع للإشباع، أو تحول دون تحقيق أي مسار من البدائل المرسومة، بل قد تكون عملية إشباع مصالح القوى على حساب مصالح الآخرين بصورة

واضحة، ومثل هذه المظاهر البنائية المعيقة لفعل الاختيار هي أكثر ما يكشف عن حالة العجز التفسيري لنظرية الاختيار العقلاني بصورتها الراهنة.

إن هذه الطروحات تتوافق تماماً مع طروحات التفاعلية الرمزية لمدرسة أيوا Iowa School ممثلة بـ مانفرد كون Kuhn – وليس مدرسة سيكاغو – حيث حاولت إعادة الاعتبار إلى جدلية ميد Mead من خلال النظر إلى أن البناءات التي يشيدها الفاعلون هي ذات ثبات نسبي وتعمل على تقييد التفاعل (Turner, 1999:244- 245) ، ولذلك تدعى هذه المدرسة بـ التفاعلية الرمزية البنائية.

وبهذا الخصوص يقول ميشيل وود Wood: إن النمط التنظيمي – حسب ميد – يحدد ما يمكن عمله، كما يحدد الاستجابات المختلفة التي يمكن للأفراد توقعها من المجتمع الأكبر، فالتنظيم الاجتماعي يحدد الخبرات الماضية والحاضرة بالنسبة للفاعلين، لذلك فإن البناءات الاجتماعية تعمل على إكمال Completion الأفعال الاجتماعية والنشاط الذاتي للأفراد، وهكذا فإن ميد قد أدرك النواحي الذاتية والموضوعية للنشاط الاجتماعي وديالكتيك التفاعل بينهما (Wood, 1983:293) .

ومن هنا، ثمة تحدياً يقدمه ثوماس كرستيانو Christiano لنظرية الاختيار العقلاني فيما يطلق عليه "حتمية البناء الأساسي" Basic structured determinism، يؤكد فيه أن تنمية وصيانة وتراجع المؤسسات البنائية الأساسية في المجتمع تتحدد بقوى تفوق أو تتحدى مقدرة الناس على توجيهها. ويذهب كرستيانو أبعد من ذلك، حيث يقترح أن هذا الشكل من الحتمية لا يعني فقط أن الفاعل محكوم بقوى خارجية، ولكنه يؤكد أنه ليس هناك فاعل مطلق، بمعنى أن تطور هذه المؤسسات – السياسية، الدينية، العائلية – هو نتاج لتأثيرات تراكمية للعديد من الأفراد الذين يتصرفون بموجب تنوع كبير في الأهداف (Christiano, 2004:124- 125) .

لكن، بكل الأحوال، لا يمكن اعتبار البنى – من الناحية التحليلية – ذات بعد واحد في وجود الأفراد أي البعد التقييدي، فهي كما يوضح جدنز في طروحاته حول "ثنائية البنية" The Duality of Structure ان البنية لا ترتبط بالتقييد، ولكنها دائماً مقيّدة Constraining، ومُسرة Enabling ولكن هذا لا يمنع الخصائص المؤسسة للأنساق الاجتماعية من التمدد والاتساع عبر الزمان والمكان، بحيث تتعدى سيطرة الفاعلين الأفراد (Giddens, 1984:26) .

ومن هذا المنظور، تتاح فرصة للنظر بصورة أكثر واقعية لعملية الاختيار العقلاني. بحيث تأخذ بعين الاعتبار مواقع الفاعلين من البنى والمؤسسات القائمة، ومواقعهم من موضوعات القوة، أي يمتلكون أم يفتقدون، ذوي سلطة، أم مجردين منها، قادرين على اتخاذ القرار، أم خاضعون للقرارات، جميع هذه المتغيرات وغيرها مما يشبهها، يمكن وضعها تحت مصطلح "بنية الاختيار العقلاني" ، The Structure of R.C. الذي يجعل نظرية الاختيار العقلاني أكثر اتساعاً لتشمل متغيرات من قبيل "الحرية" و "الاستقلال" و "البناءات المفتوحة" و "البناءات المغلقة" حيث أن معرفة المصادر، والترتيب الدقيق لسلم الأولويات، ومعرفة البدائل وكلفتها، قد لا تكفي لاختيار عقلاني ذو نتائج إيجابية، إذا لم تكن بيئة الاختيار تنطوي على الحرية، كما أنه مهما بلغت العقلانية في إطار الخضوع والإذعان فإنها لا محالة تنطوي على تضحيات وتنازلات وربما تحقيق أدنى درجات المنفعة، أو عدم تحقيقها مطلقاً.

بهذا المعنى، يمكن أن تدخل نظرية الاختيار العقلاني قائمة العلوم النقدية القائمة على مصلحة التحرر، والتي تضع في مركز اهتمامها الكشف عن التشويه القائم في التفاعل والتواصل وإصلاحه، فالتشويه يقع حيثما تخفى وقائع حالة معينة عن بعض المشاركين في عملية التفاعل أو عنهم كلهم، وعندما تحول القوانين بطريقة أو بأخرى بين البشر ومشاركتهم بصورة كاملة في عملية اتخاذ القرار. (كريب، 1999:35) .

لذلك يوضح ريتشارد إيمرسون Emerson: أنه في موقف القوة المؤسسة على تزويد الآخر بالخدمات فإن العقلانية تبقى مرهونة بيد صاحب القوة ما لم يتحقق التحرر والاستقلال للطرف الخاضع (Emerson, 1962:31-41). ومعنى ذلك، أنه ثمة ما يمكن وصفه "بالعقلانية الموجهة" وهي تبرز في إطار الخضوع والإذعان حيث يتعرض الأفراد إلى الاستغلال والحرمان مع انعدام البدائل المتوفرة، أو قلة جاذبيتها، وفي حالة التهديد أو التلميح بالعقوبة، فإن أقصى مستويات العقلانية يتمثل في الخلاص من الموقف، أو الخلاص منه بأقل خسارة ممكنة، وبذلك فإن الخوف من القوة قد لا يختزل مستوى العقلانية فقط بالتنازل عن جزء من المنفعة، ولكن قد يدفع الأفراد إلى الهروب بطريقة غير عقلانية.

كما تتضح العقلانية الموجهة في قول بيتر بلاو Blau: إن التفاضل في القوة يمثل حقيقة كاملة بالنسبة للعلاقات الاجتماعية على كافة المستويات، والذي يتمتع بالقوة، يستطيع أن يستخدم قوته في فرض الخضوع والإذعان ويستطيع استخدامها في استغلال الآخرين وذلك بإجبارهم على العمل لحساب مصلحته (Blau, 1964:22) . وفي مثل هذا الموقف لا يمكن للمرء الخاضع سوى اختزال عقلانيته، لتتناسب مع متطلبات صاحب القوة، الذي يعمل على توجيه العلاقة وفق مصالحه. وبشكل خاص، عندما تنعدم البدائل.

ويذهب ألفن جولدنر Gouldner إلى أن أصحاب القوة، هم بالنتيجة، مستعدون وقادرون على تأسيس الظلم في النظام الأخلاقي ضمن مستويات تتناسب معهم وتخدم مصالحهم. وبذات الوقت مكلفة كثيراً لأولئك الأقل قوة. وأكثر من ذلك، فإن أصحاب القوة يستطيعون تعريف ما

هو أخلاقي وما هو حقيقي، فما هو أخلاقي غالباً، ليس أكيد، وبين الحين والآخر يمكن إنكاره. وإن أصحاب القوة لا يخلقون النظام الاجتماعي الأخلاقي خلاف ما يلبس الجميع فقط، ولكنهم يقصرون ويطيّلون حسب ما يناسبهم (Gouldner, 1970:297).

إن رمزية البنى - القوى تفضي إلى وسيلة معرفية هامة، تتمثل في فهم القوى أو تأويلها وتفسيرها كمعنى ذو دلالة بالنسبة للخاضعين، وكذلك بالنسبة لأصحاب القوة، فأصحاب القوة مثلاً، يمارسون استراتيجيات تبقيهم في موقع السيطرة، حيث يعلمون إلى أي درجة يمكنهم أن يتحكموا ويؤثروا ومتى، والخاضعين يعلمون مقدار الحرية وحدود الخضوع ومقدرتهم الاعتراضية، ومتى يرفضون، ومتى يقبلون، ومتى يقدمون تنازلات أكثر. وهكذا فإن الرموز الدالة المرتبطة بالقوى تمنح الفاعلين القدرة على تأمل ردود أفعالهم، والاستعداد لها في مخيلاتهم.

وحول أهمية المعنى والفهم في الاختيار العقلاني عند الأفراد في سياقات السيطرة - الخضوع، يقول بلاو: إن ظروف علاقة القوة تعرف بمقياسين من التوقعات الاجتماعية ذات الدلالة الرمزية وهي: تلك التي يمتلكها الخاضعون للقوة والتي تحدد ردود فعلهم إزاء المطالب التي تقابل خضوعهم، وتلك التي يمتلكها أصحاب القوة والتي تحدد مدى مطالبهم مقابل الخضوع الذي يفرضونه (Blau, 1964:228). وكما هو واضح فإن الطبيعة الرمزية للعلاقة تجنب كل من الطرفين ارتكاب أخطاء مكلفة، ولكن طالما أن الطرف الخاضع هو المعرض غالباً للاختزال العقلاني، فإنه يبدو أكثر حرصاً على مراقبة ردود فعل صاحب القوة، انطلاقاً من الحرص على إشباع حاجاته، حتى لو كان هذا الإشباع مشوهاً.

ولذلك فإن علاقة القوة تتحرك بمنحى متذبذب وفقاً لما تملبه التوقعات على أطراف العلاقة وبشكل خاص الطرف الخاضع، فإذا كانت المنافع التي يتلقاها تفوق توقعاته، فإنه يضيف شرعية على القوة القائمة ويعتبر وضعه مفيداً، وإذا جاءت المنافع على قدر التوقعات، فلن يقدم الخاضع القبول والرضا، ولكنه لا يشعر بالاستغلال، وأما إذا كانت المنافع أقل مما تقدره التوقعات فإن شعوراً بالاستغلال والاستياء سوف يظهر وتبدأ عملية سحب الشرعية (Ibid:228). ولهذا الاعتبار فإن عقلانية صاحب القوة تقتضي أن يراقب ردود فعل الخاضعين، حتى يحافظ على امتيازاته كصاحب قوة، مما يضطره أحياناً إلى تقديم تنازلات، أو إلى الاسترضاء بأشكاله المختلفة. ومعنى ذلك أن العقلانية النفعية المادية قد اختزلت أو انحسرت في إطار دينامية العقلانية الرمزية المتضمنة في بنية العلاقة، والتي تركز على فهم الفعل وتأويل المعنى المرتبط به.

إن، من الضروري - كما يوضح هرزاني Harsanyi - الأخذ بعين الاعتبار بُعدين للقوة في عملية اتخاذ القرار العقلاني، الأول: هو تكاليف الفرصة بالنسبة لصاحب القوة في محاولته التأثير في صاحب القوة الأقل، والثاني: تكاليف الفرصة بالنسبة للخاضع في محاولته رفض مطالب صاحب القوة، وهذان البعدان يمثلان مقياسين لمتانة قوة الطرفين، حيث أن تكاليف استخدام القوة على الآخر يجب أن تعرف بالقيمة المتوقعة ودلالاتها في العلاقة (Harsanyi, 1969) ومن قبيل ذلك، أن الأهمية المركزية المعطاة للممارسات الرمزية تستجيب لبيدهيات أساسية وأولها أن العلاقات الطباقية ليست علاقات اقتصادية بل هي معاً علاقات قوة وعلاقات معاني (أنصار، 1992: 12).

وبموجب هذه الحقيقة، مثلاً، إذا كانت عقلانية البرجوازية تسعى إلى تحديد الأسلوب الرشيد لتراكم رأس المال وسرعة دورته، فإن قصورها عن إدراك متاليات فعلها العقلاني المحدود يقودها إلى تخليق نقيضها أي البروليتاريا الواعية. وبذات الوقت فإنه حينما تتأسس البروليتاريا فإن العقلانية تفرض عليها أن تسعى إلى تحقيق أهداف مجتمعية وليست طبقية (ليله:دت: 191) وهكذا فإن "العقلانية الواعية"، ذات أبعاد شمولية تتجاوز حدود المنفعة المباشرة الضيقة.

إن اتخاذ القرار تحت ضغوطات التقييدات البنائية، أو في إطار علاقات القوة، يقود لا محالة إلى ضرب من "العقلانية المقيدة". ورغم أن موقف كهذا، لا يتضمن الطاقات الكاملة لاتخاذ قرار حقيقي بعيداً عن التشوهات، واختزال المنفعة، إلا أنه يمثل حقيقة وجودية لا يمكن التنكر لها في التحليلات الواقعية للحياة الاجتماعية.

يعبر هوجسون Hodgson بوضوح عن العقلانية المقيدة بقوله: على الرغم من موافقة العامل على عقد العمل بشكل طوعي، إلا أنه يمتلك خياراً قليلاً ليستخدم من قبل شخص في مكان معين، فالبديل هو الفقر والجوع، واليوم يعتبر الخوف من الجوع بمثابة القوة التي تدفع العامل للقبول بسلطة الرأسمالي، وعلى الرغم من أن عقد العمل بين العامل وصاحب العمل، اتخذ مكان العبودية وحل محلها، إلا أن العقد جعل من الجوع بديلاً للسوط (Conway, 1987:09).

إن الظروف السابقة، تساعد في جعل نظرية الاختيار العقلاني معياراً لحقيقة رأس المال الاجتماعي الفعلي، من خلال الكشف عن خبرات الفاعلين بالدلالات التي تحملها البنات والعلاقات الاجتماعية باعتبارها "معيقة" أو "ميسرة" للفعل، "ديموقراطية" أم "غير ديموقراطية"، ويمكن "الوثوق" بها أم لا، تعمل بموجب الالتزامات أم تخترقها. إن تعلم الثقة واستثمار مصادر الفعل في المجالات الموثوقة، تبنى على تجارب وخبرات متراكمة سابقة، سواء للفاعل الفرد أم للآخرين من حوله، وهذا ما يكرس حقيقة أن العقلانية ذات طبيعة تاريخية، ولكن من جهة أخرى، فإن الطبيعة التاريخية للعقلانية، قد تكشف نمط من العقلانية "الزائفة" عندما تعمل بنى القوة، ومثال ذلك الدولة، على صياغة المحتوى الرمزي الذي يؤطر نسق التفصيلات ودلالة الغايات مما يؤدي إلى صناعة مسارات الحرية - القيد في أن معاً، فتبدو العقلانية كحالة تماثل مع حدود البنى القائمة دون التفكير بتجاوزها، "وهذا ما تفعله الأيديولوجيا كنسق معتقدات رمزي يوجه الفعل الاجتماعي" (Hall, 1998:192).

لذلك، فإن نظرية الاختيار العقلاني بصورتها الراهنة، لا يمكنها أن تستوعب، شكل العقلانية الزائفة، الذي ينتج عن خضوع المؤسسة الدينية للدولة، ونشرها لمفاهيم وتصورات حول الحق، والعدالة، ومستوى الإشباع، والشرعية، والطاعة، والولاء، لا تخدم مصالح الفاعلين الاجتماعيين بمقدار ما تخدم مصالح أصحاب القوة في الدولة، وتعد هذه العملية جزءاً من عملية استغلال شمولية، تتحقق من خلالها ثروة أقلية من الناس على حساب نفقة عدد كبير من أعضاء المجتمع.

وهكذا، يتضح أن تجسير نظرية الاختيار العقلاني لتشمل قضايا بعيدة المدى، يتطلب افتراضات بنائية، تعكس تكامل الفرد والبناء، وليس طمس الوجود الفردي بصورة كلية. فالأفراد قادرون على اكتشاف البدائل والفرص حتى في ظل القيود البنائية، وضغوطات القوة. ولكن، ليس في كل الأحوال، وليس بعيداً عن التنازلات والتضحيات.

إن ثراء وقيمة تجسير نظرية الاختيار العقلاني برمزية البنى - القوى تبدو في إظهار فعل الاختيار العقلاني، كفعل اجتماعي بمعنيين: الأول، أن هذا الفعل مقيد اجتماعياً، والثاني: أنه فعل واسع الحيلة بما يمتلك من مدخرات رمزية ودلالات ومعاني تجعله ممكناً في إطار القيد الذي تفرضه البنى والقوى القائمة.

وعلاوة على ما تقدم، فإن تجسير طروحات الاختيار العقلاني برمزية البنى - القوى، يجعل نظرية الاختيار العقلاني أكثر اقتراباً - وبصورة شرعية - من تفسير إحباطات الناس داخل المجتمع، وأشكال الحرمان التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى تفسير انبثاق التمردات والثورات الشعبية والصراعات، حيث أن تعارضات المصالح التي ترتبط مباشرة بالصراع هي في الواقع تعارضات في عقلانية الأفراد والجماعات ومخططاتهم وعدم تطابق الأحداث فيما يتعلق بمصالحهم.

وبناء على ما تقدم من طروحات يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

أولاً: إن البنائات والقوى تمثل تجسيديات حقيقية خارجة عن الأفراد من ناحية، وترتبط معهم بعلاقة جدلية تعززها الرموز والمعاني والدلالات التي تشكل بنائات الخبرة والوعي عبر التجربة التاريخية المتوغلّة في عمق الزمن من ناحية أخرى، ومثل هذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها في التحليلات السوسولوجية، وبشكل خاص إذا تعلق الأمر بمسار الفعل الاجتماعي ونتائجها كما هو الحال بالنسبة لنظرية الاختيار العقلاني.

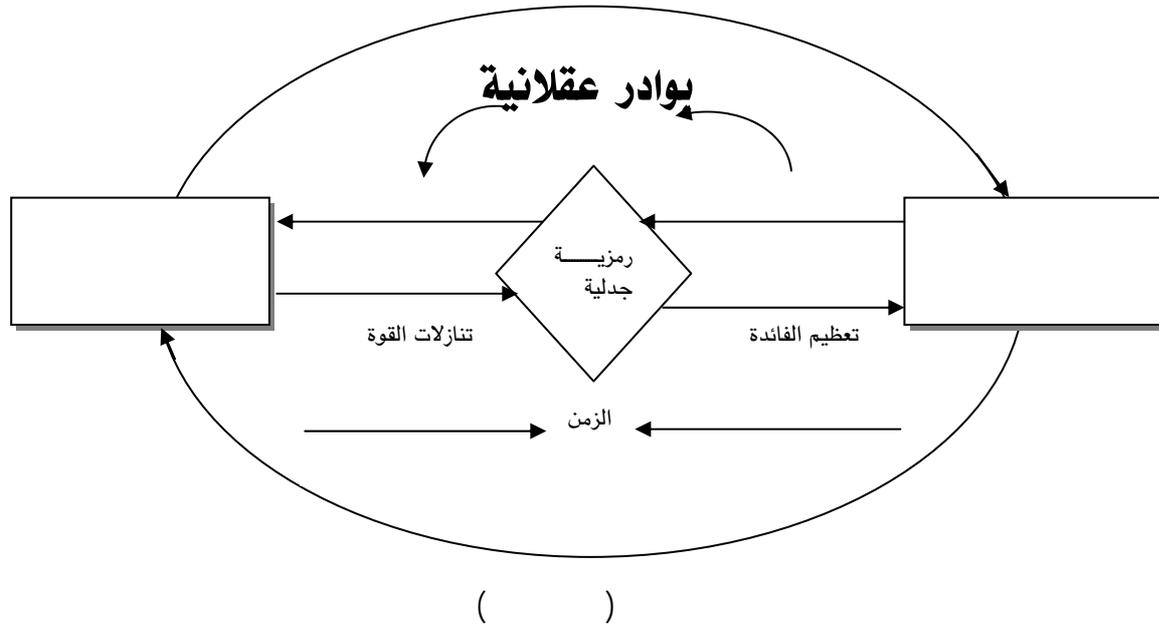
ثانياً: إن تناول رمزية القوى - البنى في فعل الاختيار العقلاني يكشف عن أشكال متنوعة من العقلانية، مثل "العقلانية الموجهة" في موقف الخضوع والإذعان، و "العقلانية المقيدة" في إطار القيود البنائية وتصلبات البنى الناتجة عن المصالح الراضخة لأصحاب القوة في البنائات الاجتماعية و "العقلانية الزائفة" التي تفرضها الأيديولوجيا بما تتضمنه من عملية تشويه رمزي. ومن هنا، فإن العقلانية لا تعني بالضرورة تحقيق أقصى منفعة ممكنة، كما لا تجري دائماً في إطار من الحرية كما تفترض نظرية الاختيار العقلاني، ولذلك فإن غاية العقلانية قد تكون التحرر، كما قد تنطوي على تنازلات وحرمان لإشباع كان من الممكن تحقيقها في ظروف تتضمن حرية الاختيار. لكن ينبغي العلم بأن الخضوع أو التنازل قد يمثل اختياراً عقلانياً إذا كانت مقاومة القوة أو الاحتجاج ينطوي على نتائج أكثر ضراوة وقسوة، إلا أنه في نهاية الأمر "خضوع". وينطوي على حرمان إنما يمكن أن يتحول معنى الاختيار العقلاني إلى "أقل كلفة". أو "أقل حرمان" أو "أقل تنازلات".

ثالثاً: تقدم رمزية البنى - القوى صيغة جدلية تنطوي على ثراء تفسيري عظيم بالنسبة لنظرية الاختيار العقلاني، إذ بالوقت الذي تقيد فيه اختيارات الأفراد أو تكبح طموحاتهم أو تحطم توقعاتهم، فإنها تولد لديهم احتقانات متراكمة من الاستياء والغضب والعدوان، مما يؤدي إلى فرض قيد آخر على أصحاب القوة الراضخون في البنى أو المستفيدين من الأوضاع القائمة، حيث يتطلب الأمر مراقبة ردود فعل الخاضعين إزاء مستويات الحرمان الذي يتعرضون له جراء تعثر العقلانية، ولذلك فإن عقلانية أصحاب القوة تقتضي التنازل عن بعض الامتيازات أو تقديم المزيد من المكافآت، وعدا ذلك فإن استمرارية إحباطات عقلانية الخاضعين عبر الزمن قد يقود إلى "عقلانية راديكالية"، غايتها التخلص من البنى القائمة والقوى الفاعلة فيها ورموزها.

النموذج رقم (3)

رمزية البنى - القوى وحدود الاختيار العقلاني

تقييد حرية الاختيار



يوضح النموذج رقم (3) الجدلية الرمزية بين القيود التي تفرضها البنى والقوى على عملية الاختيار العقلاني، ونتائج عملية الاختيار العقلاني في إطار القيد، حيث تؤدي ردود الفعل المصاحبة لإحباطات العقلانية عبر الزمن إلى استجابة أصحاب القوة وتنازلهم عن بعض امتيازاتهم أو تقديم المكافآت للخاضعين، وعدا ذلك قد تنبثق عقلانية راديكالية غايتها استبدال الوضع القائم.

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة الكشف عن المنطلقات المعرفية التي تكسب نظرية الاختيار العقلاني طابعاً سوسولوجياً رمزياً، ولذلك فقد تم التركيز على ثلاثة محاور متكاملة منطقياً، المحور الأول: نظرية الاختيار العقلاني: الأطروحة الأساسية واستدراكاتها، يميظ اللثام عن الفكرة الأساسية التي تتضمنها نظرية الاختيار العقلاني، وحاجة هذه النظرية للالتقاء مع طروحات التفاعلية الرمزية لتصبح أكثر ملائمة من الناحية التفسيرية، حيث تبين أن نظرية الاختيار العقلاني بصورتها الراهنة، نظرية اقتصادية تنظر إلى أعضاء المجتمع كمصلحةيين أنانيين، يبحثون عن أكفاً وسيلة لتحقيق أعظم ربح ممكن، وبذلك فهي تقع في إطار النظريات الفردية، وتفهم الفعل من خلال أدواته ومحاسبيته، بعيداً عن السياق الاجتماعي والثقافي الرمزي الذي يتحرك فيه الفاعل، كما تبين أن جميع الظواهر والبناءات الاجتماعية المنبثقة تبدو بالنسبة لنظرية الاختيار العقلاني على أنها نتاجاً لاختيارات الأفراد العقلانية، وبذلك فالأفراد قادرون على التحكم بهذه البنى وتوجيهها وفقاً لمصالحهم جميعاً.

لقد كشف المحور الثاني، رمزية الاختيار العقلاني، المعنى والفهم والاختيار، أن العقلانية ليست أداتية بصورة مطلقة. بل تبدو في كثير من الأحيان، إدراكية رمزية، حيث يفهم الأفراد ويفسرون المعاني المرتبطة بموضوعات الإشباع، وبناء هرم التفضيلات، كما تبين أن العقلانية الرمزية ذات طابع شرعي، فهي منضبطة ضمن أخلاقيات السياق الاجتماعي الثقافي، بحيث يراعي المرء حقوقه وحقوق غيره في عملية الاختيار، ولذلك فإن العقلانية الرمزية على خلاف العقلانية الأداتية تتميز بأنها آمنة، لا تتعالى على النظام الاجتماعي القائم، وإذا تم خرق القواعد النظامية فإن معاني سلبية تطفو على السطح كالظلم والاستغلال أو الجشع واللاأخلاقية، ومن هنا، فإن التفات نظرية الاختيار العقلاني إلى المحتوى الرمزي للحياة الاجتماعية يجعلها قادرة على تفسير ضروب من الفعل لا يمكن أن تفسرها بصورتها الراهنة، ومثال ذلك. الفعل الإيثاري، والتضحية، والتسامح، والتنازل، والكرم، والمدخرات الرمزية، التي تظهر تنازلات الأفراد في موقف راهن، لتحقيق منفعة مستقبلية.

أما المحور الثالث، رمزية البنى - القوى، وحدود الاختيار العقلاني، فقد كشف أن العقلانية ليست آنية، ولكنها ذات طابع تاريخي دلالي، وبشكل خاص تبرز في تفاعلات الأفراد مع البنى والقوى الاجتماعية التي تلتصق بها مجموعة من المعاني عبر المسار التاريخي لتفاعلات الأفراد معها، وبذلك يمكن لعملية الاختيار العقلاني أن تكون معياراً للكشف عن مرونة البنى أو تصلبها، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن العقلانية يمكن أن تكون موجهة في موقف الخضوع والإذعان، كما يمكن أن تكون مقيدة في إطار البنى الاجتماعية القائمة، وبذلك تتحول العقلانية من أعظم منفعة ممكنة إلى أقل كلفة، أو أقل حرمان ممكن كما يمكن أن تكون العقلانية زائفة بفعل الأيديولوجيا التي يتبناها أصحاب القوة بحيث تصبح ثقافة سائدة ومن الاعتبارات الهامة التي يكشف عنها هذا المحور، أن نظرية الاختيار العقلاني يمكن أن تكون نظرية بعيدة المدى وذات طابع جدلي بتناولها دور البنى والقوى في توجيهه وتقيد عملية الاختيار العقلاني، بالإضافة إلى اقترابها من مسائل هامة كتفاضلات القوة والصراع.

الهوامش

¹ حقيقة أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية أدركها الكثير من علماء الاجتماع، ولكنهم نظروا إلى الفعل الإنساني باعتباره يتضمن عناصر عقلانية وأخرى غير عقلانية بالإضافة إلى الأبعاد العاطفية والقيمية للفعل، لكن الذي يميز نظرية الاختيار العقلاني هو أنها تنتكر لأنواع الفعل الأخرى وتؤكد على الفعل العقلاني الحسابي الخالص، وبذلك أصبح منظرو الاختيار العقلاني بشكل متزايد رياضيين في توجههم.

² يريد ستيف بيرس من طرح فكرة التشيؤ، نقد نظرية الاختيار العقلاني في وسطها، أي النظام الرأسمالي، حيث تشكل هذه الفكرة نقداً أخلاقياً قوياً للنظام الرأسمالي، باعتباره نظاماً يحول البشر إلى أشياء يمكن أن تباع وتشتري، ويتضمن تحول الصفات الإنسانية إلى أشياء جامدة واتخاذها وجود مستقل واكتسابها صفات غامضة غير إنسانية فالعمليات الداخلة في تشكيل التشيؤ تخلق بنى اجتماعية خارجية يصبح بنو البشر دمي لها، وبذلك تضعف قدرتهم على الاختيار الحقيقي الفعال، والقدرة على التغيير. أنظر: كريب، إيان، النظرية الاجتماعية، مرجع سابق، ص309.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أنصار، بيار، 1992، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، ط1. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- تيرنر، جوناثان، 1999، بناء النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد سعيد فرح. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- جدنز، أنتوني، 2000، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد محي الدين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- زايتلن، ارنفنج، 1989، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية، ترجمة محمود عوده ورفيقه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- كريب، إيان، 1999، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، ط2. سلسلة عالم المعرفة: العدد 244.
- ليلة، علي، د ت، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة: دار المعارف.

المراجع باللغة الانجليزية

- Abell, P., 1991. Rational Choice Theory, Cambridge: Cambridge University Press.
- Blau, P., 1964. Exchange and Power in Social Life. John Wiley and Sons, Inc.
- Blumer, H., 1969. Symbolic interactionism, perspective and method, University of California Press, California,
- Boudon, R., 1993. Beyond Rational Choice Theory, Annual Sociological Reviews,
- Burce, S., 1993. Religion and Rational Choice, A critique of Economic Explanations of Religious Behavior, Sociology of Religion, Summer.
- Carling, A., 1992. Social Divisions. London: Verso.

- Charon, J., 1989. Symbolic interaction, an interpretation, an integration, Prentice Hall, Inc
- Christiano, T., 2004. Is Normative Rational Choice Theory, Self-Defeating, Ethics, 115,
- Coleman, J., 1990. Foundations of Social Theory, Belknap Press of Harvard University press.
- Conway, D., 1987. Marxism, Capitalism, and Exploitation, A Farwell To Marx: an outline and Appraisal of his Theories, Penguin Books.
- Conversi, D.(ed.) 2009. Ethnonationalism In The Contemporary World: Walker Connor and the Study of Nationalism: London: Routledge.
- Etzioni, A., 1980. The moral dimation toward anew Economics, New York, the free press.
- Elester, J., 2000. Rational Choice History, A Case of Excessive Ambition, American Political Science Review.
- Emerson, R., 1962. Power Dependence Relations, American Sociological Review.
- Friedman, D. and Hechter, M., 1988. The Contribution of Rational Choice theory to Macro sociological Research, Sociological Theory, Vol. 6.
- Frideman, D. and Hechter, M., 1990. The comparative advantages of rational choice theory, From George Ritzer (Ed.)Frontiers of Social theory, the new Syntheses New York, Columbia University press.
- Giddens, A., 1984. The Constitution of Society, 1st Ed., Polity Press, Cambridge.
- Gouldner, A., 1970. The Coming Crisis of Westren Sociology, Basic Books, Inc..
- Hall, P., 2000. A Symbolic Interactions Analysis of Politics, Sociological, Inquiry,42, 3-4.
- Harsany, J., 1996, Measurement of Social Power, Opportunity Costs and the Theory of two – Person Bargaining Games, Behavioral Sciences.
- James, V., 1998. Spickard, Rethinking Social Action, what is Rational about Rational Choice Theory, Sociology of Religion, Summer
- Kahneman, D., 1984. Choices, Values, and Frames, American Psychologist, Vol. 39, No. 4.
- Kiser, E. and Hechter, M., 1998. The Debate on Historical Sociology, Rational Choice Theory and its Critics, AJS, Vol. 104, No. 3
- Koppl, R. and Douglas W., 2004. Rational Choice Hermeneutics, Journal of Economic. Behavior and Organization.
- Levine, A., 2005. practical Identity, Agency, and Rational Choice Theory, A Paper was Prepared for the LSE Graduate Conference on Philosophy of Social Sciences, June 10-11.
- Margolis, H., 1984. A New Model of Rational Choice, Ethics, 91.
- Marsden, P. V., 2005. The Sociology of James S. Coleman, the Annual Review of Sociology, 31.
- Nilson, R., and Sidney, G., 1982. An Evolutionary Theory of Economic Change, Harvard University Press,.
- Ostrom, E., 1998. A Behavioral Approach to the Rational Choice Theory of Collective Action, American Political Science Review.
- Parsons, T., 1968. The Structure of Social Action, Revised Ed., New York: the Free Press,.
- Schimid, H. B., 2003. Rationality – in–relations– Extensions and Criticisms, American Journal of Economics and Sociology, January.
- Sharot, S., 2002. Beyond Christianity, A Critique of the Rational Choice Theory of Religion, From A Veberian and Comparative Religions Perspective, Sociology of Religion.

- Somit, A., 1999. Rational Choice and Biopolitics, A (Darwinian) tale of two Theories, ps, Political Sciences and Politics,
- Steele, 2004. Understanding Economic Man, Psychology, Rationality and Values, American Journal of Economics and Sociology.
- Stone, J., 2004. Deconstructing Rational Choice: Or Why we Shouldn't over-Rationalise the Non- Rational, Journal of Ethic end Migration Studies, onlinL04/040841-03.
- Sugden, R., 1991. Rational Choice: A Survey of Contributions From Economic and Philosophy. Economic Journal (101) 407: 571-85.
- Thaler, R., 1991. Quasi Rational Economics, Russell sage, New York.
- Turner, J., 1999. The Structure of Sociological theory, The Dorsey press, Chicago.
- Wallace R A., and Alison W., 1995. Contemporary Sociological Theory Continuing the Classical Tradition, 4th Ed. Englewood Cliffs, Prentice hall Inc.
- Williams, R.H., 2000. Rational Choice Theory and Religion: Summary and Assessment, book review, Sociology of Religion, Spring.
- Witztum, A., 2005. Social Circumstances and rationality: Some Lessons From Adam Smith why we may not all be Equally Sovereign, American Journal of Economics and Sociology,
- Wood, M. and Mark. L. W., 1983. G. H. Mead Social Behaviorism VS. The Structural Bias of Symbolic Interactionism, Symbolic Interaction, Vol. 6.
- Zafirovski, M, 2000. Extending the rational choice model from the Economy to Society, Economy and Society, Vol.29.No.2.181-206.

التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

خالد أمين عبدالله، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
مهند أكرم أحمد، قسم المحاسبة، جامعة اربد الأهلية، اربد، الأردن.

وقبل للنشر 2011/9/15

استلم البحث في 2010/5/13

ملخص

تناولت هذه الدراسة التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات من المحاسبين القانونيين الأردنيين من خلال عرض مداخل (طرق) التدقيق المستخدمة في ظل نظم معالجة البيانات (حول الحاسب، وخلال الحاسب، وباستخدام الحاسب). هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق وذلك من خلال تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التخطيط، والتحقق والإثبات، وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

اعتمد الباحثان في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على نوعين رئيسيين من المصادر كان أولهما الكتب والدوريات والتي استمدا منها البيانات الثانوية للدراسة وبناء الإطار النظري لها، وثانيهما يتمثل في الاستبانة الخاصة بمعالجة الجانب العملي منها، والتي تم تصميمها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بحيث تغطي أسئلة وفرضيات الدراسة بالشكل المناسب والتي تم الحصول منها على البيانات الأولية للدراسة. وقد تكونت عينة الدراسة من (158) محاسباً قانونياً من بين المحاسبين القانونيين الأردنيين العاملين في الأردن، والبالغ عددهم 243 محاسباً قانونياً مزاولاً للمهنة أي بنسبة 66% وذلك من اصل 474 محاسباً مجازاً.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذي دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات الكترونية في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث أظهرت النتائج أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للتقنيات الالكترونية المستخدمة على كل من التخطيط، والتحقق والإثبات، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر التقنيات تأثيراً على فعالية عملية التدقيق عند استخدامها هي: تقنية اللقطة، وتقنية البيانات الاختبارية، وتقنية الخريطة (تكثيف الفحص عند نقاط اتخاذ القرار)، وتقنية السجلات الممتدة.

الكلمات المفتاحية: التقنيات الالكترونية، تدقيق نظم معالجة البيانات، فعالية عملية التدقيق، المحاسبون القانونيون الأردنيون.

Electronic Techniques Used in Examining Data Processing Systems and Measuring their Impact on the Effectiveness of the Auditing Process from the Perspective of Jordanian Certified Public Accountants

Khalid Abdullah: Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman- Jordan.

Muhannad Ahmed: Irbid National University, Irbid - Jordan.

Abstract

The study dealt with the electronic techniques used in examining electronic data processing systems by Jordanian certified public accountants through projecting the methods of auditing used in electronic data processing systems (about the computer, through the computer, and by the computer).

The study aimed at measuring the influence of such techniques on the effectiveness of the techniques of auditing data processing systems by defining the impact of using such systems on planning, confirmation, evaluating internal control systems and reporting.

In collecting the data related to the study, the researchers adopted two main types of references: books and periodicals from which the secondary data and the formulation of the theoretical framework of the study were taken; and a questionnaire related to the processing of the practical aspect of the study. The questionnaire was designed with reference to previous literature in such a way that helped cover the questions and the hypothesis of the study. The study sample consisted of (158) certified public accountants selected from among the Jordanian certified public accountants working in Jordan and totaling 243 out of 474 licensed JCPAs 66% .

It was concluded that there is a statistically significant impact of the electronic techniques used in examining data processing systems on planning, confirmation, evaluation of internal control systems and reporting on examining the electronic data processing systems (EDP).

It was also concluded that the most influential techniques used in examining EDP systems as to their impact on effectiveness are: Snapshot Technique, Data Test Technique, Map Technique (concentrating inspection on the decision-making points) and the Extended Record Technique.

Keywords: *Electronic Data Processing, Auditing Techniques, Effectiveness, Auditing Process, Jordanian Certified Public Accountants.*

مقدمة:

يتميز عالمنا المعاصر بدرجة عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي انعكست آثاره على مختلف مجالات الحياة لاسيما قطاعات العمل والإنتاج، حيث ظهور الحاسبات الإلكترونية (الحواسيب) من أهم سمات ومنجزات العصر الحديث بسبب تأثير ظهورها في الحياة العملية من جميع جوانبها، ولا يعني هذا أن الحواسيب هي العنصر السحري الجديدة التي تقوم بأعمال خارقة أو تفوق قوى البشر، فهي لا تخرج عن كونها أجهزة تتميز بسرعة كبيرة، وبدقة تامة في إنجاز العمل، هذا وقد دأبت أغلب المؤسسات والشركات في الأونة الأخيرة على استخدام أحدث ما وصل إليه العلم في هذا المجال من أجل التميز في تقديم الخدمات لعملائها، وتحقيق المرونة في أداء الأعمال الداخلية والخارجية لها، سواء كان ذلك في المجال المصرفي أو المالي أو الإداري، وبالشكل الذي يؤدي إلي خلق قاعدة عريضة من البيانات تمكّن القائمين على إدارة هذه المنشآت من تطوير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وظالما أن عملية معالجة البيانات إلكترونياً أصبحت ضرورية في المؤسسات كبيرة وصغيرة الحجم على حد سواء والتي تهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في أنشطتها، فقد برزت أهمية التدقيق على هذه المؤسسات بسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية، وقد استخدم الحاسوب لأداء خدمات مهمة في هذا المجال، فالمشاكل التي تواجه مدقق الحسابات بالطرق التقليدية خصوصاً في المؤسسات الكبيرة، تبلغ من الكبر حداً يجعل عملية التدقيق صعبة وشاقة ومكلفة في آن واحد، ولكن مع بدء استخدام الحواسيب، تغيرت المعايير بحيث سمحت لمدققي الحسابات بإجراء رقابة دقيقة وشاملة على حسابات المؤسسة مما يسهل عملهم.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً ومؤثراً في عملية التدقيق الخارجي، لكون الأساليب والإجراءات التقليدية لم تعد تناسب عملية التدقيق في ظل معالجة البيانات إلكترونياً وعصر المعلوماتية التي أصبحت فيها النظم المحاسبية الإلكترونية توفر المعلومات بكم كبير وبسرعة عالية، وبدرجة كبيرة من الدقة والكفاءة أكثر من ذي قبل.

إن بيئة المعالجة الإلكترونية لا تغير من جوهر التدقيق، لكنها تؤثر في طريقة تخزين ومعالجة وتخزين البيانات المحاسبية وما يتبع ذلك من وجوب تطوير إجراءات التدقيق اليدوية لملاءمة بيئة المعالجة الجديدة التي تختلف جذرياً في طبيعتها عن نظم المعالجة اليدوية، حيث يجب على مدقق الحسابات في ظل ظروف المعالجة الإلكترونية للبيانات أن يفهم المكونات المادية للحاسب، وكذلك البرامج الجاهزة، ونظم المعالجة الإلكترونية، بالقدر الذي يمكنه من تخطيط عملية التدقيق، وتفهم آثار استخدام الحاسب في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية، وتطبيق إجراءات التدقيق، وبخاصة أساليب التدقيق الفنية المساعدة، كما يجب على المدقق أن يكون على قدر كاف من الإلمام بمعالجة البيانات المحاسبية لتنفيذ إجراءات التدقيق اعتماداً على منهج التدقيق المطبق.

لذا فإن هذه الدراسة ستحاول التركيز على التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

مشكلة الدراسة

ظهرت في الأونة الأخيرة وفي ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أنواع جديدة من الاختبارات يتم استخدامها في التدقيق الإلكتروني من قبل المدققين، ومن هذه الاختبارات أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب (CAATs) Computer Assisted Audit Techniques والتي من أدق وأصعب هذه الاختبارات كونها تتطلب من المدققين أن تتوفر لديهم المعرفة الواسعة والخبرة الفنية في مجال تحليل النظم مما جعل العديد من المدققين يتجنب إجراء هذه الاختبارات بالرغم من أهميتها في التأكد من وجود كل الضوابط الرقابية

في البرامج وفعاليتها وخلوها من الأخطاء والتحريفات، وهل تعالج البرامج البيانات وفق السياسات الموضوعة، حيث بقي عدد كبير من مدققي الحسابات يتبع منهج التدقيق حول الحاسب، واعتبار الحاسب الإلكتروني كالصندوق الأسود، والاكتفاء بمراجعة المدخلات والمخرجات فقط دون التعرض لعمليات المعالجة التي تتم بواسطة الحاسب الإلكتروني، وقد ترتب على ذلك مواجهة المدقق الخارجي لمخاطر جديدة تتمثل في استخدام الحاسب الإلكتروني كوسيلة للتلاعب أو تحريف البيانات دون ترك آثار ملموسة.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة المشكلة في الأسئلة الآتية :

1. هل يستخدم المحاسبون القانونيون تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب (CAATs) في عملية التدقيق؟
2. ما هي الأدوات والتقنيات المستخدمة من قبل المدققين في عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات بمساعدة الحاسب؟
3. هل يؤثر استخدام التقنيات الإلكترونية في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات؟
4. هل تؤثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التخطيط؟
5. هل تؤثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات؟
6. هل تؤثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية؟
7. هل تؤثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات، حيث أصبحت عملية التدقيق الإلكتروني محور اهتمام كبير في حقل الإلكترونيات وإدارة الأعمال، نتيجة لانتشار استخدامات الحاسب الإلكتروني في النظم المحاسبية واثار ذلك في زيادة سوء استخدام الحاسب نتيجة سهولة استخدام وسائل الاتصال المرتبطة بالمعالجة الإلكترونية للبيانات وخاصة في ظل عدم كفاية الضوابط الرقابية الواجب توافرها في كل مرحلة من مراحل إعداد ومعالجة البيانات المحاسبية إلكترونياً، بالإضافة إلى غياب استخدام التقنيات اللازمة في تدقيق نظم معالجة البيانات. (عبدالله، 2004: 309)

لذا فإن الدراسة تحاول التركيز على بيان مداخل التدقيق وتقنياته المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وبصورة أخرى فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من خلال المساهمات التي من المحتمل أن تقدمها في الجوانب التالية:

1. التعرف على تقنيات التدقيق المستند الى الحاسب والمستخدم من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين في عمليات التدقيق التي يقومون بها لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهمها اختبار الرقابة الداخلية لدى العميل، وبيان أهمية هذه التقنيات في تحليل البيانات والتخطيط والوصول إلى البيانات مباشرة، وأداء الاختبارات وإنشاء التقارير المرغوب بها.
 2. محاولة تقديم إطار للتقنيات ذات التأثير الأكبر على فعالية عملية التدقيق عند استخدامها في تدقيق نظم معالجة البيانات والتي تكون على تماس مع مدقق الحسابات في عملية التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات.
 3. جذب اهتمام مدققي الحسابات بتبني تقنيات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في ممارسة أعمال التدقيق.
 4. المساهمة في خدمة البحث العلمي والعمل على توفير المعلومة الجيدة لكل من يستفيد من هذه الدراسة، والعمل للصالح العام مع التركيز في هذا العمل المتواضع على الجانب الميداني من خلال الاعتماد على شركات التدقيق الأردنية و آراء مدققي الحسابات القانونيين.
- ومن هنا يتبين الدور الهام الذي تؤديه هذه الدراسة، والنفع المتوقع لجمهور الممارسين من المدققين داخليين كانوا ام خارجيين بالإضافة الى جمهور المساهمين والمديرين والجهات الرقابية.

أهداف الدراسة:

يتناول الباحثان في دراستهما هذه التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين وذلك لغرض:

1. التعرف إلى مداخل (طرق) التدقيق المستخدمة في ظل نظم معالجة البيانات (حول الحاسب، وخلال الحاسب، وباستخدام الحاسب).

2. توضيح تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب التي يتم استخدامها من قبل المدقق في عملية التدقيق للمنشآت التي يتم فيها معالجة البيانات إلكترونيًا، وفي إجراء اختبار تفصيلي لبرامج التشغيل والتحقق من صحة التشغيل للبرنامج المطبق في الشركات.
3. قياس مدى تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق وذلك من خلال:
 - أ. تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات.
 - ب. تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات.
 - ج. تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات.
 - د. تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.
4. التوصل إلى بعض التوصيات التي يؤمل أن تساهم في إغناء المعرفة لدى المدققين حول تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات، ومدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات تناولت هذا الموضوع، وقد اقتصر ما يدرجه الباحثان لاحقًا على اقرب هذه الدراسات الى موضوع البحث. ويلاحظ قلة الدراسات العربية في هذا المجال مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية.

1- دراسة (Landes, 2005) بعنوان (Improving Auditor Efficiency and Effectiveness with Automated Tools)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر استخدام التقنيات الآلية في التدقيق على كفاءة عمل المدققين وفعالية عملية التدقيق. مقد استخدام الباحث المسح الميداني في جمع بياناته، والاحصاء الوصفي في التحليل.

بينت هذه الدراسة أن استخدام التقنيات الآلية يؤدي إلى تقليل الوقت المبدول في تنفيذ مهام التدقيق، و تحسين إجراءات التدقيق، والحد من تكرار الإجراءات ومهام التدقيق.

كما أظهرت نتائج الدراسة الحاجة الماسة لاستخدام التقنيات الآلية في التدقيق كونها تؤدي إلى عملية تدقيق أكثر شمولًا من الاعتماد على الأساليب التقليدية، حيث انه وفي الوقت الحالي يصعب التوصل إلى أهداف التدقيق (تدقيق فعال) بدون استخدام التقنيات الآلية في التدقيق.

كذلك بينت النتائج أن التقنيات الآلية تستطيع المساعدة في كشف الاحتيال إذ أن مرتكبي ذلك الاحتيال تكون عملياتهم في الغالب مخزنة على الحاسب وبشكل معقد داخل قاعدة بيانات خاصة بالشركة، فمن الصعب باستخدام وسائل تقليدية كشف مثل ذلك الاحتيال أو التحريف كون الوسائل التقليدية تعتمد على العينات وما ينتج عن ذلك من صعوبة في تنفيذ اختبار كل العمليات، بينما تعطي التقنيات الآلية بفحصها الشامل المدقق فرصة أكبر في كشف ذلك الاحتيال إن وجد.

2- دراسة (Abu-Musa, 2004) بعنوان (Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التحديات التي تواجه المدققين الخارجيين التقليديين، وذلك من خلال بيان اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق لنظم المعالجة الاليكترونية على كفاءة وفعالية عملية التدقيق. وقد استخدم الباحث أسلوب الاستبانة في جمع البيانات، كما استخدم الإحصاء الوصفي في تحليلها.

أظهرت نتائج الدراسة:

- _ حاجة المدققين الخارجيين إلى فهم واستخدام التقنيات الحديثة في التدقيق عند التخطيط لعملية التدقيق وذلك لان اغلب أدلة التدقيق متوفرة بالشكل الاليكتروني وبالتالي يصبح التخطيط غير كافٍ لإجراءات التدقيق بالاعتماد على الأساليب التقليدية فقط.
- _ الحاجة الماسة لاستخدام التقنيات الآلية للحكم على سلامة نظم الرقابة الداخلية للشركات، وإبداء الرأي حول كمال وسلامة السجلات المحاسبية، إذ من الصعب الاعتماد على التقنيات التقليدية لعمل ذلك.
- _ ضرورة تحديث التقنيات الآلية المستخدمة في تحليل البيانات عند التدقيق في بيئة آليّة لمواكبة التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات كونها تتطور باستمرار.

3- دراسة (Sayana, 2003) بعنوان (Using CAATs to Support Information Systems Audit)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الحاجة لتقنيات التدقيق الآلية، واثار هذه التقنيات على فعالية التدقيق، وقد بينت أن هناك شروطاً لاستخدام التقنيات الآلية في التدقيق من حيث الدخول وربط البيانات، ومعرفة التفاصيل التقنية للبيانات المراد تدقيقها، والمهارة في استخدام التقنيات الآلية في التدقيق، واختيار برمجيات التدقيق الكفوءة والفعالة لتحقيق أهداف التدقيق. واتبع الباحث هنا منهجاً وصفيًا لواقع الحال بدراسة عدد من الشركات المؤتمنة العمليات.

بينت الدراسة أن عمليات تدقيق معلومات الشركة التي تكون مخزنة في نظم المعلومات على الحاسب يجب أن تتم عن طريق الحاسب، وأشارت إلى أن منهجية التدقيق تبدأ بتحليل الأخطار ثم تقييم عملية التدقيق والأخطاء المرتبطة بها، وتقييم عملية الرقابة من حيث التصميم والتشغيل وما إذا كان هناك رقابة صحيحة على البرامج.

أظهرت الدراسة أن استخدام برمجيات التدقيق يسهل اكتشاف الأخطاء، والتحريرات في الصفقات والعمليات، وان هذه البرمجيات، مهما كان حجم البيانات، فإنها لا تحتاج إلى وقت كبير مقارنة مع التدقيق اليدوي. كما أظهرت أن من محاسن برمجيات التدقيق أنها سهلة الاستخدام، وتساعد في تدقيق البيانات مهما كانت طريقة تخزينها، وفي إمكانية برمجة إجراءات تزيد من فعالية وسرعة عملية التدقيق.

4 - دراسة (الذنيبات، 2003) بعنوان "مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المجالات التي يستخدم فيها المدققون في الأردن تكنولوجيا المعلومات، وإلى تقييم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات المحددة، واثار ذلك على فعالية عملية التدقيق من خلال تحديد مجموعة من الأسئلة تم الحصول على الإجابات لها من خلال تصميم استبانة خاصة للدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مكاتب وشركات التدقيق المرخصة في الأردن، حيث تم اختيار عينة عشوائية منها حجمها 100 مكتب. وقد استخدم الباحث في تحليل بياناته نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في الأردن يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة المختلفة التي تتعلق في مجالات التخطيط لعملية التدقيق، والرقابة عليها، وتوثيق وتسجيل أعمال التدقيق المختلفة، ولكن متوسط درجة الاستخدام في جميع المجالات كانت منخفضة، كما بينت أن استخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في هذه المجالات يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية عملية التدقيق. من حيث تقليل الوقت المبذول على العمليات الحسابية والكتابية، وتقليل عدد المستخدمين في مكتب التدقيق، وتقليل تكاليف عملية التدقيق بشكل عام.

وكذلك بينت الدراسة أن استخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في مجالات التخطيط، والرقابة، والتوثيق، يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية عملية التدقيق، من حيث تسهيل انجاز العمليات المعقدة، ومراجعة أعمال المدققين، واستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق، والتركيز على الأعمال المهمة، وتحسين ممارسة الحكم الشخصي وعملية اتخاذ القرار بشكل عام، بالإضافة إلى تحقيق أهداف خاصة بمكتب التدقيق نفسه من حيث زيادة الرضا الوظيفي، وزيادة شهرة مكتب التدقيق والحصول على عملاء جدد.

5- دراسة (Bierstaker and Burnaby, 2001) بعنوان (The Impact of Information Technology on the Audit Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اثار تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق من مختلف جوانبها. كما أوضحت الدراسة أن التدقيق في المستقبل لن يعتمد على الوثائق الورقية بالشكل المألوف طالما أن عملاء المدقق ينتقلون إلى النظم الالكترونية، وفي ظل تطور برمجيات التدقيق بشكل يسمح للمدققين باستكمال معظم عمليات التدقيق بشكل مباشر.

ولتدقيق النظم الاليكترونية بشكل مباشر يجب على المدقق أن ينشئ البرمجيات لتكون أداة أساسية في عملية التدقيق، وجمع الأدلة بشكل اليكتروني، وقد بينت هذه الدراسة الأثر الحالي لتكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق، وناقشت الأثار المستقبلية للاتجاهات التكنولوجية على التدقيق، وهي على وجه الخصوص تزودنا بتفاصيل عن اثار تكنولوجيا المعلومات على التخطيط لعملية التدقيق واختباراتها وتوثيقها.

6- دراسة (David, 2000) بعنوان (Computer Assisted Fraud Detection)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية استخدام التقنيات الآلية في التدقيق في كشف الاحتمالات. وقد طبقت هذه الدراسة على 40 شركة مختارة وبشكل عشوائي، وذلك خلال فترة عشر سنوات، حيث تم الكشف عن 31 حالة احتيال تقريبا في تلك الشركات.

بينت الدراسة ان اكثر الشركات التي ارتكب فيها احتيال في البيانات المالية كانت من الشركات الصغيرة نسبيا حيث بلغت نسبتها 78% من الشركات عينة الدراسة، والتي لم يدرج اسمها في أسواق الأوراق المالية الأمريكية.

أكدت هذه الدراسة انه باستخدام أدوات التدقيق الآلية يستطيع المدققون مراقبة الأصول والمعلومات في المنظمات التي يدققونها، كما انه باستخدام أدوات وتقنيات التدقيق الآلية يمكن للمدققين الحصول على نظرة عامة سريعة عن العمليات التجارية، مما يساعد في تطوير فهم العلاقات بين عناصر البيانات المختلفة، وفي ذلك ضمان بان النشاط الفاسد في المنظمة لن يبقى غير مكتشف. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أدوات وتقنيات التدقيق الآلية تؤدي إلى زيادة فعالية عملية التدقيق في كشف إشارات الإنذار المبكر للاحتيال.

7- دراسة (Coderre, David,1999) بعنوان (Computer – Assisted Techniques for Fraud Detection)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب على فعالية عملية التدقيق في كشف الاحتيال أو التحريف في القوائم المالية، حيث بينت ان أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب عبارة عن أداة تدقيق قوية لاكتشاف الأخطاء سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، حيث أنها تسمح للمدققين الحصول على نظرة عامة وسريعة على كافة العمليات التجارية، وتصل إلى عمق التفاصيل والتي تكون جديرة بالاهتمام، وتمكن المدقق من التحقق من الصفقات بنسبة 100%. وان أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب يمكن ان تستعمل لاستجواب كل ملفات بيانات الشركة وتحديد أنماط البيانات التي قد تكون مرتبطة بالاحتيال.

أظهرت نتائج الدراسة ان استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب تزيد من فعالية التدقيق، حيث أنها تمكن المدققين من تركيز جهودهم على مناطق الخطر، والبحث في العلاقات الدفينة من خلال التحليل الشامل للبيانات.

8- دراسة (Razae and Reinstein,1998) بعنوان (The Impact of Emerging Information Technology)

هدفت الدراسة الى استقصاء اثر تكنولوجيا المعلومات على عمل المدققين وبيان الموضوعات ذات الصلة التي يجب أن يتنبه لها المدقق عند تدقيق نظم المعلومات الالكترونية.

أوضحت هذه الدراسة بان الزيادة المتسارعة من قبل منشآت الأعمال في استخدام أساليب المعالجة الالكترونية للبيانات في النظم المحاسبية قد أدت إلى وجوب قيام المدققين بجمع المعلومات الحاسمة والأكثر فعالية، فالأدوات والأساليب التقنية مثل التبادل الالكتروني للبيانات والانترنت والمواضيع التكنولوجية المتطورة تشير إلى نهاية التدقيق التقليدي، فالتكنولوجيا أدت إلى جعل معلومات العمليات والأحداث أكثر بساطة، وتقييم نظم الرقابة ذات الصلة والنتائج أكثر وضوحاً.

أما أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فهو أن معظم الدراسات السابقة كانت تهتم بعملية المعالجة الإلكترونية للبيانات، والرقابة عليها بالتركيز على اثر تكنولوجيا المعلومات على فعالية عملية التدقيق ولكن من نواح جزئية أو منفصلة وليس من خلال دراسة تأثيرها على فعالية عملية التدقيق بكافة جوانبها، بينما تحاول هذه الدراسة قياس مدى تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات وذلك من خلال تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التخطيط، والتحقق والإثبات، وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وعلى تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

فرضيات الدراسة

بناءً على التساؤلات التي تم إثارتها في مشكلة الدراسة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بصياغة مجموعتين من الفرضيات، تهدف إلى قياس تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وتم صياغة الفرضيات بالصورة العدمية كما يلي:

الفرضية الرئيسية

Ho: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات"

انبثق عن هذه الفرضية الفرعية التالية:

Ho1: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات"

Ho2: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات".

Ho3: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات".

Ho4: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات".

منهجية الدراسة

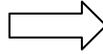
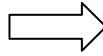
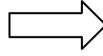
نموذج الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة يمكن وضع نموذج الدراسة الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كما في الشكل التالي رقم (1):

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة المتغيرات التابعة

التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات
تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب
تدقيق المدخلات
تدقيق المخرجات
تقنيات مدخل التدقيق خلال الحاسب
البيانات الاختبارية
شبكة الاختبارات المتكاملة
الملف الاختباري المندمج مع النظام
المعالجة المتزامنة
التأشير والتنوع
تقنية الخريطة (تكثيف الفحص عند نقاط القرار)
المحاكاة المتوازية
البرامج الخاضعة لرقابة المدقق
تقنية السجلات الممتدة
تقنية اللقطة
مراجعة توثيق النظام
رسم مسار الرقابة
اختبار كود البرنامج
تقنيات مدخل التدقيق باستخدام الحاسب
برامج التدقيق الخاصة
برامج التدقيق العامة



فعالية عملية التدقيق
تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات
التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات
تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات
تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات

التعريفات الاجرائية

1. مدخل التدقيق حول الحاسب: هو احد مداخل التدقيق في ظل الأنظمة الالكترونية لمعالجة البيانات والذي يركز على المدخلات والمخرجات فقط، ويهمل الجانب المتعلق بالمعالجة، بمعنى انه يصرف النظر نهائيا عن وجود الحاسب الإلكتروني من حيث تأثيره على نتائج النظام المحاسبي موضوع التدقيق. (عبدالله، 2000، 341)
2. تدقيق المدخلات: هو احد تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب ويستند على قيام المدقق باختبار العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات ومعالجتها يدويا من البداية إلى النهاية.، للتأكد من صحة المعالجة، والتأكد من أن المستندات الأصلية خالية من أي خطأ أو غش.
3. تدقيق المخرجات: هو احد تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب ويتم من خلال قيام المدقق بمقارنة المخرجات التي تم التوصل إليها بالمعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية بصورة يدوية. ويعتبر بمثابة مقارنة بين النتائج في ظل المعالجة الإلكترونية بالنتائج في ظل المعالجة اليدوية. (موسكوف، 1984، 162)
4. مدخل التدقيق خلال الحاسب: يقوم هذا المدخل على افتراض انه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فان المخرجات تكون صحيحة، أي أن المدقق هنا يقوم باختبار العمليات التي قام بها الحاسب، في مراحل المعالجة المختلفة فقط، مستخدما في ذلك اكثر من تقنية.
5. البيانات الاختبارية: وهي مدخلات تظم معطيات صالحة وأخرى صالحة يقوم المدقق بإعدادها، ومعالجتها في برامج المعالجة الخاصة بالشركة ليتم مقارنة النتائج بالنتائج المحددة مسبقا والحكم على صحة وكفاءة عمليات المعالجة (Bonder and Hopwood, 2004, 459).
6. شبكة الاختبارات المتكاملة: تعد هذه التقنية امتداداً لتقنية البيانات الاختبارية ولكن هنا يقوم المدقق بافتراض وحدة اقتصادية كاملة وبشكل صوري، ويقوم بمعالجة بياناتها في برامج المعالجة الخاصة بالشركة. (Braun and Davis, 2003, 726).
7. الملف الاختباري المندمج مع نظام المعالجة: طبقا لهذه التقنية يستخدم المدقق ملفا وهميا Dummy File مندمج مع ملفات البيانات الحقيقية وتتم معالجة البيانات الوهمية مع البيانات الحقيقية في نفس الوقت، ويبقى الملف الاختباري موجودا في النظام خلال السنة المالية للشركة. (Chambers, 1981, 86)
8. تقنية المعالجة المتزامنة: وهي عبارة عن تكنولوجيا تتضمن التعديل على برامج الحاسب لتحقيق أهداف التدقيق، حيث يتم تصميم برامج لها صفة الإشراف على عمليات المعالجة تؤدي إلى فحص البيانات الحقيقية أثناء معالجتها إلكترونيا والتحقق من أمانتها بالإضافة إلى ضبط العمليات غير العادية (التجاوزات)، وطبع تقارير عن هذه العمليات والبيانات الخاصة بها.
9. التأشير والتتبع: تقوم هذه التقنية على تتبع البيانات خلال النظم المعقدة فالتأشير عملية يقوم مدقق الحسابات من خلالها بالتأشير على بعض العمليات التي سيتم معالجتها بالحاسب الإلكتروني لمعرفة تفاصيل معالجتها، أما التتبع فهو تتبع جميع حركات المعالجة وإظهار النتائج خلال عمليات المعالجة (Bonder, 2004, 464).
10. تقنية الخريطة: هي برامج خاصة لديها المقدرة على معرفة مدى استخدام جمل معينة داخل البرنامج وهل تم استخدام كل الجمل في البرنامج ويتم ذلك من خلال برمجية خاصة يستخدمها المدقق. (Bonder, 2004, 466).
11. المحاكاة المتوازية: هي نظام يحاكي نظام العمل (يشابه أو يوازي نظام العمل) يتم إدخال بيانات العميل الفعلية باستخدام برمجيات المدقق ويجب أن يحصل على نفس المخرجات ويطبق هذا الإجراء عدة مرات خلال العام (Braun and Davis, 2003, 726).
12. البرامج الخاضعة لرقابة المدقق في هذه التقنية يقوم المدقق تحت ظروف خاضعة لرقابته بإعادة معالجة عينات من البيانات الفعلية الخاصة بالفترة محل التدقيق وبمقارنة النتائج المتولدة عنده مع المخرجات التي سبق توفيرها نتيجة لاستخدام الشركة لبرامجها. (خضير، 1996، 292)

13. **تقنية السجلات الممتدة:** هي سجلات ضمن الملفات لغايات التدقيق بحجم كبير بحيث تحتوي على بيانات تختص بكل حركة ثم ادخالها مثل: سجل الحركة - نوعها - المبلغ - الجانب الدائن - الجانب المدين - الرصيد - اليوم - التاريخ، أي تجميع كامل وشامل للعمليات المختارة في مسار التدقيق. (Braun and Davis, 2003, 726).
14. **تقنية اللقطة:** تقوم هذه التقنية بتزويد صورة شاملة للعمل في نقطة معينة من الزمن، وهنا يقوم البرنامج بطباعة الأحداث في تلك النقطة ويتم تعديل البرامج لعكس المخرجات التي يهتم بها المدقق.
15. **تقنية مراجعة توثيق النظام:** هي عملية مراجعة لتوثيق عمليات بناء النظام بجميع مراحله ابتداء من متطلبات المستخدم ومرورا بتحليل النظام، وما يتضمنه من أدوات التوثيق والتصميم والبرمجة وذلك للتأكد من ان النظام يعمل بالشكل الذي خطط له من عمليات التوثيق.
16. **رسم مسار الرقابة:** توصف بخرائط التدفق التحليلية أو التقنيات التخطيطية الأخرى. وهي مستخدمة لوصف الرقابات في النظام، كأن يعد المدقق خرائط التدفق التحليلي لمراجعة الرقابات في نظام تطبيق كشف الرواتب.
17. **اختبار كود (ترميز) البرنامج:** وهو عبارة عن تحليل تفصيلي لكود التشغيل للتحقق من محتويات البرامج وكشوفها من حيث الترميز والأوامر وذلك للتأكد من وجود كل الضوابط الرقابية في البرامج وفعاليتها، وهل تعالج البرامج البيانات وفق السياسات الموضوعية (Wang, 2007, 141).
18. **مدخل التدقيق باستخدام الحاسب:** تبعا لهذا المدخل يقوم المدقق بتدقيق الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق. وقد تكون عامة، أو خاصة، أي تكون معدة خصيصا لعملية تدقيق معينة. وتقوم هذه البرامج بعدة مهام تنفيذا لعملية التدقيق.
19. **برامج التدقيق الخاصة:** وتعتبر هذه التقنية أحد الأساليب التي يستخدمها المدقق الخارجي في أداء أغراض محددة في عملية التدقيق. وتعد هذه البرامج في ضوء نظام المعلومات الخاص لكل عميل حتى يتسنى الحصول على البيانات المخزنة في شكل مقروء للحاسب، ويكون باستطاعة المدقق استخدام هذه البرامج لأداء إجراءات التدقيق. (Rogers, 1994, 57).
20. **برامج التدقيق العامة:** وهي البرامج التي يتم تصميمها بحيث تمكن المدقق من استخدامها في تدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات، بغض النظر عن نوع التنظيم أو الصناعة، حيث يقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من شركات المحاسبة وموردو البرامج والحاسبات (Braun and Davis, 2003, 727).

قياس متغيرات الدراسة

قامت هذه الدراسة من اجل قياس مدى تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، حيث تضمنت متغيرات مستقلة عددها سبعة عشر متمثلة بالتقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات والموضحة في نموذج الدراسة، في حين كانت المتغيرات التابعة أربعة متغيرات تمثل فعالية عملية التدقيق والمتمثلة في مراحل عملية التدقيق الخارجي من التخطيط، والتحقق والإثبات، وتقييم نظم الرقابة الداخلية، و تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

وقد طرحت الأسئلة على عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات: تم قياس اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات من خلال الأسئلة (1-17) من استبانة الدراسة، وعلى مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. وقد تم تقسيم مستوى التأثير إلى خمس مستويات على النحو التالي:

1. تقييم مستوى التقنية المستخدمة.
2. تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية (المراجعة التحليلية الأولية).
3. التوصل إلى الفهم الأولي لبيئة الرقابة.
4. التوصل إلى الفهم الأولي لنظام المعالجة الإلكترونية للبيانات.
5. التوصل إلى الفهم الأولي لإجراءات الرقابة داخل الأنظمة.

ثانياً: اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات: تم قياس اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات من خلال الأسئلة (18-34) من استبانة الدراسة، وعلى مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. وقد تم تقسيم مستوى التأثير إلى خمس مستويات على النحو التالي :

1. كمية ونوعية وحجم أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق.
2. توقيت وتكلفة الحصول على أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق.
3. قدرة الأدلة من حيث توفير القرائن والنتائج والاستنتاجات المستخرجة منها.
4. فاعلية الحصول على أدلة إثبات الكترونية.
5. فعالية التقنيات في استرداد الأدلة الالكترونية في فترة زمنية لاحقة.

ثالثاً: اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات: تم قياس اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات من خلال الأسئلة (35-51) من استبانة الدراسة، وعلى مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. وقد تم تقسيم مستوى التأثير إلى ستة مستويات على النحو التالي:

أ - تقييم الرقابة العامة لأنظمة الرقابة الداخلية وتشمل:

1. فحص تنظيم عمل إدارة تشغيل البيانات وفحص الضوابط لمنع الوصول المباشر.
 2. التأكد من كشف الأخطاء التي قد تقع أثناء تنفيذ البرامج والتأكد من التعديلات غير المصرح بها.
 3. التأكد من القيام بالتوثيق المناسب ومن أن البرامج تم وضعها بطريقة مناسبة وتم الالتزام بالإجراءات.
- ب - تقييم الرقابة التطبيقية لأنظمة الرقابة الداخلية وتشمل:

1. التأكد من أن البيانات المدخلة كاملة وصحيحة وقد تم التصريح بها بطريقة صحيحة ولم تفقد أو تختفي.
2. اختبار التحري عن دقة الرقم واختبار المجاميع المختلطة والقيام باختبارات الشكل للتأكد من اكتمال كل الحقول.
3. اختبار صحة الحقل او صحة مكوناته واختبار صحة الترميز والترقيم بالإضافة إلى اختبار صحة العمليات.

رابعاً: اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات: تم قياس اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات من خلال الأسئلة (52-68) من استبانة الدراسة، وعلى مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. وقد تم تقسيم مستوى التأثير إلى أربعة مستويات على النحو التالي:

1. عملية مراجعة الالتزامات المحتملة.
2. عملية التجميع النهائي للأدلة.
3. عملية تقييم النتائج.
4. شكل تقرير المدقق في ظل الأنظمة اليدوية عنه في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المحاسبين القانونيين الأردنيين والعاملين في الأردن، علماً بأنه تم الحصول على عدد وأسماء جميع المحاسبين القانونيين الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية والبالغ عددهم 474 محاسباً قانونياً أردنياً حتى نهاية شهر تموز لعام 2008، إلا أن عدد المحاسبين القانونيين المقيمين والمزاولين لمهنة التدقيق لا يتجاوز مائتين وثلاثة وأربعين (243) محاسباً قانونياً حسب سجلات الجمعية.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت نسبتها 66%، حيث قام الباحثان بزيارة مكاتب وشركات التدقيق عشوائياً وتم إعطاء الاستبانات للمدققين المتواجدين فيها، وقد تم توزيع 158 استبانة، استرجع منها 126 استبانة، أي 80% من الاستبانات الموزعة، استبعد منها 14 استبانة نتيجة عدم اكتمال البيانات فيها، وقد اقتصرَت الدراسة على تحليل 112 استبانة، حيث بلغت نسبة الاستبانات الداخلة في عملية التحليل 71% من الاستبانات الموزعة، وهي نسبة جيدة تمكن الباحثان من الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهجين الوصفي والميداني التحليلي في جمع البيانات، فتم الاطلاع على الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من اجل بلورة الأسس التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي للمجتمع وتحليل البيانات المتجمعة من خلال الإجابة على الاستبانات الموزعة، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لتحليل واختبار بيانات الدراسة.

قام الباحثان لغايات جمع بيانات الدراسة بإعداد استبانته مكونة من جزئين هما:

– الجزء الأول: ويتكون من أسئلة لوصف أفراد عينة الدراسة.

– الجزء الثاني: ويحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة للفرضية الرئيسية للدراسة.

الصدق والثبات

قام الباحثان بالجوء إلى الأساليب التي تمكنهما من اختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة كما يلي:

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحثان بعرضها على لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والمهنيين العاملين في مجال التدقيق وذلك للتأكد من مدى دقة الصياغة من حيث سلامة اللغة ووضوح معانيها، وإضافة أو حذف أو نقل أية فقرة من فقرات الأداة، ومدى مطابقة الفقرات تحت كل مجال من المجالات المحددة للدراسة.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الأداة قام الباحثان بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة وعددهم (20) محاسباً قانونياً، وذلك بتطبيقها مرتين وبفاصل زمني قدره أسبوعان. وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.84 – 0.90) للمجالات، و(0.87) للأداة الكلية، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.86 – 0.91) للمجالات، و(0.89) للأداة الكلية، ونتيجة لذلك فان درجة الثبات تعد مقبولة لإجراء التحليل على البيانات. والجدول (1) يوضح قيم معاملات الثبات للمجالات بطريقة معامل ارتباط بيرسون، وطريقة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي.

البعد	المجالات	ثبات الاستقرار بطريقة معامل ارتباط بيرسون	ثبات التجانس بطريقة كرونباخ
فعالية عملية التدقيق	تخطيط تدقيق تكنولوجيا المعلومات	0.86	0.91
التحقق والإثبات في تدقيق تكنولوجيا المعلومات	تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق تكنولوجيا المعلومات	0.84	0.86
تقرير تدقيق تكنولوجيا المعلومات		0.90	0.89
		0.86	0.90
		0.93	0.95

الأداة الكلية

المصدر: من إعداد الباحثين

أساليب تحليل البيانات

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences للقيام بعملية التحليل للبيانات التي تم جمعها، والتوصل إلى الأهداف، وتم اعتماد مستوى الدلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها.

وفي هذه الدراسة تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض الدراسة، وفيما يلي أهم هذه الأساليب:

1 - اختبار درجة المصادقية ألفا Reliability Analysis Alpha

تم استخدام معامل المصادقية ألفا (Cronbach's Alpha Coefficient) لقياس درجة مصادقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المجيبين تجاه أسئلة الاستبانة (توفيق، 1985). ويعد اختبار الثبات من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة القياس التي تتضمن عدداً من العناصر (Sekaran, 2002).

2 - اختبار كولموجوروف سميرنوف Kolmogorov - Smirnov

تم استخدام هذا الاختبار في فحص البيانات التي تم الحصول عليها وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت هذه البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، ويعتمد هذا الاختبار على مدى تشابه تكرارات العينة والتي تسمى بالتكرارات الملاحظة مع التكرارات المتوقعة وهي التكرارات النظرية للمتغير موضوع الدراسة في المجتمع الأصلي، ويعمل هذا الاختبار على إيجاد الاحتمال (Probability) لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات العينة الملاحظة مع التكرارات المتوقعة أم لا.

3 - اختبار (T - test) المزدوج للمتوسطات الحسابية:

تم استخدام هذا الاختبار المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية الفعلية لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتمثلة بالتقنيات المستخدمة في التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات مع المتوسط الحسابي الفرضي، وذلك لمعرفة فيما إذا كان الفرق بين المتوسط الحسابي الفعلي والمتوسط الحسابي الفرضي ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

4 - الإحصاء الوصفي:

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومن هذه الأساليب الإحصائية الوسط الحسابي Arithmetic Mean والانحراف المعياري Standard Deviation.

عرض النتائج واختبار الفرضيات

وصف خصائص عينة الدراسة

أولاً : المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
1.	أقل من بكالوريوس	1	0.009
2.	بكالوريوس	96	0.857
3.	دبلوم عالي	2	0.018
4.	ماجستير	12	0.107
5.	دكتوراه	1	0.009
	المجموع	112	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول أعلاه أن اغلب أفراد عينة الدراسة يحملون الشهادة الجامعية الاولى فما فوق حيث بلغت نسبتهم (0.999)، وهذا مؤشر جيد على أن أفراد عينة الدراسة على قدر كافٍ من التأهيل العلمي يؤهلهم للإجابة على أسئلة أداة الدراسة.

ثانياً: الشهادات المهنية

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية:

الرقم	الشهادة المهنية	العدد	النسبة المئوية %
1.	CPA	26	0.2321
2.	CMA	4	0.0357
3.	CFA	1	0.0089
4.	CIA	4	0.0360
5.	CISA	7	0.0625
6.	لا يحمل شهادة مهنية سوى JCPA	70	0.625
	المجموع	112	100%

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق أن بعض المدققين حاصلون على شهادات مهنية مختلفة بالإضافة إلى إجازة التأهيل المهني كمحاسب قانوني أردني (JCPA) بنسبة (37.5%) من حجم العينة، وهذا مؤشر على وجود خلفية مهنية مناسبة لدى المستجيبين، ومن الجدير بالذكر ان مثل هذه النتائج تقدم دليلاً إضافياً للوثوق بإجابات أفراد العينة نظراً لمؤهلاتهم المهنية المختصة.

ثالثاً: عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

يبين الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق:

الرقم	عدد سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية %
1.	اقل من 5 سنوات	31	0.277
2.	من 5 سنوات - اقل من 10 سنوات	52	0.464
3.	من 10 سنوات - اقل من 15 سنة	21	0.188
4.	15 سنة فأكثر	8	0.071
	المجموع	112	100%

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من النسب السابقة أن غالبية افراد العينة هم من المحاسبين القانونيين الذين يمتلكون خبرة لاتقل عن خمس سنوات، مما يشير إلى أن هذا العدد من سنوات الخبرة يأتي مناسباً لطبيعة المهام والأعمال الموكلة إليهم في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، ويشير ذلك أيضاً إلى كفاءة وخبرة غالبية افراد عينة الدراسة، وبالتالي تأهيلهم للإجابة على أسئلة استبانة الدراسة.

رابعاً : الوظيفة في مجال التدقيق

يبين الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة في مجال التدقيق:

جدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة في مجال التدقيق

الرقم	الوظيفة في مجال التدقيق	العدد	النسبة المئوية %
1.	مدير تدقيق	19	0.170
2.	مساعد مدير تدقيق	16	0.143
3.	مدقق رئيس	49	0.437
4.	مشرف تدقيق	6	0.054
5.	مدقق نظم	14	0.125
6.	مساعد مدقق	3	0.027
7.	مشرف عمليات	5	0.044
	المجموع	112	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من النسب السابقة أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المدققين الذين يشغلون مراكز وظيفية مهمة في مكاتب وشركات التدقيق، وهذا مؤشر على قدرة أفراد عينة الدراسة في الإجابة على الأسئلة المدرجة في استبانة الدراسة، وبالتالي الاعتماد عليها للوصول الى نتائج قابلة للتعميم.

خامساً : العلاقات المهنية الدولية

يبين الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العلاقة أو التمثيل لشركات التدقيق الدولية الكبرى :

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العلاقات المهنية الدولية

الرقم	العلاقة	العدد	النسبة المئوية %
1	يوجد علاقة	64	0.571
2	لا يوجد علاقة	48	0.429
	المجموع	112	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المحاسبين القانونيين والذين يعملون في شركات ومكاتب تدقيق تمثل شركة عالمية كبرى أو لها علاقة أو تعاون مهني معا بلغت 57.1% من العينة محل الدراسة، وهذا يدل على ان هناك عدداً جيداً من المستجيبين يتمتعون بخبرة جيدة من خلال هذه العلاقات.

التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين في عملية تدقيق نظم معالجة البيانات:

يوضح الجدول رقم (7) ترتيباً تنازلياً حسب درجة الاستخدام للتقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين في عملية تدقيق نظم معالجة البيانات

جدول رقم (7) التقنيات المستخدمة من قبل المدققين القانونيين مرتبة تنازلياً حسب درجة الاستخدام

التقنية	عدد المستخدمين من أفراد عينة الدراسة	النسبة المئوية للاستخدام
البيانات الاختبارية	64	57.14%
شبكة الاختبارات المتكاملة	60	53.57%
تدقيق المخرجات	59	52.68%
تدقيق المدخلات	58	51.79%
الملف الاختباري المندمج مع النظام	56	50.00%
تقنية الخريطة (تكتيف الفحص عند نقاط القرار)	51	45.54%
التأشير والتتبع	49	43.75%
المحاكاة المتوازية	44	39.29%
تقنية السجلات الممتدة	43	38.39%
تقنية اللقطة	29	25.89%
مراجعة توثيق النظام	27	24.11%
رسم مسار الرقابة	21	18.75%
برامج التدقيق العامة	15	13.39%
المعالجة المتزامنة	12	10.71%
البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	9	8.04%
اختبار كود البرنامج	4	3.57%
برامج التدقيق الخاصة	4	3.57%

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول رقم (7) أن هناك تفاوتاً في درجة الاستخدام للتقنيات في عملية تدقيق نظم معالجة البيانات من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك تبعاً لاختلاف وجهات نظر المدققين من حيث فعالية كل تقنية من تقنيات التدقيق الآلية.

اختبار كولموجروف - سمير نوف (K-S z)

تم إجراء اختبار (K-S z) لإجابات المدققين (عينة الدراسة) على متغيرات الدراسة، وذلك لفحص توزيع تلك الإجابات فيما إذا كانت موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، ويبين الجدول التالي تلخيصاً لنتائج اختبار (K-S z):

جدول رقم (8) ملخص نتائج اختبار (K-S) لإجابات العينة

التقنية	K-S z	مستوى الدلالة 2- Tailed p-
البيانات الاختبارية	3.563	0.0000
شبكة الاختبارات المتكاملة	4.187	0.0079
تدقيق المخرجات	4.089	0.0101
تدقيق المدخلات	4.212	0.0000
الملف الاختباري المندمج مع النظام	3.693	0.0313
تقنية الخريطة (تكثيف الفحص عند نقاط القرار)	4.448	0.0045
التأشير والتتبع	3.648	0.0098
المحاكاة المتوازية	3.376	0.0000
تقنية السجلات الممتدة	3.31	0.0002
تقنية اللقطة	4.428	0.0001
مراجعة توثيق النظام	3.791	0.0081
رسم مسار الرقابة	4.618	0.0067
برامج التدقيق العامة	4.568	0.0001
المعالجة المتزامنة	4.777	0.0001
البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	4.715	0.0000
اختبار كود البرنامج	4.654	0.0000
برامج التدقيق الخاصة	4.292	0.0002

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من نتائج اختبار (K-S z) المبينة في الجدول رقم (8) أن إجابات المدققين على أسئلة جميع المتغيرات كانت موزعة توزيعاً طبيعياً حيث أن مستوى الدلالة (2-Tailed p) أقل من 0.05) مما يساعد على استخدام اختبار T للعينة الواحدة لجميع الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة

استخدم الباحثان في الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية بهدف تقديم مقاييس تلخص النتائج من البيانات المتوفرة من عناصر العينة، حيث استخدمت مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، واختبار (T-test)، وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة، وقد تم وضع خمسة مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان، ويمثل كل منها وزناً معيناً للإجابة تدرج من (1 - 5) تبعاً لمستوى التأثير، لأغراض التحليل الإحصائي كما هو موضح أدناه طالما أن حجم عينة الدراسة أكثر من (30) مفردة حيث بلغ عدد أفرادها 112 فرداً، وأن الدراسة الميدانية اعتمدت على عينة نسبتها 65% من المجتمع الأصلي.

الوزن	نوع الإجابة
1	غير مؤثر
2	قليل التأثير
3	متوسط التأثير
4	عالي التأثير
5	عالي التأثير وهام

النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية على انه: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات"

هدفت هذه الفرضية الى قياس مدى تاثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق. حيث تم صياغة اربع فرضيات فرعية لاختبار هذه الفرضية ولكي يتسنى الإجابة على هذه الفرضية لابد أولا من الإجابة على الفرضيات الفرعية الخاصة بها. ولقد كان اختبار الفرضيات الفرعية كما يلي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

هدفت الفرضية الفرعية الاولى الى قياس مدى تاثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات وقد كانت مصاغة كما يلي:

"لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق لنظم معالجة البيانات"

للتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، واجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق لنظم معالجة البيانات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات	4.11	0.24	3.50	111	26.778	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط التدقيق لنظم معالجة البيانات، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

ولقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (10).

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات

رقم السؤال	التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات	تقييم مستوى التقنية المستخدمة		تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية (المراجعة التحليلية الأولية)		التوصيل الى الفهم الاولي لبيئة الرقابة		التوصيل الى الفهم الاولي لنظام المعالجة الالكترونية للبيانات		التوصيل الى الفهم الاولي لاجراءات الرقابة داخل الانظمة		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل تقنية	
		Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean
1	تدقيق المدخلات	0.76	3.83	0.80	4.00	0.84	3.98	0.73	4.07	0.83	3.91	0.09	3.96
2	تدقيق المخرجات	0.82	3.80	0.77	4.01	0.74	4.05	0.82	4.08	0.78	4.17	0.14	4.02
3	البيانات الاختبارية	0.50	4.47	0.50	4.68	0.53	4.56	0.55	4.44	0.53	4.51	0.09	4.53
4	شبكة الاختبارات المتكاملة	0.84	3.71	0.66	3.93	0.77	4.15	0.88	3.80	0.90	3.89	0.17	3.90
5	الملف الاختباري المندمج مع النظام	0.70	3.95	0.77	4.05	0.86	3.96	0.79	3.95	0.86	3.97	0.04	3.98
6	المعالجة المتزامنة	0.75	4.19	0.83	4.19	0.77	3.75	0.81	3.87	0.86	4.25	0.22	4.05
7	التأشير والتتبع	0.75	4.03	0.76	4.05	0.74	3.88	0.79	4.00	0.78	4.08	0.08	4.01
8	تقنية الخريطة	0.48	4.35	0.50	4.50	0.44	4.75	0.50	4.57	0.53	4.57	0.14	4.55
9	المحاكاة المتوازية	0.79	3.82	0.71	4.03	0.71	4.00	0.86	4.10	0.79	3.98	0.10	3.99
10	البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	0.87	4.25	0.83	3.83	0.94	3.83	0.87	3.75	0.60	4.00	0.20	3.93
11	تقنية السجلات الممتدة	0.54	4.50	0.50	4.52	0.54	4.44	0.64	4.29	0.58	4.50	0.09	4.45
12	تقنية اللقطة	0.49	4.63	0.50	4.60	0.50	4.60	0.50	4.60	0.61	4.46	0.07	4.58
13	مراجعة توثيق النظام	0.78	3.72	0.81	3.92	0.70	3.97	0.85	3.89	0.80	4.22	0.18	3.94
14	رسم مسار الرقابة	0.71	3.69	0.67	3.90	0.68	3.97	0.75	4.07	0.64	4.24	0.20	3.97
15	اختبار كود البرنامج	0.82	3.67	0.84	3.50	0.50	4.00	0.55	4.50	0.84	4.50	0.46	4.03
16	برامج التدقيق الخاصة	0.82	3.33	0.52	3.67	0.75	3.83	0.52	4.67	0.82	4.67	0.61	4.03
17	برامج التدقيق العامة	0.86	4.00	0.79	3.75	0.79	3.75	0.72	3.75	0.81	4.15	0.19	3.88
	تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات	0.35	4.00	0.32	4.08	0.31	4.09	0.31	4.14	0.25	4.24		

* الدرجة العظمى من (5).

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول السابق ان التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على تخطيط عملية التدقيق على النحو التالي:

1. التوصيل الى الفهم الاولي لاجراءات الرقابة داخل الأنظمة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.24) وانحراف معياري (0.25).
2. التوصيل الى الفهم الاولي لنظام المعالجة الالكترونية للبيانات والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14) وانحراف معياري (0.31).

3. التوصل الى الفهم الأولي لبيئة الرقابة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.09) وانحراف معياري (0.31).
4. تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية (المراجعة التحليلية الأولية) والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.08) وانحراف معياري (0.32).
5. تقييم مستوى التقنية المستخدمة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.00) وانحراف معياري (0.35).

كما يلاحظ من الجدول أعلاه ان تقنية اللقطة احتلت المرتبة الأولى في التأثير على التخطيط لعملية التدقيق عند استخدامها والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.58) وانحراف معياري (0.07)، تلاها في المرتبة الثانية تقنية الخريطة بمتوسط حسابي (4.55) وانحراف معياري (0.14)، وفي المرتبة الثالثة تقنية البيانات الاختيارية بمتوسط حسابي (4.53) وانحراف معياري (0.09)، بينما جاء في المرتبة الاخيريه برامج التدقيق العامة بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.19).

كما تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات بشكل مستقل على تخطيط التدقيق لنظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (11).

جدول (11) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط

تدقيق نظم معالجة البيانات

المدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب	3.99	0.05	3.50	111	103.249	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق خلال الحاسب	4.15	0.27	3.50	111	25.364	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق باستخدام الحاسب	3.98	0.07	3.50	111	72.244	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) عند جميع مداخل التدقيق، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في كل مدخل على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات.

وبين الجدول ان تقنيات مدخل التدقيق من خلال الحاسب احتلت المرتبة الاولى في التأثير على تخطيط التدقيق حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.15) وانحراف معياري (0.27)، وهذا يتوافق مع النتائج التي تم التوصل اليها سابقا.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

هدفت الفرضية الفرعية الثانية الى قياس مدى تاثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات وقد كانت مصاغة كما يلي: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات"

للتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، وأجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات

في تدقيق نظم معالجة البيانات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات	4.07	0.26	3.50	111	23.097	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات في التدقيق لنظم معالجة البيانات، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

ولقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (13).

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات

رقم السؤال	التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات	كمية ونوعية		توقيت وتكلفة		قدرة الأدلة من		فاعلية الحصول		فعاليتها في		المتوسط الحسابي	
		وحجم ادلة	الاثبات التي	الحصول على ادلة	الاثبات التي	حيث توفير	القرائن والنتائج	على ادلة اثبات	الكترونية	استرداد الادلة	الالكترونية في	الانحراف	المعياري لكل
		عند تنفيذ عملية التدقيق	عند تنفيذ عملية التدقيق	احتاجها المدقق	احتاجها المدقق	عند تنفيذ عملية التدقيق							
		Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean
18	تدقيق المدخلات	0.72	3.76	0.78	3.93	0.72	4.06	0.82	4.06	0.89	3.97	0.12	3.96
19	تدقيق المخرجات	0.80	3.97	0.80	4.01	0.82	3.90	0.74	3.96	0.78	3.95	0.04	3.96
20	البيانات الاختبارية	0.53	4.45	0.58	4.49	0.53	4.52	0.53	4.49	0.50	4.52	0.03	4.49
21	شبكة الاختبارات المتكاملة	0.71	3.54	0.75	3.87	0.75	4.22	0.82	3.91	0.82	3.96	0.24	3.90
22	الملف الاختباري المندمج مع النظام	0.71	3.92	0.74	4.04	0.79	3.93	0.72	3.83	0.81	4.09	0.10	3.96
23	المعالجة المتزامنة	0.68	4.06	0.77	4.25	0.73	3.44	0.72	3.63	0.85	3.94	0.33	3.86
24	التأشير والتنوع	0.74	4.05	0.82	4.12	0.81	3.85	0.84	3.91	0.90	4.06	0.11	4.00
25	تقنية الخريطة	0.50	4.58	0.50	4.70	0.54	4.53	0.49	4.38	0.50	4.52	0.12	4.54
26	المحاكاة المتوازية	0.85	3.88	0.82	3.90	0.87	3.83	0.83	4.02	1.00	3.87	0.07	3.90
27	البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	0.79	3.58	0.65	3.67	0.83	3.86	0.89	4.34	1.00	3.59	0.32	3.81
28	تقنية السجلات الممتدة	0.55	4.33	0.54	4.56	0.57	4.56	0.54	4.29	0.57	4.44	0.13	4.44
29	تقنية اللقطة	0.52	4.71	0.51	4.46	0.50	4.40	0.55	4.63	0.56	4.54	0.13	4.55
30	مراجعة توثيق النظام	0.69	3.58	0.73	4.08	0.85	4.17	0.91	3.92	0.70	4.17	0.25	3.98
31	رسم مسار الرقابة	0.83	4.14	0.78	3.97	0.77	3.66	0.77	3.90	0.73	3.97	0.17	3.93
32	اختبار كود البرنامج	0.00	4.00	0.41	4.17	0.41	3.17	0.52	3.33	0.52	4.33	0.52	3.80
33	برامج التدقيق الخاصة	1.10	4.00	0.84	3.50	1.03	3.67	0.82	4.33	0.52	4.33	0.38	3.97
34	برامج التدقيق العامة	0.72	4.25	0.75	4.40	0.89	3.80	0.76	3.95	0.81	4.15	0.24	4.11
	التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات	0.34	4.05	0.32	4.12	0.39	3.97	0.33	4.05	0.27	4.14		

* الدرجة العظمى من (5).

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول رقم (13) ان التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على التحقق والاثبات في عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات على النحو التالي:

1. فعاليتها في استرداد الادلة الالكترونية في فترة زمنية لاحقة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14) وانحراف معياري (0.27).
2. توقيت وتكلفة الحصول على ادلة الاثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.12) وانحراف معياري (0.32).
3. فاعلية الحصول على ادلة اثبات الكترونية والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.05) وانحراف معياري (0.33).
4. كمية ونوعية وحجم ادلة الاثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.05) وانحراف معياري (0.34).
5. قدرة الادلة من حيث توفير الفرائض والنتائج والاستنتاجات المستخرجة منها والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (3.97) وانحراف معياري (0.39).

كما يلاحظ من الجدول السابق ان تقنية اللقطة احتلت المرتبة الاولى في التأثير على التحقق والاثبات في عملية التدقيق عند استخدامها والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.55) وانحراف معياري (0.13)، تلاها في المرتبة الثانية تقنية الخريطة بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.12)، وفي المرتبة الثالثة تقنية البيانات الاختبارية بمتوسط حسابي (4.49) وانحراف معياري (0.03)، بينما جاء في المرتبة الاخيرى تقنية اختبار كود البرنامج بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.52).

كما تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات بشكل مستقل على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (14).

جدول (14) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات

المدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب	3.96	0.01	3.50	111	484.64	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق خلال الحاسب	4.09	0.3	3.50	111	20.720	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق باستخدام الحاسب	4.04	0.1	3.50	111	56.893	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) عند جميع مداخل التدقيق، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في كل مدخل على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات.

ويبين الجدول ان تقنيات مدخل التدقيق من خلال الحاسب احتلت المرتبة الاولى في التأثير على التحقق والاثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.09) وبانحراف معياري (0.30)، وهذا يتوافق مع النتائج التي تم التوصل اليها سابقا.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

هدفت الفرضية الفرعية الثالثة الى قياس مدى تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات وقد كانت مصاغة كما يلي: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات"

للتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، وإجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (15).

جدول رقم (15) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات	4.11	0.23	3.50	111	27.942	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)
* قيمة T الجدولية (1.980)
المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على تقييم نظم الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول (16).

رقم السؤال	رقم التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات	فحص تنظيم عمل ادارة تشغيل البيانات الاخطاء التي قد تقع وفحص الضوابط لمنع الوصول المباشر	التأكد من كشف اثناء تنفيذ البرامج والتأكد من التعديلات غير المصرح بها	التأكد من القيام بالتوثيق المناسب ومن ان البرامج تم وضعها بطريقة مناسبة وتم الالتزام بالاجراءات	التأكد من ان البيانات المدخلة كاملة وصحيحة وقد تم التصريح بها بطريقة صحيحة ولم تفقد او تختفي	اختبار التحري عن دقة الرقم واختبار المجاميع المختلطة والقيام باختبارات الشكل للتأكد من اكتمال كل الحقول	اختبار صحة الحقل او مكوناته واختبار صحة الترميز والترقيم بالاضافة الى اختبار صحة العمليات	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل تقنية					
Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean	Std	Mean
35	تدقيق المدخلات	0.75	3.85	0.73	3.98	0.79	3.99	0.78	4.32	0.85	4.07	0.77	4.10
36	تدقيق المخرجات	0.70	3.99	0.71	3.93	0.86	3.95	0.85	4.06	0.79	3.80	0.81	3.79
37	البيانات الاختبارية	0.55	4.34	0.53	4.56	0.52	4.60	0.50	4.52	0.55	4.45	0.59	4.60
38	شبكة الاختبارات المتكاملة	0.88	3.77	0.74	3.95	0.71	3.84	0.80	3.91	0.81	3.87	0.82	4.05
39	الملف الاختباري المندمج مع النظام	0.72	3.79	0.69	4.08	0.75	3.82	0.78	3.86	0.87	3.81	0.86	3.96
40	المعالجة المتزامنة	0.70	3.69	0.82	4.00	0.77	3.94	0.68	4.25	0.68	4.25	1.00	4.06
41	التأشير والتتبع	0.80	4.08	0.67	4.05	0.81	3.75	0.82	3.88	0.74	4.08	0.81	4.12
42	تقنية الخريطة	0.59	4.39	0.50	4.58	0.48	4.67	0.54	4.48	0.50	4.50	0.50	4.47
43	المحاكاة المتوازية	0.82	4.03	0.75	4.05	0.77	3.92	0.78	3.88	0.87	4.13	0.90	4.07
44	البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	0.87	4.25	0.89	4.33	0.89	3.67	0.67	3.50	0.00	4.00	0.87	4.25
45	تقنية السجلات الممتدة	0.64	4.21	0.60	4.40	0.61	4.46	0.54	4.46	0.57	4.40	0.61	4.44
46	تقنية اللقطة	0.56	4.49	0.56	4.54	0.56	4.46	0.47	4.69	0.56	4.51	0.51	4.51
47	مراجعة توثيق النظام	0.77	3.97	0.86	3.94	0.83	3.94	0.81	3.83	0.73	4.25	0.87	4.08
48	رسم مسار الرقابة	0.88	4.07	0.75	3.93	0.80	4.00	0.84	3.93	0.85	3.83	0.80	3.83
49	اختبار كود البرنامج	0.52	4.33	0.75	3.83	0.41	3.17	0.55	3.50	0.00	4.00	0.41	4.83
50	برامج التدقيق الخاصة	0.84	3.50	0.82	3.67	0.84	4.50	0.75	3.83	0.41	3.83	0.41	4.83
51	برامج التدقيق العامة	0.83	4.20	0.75	4.40	0.79	4.25	0.83	4.05	0.85	3.90	0.76	4.05
	تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات	0.27	4.06	0.28	4.13	0.39	4.06	0.34	4.06	0.32	4.24	0.25	4.10

* الدرجة العظمى من (5).

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول رقم (16) ان التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات على النحو التالي:

1. اختبار صحة الحقل او صحة مكوناته واختبار صحة الترميز والترقيم بالاضافة الى اختبار صحة العمليات والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.24) وانحراف معياري (0.32).
2. التأكد من كشف الأخطاء التي قد تقع اثناء تنفيذ البرامج والتأكد من التعديلات غير المصرح بها والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.13) وانحراف معياري (0.28).
3. اختبار التحري عن دقة الرقم واختبار المجاميع المختلطة والقيام باختبارات الشكل للتأكد من اكتمال كل الحقول والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.10) وانحراف معياري (0.25).
4. فحص تنظيم عمل ادارة تشغيل البيانات وفحص الضوابط لمنع الوصول المباشر والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.06) وانحراف معياري (0.27).
5. التأكد من ان البيانات المدخلة كاملة وصحيحة وقد تم التصريح بها بطريقة صحيحة ولم تفقد او تختفي والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.06) وانحراف معياري (0.34).
6. التأكد من القيام بالتوثيق المناسب ومن ان البرامج تم وضعها بطريقة مناسبة وتم الالتزام بالاجراءات والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.06) وانحراف معياري (0.34).

كما يلاحظ من الجدول أعلاه ان تقنية اللقطة احتلت المرتبة الاولى في التأثير على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في عملية التدقيق عند استخدامها والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.53) وانحراف معياري (0.08)، تلاها في المرتبة الثانية تقنية الخريطة بمتوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.10)، وفي المرتبة الثالثة تقنية البيانات الاختبارية بمتوسط حسابي (4.51) وانحراف معياري (0.10)، بينما جاء في المرتبة الاخيرة تقنية الملف الاختباري المندمج مع النظام بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.11).

كما تم إجراء اختبار (ت) للعينه الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات بشكل مستقل على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (17).

جدول (17) نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات

المدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب	3.99	0.09	3.50	111	57.361	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق خلال الحاسب	4.13	0.25	3.50	111	26.550	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق باستخدام الحاسب	4.08	0.08	3.50	111	76.383	*0.000

* ذات دلالة إحصائية $(0.05 \geq \alpha)$

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ عند جميع مداخل التدقيق، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في كل مدخل على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات.

وبين الجدول رقم ان تقنيات مدخل التدقيق من خلال الحاسب احتلت المرتبة الاولى في التأثير على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.13) وبانحراف معياري (0.25)، وهذا يتوافق مع النتائج التي تم التوصل اليها سابقا.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

هدفت الفرضية الفرعية الرابعة الى قياس مدى تأثير التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات وقد كانت مصاغة كما يلي: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات"

للتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، وأجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (18).

جدول رقم (18) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر تقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق

نظم معالجة البيانات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات	1.63	0.11	3.50	111	-179.106	*0.000

* ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتقرير تدقيق نظم معالجة البيانات، وهذا يدل على وجود أثر لتقنيات التدقيق المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات وبما أن التأثير سلبى، يتم رفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة. أي أن هناك أثر للتقنيات على تقرير التدقيق.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (19).

جدول رقم (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات

رقم السؤال	التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات	عملية مراجعة الالتزامات المحتملة	عملية التجميع النهائي للارلة	عملية تقييم النتائج	شكل تقرير المدقق في المتوسط الحسابي	ظل الانظمة اليدوية عنه والانحراف المعياري لكل تقنية	في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
52	تدقيق المدخلات	0.78	1.78	0.59	1.71	0.58	1.16
53	تدقيق المخرجات	0.76	1.79	0.69	1.55	0.63	1.12
54	البيانات الاختبارية	0.71	1.84	0.65	1.68	0.64	1.53
55	شبكة الاختبارات المتكاملة	0.75	1.63	0.66	1.57	0.69	1.46
56	الملف الاختباري المندمج مع النظام	0.68	1.66	0.58	1.59	0.64	1.28
57	المعالجة المتزامنة	0.59	1.6	0.51	1.4	0.63	1.57
58	التأشير والتتبع	0.67	1.68	0.71	1.65	0.72	1.49
59	تقنية الخريطة	0.71	1.78	0.61	1.7	0.83	1.83
60	المحاكاة المتوازية	0.74	1.5	0.57	1.65	0.61	1.43
61	البرامج الخاضعة لرقابة المدقق	0.62	1.5	0.67	1.33	0.49	1.58
62	تقنية السجلات الممتدة	0.74	1.65	0.68	1.69	0.83	1.71
63	تقنية اللقطة	0.68	1.74	0.56	1.66	0.64	1.6
64	مراجعة توثيق النظام	0.68	1.75	0.55	1.61	0.69	1.64
65	رسم مسار الرقابة	0.9	1.79	0.77	1.72	0.8	1.42

0.29	1.29	0.52	1.67	0.41	1.17	0	1	0.52	1.33	اختبار كود البرنامج	66
0.29	1.40	0.52	1.27	0.52	1.33	0.41	1.83	0.41	1.17	برامج التدقيق الخاصة	67
0.26	1.64	0.55	1.25	0.7	1.8	0.55	1.75	0.72	1.75	برامج التدقيق العامة	68
		0.15	1.471	0.17	1.58	0.2	1.66	0.17	1.67	تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات	

* الدرجة العظمى من (5).

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول رقم (19) ان التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات بنسب بسيطة، حيث كان اقل تأثير لأستخدام هذه التقنيات على شكل تقرير المدقق والذي بلغ المتوسط الحسابي لها (1.47) والذي يكون اقرب الى خيار غير مؤثر المعتمد في اداة الدراسة.

كما تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات بشكل مستقل على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث كانت كما هي موضحة في جدول رقم (33).

جدول (20) نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لأثر التقنيات المستخدمة في كل مدخل من مداخل تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات

المدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاختبارية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
تقنيات مدخل التدقيق حول الحاسب	1.67	0.03	3.50	111	-642.675	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق خلال الحاسب	1.63	0.12	3.50	111	-164.181	*0.000
تقنيات مدخل التدقيق باستخدام الحاسب	1.57	0.1	3.50	111	-203.338	*0.000

* ذات دلالة إحصائية $(0.05 \geq \alpha)$

* قيمة T الجدولية (1.980)

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ عند جميع مداخل التدقيق، وهذا يدل على وجود أثر قليل لاستخدام تقنيات التدقيق في كل مدخل من المداخل على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات، وهذا يتوافق مع النتائج التي تم التوصل اليها سابقا.

وفي ضوء النتائج السابقة الخاصة بالفرضيات الفرعية يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي: "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات"

حيث بلغ عدد المدققين الذين أجابوا على السؤال السادس والسبعين في استبانة الدراسة بان هناك علاقة اثر لما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات (112) وبنسبة (100%) من عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن هناك انسجاماً كبيراً لإجابات عينة الدراسة حول هذا الاثر، والجدول رقم (21) يوضح هذه النتيجة:

جدول رقم (21) اثر ما يتم استخدامه من تقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق لنظم معالجة البيانات

الرقم	الأثر	العدد	النسبة المئوية %
1	تؤثر	112	100
2	لا تؤثر	--	--
	المجموع	112	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

كما توضح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة مدى التأثير، حيث أظهرت ان التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على كل من التخطيط والتحقق والإثبات وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقرير تدقيق نظم معالجة البيانات

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

مناقشة النتائج

تشير النتائج إلى وجود أثر للتقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق، وهذه النتيجة منطقية، حيث اعتمد الباحثان في بناء مكونات نموذج الدراسة على الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث تطرقت هذه الأدبيات إلى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق على فعالية عملية التدقيق تحت مسميات مختلفة، واعتماداً على النتائج التي أشارت لها الأدبيات السابقة، استطاع الباحثان أن يطورا نمودجا يجمع أكبر عدد ممكن من المتغيرات المتعلقة بفعالية عملية التدقيق، ليشكل المكونات الأساسية لنموذج الدراسة تمهيدا لاختباره من الناحية العملية.

واعتماداً على ما تقدم، وبناء على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج كانت كما يلي:

1 - مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى

بحث هذه الفرضية في أثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بهذه الفرضية عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام هذه التقنيات على تخطيط عملية التدقيق، حيث أظهرت النتائج أن التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على تخطيط تدقيق نظم معالجة البيانات إذ أنها تمكن المدققين من تقييم مستوى التقنية المستخدمة، وتنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية (المراجعة التحليلية الأولية) بشكل فعال.

وقد أظهرت النتائج أيضاً أن استخدام مثل هذه التقنيات في تدقيق نظم معالجة البيانات يمكن المدققين وبشكل فعال من التوصل إلى الفهم الأولي لبيئة الرقابة، وإجراءات الرقابة داخل الأنظمة، بالإضافة إلى التوصل إلى الفهم الأولي لنظام المعالجة الإلكترونية للبيانات.

وبمقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة نجد إن نتائج هذه الدراسة جاءت متوافقة مع النتيجة التي توصل إليها (Abu-Musa,2004) والمتضمنة أن المدققين يحتاجون إلى استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق عند التخطيط لعملية التدقيق، وذلك لأن أغلب أدلة التدقيق متوفرة فقط بالشكل الإلكتروني، وبالتالي يصبح التخطيط غير كافٍ وغير فعال بالاعتماد على الأساليب التقليدية، وكذلك النتيجة التي توصل إليها (الذنيبات، 2003) والتي بينت أن استخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في مجالات التخطيط لعملية التدقيق يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية عملية التدقيق.

2 - مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية

بحث هذه الفرضية في أثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بهذه الفرضية عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام هذه التقنيات على التحقق والإثبات، حيث أظهرت النتائج أن التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تؤثر على التحقق والإثبات في تدقيق نظم معالجة البيانات حيث تقلل من توقيت وتكلفة الحصول على أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق، وزيادة كمية ونوعية أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق. وقد أظهرت النتائج أيضاً أن التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات تكون فعالة في الحصول على أدلة إثبات إلكترونية، واسترداد الأدلة الإلكترونية في فترة زمنية لاحقة.

وبمقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة نجد إن نتائج هذه الدراسة جاءت متوافقة مع النتيجة التي توصل إليها (Razaee & Reinstein,1998)، و (Mancuso,1997). وهي أن المدققين يحتاجون إلى استخدام التقنيات الحديثة في مرحلة التحقق والإثبات عند التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات نظراً لأن الأدلة أصبحت أكثر إلكترونية، ولا تترك مسارات مرئية، ولذلك أصبح لزاماً على المدققين أن يغيروا أساليبهم للتوصل إلى تدقيق فعال.

3 - مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

بحث هذه الفرضية في أثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تدقيق نظم معالجة البيانات، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بهذه الفرضية عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام هذه التقنيات على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، حيث أظهرت النتائج أن استخدام التقنيات الآلية في تدقيق نظم معالجة البيانات يؤدي إلى تقييم فعال لأنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال :

أ - فعاليتها في تقييم الرقابة العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتي تشمل :

1. فحص تنظيم عمل إدارة تشغيل البيانات وفحص الضوابط لمنع الوصول المباشر.
2. التأكد من كشف الأخطاء التي قد تقع أثناء تنفيذ البرامج والتأكد من التعديلات غير المصرح بها.
3. التأكد من القيام بالتوثيق المناسب ومن أن البرامج تم وضعها بطريقة مناسبة وتم الالتزام بالإجراءات.

ب - فعاليتها في تقييم الرقابة التطبيقية لأنظمة الرقابة الداخلية والتي تشمل :

1. التأكد من أن البيانات المدخلة كاملة وصحيحة وقد تم التصريح بها بطريقة صحيحة ولم تفقد أو تختفي.
2. اختبار التحري عن دقة الرقم واختبار المجاميع المختلفة والقيام باختبارات الشكل للتأكد من اكتمال كل الحقول.
3. اختبار صحة الحقل او صحة مكوناته واختبار صحة الترميز والترقيم بالإضافة إلى اختبار صحة العمليات.

وبمقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أن نتائج هذه الدراسة جاءت متوافقة مع النتيجة التي توصل إليها (Abu-Musa, 2004) والمتضمنة انه وللوصول إلى تدقيق فعال أصبح هناك حاجة ماسة لاستخدام التقنيات الآلية للحكم على سلامة نظام الرقابة الداخلية للشركات، وإبداء الرأي حول كمال وسلامة السجلات المحاسبية. إذ انه من الصعب الاعتماد على التقنيات التقليدية للوصول إلى ذلك، وكذلك النتيجة التي توصل إليها (Sayana, 2003) والتي بينت ان استخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في مجالات تقييم نظام الرقابة الداخلية يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية عملية التدقيق.

4 - مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

بحث هذه الفرضية في اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بهذه الفرضية عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام هذه التقنيات على تقرير التدقيق، حيث أظهرت النتائج أن هناك أثر سلبي لاستخدام تقنيات التدقيق الآلية على تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات من حيث عملية مراجعة الالتزامات المحتملة، وعملية التجميع النهائي للآلة، وكذلك تقييم النتائج. كما أظهرت النتائج ان شكل تقرير المدقق في ظل الأنظمة اليدوية لا يختلف عنه في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وفي محاولة لتقديم إطار للتقنيات الأكثر تأثيراً على فعالية عملية التدقيق عند استخدامها في تدقيق نظم معالجة البيانات والتي تكون على تماس مع مدقق الحسابات في عملية التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات، فقد أظهرت نتائج الدراسة ان التقنيات الأكثر تأثيراً على فعالية عملية التدقيق عند استخدامها هي : تقنية اللقطة، وتقنية البيانات الاختبارية، وتقنية الخريطة (تكثيف الفحص عند نقاط اتخاذ القرار)، وتقنية السجلات الممتدة.

وهذه النتيجة تتوافق مع ما ذكره (Bodnar, 2004) في كتابه (Accounting Information System) "ويمكن استخدام تقنية الخريطة بصورة فعالة بالمشاركة مع تقنية بيانات الاختبار بحيث يتم فحص تنفيذ البرنامج بواسطة بيانات الاختبار كمدخل لتقييم مخرجات البيانات التي تم إدخالها للبرنامج والبيانات التي لم تعالج يتم اختبارها من خلال تقنية الخريطة، وكذلك الأمر مع تقنية اللقطة إذ باستخدامها ينتج مسار تدقيق مطبوع، وتتضمن السجلات الموسعة بيانات لقطات في سجل موسع فضلاً عن نسخة مطبوعة".

التوصيات

بعد عرض النتائج المتعلقة بالدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة أن تتبع شركات ومكاتب التدقيق التقنيات الآلية، عند التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات، وذلك لمواكبة حركة التطور السريع في عصر المعلومات وما ينتج عنها من اختفاء أدلة الإثبات الملموسة وغير المقروءة للعنصر البشري وراء أنظمة المعالجة والضبط الذاتي الإلكتروني لحركة البيانات.
2. زيادة الاهتمام من قبل شركات ومكاتب تدقيق الحسابات بتطوير مهارات وقدرات مدققي الحسابات بالدرجة التي تمكنهم من القيام بوظائفهم على أكمل وجه بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الإلكترونية الجديدة لمعالجة البيانات، حيث من الضروري أن يكون المدققون مدركين تقنيا لأداء عملية التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات.
3. العمل دوماً على تطوير التقنيات التي تتبعها مكاتب وشركات التدقيق عند تدقيق نظم معالجة البيانات، ومن ثم إعادة النظر في تصميم برامج التدقيق التقليدية عند فحصهم لحسابات المشروعات التي تستخدم الوسائل الإلكترونية في المحاسبة، والتعديل من طريقة تنفيذها بما يتلاءم مع الظروف الآلية الجديدة. كما يجب إشراك المدققين وأخذ آرائهم بالاعتبار عند تطوير التقنيات الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق.
4. ضرورة الاستفادة من خبرات الشركات العالمية لتدقيق الحسابات في مجال التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات، وذلك من خلال تبادل الخبرات وإبتعاث الكوادر للتدريب فيها علماً أن هناك نسبة جيدة من مكاتب التدقيق الأردنية لها ارتباطات بمكاتب تدقيق إقليمية أو عالمية.

5. العمل من أجل الاستفادة من البرامج العملية والدورات التي تقدمها الجامعات الأردنية في المجالات النظرية لمهنة تدقيق الحسابات، وخاصة في مجال التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات، من خلال التنسيق مع الجامعات الأردنية وذلك دعماً للنواحي الفنية والمهنية لمدققي الحسابات في الأردن.
6. ضرورة احتواء المناهج الجديدة التي تدرس في الجامعات الأردنية والخاصة بمواد المحاسبة المتعلقة بتدقيق الحسابات على التطورات الحديثة المتخصصة في استخدام الحاسب وتقنياته في عملية تدقيق الحسابات للشركات التي تعالج عملياتها إلكترونياً.

المصادر والمراجع:

- خضير، مصطفى عيسى (1996)، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعه الملك سعود الرياض - المملكة العربية السعودية.
- الذنيبات، علي (2003)، مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2
- عبدالله، خالد أمين، (2000). علم تدقيق الحسابات - الناحية العملية، عمان: دار وائل.
- موسكوف، ستيفن ومارك سيمكن (1984)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر.
- Abu-Musa, Ahmed, "Auditing (2004). E-Business: New Challenges for External Auditors", *Journal of Academy of Business, Cambridge*; Vol. 4 Issue, 28-41..
- Bierstaker, James L, Priscilla Burnaby, (2001). "The Impact of Information Technology on The Audit Process: An Assessment of The state of the Art and Implications for The Future", *Managerial Auditing Journal*, Bradford, Vol. 16, p 159-164. doi:10.1108/02686900110385489, <http://dx.doi.org/10.1108/02686900110385489>
- Bodnar, George and Williams Hopwood, (2004). *Accounting Information Systems*, by Person Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey.
- Braun, R.L. and H.E. Davis., (2003). "Computer Assisted Tools and Techniques: Analysis and Perspective," *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, Number 9, October: 725-731.
- Chambers, Andrew D., (1981). *Computer Auditing*, London: Batman Books, LTD..
- Chuck landes, (2005). "Improving Auditor Efficiency and Effectiveness With Automated Tools", *AICPA Journal*. June. www.cpa2biz.com
- Coderre, David G., (1993). "Computer Assisted Audit Tools and Techniques", *Internal Auditor*. doi:10.1080/07366989709452298, <http://dx.doi.org/10.1080/07366989709452298>
- Coderre, David G., (2000). "Computer Assisted Fraud Detection". *Internal Auditor*.
- Mancuso, A., (1997). "Auditing Standard Board Issues SAS No.80", *The CPA Journal*, Vol .67, March, p.74.
- Razae, Zabihollah, Alan Reinstein, (1998). "The Impact of Emerging Information Technology", *Managerial Auditing Journal, Badford*, vol. 13, 465-475.
doi:10.1108/02686909810236271, <http://dx.doi.org/10.1108/02686909810236271>
- Rogers, D.W., and Don Sheeby (1994), "Catch up with CAATs", *CA Magazine*, May, 56-58
- Sayana S.A, (2003). "Using CAATs to Support IS Audit", www.ISACA.com. Volume 1.
- Sekaran, Uma (2002), *Research Methods For Business: A Skill Building Approach, Second Edition*, John Wiley & Sons, Inc., New York.
- Wang, Chih-Hsiung (2007), "Economic Off-Line Quality Control Strategy With Two Types of Inspection Errors", *European Journal of Operational Research*, May, Issue no. 1, Vol. 179.

الكفايات القيادية لدى مدربي المنتخبات الوطنية الأردنية للألعاب الفردية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات

محمود الحليق وزياد الطحاينة، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
زياد المومني، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وقبل للنشر 2011/7/18

استلم البحث في 2010/8/1

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الكفايات القيادية لدى مدربي المنتخبات الوطنية الأردنية للألعاب الفردية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات. قام الباحثون بتصميم استبانة مكونة من (44) فقرة موزعة على ستة مجالات تم تطبيقها على عينة قصدية مكونة من (55) لاعب ولاعبة يمثلون المنتخبات الوطنية الأردنية في الألعاب الفردية التالية: ألعاب القوى والمبارزة والريشة الطائرة ورفع الأثقال والتنس الأرضي والكيك بوكسينغ والجودو. أظهرت نتائج الدراسة أن مدربي المنتخبات الوطنية الأردنية للألعاب الفردية يمتلكون الكفايات القيادية بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية بلغت (74%) وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وقد جاء ترتيب مجالات الكفايات القيادية لدى المدربين على النحو الآتي: كفايات الدافعية والتحفيز، والكفايات الشخصية والسلوكية، والكفايات التدريبية والفنية، وكفايات التواصل والتفاعل، والكفايات الإدارية، وأخيراً كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات اللاعبين واللاعبات والكفايات القيادية التي يمتلكها المدربون. ويوصي الباحثون بضرورة الاهتمام بالكفايات القيادية المستخدمة في هذه الدراسة واستخدامها في دراسات أخرى على مدربي الألعاب الجماعية في الأردن.

Leadership Competencies of Jordanian Individual Sports Coaches as Perceived by Male and Female Athletes

Mahmoud AL Haliq and Ziad Al Tahayneh: Faculty of Physical Education and Sport Science, Hashemite University, Zarqa- Jordan.

Ziad Ali Al-Momani: Faculty of Physical Education, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

The purpose of this study was to investigate the leadership competencies of Jordanian individual sports coaches as perceived by male and female athletes. Fifty five Jordanian male and female athletes representing the Jordanian national teams of track and field, fencing, badminton, weightlifting, tennis, kickboxing, and judo participated in this study. They completed a 44-item questionnaire developed by the researchers to collect the data. The items were divided into 6 subscales.

The results showed that perceived leadership competencies of the coaches were moderate in general. The leadership competencies of the coaches were in the following order: competencies of motivation and incentives, personal and professional competencies, practical and technical competencies, competencies of communication skills, administrative competencies, and competencies of knowledge and information. Moreover, the results showed no significant differences between male and female athletes in their views of their coaches' leadership competencies. The researchers recommended that more research be conducted with different populations such as coaches of team sports in Jordan.

مقدمة:

حظي موضوع القيادة باهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ حقبة طويلة من الزمن، ولم ينقطع الاهتمام بها حتى عصرنا الحالي، لكونها من أهم العوامل التي تقوم عليها عملية التفاعل الاجتماعي، وتماسك الجماعة، وتطوير العملية التنموية لأعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية والإنجاز، فالقائد الناجح يستطيع أن يؤثر في سلوك ونشاط الأفراد لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال التفاعل والتواصل الإيجابي معهم (Loehr, 2005 ; Clough, Earle, and Sewell, 2002)؛ فوزي وبدر الدين، (2001).

ويساهم مجال التربية الرياضية من خلال أهدافه الإيجابية المتعددة وبصورة فعالة في تطوير شخصية الفرد بشكل متوازن ومتكامل وشامل من جميع الجوانب البدنية، والنفسية، والعقلية، فمن خلال المشاركة في النشاطات الرياضية يستطيع الفرد إيجاد فرص للتدريب على مواقف القيادة والمتمثلة في قائد الفريق، أو في الحكم، أو في المدرب.

وتتطلب مهنة التدريب امتلاك المدرب الرياضي قدرات عقلية تتسم بالفهم والشمول، والعمق، والابتكار والتحدي والطموح، فضلاً عن الشخصية القيادية التربوية وفن التواصل مع الآخرين (حسانين والخولي، 2001)، ذلك لأن الهدف من عمل المدرب الفعال (Effective Coach) هو رفع مستوى الإنجاز بمختلف أشكاله عند اللاعبين، وكذلك إدراك الاحتياجات المختلفة الخاصة باللاعب والفريق (National Coaching Foundation, 1986). هذا وقد أشار كل من تونسنج، وورنرز، وفيلتز (Tonsing, Warners, and Feltz, 2003) إلى أنه من أجل صنع لاعب، أو فريق يتسم بالفاعلية والقدرة على الإنجاز، لا بد من توفر مدرب قادر على تطوير وتنمية هذه الصفة عند اللاعبين. ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف المدرب الرياضي الناجح بالتأهيل والكفايات القيادية الخاصة والمساندة التي تكفل له النجاح في مسيرته التدريبية، فينبغي أن يكون ملمّاً بالطرق والنظريات العلمية والتدريبية الرياضية التي يقوم باستخدامها، وأن تكون لديه فلسفة خاصة بالتدريب لها أهدافها وغاياتها وقيمتها التي لها تأثيرها الإيجابي على اللاعبين والفريق (حسانين والخولي، 2001؛ National Coaching Foundation, 1986).

وقد أشارت العديد من الدراسات والمراجع العلمية إلى الكفايات والمهارات المختلفة التي يجب أن تتوفر بمدربي الألعاب الرياضية المختلفة، وخصوصاً مدربي المستويات العليا، ومنها المعرفة والخبرة والقدرة على نقلها إلى اللاعبين بوسائل وطرق تدريبية سليمة، وكذلك استخدام الاختبارات والمقاييس العلمية السليمة بهدف تقويم العملية التدريبية، والقدرة على توجيه وإرشاد اللاعبين ورعايتهم الشخصية والاجتماعية والنفسية (Brylinsky, 2002؛ عبد الكريم، 1992؛ حسانين والخولي، 2001؛ الرضي، 2001). كما أشار أموروس وويس (Amorose and Weiss, 1998) إلى واجب المدرب التنظيمي والتوجيهي، وكذلك أهمية التغذية الراجعة والثناء من المدرب في تطوير إنجاز وأداء اللاعبين. أما تونسنج وزملاؤه (Tonsing, et al., 2003) فقد أشارت نتائج دراستهم إلى دور كل من قدرات المدرب الخطئية، والفنية، والتحفيزية، والشخصية في رفع مستوى الإنجاز عند اللاعبين. كذلك أشار تورمان (Turman, 2003) لإحدى الكفايات المهمة الواجب توفرها عند المدرب وهي القدرة على التفاعل التعليمي مع اللاعبين، حيث أن لهذه الكفاية أهمية في تطوير مستوى الإنجاز عند اللاعبين من خلال تطوير خبراتهم الفنية والتعليمية، ولها أثر إيجابي في تطوير الخبرات، وأوجه الحياة الأخرى.

ويعد توافر هذه الكفايات القيادية والتي أشار إليها العديد من الباحثين والخبراء، عند المدربين ضرورة هامة من أجل مساعدة اللاعبين للوصول إلى المستويات العليا، ومن أجل بناء اللاعب بطريقة علمية وسليمة من مختلف النواحي البدنية، والفنية، والتخطيطية، والشخصية (Toogood and Martin, 2003 ; Turman, 2003). لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة للتعرف على الكفايات القيادية المتعلقة بمهنة التدريب لمن يتولون مسؤولية تدريب الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات، ومن ثم معرفة نقاط القوة والضعف في أداء مدربي الرياضات الفردية، حتى يتم وضع البرامج التأهيلية والتدريبية اللازمة لرفع مستوى المدربين وزيادة قدراتهم على تحمل أعباء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم. كذلك تكمن أهمية دراسة الكفايات القيادية عند مدربي الألعاب الرياضية في عملية تصميم برامج تدريبية وتأهيلية لهم على أساس سليم، حيث أشار جلبرت وترودل (Gilbert and Trudel, 1999)، وبريلنكسي (Brylinsky, 2002) إلى الآثار الإيجابية للدورات والبرامج التدريبية التأهيلية للمدربين على رفع قدرات ومستويات اللاعبين والفرق المختلفة.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه المدرب الرياضي في العملية التدريبية، ولكي يتمكن من القيام بدوره بشكل فعال، لا بد من امتلاكه لمجموعة من الكفايات القيادية، والتدريبية، والتقويمية، والإنسانية التي تؤهله للقيام بعمله على الوجه الأكمل. ولا شك أن الاهتمام بالكفايات القيادية للمدربين يخلق الحاجة إلى القيام ببحوث ودراسات لتعرف طبيعة هذه الكفايات، وأولوياتها، للوصول إلى نتائج لها أهميتها في الميدان الرياضي، وخاصة عند تصميم برامج التدريب أثناء الخدمة، وتنفيذها وإدارتها.

إن كفاءة المدرب تعتبر الأساس الذي تركز عليه عملية إعداده وتأهيله قبل الخدمة وأثناءها، وتستند هذه الفكرة على افتراض مؤداه ان عملية التدريب يمكن تحليلها إلى مجموعة من المهارات، وان النجاح في التدريب يتطلب التمكن من هذه المهارات للوصول إلى إتقان المدرب للكفايات اللازمة للقيام بدوره بكفاءة وفاعلية.

إلا ان المتابع لأداء المدربين يلحظ ان هناك تبايناً في أدائهم، وان هناك اختلافاً في مستوى تمكّنهم من الكفايات اللازمة لممارسة أعمالهم بكفاءة، وعدم مواكبتهم لما يستجد من معارف علمية في مجال التربية الرياضية، والتدريب الرياضي، مما يشير إلى افتقار برامج الإعداد والتدريب قبل الخدمة وأثناءها إلى الكفايات التي يفترض أن يقوم بها المدرب أثناء عمله، ولا سيما ان أعداد المدربين في تزايد، وان عدم تحديد الكفايات الضرورية لهم في الإعداد يكون له مردوده السلبي على الأداء والإنجاز.

ويضاف إلى ما سبق، ان الباحثين ومن خلال اطلاعهم على العديد من الدراسات والبحوث قد لاحظوا ندرة الدراسات التي اهتمت بدراسة الكفايات القيادية عند العاملين في المجال الرياضي في الأردن بشكل عام، وعند المدربين بشكل خاص، فمعظم الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية - على ندرتها - اهتمت بدراسة الكفايات التدريسية للمعلمين دون الاهتمام بالكفايات التدريبية والكفايات القيادية. كما لم تتناول البحوث السابقة في المجال التعرف على كفايات المدربين من وجهة نظر اللاعبين انفسهم حيث ان اللاعبين أكثر قرباً إلى مدربيهم من الناحية العملية. وكونها الدراسة الاولى - حسب علم الباحثين - التي تهتم بالتعرف على آراء اللاعبين في الكفايات القيادية التي يمتلكها مدربيهم، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى الكفايات القيادية لدى مدربي المنتخب الوطنية الأردنية للألعاب الفردية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات. وبالتحديد فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما هي الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية كما يراها لاعبو ولاعبات المنتخب الأردنية للألعاب الفردية؟
- 2- هل هناك اختلاف في الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية من وجهة نظر كل من لاعبي ولاعبات المنتخب الأردنية للألعاب الفردية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى:

- 1- الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية من وجهة نظر اللاعبين واللاعبات.
- 2- مقارنة الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية من وجهة نظر كل من اللاعبين واللاعبات للمنتخبات الأردنية للألعاب الفردية.

حدود الدراسة

- اقتصرت هذه الدراسة على لاعبي المنتخب الأردنية للألعاب الفردية التالية: ألعاب القوى، المبارزة، الريشة الطائرة، رفع الأثقال، التنس الأرضي، الكيك بوكسينغ، والجودو.

مصطلحات الدراسة:

- الكفايات هي مجموعة من المهارات والمعلومات والسلوكيات التي يجب على الفرد أن يمتلكها أو ينبغي أن تتوافر لديه لكي يتمكن من القيام بعمله وإنجازه بفاعلية (الغزيوات، 2005).
- الكفايات القيادية هي مجموعة من المهارات والسلوكيات القيادية التي تسهم في الأداء المتفوق (Brownwell, 2006).
- ولغايات هذه الدراسة تعرف الكفايات القيادية بأنها الممارسات، وأنماط السلوك التي يفترض أن يقوم بها المدرب الرياضي في المواقف التدريبية المختلفة، من أجل تطوير مهارات اللاعبين، وتحسين أدائهم، ورفع مستواهم.

الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة

لا توجد دراسات تناولت موضوع الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية حسب علم الباحثين واطلاعهم، ولكن هناك دراسات وبحوثاً تناولت هذا الموضوع في المجال التربوي، وفي المجال الرياضي، وفي مختلف المجتمعات، وقد تم الاطلاع على عدد من هذه البحوث والتي يأمل الباحثون الاستفادة منها في إثراء الدراسة الحالية.

فمن الدراسات الأجنبية الحديثة في هذا المجال دراسة كونوفر (Conover, 2009) التي هدفت إلى تحديد الكفايات القيادية اللازمة لمدراء الفروع في كليات المجتمع الأمريكية. تكونت العينة من (135) مديراً وأجابوا على استبانة إلكترونية أرسلت إليهم بالبريد الإلكتروني. أظهرت النتائج الكفايات القيادية الأساسية اللازمة لمدراء الفروع حيث كانت الكفايات القيادية كبيرة في مجال الاتصال، والتعاون الإستراتيجيات التنظيمية، والدعم والتشجيع، بالنسبة لجميع أفراد العينة.

وهدفت دراسة حسن (Hassan, 2008) التي أجراها على عينة مكونة من (58) عميد كلية مجتمع، و(58) رئيس مجلس أمناء تم اختيارهم بالطريقة العمدية من ولايتي فلوريدا ونيويورك، إلى التعرف إلى أهم الكفايات القيادية التي يمتلكها رؤساء مجالس الأمناء وعمداء كليات المجتمع في فلوريدا ونيويورك. أظهرت النتائج ان مجالات الكفايات بحسب أهميتها وفقاً لوجهة عمداء كليات المجتمع ورؤساء مجالس الأمناء كانت متوافقة بشكل عام. وقد جاء ترتيب الكفايات كما يلي: الإستراتيجيات التنظيمية، دعم وتشجيع الأفراد، الاتصال الفعال، الاحتراف المهني، التعاون، إدارة المصادر. وبينت النتائج إدراك عمداء الكليات ورؤساء مجالس الأمناء لأهمية هذه الكفايات لنجاح المدير، وان كان هناك اختلاف في الترتيب. وأظهرت النتائج كذلك ان عامل الخبرة مهم ويسهم في تطوير هذه الكفايات.

وهدفت الدراسة التي أجراها ماب (Mapp, 2008) إلى تحديد المهارات والكفايات القيادية الضرورية للمدراء الإداريين (كالمستشارين والرؤساء والعمداء ونواب الرئيس) في كليات المجتمع، وكذلك تحديد أفضل الطرق لتنمية وتطوير هذه الكفايات القيادية. تكونت عينة الدراسة من (201) إدارياً يمثلون المستشارين، ورؤساء كليات المجتمع ونوابهم، والعمداء، ونواب العمداء، ومساعدي العمداء، ورؤساء الأقسام، في كليات المجتمع الحكومية في ولاية أريزونا. وقد أجاب هؤلاء على استبانة تحتوي على خمس وعشرين كفاية قيادية أرسلت إليهم عبر البريد الإلكتروني. وقد دلت نتائج الدراسة على ان جميع الكفايات القيادية كانت هامة، واحتلت كفايات المهارات الشخصية في القيادة، ومهارات الاتصال، والتخطيط الاستراتيجي، وحل النزاع، وإدارة الميزانية، وإدارة الأفراد المراكز المتقدمة في الترتيب ككفايات يجب امتلاكها مع التأكيد على أهمية باقي الكفايات. وأشارت النتائج كذلك إلى ان أفضل الوسائل المستخدمة لتعليم وتنمية الكفايات القيادية كانت الحلقات الدراسية والندوات، والتطبيق العملي والتجارب، وبرامج القيادة في كليات المجتمع، والدراسة في غرفة الصف.

وقام كutz (2006) بدراسة بهدف تحديد الكفايات القيادية والمواد النظرية التي يجب تضمينها في برامج إعداد وتأهيل المديرين الرياضيين. تكونت عينة الدراسة من (18) خبيراً رياضياً في مجال التدريب و(161) مدرباً رياضياً. أظهرت نتائج التحليل العاملي ان هناك (49) كفاية يجب توفرها في المدرب الرياضي، وقد قسمت هذه الكفايات إلى أربعة مجالات هي: الصفات الشخصية وتشخيص وتحديد مهارات الأفراد والاتصال والمبادرة والتفكير الاستراتيجي.

وهدف كيو (Kue, 1998) في دراسته إلى تعريف الكفايات والمهارات القيادية التي يمتلكها القادة في مجالات الإدارة الرياضية، والتعليم العالي، وقطاع الأعمال، والتي يتوجب تعليمها إلى طلبة الدراسات العليا في تايوان. اشترك في هذه الدراسة التي أجريت باستخدام طريقة دلفي (Delphi Technique) ثلاثة وثلاثون خبيراً (11 من مجال الإدارة الرياضية، و14 من التعليم العالي، و8 من قطاع الأعمال) حيث أرسلت إليهم الاستبانة عدة مرات حتى تم التوصل إلى مجموعة من الكفايات والمهارات القيادية بلغ عددها (47) كفاية قيادية حصلت على متوسط حسابي (4 من 5 أو أكثر). وقد أجمع الخبراء على ان الكفايات التالية هامة لجميع القادة بغض النظر عن مجال العمل، أو الثقافة، أو البيئة وهي: الأسلوب القيادي، والاتصال الكتابي والشفوي، والتفويض، والتخطيط والتقييم، والقدرة على التحليل قبل اتخاذ القرار، والإبداع، وإدارة المخاطر، والمهارات والصفات الشخصية، والعلاقات مع الآخرين، والمعرفة بالأمر القانوني، والتعاطف مع الآخرين. وأشارت النتائج ان هذه الكفايات القيادية يجب تعليمها لطلبة الدراسات العليا من خلال الدراسة التقليدية داخل غرفة الصف، ومن خلال التطبيق العملي والتجريب.

وقام دوشيف (Docheff, 1989) بدراسة حول كفايات المدربين في كرة الطائرة وتقييم فعاليتهم، وكان من نتائج هذه الدراسة أن ترتيب مجالات الدراسة كان على النحو التالي: المرتبة الأولى مجال الطرق التدريسية والتنظيمية، ثم مجال الاتصالات، ثم تلاه مجال السلوكيات المهنية، ثم مجال الدافعية والتحفيز، ثم مجال المعلومات والمعرفة الرياضية، ثم مجال إدارة اللاعبين، وأخيراً مجال الفاعلية.

وأما في البيئة العربية، فقد أجرى عليمات (2006) دراسة هدفت إلى معرفة الكفايات التعليمية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وتكونت عينة الدراسة من (309) عضو هيئة التدريس في جامعه اليرموك. اعتمد الباحث على استبانة مكونة من (54) كفاية موزعة على خمسة مجالات. بينت النتائج ان مجالات الكفايات بحسب أهميتها وفقاً لوجهة نظر أفراد العينة في الكليات العلمية والإنسانية كانت متوافقة بشكل عام. وجاء مجال كفايات الممارسة التعليمية في المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية مجال كفاية النظام والعلاقات الإنسانية، وجاء مجال كفاية التخطيط للتعليم في المرتبة الثالثة، ومجال كفاية التقييم في المرتبة الرابعة، وأخيراً مجال كفاية استشارة الدافعية.

وهدفت دراسة عبد الحق (2004) إلى التعرف على الكفايات التعليمية الأساسية لدى معلمي ومعلمات التربية الرياضية للمرحلة الأساسية الأولى بمحافظة نابلس، وتحديد الأهمية النسبية لكل كفاية من هذه الكفايات. أجريت الدراسة على عينة عمدية قوامها (60) معلماً ومعلمة و(60) مديراً ومديرة. أظهرت النتائج الكفايات التعليمية الأساسية التي يمتلكها معلمو التربية الرياضية حيث كانت الكفايات التعليمية كبيرة في

مجال التخطيط، ودرجة متوسطة في مجالي التنفيذ، والتقويم بالنسبة لجميع أفراد العينة. كذلك أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر كل من مديري ومديرات المدارس، ومعلمي ومعلمات التربية الرياضية، ولصالح المعلمين والمعلمات.

أما المومني (2003) فقد أجرى دراسة بهدف معرفة الكفايات الإدارية لمشرفي مراكز الشباب ودرجة ممارسة هذه الكفايات. وقد تألفت عينة الدراسة من (65) مشرفاً ومشرفة من مشرفي مراكز الشباب في إقليم الشمال، تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل، وأجابوا على استبانة مكونة من (30) فقرة أعدها الباحث. أظهرت نتائج الدراسة بان القدرة على ممارسة مشرفي مراكز الشباب الكفايات الإدارية ودرجة أهميتها جاءت متباينة، وان هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متغيري القدرة والأهمية في بعض الكفايات، إضافة إلى وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح حملة البكالوريوس.

وهدف دراسة حمادي (2003) إلى حصر وتحديد الكفايات القيادية اللازمة لمعلمي التربية الرياضية في المرحلة الابتدائية بمدارس مملكة البحرين الحكومية. وتألفت عينة الدراسة من (117) مديراً ومديرة مدرسة، و(14) اختصاصي، و(258) معلماً ومعلمة أجابوا جميعاً على استبانة أعدها الباحث لغايات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد وحصر (42) كفاية من أصل (81) كفاية كانت موجودة في الاستبانة. وقد أوضحت النتائج اتفاق عينة الدراسة على قائمة الكفايات القيادية، حيث إنها توفر لإدارة التربية الرياضية والكشفية، والمهتمين بمجالات تقويم المعلمين، أداة موثوقة لكيفية تقويم معلمي التربية الرياضية في ناحية البعد القيادي لديهم. كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى متغيري الجنس والوظيفة.

وأجرت شوكت (2003) دراسة هدفت إلى معرفة أهم الكفايات التدريسية الواجب توافرها لدى معلمي التربية الرياضية في مملكة البحرين، وإجراء مقارنات بدرجة أهمية هذه الكفايات تبعاً لمتغيرات المرحلة التعليمية، والخبرة والجنس. تكونت عينة الدراسة من (203) معلماً ومعلمة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ولقد تم بناء استبانة لقياس الكفايات التدريسية اشتملت على (75) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: الشخصية، والأكاديمية، والأهداف، والتخطيط، وتنظيم وإدارة الفصل، والتدريس، والتقويم والتعزيز. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الكفايات على المجالات مجتمعة كانت كبيرة جداً حيث وصل متوسط النسبة إلى (90.54)، كما أشارت النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المرحلة التعليمية لصالح المرحلة الثانوية والإعدادية، والخبرة لصالح فئة (الأقل من 10 سنوات) كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تضمين كفايات التدريس ببرامج إعداد معلمي التربية الرياضية وتأهيلهم، نظراً لأهمية هذه الكفايات، اعتماد قائمة الكفايات لتكون أساساً تقوم عليه أية دورات تدريبية لمعلمي التربية الرياضية في المستقبل.

وهدف دراسة جعيني (2000) إلى معرفة الكفايات الضرورية للمعلمين في مرحلة التعليم الثانوي من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية في الأردن. استخدم الباحث استبانة مكونة من (63) فقرة تم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (420) معلماً ومعلمة في أربع عشرة مديرية من مديريات التربية والتعليم في الأردن. أظهرت النتائج ان الأهمية النسبية لمجالات الدراسة كانت كما يلي: الالتزام بأخلاقيات المهنة (92.8%)، مهارات إدارة الصف (90.4%)، مهارات التخطيط للحصة (89.6%)، الكفايات المعرفية (87.6%)، مهارات التقويم وإصدار الأحكام (87%)، ومهارات الاتصال (85.2%). وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود اثر لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، في حين أظهرت وجود اثر لمتغير مسار التعليم الثانوي لصالح معلمي الفرع الأدبي وخاصة في الكفايات المعرفية ومهارات الاتصال. ودلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة على جميع مستويات الكفايات، ولمتغير الخبرة أيضاً لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الخبرة الأطول على مجال الكفايات المعرفية وكفاية التخطيط للتدريس.

وقام طوس (1999) بدراسة هدفت إلى تحديد الكفايات التدريبية التطبيقية لمدربي الناشئين في كرة اليد، واستخدم المنهج الوصفي واختيرت العينة من بين خبراء التدريب، ومدربي الناشئين في كرة اليد وكانت أدوات جمع البيانات تحليل الوثائق والمقابلة الشخصية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن الكفايات الخاصة بالتخطيط والإعداد احتلت المرتبة الأولى، يليها الكفايات الخاصة بالإعداد البدني والمهاري، ويلها الكفايات الشخصية.

أما دراسة القدومي وكايد (1998) فقد هدفت إلى التعرف على درجة الكفايات التعليمية لدى معلمي التربية الرياضية في محافظة طولكرم. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (104) معلماً ومعلمة. وأشارت النتائج إلى أن درجة الكفايات التعليمية الكلية كانت متوسطة، وجاء ترتيب مجالات الكفايات التعليمية على النحو الآتي: مجال التعليم وإدارة الصف، ومجال العلاقات الاجتماعية، ومجال الأهداف، ومجال التقويم. كما أظهرت النتائج فروقاً في درجة الكفايات بين حملة البكالوريوس والدبلوم لصالح حملة البكالوريوس، وفروق بين أصحاب الخبرة القصيرة، والخبرة الطويلة لصالح ذوي الخبرة الطويلة.

وأجرى حمدان والناظر (1996) دراسة بهدف إعداد قائمة بالكفايات التعليمية اللازمة لمعلمي تخصص التربية البدنية الرياضية في كليات المجتمع الأردني، كما هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي تخصص التربية الرياضية في كليات المجتمع للكفايات التعليمية من وجهة

نظر طلبتهم، وكذلك هدفت إلى التعرف على الاختلافات في درجة ممارسة الكفايات التعليمية لدى معلمي تخصص التربية الرياضية في كليات المجتمع. تكونت عينة الدراسة من (239) طالباً وطالبة من طلبة تخصص التربية الرياضية في كليات المجتمع الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى إعداد قائمة بالكفايات التعليمية لمعلمي التربية الرياضية في كليات المجتمع، اشتملت على عدة مجالات هي: الشخصية والمهنية، والتخطيط للتعليم، والتدريس، تطوير المناهج، الاتصال والتفاعل، الأساليب والوسائل والأنشطة، العمل مع الجماعات العلاقات الإنسانية والتقويم. وأظهرت نتائج الدراسة كذلك أن معلمي التربية البدنية الرياضية في كليات المجتمع يمتلكون الكفايات التعليمية التالية بدرجة كبيرة وهي: التقويم، العمل مع الجماعات، الأساليب والوسائل والأنشطة، الاتصال والتفاعل والشخصية المهنية، العلاقات الإنسانية، التدريس، التخطيط للتعليم. بينما أظهرت نتائج الدراسة أن معلمي تخصص التربية الرياضية في كليات المجتمع يمتلكون كفايات تطوير المناهج بدرجة متوسطة. كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الكفايات التعليمية لدى معلمي تخصص التربية الرياضية وفي كليات المجتمع التي تدرس هذا تخصص في جميع مجالات الكفايات التعليمية التي تناولتها هذه الدراسة.

وقام عبد الكريم (1992) بدراسة هدفت إلى تحديد كفايات عملية التدريب الرياضي اللازمة لنجاح مدربي فرق الأنشطة الرياضية، واستخدم المنهج الوصفي، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وكانت أدوات جمع البيانات المقابلة الشخصية، واستمارة استبيان من إعداد الباحث، وأهم نتائج الدراسة أن الكفايات اللازمة لإنجاح عملية التدريب هي أولاً التنفيذ لعملية التدريب، ثم يليها التخطيط والإعداد، ثم يليها توجيه سلوك اللاعبين ورعايتهم.

يتضح من الدراسات السابقة التي تم استعراضها والمتعلقة بموضوع الكفايات أن غالبيتها كان يستقصي مدى توفر المهارات والكفايات الضرورية للمدراء والإداريين والمعلمين، وكذلك علاقة هذه الكفايات بعدد من المتغيرات، حيث كان مصدر المعلومات الرئيسي في هذه الأبحاث هم الإداريون، أو رؤسائهم في العمل. ويتضح كذلك ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الكفايات القيادية في المجال الرياضي مما أضفى على هذه الدراسة أهمية وإضافة إلى الدراسات العربية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية نظراً لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من لاعبي المنتخبات الوطنية الأردنية في الألعاب الفردية التالية: ألعاب القوى، المبارزة، الريشة الطائرة، رفع الأثقال، التنس الأرضي، الكيك بوكسينغ، والجودو. وتكونت عينة الدراسة من (55) لاعباً ولعبة يمثلون المنتخبات الوطنية المذكورة تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل للمشاركة في هذه الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة وجمعها من اللاعبين وأخضعت جميعها للتحليل الإحصائي. والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس واللعبة

نوع اللعبة	ذكور	إناث	المجموع
الريشة الطائرة	4	3	7
المبارزة	8	5	13
العاب القوى	7	1	8
الكيك بوكسينج	5	صفر	5
رفع الأثقال	5	صفر	5
التنس الأرضي	3	2	5
الجودو	7	5	12
المجموع	39	16	55

أداة الدراسة

استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة. وقد تم بناء الاستبانة بمحاورها المختلفة من خلال الاطلاع على الأدب التربوي، والبحوث والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، لا سيما المقاييس والاستبانة التي استخدمت في الدراسات السابقة، مثل دراسات كونوفر (Conover, 2009)، وحسن (Hassan, 2008) وماب (Mapp, 2008)، وعليمات (2006)، وكنز (Kutz,)

(2006)، وجعيني (2000)، وكيو (Kue, 1998)، وحمدان والناظر (1996)، والقدومي وكايد (1998). وقد تم إعداد الاستبانة بصورتها الأولية حيث اشتملت على (50) فقرة موزعة على ستة محاور بناءً على طبيعة هذه الفقرات.

صدق الاستبانة

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عشرة محكمين خبراء من حملة درجة الدكتوراه في التربية الرياضية، للحكم على مدى ملاءمة المحاور ووضوح العبارات وصياغتها اللغوية، إضافة إلى معرفة مدى انتماء كل عبارة للمحور الذي تندرج تحته. وفي ضوء ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم، تم إجراء التعديلات المناسبة واعتمدت الفقرات التي أجمع عليها 80% فأكثر من الخبراء لتصبح الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (44) فقرة (موضحة في متن الدراسة)، وموزعة على ستة مجالات هي:

1- الكفايات التدريبية والفنية (7) فقرات.

2- الكفايات الشخصية والسلوكية (7) فقرات.

3- كفايات الدافعية والتحفيز (7) فقرات.

4- كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية (8) فقرات.

5- الكفايات الإدارية (8) فقرات.

6- كفايات التواصل والتفاعل (7) فقرات.

ثبات الاستبانة

تم تقدير ثبات الاستبانة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) على عينة مكونة من (14) لاعباً ولعبة اختيروا بالطريقة العشوائية من خارج عينة الدراسة، ثم طبق الاختبار مرة أخرى بعد (7) أيام من التطبيق الأول على نفس العينة وتحت نفس الظروف، وتم احتساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط بيرسون (Pearson Product Correlation Coefficient) بين الاختبارين الأول والثاني. وقد تراوحت معاملات الثبات بين 0,76 - 0,91، كما يظهر في الجدول رقم (2). وهي معاملات علمية مقبولة لغايات البحث حسب رأي ميلر (Miller, 1998) الذي يشير إلى أنه إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0,60) فإنه يعد معامل ثبات عالياً يمكن الوثوق به عند إجراء الدراسات العلمية.

جدول رقم (2) معامل الثبات لمجالات الدراسة

المجال	معامل الثبات
الكفايات التدريبية والفنية	0,86
الكفايات الشخصية والسلوكية	0,78
كفايات الدافعية والتحفيز	0,81
كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية	0,76
الكفايات الإدارية	0,83
كفايات التواصل والتفاعل	0,91

استخدم في أداة الدراسة مقياس متدرج رباعي من نوع ليكرت بحيث يأخذ توفر الكفايات الدرجات التالية: 3 (درجة كبيرة)، 2 (درجة متوسطة)، 1 (درجة ضعيفة)، صفر (لا تنطبق).

وقد تم تحديد مستوى توفر الكفايات من حيث كونها متوفرة بدرجة كبيرة أو متوسطة أو ضعيفة، حسب المعيار التالي: درجة توفر كبيرة إذا كان المتوسط الحسابي ما بين (2,26 - 3)، درجة توفر متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي (1,51 - 2,25)، درجة توفر ضعيفة إذا كان المتوسط الحسابي ما بين (0,76 - 1,50)، ودرجة توفر ضعيفة جداً إذا كان المتوسط الحسابي $(\geq 0,75)$.

وقد تم التوصل لهذا المعيار من خلال حساب المدى (3 - صفر = 3) ثم قسمته على عدد فئات الاستبانة للحصول على طول الخلية الصحيح، أي $(3 \div 4 = 0,75)$ ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبانة (أي بداية المقياس وهو صفر) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا تصبح الفئات كما يلي: (صفر - 0,75)، (0,76 - 1,50)، (1,51 - 2,25)، (2,26 - 3).

المعالجة الإحصائية

تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية، واختبار "ت"، ومعاملات الارتباط للإجابة عن أسئلة الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول ونصه "ما الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية كما يراها لاعبو ولاعبات المنتخب الأردني للألعاب الفردية؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة في الاستبانة، وكذلك لكل محور من محاور الدراسة. والجدول (3، 4، 5، 6، 7، 8، 9) تبين تلك النتائج.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات مجال الكفايات التدريبية والفنية مرتبة تنازلياً	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
4	القدرة على تحليل الأداء الفني للاعبين واكتشاف وتعديل مواطن الضعف والقصور لديهم.	2,52	0,503 84%
3	يحرص على إعطاء اللاعبين الوقت الكافي للتدرب على المهارات الفنية للوصول للإنجاز الرياضي.	2,30	0,716 76,67%
1	القدرة على وضع برامج تدريبية علمية تتميز بالمرونة والفاعلية بما يتناسب مع قدرات اللاعبين.	2,29	0,628 76,33%
5	القدرة على تحديد وانتقاء اللاعبين ذو المستوى العالي بناء على اختبارات مقننة.	2,20	0,704 73,33%
7	يحرص على استخدام طرق التدريب ووسائله المختلفة بما يتناسب مع الهدف المرحلة التدريبية.	2,16	0,788 72%
6	القدرة على التعامل مع الإصابات والإسعافات الأولية.	2,14	0,705 71,33%
2	يحرص على تقديم التغذية الراجعة الإيجابية المستمرة لجميع اللاعبين.	1,89	0,737 63%
	المتوسط الكلي	2,21	0,47 73,67%

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) ان المتوسط الكلي لدرجات الأفراد على بعد مجال الكفايات التدريبية والفنية بلغ (2,21) وهذا يدخل ضمن الفئة (1,51 - 2,25) مما يعني ان مستوى الكفايات التدريبية والفنية التي يمتلكها المدربون يعد متوسطاً.

ومن خلال النتائج المعروضة في الجدول (3) يمكن تمييز مستويين للكفايات التدريبية والفنية لدى المدربين هما: المستوى المرتفع وتمثله العبارة الرابعة ونصها "القدرة على تحليل الأداء الفني للاعبين واكتشاف وتعديل مواطن الضعف والقصور لديهم" والتي احتلت الترتيب الأول في الجدول بمتوسط حسابي قدره (2,52)، والعبارة الثالثة ونصها "يحرص على إعطاء اللاعبين الوقت الكافي للتدرب على المهارات الفنية للوصول للإنجاز الرياضي" والتي احتلت المرتبة الثانية في الجدول بمتوسط حسابي مقداره (2,30)، والعبارة الثالثة ونصها "القدرة على وضع برامج تدريبية علمية تتميز بالمرونة والفاعلية بما يتناسب مع قدرات اللاعبين" والتي احتلت المرتبة الثالثة في الجدول بمتوسط حسابي مقداره (2,29). والمستوى المتوسط وتمثله بقية العبارات في المجال حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1,89 - 2,20).

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
7	2,56	0,660	%85,33	7	2,56	0,660	%85,33
6	2,45	0,603	%81,67	6	2,45	0,603	%81,67
2	2,41	0,567	%80,33	2	2,41	0,567	%80,33
4	2,40	0,596	%80	4	2,40	0,596	%80
1	2,40	0,709	%80	1	2,40	0,709	%80
5	2,27	0,756	%75,67	5	2,27	0,756	%75,67
3	1,90	0,752	%63,33	3	1,90	0,752	%63,33
	2,34	0,45	%78,00		2,34	0,45	%78,00

يظهر الجدول (4) ان المتوسط العام لمجال الكفايات الشخصية والسلوكية بلغ (2,34) مما يشير إلى امتلاك المدربين للكفايات الشخصية والسلوكية بدرجة كبيرة حسب رأي اللاعبين. ومن الجدول كذلك يمكن تمييز مستويين للكفايات الشخصية والسلوكية التي يمتلكها المدربون هما: المستوى المرتفع وتمثله العبارات الست الأولى الواردة في الجدول، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2,27 - 2,56). والمستوى المتوسط وتمثله عبارة واحدة فقط هي العبارة الأخيرة في الجدول والتي تنص على "يحرص على الاهتمام بالنواحي الشخصية للاعبين" وبلغ متوسطها الحسابي (1,90).

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	2,65	0,517	%88,33	2	2,65	0,517	%88,33
1	2,47	0,643	%82,33	1	2,47	0,643	%82,33
3	2,47	0,690	%82,33	3	2,47	0,690	%82,33
5	2,38	0,623	%79,33	5	2,38	0,623	%79,33
7	2,23	0,719	%74,33	7	2,23	0,719	%74,33
4	2,23	0,692	%74,33	4	2,23	0,692	%74,33
6	2,16	0,601	%72	6	2,16	0,601	%72
	2,37	0,41	%79,00		2,37	0,41	%79,00

يظهر الجدول (5) ان المتوسط العام لمجال كفايات الدافعية والتحفيز قد بلغ (2,37) وهو مؤشر على امتلاك المدربين لكفايات الدافعية والتحفيز بدرجة كبيرة حسب رأي اللاعبين. كذلك يظهر الجدول المتوسطات الحسابية لجميع عبارات المجال والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما: العبارات التي تمثل المستوى المرتفع وهي ذات المتوسط الحسابي الواقع في الفئة (2,26 - 3) وقد تمثلت في أربع عبارات هي العبارات

(2، 1، 3، 5) في الجدول، وبلغت متوسطاتها الحسابية (2,65 ؛ 2,47 ؛ 2,47 ؛ 2,38) على التوالي. أما العبارات التي تمثل المستوى المتوسط فقد بلغت ثلاث عبارات هي (7، 4، 6) وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2,16 - 2,23).

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات مجال كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	2,54	0,603	84,67%
1	2,36	0,619	78,67%
7	2,25	0,672	75%
4	2,03	0,744	67,67%
8	2,01	0,706	67%
3	1,94	0,755	64,67%
6	1,60	0,683	53,33%
5	1,51	0,687	47,67%
	2,03	0,45	67,67%

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (6) ان المتوسط العام لمجال كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية قد بلغ (2,03) وهذا يدخل ضمن الفئة من (1,51 - 2,25) مما يعني ان اللاعبين يرون ان مديرتهم يمتلكون كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية بدرجة متوسطة.

كما يظهر الجدول متوسطات جميع العبارات في المجال والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما: العبارات التي تمثل المستوى المرتفع وهي ذات المتوسط الحسابي الواقع في الفئة (2,26 - 3) وقد تمثلت في عبارتين هما "يمتلك الإلمام بالقوانين واللوائح المتعلقة برياضته" وبلغ متوسطها (2,54)، و"يحرص على الاطلاع الدائم على ما يستجد من المعلومات ونظريات حديثة في تدريب اللاعبين" وبلغ متوسطها (2,36). والعبارات التي تمثل المستوى المتوسط وتمثله بقية العبارات في المجال حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1,51 - 2,25).

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات مجال الكفايات الإدارية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
3	2,41	0,705	80,33%
8	2,40	0,596	80%
4	2,23	0,637	74,33%
7	2,23	0,637	74,33%
6	2,09	0,822	69,67%
5	2,00	0,793	66,67%
2	1,92	0,766	64%
1	1,87	0,695	62,33%
	2,14	0,46	71,33%

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (7) ان المتوسط العام لمجال الكفايات الإدارية بلغ (2,14) وهذا يدخل ضمن الفئة من (1,51 - 2,25) مما يعني ان اللاعبين يرون ان مدربهم يمتلكون كفايات إدارية بدرجة متوسطة.

كما يظهر الجدول متوسطات جميع العبارات في المجال والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما: العبارات التي تمثل المستوى المرتفع وهي ذات المتوسط الحسابي الواقع في الفئة (2,26 - 3) وقد تمثلت في عبارتين هما "يحرص على توضيح الأهداف التي يجب أن يحققها اللاعب من خلال البرنامج التدريبي الموضوع" وبلغ متوسطها (2,41)، و"القدرة على استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة في التدريب لرفع مستوى الفني للاعبين" وبلغ متوسطها (2,40). والعبارات التي تمثل المستوى المتوسط وتمثله بقية العبارات في المجال حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1,87 - 2,23).

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات مجال كفايات التواصل والتفاعل مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	الأهمية النسبية
5	يحرص على خلق علاقة ايجابية مع اللاعبين أساسها الاحترام المتبادل بينهم.	2,38 0,652 %79,33
2	التأكيد على العلاقات الرياضية النموذجية والمنافسة النظيفة في كل المواقف التنافسية.	2,36 0,619 %78,67
1	يحرص على مساعدة اللاعب في تكوين وجهة نظر جيدة نحو نفسه ومعرفة اهتماماته واحتياجاته.	2,32 0,668 %77,33
3	يحرص المدرب على خلق روح التفاهم بين اللاعبين وتماسك الفريق الواحد.	2,25 0,699 %75
7	يحرص على التعرف على المشاكل التي تواجه اللاعبين ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.	2,16 0,714 %72
4	يحرص على إيجاد اللغة المشتركة وخلق علاقات جيدة وسليمة مع أهالي اللاعبين.	2,12 0,771 %70,67
6	يحرص على عقد الاجتماعات الدورية مع اللاعبين خلال مراحل الموسم التدريبي.	1,90 0,674 %63,33
	المتوسط الكلي	2,21 0,45 %73,67

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (8) ان المتوسط الكلي لدرجات الأفراد على بعد مجال كفايات التواصل والتفاعل بلغ (2,21) وهذا يدخل ضمن الفئة (1,51 - 2,25) مما يعني ان مستوى مجال كفايات التواصل والتفاعل التي يمتلكها المدربون يعد متوسطاً حسب رأي اللاعبين.

ومن خلال النتائج المعروضة في الجدول (8) يمكن تمييز مستويين لكفايات التواصل والتفاعل لدى المدربين هما: المستوى المرتفع وتمثله العبارة الخامسة ونصها "يحرص على خلق علاقة ايجابية مع اللاعبين أساسها الاحترام المتبادل بينهم" والتي احتلت الترتيب الأول في الجدول بمتوسط حسابي قدره (2,38)، والعبارة الثانية ونصها "التأكيد على العلاقات الرياضية النموذجية والمنافسة النظيفة في كل المواقف التنافسية" والتي احتلت المرتبة الثانية في الجدول بمتوسط حسابي مقداره (2,36)، والعبارة الأولى ونصها "يحرص على مساعدة اللاعب في تكوين وجهة نظر جيدة نحو نفسه ومعرفة اهتماماته واحتياجاته" والتي احتلت المرتبة الثالثة في الجدول بمتوسط حسابي مقداره (2,32)، والمستوى المتوسط وتمثله بقية العبارات في المجال حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1,90 - 2,25).

ومن الجداول (3، 4، 5، 6، 7، 8) نستطيع ان نستخلص الجدول (9) والذي يبين المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً تبعاً لأهميتها النسبية.

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الدراسة مرتبة تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
كفايات الدافعية والتحفيز	2,37	0,41	%79,00
الكفايات الشخصية والسلوكية	2,34	0,45	%78,00
الكفايات التدريبية والفنية	2,21	0,47	%73,67
كفايات التواصل والتفاعل	2,21	0,45	%73,67
الكفايات الإدارية	2,14	0,46	%71,33
كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية	2,03	0,45	%67,67
المقياس الكلي	2,22	0,42	%74,00

يلاحظ من الجدول (9) ان امتلاك المدربين للكفايات القيادية كان متوسطاً بشكل عام حسب رأي اللاعبين، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمقياس الكلي (2,22)، والانحراف المعياري (0,42). ويبين الجدول كذلك ان مجال كفايات الدافعية والتحفيز حل في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2,37) وبأهمية نسبية بلغت (79%). تلاه المجال الخاص بالكفايات الشخصية والسلوكية بمتوسط حسابي قدره (2,34) وبأهمية نسبية (78%). وجاء مجالي الكفايات التدريبية والفنية وكفايات التواصل والتفاعل في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2,21) وبأهمية نسبية بلغت (73,67%)، وفي المرتبة الخامسة جاء مجال الكفايات الإدارية بمتوسط حسابي (2,14) وأهمية نسبية (71,33%)، وحل المجال الخاص بكفايات المعلومات والمعرفة الرياضية في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره (2,03) وأهمية نسبية بلغت (67,67%).

وللإجابة عن السؤال الثاني ونصه "هل هناك اختلاف في الكفايات القيادية لدى مدربي الألعاب الفردية للمنتخبات الوطنية الأردنية من وجهة نظر كل من لاعبي ولاعبات المنتخب الأردني للألعاب الفردية؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0,05 \geq \alpha$) تعزى لمتغير الجنس وعلى كافة مجالات الدراسة. والجدول (10) يبين هذه النتائج.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (ت) للمقارنة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مجالات الدراسة حسب متغير الجنس

مجالات الدراسة	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة																																										
التدريبية والفنية	ذكر	2,19	0,48	0,62	0,85																																										
	أنثى	2,27	0,46			الشخصية والسلوكية	ذكر	2,29	0,46	1,21	0,95	أنثى	2,45	0,43	الدافعية والتحفيز	ذكر	2,36	0,40	0,34	0,59	أنثى	2,40	0,42	المعلومات والمعرفة الرياضية	ذكر	1,99	0,47	0,80	0,32	أنثى	2,09	0,41	الإدارية	ذكر	2,05	0,46	1,47	0,84	أنثى	2,25	0,45	التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42
الشخصية والسلوكية	ذكر	2,29	0,46	1,21	0,95																																										
	أنثى	2,45	0,43			الدافعية والتحفيز	ذكر	2,36	0,40	0,34	0,59	أنثى	2,40	0,42	المعلومات والمعرفة الرياضية	ذكر	1,99	0,47	0,80	0,32	أنثى	2,09	0,41	الإدارية	ذكر	2,05	0,46	1,47	0,84	أنثى	2,25	0,45	التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42	أنثى	2,29	0,38						
الدافعية والتحفيز	ذكر	2,36	0,40	0,34	0,59																																										
	أنثى	2,40	0,42			المعلومات والمعرفة الرياضية	ذكر	1,99	0,47	0,80	0,32	أنثى	2,09	0,41	الإدارية	ذكر	2,05	0,46	1,47	0,84	أنثى	2,25	0,45	التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42	أنثى	2,29	0,38															
المعلومات والمعرفة الرياضية	ذكر	1,99	0,47	0,80	0,32																																										
	أنثى	2,09	0,41			الإدارية	ذكر	2,05	0,46	1,47	0,84	أنثى	2,25	0,45	التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42	أنثى	2,29	0,38																								
الإدارية	ذكر	2,05	0,46	1,47	0,84																																										
	أنثى	2,25	0,45			التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42	أنثى	2,29	0,38																																	
التواصل والتفاعل	ذكر	2,18	0,48	0,89	0,42																																										
	أنثى	2,29	0,38																																												

ثانياً: مناقشة النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

أظهرت النتائج ان لاعبي المنتخب الوطنية يرون ان مدربهم يمتلكون ويمارسون الكفايات القيادية بدرجة متوسطة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2,22)، أنظر جدول (9). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسات كونوفر (Conover, 2009)، وحسن (Hassan, 2008) وماب (Mapp, 2008)، وعليمات (2006)، وكتر (Kutz, 2006)، وجعيني (2000)،

وكيو (Kue, 1998)، وحمدان والناظر (1996)، والقُدومي وكايد (1998). التي أجريت في بيئات ومجتمعات مختلفة، مما يؤكد على أهمية امتلاك العاملين في مختلف المجالات لمهارات وكفايات خاصة تؤهلهم وتمكنهم من القيام بالأعمال والمهام المنوطة بهم بكفاءة وفاعلية.

وعند التدقيق في مجالات الكفايات القيادية التي يمتلكها ويمارسها المدربون، نجد أن كفايات الدافعية والتحفيز والكفايات الشخصية والسلوكية كانت أهم الكفايات حسب رأي اللاعبين حيث احتلت الترتيب الأول والثاني على التوالي بين الكفايات القيادية موضع الدراسة وبدرجة ممارسة كبيرة. فاستخدام المدرب للحوافز بأنواعها، واستثارة دافعية اللاعبين، وتهيئة الظروف المناسبة التي تساعدهم على الأداء، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات وتشجيعهم على العمل، ومساعدتهم على تحقيق طموحاتهم وأمالهم، يؤثر بالتأكيد وبشكل إيجابي على سلوكهم، ويدفعهم إلى بذل أقصى جهد خلال التدريب والمنافسات من أجل تحقيق الإنجاز.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من كونوفر (Conover, 2009)، وحسن (Hassan, 2008)، التي أكدت على أهمية كفايات الدعم والتشجيع لدى القادة. واتفقت كذلك مع نتائج دراسة عليمتا (2006)، ودراسة دوشيف (Docheff, 1989) التي أكدت على أهمية الكفايات في مجال استثارة الدافعية والتحفيز لدى أعضاء هيئة التدريس والمدربين مع اختلاف في الترتيب. واتفقت كذلك مع النتائج التي توصل إليها شوكت (2003) والتي بينت أن معلمي التربية الرياضية يمتلكون كفايات التعزيز بدرجة كبيرة جداً.

وأما الكفايات الشخصية والسلوكية فقد احتلت الترتيب الثاني بين الكفايات بأهمية نسبية كبيرة وهذا دليل على أهميتها، لأن المدرب الناجح يجب أن يكون قادراً للتخطيط والتحليل، وتشخيص مواطن الضعف، وإيجاد الحلول المناسبة، وإشاعة جو من الثقة والاحترام بين اللاعبين، وبناء اتجاهات إيجابية لديهم نحو التدريب والممارسة الرياضية، كما أنه يجب أن يتمتع بالعديد من الكفايات الشخصية التي تمكنه من ممارسة عمله، وتحقيق الأهداف الموضوعية مثل الذكاء وسرعة البديهة، والثقة بالنفس، والالتزان النفسي والعاطفي، وتحمل المسؤولية، وسعة الاطلاع في مجال التخصص، وغيرها من الصفات التي تتعلق بالمظهر العام.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها كل من حسن (Hassan, 2008)، وكيو (Kue, 1998)، وكتز (Kutz, 2006) والتي بينت أن مهارات الاحتراف المهني، والمهارات والصفات الشخصية، كانت متوفرة بدرجة كبيرة لدى خبراء الإدارة الرياضية، والتعليم العالي، وعمداء الكليات. واتفقت مع نتائج دراسة شوكت (2003) ودراسة حمدان والناظر (1996) والتي أظهرت أن معلمي التربية الرياضية يمتلكون كفايات شخصية بدرجة كبيرة. واتفقت كذلك مع نتائج دراسة طوس (1999) ودراسة دوشيف (Docheff, 1989) مع اختلاف في ترتيب الكفايات.

وجاء مجال كفايات التواصل والتفاعل، ومجال الكفايات التدريسية والفنية في المرتبة الثالثة بين المجالات بمتوسط حسابي قدره (2,21). فالمدرب الفعال من وجهة نظرنا يحتاج إلى كفايات الاتصال التي تمكنه من توفير الأجواء المناسبة للتواصل، والتفاعل مع اللاعبين دون خوف أو قلق، وكذلك الاستماع للاعبين، واحترام آرائهم، وإشعارهم بأهميتها وقيمتها في تحسين أدائهم. ويحتاج كذلك إلى عقد الاجتماعات الدورية مع اللاعبين خلال مراحل الموسم التدريبي.

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كونوفر (Conover, 2009)، وحسن (Hassan, 2008)، وماب (Mapp, 2008)، وكتز (Kutz, 2006)، وجعيني (2000)، وكيو (Kue, 1998)، وحمدان والناظر (1996)، ودوشيف (Docheff, 1989) حيث أشارت هذه الدراسات إلى أهمية مهارات الاتصال والتفاعل.

وأشار اللاعبون المشاركون في هذه الدراسة إلى أهمية الكفايات التدريسية والفنية التي يمتلكها ويمارسها المدربون، ويرى الباحثون أن المدرب الفعال يجب أن يمتلك مجموعة من المهارات التي تجعله قادراً على إحداث التأثير المطلوب في اللاعبين، ومنها الإلمام بأساليب التدريب المختلفة، ومعرفة مميزات كل أسلوب ومتطلبات تنفيذه، والقدرة على تصميم الوحدات التدريسية، ووضع جدول زمني لتنفيذها، وكذلك تحفيز اللاعبين وحثهم على الالتزام بالأنظمة والقوانين، واحترام مواعيد التدريب والالتزام بها، واستغلال المهارات والمعلومات التي تعلموها في تطوير مهاراتهم، وتحسين أدائهم من أجل تحقيق الإنجاز.

وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، كدراسة طوس (1999)، ودراسة حمدان والناظر (1996)، ودراسة عبد الكريم (1992)، ودراسة كتز (Kutz, 2006)، ودراسة دوشيف (Docheff, 1989) والتي أشارت في نتائجها إلى أهمية الكفايات الفنية، والتدريبية للمدراء والمدربين والإداريين في مختلف المجالات.

مجال الكفايات الإدارية جاء خامساً من حيث الترتيب بمتوسط حسابي (2,14) وهذا الترتيب المتأخر لهذه الكفايات لا يعني عدم أهميتها، بل على العكس فإن الكفايات الإدارية من أهم الكفايات التي يحتاجها المدرب للقيام بعمله على أكمل وجه. فقدرة المدرب على تحديد المشكلات ووضع الأهداف والتخطيط، والتنظيم، والتقييم المستمر، والتواصل المستمر مع اللاعبين، ومع الإدارة العليا، وكذلك القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب علمي وموضوعي، وقيادة الفريق بأسلوب ديموقراطي، يؤدي إلى النجاح في تحقيق الأهداف الموضوعية بأعلى كفاءة.

كما ان الناظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (9) يجد إن جميع المجالات ابتداء من مجال كفايات الدافعية والتحفيز، وانتهاء بمجال كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية، كلها جاءت متقاربة بمتوسطاتها الحسابية، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهميتها، وان اللاعبين يدركون أهمية امتلاك مدربيهم لهذه الكفايات وانعكاساتها الإيجابية عليهم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، كدراسة ماب (Mapp, 2008)، ودراسة عبد الحق (2004)، ودراسة طوس (1999)، ودراسة حمدان والناظر (1996)، ودراسة عبد الكريم (1992)، ودراسة شوكت (2003)، ودراسة جعيني (2000) والتي أشارت في نتائجها إلى أهمية الكفايات الإدارية للعاملين في مختلف المجالات من مدربين، ومعلمين، ومدراء، ومشرفين، وأعضاء هيئة تدريس في الجامعات.

وجاء مجال المعلومات والمعارف الرياضية في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب. ومرة أخرى نؤكد ان الترتيب لا يعني عدم الأهمية، فالمدرب الناجح يتميز بخبرته الواسعة، وسعة اطلاعه في المجال الرياضي عموماً وفي مجال رياضته على شكل الخصوص، ويتميز كذلك بحرصه على المشاركة في الدورات التدريبية، والمؤتمرات والندوات العلمية، ومتابعة كل ما هو جديد في مجال التدريب الرياضي، والاهتمام بالأحداث الرياضية المحلية، والعربية، والعالمية وكل ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على اللاعبين، وعلى أدائهم وإنجازهم.

وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج دراسة دوشيف (Docheff, 1989) التي أشارت إلى أهمية امتلاك مدربي الكرة الطائرة للكفايات المتعلقة بالمعلومات والمعرفة الرياضية. واتفقت مع دراسة جعيني (2000) التي بينت أهمية الكفايات المعرفية لمعلمي المرحلة الثانوية. واتفقت كذلك مع نتائج دراسة كيو (Kue, 1998) التي أشارت إلى أهمية كفايات المعرفة بالأمور الفنية، والقانونية للقادة في مجالات الإدارة الرياضية، والتعليم العالي، وقطاع الأعمال.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0,05 \geq \alpha$) بين اللاعبين واللاعبات وعلى كافة مجالات الدراسة. وقد يعزى السبب في ذلك إلى تشابه الظروف المحيطة باللعبين واللاعبات؛ فهم يتعاملون مع نفس المدربين في المنتخب، ويتدربون في ظروف متشابهة من حيث الإمكانيات، بالإضافة إلى تشابه الأهداف، والتعليمات، وأساليب التدريب؛ مما ولد لدى اللاعبين واللاعبات وجهات نظر متشابهة نحو الكفايات القيادية التي يمتلكها مدربي المنتخب الوطني للألعاب الفردية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة المومني (2003)، ودراسة حمادي (2003)، ودراسة شوكت (2003) التي أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج التي تم عرضها في هذه الدراسة ومناقشتها يمكن استنتاج ما يلي:

- امتلاك المدربين للكفايات القيادية كان متوسطاً بشكل عام حسب رأي اللاعبين واللاعبات، وحققت أهمية نسبية مقدارها (74%).
- إن ترتيب مجالات الكفايات القيادية لدى المدربين جاء على النحو الآتي: كفايات الدافعية والتحفيز، والكفايات الشخصية والسلوكية، والكفايات التدريبية والفنية، وكفايات التواصل والتفاعل، والكفايات الإدارية، كفايات المعلومات والمعرفة الرياضية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر كل من اللاعبين واللاعبات نحو الكفايات القيادية التي يمتلكها مدربي المنتخب الوطني للألعاب الفردية.

التوصيات:

يوصي الباحثون بما يلي:

1. الاهتمام بالكفايات القيادية بشكل عام نتائج الدراسة أهمية الكفايات المتعلقة بالحوافز والدافعية، لذا يجب على المدربين الاهتمام بهذه الكفايات عند التعامل مع اللاعبين.
2. عقد دورات تدريبية وتأهيلية للمدربين في القيادة مع التركيز على الكفايات القيادية التي توصلت لها الدراسة.
3. إجراء مزيد من الدراسات في موضوع الكفايات للمدربين في الألعاب الفردية والجماعية وتناول متغيرات، ومجالات لم تتناولها الدراسة الحالية، ومقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.
4. تبني قائمة الكفايات القيادية المستخدمة في هذه الدراسة واستخدامها في دراسات أخرى على مدربي الألعاب الجماعية في الأردن.

المراجع:

- جعفني، نعيم حبيب، (2000). الكفايات الأساسية للمعلمين في مرحلة التعليم الثانوي في الأردن من وجهة نظرهم. دراسات: العلوم التربوية، 27(1)، 57-74.
- حسانين، محمد، والخولي، أمين، (2001). برامج الصقل والتدريب أثناء الخدمة للعاملين في التربية البدنية والرياضة والترويج والإدارة الرياضية والطب الرياضي والإعلام الرياضي والعلاقات العامة والرياضة للجميع. القاهرة: دار الفكر العربي.
- حمادي، إبراهيم علي، (2003). الكفايات القيادية اللازمة لمعلمي التربية الرياضية في المرحلة الابتدائية بمدارس مملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه البحرين.
- حمدان. ساري، والناظر، محمد تيسير، (1996). الكفايات التعليمية ودرجة ممارستها لدى معلمي تخصص التربية الرياضية من وجهة نظر طلبتهم في كليات المجتمع الأردنية. دراسات: العلوم التربوية، 23(1)، 175-190.
- الرضي، كمال (2001). التدريب الرياضي للقرن الواحد والعشرين. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.
- شوكت، رانية، (2003). الكفايات التدريسية الواجب توافرها لدى معلمي التربية البدنية الرياضية في مملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين.
- طوس، مدحت، (1999). الكفايات التدريسية التطبيقية لمدرسي الناشئين في كرة اليد. مجلة كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط.
- عبد الحق، عماد صالح، (2004). الكفايات التعليمية الأساسية لدى معلمي ومعلمات التربية الرياضية للمرحلة الأساسية الأولى بمحافظة نابلس. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، 5(4)، 115-138.
- عبد الكريم، محمود، (1992). تحديد كفايات عملية التدريب الرياضي. مجلة كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، 8(1).
- عليمات، صالح ناصر، (2006). الكفايات التعليمية لأداء أعضاء هيئة التدريس لأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. المجلة التربوية، 20(7)، 151-180.
- الغزيوات، (2005). تقويم الكفايات التدريسية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة من وجهة نظر طلبة الدراسات الاجتماعية. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، 20(22)، 141-157.
- فوزي، احمد، وبدر الدين، طارق، (2007). سيكولوجية الفريق الرياضي. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.
- القدومي، عبد الناصر، وكايد، صبحي، (1998). الكفايات التعليمية لدى معلمي التربية الرياضية ومعلماتها في محافظة طولكرم. مجلة كلية التربية، غزة، 2(2)، 122-153.
- المومني، زياد، (2003). الكفايات الإدارية اللازمة لمشرفي مراكز الشباب ودرجة ممارستها من وجهة نظر المشرفين أنفسهم. أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 19(2)، 1051-1073.
- Amorose, A. and Weiss, M. (1998). Coaching Feedback as a Source of Information about Perception of Ability: A Development Examination. *Journal of Sport and Exercise Psychology*, 20, 395-420.
- Brownwell, J., (2006, Fall). Meeting the Competency Needs of Global Leaders: A Partnership Approach. *Human Resources Management*, 45(3), 309-336.
- Brylinsky, J., (2002). *National standards for Athletic Coaches*. Eric Digest, Eric No. ED477725
- Clough, P. J., Earle, K. and Sewell, D. (2002). *Mental Toughness: The Concept and its Measurement*. In I. Cockerill (Ed.). *Solutions in sport psychology* (pp. 33-43). London: Thomson Publishing.
- Conover, K.S., (2009). *Leadership Competencies of Branch Campus Administrators in Multi-Campus Community College Systems*. Unpublished doctoral dissertation. Iowa State University
- Docheff, D., (1989). Evaluation: Your Key to Better Coaching. *Strategies*, 2(6), 12-15.

- Gilbert, W. and Trudel, P. (1999 June). An Evaluation Strategy for Coach Education Programs. *Journal of Sport Behavior*, 22(2), 234-250.
- Hassan, A. M., (2008). *The Competencies for Community College Leaders: Community College Presidents' and Trustee Board Chairpersons' Perspectives*. Unpublished doctoral dissertation, University of South Florida, USA.
- Kuo, S. F., (1998). *Perceived Necessary Leaders' Competencies or Skills in the Fields of Sport Administration, Higher Education, and Business in Taiwan*. Unpublished doctoral dissertation, The University of New Mexico, Albuquerque.
- Kutz, M. R., (2006). *Importance of Leadership Competencies and Content for Athletic Training Education and Practice: A Delphi Technique and National Survey*. Unpublished doctoral dissertation, Lynn University, Florida, USA.
- Loehr, J., (2005). *Leadership: Full Engagement for Success*. In S. M. Murphy (Ed.). *The sport psychology handbook* (pp. 155- 170). Champaign, IL: Human Kinetics.
- Mapp, W. E., (2008). *Leadership Competencies and their Development for Community College Administrators*. Unpublished doctoral dissertation, Walden University, USA.
- Miller, D., (1998). *Measurement by the Physical Educator: Why and How*. (3rd ed). Indianapolis, Indiana: W. C. Brown Communication. Inc.
- National Coaching Foundation (1986). *The Coach at Work*. Leeds: White Line Press.
- Tonsing, T.M., Warners, A.L. and Feltz, D.L., (2003). The Predictability of Coaching Efficacy on Team Efficacy and Player Efficacy in Volleyball. *Journal of Sport Behavior*, 26, 396-408.
- Toogood, A. and Martin, G. (2003). Do Coaches know the Mental Skills of their Athletes? Assessments from Volleyball and Track. *Journal of Sport Behavior*, 26(1), 56-69.
- Turman, P. D., (2003). Athletic Coaching from an Instructional Communication Perspective: The Influence of Coach Experience on High School Wrestlers' Preferences and Perceptions of Coaching Behaviors Across a Season. *Communication Education*, 52(2), 73-86.

دراسة مستوى تقدير الذات لدى الطلبة المسجلين لمساق الجمباز في كلية التربية الرياضية

غادة خصاونة، كلية الرياضة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وقبل للنشر 2011/8/8

استلم البحث في 2010/8/1

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مستوى تقدير الذات لدى الطلبة المسجلين لمساق الجمباز، والفروق في مفهوم الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) بين الطلبة المسجلين لمساق الجمباز تبعاً لمتغيرات (الجنس والسنة الدراسية)، على عينة من طلاب وطالبات كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجمباز البالغ عددهم (60) طالباً وطالبة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوب الدراسة المقارنة لمناسبته وطبيعة هذه الدراسة، واستخدمت الباحثة مقياس تنسي لتقدير الذات والذي قام بإعداد صورته للعربية "علاوي"، وقد تم استخدام المعالجات الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، تحليل التباين الثنائي) لمناسبته وطبيعة أسئلة الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات بأبعاده (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى الطالبات والطلاب، وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى تقدير الذات تبعاً لمتغيري (الجنس والسنة الدراسية) وتوصي الباحثة بعمل دراسات أخرى للوقوف أكثر على العوامل والأسباب التي تخيف الطلبة من مسابقات الجمباز، وعمل دراسة أخرى تبين أثر مفهوم الذات على مستوى التعليم والأداء المهاري للطلبة في مساق الجمباز والتركيز على عقد المحاضرات والندوات العلمية للطلاب والعلمين في مجال التدريس في كلية التربية الرياضية لبيان أهمية النواحي النفسية وخاصة في مجال تقدير الذات.

Self-Concept of Physical Education Students Enrolled in a Gymnastics Course

Gada Khasawneh: Faculty of Physical Education, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

This current study aim at studying the level of self-concept of students enrolled in a gymnastics course at Physical Education and the differences between male and female of self concepts and between different years of study.

The sample contained (60) students enrolled in Gymnastics (2) course chosen in an intentional way. The researcher used Tennessee Scale for Self-concept. The description method has been chosen for this study because it is suitable for it, and suitable statistics like, mean, standard deviation, 2 - Way ANOVA. Were used. The results show that there is a high level of self concept in male and female students, and that there is no significant differences due to gender or to the level study.

The research recommends focusing on the reasons and factors that scare student from gymnastic courses. Further research to examine the effect of self esteem at the performance skills and learning is recommended.

Moreover, the researcher recommends focussing on the psychological aspects of students especially in gymnastics courses and drawing teachers' attentions to this aspect in their lectures and workshops.

أولاً: مقدمة الدراسة وأهميتها:

تعد التربية الرياضية مجالاً زاخراً تساعد الطالب على اكتسابه الخبرات الايجابية، من خلال تعلم الاداء المهاري لمعظم الالعاب الرياضية وتنمية مستوى اللياقة البدنية، وتحسين المظهر العام للجسم، وتساعد الطالب كذلك على اكتساب المهارات اللازمة التي تمكنه من القدرة على التكيف والتعامل بواقعية وايجابية مع المواقف المختلفة التي تواجهه سواء في مواقف المنافسات او ممارسة الألعاب او في الحياة العملية.

وتعد رياضة الجمباز بشكل خاص من الرياضات الفردية التي تعمل على اكساب وتنمية عناصر اللياقة البدنية والحركية، وتعمل أيضاً على اشباع حاجات الفرد، وتزود اللاعب بالمهارات التي تستمر معه ليمارسها في المستقبل، (شحاتة، 2003). وقد بين أيضاً أنه عندما يتعلم اللاعب مهارة أو مجموعة من المهارات، فهو يكتسب صفة احترام الذات، ويزيد ثقته بنفسه عندما يؤدي جملة حركية بطريقة جيدة أمام قليل من اللاعبين أو المشاهدين. ووضح حنتوش وآخرون (1985) ان رياضة الجمباز تعمق من القيم الذاتية، من خلال السيطرة على الأداء الصحيح والالتزام بالتعليمات وقواعد النظام، وهذا يساعد على تنمية وتحسين الصفات الشخصية لدى اللاعبين. وقد أكدت عبد الله (2000) على ان رياضة الجمباز من الرياضات الاساسية التي تساعد على تنمية الصفات البدنية والنفسية للاعبين.

وقد قسم كل من النعمي وحسين (1991) الصعوبات التي تواجه اللاعبين أثناء ممارسة رياضة الجمباز إلى صعوبات مرتبطة بالحالة البدنية كنفص الاعداد البدني وعدم الرغبة في ممارسة اللعبة، وصعوبات نفسية كعدم الثقة بالنفس، وصعوبات لها علاقة برياضة الجمباز، كتعدد الأجهزة وتنوع الحركات والتمارين وصعوبة متطلبات الأداء.

ويعد مفهوم الذات من اهم عناصر الشخصية التي تؤثر على الفرد من خلال ادراكه لذاته، وتساعد على توجيه سلوكه ويشير راتب (1997) إلى أن مفهوم الذات هو تقييم الفرد لشخصيته، وأن الكيفية التي يدرك بها الفرد ذاته لها أثر في الطريقة التي يسلك بها. وقد بين (كاشف، 2004) أن تقدير الذات هو التقييم العام لقيمة الفرد كما يدركها بنفسه، وهو يعكس مدى احساس الفرد بقيمته وكفاءته فإذا كان لدى الأشخاص اتجاهات ايجابية نحو انفسهم يكون تقدير الذات لديهم مرتفع، واذا كان لديهم اتجاهات سلبية نحو انفسهم يكون تقدير الذات لديهم منخفض. وقد أشار أيضاً الى أن لمفهوم الذات أهمية كبيرة لدى المدرسين حيث أن العمل على جعل الطلاب يرون أنفسهم بصورة ايجابية تساعد على رفع قدراتهم واستعداداتهم في كافة الميادين، وقد أكد أيضاً أن النشاط الرياضي يعطي الفرص الكبيرة للارتقاء بتقدير الذات. وقد بينت (عبد الواحد وآخرون، 2007) أن تقدير الذات هو مدى تقبل الفرد لنفسه لما فيها من ايجابيات وسلبيات، وهو يتضمن تقييم شامل لكل جوانبها الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية، وكلما انخفض تقديره لذاته كان أقل تقبلاً لنفسه، وأن مفهوم الذات يتطور لدى الشخص من خلال الخبرات والمواقف التي يمر بها الفرد أثناء محاولته للتكيف مع البيئة المحيطة به. حيث أنه كلما زادت معرفة الفرد بحدود قدراته زادت فعاليته للتفاعل مع مواقف الحياة المختلفة بدون مشاكل أو صراعات نفسية (ظاهر، عبد الكريم، 2001)

وقد عرف كل من ظاهر وعبد الكريم (2001) مفهوم الذات بأنه مفهوم الفرد وطريقته المميزة لإدراك جسمه ويعتبر أحد الأبعاد الهامة لمفهوم الذات وشخصية الفرد. ويعرف محمد علاوي تقدر الذات بأنه الكيفية التي يقيم بها الفرد لنفسه أو الحكم عليها، وقد أوضح علاوي ورضوان (1987) أن شعور الفرد نحو جسمه يرتبط بثقته بنفسه وفي طريقة تعامله مع البيئة المحيطة به ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين لديهم اتجاهات او تصورات ايجابية نحو أجسامهم يتمتعون بدرجة مرتفعة لتقديرهم لذاتهم، لديهم القدرة في التعامل الاجتماعي والثقة مع الآخرين وأكثر قدرة على تحمل المسؤولية وذلك بعكس الأفراد الذين لديهم صورة سلبية عن أجسامهم.

وقد أشار منصور 2007 نقلاً عن عدس وتوق الى أن فكرة الفرد عن ذاته كشيء متفرد تعتمد في تكوينها وتشكيلها على البناء البيولوجي المنفرد الخاص به، ولكنها عرضة للتعديل فيما بعد بتأثير من الظروف البيئية والاجتماعية التي قد تحيط به، أي أن مفهوم الذات ينمو تكوينياً كنتاج للتفاعل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الدافع الداخلي لتأكيد الذات. وقد عرف ظاهر وعبد الكريم (2001) نقلاً عن علاوي مفهوم الذات الجسمية هو فهم الفرد الرياضي وطريقته المميزة لإدراك جسمه، أما مفهوم الفرد لذاته البدنية يوضع بتقديره لصفات البدنية التي يتمتع بها، وبناء عليه تتضح أهمية مفهوم الذات لدى الفرد، فالذي لديه مفهوم الذات ايجابي يظهر ثقة عالية بنفسه وبقدراته تساعد في مواجهة الظروف الصعبة.

وكون مسابقات الجمباز بالمستوى الأول والثاني هي متطلبات أساسية وإجبارية لطلبة كلية التربية الرياضية، يجب تسجيلها واجتيازها وهناك خوف وقلق من هذه المسابقات لدى الطلبة، من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول التعرف على مستوى تقدير طلبة التربية الرياضية بشكل عام وطلبة مساق الجمباز بشكل خاص لذاتهم (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) بعد قبولهم في كلية التربية الرياضية ودراسة بعض المسابقات العملية للالعاب الجماعية والفردية، لان مفهوم الذات يتأثر بعوامل البيئة الخارجية المحيطة بالفرد، وكذلك الداخلية مثل نظرتة إلى نفسه من خلال قدراته الجسمية والبدنية وسماته الشخصية وهل هناك فروق بين الطالبات والطلبة تبعاً لمتغيري الجنس والسنة الدراسية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحثة في كلية التربية الرياضية مدرسة لمساق الجمباز، ومن خلال الحوار والمناقشة مع الطلبة خلال محاضرات الجمباز لمست وجود رغبة لدى بعض الطلبة لتعلم وممارسة هذه الرياضة، وعدم وجود رغبة لدى البعض للأخر في ممارستها وتعلمها وهذا يعود لاعتقادهم انه يجب ممارستها في سن اصغر، لأنهم لا يملكون المواصفات والقدرات الجسمية والبدنية الخاصة التي تساعدهم على تعلم وأداء المهارات، كونها تتطلب قدرات ومواصفات بدنية وجسمية خاصة، وكما هو معروف وما جاءت به المراجع العلمية ونتائج الدراسات بأهمية وأثر الناحية النفسي وتأثيرها على الطالب في العملية التعليمية وكيفية التعامل مع العقبات التي تواجهه، ولاحظت أيضاً إلى أن الشائع لدى الطالبات، أن الطلاب يملكون قدرات بدنية وجسمية بشكل أكبر من الطالبات لذا فليس لديهم أي مبرر للخوف من مسابقات الجمباز وان تعلم المهارات يكون أسهل لديهم، وان طلبة السنوات المتقدمة يملكون القدرات البدنية والخبرات التعليمية الكافية لعدم الخوف والقلق من مساق الجمباز، ومن هنا رأت الباحثة القيام بمثل هذه الدراسة لمعرفة ما هو مستوى تقدير الذات لدى الطالبات والطلاب هل تقدير الذات لديهم منخفض، وهل هناك فروق في مستوى تقدير الذات بين الطالبات والطلاب تعزى لمتغير الجنس ومتغير مستوى السنة الدراسية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

- مستوى تقدير الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمباز.
- مستوى تقدير الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجمباز.
- الفروق في مفهوم الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) بين الطلبة المسجلين لمساق الجمباز تبعاً لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية).

أسئلة الدراسة:

- ما مستوى تقدير الذات لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمباز؟
- ما مستوى تقدير الذات لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجمباز؟
- هل هناك فروق دالة إحصائية في مستوى تقدير الذات بين الطلبة المسجلين لمساق الجمباز تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)؟

ثالثاً: الدراسات السابقة

الدراسة التي قامت بها البصول (2008) والتي هدفت إلى المقارنة بين اثر مسابقات الجمباز والسباحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، على عينة بلغت 150 طالبه من المسجلات لمسابقات الجمباز والسباحة في الجامعات الأردنية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملائمته وطبيعة البحث، واستخدمت الباحثة مقياس تنسي لمفهوم الذات، واستخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية، تحليل التباين الأحادي، اختبار شيعية وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إن أفراد لعينة يتمتعون بمفهوم ذات بدرجة متوسطة على جميع أبعاد المقياس، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن طالبات الجمباز تميزن بمجال الذات البدنية عن طالبات السباحة، والى وجود فروق في تقديرات الطالبات ولصالح السنة الرابعة.

أما الدراسة التي قامت بها عبد الواحد وآخرون (2007) فتهدف إلى معرفة على تقدير الذات على مستوى اداء بعض المهارات الحركية في الجمناستيك الفني، على عينة طلاب المرحلة الأولى من كلا الجنسين (40) طالبة وطالب، واستخدم الباحثون المنهج التجريبي لملائمته وطبيعة البحث، وقد توصل الباحثون إلى أن تقدير الذات لدى الطلبة أعطى بعداً إيجابياً بين الاختبارين القبلي والبعدي بدلالة إحصائية، والى انعدام التوافق المعنوي بين الذكور والاناث في تقدير الذات في مستوى الاداء الحركي لبعض المهارات الحركية في الجمناستيك عند الذكور، والى وجود فروق دالة إحصائية في تقدير الذات ومستوى الاداء الحركي لبعض المهارات الحركية في الجمناستيك لدى الإناث.

أما الدراسة التي قام بها السعدي وآخرون (2005)، فتهدف إلى معرفة مستوى تقدير الذات البدنية والمهارية لدى لاعبي الكرة الطائرة على عينة لاعبي منتخبات كليات وأقسام التربية الرياضية في العراق البالغ عددهم 130 لاعباً، وقد استخدم الباحث مقياساً لمفهوم الذات البدنية ومقياس لمفهوم الذات المهارية الذي قام بإعداده علاوي وآخرون، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لملائمته وطبيعة الدراسة، وقد استخدم الباحثون المعالجات الإحصائية التالية الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، الاختبار التائي، تحليل التباين، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق داله إحصائية في مستوى تقدير الذات البدنية لدى لاعبي الكرة الطائرة بين جامعات عينة البحث، والى عدم وجود فروق معنوية دالة إحصائية في مستوى تقدير الذات المهارية لدى لاعبي الكرة الطائرة بين جامعات عينة البحث.

قام حسن (2005) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى تقدير الذات البدنية والمهارية لدى لاعبي الكرة الطائرة، وإلى العلاقة بين مستوى تقدير الذات البدنية والذات المهارية ودقة أداء المهارات الهجومية لدى لاعبي الكرة الطائرة على عينة بلغت (12) لاعباً من لاعبي المنتخب الوطني، وقد استخدم الباحث مقياساً لمفهوم الذات الذي قام بإعداده علاوي وآخرون، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمته طبيعة مشكلة البحث، وقد استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط سيرمان، الاختبار التائي لدلالة معنوية الارتباط، معامل الصدق الذاتي، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الذات البدنية والمهارية للمهارات الهجومية لدى لاعبي الكرة الطائرة، وإلى عدم وجود علاقة ارتباط بين الذات البدنية والمهارية لمهارة الاعداد لدى لاعبي الكرة الطائرة.

قام الحايك (2003) بدراسة هدفت إلى التعرف على اثر استخدام إستراتيجية التعلم التعاوني في تدريس كرة السلة على مفهوم الذات بأبعاده الثلاثة لدى طلبة كلية التربية الرياضية واتجاهاتهم نحو مادة كرة السلة. على عينة بلغت 49 طالباً وطالبة من المسجلين في مساق كرة سلة (1) وقد استخدم الباحث مقياس مفهوم الذات لتنسي الذي قام بترجمته وإعداده بالصورة العربية علاوي، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي بالتصميم القبلي والبعدى لمناسبته وطبيعة الدراسة وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة على مقياس مفهوم الذات وعلى مفهوم الذات الكلي ولصالح المجموعة التجريبية، وأسفرت النتائج أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعتين على مقياس الاتجاهات ولصالح المجموعة التجريبية، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعتين على المقياسين تعزى لمتغير الجنس.

الدراسة التي قاما بها ظاهر وعبد الكريم (2001) والتي هدفت إلى معرفة الفروق في تقدير الذات الجسمية والبدنية بين لاعبات كرة اليد والكرة الطائرة وعلى العلاقة بين تقدير مفهوم الذات الجسمية والذات البدنية للاعبات كرة اليد، وعلى العلاقة بين تقدير مفهوم الذات الجسمية والذات البدنية للاعبات كرة الطائرة، على عينة تم اختيارها بالطريقة العمدية بلغ حجم العينة (52) عينة من كلية التربية الرياضية، وقد استخدم الباحثان مقياساً لمفهوم الذات الجسمية والذات البدنية من تصميم وإعداد محمد حسن علاوي، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي بأسلوب دراسات المقارنة لملائمته لطبيعة ومشكلة الدراسة، وقد استخدم الباحث الإحصائية التالية الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، الاختبار التائي، تحليل التباين ومعامل الصدق التائي، وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة ايجابية بين تقدير مفهوم الذات البدنية والجسمية للاعبات كرة اليد، وتميز لاعبات كرة اليد بتقدير مفهوم الذات الجسمية والبدنية بصورة ايجابية عن لاعبات الكرة الطائرة ، وإلى عدم وجود علاقة ايجابية بين تقدير مفهوم الذات الجسمية والذات البدنية للاعبات الكرة الطائرة.

الدراسة التي قامت بها محسن (2001) التي هدفت إلى التعرف على نوع العلاقة بين أبعاد مفهوم الذات وبعض عناصر اللياقة البدنية والأداء المهاري في درس الجمناستك والتعرف على الاختلافات لبعض عناصر اللياقة البدنية وأبعاد مفهوم الذات بين طالبات المراحل الدراسية المختلفة، على عينة بلغت (47) طالبة، واستخدمت الباحثة مقياس تنسي لمفهوم الذات، واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي لملائمته وطبيعة الدراسة، وقد استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية التالية الوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الارتباط، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق بين طالبات المراحل المختلفة في أبعاد مفهوم الذات وبعض عناصر اللياقة البدنية وفي الأداء المهاري في الجمناستك، وإلى وجود علاقة ارتباط بين الذات البدنية وبعض عناصر اللياقة البدنية لطالبات المرحلة الرابعة، وإلى علاقة ارتباط بين الذات البدنية والأداء المهاري لدى طالبات المرحلة الثالثة.

الدراسة التي قاما بها بويد وهريك يكو (Boyd and Hrycaiko, 1997) والتي هدفت إلى معرفة اثر ممارسة الأنشطة الرياضية على تقدير الذات لدى الطالبات في مرحلة البلوغ وغير بالغات، وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات المجموعة الأولى طالبات الصف الرابع والخامس والمجموعة الثانية طالبات الصف السابع والثامن والمجموعة الثالثة طالبات الصف التاسع والعاشر، وتضمنت كل مجموعة من 14-23 طالبة، واستخدم الباحثان المنهج التجريبي والمنهج الوصفي لمناسبته وطبيعة الدراسة، وقد تم استخدام استبيان وصف الجسم SDQ الأول والثاني لقياس تقدير الذات العام، وتقدير الذات البدنية لمناسبته وطبيعة وأهداف الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ممارسة الأنشطة الرياضية قد حسن مستوى تقدير الذات العام وتقدير الذات البدنية لمجموعات الدراسة، إلى عدم وجود فروق داله إحصائياً في مستوى تقدير الذات العام والذات البدنية لدى مجموعات الدراسة، وإلى وجود فروق داله إحصائياً بين الطالبات في مرحلة البلوغ والطالبات في مرحلة ما قبل البلوغ في مفهوم الذات البدنية، وتوصلت أيضاً إلى تفضيل مجموعات الدراسة إلى اشتغال البرنامج الرياضي أكثر على تمارين اللياقة البدنية والقوة العضلية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- معظم الدراسات السابقة تناولت الذات البدنية والمهارية لدى اللاعبين واللاعبات وأثرها على مستوى الأداء المهاري.
- أما الدراسة الحالية فقد تناولت طلاب وطالبات كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجميز للتعرف على مستوى تقدير الذات لديهم وعلى الفروق بين الطلاب والطالبات.
- تناولت الدراسة الحالية الذات الاجتماعية ولم يتم تناولها في الدراسات السابقة.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوب دراسة المقارنة لملائمته لطبيعة ومشكلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات كلية التربية الرياضية/ جامعة اليرموك المسجلين في مساق جميز (2) في الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2009 / 2010م.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية، من الطلاب والطالبات المسجلين لمساق الجميز مستوى (2) في الفصل الدراسي الصيفي بواقع (28) طالب و (32) طالبة. والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
السنة الدراسية	الثانية	18	30.0
	الثالثة	22	36.7
	الرابعة	20	33.3
	المجموع	60	100.0
الجنس	ذكر	28	46.7
	أنثى	32	53.3
	المجموع	60	100.0

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالرجوع والاطلاع على الدراسات السابقة والمصادر العملية مثل بصول، (2008)؛ ظاهر وعبد الكريم، (2007)؛ منصور، (2007)؛ السعدي وآخرون، (2005)؛ الحايك (2003). اختارت الباحثة الاستبيان الذي استخدمه الحايك (2003) وهو مقياس تقدير الذات لتنسي (Tennessee Self-Concept Scale, 1965) وقد قام الحايك (2003)، بعمل صدق وثبات لهذا المقياس على الرغم من صدقه وثباته في البيئة العربية والأردنية وبلغ مقدار صدق مقياس مفهوم الذات 0.92 وبلغ مقدار الثبات 0.86.

أبعاد المقياس هي ثلاثة أبعاد وهي: الذات البدنية والذات الشخصية والذات الاجتماعية. تحتوي هذه الأبعاد على عدد من الفقرات الإيجابية والأخرى سلبية، راعت الباحثة عكس الفقرات السلبية عند تفرغ النتائج، وقد بلغ عدد أسئلة كل مجال من مجالات الدراسة (الذات البدنية، والذات الشخصية، الذات الاجتماعية) 15 سؤال لكل مجال.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيق معادلة (كرونباخ ألفا)، على جميع فقرات الأداة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (0.87) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

تصحيح المقياس:

تم اعتماد سلم ليكرت للتدرج الخماسي للتعرف على في مفهوم الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) بين الطالبات المسجلات في مساق الجميز، حيث تم إعطاء الإجابة موافق بدرجة كبيرة جداً (5 درجات)، والإجابة موافق بدرجة كبيرة (4 درجات)، والإجابة موافق بدرجة

متوسطة (3 درجات)، والإجابة موافق بدرجة قليلة (2 درجتان)، والإجابة موافق بدرجة قليلة جداً (1 درجة واحدة)، وحيث تم عكس التدرج بالنسبة لل فقرات السلبية في الأداة (4، 6، 7، 9، 10، 13، 19، 20، 23، 24، 27، 28، 29، 30، 34، 35، 39، 43، 44، 45).

كما تم اعتماد المقياس التالي للحكم على المتوسطات الحسابية:

- من 1.00- 2.33: بدرجة متدنية.
- من 2.34- 3.66: بدرجة متوسطة.
- من 3.67- 5.00: بدرجة مرتفعة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري .
- تحليل التباين الثنائي.

عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على في مفهوم الذات (البدنية، الذات الشخصية، الاجتماعية) لدى الطالبات والطلاب المسجلين في مساق الجمناز، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما مستوى تقدير الذات لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمناز؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطالبات عن جميع فقرات مجالات الدراسة، جداول (2-4) توضح ذلك.

المجال الأول: الذات البدنية:

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطالبات عن جميع فقرات مجال الذات البدنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1	أمتلك جسماً خالياً من المرض.	4.48	1.02	مرتفعة	2
2	أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات.	4.80	0.67	مرتفعة	1
3	أنا شخص جذاب.	4.02	1.05	مرتفعة	8
4	أنا مثقل بالأوجاع والالام.	2.43	1.09	متوسطة	15
5	أعتبر نفسي شخصاً عاطفياً.	4.32	0.98	مرتفعة	4
6	لست بدينا جداً أو نحفياً جداً.	4.30	0.88	مرتفعة	5
7	لست طويلاً جداً أو قصيراً جداً.	4.36	0.97	مرتفعة	3
8	أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها.	4.30	1.09	مرتفعة	5
9	لا اشعر أنني على ما يرام كما يجب.	3.00	1.14	متوسطة	12
10	بودي أن أغير بعض الأجزاء من جسمي.	2.75	1.54	متوسطة	13
11	اعتني بنفسي جيداً من الناحية البدنية.	4.16	1.01	مرتفعة	7
12	اشعر بأنني على ما يرام معظم الوقت.	3.93	0.97	مرتفعة	9
13	مستوى أدائي الرياضي ضعيف.	2.61	1.19	متوسطة	14
14	غالباً ما أتصرف كما لو كنت ماهر.	3.05	1.26	متوسطة	11
15	نومي قليل.	3.09	1.34	متوسطة	10
	المجال الكلي	3.71	0.31	مرتفعة	

يظهر من جدول (2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطالبات عن فقرات مجال الذات البدنية تراوحت بين (2.43-4.80) حيث كان أعلاها للفقرة (2) "أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات" بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (4) "أنا مثقل بالأوجاع والآلام" بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الذات البدنية (3.71) بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات البدنية لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمباز.

المجال الثاني: الذات الشخصية:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطالبات عن جميع فقرات مجال الذات الشخصية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1	أنا شخص مرح.	4.52	0.88	مرتفعة	2
2	لدي قدر من ضبط النفس.	3.75	1.16	مرتفعة	8
3	أنا شخص هادئ وسلس.	3.82	1.23	مرتفعة	6
4	أنا شخص حقود.	2.18	1.30	منخفضة	15
5	أفقد أعصابي.	2.61	1.35	متوسطة	13
6	أنا راض بان أكون كما أنا تماما.	4.32	0.93	مرتفعة	4
7	أنا لطيف تماما كما يجب علي أن أكون.	4.59	0.69	مرتفعة	1
8	أنا لست الشخص الذي أود أن أكون.	2.89	1.67	متوسطة	11
9	أرغب في ألا استسلم بسهولة كما أفعل.	2.55	1.62	متوسطة	14
10	أستطيع دائماً العناية بنفسني في أي وقت.	4.48	0.88	مرتفعة	3
11	أحل مشاكلني بسهولة تامة.	3.80	1.23	مرتفعة	7
12	أتحمل التأنيب عن أشياء دون أن أفقد أعصابي.	4.07	1.19	مرتفعة	5
13	أغير رأبي كثيراً.	3.11	1.24	متوسطة	10
14	أفعل أشياء دون تفكير مسبق فيها.	3.16	1.48	متوسطة	9
15	أحاول أن أهرب من مشاكلني.	2.84	1.35	متوسطة	12
	المجال الكلي	3.51	0.31	مرتفعة	

يظهر من جدول (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطالبات عن فقرات مجال الذات الشخصية تراوحت بين (2.18-4.59) حيث كان أعلاها للفقرة (7) "أنا لطيف تماما كما يجب علي أن أكون" بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (4) "أنا شخص حقود" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الذات الشخصية (3.51) بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات الشخصية لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمباز.

المجال الثالث: الذات الاجتماعية:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطالبات عن جميع فقرات مجال الذات الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1	أنا شخص ودود.	4.43	0.87	مرتفعة	1
2	أنا مشهور بين الرجال والنساء.	3.64	1.20	مرتفعة	9
3	أنا غاضب مما يفعله الآخرون.	3.68	1.29	مرتفعة	8
4	لا اهتم بما يفعله الآخرون.	3.70	1.52	مرتفعة	7
5	من الصعب مصادقتي.	2.23	1.26	منخفضة	15
6	أنا اجتماعي كما أود أن أكون.	4.07	1.21	مرتفعة	5
7	أنا راض عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين.	4.30	1.09	مرتفعة	2
8	أحاول أن ارضي الآخرين ولكن لا أبالغ في ذلك.	3.05	1.72	متوسطة	10
9	لست صالحا إطلاقا من وجهة النظر الاجتماعي.	2.70	1.69	متوسطة	12
10	أحاول أن افهم وجهة نظر زملاء الآخرين.	4.27	1.04	مرتفعة	3
11	أرى جوانب حسنة في كل من التقيت بهم من الناس.	4.07	1.15	مرتفعة	5
12	أتعامل ببسر مع الآخرين.	4.16	1.06	مرتفعة	4
13	لا اشعر بالراحة مع بقية الناس.	2.48	1.47	منخفضة	14
14	لا أسامح الآخرين بسهولة.	2.98	1.59	متوسطة	11
15	أجد صعوبة في التحدث مع الغرباء.	2.64	1.40	متوسطة	13
	المجال الكلي	3.49	0.43	متوسطة	

يظهر من جدول (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطالبات عن فقرات مجال الذات الاجتماعية تراوحت بين (2.23-4.43) حيث كان أعلاها للفقرة (1) "أنا شخص ودود" بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (5) "من الصعب مصادقتي" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الذات الاجتماعية (3.49) بدرجة تقييم متوسطة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات الاجتماعية لدى طالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمناز.

السؤال الثاني: ما مستوى تقدير الذات لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجمناز؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطلاب عن جميع فقرات مجالات الدراسة، جداول (5-7) توضح ذلك.

المجال الأول: الذات البدنية:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطلاب عن جميع فقرات مجال الذات البدنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1	أمتلك جسماً خالياً من المرض.	4.61	0.63	مرتفعة	2
2	أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات.	4.68	0.67	مرتفعة	1
3	أنا شخص جذاب.	3.71	1.15	مرتفعة	9
4	أنا مثقل بالأوجاع والآلام.	2.36	1.25	منخفضة	14
5	أعتبر نفسي شخصاً عاطفياً.	3.89	1.20	مرتفعة	7
6	لست بدنياً جداً أو نحفياً جداً.	4.36	0.91	مرتفعة	5
7	لست طويلاً جداً أو قصيراً جداً.	4.43	0.92	مرتفعة	4
8	أحب مظهري أن يكون بنفس الطريقة التي هو عليها.	4.50	0.79	مرتفعة	3
9	لا أشعر أنني على ما يرام كما يجب.	2.93	1.12	متوسطة	11
10	بودي أن أغير بعض الأجزاء من جسمي.	2.39	1.45	منخفضة	14
11	اعتني بنفسني جيداً من الناحية البدنية.	4.21	0.69	مرتفعة	6
12	أشعر بأنني على ما يرام معظم الوقت.	3.79	1.03	مرتفعة	8
13	مستوى أدائي الرياضي ضعيف.	2.50	1.14	متوسطة	13
14	غالباً ما أتصرف كما لو كنت ماهر.	2.86	1.18	متوسطة	12
15	نومي قليل.	3.21	1.29	متوسطة	10
	المجال الكلي	3.63	0.32	مرتفعة	

يظهر من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطلاب عن فقرات مجال الذات البدنية تراوحت بين (2.36-4.68) حيث كان أعلاها للفقرة (2) "أحب أن أبدو وسيماً وأنيقاً في كل الأوقات"، بدرجة تقييم مرتفعة بينما كان أدناها للفقرة (4) "أنا مثقل بالأوجاع والآلام" بدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الذات البدنية (3.63) بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات البدنية لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجميز.

المجال الثاني: الذات الشخصية:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطلاب عن جميع فقرات مجال الذات الشخصية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1	أنا شخص مرح.	4.04	1.26	مرتفعة	6
2	لدي قدر من ضبط النفس.	4.14	1.08	مرتفعة	5
3	أنا شخص هادئ وسلس.	4.18	1.12	مرتفعة	4
4	أنا شخص حقود.	1.96	1.37	منخفضة	14
5	أفقد أعصابي.	3.39	1.29	متوسطة	7
6	أنا راض بان أكون كما أنا تماما.	4.32	0.77	مرتفعة	1
7	أنا لطيف تماما كما يجب علي أن أكون.	4.29	0.76	مرتفعة	3
8	أنا لست الشخص الذي أود أن أكون.	1.86	1.48	منخفضة	15
9	أرغب في ألا استسلم بسهولة كما افعل.	3.04	1.77	متوسطة	11
10	أستطيع دائماً العناية بنفسني في أي وقت.	4.32	1.02	مرتفعة	1
11	أحل مشاكلني بسهولة تامة.	3.25	1.29	متوسطة	9
12	أتحمل التأنيب عن أشياء دون أن أفقد أعصابي.	3.32	1.36	متوسطة	8
13	أغير رأيي كثيراً.	2.64	1.50	متوسطة	12
14	أفعل أشياء دون تفكير مسبق فيها.	3.18	1.47	متوسطة	10
15	أحاول أن اهرب من مشاكلني.	2.57	1.53	متوسطة	13
	المجال الكلي	3.37	0.44	متوسطة	

يظهر من جدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطلاب عن فقرات مجال الذات الشخصية في القياس القبلي تراوحت بين (1.86-4.32) حيث كان أعلاها للفقرة (6) "أنا راض بان أكون كما أنا تماما" بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (8) "أنا لست الشخص الذي أود أن أكون" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الذات الشخصية (3.37) بدرجة تقييم متوسطة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات الشخصية لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجمباز.

المجال الثالث: الذات الاجتماعية:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات الطلاب عن جميع فقرات مجال الذات الاجتماعية

الرقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الرتبة
1 أنا شخص ودود.	4.21	0.88	مرتفعة	4
2 أنا مشهور بين الرجال والنساء.	3.25	1.32	متوسطة	10
3 أنا غاضب مما يفعله الآخرون.	3.57	1.23	مرتفعة	8
4 لا اهتم بما يفعله الآخرون.	2.86	1.38	متوسطة	12
5 من الصعب مصادقتي.	1.93	1.30	منخفضة	16
6 أنا اجتماعي كما أود أن أكون.	3.75	1.24	مرتفعة	6
7 أنا راض عن الطريقة التي أعامل بها الآخرين.	4.25	1.04	مرتفعة	3
8 أحاول أن ارضي الآخرين ولكن لا أبلغ في ذلك.	3.29	1.51	متوسطة	9
9 لست صالحاً إطلاقاً من وجهة النظر الاجتماعية.	2.29	1.51	منخفضة	15
10 أحاول أن افهم وجهة نظر زملاء الآخرين.	4.36	0.73	مرتفعة	1
11 أرى جوانب حسنة في كل من التقيت بهم من الناس.	3.71	1.41	مرتفعة	7
12 أتعامل ببسر مع الآخرين.	4.29	0.98	مرتفعة	2
13 لا اشعر بالراحة مع بقية الناس.	2.75	1.35	متوسطة	14
14 لا أسامح الآخرين بسهولة.	2.82	1.56	متوسطة	13
15 أجد صعوبة في التحدث مع الغرباء.	3.07	1.39	متوسطة	11
16 المجال الكلي/ الذات الاجتماعية	4.21	0.88	مرتفعة	5
المجال الكلي	3.36	0.42	متوسطة	

يظهر من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الطلاب عن فقرات مجال الذات الاجتماعية في القياس القبلي تراوحت بين (1.93-4.36) حيث كان أعلاها للفقرة (10) "أحاول أن افهم وجهة نظر زملاء الآخرين" بدرجة تقييم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (5) "من الصعب مصادقتي" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي الاجتماعية (4.21) بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق الجميز.

السؤال الثالث: هل هناك فروق دالة إحصائية في مستوى تقدير الذات بين الطلبة المسجلين لمساق الجميز تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)؟

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)، جدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية 8 للأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	3.45	0.28
	أنثى	3.59	0.22
السنة الدراسية	الثانية	3.45	0.27
	الثالثة	3.54	0.25
	الرابعة	3.57	0.23

يظهر من جدول (8) أن هناك فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم تطبيق تحليل التباين الثنائي (2-Way ANOVA) على الأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)، جدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9) نتائج تطبيق تحليل التباين الثنائي (2 - Way ANOVA) على الأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية)

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.141	1	0.141	2.255	0.139
السنة الدراسية	0.001	2	0.001	0.011	0.989
الخطأ	3.492	56	0.062		
المجموع	749.394	60			
المجموع مصحح	3.778	59			

يظهر من جدول (9) عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى تقدير الذات بين الطلاب المسجلين لمساق الجمناز تبعاً لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية)، حيث كانت قيم (F) للأداة ككل تبعاً لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $(0.05 = \alpha)$.

مناقشة النتائج:

من خلال عرض النتائج نلاحظ وجود مستوى مرتفع من تقدير الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى طالبات وطلاب كلية التربية الرياضية، تعزو الباحثة هذه النتيجة لطبيعة المرحلة العمرية والدراسية التي يمر بها الطالبات والطلاب وما تزخر به من خبرات أكاديمية واجتماعية شخصية لها دور كبير في تحسين مستوى تقدير الذات لديهم، إضافة إلى أن الدراسة في كلية التربية الرياضية وما تطرحه من مساقات عملية يكون لها الدور الأكبر في تحسين ورفع من مستوى القدرات البدنية والمهارية والعقلية والاجتماعية وبالتالي تحسن من مستوى تقدير الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لديهم، إضافة إلى توفر الخبرة السابقة لديهم من مساق جمناز 1، كأداء مهاري واكتساب بعض عناصر اللياقة البدنية الخاصة من رشاقة ومرونة وقوة وما تم اكتسابه من خبرات عملية تحسن مستوى اللياقة البدنية، وقدرتهم على أداء بعض المهارات الحركية التي تم تعلمها خلال مساق جمناز 2، وكذلك ربط المهارات مع أداءها كجملة الحركية، قد ساعد الطلبة على رفع مستوى تقدير الذات البدنية والشخصية لديهم وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Coalter, 2010)، (السعدي وآخرون، 2005)؛ (علاوي، 1998)؛ (الحايك 2003) إلى أن الرياضي الذي لديه مفهوم ايجابي عن ذاته يتسم بالثقة في نفسه وفي قدرته وفي مهاراته وتتفق مع نتائج (السعدي وآخرون 2005)؛ وظاهر وعبد الكريم (2007)؛ وكاشف (2004)) إلى ارتفاع مستوى تقدير الذات لدى الرياضيين ومع ما اشار اليه (Coalter, 2010) الى وجود علاقة ايجابية بين ممارسة الانشطة الرياضية وتحسين تقدير الذات ومع ما شار اليه (Taylor, 2003) الى ان الطلاب الذين يمارسون الانشطة الرياضية يتمتعون بدرجة عالية من الثقة بالنفس وتقدير الذات. واما بالنسبة للذات الاجتماعية ترى الباحثة ان طبيعة مساق الجمناز وما يتطلبه من تواصل بين المدرس والطلبة من جهة وبين الطلبة انفسهم من جهة اخرى، وكذلك من خلال التعاون والتواصل وتبادل المعلومات من حيث صحة الاداء والاختفاء الشائعة وسند الطلبة لبعضهم اثناء الاداء العملي والتدريب العملي خارج اوقات المحاضرة وذلك خلال دراسة المساق بمستوييه 1 و2، قد كان له دور في رفع تقدير الذات الاجتماعية لدى الطلبة وهذا يتفق مع ما اشارت اليه ويليمز (Williams, 2010) الى ان رياضة الجمناز من الرياضات التي تعمل على بناء وتحسين تقدير الذات البدنية والشخصية لدى الاطفال الممارسين، وكذلك تنمي العلاقات الاجتماعية بينهم، ويتفق ايضا مع نتائج دراسة البصول (2008) الى ارتفاع مستوى مفهوم الذات لصالح طالبات مساق الجمناز.

أما بالنسبة لمتغيري الجنس والسنة الدراسية ترى الباحثة أن الخبرات العملية والأكاديمية والاجتماعية التي يمر بها طلاب كلية التربية الرياضية بشكل عام ومساق الجمناز بشكل خاص تكون متشابهة لكلا الجنسين وقد ساهمت في التأثير ايجابيا على مفهوم الذات (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى الجنسين، وكذلك خضوعهم لنفس المقررات والمواد العملية والنظرية في كلية التربية الرياضية ولمساق الجمناز، حيث هناك تشابه الى حد ما في طبيعة ومتطلبات المساق لكلا الجنسين وذلك من حيث الاجهزة التي يتم التعلم عليها، وهذا يفسر عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس وهذا يتفق مع دراسة الحايك (2003) والكاشف (2004) وتختلف مع ما أشار إليه بويد (1997) إلى وجود اختلاف في تقدير الذات بين الرجال والسيدات، ويتفق مع نتائج دراسة عبد الحق (2000) إلى وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس، ويختلف مع نتائج دراسة بويد 1997 إلى وجود فروق في مستوى تقدير الذات تبعاً لمتغير السنة الدراسية، وتختلف مع نتائج دراسة البصول (2008) إلى وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير السنة الدراسية. وتعزو الباحثة عدم وجود فروق بين مجموعات الدراسة تبعاً لمتغيري الجنس والسنة الدراسية ربما يكون عائد إلى صغر عينة الدراسة.

الاستنتاجات:

من خلال عرض النتائج توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات كما يلي:

1. مستوى تقدير الذات بأبعاده (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى طلاب وطالبات كلية التربية الرياضية المسجلات لمساق الجمناز مرتفع.
2. لم تظهر أيه اختلافات في مستوى تقدير الذات بأبعاده (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) لدى الطالبات والطلاب تبعاً لمتغيري (الجنس والسنة الدراسية).

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

- 1- إجراء دراسة أخرى لبحث العلاقة بين مستوى تقدير الذات بأبعاده (البدنية، الشخصية، الاجتماعية) ومستوى الأداء المهاري لدى الطلبة.
- 2- التركيز والاهتمام من المدرسين في بحث العوامل والأسباب التي تؤدي إلى خوف الطلبة من مساق الجمناز.
- 3- ضرورة الاهتمام بتنمية وتعزيز مفهوم الذات لدى الطلبة من قبل مدرسي المساقات العملية.
- 4- عقد ورش العمل والمحاضرات من قبل المختصين في مجال علم النفس التي تؤكد و تعزز من تنمية مستوى تقدير الذات لدى الطلبة.

المراجع:

- بصول، ماجدولين عبد المهدي (2008). دراسة مقارنة لأثر مسابقات الجمناز والسياحة على تنمية مفهوم الذات لدى طالبات كلية التربية الرياضية في الجامعات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- الهايك، صادق، (2004)، أثر استخدام استراتيجية التعلم التعاوني في تدريس كرة السلة على مفهوم الذات، واتجاهات طلبة كلية التربية الرياضية نحو المادة. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عدد خاص بالمؤتمر الرياضي لكلية التربية الرياضية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حسن، ثائر، (2005). تقدير الذات البدنية والمهارية وعلاقته بدقة أداء المهارات الهجومية بالكرة الطائرة. مجلة التربية الرياضية، مجلد 14، العدد 2، موقع كلية التربية الرياضية الإلكتروني.
- حتنوش، نون؛ إبراهيم، خليل مراد؛ ضياء، حسين بلال، (1985). المبادئ الفنية والتعليمية للجمناز والتمارين البدنية. جامعة الموصل.
- راتب، اسامة، (2002). علم النفس الرياضي. ط 4. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السعدي، عامر؛ ولهان، حميد والكعبي، بسمة، (2005). دراسة مستوى تقدير الذات البدنية والمهارية لدى لاعبي الكرة الطائرة، مجلة التربية الرياضية، مجلد 4، العدد 1، موقع كلية التربية الرياضية الإلكتروني، بغداد.
- شحاتة، محمد إبراهيم، (2003). تدريب الجمناز المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ظاهر، كمال عارف وعبد الكريم، سعاد، (2001)، مقارنة تقدير مفهوم الذات الجسمية والبدنية بين لاعبات كرة اليد والكرة الطائرة، مجلة التربية الرياضية، مجلد 10، العدد 4، موقع كلية التربية الرياضية الإلكتروني
- عبد الحق، عماد، (2000). تقدير الذات عند لاعبي ولاعبات فرق الألعاب الرياضية الجماعية في الجامعات الفلسطينية، جامعة بيت لحم، العدد 19: 39-65.
- عبد الله، صباح السيد فاروز، (2000). أساسيات جمناز الإناث. الإسكندرية.

- عبد الواحد، أميرة؛ التميمي، شيماء مطر وفليح، زينب حسن، (2007). تقدير الذات وأثره بمستوى أداء بعض المهارات الحركية في الجمناستيك، علوم الرياضة، العدد 1، موقع كلية التربية الرياضية الالكتروني بغداد.
- علاوي، محمد حسن، (1998). سيكولوجية القيادة الرياضية. مركز الليث للنشر، ص 185.
- علاوي، محمد حسن؛ رضوان، محمد نصر الدين، (1987). الاختبارات المهارية والنفسية في المجال الرياضي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- كاشف، احمد، (2004). تقدير الذات لدى طلاب قسم التربية الرياضية بجامعة السلطان قابوس وعلاقته بمستوى التحصيل الأكاديمي، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عدد خاص، لمؤتمر الرياضة نموذج للحياة المعاصرة، 321 – 329.
- محسن، تماضر، (2001). مفهوم الذات وعلاقته بعناصر اللياقة البدنية والأداء المهاري للجمناستك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
- النعمي، عبد الستار جاسم وحسين، عائدة، (1991). الجميز المعاصر للبنات. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.

Coalter Fred and WilliamsTania, (2010). *The Social Benefits of Sports*, Scotland Research Report No. 98 Sport Scoland V1. Januery 2005 how gymnastics help kids self-esteem متوفر على موقع [www. Gymwizard.co](http://www.Gymwizard.co): 2011/7/21

Karin R. Boyd and Dennis Hrycaiko, (1997). *The Effect of Physical Activity Intervention Package on the self-esteem of pre-Adolescent and Adolescent females.*, Vol.32.1997. www.questia.com 21/7/2011

Michiel A.Taylor, (2003). *Some of the Benefits of Gymnastic*,Used A newsletter, July 2003 متوفر على موقع www.google.com 2011/7/21

References:

- Al-Mashagbah, A., and Al-Adamat, R. (2010). Mapping the land use/land cover changes in the basalt area between 1990 and 2005 using remote sensing and GIS. *Jordan Journal of Civil Engineering*, 4 (3), 272-279.
- Almutairi, A. (2000). Monitoring land-cover change detection in an arid urban environment: A Comparison of change detection techniques. Unpublished M.A thesis, West Virginia University, West Virginia, United states.
- Congalton, R.G. (1991). A review of assessing the accuracy of remotely sensed data. *Remote Sensing of Environment*, 37, 35-46.
- (DOS) Department of Statistics. Unpublished data. Amman, Jordan, 2008.
- Fadda, E. (1991). The geology of the Sahab area. Bulletin no 17, Geology Directorate, National Resources Authority, Amman, Jordan.
- JMD (Jordan Meteorological Department). Climatic data. The official web site, www.jmd.gov.jo. 2005.
- JMD (Jordan Meteorological Department). Jordan annual climate bulletin, annual report 2002. Amman, Jordan. 2002.
- Kwarteng, A.Y., and Chavez, P.S.,JR. (1997). Change detection study of Kuwait City and environs using multi-temporal Landsat Thematic Mapper data. *International Journal of Remote Sensing*, 1, 1651-1662.
- Lillesand, T., Kiefer, R. and Chipman, J. (2004). *Remote sensing and image interpretation*. 5th ed, New York: John Wiley and sons.
- Millington, A., Al-Hussein E., and Birnie, R. (1999). Population dynamics, socioeconomic changes and land colonization in northern Jordan, with special reference to Badia research and development project area. *Applied Geography*, 19, 363-384.
- Moran, E., Skole, D. and Turner, B. (2004). The development of the international land –use and land cover change (LUCC) research program and its links to NASA'S land- cover and land use change (LCLUC) initiative. (ED), *Land change science: Observing, Monitoring and Understanding Trajectories of Change on the Earth's Surface*. Netherlands: Kluwer Academic Publishers.
- NRA (Natural resources authority). Different geology maps sheets, scale1:50000. National geological mapping project, National Resources Authority, Amman, Jordan, 1989 and 2004.
- Opeyemi, Z. A. (2006). Change detection in land use and land cover using remote sensing data and GIS (A case study of Ilorin and its environs in Kwara State). Unpublished MSc thesis, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria.
- Rababa'a, M., and Al-Bakri, J. (2006). Mapping vegetation pattern and land cover/use in the Dead Sea basin from Landsat TM satellite imagery. *Dirasat: Agricultural Science*, The University of Jordan, 33 (2).
- RJGC (Royal Jordanian Geographic Center). Different topography maps sheets scale 1:50,000. Amman, Jordan. 1997.
- Singh, A. (1989). Digital change detection techniques using remotely- sensed data. *International Journal of Remote Sensing*, 10, 983-1003.
- Sun, Wenjie. A (2006). GIS-based integrated approach to explore land –use /cover change dynamics in south-central Indiana. Unpublished doctoral dissertation, Indiana University, Indiana, United States.
- YUAN, F. (2008). Land-cover change and environmental impact analysis in the Greater Mankato area of Minnesota using remote sensing and GIS modeling. *International Journal of Remote Sensing*, 29 (4), 1169-1184.

Conclusion

Information about changing patterns of land use and land cover through time is important not only for the management and planning of these areas, but also for a better understanding of the human dimensions of environmental change at regional and global scales.

Using different methods of digital change detection techniques, we demonstrated the usefulness of the satellite remote sensing data (Landsat TM images) for change detection study and its thematic mapping purposes. The methodology developed in this study to map land use/cover from Landsat TM images was based on an adequate understanding of landscape features, and information extraction techniques employed.

A digital change images generated using supervised classification scheme of two dates, using six spectral bands of both Landsat TM images, and mapped surface changes dealing with four land use/cover classes. To minimize problems of boundary errors caused by spectral confusion in the image classification, a spatial reclassification method was used to break down spectral clusters to smaller ones for re-labeling. Accuracy assessment confirmed that the image processing procedures were effective in extracting land use/cover maps and statistics of the Sahab district from Landsat TM images. These image processing procedures were easy to implement.

Change detection results of Sahab district revealed that the decline of agriculture and range lands areas is clearly the result of accelerated expansion through the process of urbanization, which has negative effects on agricultural lands, and is therefore strictly land degradation. Therefore land degradation researches are recommended and should be conducted for this area.

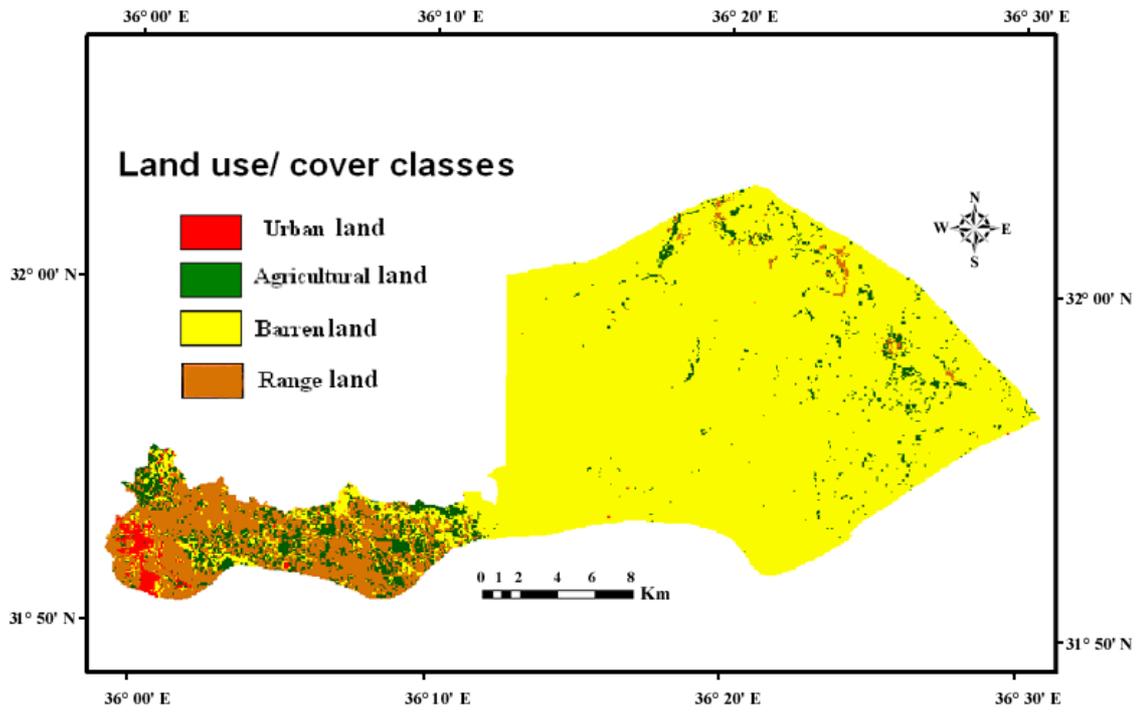


Figure 13. Land use/cover classification map of Sahab district based on analysis of Landsat TM 1987.

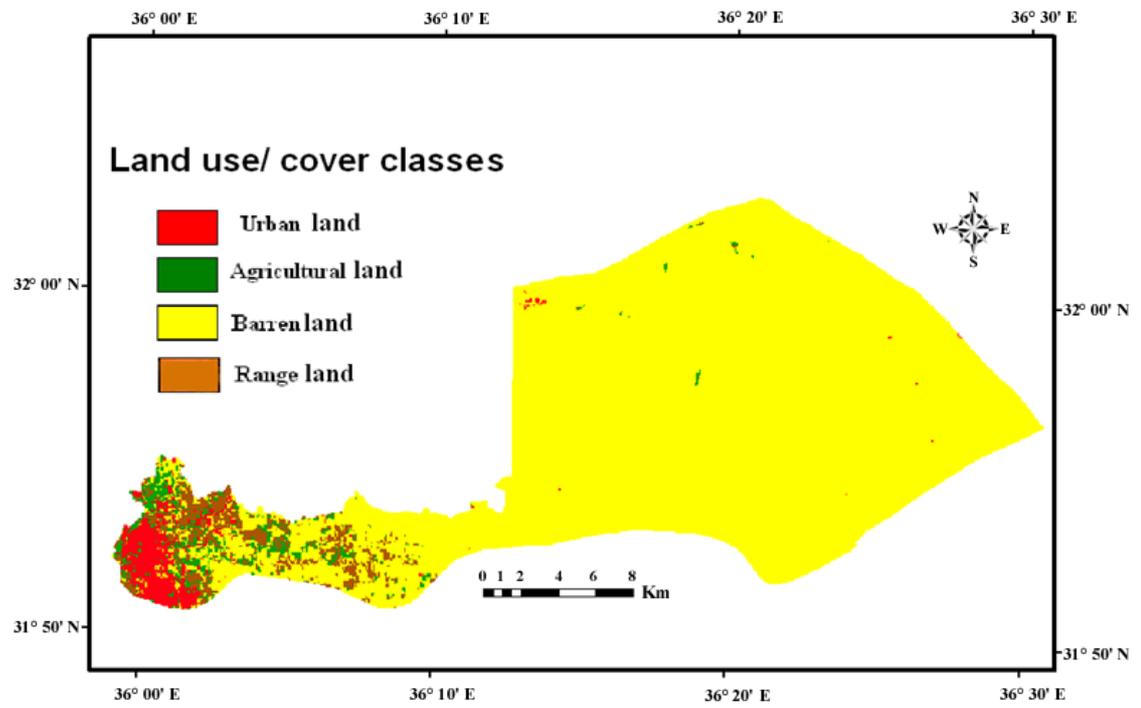


Figure 14. Land use/cover classification map of Sahab district based on analysis of Landsat TM 2006.

Similarly, Agricultural land has declined in area from 30 km² (or 6.21 %) in 1987 to 10.81 km² (or 2.24 %) in 2006. Finally barren land class has increased from 397.8 km² (or 82.32 %) in 1987 to 442.26 km² (or 91.52 %) in 2006.

Table 4. Land use/cover change for the studied area as extracted from the digital mages.

Class Name	Landsat TM 2006		Landsat TM 1987	
	Area (km ²)	(%)	Area (km ²)	(%)
Urban land	13.83	2.86	4.91	1.2
Range land	16.31	3.38	50.5	10.45
Agricultural land	10.81	2.24	30	6.21
Barren land	442.26	91.52	397.8	82.32

The results of the individual classifications are compared in Figure 14. All classes comprise a similar proportion of the study area except for noticeable differences in All classes.

An important aspect of change detection is to determine what is actually changing to what, i.e. which land use/cover class is changing to the other. This information will reveal both the desirable and undesirable changes and classes that are “relatively” stable overtime. This information will also serve as a critical tool in management decisions.

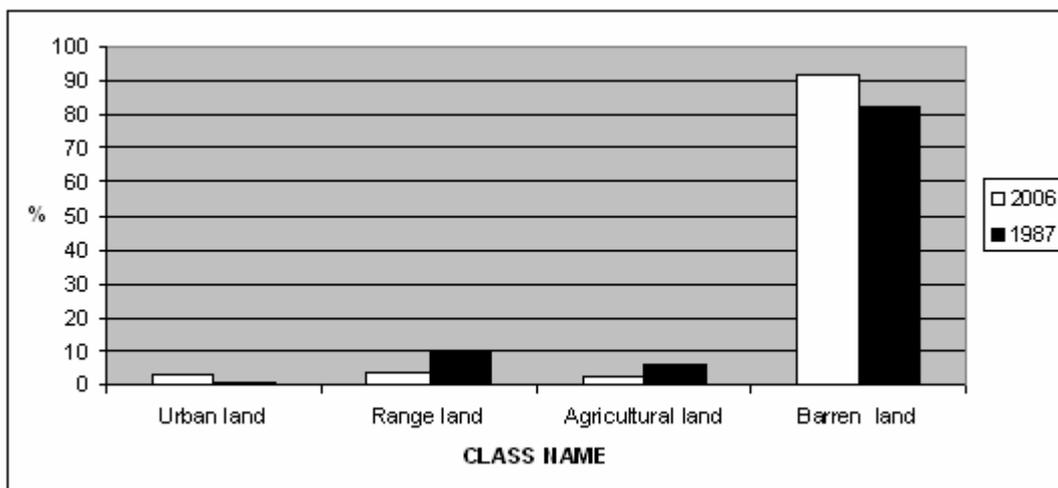


Figure 12. Sahab district land use/ cover classification.

Table 6. Confusion matrix of the signatures derived from supervised training, TM 2006.

Classified data	Urban Land	Barren Land	Range Land	Ag.* Land	Raw total	User accuracy (%)
Urban Land	67	1	2	1	71	94.37
Barren Land	2	92	5	2	101	91.09
Range Land	3	3	105	4	115	91.30
Ag. Land*	1	0	3	99	103	96.12
Column total	73	96	115	106	390	Overall Kappa Index = 0.90
Producers Accuracy(%)	91.78	95.83	91.30	93.40		

Note: Number of pixels correctly classified = 363; overall classification accuracy= 93%. * Agricultural Land.

For the 1987 land use/cover map, a total of 390 pixels were selected, which were then checked with reference to 1: 50 000 topographic map and *in situ* check. The results show an overall accuracy of 91 %. In terms of producer's accuracy, all classes were over 90 %, while in terms of user's accuracy all classes were over 88 %, and a Kappa index of agreement of 0.88 (Table 3). This value indicates that the classification process was avoiding 88.0% of the error.

For the 2006 land use/cover map, a total of 390 pixels were selected. These were checked against an interpretation of the *in situ* check. The results an overall classification accuracy of about 93 %. In terms of producer's accuracy, all classes were over 91 %, while in terms of user's accuracy all classes were over 91 %, and a Kappa index of agreement of 0.90 (Table 4). This value indicates that the classification process was avoiding 90.0 % of the error.

A comparison of Table 5 and 6 reveals that the overall accuracy of more than 85% for both maps indicates that this is good evidence that the image processing approach adopted in this study has been effective in producing compatible land use/cover data over time.

Change Detection Results

The post-classification comparison change detection approach was employed (Singh, 1989). This method involves comparing two independently produced classified land use/cover maps from images of two different dates. It was found to be an accurate procedure for land use/cover change detection provided the two land use/cover maps are accurately produced, as they were in this study.

There are four major land use/cover classes of interest in Sahab district: urban land, range land, barren land, and agricultural land. The spatial distribution of these classes were extracted from each of the land use/cover maps of 1987, and 2006, the results are shown in Table 4.

Based on Figures 12, 13 and 14, the spatial expansion of urban land between 1987 and 2006 is clearly visible; in 1987 the urban land was small and was mainly located in the inner part Sahab. The expansion of urban land is clearly revealed in 2006 patterns toward the west part of the study area.

In quantitative terms, urban land has increased from 4.91 km² (or 1.02 %) in 1987 to 13.83 km² (or 2.86 %) in 2006 (Table 4), thus representing an increment in the urban land class of more than 2.5 times in land area. Notice the changes of land use/cover of the Sahab district where many housing settlements have been established in these areas relevant from construction and development of industrial city in south Sahab locality between 1987 and 2006 (Figures 13 and 14). Another significant change is the continuing decline in range land and agricultural land in the studied area. In 1987, there were 50.5 km² of range land (or 10.45 %), which declined to 16.31 km² (or 3.38%) by 2006.

Accuracy assessment

Figures 13 and 14 show land use/cover maps, which were produced from the supervised classification of Landsat TM 1987 and 2006, respectively. Accuracy assessment is necessary for testing the accuracy of the resultant classes from the classification image. There are several methods of performing accuracy assessment, such as the overall accuracy and the Kappa coefficient (Congalton, 1991). The confusion (or error) matrix, which can be used as a starting point for a series of descriptive and analytical statistical analyses, is used to represent the accuracy assessment (Lillesand, et al., 2004). In order to obtain the confusion matrix, a random sampling was carried out. The columns of the matrix represent the reference data, while the rows indicate the classes generated from the classification process. According to the previous studies, there are many ways to improve the interpretation of the confusion matrix. Among them, the Kappa coefficient is one of the most popular measures for addressing the difference between the actual agreement and the chance agreement (Congalton, 1991).

The Kappa coefficient of agreement was computed as:

$$\hat{k} = \frac{N \sum_{i=1}^r X_{ii} - \sum_{i=1}^r (X_{i+} \times X_{+i})}{N^2 - \sum_{i=1}^r (X_{i+} \times X_{+i})}$$

Where r is number of rows in the confusion matrix, X_{ii} is number of observations in row i and column i, X_{i+} is the total number of observation in row i, X_{+ i} is the total number of observation in column i, and N is the total number of observations included in matrix.

Tables (5 and 6) show the confusion matrices resulting from the classifying digital data.

Table 5. Confusion matrix of the signatures derived from supervised training, TM 1987.

Classified data	Urban Land	Barren Land	Range Land	Ag.* Land	Raw total	User accuracy (%)
Urban Land	111	3	1	1	116	95.69
Barren Land	5	89	3	4	101	88.12
Range Land	3	2	74	2	81	91.36
Ag. Land*	4	4	2	82	92	89.13
Column total	123	98	80	89	390	Overall Kappa Index = 0.88
Producers Accuracy (%)	90.24	90.82	92.50	92.13		

Note: Number of pixels correctly classified = 356; overall classification accuracy= 91%. * Agricultural Land.

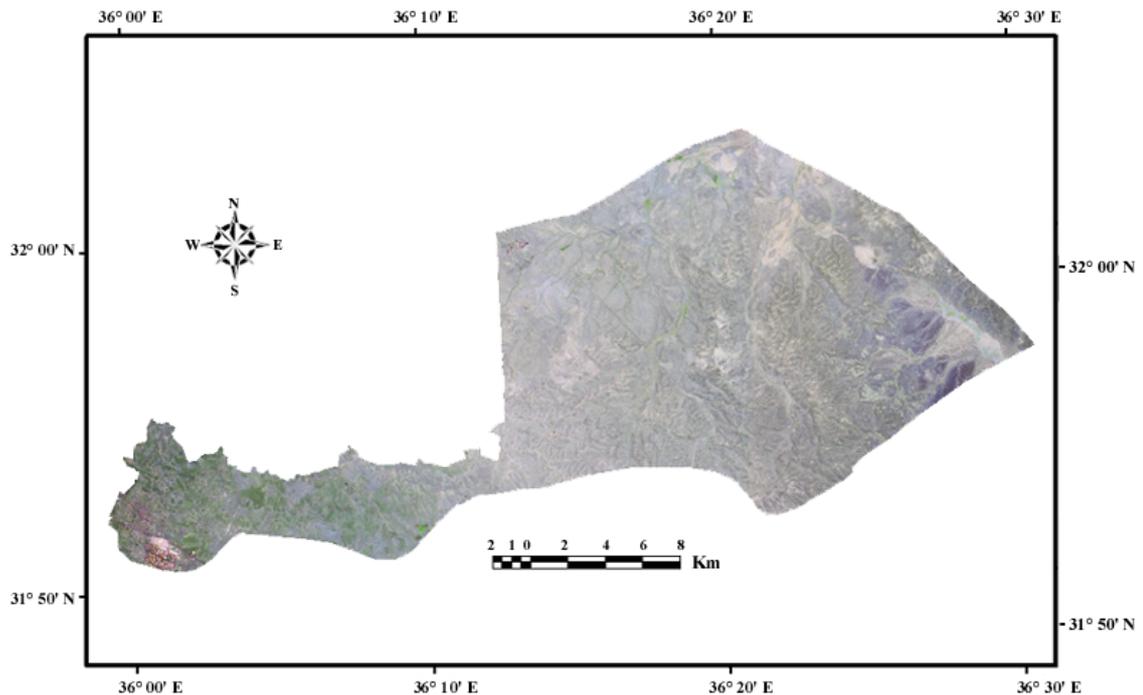


Figure 11. Color composite image of Landsat TM (2006) bands 7, 4 and 2 exposed through the red, green and blue filters, respectively.

Image classification

To map changes that had occurred between the two dates, six spectral bands of both Landsat TM images (with the thermal bands being excluded) were individually used as input for supervised classification purpose. Maximum likelihood algorithm provided by Geomatica PCI software had been used for land use/cover mapping from Landsat TM images.

Ground data and field survey were acquired in August 2009; the aim was to collect ground truth points. Ground truth points were collected using a Global Positioning System (GPS). These points were used as training sets and as reference for geometric calibration and accuracy evaluation purposes. Geographic coordinates were recorded using more than four GPS satellites to obtain a position fix.

A modified version of USGS Land Use/Cover Classification scheme (Lillesand, et al., 2004) was adopted and used as a classification scheme design for this study. In total, four land use/cover classes were included in the scheme: (1) urban class, (2) range class, (3) barren land class, and (4) agricultural class. Detailed definitions for these four categories of land use/cover are given in Table 3.

In an attempt to create uniform conditions for the 1987 and 2006 Landsat TM images, the same training sites were used during the classification processes.

Table 3. Land use / cover classes and definitions used in this study.

No	Class	Definitions
1	Urban land	Construction materials, e.g. asphalt, concrete, etc.; typically commercial and industrial buildings, residential development including most of single/multiple houses, transportation facilities, e.g. airports, parking lots, highways, and local roads.
2	Range land	Plowed areas and areas of sparse vegetation cover (less than 20%).
3	Agricultural land	Characterized by high percentages of grasses, other herbaceous vegetation, and crops.
4	Barren land	Consolidated lands, e.g. bare rock areas, gravels, stones and boulders areas, and hardpan areas. Unconsolidated lands, e.g. bare soils areas.

Geometric rectification and radiometric calibration

Both Landsat TM images were geometrically and radiometrically calibrated to each other to facilitate their comparison. Geometric rectification is critical for producing spatially corrected maps of land use/cover changes through time. The 1987 Landsat TM image, which was supplied by Earth Satellite Corporation, had already been rectified and georeferenced to UTM map projection (Zone 37), and WGS84 ellipsoid. Then, this image was employed as the reference scene to which the second scene Landsat TM 2006 was registered. Using the image-to-image registration the first degree polynomial equation was used in image transformation. The resultant root mean square error (RMSE) was less than 0.5 pixels, indicating excellent registration. The nearest neighbor resampling method was used to avoid altering the original pixel values of the image data. The Landsat TM images were resampled to 30 meters.

Images Visual Interpretation

Figures (10) and (11) show the color composites of TM bands 7, 4, and 2, which were generated from both images. The selection of this color combination was done in order to use the information of the three spectral regions of Landsat imagery (i.e., mid-infrared, near-infrared and visible, respectively). Visual interpretation of TM bands 7, 4 and 2 color combination shows that the urban area has pink color while vegetation has green because the near-infrared band (TM 4), in which vegetation has a high spectral response, was exposed through the green filter. TM bands 4, 3, and 2 color combinations were also generated for interpretation and analysis purposes; the urban area in this combination is cyan color, the range land areas is green and vegetation is red. The areas that had more mature and/or denser vegetation appear brighter red than areas with less mature and/or less dense vegetation (Kwarteng, et al., 1997).

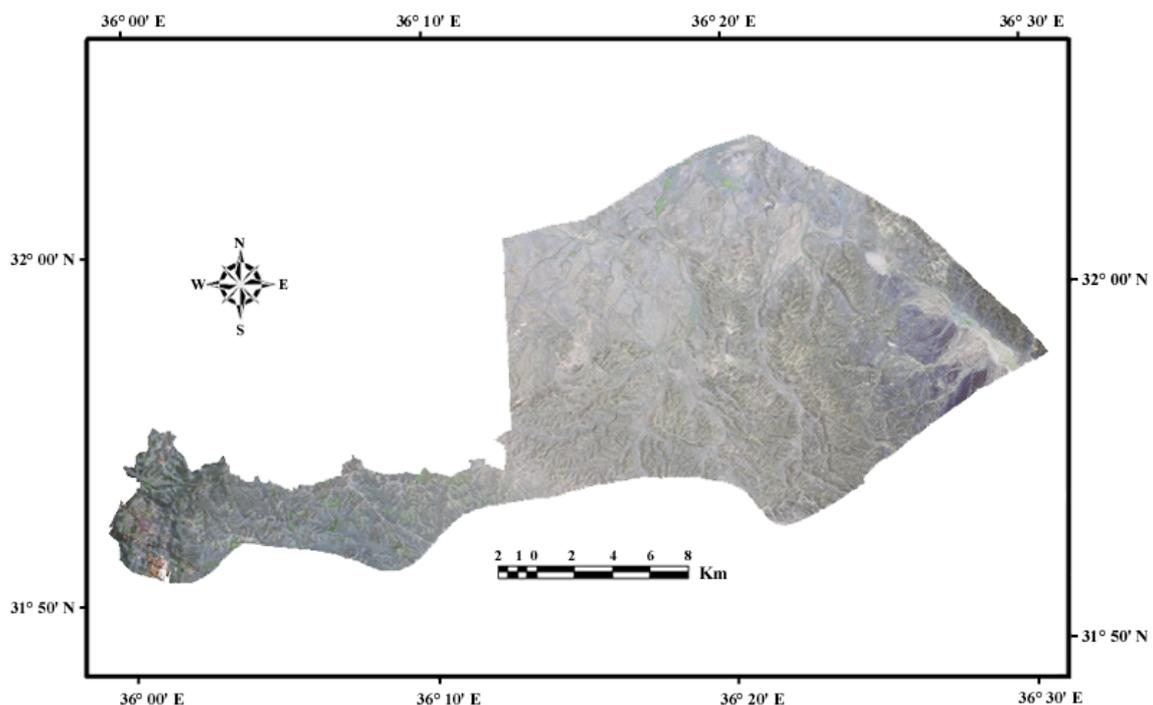


Figure 10. Color composite image of Landsat TM (1987) bands 7, 4 and 2 exposed through the red, green and blue filters, respectively.

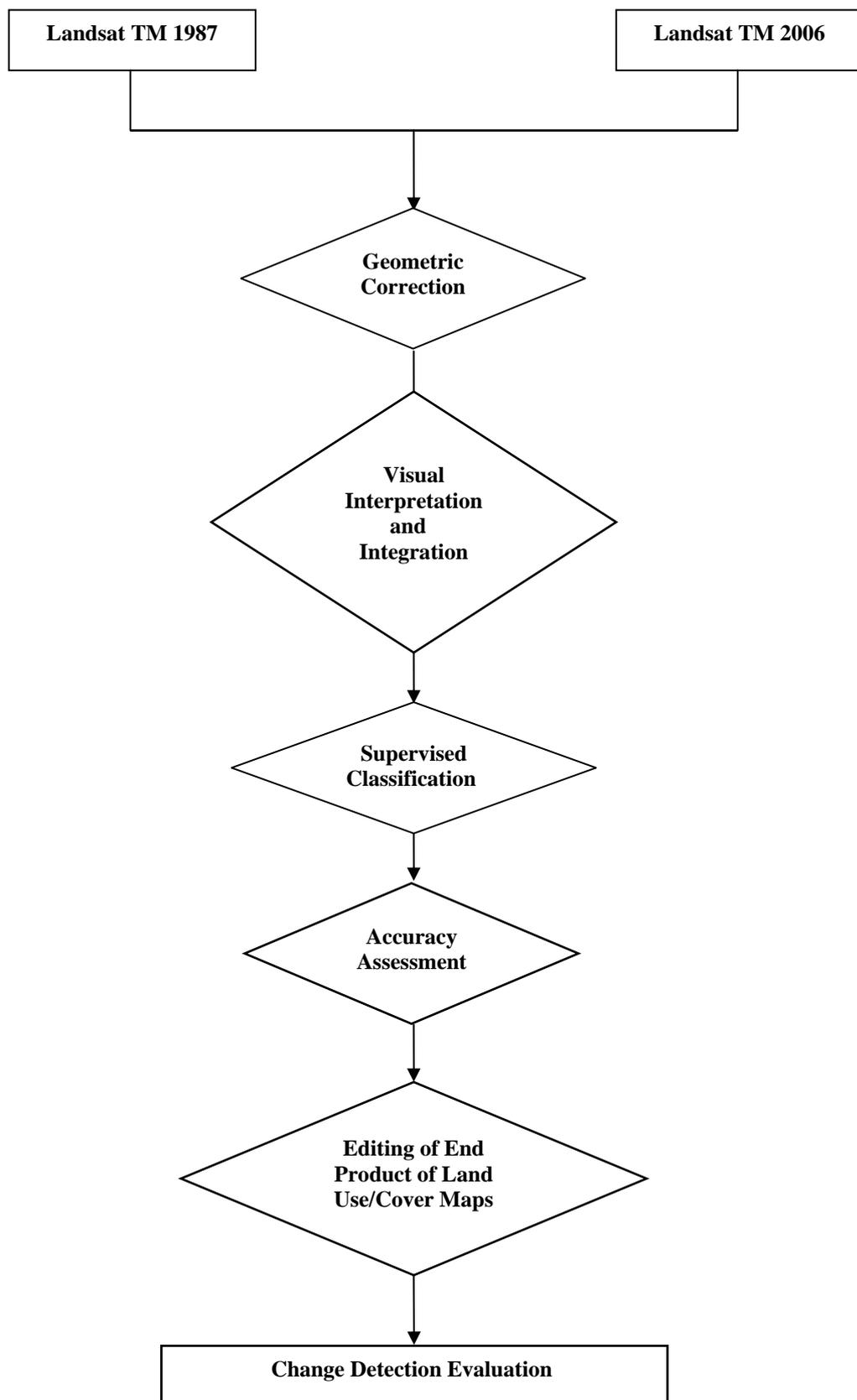


Figure 9. Flow chart summarizing the methodology used for this study.

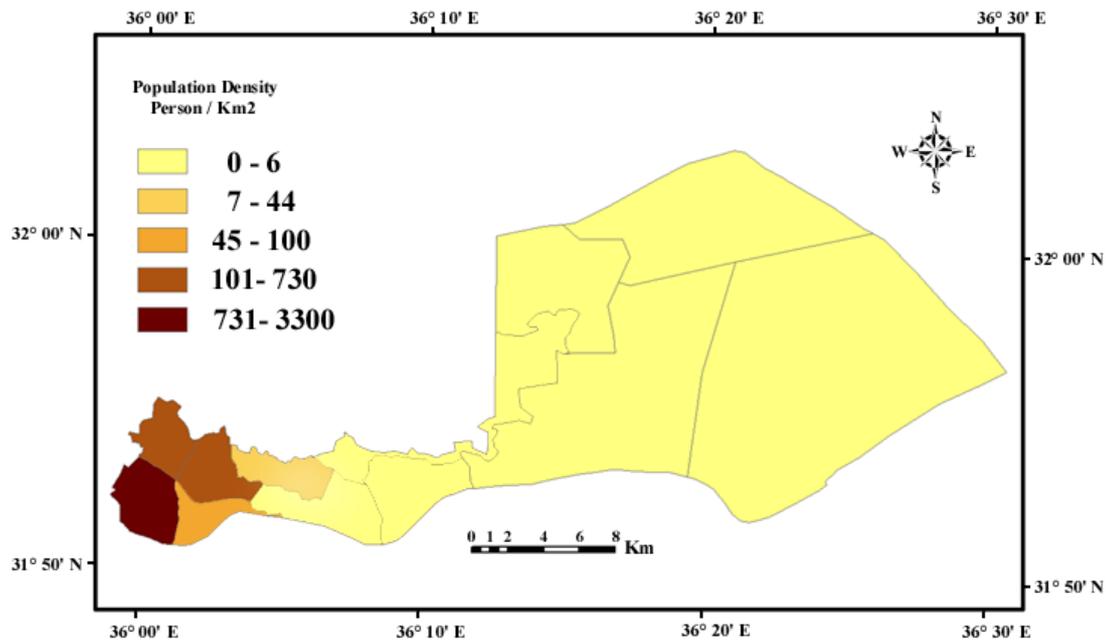


Figure 8. Population density map in Sahab district.

Table 2. Sahab district localities population size and area.

Locality	Area (km2)	Population Size 2008	Area %
Al Khashshafiyya Janoobiyyeh (Shawabkah)	7.42	835	1.54
Al `Abdaliyya	9.48	7623	1.96
Al Manakhir	9.51	508	1.97
Al Khashshafiyya Shamaliyyeh (Dabaybeh)	11.29	4959	2.34
Sahab	13.05	51210	2.70
Zamlat Al `Alya	15.29	79	3.16
Qa`fur	17.30	30	3.58
Al Maduna	24.94	209	5.16
AL-Ghabawi	38.69	0	8.00
Hamra Hamd	65.76	0	13.61
Tilal AL-Roqban	97.27	0	20.13
Tilal Safr AL-Rasheed	173.21	0	35.85
Total	483.21	65453	100

Methodology

A subset of each of Landsat TM images acquired in 1987 and 2006, were used to drive land use/cover maps. Then GIS analysis (using ARC GIS 9.3) was employed for cartographic presentation and creation of comprehensive geographic database for the study area that is able to merge, update and shared. In order to determine the trend, nature, rate and location of land use/cover changes. a sequence of processing and interpretation steps was followed (Figure 9).

Population

Sahab's district population has grown rapidly during the past three decades, particularly after the construction of the King Abdullah the Second Industrial Estate in 1981. For instance, the population had increased by more than 25 times between 1979 and 1994. In 1979 the total population was around 16000 inhabitants and became more than 63000 inhabitants in 2006 (DOS, 2008). Figure (7) and Table (1) show the population size and population growth rates in Sahab district between 1952 and 2008. Consequently, Sahab district is undergoing both a very high rate of urbanization, particularly eastern part of the study area, and human induced changes in land use/cover.

Figure (8), which was interpolated based on Table (2) using ARC GIS (9.3) software, shows that the population distribution in Sahab district has irregular form. Although Sahab locality represents 2.7 % of the total area of Sahab district, it contains 77 % of total population, where services and job opportunities are available.

Table 1 Sahab population growth rates and population size development.

Year	Population size	Population growth rate
1952	1935	0
1962	4506	9.85
1979	16238	7.38
1994	49060	7.65
2004	62220	2.4
2008	65453	1.68

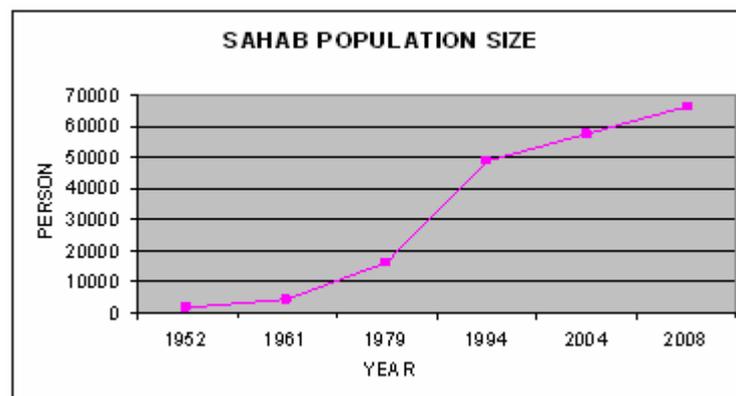


Figure 7. Sahab population size growths.

low as -3°C (JMD, 2005). Generally evaporation is high in summer and relative humidity is low. Sahab district receives an average 156 mm of rain and 200 days of sunshine a year (JMD, 2002).

Figure (6) shows the mean annual rainfall map of Sahab district, which was interpolated, based on daily records from 1976 to 2005 using ARC GIS (9.3) software. Rainfall data was obtained from the nearby climatic stations: Amman Airport Station ($35^{\circ} 59' \text{ E}$, $31^{\circ} 59' \text{ N}$) and Queen Alia Airport Station ($35^{\circ} 59' \text{ E}$, $31^{\circ} 43' \text{ N}$) (JMD, 2005). As shown in Figure (6), the amount of rainfall increases from south to north and from east to west. Generally, the high elevated areas receive higher precipitation than the low elevated areas in the study area.

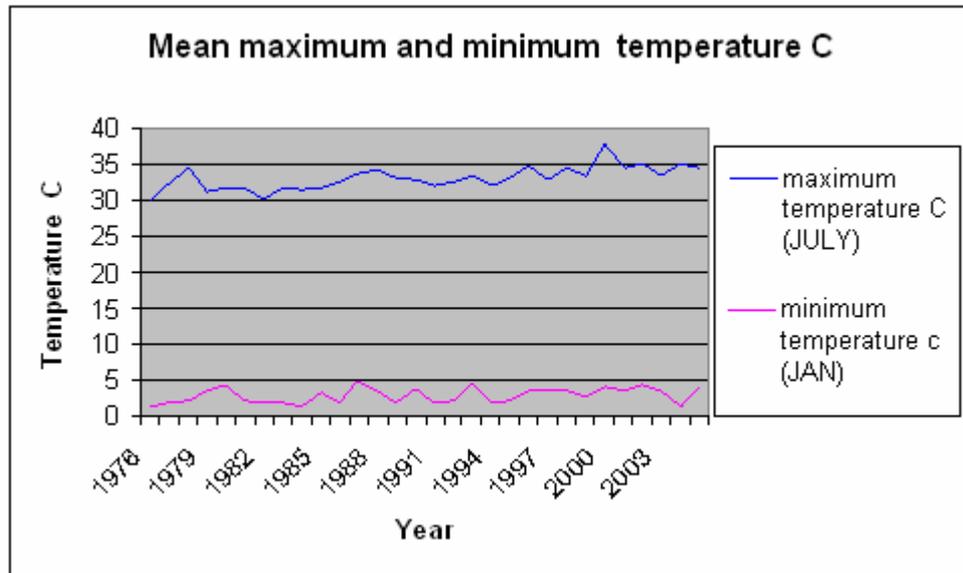


Figure 5. Mean maximum and minimum temperature $^{\circ}\text{C}$ of the study area.

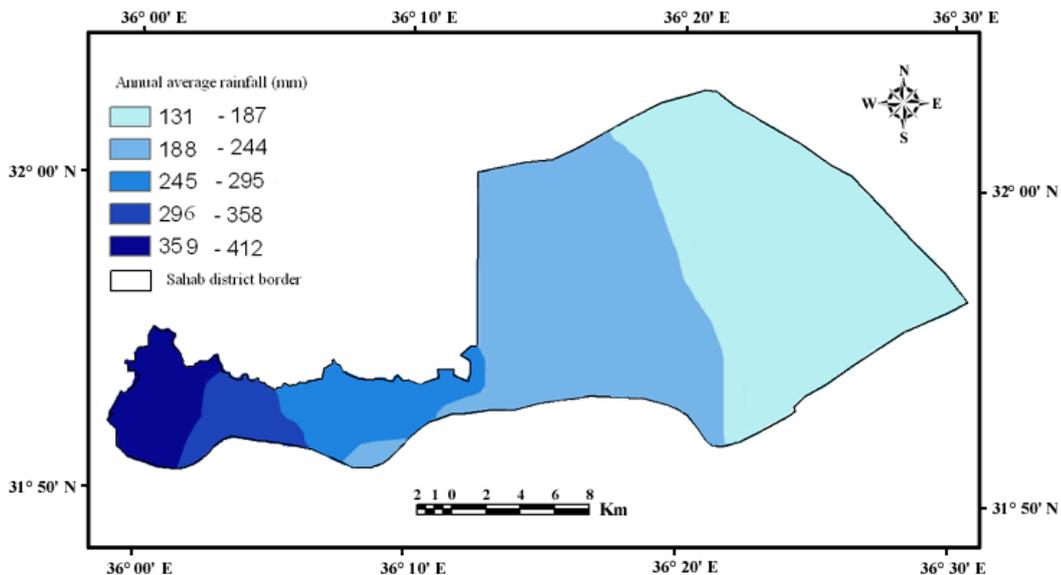


Figure 6. Mean annual rainfall distribution map in Sahab district.

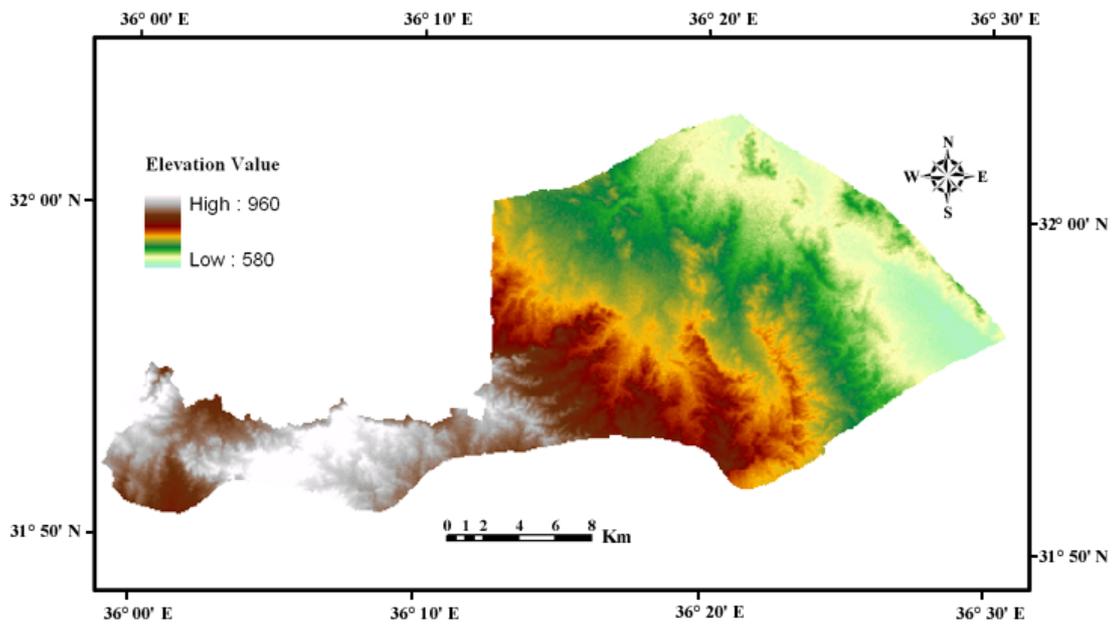


Figure 3. Digital elevation model of Sahab district.

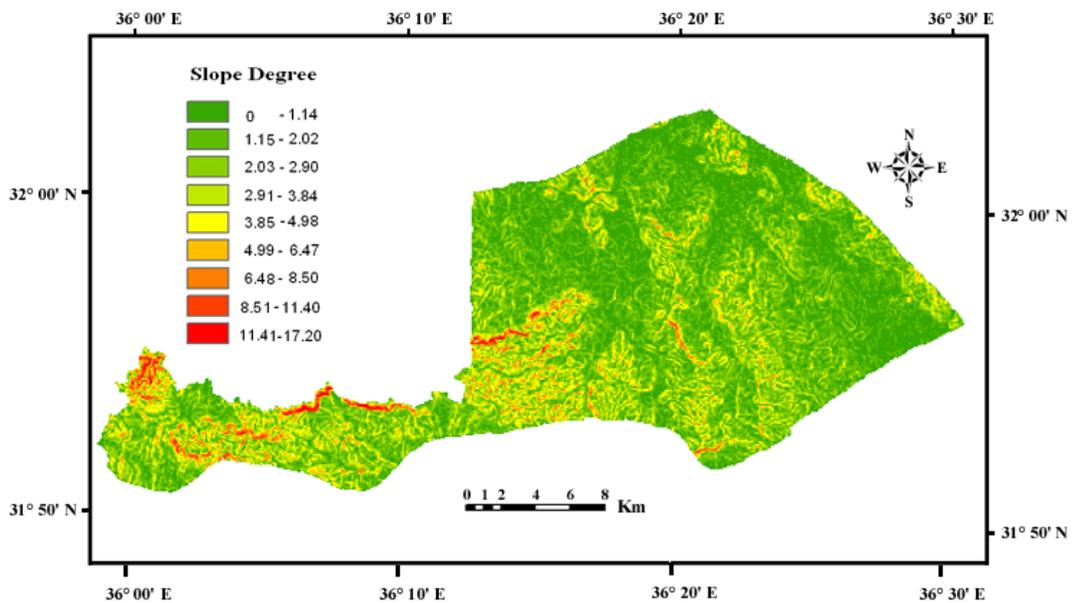


Figure 4. A slope map of Sahab district in degrees.

Climate

In summer the climate of the study area is hot and dry. Mean annual temperatures reach 30°C-39°C in July (Figure 5) but absolute maximum values can exceed 45°. In winter the climate is cold and dry. Mean annual minimum temperatures decline to as low as 1°C-5°C in the winter time (Figure 5) but absolute minimum values can decline to as

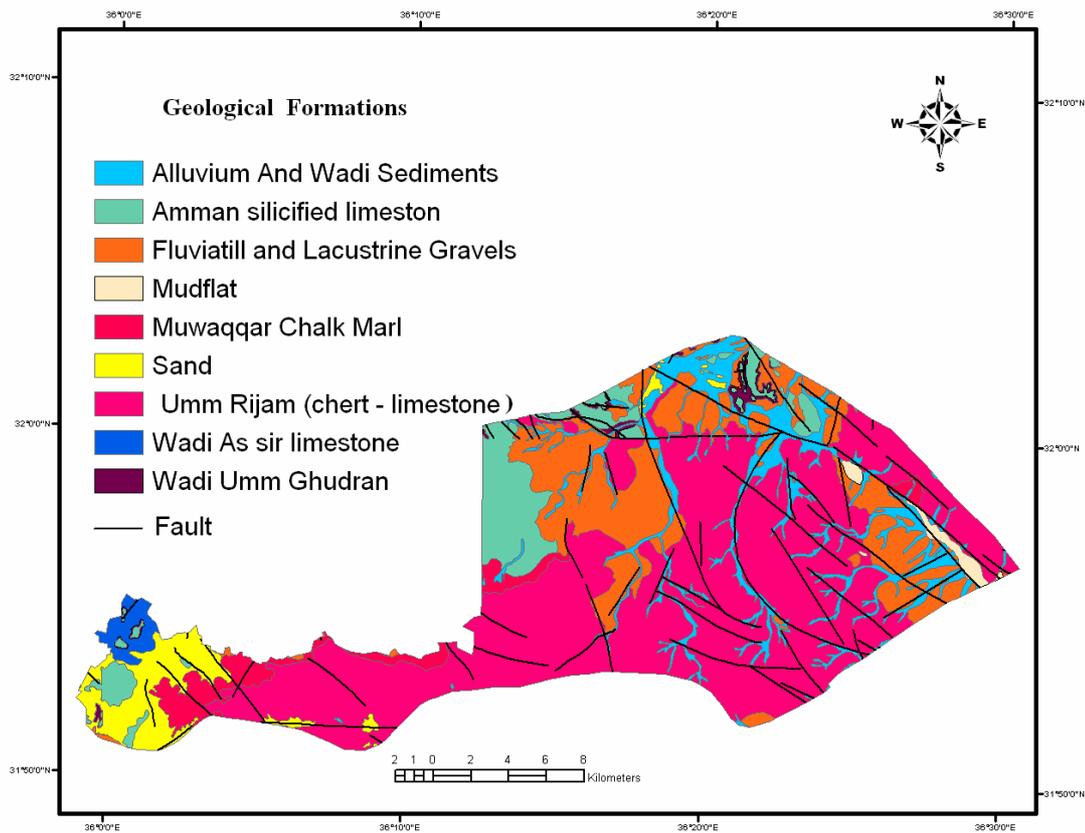


Figure 2. Sahab district geological formation (Modified After NRA 1989, 2004).

Topographic information of Sahab district was obtained from a digital elevation model (DEM) acquired by Earth Remote Sensing Data Analysis Center (ERSDAC) of Japan in 2009. The DEM has a resolution of 30x30 m, and is available at the ERSDAC website (www.ersdac.or.jp). The elevation of the study area ranges from 580 meters above sea level (ASL) on the eastern and northern parts to 960 m ASL, on the western and southern parts (Figure 3).

The topographies map of the study area (RJGC, 1997) shows a very distinct variation with elevation from around 580 to 960 m (ASL). The upper left and medial parts of the landscape 800 to 960 m ASL, is much dissected with steep slopes (4–17°). At lower altitudes, the slopes are gentle (1-4°) (Figures 3 and 4).

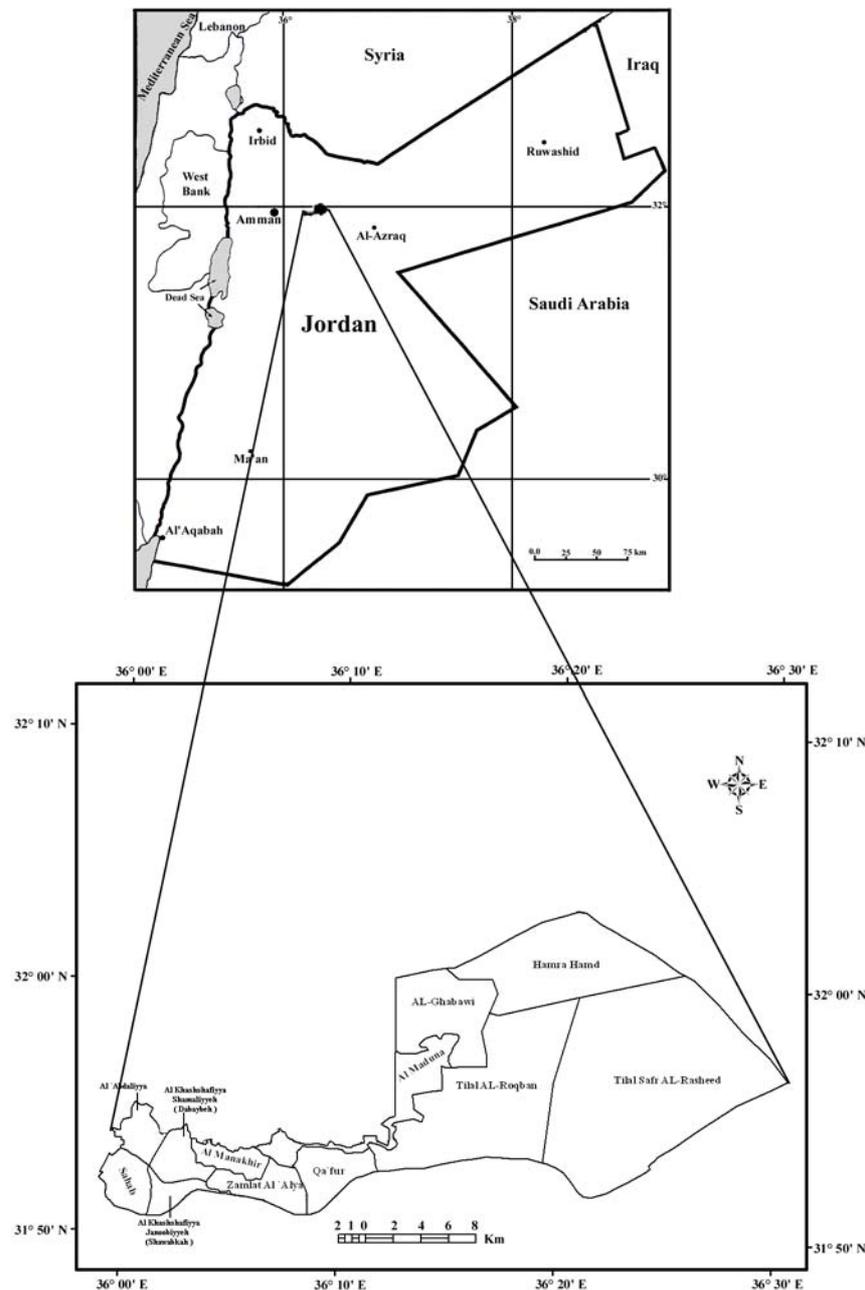


Figure 1. Location of the study area and its administrative localities.

- Wadi Assir Limestone Formation (Turonian) covers small areas of the study area. The formation is 90 m thick and consists of bedded massive limestone hard buff dolomitic limestone with subsidiary marls and chert nodules common in the middle and upper parts.

- Wadi Umm Ghudran Formation (Coniacian - Santonian) covers small areas of the study area. The formation is up to 15 m thick and consists of massive, white buff-grey, hard, detrital chalk that contains fish teeth and shell fragments, thin layers of chert and quartzite.

- Alluvium and Wadi sediments cover small areas of the study area and consist of poorly sorted fluvial gravels; mainly present in the wadi courses. Mudflat is present, locally, in yellow soil rich in calcium carbonate, silt and clay.

research in Jordan using optical remote sensing data and geographic information systems techniques, as well as to explore the potential of these techniques for land use/cover change control within the current urban planning system and management of natural resources .

Study area

Location

Sahab district is located in central Jordan towards the southeast of Amman, which includes eight localities; Sahab, Al' Abdaliyya, Zamlat Al'Alya, Khashafiyyeh Shamaliyyeh (Dabaybeh), Khashafiyyeh Janoobiyyeh (Shawabkah), Al-Manakhir, Qa`fur, and Al-Maduna. It includes four areas with very little population; Al-Ghabawi , Tilal Safr Al-Rasheed ,Tilal Al-Roqban and Hamra Hamd. It lies between the latitude 31°45' and 32°00' North and longitude 36° 00' and 36°30' East, and covers an area about 483.21 km² (Figure 1).

Geological and Topographical Setting

According to Fadda (1991), and as shown in Figure (2), the major geological formations in Sahab district are:

- Umm Rijam Chert - Limestone Formation (Middle Palaeocene to Middle Eocene) is 125-130m thick and covers broad areas in Sahab district. The formation consists of chalk and marl at the lower part. Chert, chalk, marl, and limestone concretions are present in the upper part.

- Amman Silicified Limestone (Campanian - Maastrichtian) is the oldest exposed formations in Sahab district. This formation is consisting of limestone, varicoloured chert (up to 0.8m thick), coquina, phosphatic limestone and phosphatic chert. The formation has a restricted distribution in the northwestern part of Sahab district with a total thickness of 25m.

- Muwaqqar Chalk - Marl Formation (Maastrichtian-Middle Palaeocene) cover small areas of the study area. The formation is up to 18m thick and consists of limestone, grey chalky limestone, chalky marl, limestone concretions, and thin bedded grey phosphatic limestone.

Introduction

Knowledge on land use/cover is important in many planning and management activities and is considered an essential element for modeling and understanding the earth as a system. (Lillesand et al., 2004). Therefore land cover/use change dynamic studies are very useful for supporting decision making in regional planning, sustainable development planning, management and monitoring natural resources and environment, throughout high accuracy data provided from space.

Land cover refers to the land's physical attributes such as; forest, grassland...etc., whereas land use expresses the purpose to which those attributes are put or how they are transformed by human action such as; cropping, ranching...etc., which means that land use relates to the human activity or economic function associated with a specific piece of land (Moran, et al., 2004 & Lillesand, et al., 2004).

Land cover is visible in remotely-sensed data from satellite platforms, although it requires interpretation and ground-truthing. In general, the analysis of satellite imagery of fine-resolution increases the need for detailed ground-based land-use information. Never the less, land cover and land use are so intimately linked that understanding of either requires a coupled human-environment system analysis (Moran, et al., 2004).

Land use represents the link between human action and the landscape. Land cover is closely associated with land use. Over the years, land use/land cover change (LUCC) has been found to be a major contributing factor to local and global environmental change. LUCC is the collective result of both biophysical and socioeconomic driving forces. It is a highly dynamic and complex process, which involves interactions and feedback at multiple spatial and temporal scales, and thus requires a sophisticated multi-faceted analytical framework. Spatial analysis of historical land-cover change with the help of spatial statistics and landscape metrics has been employed to explore the nature of LUCC in a variety of ways. Various modeling approaches have also been used to tackle the complexity of LUCC dynamics (Sun, 2006).

There are many potential benefits of acquiring land cover/ use information. It is important in assisting local and regional decision-makers monitor current conditions and model the impact of future growth. It is also important in urban land-use pattern rapid change in response to economic, social and environment-ed forces. In addition, agricultural resources, natural ecosystems, as well air and water quality, can all be affected by changing land use patterns. Information on changing land cover/ use patterns is also valuable information for economic development, as investors can gain insights regarding new areas of growth. The remote sensing data can be particularly important in visualization of these trends. The large existing archive of imagery with a short repeat interval and consistent image quality has been particularly important in this trend (Almutairi, 2000).

On the other hand, integration of remote sensing data and Geographical Information Systems (GIS) analysis has become a trend for environmental assessment and management for its capabilities of managing and manipulating large amounts spatial data to satisfy planner and policymaker's growing needs of accurate LULCC information (YUAN, 2008).

Remote Sensing (RS) and GIS are now providing new tools for advanced ecosystem management. The collection of remotely sensed data facilitates the synoptic analyses of Earth-system functions, patterns, and changes at local, regional and global scales over time. Such data also provide an important link between intensive, localized ecological research and regional, national and international conservation and management of biological diversity (Opeyemi, 2006).

Change detection is the process of describing and/or determining changes in land use/land cover properties based on co-registered multi-temporal remote sensing data. Numerous research projects have discussed land use/land cover changes in Jordan. Al-Mashagbah and Al-Adamat (2010) used Landsat TM data to investigate land use/land cover changes that for the period from 1990 to 2005 in Amman-Zarqa Basin, North East Jordan. The study showed that there were significant changes had occurred as a result of cultivation and urbanization. Milligton et al. (1999) used Landsat TM imagery and area analysis using GIS in the Northern Badia of Jordan. The study indicated that the rapid population growth was the main push factor, which influenced land use/cover. Rababa'a and Al-Bakri (2006) used unsupervised classification technique of Landsat TM imagery to map land use/land cover in Dead Sea basin. Results of the study showed variations among mapped classes and between classification methods.

Sahab's district population has grown rapidly during the past three decades. In 1979 the total population was around 16000 inhabitants and became more than 63000 inhabitants in 2006 (DOS, 2008). Sahab district has many factories; it also compresses the Jordanian first and largest industrial estate (King Abdullah the Second Industrial Estate).

The main aims of this research are to produce, examine and analyze land use/cover change dynamic patterns in Sahab district (central Jordan) between 1987 and 2006 using satellite remotely sensed data and geographic information systems in order to detect the changes that have been occurred, and to develop a framework of land use/cover changes

A GIS and Remote Sensing Based Integrated Approach to Detect Land use/cover Change Dynamics in Sahab District (Central Jordan)

Faris Jaber Al-Sallal and Hussam Hesham Al-Bilbisi, Geography Department, The University of Jordan.

The paper was received on 13/5/2010

and

accepted for publication on 20/6/2011

Abstract

The aim of this study was to develop and use an operational approach for detecting, monitoring, analyzing and producing land use/cover change maps in Sahab district in Jordan during the period from 1987 to 2006, using the applications of remote sensing and geographical information systems (GIS) techniques, as a valuable contribution to urban planning which will ensure high accuracy and compatibly.

This study is based on two subsets of Landsat-TM images, acquired in August 1987 and August 2006. Both images were geometrically and radiometrically calibrated to each other in order to facilitate comparison, and were then used individually for supervised classification purposes using Maximum Likelihood Classifier for six spectral bands of both images as input (with the thermal bands being excluded). Color composition was generated for visual analysis using TM bands 4, 3, 2 and 7, 4, 2 in order to prepare a base map for land use/cover types in the study area.

Change detection results showed an increment in the urban land class, where the spatial expansion was 4.91 km² in 1987 and became 13.82 km² in 2006, while the range land and agricultural land classes had declined, in 1987. They were 50.5 km² and 30 km², and they became 16.31 km² and 2.24 km², respectively, in 2006.

Change detection results of Sahab district revealed that the decline of agriculture and range lands areas is clearly the result of accelerated expansion through the process of urbanization, which has negative effects on agricultural lands, and is therefore strictly land degradation.

Keywords: Land use/cover, Sahab District, Landsat TM, Remote Sensing, GIS.

تكاملي تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لكشف التغيرات في أنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأرض في لواء سحاب (وسط الأردن)

فارس جبر السلال وحسام هشام البليسي، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير واستخدام منهج عملي لكشف ومراقبة وتحليل وإنتاج خرائط تغيرات استعمال الأرض والغطاء الأرضي في لواء سحاب في الأردن خلال الفترة 1987 - 2006، باستخدام تطبيقات تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، كمساهمة قيمة في التخطيط الحضري تكفل الدقة العالية.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على معالجة مرئيتين فضائيتين من القمر الصناعي (Landsat-TM) التقطتا في شهر آب 1987 م وفي شهر آب 1996 على التوالي، لإجراء التصنيف الرقمي الموجه بطريقة احتمالية غاوس العظمى باستخدام ستة أحزمة طيفية لبيانات كل من المرئيتين واستثناء الحزام الطيفي الحراري، بعد إجراء التصحيح الجيومترى والمعايرة الراديومترية لكلا المرئيتين، ومن ثم استخدامهما كمدخلات لإجراء كشف التغير الرقمي المقترح. كذلك استخدم التركيب اللوني للتحليل والتفسير البصري باستعمال الأحزمة الطيفية 4، 2، 3 و 7، 4، 2 على التوالي لإعداد خارطة أساس لأنماط الغطاء الأرضي واستعمال الأرض في منطقة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة زيادة في مساحة صنف الأراضي الحضرية، ففي عام 1987 كانت مساحة هذا الصنف 4,91 كم مربع، وفي عام 2006 أصبحت تشكل 13,82 كم مربع من مساحة منطقة الدراسة، من جهة أخرى إنخفضت مساحات الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية من 50,5 كم مربع و 30,0 كم مربع، على التوالي، عام 1987 إلى 16,31 كم مربع و 2,24 كم مربع، على التوالي، عام 2006.

أوضحت نتائج كشف التغير في لواء سحاب بأن سبب حصول الإنخفاض في مساحات الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية نتيجة للإنتشار السريع لعمليات التحضر مما أثر سلباً على الأراضي الزراعية.

الكلمات المفتاحية: أنماط الغطاء الأرضي/استعمالات الأرض، لواء سحاب، Landsat TM، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية.

- Majumdar, S. k. 1997. The impact of size and age on firm level performance: Some evidence from Indian Industry. *Review of Industrial Organization* 12: 169-189.
- Manez, J. A., Rochina, M. E. and Sanchis, J. A. 2004. The decision to export: a Panel Data Analysis for Spanish manufacturing. *Applied Economics Letters*. 11: 669-673.
- Mathur, S. S. and Alfred, K. 1998. *Creating value: Shaping tomorrow's business*. Butterworth Heinemann: Oxford.
- Meggison, W. L. and Netter, J. M. 2001. From state to market : A survey of empirical studies of privatization. *Journal of Economic Literature* 39 (2).
- Meggison, W., Nash, R. and Van Randenborgh, M. 1994. The financial and operating Performance of newly privatized firms: An international empirical analysis. *Journal of Finance* 49: 403-452.
- Melicher, R. and Norton, E. 2003. Financial analysis and long term financial planning. Wiley.com/college/Melicher.eleventh edition.
- Mikkelson, W. H. Partch, M.M. and Shah, K. 1997. Ownership and operating performance of companies that go public. *Journal of Financial Economics* 44 (3): 281-307.
- Naceur, S., Ghazouan, S. and Omran, M. 2007. The performance of newly privatized firms in selected MENA countries: The role of ownership structure, governance and liberalization policies. *International Issue of Financial Analysis* 16 (4): 332:353.
- Nellis, J. 1991. Privatization in reforming socialists' economics. (ed.). In *Privatization in Eastern Europe: Current Implementation Issues*. Ljubljana, international center for Public Enterprises in developing Countries. 15-23.
- Nellis, J. 1994. Is Privatization necessary ? . World Bank Viewpoint. 7.
- NYS Procurement Bulletin. 1996. Strategic partnerships preliminary guidelines. NCpa.Org/pd/private/oct98a.htm. Online (3 August 2007).
- Okten, C. and Arin, P. 2006. The effects of privatization on efficiency: How does privatization work?. *World Development* 3 (9): 1537-1556.
- Oregan, P. 2001. *Financial information ananalysis*. John Wiley and Sons LTD. Chichester New York, Weinheim, Brisbane, Sigapore, Toronto.
- Parker, D and Hartley, K. 1991. Privatization: A conceptual framework. In A. Ott, And K, Hartley. (ed.). *Privatization and economic efficiency: A comparative analysis of developed and developing countries*. pp 11-25. brookfield, VT: Edward Edger.
- Ramamurti, R. 2000. A multilevel model of privatization in emerging economies. *Academy of Management Review* 25: 525-550.
- Rees, B. 1995. *Fanacial analysis*. Printice Hall. Pearson Education Limited. Edinburg gate, Harlow, Essex CM20 2JE England. 2nd edition.
- Renzetti, S. 2003. Ownership and performance of water Utilities. Greener Management International.
- Shaikh, H. 1996. Argentina privatisation program: A Review of Five Cases. Washington, DC: World Bank, Private Sector Development Department.
- Singh, A. 1971. *Takeover: Their relevance to the stock market and the theory of the firm*. Cambridge University Press.
- Thomas, R. K., Pol, L. G. and Sehnert, W. F. 1994. Health cave book of lists. CRCS Press.<http://books.google.com/books?id.dowenload>. Online (18 November 2007).
- Udegbunam, R. J. 2002. Openness, stock market development and industrial growth in Nigeria. *The Pakistan Development Review* 41(1): 69-92.
- Wei, Z., Varela, O., D'Souza, J. And Hassan, K. M. 2003. The financial and operating performance of China's newly privatized firms. *Financial Management*. Summer: 107-126.
- Worrall, L. J. and Pratt, C. T. 2004. Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology. *Western Criminology Review* 5(1): 35-49.

- Boubakri, N., Cosset, J-C. and Guedhami, O. 2004. Privatization, corporate governance and economic environment: Firm level evidence from Asia. *Pacific-Basin Finance Journal* 12 (1).
- Boubakri, N., Cosset, J-C. and Guedhami, O. 2005. Liberalization, corporate governance and the performance of privatized firms in developing countries. *Journal of Finance* 11 (5): 767-790.
- Boycko, M., Schleifer, A. and Vischny, R. W. 1996. A Theory of Privatization. *The Economic Journal* 106 (453). Oxford, Uk and Boston USA.
- Bozec, R., Breton, G. and Cote, L. The performance of state owned enterprises revisited. *Financial Accountability and Management* 18 (4). November .0267-4424.
- D'Souza, J. and Megginson, W. L. 1999. The financial and operating performance of newly privatized firms during 1990s. *Journal of Finance* 54: 1397-1438.
- Dewenter, K. and Paul H. M. 1998. Public offerings of state-owned and privately-owned enterprises: An international comparison. *Journal of Finance* 52: 1659-1679.
- Dockner, E., Mosburger, J. and Schaffauser-Lizatti, M. 2005. *The financial and operating performance of privatize firms in Austria*. University of Vienna.
- Executive Privatization Unit. 1998. The reasons of privatization in Jordan. *Privatization Newsletter*. Amman-Jordan 1.
- Fare, R., Grosskopf, S. and logan, J. 1985. The Relative Performance of Publicly-Owned and privately-Owned electric Utilities. *Journal of Public Economics*. 26. 89-106.
- Friedlob, G. T. and Schleifer, L. L. 2003. *Essentials of financial analysis*. John Wiley and Sons, Inc, Hoboken, New Jersey. United State of America.
- Frydman, R., Cherly, G., Marek H. and Andrzej, R. 1999. When does privatization Work? The impact of private ownership on corporate performance in the transition economies. *Quarterly Journal of Economics* 115: 1153-1191.
- Galiani, S., Gertler, P., Schargrodsky, E. and Sturzenegger, F. 2003. The benefits and costs of privatization in Argentina: A microeconomic analysis. University, de, San Andres. [www.utdt.edu/eschargr/argentic_privatization_Online_\(18_December_2001\).pdf](http://www.utdt.edu/eschargr/argentic_privatization_Online_(18_December_2001).pdf).
- Gibson, C. H. 1998. *Financial statement analysis*. South – Western College. Publishing- an International, Thomson Publishing Company USA.
- Gibson, C. H. 2007. *Financial reporting analysis using financial accounting information*. 10 (ed.). Thomson south-western.
- Gujarati, D. N. 2003. *Basic econometrics*. International edition. 4th ed. McGraw-Hill Companies Boston USA.
- Gupta, N. 2005. Partial privatization and firm performance. World Bank. Privatization Transaction Database.
- Hill, C. W. 1985. Diversified growth and competition: The experience of twelve large UK firms. *Applied Economics* 17: 827-847.
- Jacoboson, L., Lalonde, J. R. and Sullivan, G. D. 1993. Long term earning losses of high security displaced workers. *Economic Perspective*. November/ December: 2-20.
- Kallberg, J.G. and Parkinson, K. L. 1993. *Corporate liquidity: Management and measuring*. Irwin, Homewood, IL, 60430. USA.
- Kiggundu, Moses. 1989. *Managing organizations in Developing countries*. West Hartford. CT. Kumarian.
- Kikeri, S., Nellis, J. and Shirley, M. 1994. Privatization: Lessons from market economies. World Bank Research Observer. 9.
- Krishna, P. and Devashish, M. 1998. Trade liberalization market discipline and productivity growth, new evidence from India. *Journal of development Economics* 56: 447-462.
- Lazer, J. 1995. *How to read financial statement*. Leads Publications. Printed in Malaysia by Villin Press. SDN, BHD. 56, Jalan Radin Anum Saturdaysri petalling Kuala Lumpur.

Sixthly, real gross domestic product growth has a positive impact on profitability ratios.

Policy Implication of the Study

In accordance to the conclusions of this study, several policy implications emerged from the analysis.

Firstly, this study focused mainly on the changes in the performance of companies that were privatized in Jordan from 1992 to 2005. On the basis of various performance measures, like performance measured by gross profit margin, net income margin, operating return on assets, the results reveal that privatisation has a positive and significant impact on the Jordanian privatized firms' performance. This result is consistent with the results of existing studies: the privatized firms became more efficient and profitable after privatization.

In the light of the success achieved by the Jordan privatization program, and the evidence from the positive impact of the privatization process, the government of Jordan, if interested in improving state-owned enterprise performance through privatization, can do that.

Secondly, the government of Jordan through the privatization program is keen on partially selling assets of some strategic public enterprises, such as Jordan Telecommunication Company, Jordan Cement Factories, and Jordan Phosphate Company to a strategic partner. The purpose is to attract investors with new technology, skilful managers, experience, and financial capital to ensure the development of privatized firms, increase their competition, and produce goods and services at a high quality and competitive prices, and transfer of technology. The results show that a strategic partner has in general a positive and significant impact on privatized firms' gross profit margin. So, the government of Jordan or the policy makers, if willing to ensure more success of their enterprises through selling partially their state owned enterprises to strategic partners, can partially sell their enterprises to strategic partners, taking into account that the investor's ownership does not exceed 49 % to avoid monopoly in decision making.

Thirdly, one of the main objectives of the study is to investigate the impact of liquidity (current ratio) on privatized firms' performance as a determinants factor. The results revealed that liquidity in general has a mixed impact on privatized firms' profitability. The liquidity is one of the important factors in the continuity of companies in their activities. More liquidity assets make companies more dependable on their cash for operating purposes, in addition to paying their debt obligation-s. So, this will reduce the cost of investment and increase firms efficiency as well as performance.

Despite the mixed effect of liquidity on firms' performance, the policy makers, if interested in sustaining firms' performance, should constantly improve policies and regulations that would contribute in improving liquidity for existing and new companies.

References

- Anderson, S., Palma, A. D. and Thisse, J. 1997. Privatization and efficiency in a differentiated industry. *European Economic Review* 41: 1635-1654.
- Audretsch, D. B. and Yamawaki, H. 1992. Sub optimal scale plants and compensating factor differentials in US and Japan manufacturing. Audretsch, D. B. Siegfried, J. J. (ed.). *Empirical studies in industrial organizations. Essays in Honor of Leonard w. Weiss*. pp 161-185. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Baltagi, B. H. 2000. *Econometric analysis of panel data*. 2nd edition, New York: John Wiley and Sons.
- Banz, R. 1981. The relationship between return and the market value for common stocks. *Journal of Financial Economics* 9 (1).
- Barberries, N., Boycko, M., Shleifer, A. and Tsukanova, N. 1996. How does privatization Work/ evidence from the Russian Shop. *Journal of political Economy* 104: 764-790.
- Boardman, A. E. and Vining, A. R. 1989. Ownership and performance in competitive environment: A Comparison of the performance of private, mixed, and state owned enterprises. *Journal of Law and Economic* 32 (1): 1-33.
- Bortolotti, B., D'souza, J., Fantini, M. and Megginson, W. L. 2002. Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry. *Telecommunication Policy* 26 (5-6): 243-268.
- Boubakri, N. and Cosset, J. 1998. The financial and operating performance of newly privatized firms: Evidence from developing countries. *Journal of Finance* 53:1081-1110.
- Boubakri, N. and Cosset, J-C. 2001. Does privatization meet the expectations? evidence from African countries. African Economic Research on Privatization and Corporate Governance Consortium Biannual Research Workshop. Nairobi, Kenya . December 4-9.

openness leads to more competition and a reduction in prices. This will impose on firms to invest more in new technology thus reducing profit in the short run. But firms that survive for long periods will achieve profits. Import competition is said to have adverse effects on profitability of the firms and it is feared that this may also lead to unemployment in a liberalising country (Jacobson, Lalonde and Sullivan 1993).

For the result-s of NIM, we suggest that economy openness increases competition and makes firms more efficient. operating efficiently increases firms' performance. This is consistent with results of Boubakri and cosset (2001) who suggested that the implementation of trade liberalization prior to privatization is associated with higher improvements in the performance of newly privatized firms. Regarding the result of OROA economy openness is associated with high competition placed on the firms. This will induce firms to work more efficiently and then increase their profitability. Openness fosters open competition that drives innovation, greater resource allocation, efficiency, and technological advancement and also improves growth performance through its positive effects on capital flows, foreign direct and portfolio investments, and development of domestic financial markets (Udegbunam 2002). Boabakri, Cosset, and Guedhami (2004) found that trade liberalization has a positive and significant impact at 10% level on privatized firms' performance.

Real Gross Domestic Product Growth: The coefficient of the RGDPG is positive for GPM, NIM and OROA and not significant for the three profitability indicators. No significant difference indicated because both the denominator and numerator increased with the privatization give the high levels of investments made by new companies in order to increase efficiency. This result is consistent with the result of Boubakri, Cosset, and Guedhami (2004) who found that RGDPG has a positive and significant relationship on profitability.

Log Sales: The coefficient log sales is negative and not significant for GPM, while it is positive and not significant for NIM and OROA. The firm's size in general has a positive impact on the privatized firms profitability in the short run for the measure GPM but has a positive impact in the long run profitability measured by NIM and OROA. This is because of the large size of investment that big firms need to buy new technology to increase their efficiency, productivity and competition since privatization is associated with competition. In addition, monitoring costs and potential bureaucratisation may well be compensated for by the advantages of exploiting economies of scale and scope that are available to large firms. while small firms have more ability for reforming their technology to be compatible with the new economic environment.

This is consistent with the view of Singh and Whittington (1968) and Banz (1981) who argue that the size has a firm negative effect on performance: as a firm's size grows it becomes more difficult for it to sustain impressive financial performance. Monitoring costs, increased bureaucratization, and extensive hierarchies may prevent large firms from achieving higher performance (Audretsch and Yamawaki, 1992). This result is consistent with the results of Barbosa and Louri (2003) who found that the firm size dose not have significant impact on the performance of firms operating in Portugal. It is also consistent with Boubakri, Cosset and Guedhami (2004) since they found that small firms have higher profitability suggesting that relatively smaller SOEs adapt more easily to a change in the environment.

Conclusions

Several important conclusions can be drawn from the study. Firstly, privatisation has a positive and substantial effect on Jordanian privatized firms' profitability measured by gross profit margin, net income margin and operating return on assets.

Secondly, strategic partner-ship has a mixed impact on profitability, since it has a positive and significant impact on gross profit margin, positive insignificant impact on net income margin, and negative but insignificant impact on operating return on assets. However, the mixed results are due to the measurement problem associated with net income margin and operating return on assets. Net income margin takes into account strategic expenses, reforming firms, investment in new assets, training employees and advertisements.

Thirdly, previous studies did not consider liquidity as one of the determinants of performance. Our panel data and random effects analysis prove that liquidity has a positive impact on privatized firms, gross profit margin and positive and significant impact on net income margin, and negative impact on operating return on assets.

Fourthly, the study has found that firm size, measured by the log of real sales, has a mixed impact on privatized firms' profitability.

Fifthly, economy openness measured by exports plus imports to gross domestic product has a positive impact on profitability ratios.

Table 1 The impact of privatization on Jordanian privatized firms' profitability measured by GPM, NIM and OROA

Independent Variable	Dependent variable Coefficient	GPM	NIM Coefficient	OROA Coefficient	
C				-0.033466 (-0.308785)	
Privatization	0.021512** (2.184096)		0.080043*** (5.411451)	0.048908*** (2.468372)	
Liquidity	0.000232 (0.348361)		0.003944** (2.250069)	-0.000424 (-0.437872)	
Openness	0.061817 (1.48898)		0.198143*** (3.610379)	0.154488* (1.775695)	
LOG Sales	-0.004544 (-0.139501)		0.003607 (0.122497)	0.000848 (0.04368)	
RGDPG	0.233832 (0.79134)		0.204663 (0.525632)	0.366328 (0.622541)	
Strategic Partner	0.069774*** (3.581761)		0.011703 (0.546048)	-0.01432 (-0.297512)	
R ²	0.940564		0.731581	0.082308	
R			0.702222		
S.E.	0.934067			0.062502	
F	0.241074		0.195935	0.132776	
P	781.7492		139.5464	4.155661	
DW	0		0	0.000512	
NO	1.111683		1.167795	1.065873	single (*)
Firms	275		285	285	and two (**)
	22		23	23	and three (***)

Note (a) A asterisks denote significance at the 10%, 5% and 1% level of confidence, respectively. t statistics are between parenthesis.

As a result, NIM underestimates the true return on assets and it is negative and not significant for OROA. One potential reason for this finding is that the strategic partner firms are motivated by new investment to expand their operations; some of them may be completed and others are still in progress. The projects in progress appear on balance sheets as fixed assets, making the total assets larger than those actually employed in producing goods and services. All of these making OROA appear to be negative affected by strategic partner. It is expected that strategic partner improves privatized firms' profitability because it has new technology, financial capital, high experience, increasing sales rate of return, and improving firms' efficiency, profitability, and competition. We expect that the significant impact of the strategic partner for long run performance measures (OROA and NIM) occurs in the long run.

Liquidity: measured by current assets/ current liabilities. The impact of liquidity on privatized firms' performance has not received any attention in the literature. So, the present study considers the liquidity as an important determinant factor of the privatized firms' performance. Since liquidity limits the firms' opportunity to take up viable investment. The impact of liquidity on privatized firms profitability the coefficient of liquidity is positive for both GPM, NIM and significant at 5% level for NIM while it is negative and not significant for OROA. It is not significant for GPM this refers to that the privatized firms have a high liquidity ratios, this may suggest that fund is not being efficiently employed within the firms (Melicher, Norton 2003). Regarding OROA the coefficient of liquidity is negative and not significant. This is because the new investors invest more in new technology so this will increase the size of assets relative to liabilities and then shows that the firm is not efficient in using their liquidity.

Economy Openness: The coefficient of economy openness is positive for all indicators and significant at 1% level and 10% for NIM and OROA, respectively. For GPM result the insignificant attributes to that the openness factor leads to more competition and this will lead to decrease in prices and increased cost in the short run through investing in new technology. This makes the impact not significant since gross profit margin is a short run measure of firms performance, so we expect that this impact will be more significant on the performance long run measures through increasing firms efficiency. Krishna and Mitra (1998) found that openness in India leads to a decrease in prices. So

Regression Results

Firms' efficiency and performance measures are used in this study. gross profit margin (GPM), operating rate on assets (OROA), and net income margin (NIM) are used as measures for privatized firms' financial performance.

We used (6) independent variables (i.e. Privatization Dummy Variable, Liquidity, Strategic Partner Dummy Variable, Real Gross Domestic Product Growth (RGDPG), Openness of the Economy, and Log Sales).

Both fixed effect and random effects were estimated. The fixed effects model has constant slopes but vary intercepts according to the cross-sectional (group) unit and constant overtime. Although there are no significant temporal effects, there are significant differences between firms in this type of model. While the intercept in random effects model is random where the random outcome is a function of a mean value plus a random error (Manez, Rochina, and Sanchis, 2004).

The Hausman specification test is used to determine whether the fixed or random effects model should be preferred. The research question is whether there is a significant correlation between the unobserved (unit of observation) specific random effects and the explanatory variables. If there is such a correlation, fixed effects model is the consistent model. If there is no such correlation, the random effects model is the consistent model (Manez, Rochina, and Sanchis 2004). The study used E Views Version 5 software to test our models. The standard output for both fixed and random effects models and Hausman test is not included (but available from the author) to reduce the paper size.

Viewed differently, the fixed effects model is an appropriate specification if we are focusing on a specific set of firms and our inference is restricted to their behaviour. Alternatively, the random effects model is an appropriate specification if we are drawing N individuals randomly from a large population (Baltagi 2000).

The panel estimation is carried out by Feasible Generalized Least Square method (FGLS). It takes into consideration the heteroscedasticity and auto-correlation in the model.

Privatization: the privatization coefficient is positive and significant at 1% level for both NIM and OROA while it is significant at 5% level for GPM. This is due to the fact that privatized firms' owners are more interested in firms' performance in terms of profitability. So, this kind of incentives makes managers of private firms work more efficiently to reduce cost and increase revenues, in addition to the use of new technology, which increases firms' efficiency and, then, operating revenues. According to the significant value of the Hausman test, the fixed effects model appears particularly suitable for estimating GPM. NIM while Random effects model is suitable for estimating OROA. For GPM and OROA we don't have previous studies to compare our results with their results. While for NIM the result is consistent with the results of, Bortolotti, D'Souza, Fantini, and Megginson (2002); Okten and Arin (2003); Boubakri, Cosset and Guedhami (2004) since they found that privatization is significantly related to net income to sales. All three sets of estimations results (GPM, NIM and OROA) are consistent with our expectation that privatization is associated with enhanced profitability.

Strategic Partner Dummy Variable: the impact of strategic partner on privatized firms' performance has not received any attention in the literature. The present study considers the strategic partner as an important determinant of the privatized firms' performance since strategic partner can improve privatized firms' efficiency, profitability, and competition. It also provides new technology, investment, and experience in the production of goods and services.

The results show that the coefficient of strategic partner is positive, and it is highly significant at 1% level for GPM. This is due to the fact that strategic partner is associated with higher experience, growth, greater investment, new technology, and skilled management. This leads to decrease the cost of sales and increase gross profit relating to sales. While it is positive and not significant for NIM. This result is very dissimilar from GPM, probably because the way profitability (NIM) is measured. Unlike (GPM), the (NIM) takes into account strategic expenses, reforming firms, investment in new assets, training employee, and advertisements.

modern technology. a Strategic partnership is defined as jointly valuable business venture between one or more state agencies and one supplier, or more, that produces a commodity or service nobody else can produce in the existing shape and or results in the sharing of expertise resources, services or commodities among state agencies. a Strategic partnership is used to achieve one or more of the following benefits: improving business interests of the state; financing an existing investment; providing expertise; reducing individual risk and encouraging teaming among businesses; improving productivity by reducing costs, generating revenues, or improving the delivery of services; taking advantage of creative financing not otherwise available; and/or creating new solutions to solve a defined problem (New York State Procurement Bulletin 1996). So it is expected that the strategic partner will improve the privatized firms' performance.

The present study depends on information obtained from the Executive Privatization Commission (EPC) of Jordan in considering whether the firm is privatized by selling the assets to a strategic partner or not.

Real gross domestic product growth: The real GDP growth, measured by real GDP of the current year minus, real GDP of the previous year divided by real GDP of the previous year, measures economic development which increases the demand size. The improved demand imposed on firms to invest more in new technologies and to be more innovative to meet their customers' demands and to increase their competitiveness. Economic development also reflects the market size (demand size). Economic development also attracts domestic as well as foreign investors to invest in the existing project through stock markets or establishing new projects to make profits.

This kind of investment improves competition level and participates in economic development. The use of real GDP growth allows control of the impact of economic growth on the pre- and post-privatization performance of newly privatized firms.

Firm size: There are different measures for firm size such as assets, employment, sales, and market capitalization. The present study measures firm size by the log of real sales. The theory is uncertain on the precise relationship between firm size and performance, but there is consensus that the firm size has its impact on firm level performance. Large firms may generate superior performance as they are more able to use economies of scale and scope, and they may organize their activities more efficiently (Majumdar, 1997). In the same context, Mathur and Keynon (1998) state that firm size can have a positive effect on firm performance, since larger firms can leverage their size to obtain better deals in financial as well as product or other factor markets. This could operate through the ability of large firms to extract rents from product markets, where they are dominant, or through obtaining better access to key factor inputs (Hill, 1985). Large organizations often get access to cheaper finance, as well. On the other hand, Banz (1981) argues that size has a negative effect on firm performance, as firm size grows, it becomes more difficult to sustain remarkable financial performance.

Openness of the economy: Openness of the economy, measured by exports plus imports divided by GDP is associated with two effects: first, short run effect, openness of the economy accompanied with high competition placed on the firms. This competition reduces price and leads firms to reduce their cost by using new technology, developing skills of their employees and managers, and access to cheap material sources. Reducing prices leads to decreasing profits in the short run. Second, in the long run, companies that remain in the market will achieve profits benefiting from the increased demand and reduced costs. Openness fosters competition that drives innovation, greater resource allocation, efficiency, and technological advancement and also improves performance through its positive effects on capital flows, foreign direct and portfolio investments, and development of domestic financial markets (Udegbuna 2002).

Privatization factor: In order to capture the privatization effect, on firms' performance, the study uses a dummy variable that takes 1 if the government has sold 50 percent of its ownership of the privatized firm and 0 otherwise. There is, however, a problem of timing: when can an enterprise be considered a privatized one? Dewenter and Malatesta (1998) define the privatization date as the month when a firm's shares begin trading on public stock exchange. This approach is not suitable to Jordan because most of the privatized firms are already listed in the stock market and the privatization process for some is implemented through stock market especially for firms where the government owned minority ratios in their shares. Anderson et al (1997) considers a firm to be privatized when more than a third of its shares have been transferred to private investors (thus 66 percent of shares remain in state ownership). According to Frydman et al (1999) a privatized firm (partially or totally) is privatizing a predecessor state-owned company in which the combined holdings of private parties give them a blocking power. Mikkelson *et al* (1997) define a shareholder as the owner of 5% or more of outstanding common stock. The present study considers that the firm is privatized if the government has sold 50 percent of its ownership to ensure that privatization will have a high impact privatized firm performance.

- Dependent and Independent Variables

Until now there are many studies that apply the MNR (1994) methodology and used the same performance measures, ROA, ROS, ROE, Output measured by real sales, employment, leverage measured by total debt/total assets, operating efficiency measured by real sales/employment and net income/employment, investment measured by capital expenditure/sales.

A review of the literature suggests that some of the measures of performance and factors that explain performance could be further improved. The present study proposes new measures: gross profit margin measured by gross profit / net sales where gross profit = net sales – cost of goods sold, operating return on assets measured by (earnings before interest and taxes (EBIT)/net sales). Those measures explain the source of the firms' income, i.e. from main activity (operating activity) or other activities. They also reflect the ability of the firms' in controlling both sales cost and other expenses cost (Melicher and Norton, 2003; Friedlob, and Lazer, 1995). In addition, they take into consideration the rates of interest and income tax by using earning before interest and income tax (EBIT).

Further, liquidity measured by current ratio = current assets /current liabilities is used as one of the performance determinants because it influences firms' opportunity to take up viable investment and thus performance. Moreover, we use strategic partnership as a performance determinant factor, because it has many characteristics that make it improve privatized firms' performance. The improved performance measures and the performance determinant are explained in detail in problem statement as well as in dependent and independent variables discussion.

- Dependent variables: performance measures and definitions

Financial ratios are useful indicators for a firm's performance which can be calculated from financial statements. In order to examine the impact of privatization on the financial performance of privatized firms and to investigate the determinants of the changes in performance, a multivariate analysis will be used.

- Profitability ratios: The ratios of profitability, measured by gross profit margin, and operating return on assets, and net income margin indicate the firm's ability to generate returns on its sales and assets. The ratio of operating return on assets indicates the firm's ability to control operating expenses relative to assets. So, this ratio focuses on the firm's operating performance (Melicher and Norton 2003). Gross Profit Margin, measured by (Gross Profit to Net Sales), helps managers in their predictions of profitability and is also used in cost control (Gibson1998). In the same context, Lazer (1995) wrote that Gross Profit Margin assesses the sufficiency of profit earned and determines if the margins are increasing or decreasing. The Net Income margin, measured by Net Income to Net Sales, is a widely used measure of firm profitability. This measure takes into consideration the operating expenses. It also indicates the ability of the firm to earn returns after meeting interest and tax obligations (Melicher and Norton, 2003).

The margin ratios concern the success of the company's operations (Friedlob and Schleifer 2003). In the same context, Gibson (1998) says that the operating ratios may give significantly different results from net earning ratios.

- Independent Variables: measures and definitions

Liquidity ratios: Liquidity, measured by current ratio (current assets to current liabilities), is considered an important performance determinant since liquidity influences firms' opportunity to take up viable investment and thus performance, by contributing in providing firms with the necessary cash for ongoing operating expenses and increases the firms' flexibility for capital investment or expenditure. Improving firms' ability to obtain short-term borrowing is important for short-term investment purposes. Companies with high liquidity are more likely to receive such loans. Liquidity is important for short-term lenders, especially suppliers who provide goods and services on credit and banks and others who provide unsecured debt, since creditors depend on firms' payment records in making risk assessments. Liquidity gives companies the ability to negotiate with lenders to delay payment and take advantage of this liquidity in investment as well as enhance the ability of companies to obtain loans at preferential interest rates (Kallberg and Parkinson 1993; Rees 1995). In the same context, (O'regan, 2001; Friedlob, and Schleifer, 2003) wrote Current Ratio, measured by Current Assets to Current Liabilities, provide information about a firm's ability to meet its short term obligations, short term creditors prefer a high current ratio since it reduces their risks.

Strategic partner dummy variable: For this study a dummy variable is used to reflect the impact of strategic partner on privatized firms' performance, where it is equal to 1 when the firm is sold partially or completely to a strategic partner; otherwise, it equals 0. Jordan, through its privatization process, looks forward to selling strategic assets to strategic partners to trust that this kind of investors have the necessary financial capital, high skilled management and

5. Firms size measured by log real sales has a positive impact on privatized firms' financial performance.
6. Openness of the economy measured by exports and imports to GDP has a positive impact on privatized firms' financial performance.

2 Methodology

Panel Data Analysis

The term panel data refers to the pooling of observations on a cross-section of households, countries, or firms, over several time periods. This can be achieved by surveying a number of firms and following them over time (Baltagi 2000).

The Empirical Model

The fixed effect panel data analysis approach

The present study used panel data analysis (cross section time series data), because the panel data estimation is certainly the most suitable to capture the variation over time of our performance indicators. It can control individual, firm specific heterogeneity, as well as temporal changes in the firms operating environment (Bortolotti, D'Souza, Fantini and Megginson 2002).

Two approaches for representing the individual heterogeneities were initially considered. Firstly, under the assumption that the error terms are random independent variables and identically distributed with mean zero and variance σ^2 , and the individual heterogeneities is treated as varying over time, a fixed effect panel data could be used. Secondly, under the same assumptions of error terms, individual differences are also a random effect panel data would be the case. The present study used the constant slope coefficients but the intercept varies across individuals which is known as the fixed effects or least square dummy variable regression model, which takes into consideration the individuality of each firm. The differences between firms may be due to special features of each firm, such as managerial skills (Gujarati 2003).

The term fixed effects are due to the fact that the intercept varies over firms, but it is constant over time. So, it is time invariant. The slope or coefficients of the regressors do not vary over time either (Gujarati 2003).

The present study used fixed effects model based on the methodology used by Gupta (2004), but the present study is different in the explanatory, control variables and the dependent variables. Gupta used only the financial performance indicators, while the present study uses 3 measures and 5 indicators. A specific-fixed-effect model of a panel data which fits the study scope on individual heterogeneities over time, in particular the discontinuous effects of privatization is an alternative to generalizations of constant-intercept-and-slope models for panel data. It introduces dummy variables to control effects of variables that are specific to individual cross-sectional units, but stay constant over time, together with the effects that are specific to each time period, but the same for all cross-sectional units.

This analysis attempts to explore the effect of privatization, strategic partner, liquidity, stock market size, foreign ownership, real GDP growth, openness of the economy and firm size measured by log real sales on privatized firms' performance over time. Privatization is a dummy variable that equals (1) if 50 percent of the government ownership in a firm is sold; otherwise, it equals zero. Strategic partner dummy variable is equal to 1 if the firm is sold to a strategic partner; otherwise, it equals zero.

This study tries to explore the impact of the independent variables on dependent variable values over time using the following model:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 X_{it} + \beta_2 Z_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

Where Y represents the dependent variable, i firm, t time; α_{it} is the individual effect that can be decomposed into fixed individual effect. X is a vector of explanatory variables: privatization dummy variable, strategic partner dummy variable, economic and environment control variables (real GDP growth, and openness of the economy; Z is a firm specific effect control variables: size, measured by firms' log real sales and liquidity, reflect the firms' specific fixed effect, β_1, β_2 parameters, and u is a random unobserved component that reflects unobserved shocks affecting the performance of firms.

comprehensive database with information on firms' performance pre- and post-privatization. Finding comparable pre- and post- privatization data is difficult, particularly when companies are working at uncommercial principles or split from the main activities of the ongoing privatization enterprises such as airport duty free shops in Jordan, which split from Royal Jordanian Airlines, or enterprises transferring from government to private sector through management contracts, leasing contracts and concession contract, such as Jordan Water Authority, Ma'in Spa complex, public transportations of Amman area or when the enterprises are privatized through direct sale to another company so that only consolidated financial statements are available for the post-privatization period, where major accounting changes could make new and old accounting numbers different.

All the information related to the sample study firms were gathered from annual reports and other documents used as sources from privatized firms. The study data set compiles the annual financial statements (balance sheets, income statements and cash flow) of privatized firms, for the period from 1992 to 2005 for many of the variables of interest, and had at least two years of both pre- and post-privatization data, though the time series is shorter for some variables and the panel data is not always balanced.

Study Sample

Firms in the sample were selected by using the following criteria:

1. They should have been privatized in the period 1995-2003, since the government sold the first state owned enterprise in 1995.
2. They should have at least two years before privatization and two years after it.
3. They should have worked on a commercial basis before privatization (or they have the same accounting bases).
4. The government ownership percentage should be between 5-100 percent before privatization. The present study uses the lower limit 5 percent so as to increase the study sample size because the government ownership was between 1-49.9 percent of 54 companies from 64 privatized firms. Also according to the general director of the Control Companies Department in Jordan, the government plays a good role in the firms' decision making, even if it has a low ownership percentage. The Amman Stock Exchange Market listed the firms' ownership members who owned more than 5 percent as a signal that they had a good role in the firms' decision making.

In the light of the sample criteria, the study consists of 23 firms. The study sample is smaller than the number of privatized public enterprises for several reasons:

- a. The sale of Jordan Government minority participations (less than 5 percent of shares) in public companies is not considered in the study, where the privatization itself did not imply a change in management objectives of those firms, such as most companies in Jordan.
- b. Many state owned enterprises were liquidated.
- c. Many state owned enterprises were split into smaller companies and privatized separately, in the majority of cases; it is not possible to find pre-privatization financial statements and performance indicators reported separately.
- d. In a few cases, data for the state owned enterprises are not available.

The chosen enterprises represent large, medium and small size firms. They also consist of single (majority control 50 percent and more) and mixed (minority control 5 to 49.99 percent) owned enterprises. The sample firms accounted for about 70 percent of the total privatization proceeds.

Study Hypotheses

The general hypothesis is that privatization has a positive impact on privatized firms' performance.

The present study examines the following hypotheses:

1. Privatization has a positive impact on privatized firm's financial performance.
2. Strategic partner ship has a positive impact on privatized firm's financial performance measured by (gross profit margin, operating return on assets and net income margin) .
3. Liquidity has a positive impact on privatized firms' financial performance.
4. Real GDP growth has a positive impact on privatized firms' financial performance.

securities markets), the threat of bankruptcy and takeover to prevent managers of private firms from seeking their own advantage only. Managers in SOEs are not constrained by these types of controls. It is assumed that they are less careful to maximize profits. They also present that the Property Rights Theory of the firm argues that public firms operate inefficiently and, therefore, cannot successfully compete with profit firms without subsidies and government protection.

However, the reduction in government ownership is not the only factor that improves the performance of privatized firms; but the competitive environment and capital market discipline also increase the efficiency of the firms. In this context, D'souza and Megginson (1999) indicate that privatized firms that work in competitive industries are likely to yield solid and rapid economic benefits as long as there are no economy wide distortions that hinder competition. Parker and Hartley (1991) point out that the source of efficiency gains might lie less in ownership status and privatized firms perform better when competition replaces monopoly. When both private and public firms are exposed to the same competitive pressures and market signals, they are expected to yield similar performance in terms of allocative efficiency, regardless of their ownership structure (Fare, Grosskopf. and Logan, 1985).

It is also generally expected that privatized firms may be associated with greater reform and efficiency gains than state enterprises for the following reasons (Barberris, *et.al* 1996): First, private owners have a greater incentive to improve efficiency because they bear the financial consequences of their actions. Second, managers of the state-run firms are usually chosen for reasons other than their ability to operate the firm efficiently, such as ideological purity, the ability to make political contacts and to lobby effectively for assistance, while managers of private firms are in principle chosen for their ability to operate the enterprise efficiently.

So their profitability, of firms that move from public to private ownership, should increase. Given that shareholders wish the firm to maximize profit, newly privatized firms' managers should place greater emphasis on profit goals (Yarrow 1986). In the same context Boycko, Shleifer and Vishny (1996) write that privatization typically transfers both control rights and cash flow rights to the managers who then show a greater interest in profits and efficiency relative to pleasing the government with higher output or employment.

In general, the privatization process affects firms' performance through making them work in competitive markets. This leads them to employ their human, financial and technological resources more efficiently because of greater emphasis on profit goals.

2 Empirical Literature Review

Many studies have investigated the impact of privatization on the financial performance of privatized firms by comparing profitability ratios of pre- and post-privatization measured by profitability. Most of them used (ROA, ROS and ROE) where net income is the numerator as measures of profitability such as Megginson, Nash, and Van Randenborgh (1994) Boubakri and Cosset (1998), Bortolotti, D'souza, Fantini, and Megginson (2002), Wei, Varela, and Hassan (2003) Dockner, et al. (2005) . Those studies included different firms from different sectors and from different countries. They found that privatization significantly improved privatized firms' performance, in developed as well as in developing countries, except the study of Boubakri and Cosset (1999) who examined the financial performance of 16 newly privatized firms from 5 African countries (Ghana, Morocco, Nigeria, Senegal and Tunisia). and found that privatization insignificantly improved profitability.

A number of existing studies examine the impact of privatization and other determinants such as economic development, trade liberalization, capital market development, firm's size and corporate governance on privatized firms' financial performance by using regression and panel data analysis. Of these are bortolotti, D'souza, Fantini, and Megginson (2002), Boubakri, Cosset and Guedhami (2005), Wei, Varela, and Hassan (2003) Gupta (2005) Naceurs, Ghazouani and Omran (2007). They found that privatization significantly increased privatized firms' performance. They also found that firm size has a negative impact on performance. These studies also show that there is a positive relationship between corporate governance, foreign ownership and performance. They also found that economic development and stock market development have a positive impact on firms' performance especially for firms listed after privatization.

We conclude that: Pre- and -post privatization, regression and panel data studies show that the shift to private ownership generally improves firms' performance. There are few exceptions, but the superiority of private firms over public on several efficiency criteria holds up in most countries.

Methodology and Data Set

1 Data Set

The present study uses panel data (longitudinal) analysis (cross section time series data). Evaluating the impact of privatization on the performance of privatized public enterprises in developing countries is not easy. Usually, there is no

Objectives of the Study

The objectives of the study are included measuring and analyzing the impact of privatization on Jordanian privatized firms' financial performance, measuring and analyzing the impact of liquidity on Jordanian privatized firms' financial performance, measuring and analyzing the impact of strategic partner on Jordanian privatized firms' financial performance, and contribution of the study, This paper could contribute to the existing literature by adding further evidence on the impact of privatization in the developing countries since it is the first to be conducted on privatization in Jordan.

A review of the literature also suggests that some of the measures of performance and factors that explain performance could be further improved. Past studies used ROA, ROE and ROS as measures of profitability. Unfortunately these measures suffer from some limitations: They do not explain separately the ability/efficiency of the firms in reducing the cost of sales and other expenses; they do not explain the source of the income from main activity (operating activity) or from investment activities; and not all sectors pay the same tax and interest rate. The present study is going to overcome these limitations by proposing new measures: gross profit margin and operating return on assets. These measures explain the source of the firms' income ie. from main activity (operating activity) or other activities. The new measures also reflect the ability of the firm in controlling both sales and other expenses cost (Melicher and Norton, 2003; Friedlob, and Lazer, 1995). They also take into consideration the rates of interest and income tax by using earning before interest and income tax (EBIT).

Privatization in Jordan also offers a unique opportunity to test for one factor that affects performance that has never been considered in the past. In privatized firms, the Jordanian government would find "strategic partners" to ensure higher probability of success for the firm. Strategic partners are chosen from among established international firms to increase the likelihood of success of the privatization program. Strategic partnership is defined as mutually advantageous joint business venture between one or more state agencies and one or more suppliers that, produces a commodity or service not otherwise available in that existing form and or results in the sharing of expert resources, services or commodities among state agencies. A strategic partnership is essential for privatized firms in developing countries since it can enhance work force productivity, improve competitive advantages, improve productivity, reduce costs, improve the delivery of services, take advantage of creative financing not otherwise available, and/or creating new solutions and/or couple existing ideas into a new solution that addresses a defined problem, generates sales for business access to additional financial and human resources, enhances corporate image and reputation and better market positioning by power of association (Thomas, Pol and Sehner 1994; NYS Procurement Bulletin 1996). This study examined if the "Strategic Partner" program has an impact on a firm's performance after privatization.

Theoretical and Empirical Literature Review

1 Theoretical Literature Review

Privatization might cause firms to operate more efficiently, profitably and with competence because it subjects managers to the pressures of the financial markets, market signals and to the investors, creditors and shareholders monitoring. The main goal of privatization is that it improves the economic efficiency of privatized enterprises and their performance. The common conception of privatization suggests that there are a number of theories which explain the superiority of private over public ownership on achieving greater performance. Neo-classical economic theory suggests that the relationship between ownership and performance is tenuous. Efficiency is viewed as determined more by market structure and the degree of competition than by who owns the assets (Nellis 1991). Nellis 1994 also wrote that the neoclassical economic theory suggests that efficiency is a function of market and incentive structure. So, ownership does not matter whether a firm is privately or publicly owned but the market structure and the degree of competition matters, which is considered the main challenge to the managers to interact with market signals and emphasize the shareholders goals (profit maximization) and to minimize the cost. In the light of that they will be promoted, demoted or fired.

Property Rights Theory of the firm suggests that public enterprises should perform less efficiently and less profitably than private enterprises (Boardman and Vining 1989). One of the factors that may be expected to influence an owners' desire to monitor the actions of managers is the potential pay-off to them from improving managerial efforts. Property Rights Theory argues that private-sector owners are as residual claimants (who receive the remainder). In contrast, politicians, senior bureaucrats, and tax-payers have weak property rights to the gains associated with improved public sector, agency performance. As a result, they have diminished incentives to push for improvements (Renzetti 2003). In the same context Ramamaruti (2000 and Bozec, *et. al*, 2002) say that property rights theorists argue that under state ownership, property rights are poorly defined, and they focus on the marketability of property rights (through

Introduction

Privatization has been a major political and economic phenomenon over the past few decades, and researchers continue to focus on it for both theoretical and empirical analysis. Many countries around the world have embraced privatization to different degrees with the result that the role of state owned enterprises has declined considerably. Between 1988 and 1993 there were more than 2600 privatization transactions in 95 countries involving assets worth US \$271 billion (Megginson, Nash, and Van Randenborgh, 1994). Experience, however, shows that the impacts of privatization on all performance over the world has been rather mixed or inconclusive (Shaikh 1996). During the 1980s and early 1990s, more than 15,000 state-owned enterprises were privatized (Kikeri, Nellis and Shirley, 1994).

The birth of the privatization process goes back to the late 1970s when the Thatcher government founded the term "privatization" to mean the sale of state-owned enterprises (SOEs) to private investors (Megginson, et al, 2001). The 1980s witnessed a comprehensive change in most countries toward the role of the state in the economy. In the last two decades, several countries have launched ambitious privatization programs. Although the extent, form, and pace of change have varied from country to country, the general trend has been similar: the state has gradually withdrawn from directly producing goods and services Sebastian (Galiani et al. 2003).

The process of transforming public enterprises to private ownership began more slowly in the developing countries, but the pace appears to have accelerated in the later years of the 1980s, and has continued during the 1990s. The other group of countries that has contributed significantly to privatization has been the previous socialist countries, now in transition, with the largest share accounted for by the eastern European economies.

Actually governments privatize their assets for several reasons: to stop financial and administrative corruption; to improve the profitability, efficiency and competition of the state-owned enterprises; to stop government budget draining; to stop subsidies and move resources for other pressing public projects; to raise revenues of the government through the sale of assets of state-owned enterprises; to reduce and settle the foreign debt; to reduce the state's role in managing economy; reducing budget deficits and debt burden; encouraging foreign investment; increasing competition; practicing less deregulation and more trade liberalization and increase countries competitiveness (Kiggundu 1989).

In addition to the above mentioned reasons, developing countries privatization is implemented as a result of directives issued by international agencies such as World Bank (WB) and International Monetary Fund (IMF), which consider privatization part of economic reform programs.

Privatization in Jordan

Jordan has embarked on a privatization program for the state-owned enterprises hoping that these enterprises might be restructured to be more efficient, profitable, competent, and value-creating private enterprises. In addition, the government has attempted to decrease the burden on the public budget through holding the support for some public establishments, aiming at reducing its internal and external debt size through decreasing loans. In addition, privatization is conducted by the government of Jordan to promote suitable economic climate, through favorable investment, laws, a tax system, flexible administrative procedures and economic openness.

The Jordanian government has adopted a multi-track privatization approach in order to avoid the risks incurred when only one method is applied, such as total or partial transfer of ownership of public enterprises to the private sector, which may include, for example, selling shares listed on the Amman Stock Exchange Market, public offering and direct sale to investors or technical (strategic) partner, Lease contracts and Management contracts (Executive Privatization Unit of Jordan, 1998).

The Jordanian government has continued to implement an ambitious privatization program since the middle of 1996, which was adopted as an effective and necessary mechanism to improve efficiency of public enterprises, improve the competitiveness of the Jordan economy, support public finance, attract investments and encourage savings. Until the end of 2005, the program had privatized 64 enterprises including government shares in 54 companies from the portfolio of the Jordan Investment Corporation (the government's arm for investment). The proceeds of Jordan privatization program totaled more than US \$1275 million. This Privatization supports the kingdom's reserve of foreign currencies, participates in expanding Amman Stock Exchange Market, and attracts strategic partners.

Statement Problem

The problem is manifested by examining and analyzing the impact of privatization, strategic partner, liquidity and other determinants on Jordanian privatized firms' financial performance.

The Impact of Privatization, Strategic Partnership and Liquidity on Jordanian Privatized Firms Financial Performance: Panel Data Analysis

Ali Mustafa Al-Qudah, Department of Economics of Finance and Business, Faculty of Finance and Business Administration, Al Al -Bayt University.

The paper was received on 10/1/2010

and accepted for publication on 13/6/2011

Abstract

This paper examines the impact of privatization, strategic partner and liquidity of Jordanian firms on their financial performance. It uses as its sample 23 firm which were privatized in the period between 1992 and 2005.

The performance standards used in this study differ from those of earlier studies. Gross profit margin, operating returns on assets and net income margin were employed. Moreover, panel data analysis was used to study fixed and random effects.

أثر الخصخصة والشريك الاستراتيجي والسيولة على الأداء المالي للشركات المخصخصة في الأردن: تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

علي مصطفى القضاة، قسم الاقتصاد، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ملخص

تختبر هذه الدراسة أثر الخصخصة والشريك الاستراتيجي والسيولة وغيرها من العوامل على الاداء المالي لثلاث وعشرين شركة أردنية خصصت بصورة كاملة أو جزئية خلال الفترة الزمنية 1992-2005. إن مقاييس الاداء المستخدمة في هذه الدراسة تختلف عن المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة، حيث تستخدم هذه الدراسة هامش مجمل الربح، والقوة الإيرادية وهامش صافي الربح. واستخدمت نماذج الآثار الثابتة والعشوائية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن للخصخصة تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على أداء الشركات المخصخصة مقاساً بالربحية. وتتفق هذه النتائج مع معظم نتائج الدراسات السابقة والمتعلقة بأثر الخصخصة على أداء الشركات المخصخصة. بينما أظهرت النتائج أن الشريك الاستراتيجي والسيولة لهما تأثير مختلط على الأداء المالي للشركات الأردنية المخصخصة.

References

- Bruce, Leeds, (2001). English as a second language/TOEFL. Lincom Europa.
- Andrew F. Murphy, (1987). How to prepare for the TOEFL. Harcourt Brace Jovanovich, publishers, San Diego New York London.
- Hale, Gordon A. (1988). Student Major Field and Text Content: Interactive Effects on Reading Comprehension in the Test of English as a Foreign Language. *Language Testing*, v5 n1 p49-61. (EJ382357)
- Huang, Jinyan, (2006). English Abilities for Academic Listening: How Confident Are Chinese Students? *College Student Journal*, v40 n1 p218-226.
- Takanashi, Yoshiro, (2004). TEFL and Communication Styles in Japanese Culture. *Language, Culture and Curriculum*, v17 n1 p1-14.
- Bachen, Christine M.; McLoughlin, Moira M.; Garcia, Sara S. (1999) Assessing the Role of Gender in College Students' Evaluations of Faculty. *Communication Education*, v48 n3 p193-210.
- Palmer, Ian C. (1984), The Ethics of Test Preparation at Intensive English Language Programs. (ED248727)
- Angelis, Paul J. (1977), Language Testing and Intelligence Testing: Friends or Foes? *Occasional Papers on Linguistics*, No. 1. (ED145677)
- Skipper, Charles E. (1988), Gender Differences in Preservice Teachers' Preference for College Learning Activities. (ED299223)
- Allen, Jerry L.; And Others (1987), The Effects of Communication Avoidance, Learning Styles, and Gender upon Classroom Achievement. (ED291111)
- Huang, Jinyan (2006), English Abilities for Academic Listening: How Confident Are Chinese Students? *College Student Journal*, v40 n1 p218-226 (EJ765316)
- Caldarella, Paul; Shatzer, Ryan H.; Richardson, Michael J.; Shen, Jiliang; Zhang, Na; Zhang, Caiyun (2009) The Impact of Gender on Chinese Elementary School Teachers' Perceptions of Student Behavior Problems. *New Horizons in Education*, v57 n2 p17-31 (EJ860822)
- <http://www.mytoeflsuccess.com/toefl-test/> Copyright © mytoeflsuccess.com (2009).
- <http://www.mytoeflsuccess.com/toefl-test/difficulties.htm> / Copyright © mytoeflsuccess.com (2009).
- <http://www.myTOEFLsuccess.com/TOEFL-test/> Copyright © mytoeflsuccess.com (2009) TOEFL Test Prep Practice.

Difficulties	Frequency	Percentage
Cost of studying the TOEFL course is very high.	4	7.5%
The time devoted for the test is not enough	5	9.4%
The minimum level for passing the TOEFL test (which is 50%) is unacceptable.	4	7.5%
Class time is inappropriate	2	3.7%
Students' basic Weakness' in English language	4	7.5%

As stated in table 17 , there were other 9 different difficulties emerged. their nature (as stated above by students) were closer to ideas, suggestions, and believes. Students' opinions toward all of them were varied, their percentiles ranked from 3.7% - 26.4%. The most important two suggestions were that (TOEFL course must be only for students who are specialized in English language 26.4%), and (Students are not convinced of benefits of TOEFL, 18.8%).

This result might be attributed to the weaknesses of students in English language and the big effort and time they have to spend for TOEFL course in order to pass the test. The second important one was that (Students are not convinced of benefits of TOEFL). This could be considered as a result of the previous one. Simply, and unfortunately, students are looking for the shortest ways and the lowest effort and time to complete there graduate degrees, which is not true in terms of preparing them as graduates (MA & PhD) for the future work as educators in the universities and or other kind of jobs.

Conclusions and Recommendations

Conclusions:

According to the results of this study, the researcher concluded that:

1. There are real difficulties facing graduate students during their preparation for the TOEFL test.
2. Difficulties related to students themselves (tuition fees, convinces,...etc) and the test itself (test content, management, ...etc) were the most important difficulties that affected students' preparation.
3. Each one of the three universities was got affected differently by the difficulties especially (equipments and facilities, staff, and students).
4. Males and females have different views toward difficulties especially those related to English language staff.

Recommendations:

Based on the results of the study, study sample, and instruments used, the researcher recommends that:

1. Each university must work on solving its difficulties especially those related to the students themselves.
2. High ministry of education must work on solving difficulties related to the TOEFL test.
3. High ministry of education must held workshops for graduate students regarding the importance of the TOEFL course, and the best strategies for preparing themselves to the test.

As stated in table (15) there were not significant differences ($\alpha \leq 0.05$) on any dimension and or on the instrument as a whole by the specialization variable (humanities and science) at all universities together. This result might be attributed to the fact graduate students regardless of their nature study (humanities or sciences) are facing and suffering from the same difficulties and it has almost the same level of effects on all of them.

Question #5: Are there significant differences in the difficulties that face students by academic level?

Table (16) Significant differences on dimensions and for the instrument as a whole by qualifications (n=179).

Dimens.	Qualif.	N	Mean	Std. Dev.	df	't' value	Sig. of 't'
1	MA	154	3.73	1.081	177	.985	.326
	PhD	25	3.49	1.224			
2	MA	154	3.73	.898	177	1.102	.272
	PhD	25	3.51	1.185			
3	MA	154	3.96	.654	177	.630	.529
	PhD	25	3.88	.623			
4	MA	154	2.25	1.223	177	.144	.886
	PhD	25	2.21	1.153			
5	MA	154	4.29	.624	177	.664	.508
	PhD	25	4.20	.660			
ALL	MA	154	3.69	.523	177	1.079	.282
	PhD	25	3.57	.486			

As stated in table (16) there were not significant differences ($\alpha \leq 0.05$) on any dimension and or on the instrument as a whole by the qualification variable (MA and PhD) at all universities together. Regardless of the student's academic level (MA or PhD), all of them are effected by the difficulties with the same level. TOEFL courses were designed for both (MA and PhD), they study the same curriculum, they have been taught by the same teacher, they sit together and attend the same class, and they take the same test.

Open Question:

Participants in this study were asked the following open question in the end of the questionnaire. "Are there any other difficulties". Results were as follows (table 17):

Table (17) Frequency and percentage related to each difficulty

Difficulties	Frequency	Percentage
Jordanian universities are discriminate between them and other foreign students because they are not dispensed from the TOEFL course as foreign students.	5	9.4%
TOEFL course must be only for students who are specialized in English language, others do not have to study it.	14	26.4%
TOEFL curriculum content is not appropriate to students level in English language.	5	9.4%
Students are not convinced of benefits of TOEFL, and they have to take it only for financial reasons.	10	18.8%

	female	106	2.04	1.087			
5	male	73	4.35	.543	177	1.367	.173
	female	106	4.22	.678			
ALL	male	73	3.78	.437	177	2.359	.019
	female	106	3.60	.557			

As stated in table (14) there were significant differences ($\alpha \leq 0.05$) on dimension 4 and on the instrument as a whole by the sex variable (male and female) in favor of male in both cases. But there were not significant differences on dimensions 1,2,3,5. This result means that both genders have different perspectives towards the difficulties. Males are affected by the difficulties more than females. This result might be attributed to more than one reason such as males do not have enough time to do their works and study, and most males are also in charge of living expenses and tuition fees, these reasons and others added much stress on males rather than females. In terms of dimension 4 (English language center staff), this result might be attributed to the fact that males are getting worry about their TOEFL test and hence their academic future, also they might not be able to attend the class as females because of their daily responsibilities.

Question #4: Are there significant differences in the difficulties that face students by specialization?

Table (15) Significant differences on dimensions and for the instrument as a whole by specialization (n=179).

Dimens.	Specil.	N	Mean	Std. Dev.	df	't' value	Sig. of 't'
1	Human.	157	3.71	1.109	177	.505	.614
	Scient.	22	3.58	1.063			
2	Human.	157	3.72	.955	177	.773	.440
	Scient.	22	3.56	.855			
3	Human.	157	3.94	.651	177	.721	.472
	Scient.	22	4.05	.640			
4	Human.	157	2.22	1.214	177	.768	.443
	Scient.	22	2.43	1.200			
5	Human.	157	4.28	.644	177	.002	.998
	Scient.	22	4.28	.519			
ALL	Human.	157	3.67	.530	177	.221	.825
	Scient.	22	3.69	.431			

Results as stated in table (11) and confirmed by the results of analysis of variance (table 10) which stated that there were significant differences ($\alpha \leq 0.05$) on dimensions 1 (f value=48.99) and it is significant on ($\alpha=.000$), and on dimension 4 (f value=17.89) and it is significant on ($\alpha=.000$), also on dimension 5 (f value=3.51) and it is significant on ($\alpha=.032$). To determine for whom were the favorite of significancy, Tukey test was used.

(table13) Tukey test for the post comparisons for the dimensions 1,4,5

Dimension	university	mean	Mutah	Yarmouk	Hashemite
1	Mutah	4.51	*		
	Yarmouk	3.00			
	Hashemite	3.43			
4	Mutah	1.60			
	Yarmouk	2.65			
	Hashemite	2.60			*
5	Mutah	4.18			
	Yarmouk	4.22			
	Hashemite	4.46			*

By looking at table 13, post comparisons revealed that significant differences in dimension 1 (equipment and facilities) was in favor of Mutah University. This result might be attributed to the shortage of urgent tools and facilities needed for teaching the TOEFL course. As a teacher for the TOEFL course at one of the Jordanian universities, there were no listening labs which are needed for the listening skill. Also, computer labs as well as cassette recorders were not available for students' use, in addition to lack of other necessary instructional aids.

For dimension 4 (language center staff) and 5 (TOEFL students) the favor of significant differences was for Hashemite University. Actually, this result might be attributed to more than one reason such as TOEFL students. For instance, they did not take a trial test before the ministry test (as confirmed by their answers). Also it might be attributed to the teacher's weaknesses him/her self such as teacher's abilities, cooperation, interaction, and teaching methods and styles he/she used during the course. In terms of dimension 5, the results might be attributed to real difficulties faced students at Hashemite university. Three of those difficulties were confirmed by the results and considered to be the most important overall; tuition fees of the course, tuition fees of the test, and students convince in having the TOEFL course as a condition for graduation.

Question #3: Are there significant differences in the difficulties that face students by sex?

Table (14) Significant differences on dimensions and on the instrument as a whole at all universities by sex (n = 179).

Dimens.	Sex	No.	Mean	St. Dev.	df	't' value	Sig. of 't'
1	male	73	3.67	1.085	177	.212	.832
	female	106	3.71	1.117			
2	male	73	3.82	.912	177	1.329	.186
	female	106	3.63	.959			
3	male	73	4.05	.620	177	1.747	.082
	female	106	3.88	.661			
4	male	73	2.54	1.324	177	2.757	.006

	Hashemite	54	4.03	.621
	Total	179	3.95	.649
4	Mutah	67	1.60	.877
	Yarmouk	58	2.65	1.133
	Hashemite	54	2.60	1.325
	Total	179	2.25	1.211
5	Mutah	67	4.18	.639
	Yarmouk	58	4.22	.649
	Hashemite	54	4.46	.560
	Total	179	4.28	.628
ALL	Mutah	67	3.66	.395
	Yarmouk	58	3.59	.604
	Hashemite	54	3.78	.543
	Total	179	3.67	.518

Table (12) One way ANOVA for the Differences among three universities in each dimension and on the instrument as a whole

Dimens	التباين مصدر	Sum of Squares	df	Mean Square	f	Sig.
1	Between Groups	77.200	2	38.600	48.994	.000
	Within Groups	138.661	176	.788		
	Total	215.860	178			
2	Between Groups	3.435	2	1.717	1.954	.145
	Within Groups	154.662	176	.879		
	Total	158.096	178			
3	Between Groups	.591	2	.295	.700	.498
	Within Groups	74.316	176	.422		
	Total	74.907	178			
4	Between Groups	44.106	2	22.053	17.898	.000
	Within Groups	216.856	176	1.232		
	Total	260.962	178			
5	Between Groups	2.700	2	1.350	3.518	.032
	Within Groups	67.556	176	.384		
	Total	70.256	178			
ALL	Between Groups	1.055	2	.528	1.988	.140
	Within Groups	46.716	176	.265		
	Total	47.772	178			

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
21	Lack of students' psychological preparation by the teacher towards the test	31	2.43	1.597
24	Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course	32	2.37	1.570
25	Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course	33	2.35	1.615
23	Lack of teachers' proficiency in teaching the TOEFL course	34	2.24	1.541

Looking at table (10), we will find that 18 items among 35 items received means 4.02 and over. This points out that half of the difficulties had very high effects on students' preparation for TOEFL test. At the same time other 11 difficulties received means

(3.13-3.98) which refers that these difficulties had high effects on students preparation. The rest six difficulties received means (2.24-2.93) with medium effects on students preparation.

The highest three means among the 35 difficulties were: The tuition fees of the TOEFL test are expensive (m 4.72), students are not convinced in having the course as graduation condition (m 4.67), and the tuition fees related to the TOEFL course are expensive (m 4.65). These three difficulties are related to the "TOEFL students" dimension. This result is consistent with the results of Yarmouk university. As we mentioned before adding other studying expenses to students life make it more difficult. Convincing students about the importance of the TOEFL test is not easy. The majority of Jordanian students are suffering from weaknesses in English language since the elementary school, so they do not have self confidence in passing the exam.

The last and least three ranks of difficulties related to the "language center staff / TOEFL course teacher". These difficulties were: Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course (m 2.37), Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course (m 2.35), and Lack of the teachers' proficiency in teaching the TOEFL course (m 2.24). This result is similar to the results of Yarmouk university, and Mutah university.

Although this result refers to the teacher as one of the difficulties, but its marginal does not confirm that the teacher has a negative influence on students' preparation.

Question # 2: Are there significant differences in the difficulties that face students during their preparation for the TOEFL by university?

Table (11) Mean and standard deviation for each university on each dimension

Dimens.	University	No.	Mean	Std.dev.
1	Mutah	67	4.51	.505
	Yarmouk	58	3.00	1.014
	Hashemite	54	3.43	1.092
	Total	179	3.69	1.101
2	Mutah	67	3.68	.853
	Yarmouk	58	3.55	1.036
	Hashemite	54	3.90	.926
	Total	179	3.70	.942
3	Mutah	67	3.89	.640
	Yarmouk	58	3.95	.686

Table (10) Means, standard deviations for the items at Hashemite University (n = 54)

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
34	The tuition fees of the TOEFL test are expensive	1	4.72	.763
28	The students are not convinced in having the course as graduation condition	2	4.67	.847
33	The tuition fees related to the TOEFL course are expensive	3	4.65	.894
35	High price of the text books of the TOEFL course	4	4.59	.901
27	Student's weakness in English language	5	4.57	.903
18	The section which is related to the listening skill test is difficult	6	4.48	.841
16	The TOEFL test level in general is difficult	7	4.43	.882
32	Fear of failure during the TOEFL test	8	4.35	1.152
31	Lack of students' self confidence in achievement	9	4.31	1.130
9	The course content is too difficult for students	10	4.28	1.204
30	Lack of students desire to study English language	11	4.24	1.196
11	The time needed for the TOEFL test is not enough	12	4.20	1.203
6	High number of students in each TOEFL class	13	4.19	1.199
8	The amount of the TOEFL curriculum is large	14	4.15	1.352
20	The section which is related to the reading test is difficult	15	4.09	1.248
17	The test content is indirectly stated from the text book	16	4.07	1.163
29	The class time is not suitable for students	17	4.06	1.309
19	The section which is related to structure and written expression test is difficult	18	4.02	.921
15	Unsuitability of test classroom	19	3.98	1.434
7	Lack of time (3 hour credits) needed for the course	20	3.80	1.459
12	Lack of guiding brochures needed for the test	20	3.80	1.337
14	Administrative procedures of the test are ambiguous and complicated	21	3.76	1.243
26	Students did not take an experimental test before the ministry test	22	3.67	1.517
4	Lack of computers which are needed for practicing on the different TOEFL skills	23	3.57	1.573
5	Proficiency lack of audio equipments needed for the listening test	24	3.56	1.525
13	The test date of the high education ministry is unsuitable	25	3.48	1.411
10	Lack of listening material (CDs and Audio cassettes)	26	3.37	1.496
3	Lack of suitable audio recorder needed during the lecture	27	3.19	1.614
1	Lack of English language labs	28	3.13	1.591
2	Lack of a quite environment needed for the class	29	2.93	1.439
22	Lack of the cooperation and interaction between the teacher and his/her students	30	2.57	1.678

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
	complicated			
15	Unsuitability of test classroom	19	3.31	1.477
7	Lack of time (3 hour credits) needed for the course	20	3.28	1.598
5	Proficiency lack of audio equipments needed for the listening test	21	3.26	1.573
4	Lack of computers which are needed for practicing on the different TOEFL skills	21	3.26	1.617
10	Lack of listening material (CDs and Audio cassettes)	22	2.86	1.701
1	Lack of English language labs	23	2.74	1.345
3	Lack of suitable audio recorder needed during the lecture	24	2.71	1.451
22	Lack of the cooperation and interaction between the teacher and his/her students	25	2.62	1.531
21	Lack of students' psychological preparation by the teacher towards the test	26	2.55	1.677
25	Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course	27	2.36	1.530
24	Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course	28	2.24	1.430
2	Lack of a quite environment needed for the class	29	2.10	1.320
23	Lack of teachers' proficiency in teaching the TOEFL course	30	2.09	1.315

By looking at table (9), we will find that 12 items among 35 items received means 4.05 and over. This points out that almost one third of the difficulties had very high effects on graduate students during their preparation for TOEFL test. At the same time other 14 items received means (3.26-3.98) which refers that these difficulties had high effects on students' preparation. The rest nine difficulties received means (2.09-2.86) with medium effects on students preparation.

The highest three means among the 35 difficulties were: The tuition fees of the TOEFL test are expensive (m 4.59), The time needed for the TOEFL test is not enough (m 4.55), The students are not convinced in having the course as graduation condition (m 4.52).

As we see the first and third difficulties are related to the "TOEFL students" and the second difficulty is related to the "TOEFL test". As stated before graduate students are suffering from living expenses, adding other expenses such as tuition fees which makes students' life more difficult. Convincing students about the importance of the TOEFL test is not easy, their weakness in English language, and fear of failure, are the strongest reasons. In regards of time difficulty, students are in need for more time for the test. Lack of learning to handle their timing will be of absolute importance, considering such an unusually long test (in content and not time). Vocabulary building techniques, as well as practicing idioms and irregular verbs, are a must in a TOEFL preparation course. Reading and listening comprehension skills need to be developed too.

Because of the nature of TOEFL, examinees have unusual difficulties according to their mother tongue.

Two of the last and least three ranks related to the "language center staff / TOEFL course teacher". These difficulties were: Lack of teachers teaching methods and styles in teaching the TOEFL course (m 2.24), Lack of the teachers' proficiency in teaching the TOEFL course (m 2.09), and the third difficulty related to the Equipments and facilities dimension which was Lack of a quite environments needed for the class (m 2.10). As mentioned before, the teacher is considered to be one of the most important elements of the teaching learning process, we can look at the result from a positive side, considering that the TOEFL teacher was not one of the difficulties that affect students much during their preparation for TOEFL test.

item (difficulty) had medium effect with mean (2.94) . The rest six items (difficulties) received means (1.49-1.69) which can be considered difficulties with low effect on students preparation.

The highest three means among the 35 difficulties were: Lack of computers which are needed for practicing on the different TOEFL skills (m 4.88), High number of students in each TOEFL class (m 4.76), and the section which is related to the listening skill test is difficult (m 4.73). As we see the first 2 of the three difficulties are related to the "Equipments and facilities" and the third difficulty is related to the "TOEFL test". This result might be attributed to the fact that Mutah university has been suffering from economic difficulties which lead the university to have insufficient language labs including computers. For the high number of students, it was attributed to the shortage in TOEFL sections. As for the listening skill difficulty, the researcher attributed this problem to the lack of listening equipments as mentioned before.

The last and least three ranks related to the "language center staff / TOEFL course teacher". These difficulties were: Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course (m 1.60), Lack of the cooperation and interaction between the teacher and his/her students (m 1.58), Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course (m 1.49). As we all know, the teacher is considered to be one of the most important elements of the teaching learning process. According to this fact we can look at the result from the positive side, considering that TOEFL teachers were not one of the difficulties that affect students much during their preparation for the TOEFL test.

Table (9) Means, standard deviations for the items at Yarmouk University (n = 58)

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
34	The tuition fees of the TOEFL test are expensive	1	4.59	1.009
11	The time needed for the TOEFL test is not enough	2	4.55	.902
28	The students are not convinced in having the course as graduation condition	3	4.52	1.064
33	The tuition fees related to the TOEFL course are expensive	4	4.41	1.060
27	Student's weakness in English language	5	4.36	1.055
18	The section which is related to the listening skill test is difficult	5	4.36	1.021
16	The level of the TOEFL test in general is difficult	6	4.31	1.096
8	The amount of the TOEFL curriculum is large	7	4.19	1.407
32	Fear of failure during the TOEFL test	8	4.17	1.187
17	The test content is indirectly stated from the text book	9	4.12	1.215
35	High price of the text books of the TOEFL course	9	4.12	1.403
26	Students did not take an experimental test before the ministry one	10	4.05	1.468
29	Class time is not suitable for students	11	3.98	1.291
30	Lack of students desire to study English language	12	3.93	1.362
19	The section which is related to structure and written expression test is difficult	13	3.91	1.097
20	The section which is related to the reading test is difficult	13	3.91	1.232
6	High number of students in each TOEFL class	13	3.91	1.478
9	The course content is too difficult for students	14	3.88	1.377
31	Lack of students' self confidence in achievement	15	3.86	1.290
12	Lack of guiding brochures needed for the test	16	3.72	1.399
13	The test date of the high education ministry is unsuitable	17	3.71	1.545
14	Administrative procedures of the test are ambiguous and	18	3.57	1.339

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
11	The time needed for the TOEFL test is not enough	10	4.31	1.090
16	The TOEFL test level in general is difficult	11	4.18	1.192
9	The course content is too difficult for students	12	4.06	1.179
30	Lack of students desire to study English language	13	4.04	1.386
19	The section which is related to structure and written expression test is difficult	13	4.04	1.036
17	The test content is indirectly stated from the text book	14	4.01	1.212
8	The amount of the TOEFL material is large	15	3.99	1.174
27	Student's weakness in English language	16	3.94	1.526
32	Fear of failure during the TOEFL test	17	3.91	1.401
20	The section which is related to the reading test is difficult	18	3.82	1.278
29	Class time is not suitable for students	19	3.73	1.462
10	Lack of listening material (CDs and Audio cassettes)	20	3.72	1.516
12	Lack of guiding brochures needed for the test	21	3.67	1.408
2	Lack of a quite environments needed for the class	22	3.64	1.389
31	Lack of students' self confidence in achievement	23	3.57	1.417
15	Unsuitability of test classroom	23	3.57	1.417
14	Administrative procedures of the test are ambiguous and complicated	24	3.39	1.314
13	The test date of the high education ministry is unsuitable	25	3.18	1.497
7	Lack of time (3 hour credits) needed for the course	26	2.94	1.402
21	Lack of students' psychological preparation by the teacher towards the test	27	1.69	1.258
26	Students did not take an experimental test before the ministry one	28	1.66	1.286
23	Lack of teachers' proficiency in teaching the TOEFL course	29	1.61	1.193
25	Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course	30	1.60	1.155
22	Lack of the cooperation and interaction between the teacher and his/her students	31	1.58	1.157
24	Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course	32	1.49	1.006

Looking at table (8), we will find that 16 items among 35 items received means 4.01 and over. This points out that almost half of the items (difficulties) had very high effects on students preparation. At the same time other 12 items received means (3.18-3.99) which refers that these items (difficulties) had high effect on students' preparation. One

In regards of Mutah University, looking at table 5, the five dimensions received means started with 1.60 and over. This result in general means that all difficulties had effects on the TOEFL students during their preparation program. In terms of ranks, results pointed out that the most important difficulties were that related to the "Equipments and facilities" with very high effect and ranked first ($m = 4.51$), and the second related to the "TOEFL students" with very high effect ($m=4.18$). The difficulties related to the "TOEFL test" ranked third with high effect ($m = 3.89$). The fourth rank was for "TOEFL curriculum" dimension with high effect ($m = 3.68$). The difficulties related to the "language center staff" came in the fifth and last rank with low effect ($m = 1.60$).

In regards of Yarmouk University, table 6 revealed that the five dimensions received means started with 2.65 and over. This refers that all dimensions' difficulties had affected students during their TOEFL preparation program. In terms of ranks, results pointed out that the most important difficulties are related to the "TOEFL students" with very high effects which ranked first ($m = 4.22$). The difficulties related to the "TOEFL test" ranked second with high effects ($m = 3.95$). The third rank was for "TOEFL curriculum" difficulties' dimension with high effects ($m = 3.55$). And the fourth rank related to the "Equipments and facilities" difficulties' dimension with medium effects ($m=3.00$). The difficulties related to the "language center staff" dimension came in the fifth and last rank with low effects ($m = 2.65$).

In regards of Hashemite University, table 7 referred that the five dimensions received means started with 2.60 and over. This result in general means that all difficulties had effects on the students TOEFL preparation program. In terms of ranks, results pointed out that the most important difficulties were that related to the "TOEFL students" with very high effects which ranked first ($m = 4.46$). The difficulties related to the "TOEFL test" ranked second ($m = 4.03$) also with very high effects. The third rank was for "TOEFL curriculum" dimension ($m = 3.90$) with high effects. And the fourth rank related to the "Equipments and facilities" dimension ($m=3.43$) with high effects. The difficulties related to the "language center staff" came in the fifth and last rank with medium effects ($m = 2.60$).

By looking at the difficulties among the three universities in terms of rank, we will find that there was very much consistency among the universities. Yarmouk university and Hashemite were prioritized with the same difficulties in terms of rank. This result might be attributed to the fact that all students are facing the same difficulties which affect their preparation regardless to the university they are attending.

As for Mutah university students, they prioritized the difficulties like the other two except for the first rank which was the difficulties related to the equipments and facilities. This result can be attributed to the fact that Mutah university have less equipments and facilities necessary for the students preparation than the other two universities. As a researcher who is teaching the TOEFL course at the previous mentioned university, I can confirm this result, there were no listening skills equipments and tools, there were no computer labs available, and classrooms were not suitable enough for TOEFL students.

Table (8) Means, standard deviations for the items at Mutah University ($n = 67$).

Item	Item	Rank	Mean	Std. Dev.
4	Lack of computers which are needed for practicing on the different TOEFL skills	1	4.88	.370
6	High number of students in each TOEFL class	2	4.76	.525
18	The section which is related to the listening skill test is difficult	3	4.73	.592
35	High price of the text books of the TOEFL course	4	4.72	.867
1	Lack of English language labs	4	4.72	.775
28	The students are not convinced in having the course as graduation condition	5	4.66	.789
34	The tuition fees of the TOEFL test are expensive	6	4.64	.949
3	Lack of suitable audio recorder needed during the lecture	7	4.61	.937
5	Proficiency lack of audio equipments needed for the listening test	8	4.48	.841
33	The tuition fees related to the TOEFL course are expensive	9	4.42	1.170

this result might be attributed to the fact that a lot of people are complaining about high living expenses in general. So tuition fees represent an additional problem to those students. Because of this most students consider the tuition fees the most important problem. For the second rank (students are not convinced), we can notice that convincing students in having the TOEFL test as a condition for their graduation is not an easy task especially for those in humanities area. Graduate students are looking for the shortest and easiest ways, and least effort to complete their high educational degrees. The listening skill ranked third as a difficulty, it is considered to be one of the most difficult skills in English language, this skill (i.e. listening) differs from other TOEFL skills (reading and grammar) because it needs wide knowledge in pronunciation, meaning of words, and sometimes understanding different types of accents and dialects; it also requires a person to be a very good listener .

The last and least three ranks are related to the “language center staff” specifically to the TOEFL course teachers. These difficulties were: lack of teachers’ experience in teaching the TOEFL course (m 2.07), Lack of teachers’ suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course (m 2.00), and lack of the teachers’ proficiency in teaching the TOEFL course (m 1.96).

According to this result, TOEFL teachers did not have much (negative) effects on graduate students during their preparation. Without being bias, all teachers are trying to do their best to help students achieve goals and objectives (learning, and then passing the test).

Table (5) Means, standard deviations for the dimensions at Mutah university (n 67).

Dimens.	Dimension	Rank	Mean	Std. Dev.
1	Equipments and facilities	1	4.51	.505
5	TOEFL students	2	4.18	.639
3	TOEFL test	3	3.89	.640
2	TOEFL curriculum	4	3.68	.853
4	Language center staff	5	1.60	.877

Table (6) Means, standard deviations for the dimensions at Yarmouk university (n 58).

Dimens.	Dimension	Rank	Mean	Std. Dev.
5	TOEFL students	1	4.22	.649
3	TOEFL test	2	3.95	.686
2	TOEFL curriculum	3	3.55	1.036
1	Equipments and facilities	4	3.00	1.014
4	Language center staff	5	2.65	1.133

Table (7) Means, standard deviations for the dimensions at Hashemite university (n 54).

Dimens.	Dimension	Rank	Mean	Std. Dev.
5	TOEFL students	1	4.46	.560
3	TOEFL test	2	4.03	.621
2	TOEFL curriculum	3	3.90	.926
1	Equipments and facilities	4	3.43	1.092
4	Language center staff	5	2.60	1.325

Item	item	Rank	Mean	Std.Dev.
8	The amount of the TOEFL material is large	11	4.10	1.303
9	The course content is too difficult for students	12	4.07	1.257
17	The test content was indirectly stated from the text book	12	4.07	1.193
30	Lack of students desire to study English language	12	4.07	1.322
19	The section which is related to structure and written expression test is difficult	13	3.99	1.019
4	Lack of computers which are needed for practicing on the different TOEFL skills	14	3.96	1.466
20	The section which is related to the reading test is difficult	15	3.93	1.252
29	Class time is not suitable for students	16	3.91	1.363
31	Lack of students' self confidence in achievement	17	3.89	1.323
5	Proficiency lack of audio equipments needed for the listening test	18	3.80	1.426
12	Lack of guiding brochures needed for the test	19	3.73	1.377
15	Unsuitability of test classroom	20	3.61	1.458
1	Lack of English language labs	21	3.60	1.527
3	Lack of suitable audio recorder needed during the lecture	22	3.56	1.572
14	Administrative procedures of the test are ambiguous and complicated	23	3.56	1.303
13	The test date of the high education ministry is unsuitable	24	3.44	1.496
10	Lack of listening material (CDs and Audio cassettes)	25	3.34	1.604
7	Lack of time (3 hour credits) needed for the course	26	3.31	1.518
26	Students did not take an experimental test before the ministry test	27	3.04	1.778
2	Lack of a quite environment needed for the class	28	2.93	1.518
22	Lack of the cooperation and interaction between the teacher and his/her students	29	2.22	1.526
21	Lack of students' psychological preparation by the teacher towards the test	30	2.19	1.550
25	Lack of teachers' experience in teaching the TOEFL course	31	2.07	1.469
24	Lack of teachers' suitable teaching methods and styles in teaching the TOEFL course	32	2.00	1.386
23	Lack of teachers' proficiency in teaching the TOEFL course	33	1.96	1.365

Looking at table (4), we will find that 14 difficulties among 35 difficulties received means 4.07 and over. This points out that almost a little bit less than half of the difficulties had very high effects on graduate students during their preparation. At the same time other 15 difficulties received means (3.04-3.99) which refers that these difficulties have had high effects on graduate students during their preparation. The rest six difficulties received means (1.96-2.93) which still are difficulties but with low effects.

The highest three means among the 35 difficulties were: The tuition fees of the TOEFL test are expensive (m 4.65), The students are not convinced in having the course as graduation condition (m 4.61), The section which is related to the listening skill test is difficult (m 4.54). As we see two of the three difficulties are related to the "TOEFL students" dimension and the third difficulty is related to the "TOEFL test" dimension. For the first rank (tuition fees),

comprehension). In addition to this fact, the time estimated for the test might not be enough, in addition, the students do not have enough information about the nature of the test; also, the date and place of the test might not be appropriate to the students.

The third rank was for “TOEFL curriculum” dimension with high effect ($m = 3.70$). The nature of the TOEFL material in terms of quantity and quality might not be appropriate to students. The curriculum could be very large, so three hours weekly in one semester might not be enough for students to study and understand the curriculum, and not enough for the teacher to deliver the content properly. In addition to that, in terms of quality, it might be a challenge to students level in English language. On the other hand, Palmer (1984) said that it is concluded from a review of the literature and consideration of the type and objectives of tests and programs in English as a second language that, just as limiting an instructional program to what is to be tested in standardized tests would be inappropriate, so would constructing such a program without regard for what was to be tested. It is suggested that a more realistic and effective response should be taken to students' needs regarding the Test of English as a Foreign Language (TOEFL).

Related studies indicated that test of English as a foreign language (TOEFL) total score means has been consistently low (Takanash, 2004). More than one research indicated that TOEFL sections are difficult. In this term (Angelis, 1977) long time ago mentioned that native speakers data indicate that the reading section of the Test of English as a Foreign Language (TOEFL) presents difficulty for the native and non-native speaker of English alike, and that both groups find this section the most difficult of the test.

The difficulties related to the “Equipments and facilities” ranked fourth with high effect ($m = 3.69$). As we all know equipments and facilities have an effective role on the teaching and learning process. The nature of the TOEFL course (grammar, reading, comprehension) and studying English as a foreign language, made it urgent for the TOEFL teacher to apply some instructional aids in order to facilitate students' learning the material. For example ,how can students pass the listening section without listening equipments (lap, recorder, etc)? Also, when deciding upon a TOEFL preparation course, a certain number of students that are allowed in a single class in the institutions should also be considered. The ideal number should be no more than a dozen; this could be the only way to offer the students the appropriate attention they will need during their preparation period.

Although the difficulties related to the “Language center staff” came in the fifth and last rank and considered with low effect ($m = 2.25$), it is still considered as a difficulty that affects students preparation program. The teacher is considered to be one of the most important element in the teaching and learning process to achieve its goals and objectives. Because of this the TOEFL teacher must be qualified enough and prepared well to teach the course. In terms of personalities characters, must be cooperative with students, interact with them respectfully. In terms of teaching methods and styles, the teacher must know and use the appropriate methods and styles in a way that suits the nature of the content and the students' level.

Table (4) Means, standard deviations for the items arranged descendingly ($n = 179$)

Item	item	Rank	Mean	Std.Dev.
34	The tuition fees of the TOEFL test are expensive	1	4.65	.914
28	The students are not convinced in having the course as graduation condition	2	4.61	.901
18	The section which is related to the listening skill test is difficult	3	4.54	.836
35	High price of the text books of the TOEFL course	4	4.49	1.103
33	The tuition fees related to the TOEFL course are expensive	5	4.49	1.057
11	The time needed for the TOEFL test is not enough	6	4.36	1.073
6	High number of students in each TOEFL class	7	4.31	1.167
16	The TOEFL test level in general is difficult	8	4.30	1.074
27	Student's weakness in English language	9	4.27	1.239
32	Fear of failure during the TOEFL test	10	4.13	1.268

7. Reliability of the instrument

Cronbach-alpha coefficient was calculated for the instrument as a whole and for each dimension (Table 2).

Table (2)

Dimens.	Dimension	Coefficient
1	Equipments and facilities	.8522
2	TOEFL curriculum	.5683
3	TOEFL exam	.7152
4	Language center staff	.8855
5	TOEFL students	.6859
Sum total		.8349

7. Data Analysis:

Descriptive statistical analysis was applied to the data to generate a comprehensive set of the ranked difficulties that faced students during their TOEFL preparation program. So the means, standard deviation, and percentages were computed. In addition, means, standard deviations, t-test, one way analysis of variance (ANOVA) were used to detect significant differences of the study variables.

Results and Discussion

Usable data from (179) questionnaires were analyzed using suitable statistics.

Question # 1: What are the most important difficulties that face graduate students during their TOEFL preparation program in Jordanian universities?

To answer this question, descriptive statistics were applied (means, standard deviations).

Difficulties were prioritized in terms of its effects.

Table (3) Means, standard deviations for the dimensions arranged descendingly (n = 179)

Dimension #	Dimension	Rank	Mean	Std. Dev.
5	TOEFL students	1	4.28	.628
3	TOEFL test	2	3.95	.649
2	TOEFL curriculum	3	3.70	.942
1	Equipments and facilities	4	3.69	1.101
4	Language center staff	5	2.25	1.211

Looking at table 3, the five dimensions received means started with 2.25 and over. This result in general points out that all difficulties have effects on the students during their preparation. In terms of ranks, results pointed out that the most important difficulty which had very high effect was related to the "TOEFL students themselves" and ranked first (m = 4.28). This result might be attributed to the fact that, the majority of Jordanian students in the universities; bachelor and graduate students are suffering from weaknesses in English language. As a result, they do not have self confidence and mostly they are afraid of not passing the test when they study the English course. In addition to that, most of the graduate students are employees, so enrolling graduate programs require them spending more time and effort, this means that their daily life requirements lead them to an unfulfilled study, unconvinced and having negative attitudes toward studying the TOEFL course. Another reason could be related to the economic factor, the tuition fees of studying the course (course fees, test fees, text books costs) which are considered to be an important factor that added a lot of stress to their living expenses and as a result affected their preparation.

The difficulties related to the "TOEFL test" ranked second with high effect (m = 3.95). As sated before, students weakness in English language in general, means their weakness in the three sections of the test (grammar, listening, and

Table (1) Frequencies and percentages of the study sample according to the independent variables

Variable	Category	Frequency	Percentage
Sex	Male	73	40%
	Female	106	59%
Academic level	MA	154	86%
	PhD	25	14%
Academic area	Humanities	157	88%
	Scientific	22	12%
university	Mutah	67	37%
	Yarmouk	58	32%
	Hashemite	54	30%
Sum Total		179	100%

4. Instrument of the study:

A questionnaire was developed by the researcher to collect data in order to answer the study questions. It included two sections: personal information, and (35) items under five different dimensions. The items of the questionnaire generated from different sources such as graduate students in question, text books, journal articles. Respondents used the five Likert Scale to value of each difficulty in terms of its value as a barrier during his/her TOEFL preparation program. The five Likert Scale are:(very high, high, medium, little, and very little)

Steps of Developing the Instrument

- The researcher distributed an answering sheet to a group of graduate students to answer a question about the difficulties they faced.
- The researcher went through and read the materials in question.
- Then the researcher created major areas regarding the difficulties.
- All difficulties were divided and distributed under five major dimensions according to the nature of difficulty.
- The instrument was distributed to the selected /validity team/ to be judged.
- Then the instrument was translated from Arabic into English by the researcher.

After the instrument was prepared, it was distributed to the respondents in Arabic version because the respondents are none English native speakers and in order to avoid any hesitation or time waste in looking up an unknown word or idea in English language.

Copies of the surveys were distributed to the graduate students at their universities by the researcher herself, total of 186 questionnaires were collected (return rate of 89%). 7 questionnaires were avoided because they didn't fulfill the requirements of answering the questionnaire, 179 questionnaires were analyzed.

5. Validity of the instrument

Six professional university professors received the questionnaire in Arabic version to check the content and constructive validity. They were asked to put their opinion about the instrument regarding the content and clarity. They were also asked to suggest any modifications, the comprehensiveness of the instrument, the adequacy of each item, and suggest any changes were necessary.

6. Pilot study: The questionnaire was field tested with a group of 5 graduate students from outside of the study sample for the purpose of any clarity, organization, and content based on feedback from those individuals.

ignore the test because of criticism of it, but to determine how to meet the students' needs for proficiency and to display this proficiency to their best advantage.

Angelis, Paul J. (1977) discussed in his paper the relationship between language proficiency and intelligence. In particular, the paper is concerned with the elements of intelligence testing which creep into tests designed to determine language proficiency, and the proliferation of testing of all types and the kinds of interpretations made of these tests. Particular reference is made to the non-native adult speaker of English who is frequently subject to these types of tests. Native-speaker data indicate that the reading section of the Test of English as a Foreign Language (TOEFL) presents difficulty for the native and non-native speaker of English alike, and that both groups find this section the most difficult of the test. A comparison of TOEFL and Graduate Record Examination (GRE) scores for foreign students applying for admission to Texas A&M University did not show a very high correlation. A Swedish study which attempted to examine the relationship between proficiency in English as a second language and various intelligence factors was also unable to find high correlation between the two types of test. Indications are that the GRE and similar tests are not appropriate for determining second language proficiency.

Skipper, Charles E. (1988) in his research sought to determine if male and female preservice teachers differ in their preference for college level course learning activities and teaching methods. A cross sectional method of data collection was used with a total sample of 549 students, 113 males and 436 females. Females expressed a significantly higher preference than males for variables related to instructor and course organization. They also expressed higher preference for variables related to student-instructor rapport. Females preferred viewing films, asking questions, and holding review sessions. Males expressed a higher preference for giving oral reports and independent learning. Females held lower preference than males for true-false exam questions, but higher preference for workbooks and grading on the curve.

Allen, Jerry L.; And Others (1987) in their study examined the relationships among students' gender, communication avoidance behavior, and classroom achievement. Additionally, the study investigated the relationship of the instructor's gender to the student's perception of instructor immediacy and the experiencing of cognitive and affective learning. Data collected on 389 undergraduate students indicated that females experience more communication apprehension (CA) in the classroom, but females were generally more immediate than males. Male students showed a preference for more independent and avoidant learning styles, while female students preferred collaborative and participative learning styles. Interestingly, though female students reported higher CA in the classroom, they experienced more affective and cognitive learning than male students. Overall, communication variables proved to be better predictors of learning than learning style variables. Low CAs learned less and felt worse about themselves in the classroom. Female instructors assigned higher grades and were perceived as more immediate than male instructors. (A 72-item reference list and 4 data tables are appended.) (Author/GPL)

Research Methodology

1. Method:

A descriptive survey was used because of its suitability to the nature of this study.

2. Population of the study:

Society of the study represented by all graduate students who registered for the TOEFL class level 2 in the summer semester at three Jordanian governorate Universities in the academic year 2008/2009 which consisted of (179) graduate students.

3. Sample of the study:

Sample of the study consisted of (179) graduate students who finished studying TOEFL class level 2 in three Jordanian Governorate Universities, and they were deliberately chosen. Table (1) shows the distribution of the population according to sex, academic level, academic area, and university.

Studies obtained were useful for the present study in terms of:

- constructing the theoretical framework of difficulties that face graduate students during their TOEFL preparation program.
- determining the suitable manner for conducting the present study.
- discussing and interpreting the results of the present study.

Hale, Gordon A. (1988) conducted a study entitled " Student Major Field and Text Content: Interactive Effects on Reading Comprehension in the Test of English as a Foreign Language ", he stated that analysis of TOEFL (Test of English as a Foreign Language) scores for 32,467 graduate school applicants, all nonnative speakers of English, revealed that students in the two key major-field groups, humanities/social sciences and biological/physical sciences, performed better on reading passages related to their own groups than on other passages. The effect was of statistical, but not practical significance.

Huang, Jinyan (2006) conducted a study about ESL students who were studying at North American universities. It was indicated that Chinese students have difficulties in understanding academic lectures, taking notes, writing assignments, and giving presentations although they have obtained high TOEFL scores. This study investigated the English academic listening challenges as reported by seventy-eight Chinese students at an American university. This paper focuses on Chinese students' reported confidence in their English abilities for academic listening. Their self-ratings show that reading ability and grammar are the strongest areas, and listening and speaking are the weakest areas. Ninety-two percent of the participants reported having difficulties in understanding English academic lectures. Arts students who had been studying at this American university for less than one year reported that they could only understand sixty to seventy percent of the lectures in their majors.

Takanashi, Yoshiro (2004) conducted a study and revealed that Japanese students often feel it difficult to acquire communicative skills in English at school. Although many of them appear to have positive, favorable attitudes towards learning English, their annual Test of English as a Foreign Language (TOEFL) total score means has been consistently low. The present paper discusses this paradox from two points of views, pedagogical and cultural. First, some features of TEFL in Japanese schools are highlighted. TEFL starts late (at junior high school), the class hours per week are comparatively few, and classes are large. In addition, while communicative language teaching (CLT) has been formally adopted, teachers and students are still conscious of grammar-translation skills, particularly because of their prominence in University entrance examinations. Second, certain aspects of Japanese communication styles have significant effects on students' motivation to learn English and their preferred modes of communication in English. These include "dual structured" communication, implied meanings, tacit understanding, and sensitivity to social and contextual factors such as formality, status, power, and social distance. This paper presents the results of a study on aspects of formality and politeness in the use of English by Japanese teachers and students, and concludes by discussing recent developments and future prospects.

In terms of how males and females evaluate teachers, Bachen, Christine M.; McLoughlin, Moira M.; Garcia, Sara S. (1999) conducted a study and found that female students rated female faculty especially high across five teaching dimensions and male faculty comparatively lower, whereas male students did not evaluate male and female professors as significantly different. Finds that assessments of faculty were further influenced by the strength of students' gender schema and that gender schema may also lead to differential preference for particular teaching styles.

Palmer, Ian C. (1984) stated that it is concluded from a review of the literature and consideration of the type and objectives of tests and programs in English as a second language that, just as limiting an instructional program to what is to be tested in standardized tests would be inappropriate, so would constructing such a program without regard for what was to be tested. It is suggested that a more realistic and effective response be taken to students' needs regarding the Test of English as a Foreign Language (TOEFL). Four test preparation methods should be addressed: (1) familiarization with the test format and procedures, (2) skill-building in regular classwork and special preparation classes, (3) practice in taking tests, and (4) training in test-taking techniques based on the test's design features as used by the test creators. Potential problems include the risk of an overly test-centered program, and potential advantages include the use of student motivation for passing the test to enhance competency and the capability of answering deep student concern about the tests. It is proposed that the responsibility of the intensive English language program is not to

Although each university is in charge of providing TOEFL students with all needs and prepare all necessary equipments that help in preparing students for the TOEFL test. The question emerged regarding students preparation program was (what kind of difficulties encountered during students preparation).

As a result, some of the graduates do not have a smooth succeeding in the test. Because of this study emerged as a trial to determine the most important difficulties that obstacle students during their preparation for the TOEFL which affect their achievement in the test.

Importance of the study

Graduate students who are going to take a TOEFL course work without being properly prepared will probably face a waste of time and money. That's why they have to take plenty of time to study so that they show the highest performance they are capable of on the test.

Determination difficulties, either materialistic and or humanities that face graduate students during their preparation for the TOEFL, might help in developing the program and make it more effective.

An excellent Test of English as a Foreign Language score is essential for a promising academic life, and deciding on the appropriate TOEFL preparation course which can help the student reach the top percentiles among the tested ones. A program that magnifies students' testing aptitude while they are learning English lingo and terms will prove certainly helpful; especially if it gives some kind of vision about special strategies to utilize when the exam finally comes.

TOEFL course at Jordanian universities must have an effective role in assisting low skilled students in English language. Failure in doing so will negatively affect students' learning and achievement. Relying on the graduate students who enrolled TOEFL preparation program at Jordanian universities to determine the difficulties of the preparation program, will provide us with realistic and concrete information regarding the program difficulties. This information should assist intended universities overcome the difficulties. Then, it might have a positive influence on the students' achievement in the TOEFL test. Effective TOEFL preparation program needs a continuous process of diagnosing weaknesses. Conducting such a study to address issues related to TOEFL preparation program difficulties, might be a help in finding solutions to problems that could appear, and it might play a vital role in making the program more adequate and effective.

Purpose and questions of the study

The major purpose of this study was to determine the most important difficulties that face graduate students at Jordanian Universities during their TOEFL preparation program. This major purpose includes five objectives:

1. Determining the most important difficulties that face graduate students during their TOEFL preparation program in the Jordanian universities.
2. Determining the differences in the difficulties that face students by university.
3. Determining the differences in the difficulties that face students by sex.
4. Determining the differences in the difficulties that face students by academic level.
5. Determining the differences in the difficulties that face students by academic area.

According to these five objectives, five questions were emerged as the following:

1. What are the most important difficulties that face graduate students during their TOEFL preparation program in Jordanian universities?
2. Are there significant differences in the difficulties that face students by university?
3. Are there significant differences in the difficulties that face students by sex?
4. Are there significant differences in the difficulties that face students by academic level?
5. Are there significant differences in the difficulties that face students by academic area?

Literature Review

A comprehensive search was conducted to identify relevant studies under the topic of difficulties, obstacles, and or problems that might face students during their TOEFL preparation program. Results of the search stated that no studies were conducted around the topic of the current study.

study hard. You should plan your study to cover all the aspects of each section of TOEFL. Good knowledge of English language and a vast vocabulary will be of great help. A good book or a good tutorial will be helpful for your study for TOEFL.

The second part of the TOEFL test prep is to practice well for the exam. Practice makes perfect. The practice part of TOEFL test prep may be further divided into three levels. In the first part students should practice a large number of similar question types, understand their difficulty and develop logic to handle them with minimum wastage of time during the exam. In the second part students should practice to answer the entire section at a stretch. These practices should be both timed and un-timed. The feedback from these practices should be used to identify the weaknesses in each section and follow it up with regular study to rectify the mistakes. The third part should be a practice of the complete test against time in test-like circumstances. The third part will not only prepare you mentally for the actual exam but will also make you aware of the problems and tensions you are likely to face during the examination. As mentioned earlier feedback from these tests should be used to focus your study to remove those weaknesses.

The third part of TOEFL test prep should be to know the format of the exam. This would mean to know the details of the questions types, marks distribution and time allotted for each section in detail. You should also familiarize yourself with the directions for different types of questions in the exam. This will not only give you tremendous confidence but also help you save a lot of time during the exam.

Recently, The Ministry of High Education in Jordan has required from each graduate student (MA& PhD students) to have an accepted TOEFL score in advance or accomplish a TOEFL test successfully as a graduation requirement. As a result of succeeding in the TOEFL test, graduated students should become fully aware of the following skills: listening, reading, structure, and Test of Written English.

Universities that hold TOEFL classes are required to prepare and graduate quality TOEFL students to use English language in the real world performance. Those TOEFL students should explore and use alternative English language skills to facilitate their different kinds of works and make it more effective. In order to achieve this goal, each university that has TOEFL students should take care of the TOEFL preparation program to be accomplished successfully.

Students' TOEFL Preparation Programs does not have much opportunities for development and improvement. In fact the TOEFL coursework does not have much care from the university as other courses because the responsibility of the final exams goes to the high ministry of education. Also, TOEFL course have been recently getting weaker because of the difficulties it faced. As a result, it is becoming obvious that with the decrease of care and insufficient instructional aids needed for preparing students, the TOEFL course work for preparing graduate students will not highly achieve its goals and or objectives.

If the universities want to achieve the TOEFL course goals mentioned, it must be more effective in preparing all necessary facilities and equipments and other needs that will adequately help preparing students to be successfully accomplished the TOEFL course. This study is a trail to determine the most important difficulties that face graduate students during their preparation for the TOEFL which affect their achievement in the test. It is hoped that achieving the study purposes will be professionally beneficial for universities, graduate students, and educators in question.

Problem of the study

In the last years, more and more Jordanian and other foreign students have applied to the graduate programs at Jordanian Universities to complete their higher education (MA and PhD) to meet their different needs.

Since the ministry of high education in Jordan imposed passing in TOEFL as a graduation condition for the graduate students. The intended students required taking the TOEFL test and pass in that test, otherwise those students should register and enroll the TOEFL course work at one of the Jordanian universities. After students finish the course work, he or she must take the unified final TOEFL test that is held by the ministry of high education.

Based on following up with the students results of the TOEFL test each year, and observations by the researcher who ,at the same time, is a teacher of the TOEFL course, and based on informal talks and discussions with TOEFL students, it was obvious that there were different difficulties that affect students' preparation and might impact their results in the TOEFL test also. Some of these difficulties are related to the materials (TOEFL curriculum), limited facilities and equipments in the university, and different student needs such as managing their time and others.

الرابع ولصالح الذكور في الحالتين. إلا أنه لم تكن هناك أية فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على أي مجال من مجالات الدراسة الخمسة أو على مستوى الأداة ككل بالنسبة لمتغيري الحقل الأكاديمي والدرجة الأكاديمية.

وفيما يتعلق بالسؤال المفتوح لعينة الدراسة والخاص بذكر أية صعوبات أخرى غير التي نذكرت في أداة الدراسة أشارت النتائج إلى وجود العديد من الملاحظات التي ذكرها أفراد عينة الدراسة والتي بطبيعتها لم تكن صعوبات وإنما كانت بمثابة قناعات أو آراء أو اقتراحات وكان من أهمها عدم قناعة الطلبة بضرورة وجود التوفل كشرط للتخرج حيث أن هذا الشرط يمكن أن يطبق على الطلبة المتخصصين في اللغة الإنجليزية فقط. هذا بالإضافة إلى عدم قناعة الطلبة بوجود فوائد لدراسة مادة التوفل وقناعتهم هي وجود هذه المادة لجوانب مادية بحتة.

واستنتجت الباحثة أن هناك صعوبات حقيقية تواجه الطلبة أثناء عملية إعدادهم لامتحان التوفل وإن أهم هذه الصعوبات تلك المتعلقة بالطلبة أنفسهم مثل رسوم المادة ورسوم الامتحان وكذلك الصعوبات الخاصة بطبيعة الامتحان، وقد أوصت الباحثة بضرورة أن تعمل كل جامعة وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي على إيجاد الحلول المناسبة لتذليل تلك المصاعب حتى لا تشكل عائق خلال عملية إعدادهم لامتحان التوفل.

الكلمات المفتاحية: امتحان التوفل، الإعداد لامتحان التوفل، طلبة الدراسات العليا، صعوبات عملية الإعداد.

Introduction

TOEFL is the test that aims at testing student's knowledge and usage of English language. The Test Of English as a Foreign Language (or TOEFL, pronounced "toe-full", or sometimes just "toffle") evaluates the potential success of an individual to use and understand Standard American English at a college level. This is required for non-native applicants at many American and English-speaking colleges and universities.

The TOEFL was first administered in 1964 and has since been taken by nearly 20 million students. It is administered worldwide by Educational Testing Service (ETS). <http://www.mytoeflsuccess.com/> (2009).

An excellent Test of English as a Foreign Language score is essential for a promising academic life and deciding on the appropriate TOEFL preparation course can help students reach the top percentiles among the tested ones. A program that magnifies graduate students testing aptitude while they are learning English lingo and terms will prove certainly helpful; especially if it gives some kind of vision about special strategies to utilize when the exam finally comes.

TOEFL consists of the following parts: Listening section, Reading section and Structure and Test of Written English section. Listening is a very difficult part. The peculiarity of listening task is that the speakers use American variant of the English and most students study British variant. The two are different in pronunciation as well as in the vocabulary. <http://www.mytoeflsuccess.com/> (2009).

The difficulty that students may encounter in the reading section of the test is that the texts chosen for the TOEFL contain for the most part certain specific scientific topics on biology, physiology nature, social and physical science, history and so on.

Essay is considered to be one of the most difficult part of the TOEFL. It has to be written according to concrete structure, be laconic (usually around 700 words) and relevant. The sentences should be precise and not very long. The topic of an essay should appear in the first several sentences in a so-called theses statement. Each of the next paragraphs should develop this topic, but each should discuss another aspect to it. So, the paragraphs have their own main ideas, which should also be stated clearly. Overall, the paragraphs must be arranged with cohesion and coherence.

Students who want to take the Test of English as a Foreign Language, or TOEFL should take into consideration that it is important for them to be prepared well before they take the test. So, we should remember that taking a TOEFL without being properly prepared for it is a waste of time and money. That's why graduate students have to take time to study so that they show the highest performance they are capable to do on the test.

Based on the previous facts, students must improve their English language skills to achieve a higher score on the TOEFL. The best way for doing this is to increase their English listening, speaking, reading, and writing skills. Because of this, the framework of the TOEFL curriculum must be built around comprehensive language training, especially in preparation for the TOEFL test.

A good TOEFL test preparation will require a well planning, dedicated and sincere effort from both the teacher and the student. TOEFL is a tough exam and the only way to do well in this exam is to prepare well. A thorough knowledge of the subject and a sincerely executed TOEFL test preparation will help you to secure a high TOEFL score.

TOEFL test prep should be divided into several parts each aiming to achieve a different goal. The first major part of TOEFL test preparation would be the study for the test. This part is very important and will play the role of an anchor for your preparation. There is no alternative to thorough study and good understanding of English language. You should

Difficulties that Face Graduate Students During their TOEFL Preparation Program at Jordanian Universities

Huda Al-Rawashdeh: English Language Center, Mutah University.

The paper was received on 2/12/2009

and accepted for publication on 9/6/2010

Abstract

This study aimed at determining the most important difficulties that face graduate students at Jordanian universities during their TOEFL preparation program. The study sample consisted of (179) graduate students (73 male, 106 female), who studied TOEFL class level (2), and they were deliberately chosen. The researcher used a self-developed questionnaire to measure the study purpose. Validity and reliability were inspected. Results of the study indicated that difficulties regarding "TOEFL students themselves" ranked first (m 4.28), then difficulties regarding "TOEFL test" ranked second (m 3.95). The difficulties related to the "TOEFL curriculum" ranked third (m 3.70), and difficulties related to the "equipment and facilities" ranked fourth (m 3.69), and finally difficulties related to the "language center staff" came in the end with fifth rank (m 2.25). Also results stated that there were significant differences ($\alpha \leq 0.05$) by the university variable on dimension 1 in favor of Mutah University, and on dimensions 4,5 in favor of the Hashemite University. Also, results revealed significant differences ($\alpha \leq 0.05$) between males and females on the instrument as a whole and on dimension 4 in favor of males. But there were not significant differences ($\alpha \leq 0.05$) on any dimension and or on the instrument as a whole by the academic area and the academic level variables. In regards to the open question about any other difficulties faced students, results pointed out that there are other varied notices, its nature were as ideas, suggestions, and believes. The most important two were that students do not believe that they should take the TOEFL, it should be just for students specialized in English language, the second one was that students are not convinced by the benefits of the TOEFL, and it is for materialistic purpose only.

The researcher concluded that there are real difficulties face graduate students during their preparation for the TOEFL test, and the most important of it was that related to students themselves as course and test tuition fees. The researcher recommends that each university should work with high ministry of education to overcome these difficulties so that they do not hindrance students' preparation for the TOEFL test.

Keywords: TOEFL test, TOEFL Preparation Program, Graduate Students, Preparation Program Difficulties.

الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية خلال مرحلة الإعداد لامتحان التوفل

هدى رواشده، مركز اللغة الانجليزية، جامعة مؤتة، الكرك، الاردن.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية خلال عملية إعدادهم لامتحان التوفل. تكونت عينة الدراسة من (179) طالب وطالبة دراسات عليا (73 ذكور، 106 إناث) الذين اكملوا دراسة مساق التوفل مستوى (2)، وقد تم اختيارهم جميعاً بصورة عمدية. قامت الباحثة بجمع البيانات باستخدام أداة قياس تم بنائها خصيصاً لقياس هدف الدراسة، وتم التحقق من معاملات الصدق والثبات.

أشارت النتائج إلى أن الصعوبات الخاصة بطلبة التوفل أنفسهم قد احتلت المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على عملية إعدادهم بمتوسط حسابي قدره (4.28). وكانت الصعوبات المتعلقة بامتحان التوفل قد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.95). ثم الصعوبات الخاصة بمنهاج مادة التوفل في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.70). وجاءت الصعوبات المتعلقة بالأدوات والتجهيزات في المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.69)، وكانت الصعوبات المتعلقة بالكفاءات البشرية في مركز اللغات قد جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.25). كذلك أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الصعوبات بين الجامعات الثلاثة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ظهرت تلك الفروق على المجال الأول ولصالح جامعة مؤتة، وعلى المجال الرابع والخامس لصالح الجامعة الهاشمية. أشارت النتائج أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الذكور والإناث على مستوى الأداة ككل وعلى المجال

References:

- Central Bank of Jordan, 1964-1993. Annual statistical series.
- Central Bank of Jordan, 1970-2007. Different Annual Reports between, Amman, Jordan.
- Department of Statistics, National Accounts, from (1970-2005). Amman, Jordan.
- El- Nader. H. M and Hurnedat . Empirical Investigation of the Impact of Import Prices on The Domestic Prices: The Case of Jordan 1970-1996, Abhath AL- Yarmouk 2000.
- International Financial Statistics, (IFS), year Book 1994.
- International Monetary Fund, (IMF), Financial statistics from (2005-2008).
- Melo O. and Vogt, 1984, Determinants of the demand for imports of Venezuela, Journal of development economics 14.351- 358
- Ministry of planning, 1993-1997. Economic and Social Development Plans, Amman, Jordan.
- Ministry of planning, Five year Plans (1986-1990.P.15) Amman, Jordan.
- Sarmad. K. (1989). the determinants of import demand in Pakistan, world development. Vol., 17.No.10, PP 1619- 1625.
- Shabbir. T & Mahmood , structural change in the import demand function for Pakistan, the Pakistan development , Review 1991.
- Shaltout. H.M. (1988). an econometric model of UAE import (1972- 1985), the economic and administrative science review. Issue No. 4
- Sheills, C.R. (1991). Errors in import demand estimates based upon unit- value indexes, The review of economics and.
- T.A, Bay lan and P.M Cuddy. (1987). "Elasticities of Import Demand and Economic Development" Elsevier science publishers, B.V (North Holland). 1986.
- Tayyeb and Riaz. (1991). Structural change in the import demand function for Pakistan, The Pakistan Development review, 30:4 Part 11 (winter 1991) PP. 1169- 1184.
- World Development Report. (1995). Will Arab Workers. Prosper or be left out in the Twenty First Century, Regional Perspective on 1995, world Bank, Oxford university press.

If we refer the average growth by N, then:

$$N = \frac{dy}{dt} \cdot \frac{1}{K_t} \dots\dots\dots(1)$$

Also $K = \frac{dk}{dt} \times \frac{1}{K_t} \dots\dots\dots(2)$

Which means

$$K = \frac{dk}{dt} / N \cdot \frac{1}{N} \dots\dots\dots(3)$$

Manipulating (2) we get the following

$$I_{1970} + (1 - c) \frac{I_{1969}}{N} \dots\dots\dots(4)$$

N = The average growth rate of GDP during the sixties

$$C = \frac{\text{consumption of fixed capital}}{\text{capital stock}}$$

$$= \frac{7.7}{35.8} = \frac{7.7}{924.1} = 0.008$$

$$0.038$$

Knowing (C ,I, N), therefore it is able to calculate the value of capital stock in (1970) as it follows:

$$K_{1970} = 25.2(1 - 0.008) \left[\frac{35.8}{0.038} \right] = 959.7$$

And from this, one could calculate the value of capital stock for the rest years up to 1993.

2. Michaely 1977 P 50 has argued against the export measurement, hence exports are the component of natural output and therefore autocorrelation is most likely to be present. For this, the authors have isolated the export effect by deducting the exports from the GDP, then calculated will be as follows:

Calculated RGDP = RGDP- Real Domestic Exports.

3. Even after corrected for serial autocorrelation and also there is no evidence of multicollinearity in the model.
4. The constant term was dropped out, because: (i) Theoretically, the total differential of the constant term is zero, i.e.

$$\frac{1}{Q} \cdot \frac{dQ}{dt} = \frac{1}{A} \cdot \frac{dA}{dt} + \frac{B_1}{L_1} \cdot \frac{dL}{dt} + \frac{B_2}{K_2} \cdot \frac{dK}{dt} + \frac{B_3}{X_3} \cdot \frac{dX}{dt}$$

In addition to that the civil war in 1970, created suspension in the Jordanian economy, as well as the consequences of the aid which was suspended by neighboring Arab countries. On the external level, the oil crises between 1976- 1980, and the Gulf war in (1990) and in 2003, presented problem returnees numbering about (400000) persons.

Conclusions:

In the study , the researcher examined the determinants of economic growth in Jordan. The aim of the study is to analyze the relationship between elasticities of labor, real capital, real export and real import and economic development. To analyze this relationship a conventional model based on the aggregat production function has been used with labor, capital, exports, import and dummy explanatory variables. The intended period is the period of which the Jordanian economy experienced in it a gradual transition from highly protected slow growth economy to open and rapidly development economy. The real (GDP) growth response over the period was similar most other developing countries. However the study results showed that there is a positive relationship between real capital growth and real export growth and real GDP growth , while there is a negative relationship between labor size growth and real GDP growth and there is anegative relationship between real import growth and real GDP growth.

Recommendations:

With respect to labor variable, Jordan has to adopt a comprehensive training program to improve labor productivity. Moreover, Jordan has to pay more attention to the disguised employment in the over manning in the public sector, as well as public employees are often under equipped and work in over crowded conditions.

Jordan also has to pay attention to the export sector which plays a significant role in the improvement of the balance trade as well as the balance of payment and subsequently enables the country to import the essential capital goods which are considered the formative power of economic development in the country and to raise labor productivity.

Foot notes:

1. The estimation of capital stock: The capital stock was generated for the whole period 1969-1993 in current Dinars. Capital stock has been calculated by employing a mathematical model based on the size of capital stock.

The estimation of this model has been applied by many empirical studies (Beogiel 1990,P3).

It is assumed that the value of capital stock in current period (t) equal the value of capital stock in previous year (t-1) adding to it, the new value investment in current period (t) minus the value of capital consumption in the previous year (t-1), this however can repeated by the following mathematical equation.

$$K_t = I_t + (1-c) K_{t-1}$$

where:

K=the (value) of capital stock in current period (t)

I_t = Gross fixed capital formation in current period (t).

C = average capital consumption.

Reforming the previous equation in order to be suitable for the research period 1970-1973.

Therefore, the equation, will be as follows: $I_{1970} + (1-c) K_{1969}$

Observing the equation, it has enabled us to estimate the value of capital stock in 1970 and the following years, if we only knew the value of capital stock in 1969. In order to the derive the of K 1969, we assumed that the Jordanian economy has experienced a stable economic growth during the sixties, where, the growth of nominal Gross Domestic remain the same, (growing the same).

In the same table (1) equation (1.2) results indicate that an improvement have been shown in the term of goodness of fit. The estimated sign of the coefficient are as expected except, the sign of labor and statistically significant at 1% level. Adding to this, the value of (D.W) lies in the inconclusive region which means that we can not conclude wether auto correlation does or does not exist.

In equation (1.3) the model perform quiet well in terms of adjusted (\bar{R}^2) and (DW), and the signs of the coefficients are as expected except the sign of labor which may be due to lack of capital growth compared, to labor size growth. The coefficient are statistical significant at 1% level.

In equation 1.4 the estimated sign are as expected except the labor variable which may be due to the proceeded explanation and (DW) shows that there is no autocorrelation is existed and (DW) lies in the inconclusive region and the coefficient sign are Statistically significant at 1% except labor at 5%.

Equation (2.3), without the constant, shows some statistic improvements. The model performs quite well and the (DW) declined.

The significance of (DW) is at 5%, the level of DW is in the inconclusive region which means we can't conclude wether autocorrelation does or does not exists. The labor variable coefficient is also negative.

Because of the proceeded results, a second order autocorrelation correction has been adopted, the results after the using of second order autocorrelation correction have improved.

As shown in table (3.3) the model performs quite well and all the expected sign (except labor) are statistically signification at 1% level. The value of (DW) indicate that there is no autocorrelation existing,

In more details, the results indicated that labor growth has a negative impact on the growth of real output. As shown a (1%) increase in the growth rate of labor size, leads to decrease of 0.291 % in the growth of real output and it's coefficient is statistically significant at 1% significancy level. This negative impact is due to the limited growth which leads to low marginal productivity of labor. The low of marginal productivity is due to the decline of real wage during stabilization episodes of the 1970s to late 1980, or to the lack of planned training programmes, and it may also due to the disguised employment in the public sector, hence the government policy has preferred to reduce investment and wages rather than employment. More over employees in the public sector often under- equipped and work in over crowded conditions, while the private sectore is engaged mainly in producing capital-intensive import substitutes. Most of new jobs are in low productivity wages services and agriculture (world development report, 1995). As shown in table (3) equation (3.3), indicated that there is appositve relationship between real capital stock growth (1) and real output growth. The equation shows that an increase by 1% in real capital stock leads to an increase of 0.55% increase of real output and it's coefficient is statically significant at 1% level. This result remark that real capital stock plays a crucial role in the growth of real output, because most industries capital intensively than labor. This is due to the belive of decision maker in the private sector, that the best way to achieve high economic profit is through adopting capital intensive technique, and therefore industrial development has been encouraged by enhancing the financial resources toward the industrial sectors. Adding to that, the mining and quarrying sectors depend heavily on machinery and heavy equipment.

Equation 3.3 in table (3) indicated also , that there is appositve relationship between real export growth rate and real output growth rate, and the coefficient is significance at 1% level. (High significance). A 1% increase in real export growth rate leads to an increase of 0.51% in real output growth rate. This strength relationship comes from forward and backward linkages between export and economic sectors. Moreover the effect of the export sector on the rest of economy sectors.

Ultimately equation 3.3 includes the Dummy variable to capture the effects of political instability and structural economic changes.

The result indicated that there is a negative impact as expected between the dummy variable and growth rate of real GDP and the coefficient significancy is at 1% level.

This strong negative impact comes from the internal and external factors affected the growth rate of real output in Jordan. Such as Arab Israel war in 1967 which established social and economic problems in the seventies and eighties for Jordan.

Table 2: Coefficients, t- values, Durbin watson (DW), \bar{R}_2 for real GDP equations (RYT) in along linear form without constant against :

Equation number	L Lab	L Rcap	L Rexp	L Rimp	Dum	R2	F-T	Dw	N
2.1	0.50 (2.87)*	0.89 (6.03)*				0.66	44.0	0.15	23
2.2	-1.08 (-4.35)*	0.234 (5.21)*	0.6 (6.33)*			0.89	82.4	1.04	23
2.3	-0.66 (-3.12)*	0.57 (7.02)*	0.43 (5.41)*	-0.31 3.67)*	(-0.17 (-3.58)* 3.58)*	0.91	90.7	1.67	23

Table 3: Coefficients, t- values, Durbin watso (DW), \bar{R}_2 for RDP equations (RYT) of the second Order Autocorrelation without constant in along- Linear form against:

Equation number	L Lab	L Reap	L Rexp	L Rimp	Dum	R2	F-T	Dw	N
3.1	-0.281 (-0.62)	0.91 (5.66)*				0.87	82.2	0.6	23
3.2	-0.21 (-0.492)	0.95 (7.63)*	0.092 (-0.566)			0.875	54.6	0.55	23
3.3	-0.81 (-3.76)*	0.55 (7.2)*	0.51 (5.82)*	(-0.42) (-5.22)*	-0.81 (-3.8)*	0.89	52.1	1.75	23

Where :

L Lab : Labor size growth rate

L Rcap: Real capital stock growth rate

L Rexp : Real Export Growth rate

L Rimp : Real import growth rate

Dum : Dummy Variable

The dummy

(1) In during the political instability period 1970- 1973 and 1987- 1991

(0) Is otherwise

t- Values are in parentheses

* Significant at 1%

** Significant at 5%

As indicated in table one equation (1), the model does not perform quite well, but it yields the correct signs and statistically significant at 1%, the values of DW shows that there is autocorrelation. The existence of this autocorrelation may be due to missing variables or incorrect function form.

had been chosen in which those variables enter as inputs in gross domestic product. This model had been employed because it is deemed to be the most appropriate tool for the explanatory variables effect in this research. The econometric model which is derived from the above function avoid the lag variable in exports and imports variables in particular because they are not significantly different from zero. By doing the total differentiation in both sides of the function with respect to time and by applying a log transformation in order to linearize the proceeded function in parameters, the resulted log linear model is as follows :

$$\text{Log } y_t = \text{log}a_0 + a_1 \text{Log } L_t + a_2 \text{Log } K_t + a_3 \text{Log } X_t + a_4 \text{Log } M_t + a_5 \text{Log } \text{Dum}_t + U_t$$

The expected values of the coefficients are :

$$a_1 > 0, a_2 > 0, a_3 > 0 \text{ and } a_4 < 0$$

The values of the coefficients of the independent variable measured the degree of the responsiveness (Elasticities) of RDP, as a result of the change of the explanatory variables namely a_1 , a_2 , a_3 and a_4 which represent the labor, capital, exports and imports elasticities respectively.

To avoid the autocorrelation results from exports in RGDP, the researcher avoid this by isolating the export effect, by deducting the domestic exports from the RGDP, then calculating RGDP will be as follows :

$$\text{RGDP} = \text{RGDP} - \text{Real domestic exports.}$$

The Empirical Results

The following tables show the empirical results of the Ordinary Least Square (OLS) model, and the Second Order Autocorrelation (AR2), for the growth of real (GDP) in a log linear form against the growth rate of labor size, real capital stock, real domestic exports, real domestic imports and dummy variable.

Table 1: Coefficients, t- values, Durbin Watson (DW), \bar{R}_2 and FT for real GDP equations (RYT) in along linear form against:

Equation number	constant	L Lab	L Rcap	L Rexp	L Rimp	Dum	R_2	F-T	Dw	N
1.1	2.7 (1.27)	0.578 (2.89)*	0.610 (2.422)*				0.7 ₂	22.5	0.19	23
1.2	0.711 (0.442)	-0.1 (-3.341)* 3.341*	0.41 (2.322)*	0.556 (5.92)*			0.88	52.6	1.04	23
1.3	-0.72 (-0.561)	-0.792 (-3.12)*	0.66 (4.22)*	0.430 (5.12)*	-0.17 (-3.5) (3.5)*		0.91	64.7	1.59	23
1.4	-0.521 (-0.50)	-2.11 (-3.2)**	0.78 (3.98)**	0.470 (4.89)*	-0.321 (-0.28) 0.28	-0.21 (-3.51)*	0.92	62.2	1.8	23

An empirical study was prepared by Melo and Vogt (1984) provided estimates for relative price and income elasticities of imports demand and its impact on the economic development in Venezuela for the period between 1962 and 1979. They suggested a number of interesting hypotheses of a more general nature regarding the behavior of import elasticity in the course in come of economic development. They argued that increase in elasticities of imports demand are taken as reflecting an increase in the degree of openness of an economy. They suggested also that increases in the relative price elasticities of import demand is indicative of progress in increased import substitution capacity by developing countries.

Another study was published by Baylan and Cuddy (1987). In their research, they examined the relationship between imports demand elasticities and economic growth in the republic of the Ireland. They employed a conventional import demand model contains income and price as independent variables. The results of their research indicated that price in the Irish case played an insignificant role in influencing the total imports on its major components. The results also suggest that it is difficult to make generalization with respect to import demand equation performance over the course of development.

Furthermore, Shaltout (1988), Presented an econometric research to specify an econometric model of demand for (UAE) imports and to estimate the parameters of disaggregate import categories, as well as aggregate imports. The results of the research indicated that the real income variable turned to be the major explanatory variable in the (UAE) import demand function . while the relative price variable is not significant factor in determining (UAE) demand for imports.

An empirical study presented by Sarmad .K (1989) used a log linear form to determine empirically the appropriate formulation of the import demand function.

The results of the study, indicated that price, and income elasticities are distinctly different from those of the developed and middle income countries. Income elasticities are in a number of cases greater than one, while relative price elasticities are much less than one.

A structure change in the import demand function for Pakistan had presented by Shabbir and Mahmood empirical study (1991). The main conclusions of their study were that the average import demand function for Pakistan experienced structural break at the end 1971- 1972.

Adding to this, the nature of the structural change cannot be captured adequately by simply adding a dummy variable for the year 1971- 1972. It found also that both the output as well as the price elasticities change across the regime.

Shiells (1991) presented a research about errors in import demand estimator base upon unit- value indexes. The result indicated that using unit- value indexes does not greatly affect estimated import demand elasticity.

Tayyeb and Riaz (1991), in their empirical research explored the timing and nature of a once for all shift in the aggregate import demand function for Pakistan. The results showed and confirmed that the import demand function shifted in the year 1972- 1973 in such a way that import become more sensitive (elastic) to GNP and less sensitive to the relative price of imports. Moreover, the increase in income after 1972 has been source of fast growth in imports in Pakistan. The increase in the relative price of import has not been a forceful distinctive for import.

An econometric study prepared by EL- Nader and Hmedat (1996), examined the impact of import prices on Jordan's domestic prices. The empirical results showed that Jordanian economy highly sensitive to the inflationary impulses from the world outside.

The study model :

In order to capture the effect of Labor, Capital, exports and imports on seal gross domes product (RDP) growth, a conventional econometric model based on cobb- Douglas production function.

$$Y_t = AL^{a1} K^{a2} X^{a3} M^{a4} eu$$

Introduction:

Because Jordan is a small and poor country in natural resources, the country had considered economic growth as one of its main objectives.

In the fifties, sixties and seventies, the economic development in Jordan suffered from several obstacles and barriers, such as the big dependence on tariffs and quota restrictions.

In the last few decades, Jordan recognized the failure of this strategy and a new economic strategy had been obtained. Therefore, reorientation in economic policy in favour with foreign trade liberalization strategy encouragement had been adopted. Since the first half of seventies, Jordan strategy took the form of tariff reduction and exports promotion through the encouragement of foreign direct investment.

Because of this strategy, Jordan has witnessed buoyancy in economic growth in GDP during the period 1973- 1995 and from 1996- 2007, The nominal GDP increased from 211.8 million JDs in 1973 to 3595.7 million JDs in 1993, and to 11877.4 million JDs in 2007. (Central Bank of Jordan, different annual Reports between 1970 and 2007). In the last decade (1996- 2007) Jordan accelerated the openness of the Jordanian economy on the foreign world, and proceeded to dismantle the elaborate structure of protection erected over the previous fifty years. However, in a short period, Jordan had moved from being highly protected economy to become one of the most open economies by international standards.

In the light of the fact that Jordan has poor resources base, the successful strategy of exports led economic development depended critically on the importation of most of the essential inputs for productive purposes. Therefore, imports increased from 3635.2 million JDs in 1976 to 9593.5 JDs in 2007 (Ministry of planning, Economic and social Development Plans (1993-1997), Amman, Jordan).

The problem of trade deficit did not represent a major constraint on development due to substantial direct foreign investment from foreign world, and neighboring Arab Gulf Countries. However, the external sector played a major role in the national economy in Jordan in both terms of its contribution to GDP and in meeting consumer and capital investment needs. (Ministry of planning, Five years plan 1986- 1990 p.15, Amman, Jordan). The indicators support the preceding argument. The openness of Jordan's economy increased from 35.5% in 1970 to 87.4% in 1993 and to 115.37% in 2007. (Central Bank of Jordan, annual reports from 1970- 2007).

This remarkable percentage indicates, the increased dependence of the Jordanian economy on the foreign market, which consequently makes the economy highly sensitive to external events. In the import side, an important change occurred in terms of value and size and composition. This is due to the Jordan's economy expansion and its needs to raw materials, intermediate and consumption goods.

However, the objective of this study is to investigate and test the empirical relationship between foreign trade (exports and import), labor, and capital growth and economic growth.

To achieve this objective, a theoretical literature review on the role of imports and exports and other explanatory variable had been reviewed.

Adding to this an empirical analysis had been performed based on annual data for the period 1980-2007 drawn from the annual reports of the Central Bank of Jordan, (Annual statistical series, 1964-1993). (International financial statistics, (IFS), Year Book 1994) department of statistics, (National accounts) 1965-2005, Jordan. and from the International Monetary Fund (IMF) Financial statistics, 2005, 2006 and 2007;.

Literature Search:

Since 1950s, the world witnessed a large discussion in the literature about the relationship between foreign trade expansion, labor and capital and economic growth in both developing and developed countries, and in particular after Britton Woods at 1945. Since that time, many theoretical and empirical studies have been conducted to assess the role of those factors in economic growth. Most of these studies remarked that imports play a negative role in the economic growth, while exports and capital accumulation played a positive role.

The Determinants of Economic Growth in Jordan

Ahmad Diab AL-Raimony, Department of Economics, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

The paper was received on 26/11/2009

and accepted for publication on 9/2/2010

Abstract

This paper estimates the role of exports, imports, labor and capital Variables in real GDP growth in Jordan.

To examine the empirical relationship between these explanatory variables and real GDP growth, the paper used a standard linearized cobb- Douglas production function. The used annual data covered the period between 1980- 2008, applying Ordinary Least Square (OLS) and Second Order Auto Correlation Techniques.

The model results indicated that. there is appositive relationship between capital growth, and export growth, and real CDP growth and negative relationship between labor growth and real imports and real economic growth Any how the research results in general are consistent with most studies in this field except the role of labor force growth and real GDP growth.

محددات النمو الإقتصادي في الأردن

أحمد نيباب الريموني، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار المحددات الرئيسية للنمو الإقتصادي في الأردن (الصادرات، المستوردات، العمل، رأس المال).

ولإختبار العلاقة بين هذه المتغيرات التوضيحية والنمو الإقتصادي الحقيقي فقد تم استخدام معادلة كوب دوجلاس الانحدارية *Astandord Linear Cobb-Douglas Production Function* باستخدام البيانات السنوية للفترة الواقعة بين (1985 - 2010) وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). كما تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بتطبيق طريقة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية (AR_2).

وقد دلت نتائج الدراسة على أن الناتج الحقيقي يتأثر إيجابياً بنمو رأس المال ونمو الصادرات، بينما يتأثر سلبياً بنمو العمل ونمو المستوردات، وبهذا فقد جاءت نتائج الدراسة منسجمة بشكل عام مع معظم نتائج الدراسات السابقة في هذا الموضوع ما عدا دور العمل في نمو الناتج الحقيقي.

- Ibn Hisham , Abu Muhammad ‘Abd al-Malik. *al- Sīra al-nabawiyya*. Ed. M. al-Saqqā, elt. Cairo: Mustafa al-Babi al-Halabi, 1936.
- Ibn al-Kalbi, Abu Mundhir Hisham. 1986, *Jamharat al-nasab*. Ed. N. Hasan. Beirut: ‘Alam al-Kutub.
- Ibn Khaldun, Abu Zayd ‘Abd al-Rahman. *al- ‘Ibar wa-diwān al-mubtada’ wa-al-khabar fī-ayyām al-‘arab wa-al-‘ajam wa-al-barbar wa-man ‘āṣarahum min dhawī al-sulṭān al-akbar*. Beirut: Dar al-Kitab al-Lubnani, 1956- 61.
- Ibn Sa‘d, Abu ‘Abd Allah Muhammad. *al- Ṭabaqāt al-kabīr*. Ed. Brockelmann. Leiden: Brill, 1904- 18.
- Al-Isfahani, Abu al-Faraj ‘Ali b. al-Husayn. *al- Aghānī*. Cairo: Dar al-Kutub, 1927- 74.
- Jones, J. M. B. "The Chronology of the maghāzi: a textual survey." *Bulletin of the School of African and Oriental Studies* 19 (1957):245- 280.
- Khalifa b. Khayyat. 1967, *al- Ṭabaqāt*. Ed. A. D. al-'Umari. Baghdad: Jami‘at Baghdad.
- Kharbutli, 'A. H. 1973, *al- Islām wa al-lḥaraka al-mudādda*. Cairo: Dar al-Fikr al-‘Arabi.
- Kister, M. J. "Mecca and Tamīm (aspects of their relations). *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 8 (1965): 113- 163.
- Majid, ‘A-M. 1975, *al- Tārīkh al-siyāsī li al-dawla al-‘arabiyya*. Cairo: Maktabat al-Anglo al-Misriyya.
- al-Mingari, Nasr b. Muzahim. *Waq ‘at Siffīn*. Ed. ‘A-S. Harun. Cairo: al-Khanji, 1365 A. H.
- al-Mubarrad, Abu al-'Abbās b. Yazid. *al-Kāmil fī al-luḡa wa al-adab*. Ed. A. M. Shakir. Cairo: al-Maktaba al-Tijariyya, 1936- 1943.
- al-Mufaddaliyyāt*. Ed C. Lyall. Oxford, 1921.
- Naqā'id Jarīr wa al-Farazdaq*. Ed. A. A. Bevan. Leiden: Brill, 1905- 7.
- Ramini, Irsan, 1989, *The Tribe of Tamim and the origins of the early crisis in the Caliphate*. Ph.D. thesis. Cambridge Univ.
- Shaban, M. A. 1971, *Islamic History: a new interpretation*. Vol. 1. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- Shoufani, E. 1973, *al-Ridda and the Muslim conquest of Arabia*. Beirut.
- Al-Tabari, Abu Ja‘far Muhammad b. Jarir. *Tārīkh al-rusul wa al-mulūk*. Ed. M. J. de Goeje, elt. Leiden: Brill, 1879- 1901.
- Thilo, U. 1958, *Die Ortsnamen in der Altrabischen Poesie*. Wiesbaden.
- ‘Urwa b. al-Zubayr b. al-'Awwam al-Qurashi. *Maghāzī Rasūl Allāh* (transmission of Abu al-Aswad Muhammad b. ‘Abd al-Rahman b. Nawfal). Ed. M. M. al-A‘zami. Riyad: Maktab al-Tarbiya al-‘Arabi, 1981.
- al-Wāqidi, Muhammad b. 'Umar. 1966, *al-Maghāzī*. Ed. M. Jones. London: Oxford Univ. Press.
- Watt, W. M. 1956, *Muhammad at Medina*. Oxford: Clarendon Press.
- Wellhausen, J. 1973, *The Arab kingdom and its fall*. Trans.M. G. Weir. London.
- Yaquṭ b. ‘Abd Allah al-Hamawī. *Mu‘jam al-buldān*. Ed. Wustefeld. Leipzig, 1866- 1873.

granted his dating and so generally assumed that the *wuḥūd* drift to Madīna continued over a period of two full years (cf., for instance, *Wellhausen's* "The incorporation of the whole of Arabia into Islam was sealed by the "Barā'a" of the year 9 and the *Ḥijjat al-Wadā'* of the year 10" (22); also Watt (79). But such an attempt to accommodate the two conflicting accounts on the date of the is unnecessary: al-Wāqidī's chronology is defective, and the link between the visits and the "Barā'a" seems to be unmistakable

References

- Abu Faris, Muḥammad 'Abd al-Qadir. 1984, *Ghazwat al-Hudaybiyya*. Amman: Dar al-Furqan.
- Arafat, W. "An Interpretation of the different accounts of the visit of the Tamīm delegation to the Prophet in A.H. 9." *The Bulletin of the School of African and Oriental Studies* 17 (1955): 416- 425.
- Al-Aswad B. Ya'Fur. 1970, *Diwan*. Ed. Nuri Al-Qaysi. Baghdad: Wizarat Al-Thaqafa Wa Al-'Ilam.
- Al-Aubaydi, 'Abd al-Jabbar. 1986, "Qabīlat Tamīm al-'arabiyya bayn al-Jāhiliyya wa-al-islām." *Annals of the Faculty of Arts*. Kuwait University.
- Al-Balādhurī, Ahmad b. Yahya. 1959, *Ansāb al-ashrāf*: Ms. Sulleymaniye (Kutuphanesi (Reisulkuttap Mustafa Efendi), nos. 597, 598; Vol. 1, ed. Muḥammad Hamid Allah, Cairo.
- Futūḥ al-buldān*. Ed. S. al-Munjid. Cairo: Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 1956- 7.
- al-Balansi, Abu al-Rabi' Sulayman b. Musa. 1970, *Tārīkh al-ridda* (An extract from his *Kitāb al-iktifā' bi-mā tadammanahū min maghāzī al-Mustafā wa-maghāzī al-khulafā'*). Ed. Khurshid Ahmad Fariq. New Delhi: Indian Inst. of Islamic Studies.
- Belyaev, E. A. 1969, *Arabs, Islam and the Arab Caliphate in the early middle ages*. New York : Praeger.
- al-Bukhari, Abu 'Abd Allah Muhammad b. Isma'il. 1941, *al- Tārīkh al-Kabīr*. Hyderabad: Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyya.
- Caetani, Leone. *Annali dell' Islam*. Milano, 1905- 26.
- Studi di storia Orientali*. Milano: Hoepli, 1911.
- Caskel, W. 1966, *Gamharat an-nasab*. Band 1. Leiden: Brill.
- al-Dinawari, Abu Hanifa ahmad b. Dawud. 1960, *al-Akhhbār al-ḥwāl*. Ed. 'A. M. 'Amir. Cairo: Wizarat al-Thaqafa wa al-Irshad al-Qawmi.
- Donner, F. M. 1981, *The early Islamic conquests*. Princeton: NJ : Univ. Pr..
- EI. (The Encyclopaedia of Islam)*. First edition. Leiden: Brill, 1913- 38.
- EI. (The Encyclopaedia of Islam)*. New edition. Leiden: Brill, 1960.
- Gabrieli, F. 1965, *A Short history of the Arabs*. Trans. Salvator Attansio. London.
- Hamid Allah, Muhammad. 1941, *Majmū'at al-wathā'iq al-siyāsiyya fī al-'ahd al-nabawī wa al-khilāfa al-rāshida*. Cairo: Lagnat al-Ta'lif wa al-Tarjama wa al-Nashr.
- Hasan, Hasan Ibrahim. 1964, *Tārīkh al-islām*. Cairo: Dar al-Andalus.
- Hitti, P. K. 1953, *History of the Arabs*. 6th edn. London: Macmillan.
- Ibn 'Abd Rabbih. Abu 'Umar Ahmad b. Muḥammad. *al-'Iqd al-Farīd*. Ed. A. Amin, elt. Cairo: Lajnat al-Ta'lif wa al-Tarjama wa-al-Nashr, 1940- 65.
- Ibn al-Athir, 'Izz al-Din 'Ali Abu al-Hasan. *al- Kāmil fī al-tārīkh*. Beirut: Dar Sadir, 1965- 7.
- Ibn Durayd, Muhammad b. al-Hasan. 1958, *al- Ishtiqaq*. Ed. 'A-S. Harun. Cairo: Mu'assasat al-Khanji.
- Ibn Habib, Abu Ja'far Muhammad. *al-Muhabbar*. Ed. Lichtenstaedter. Beirut: al-Maktab al-Tijari, 196-.
- Ibn Hajar, Shihab al-Din Ahmad. 1888, *al- Iṣāba fī-tamyīz al-ṣaḥāba*. Vols. I-II ed. A. Sprenger, elt. Calcutta: Bishop's College Press, 1856; Vols. III-IV ed. Maulawi 'Abd al-Hayy. Calcutta: Bishop's College Press.
- *Tahdhīb al-tahdhīb*. Hyderabad: Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyya, 1907- 9.
- Ibn Hazm, Abu Muhammad 'Ali. 1971, *Jamharat ansāb al-'arab*. Ed. 'A-S. Harun. Cairo: Dar al-Ma'arif.

- ³³ For Samura's genealogy, see *ibid.*; for the captives being from 'Adī b. Jundab, see above, note 45.
- ³⁴ Appointed by Muḥammad responsible for the *ṣadaqāt* of B. al-'Anbar and other sections from B. 'Amr b. Tamīm (Ṭab., ser 1: 1909.1), and put in charge of al-Yamāma by Khālīd b. al-Walīd following the subjugation of Hanīfa (Balādhurī, *Futūh* 108).
- ³⁵ Ibn al-Kalbī (253.7) says of him "*kana sharīfan ra'isan.*"
- ³⁶ Or a son of a cousin (cf. Ibn al-Kalbī 253.4; Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 1042.1).
- ³⁷ Given by Ibn Ḥajar (*Iṣāba* 1: 1038.21) as Rabī'a b. Ruqay'. But compare Caskel 2: 481.
- ³⁸ This seems to explain why the Prophet demanded a ransom for freeing the captives; he wanted to give compensations to the Fazārīs, who regarded the captives as spoils of war.
- ³⁹ Ibn Ishāq was aware of these leaders' connection with the captive issue but not with the actual background of their presence in Madīna; hence his reference to them as members of the 'Anbarī deputation.
- ⁴⁰ A prominent religious figure in early Basra (See Ibn Hazm 217; Khalfā, *Ṭabaqāt* 44.)
- ⁴¹ "*wa-fī kulli 'l-qabā'ili kathratun wa-'adad*" (2: 242.20). This is also what Ibn Hishām (4: 63.12f., 132.7f.) seems to imply.
- ⁴² See, for instants, Watt ("Submission of Mecca"); Shaban, *Islamic* 13; Donner, *Conquests* 63.
- ⁴³ Cf. al-Zuhūrī's "*wa-laqaḍ dakhala fī-tilka 'l-sanatayni mithla mā kāna fī-'l-Islāmi qabla dhālika aw akthar*" (Ibn Hishām 3: 336- 7). He obviously refer here to the tribal support Muḥammad received during those two years (cf. Ibn Hishām 's comment on the statement).
- ⁴⁴ 193.16 (cf. Ibn Hishām 4: 276.4). This information can be corroborated by Ibn Durayd's description of al-Aqra' as "*a sharīf both in the Jāhiliyya and in Islam*" (239.10). Also the restrictive phrase "*fī-awwali 'l-Islām*" may indicate that al-Mubarrad transmits, here, a genuine piece of information.
- ⁴⁵ That they were the only tribal leaders to be treated as such is highlighted by a well-known poem (Ibn Hishām 4: 136- 7) in which the Sulamī al-'Abbās b. Mirdās expressed his dissatisfaction with the share allocated to him in the spoils of Ḥunayn compared with the shares allocated to al-Aqra' and 'Uyayna.
- ⁴⁶ Cf. *Naqā'id* 149, 150, 151, 153, 155, 448, 601, and see Bevan's annotation on the place of "al-Kulāb" ("site of a battle in which the Sa'd ibn Zayd-Manāt and the Ribāb defeated the Madhḥij and their allies" (*idem*. 3: 266)). See also Ibn 'Abd Rabbih V: 231.
- ⁴⁷ *Ansāb*— Ms. II: 873.16f. ("When al-Aqra' arrived in Madīna accompanied by the Tamīm deputation, the Prophet addressed him: 'Only if your people did not hesitate to embrace Islam.' He replied: 'Oh Messenger of God, a people of whom you have one thousand did not hesitate.'")
- ⁴⁸ Muzayna apparently had the same potential as the other main Ḥijāzī tribes, such as Aslam and Ghifār. Now, a report by al-Wāqidī (690) puts the number of troops volunteered by Aslam and Ghifār combined at 200. This is suggestive for Muzayna at Makka.
- ⁴⁹ For the system itself, see Ramini, *Origins* 121.
- ⁵⁰ The absence of specific information about the cooperation of some remaining important sections of the tribe is apparently a gap in the reporting.
- ⁵¹ Translated by Malik G. Farid, *The holy Qur'an* 394-5.
- ⁵² Ibn Ishāq's account of the date of the *wufūd* visits goes as follows: "After Makka had been conquered, and after the Prophet had returned from [the expedition of] Ṭabūk and the tribe of Thaḳīf declared Islam and paid homage to him, the deputations of the Arabs came to him from every direction in Arabia" (Ibn Hishām 4: 205- 6). It's abundantly clear from this statement that the *wufūd* drift to Madīna began some time after the submission of Thaḳīf, which occurred late in the year 9 A.H. (630 AD.). Indeed, al-Ṭabrī's survey of the *wufūd*, the chronological framework of which is given according to al-Wāqidī, shows that the majority of these deputations arrived in Madīna in the course of the year 10 A.H. (631/632 AD.). Al-Wāqidī's dating of the other visits remains to be checked; at least, in the case of the Tamīm deputation, he is wrong. Modern scholars for their part took for

- ¹⁴ Cf. al-Wāqidī (935.3), where his phrase does give the impression that 'Uyayna crossed hostile territories on his way to attacking the 'Anbarīs near Makka.
- ¹⁵ They are: Dhāt Aṭlāḥ, B. al-'Anbar, al-Khadīd, Dhāt al-Salāsīl and Baṭn Iḍam respectively. In al-Ṭabrī, however, Ibn Ishāq is cited on the details of these expeditions, while they are dated according to al-Wāqidī. In Watt's Table of "Expeditions and Dates (339- 43), al-Wāqidī's dating is adopted. Significantly, Ibn al-Athīr (2: 273.4) did not follow al-Ṭabrī or al-Wāqidī on the date of the raid against B. al-'Anbar; he dates it in the year 8, although he does not specify the month.
- ¹⁶ His report on the incident starts from where the raid ended (Ibn Hishām 4: 269- 70; Ṭab., ser. 1: 1762.3f.).
- ¹⁷ For further information about him see Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 1041- 2
- ¹⁸ Cf. a comment on the number, above, note 9.
- ¹⁹ Ṭab., ser. 1: 1546- 7. The treaty is discussed thoroughly by Watt (46- 52), and a special study on the event has been published by Abū Fāris.
- ²⁰ Hence a Muslim tax collector was found in their territory before the conquest of Makka
- ²¹ Cf. Watt 138, where there is speculation about this.
- ²² In addition to his reputation in the *ayyām* field (see *Naqā'iḍ* (refer to index); Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 872- 4), he was a prominent judge (Ibn Ḥabīb 134, 183) and his name is also listed among the *jarrārūn*, i.e. those who each led in a single battle 1,000 men or more (*ibid.* 247).
- ²³ See Ibn Hishām 4: 136- 7; Wāqidī 803- 4 (various authorities); 'Urwa 211. It's puzzling that Ibn Khaldūn (2: 825.2) says: "*wa-qad kāna 'l-Aqra' u wa-'Uyayntu shahidā fatḥa Makkata wa-khaybara wa-ḥiṣāra 'l-Tā'if*" for 'Uyayna was still at variance with the Muslims when the Khaybar expedition took place. This, together with the names sequence, suggests that "Khaybar" is a clerical mistake for "Ḥunayn".
- ²⁴ Ḥamid Allah is right in identifying "al-Aqra'" mentioned in this document as al-Aqra' b. Ḥābis, for except for him none of the other al-Aqra's in the lists of the Companions had any connection with al-Baḥrayn.
- ²⁵ Comparing the content of the letter with the contents of the other letters (see *ibid.* nos.: 56, 56, 60, 61, 62, 63) it's clear that it belonged to an earlier stage of the contact between the Prophet and Ḥajar.
- ²⁶ Cf. Watt, 138- 9.
- ²⁷ We know practically nothing about the activities of 'Uṭārid b. Ḥājib b. Zurāra, whose descendents claimed the leadership of Tamīm in Kūfa (see Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 854f.; Ibn al-Kalbī 198- 9; Minqarī 232, 252), and the circulated story that he presided over the Tamīm deputation (Ibn Hishām 4: 206) is only an echo of the honorable position attained by his descendants. Al-Qa'qā' b. Ma'bad, on the other hand, is described as a man of great power within Tamīm (Ibn Durayd 237.10). That's true (see below, note 66), but it's not without significance that Ibn Durayd himself declined to refer to him as *sharīf*, although he did so in the case of al-Aqra' b. Ḥābis.
- ²⁸ He was given the command over the rub' of Tamīm and Hamadān in Kūfa in the Umayyad Caliphate (Ibn al-Kalbī 199). For further information about him see Ṭabrī (refer to index).
- ²⁹ "A man of great power among Tamīm" (Ibn Durayd 237); "Entitled to the *mirbā'* in pre-Islamic times" (Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 864). He is eulogized by the well-known al-Musayyab b. 'Alas in a poem of al-*Mufaddaliyyāt* collection (no. XI), and Ibn Ḥabīb (141) lists him with the "*ajwād al-'Arab*". His son al-Ḥuṣayn was apparently appointed over the whole of Tamīm in the battle of al-Qādisiyya (cf. Dīnawarī 114.7 (read al-Ḥuṣayn b. al- Qa'qā' b. Ma'bad); Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2:864.22).
- ³⁰ There is a hackneyed story about a Tamīmī man called Dhū al-khuwayṣira, who is said to have criticized Muḥammad over the division of the spoils of Ḥunayn (Ibn Hishām 4: 139- 40) but whose specific identity is still virtually unknown. Some report attributes him to B. Sa'd and define his name as Hurqūṣ b. Zuhayr, but this is evidently baseless (See what Ibn Ḥajar has on the issue 1: 656, 771- 2, 990- 1, 993, 1661, 1969, 2446, 2450).
- ³¹ According to a variant account on the authority of al-Madā'inī (Ibn Ḥajar, *Iṣāba* 3: 1303), one third of the prisoners were ransomed, while the rest were freed for nothing. Whatever the case, none of them would have been freed if no ransom had been paid.
- ³² See Ibn Hishām 4: 270.4 (the text reads "Sabra"; Ṭabrī (ser. 1: 1762.10) reads "Sabra/ Yasra", but cf. Ibn al-Kalbī 253.9; Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 1042.27; Ibn Ḥazm 208.4).

however, where the most obstinate tribal opposition to Islam was centered, he had directed his efforts to establishing a wide network of alliances with Arab tribes in order not only to affirm his political power but also to isolate Quraysh and Thaḳīf and to force them to acknowledge his dominance in western Arabia. At that particular stage of the evolution of the Muslim state the Prophet was not in a position to demand full obedience to Islam from his tribal allies. Now, with the opposition to the authority of Madīna in western Arabia eliminated, the Muslim state automatically entered a new phase of its evolution and so an overall review of its relations with the tribes became inevitable. Hence the Prophet terminated his contracts with his allies and demanded from all Arabs, friends and enemies alike, unconditional full submission to Islam. The Zakāt or Ṣadaqa he imposed on the tribes was virtually the same as the itāwa the pre-Islamic Arab rulers had exacted from their subjects. This tax was the conventional symbol of allegiance to the ruler. But by insisting on a particular ritual to be strictly observed by his followers the Prophet made himself distinct and gave a new dimension to the old concept of authority and allegiance in Arabia. In the revelations noted above, repentance to Allah and observation of the prayer are placed before the payment of Ṣadaqa. This is no coincidence. It is a priority in emphasis that carried the Prophet's message to the tribes: submission to Islam as a spiritual power must come before submission to it as a political authority.

Notes

- * Extracted, with unsubstantial changes and additions, from the author's (unpublished) Ph.D. thesis "The Tribe of Tamīm and the origins of the early crisis in the Caliphate" (Cambridge University, January 1989).
- ¹ The various accounts of Tamīm's conversion to Islam and their involvement in the *rida* were tested by Caetani in his monumental "dell' Islam" (ii/i: 626f.).
- ² See also: *IE.*, First edn., s.v. Saḍjāḥ, where the author (V., Vacca), in his assessment of Saḍjāḥ's influence on Tamīm, goes even further than Caetani ("The prophetess was no outsider. She really belonged to the Tamīm, as the end of her career implies, and had gained, probably for some time before Muḥammad's death, the support of her whole tribe"); idem, s.v. Tamīm (by G. Levi Della Vida); Hiitti 140- 1; Gabrieli 48; Belyaev 123; Shaban 30.
- 2/2 see also: Majid 148, 150- 1; Kharbutli 170- 1.
- ³ Also in Ibn Sa'd i/ii: 40- 1.
- ⁴ Or 'Usfān according to another version also given by al-Wāqidī. The two places are adjacent to each other and situated near al-Ḥudabiyya, 36 miles north of Makka (see Yāqūt, s.v. Ashṭāṭ; Thilo, s.v. 'Usfān).
- ⁵ Cf. Ibn Ḥajar, *Iṣāba* 1: 160.8, where the number is given as "sab'īna wa-mi'a"— possibly a mistake for "sab'īna aw mi'a"
- ⁶ Also in al-Ḥijāz between Makka and Madīna (see Yāqūt, s.v. al-Suqyā).
- ⁷ This particular detail is mentioned in the *Sūra* 49 of the *Qur'ān*, thus this *Sūra* is titled "al-Ḥujurāt". Therefore, the deputation event is to be widely reported in the *Tafsīr* compilations as well as those of the *Ḥadīth*. The traditional reading of the *Qur'ān* verses on the occasion doesn't refer to Tamīm by name, but compare a variant reading pointed out by al-Ṭabrī (ser. 1: 1717.8).
- ⁸ The literary output of the contest, especially the poem attributed to Ḥassān b. Thābit, has been examined by Arafat (416- 25) and dismissed as an invention of later days, but compare a different view by Kister (148- 51).
- ⁹ As is quite obvious from the general context of the story, although there is no direct reference to the proclamation of Islam (cf. Watt 138).
- ¹⁰ Arafat (424) failed to take note of this despite his critical approach to the story.
- ¹¹ Ibn Ishāq for his part gives his account on the ultimate authority of 'Abd Allāh b. Abī Bakr (see Ṭab., ser. 1: 1758.7, 1761.19). It is to be noted, however, that while the ḥujurāt incident is linked with the visit of the Tamīm's deputation in Ibn Ishāq's account, it is with the raid that it is linked in Ibn Ḥajar's, which is quite possibly the correct version (cf. Wāqidī 975.14; *Naqā'id* 747.17).
- ¹² On the ultimate authority of al-Dahhāk b. 'Uthmān al-Khizāmi, who lived one or two generations before Ibn Ishāq (see Bukhārī, *Tārīkh* 1: 119.5; Ibn Ḥajar, *Tahdhīb* 4: 446- (no. 777)).
- ¹³ So did Arafat (423) and Shoufani (34).

conspicuous marks on the records of the expedition⁴⁸. This figure (1,000) reminds us of the A'shār military system (10-100- 1000), which, according to Sayf (Ṭab., ser. 1: 2224.6)⁴⁹, had been operative since the time of the Prophet, and al-Wāqidī's aforementioned report on the number of Tamīmīs taking part in the Makka expedition (10 men) as well as the number of camels (100) granted to al-Aqra' at Ji'rāna as an extra share in the spoils of Ḥunayn seem to highlight the link. Putting all this information together, it's possible to suggest with reasonable confidence that al-Aqra' was entrusted with the command of all Khindifī troops during the Prophet's major offensive in southern al-Ḥijāz and that Tamīm's share in this greatest military operation the Prophet ever carried out was much and more substantial than has hitherto been generally recognized. The same can be said of 'Uyayna and Asad- Ghatafān alliance.

There remains one piece of evidence to be invoked in support of the whole argument outlined above. Al-Wāqidī relates a story about how 'Uyayna joined the expedition of Makka. In brief, he tells us that, as the Prophet kept his plans to attack Makka secretly, 'Uyayna knew nothing about the preparations taking place in Madīna until some time after the Muslim army departed from the city. In this way, he couldn't assemble his tribe to take part in what he regarded as a profitable business and so he joined the expedition, accompanied by few followers. But to the discredit of this story by al-Wāqidī, both 'Uayna and al-Aqra' had already been summoned to Madīna before the Prophet set out for Makka, as is established above. It's ironic that al-Wāqidī traces this (anti-Ghatafānī) story back to a Ghatafānī transmitter, which suggests that original material was severely twisted at a later date to fit the Madīnans' conception of the non-Ḥijāzi tribes' participation in the conquest of Makka. But the story in question contains one phrase which seems to have escaped distortion but which undermines the general trend in the story. It reads as follows: "The Messenger of God entered Makka on that day flanked by al-Aqra' and 'Uyayna (fa-dakhala Rasūlu-llāhi Makkata yawma idhin bayna-'lAqra' wa-'Uyayna) (804.4-5). There is overwhelming evidence supporting the logic of these few words to challenge the prevalent account of the Prophet's relations with the tribes of central and north eastern Arabia.

Thus the argument by modern scholars that the remarkable visit of the Tamīm deputation to Madīna some time after the subjugation of Makka was intended to conclude alliance with the Prophet rather than to proclaim Islam is no longer viable. For the tribe had been in a state of firm alliance with the Muslims two or three years before the so-called 'am al-wufūd⁵⁰. If such an important visit marked a turning point in the tribe's relations with Madīna, then this was its integration into the religio-political system of the city. Indeed, the solid argument for this conclusion can be augmented by Qur'anic revelations. The Sūra of "al-Tawba"/ "Barā'a" (9: 3) is initiated with the following warning to the tribes of Arabia (al-nās):

And this is a proclamation from Allah and His Messenger to the people on the day of the greater pilgrimage, that Allah is clear of the idolaters, and so is His Messenger. So if you repent, it will be better for you; but if you turn away, then know you cannot frustrate the plan of Allah. And give tidings of painful punishment to those who disbelieve⁵¹.

As for those "idolaters" who had contracts with the Muslims, however, the warning gives them four months' notice to repent, provided they observe strictly the terms of these contracts. Once the four "forbidden" months elapse (fa-idhā 'nsalakha 'lshhuru 'lḥurumu), the Muslims are ordered to "kill the idolaters wherever they find them at every place of ambush" (fa-'qtulu 'lmushrikīna ḥaythu wajadtumūhum wa-khudhūhum wa-'ḥṣurūhum wa-'q'udū lahum kulla marṣad) (9: 5). But "if they repent and observe the Prayer and pay the Zakāt", then the Muslims are ordered to "leave their way free" (fa-in tābū wa aqāmu 'lSalāta wa-'ātu 'lZakāta fa-khallū sabīlahum).

It is generally agreed that these revelations came to light on the eve of the hajj ceremony of the year 9 A.H. (631 AD.) and were ordered to be recited to those attending the ceremony on the day of al-naḥr (Ibn Hishām 4: 188; Wāqidī 1076; Ṭab., ser. 1:1720- 1 (various authorities)), that is, when all pilgrims congregate at one place. If we are to scrap al-Wāqidī's view that the wufūd year was the year 9 A.H. (630/631 AD.) and give credit to Ibn Iṣḥāq's statement in this regard, which implies that the wufūd year started at the end of 9 A.H. (631 AD.), then the main drift to Islam in Arabia came as a direct response to the solemn warning in the Sūra "al-Tawba". The Qur'an commentators are very vague about the nature of those contracts with "al-nās" that the Prophet concluded. But given the connection between the aforementioned revelations and the subsequent collective visits to Madīna by deputations representing the Prophet's allies in the first place, it seems obvious that they were basically alliance contracts. As far as we know, no attempt has been made to establish links between such tribal visits and the Sūra al-Tawba, apparently because al-Wāqidī, who devised the final chronological framework of the Prophet's career, stated that the main drift to Islam on the part of the tribes started at the beginning of the year 9 A.H. (630 AD.). His account in this regard is based mainly, if not entirely, on dating the visit of the Tamīm deputation to the beginning of that year, on the ground that this visit followed the raid against 'Anbarīs, which, according to his dating, took place in Muharram (the first month) of the year 9 A.H. (630 AD.). His calculations, however, have already been proved totally corrupt⁵².

What now becomes obvious is that Tamīm's early relations with Madina went through two different phases in the course of the Prophet's consolidation of his authority in Arabia— a conclusion apparently applicable to the bulk of Northern Arab tribes. With the conquest of Makka and the submission of al-Tā'if, the Prophet became supreme in al-Ḥijāz. The next step was to extend his supremacy over the rest of Arabia. Prior to the subjugation of these two cities,

which arises now is to what extent the Tamīmī support was crucial for the success of the Makka offensive. For Arab historians (Ibn Hishām 4: 63. 12; Wāqidī 799-810; Ṭab., ser. 1: 1630 (different isnād)), the army which marched with the Prophet to Makka consisted of as many as ten thousand men supplied mostly by the Madīnans and their Ḥijāzī allies; in that case the non-Ḥijāzī support was all but trivial, even by the standard of Ibn al-Athīr. But this is not what it was, although this assessment by Arab historians had hardly been questioned⁴². It is a curious assessment inasmuch as the Ḥijāzī tribes taking part in the Makka offensive (beginning of 630), basically, Muzayna, Juhayna, Aslam, Ashja', and Ghifār, had been in a state of firm alliance with the Prophet since the year 627\8 (Ibn Hishām 4: 355.20, 358. 12-13, 365; Wāqidī 649, 690), yet for all the incredible tribal weight attached to them and to Madīnans at Makka, the records of major operations conducted just a few months earlier suggest strongly that both parties combined could hardly have provided more than one seventh of this number of troops (10,000): in the expedition of al-Ḥudaybiyya (early 628) only part of the Prophet's Ḥijāzī allies showed willingness to march with him, so he set out with less than one thousand troops, mostly Madīnans (Ibn Hishām 4: 322, 334; Wāqidī 620); in the expedition of Khaybar (mid 628) all his Ḥijāzī allies accompanied him, so the total rose to one thousand four hundred troops—a figure which is well authenticated by other details in the records of the expedition (Ibn Hishām 3: 364.9-13). It is worth noting that neither in the Jāhiliyya nor in the Islam did the aforementioned Ḥijāzī tribes appear to be of any importance. In the conquests, in particular, they were totally eclipsed by others from the east and south.

It can nonetheless be argued that the alleged size of the Prophet's army at Makka may well have been inflated by later exaggerations, not least because the Muslims needed, according to most estimates, less than double this number of troops to conquer and destroy the Sasanian Empire. But although this argument is quite sound, it does not upset the axiomatic fact that the Prophet's power increased substantially in the course of the few months which lapsed after the expeditions of al-Ḥudaybiyya and Khaybar⁴³, hence the Makkans offered nominal resistance before they surrendered to him; the fact that his Ḥijāzī allies at Makka were themselves his Ḥijāzī allies at Khabar does suggest that the Prophet made no tangible progress in al-Ḥijāz itself during the short period between the two occasions. This, in turn, means that the balance of power in the Madīna/ Makka struggle was severely upset after major tribes from outside al-Ḥijāz, such as Asad, Ghatafān, and Tamīm (including their Ribāb confederates) had joined the Muslims.

That these non-Ḥijāzī tribes, as represented in the Muslim army by al-Aqra' b. Ḥābis and 'Uyayna b. Ḥiṣn, provided the Prophet with much greater assistance than the writers of his biography believe— can be accentuated by other records. In an accidental note on al-Aqra', al-Mubarrad⁴⁴ gives the following: "al-Aqra' b. Ḥābis was the sayyid of Khindif in the beginning of Islam (fī awwal al-islām); his position among them was equal to the position of 'Uyayna b. Ḥiṣn among Qays." Now, when Arab historians state, for instance, that the pre-Islamic 'Absī Zuhayr b. Jadhīma was the sayyid of Qays (Ibn al-Athīr 1: 556.3), and that the Islamic al-Aḥnaf was the sayyid of Tamīm (Balādhurī, Ansāb— Ms. 2: 994)— each of which tribes consisted of many otherwise autonomous subdivisions— their statement refers to a position of authority endorsed and supported by a political power which is, in the case of the former, the Lakhmid kingdom, and, in the case of the latter, the Muslim state. Ironically, despite the minimization of the tribal weight of both al-Aqra' and 'Uyayna by historians, they are the only tribal personalities to figure prominently in the records of Makka expedition and to be treated by the Prophet with great respect at al-Ji'rāna⁴⁵. Al-Mubarrad statement just clarifies this intriguing situation. The non- Madīnan members of the Prophet's army at Makka were basically descended, for genealogists, either from Khindif or Qays. These participants were made of two major divisions accordingly and their command was, subsequently, placed with al-Aqra' and 'Uyayna as the top leaders of Khindif and Qays.

If this interpretation of Mubarrad's statement is correct, then Tamīm and Ghatafān must have dominated the Prophet's army at Makka. That this is altogether correct may find further backing in the following equally crucial information: Ibn Ḥabīb (247.9) lists al-Aqra' with the *jarrārūn*, (i.e. the tribal leaders who each claimed the command of one thousand troops or more in a single battle) saying that he acquired this title by virtue of commanding all B. Ḥanzala in the battle of al-Kulāb II. But B. Ḥanzala obviously took no part in that battle, which was fought exclusively by B. Sa'd and their Ribāb allies against attacking Yamanite forces⁴⁶. The title in question was usually obtained through links with central authority—a situation which was hardly obvious to Arab historians.

Now, al-Balādhurī⁴⁷ has a story in which al-Aqra' mentions the presence of "one thousand troops of his people "in Madīna. Al-Balādhurī comments on this piece of information by saying that al-Aqra' was referring to Muzayna, thus taking heed of a report by Ibn Ishāq (Ibn Hishām 4: 63.12) that Muzayna was submitted as many as one thousand volunteers to the Makka expedition. But this report by Ibn Ishāq can hardly be accepted, for Muzayna was too small a tribal group to volunteer such a relatively large number of troops; and, moreover, none of its leaders has left any

What has now become clear is that the leaders of the most important Tamīmī sub-group, B. Dārim, were present with the Prophet during the expedition of Makka late in the year 8 A.H. (beginning of 630 A.D.). But were they the only Tamīmī leaders to be with him at the time³⁰? A careful look into Ibn Ḥajar's afore-mentioned account of the B. al-ʿAnbar's dispute with Madīna may reveal some interesting facts in this connection. His account, partly presented above, continues as follows:

When the deputies of B. al-ʿAnbar arrived in Madīna, the captives cried out to them for help. So they rushed to the hujurāt of the Prophet and shouted to him "Oh Muhammad, why should our women be taken as slaves while we have not removed our hands from allegiance to you". The Prophet came out and said, "You may name a man to arbitrate between you and me". They said, "Let it be al-Aʿwar b. Bishāma". He said "Let us appoint your chief Ibn ʿAmr". But they insisted on the appointment of al-Aʿwar, and the Prophet eventually agreed and asked him to give his verdict. He judged that one half of the captives be ransomed and the other half be freed for nothing³¹.

Since they were proposed as arbitrators in the dispute, neither Ibn ʿAmr (the celebrated ʿAnbarī Samura b. ʿAmr)³² nor al-Aʿwar b. Bishāma could have been members of the ʿAnbarī deputation. Interestingly, Samura, whose nomination was disapproved of by the relatives of the captives, belonged to the same ʿAnbarī lineage as they, viz. ʿAdī b. Jundab³³. Now, we may recall the early part of Ibn Ḥajar's account, which implies that these ʿAnbarīs were outlaws rejected by their own people in connection with a murder offence. Since he was the most influential leader among B. al-ʿAnbar, if not among B. ʿAmr b. Tamīmī as a whole³⁴, Samura seems to have been directly responsible for their expulsion from the territory of the tribe; hence their refusal to accept him as a judge in their dispute with the Prophet. What seems to be highly probable, therefore, is that Samura b. ʿAmr and al-Aʿwar b. Bishāma (this latter being a remarkable Tamīmī chief as well³⁵) were not members of the ʿAnbarī deputation as assumed by Ibn Ḥajar; rather, they happened to be present in Madīna at the time of the incident.

Now, this remark on Samura and Bishāma is strictly true of the other Tamīmī personalities mentioned by Ibn Isḥāq as members of the ʿAnbarī deputation. His list includes eight personalities, four of whom are ʿAnbarīs, while the other four belong to B. Dārim and B. Saʿd. The ʿAnbarī personalities are given as Samura b. ʿAmr, Mālik b. ʿAmr. Rabīʿa b. Rufayʿ, and Wardān b. Muḥriz. This latter Wardān was a cousin of Samura³⁶, while Rabīʿa was prominent member of the Janāb family, to which Samura himself belonged (Balādhurī, *Ansāb*— Ms. 2: 1043.34-35)³⁷, and Mālik b. ʿAmr is otherwise unknown, but may have been a brother of Samura. The non-ʿAnbarī personalities, on the other hand, are given as al-Aqraʿ b. Ḥābis, Firās b. Ḥābis (reputed to be al-Aqraʿ's brother, al-Qaʿqāʿ b. Maʿbad and Qays b. ʿAṣim. In fact, it is inconceivable that these personalities came to Madīna in the company of the ʿAnbarī deputation. For, while the ʿAnbarīs sent their deputies to Madīna from western Arabia, where the attack on them took place, the locations of B. Dārim and B. Saʿd were scattered on the other side of the peninsula. Indeed, this inference is directly confirmed by Ibn Ḥajar (*Iṣāba* 1: 113). He reports, on the authority of al Madāʾinī, that al-Aqraʿ was already in Madīna when ʿUyayna b. Ḥiṣn brought the ʿAnbarī captives, and that he made an appeal to the Prophet on behalf of their relatives when they came to Madīna to ask for their release. His appeal, Ibn Ḥajar continues, provoked ʿUyayna, who consequently fell into dispute with him³⁸.

As has already been established, ʿUyayna's raid took place on the eve of the Prophet's offensive against Makka. The presence of ʿAnbarī and Saʿdī leaders in Madīna at the time was obviously for the same reason as the presence of al-Aqraʿ and al-Qaʿqāʿ³⁹. Indeed, B. al-ʿAnbar were firmly attached to B. Dārim, and, in respect of the Saʿdī Qays b. ʿAṣim (the most influential leader within B. Saʿd at the time), it is interesting to note that his close relative, the well-known al-Aswad b. Sarī⁴⁰, is reported (Ibn Saʿd 7/1: 28.7) to have attended with the Prophet as many as four expeditions. If that is a reference to the last four expeditions conducted by the Prophet, then they are those of Mu'ta (month 5 of the year 8), Makka (month 9 of the year 8), Ḥunayn (month 10 of the year 8), and Tabūk (month 7-9 of the year 9). This information on al-Aswad, as well as our inference on Qays, can be confirmed by two reports in the *Iṣāba* suggesting that al-Ribāb, the close allies of B. Saʿd, took part in the first and last of these four expeditions. For Ibn Ḥajar (*Iṣāba* 2: 1188.19, 3: 941) tells us, that the Dabbī ʿIlbāʾ b. Murra fell martyr in the expedition of Mu'ta and that the Dabbī al-Minjāb b. Rāshid received a letter from the Prophet asking for volunteers to the expedition of Tabūk.

Thus the tribe of Tamīm was deeply involved in the Prophet's offensive in southern al-Ḥijāz and quite possible in the earlier expedition of Mu'ta as well, on the ground of the evidence concerning the participation of al-Ribāb in this expedition. Al-Aqraʿ joined the offensive as a commander of a tribal division in the Prophet's army, and not as an observer accompanied by ten men of the tribe as is suggested by Watt on the ground of al-Wāqidi. The ten Tamīmī members mentioned by al-Wāqidi as being in the company of al-Aqraʿ were, in fact, clan leaders who cannot have traveled from east to west Arabia without being escorted by a number of their followers.

The above remarks on the scale of Tamīmī's involvement in the expedition of Makka corroborate a statement by Ibn al-Athīr⁴¹ to the effect that the volunteers of every tribe taking part in this expedition were numerous. The question

Implications

The most interesting leader in the list of the Tamīm deputation is al-Aqra' b. Ḥābis of Mujāshi' of B. Dārim. For in addition to his glorious record in the Jāhilliyya²², he was the only Tamīmī personality to figure prominently in the history of the Muslim state in the time of the Prophet. On the military front, he joined the major Muslims expedition to southern al-Ḥijāz, which resulted in the conquest of Makka and the subjugation of Hawāzin. He also attended the subsequent siege of al-Tā'if and was one of a few men granted extra shares in the spoils of the Ḥunayn battle²³. On the political front, on the other hand, he apparently played a certain role in the negotiations between the Prophet and the Najrān deputation, in so far as his name occurs as a witness in the document of the peace pact signed by the two parties (Ḥamid Allah, no. 94). Besides, he is mentioned in one of the letters exchanged between the Prophet and the so-called governor of Ḥajar Usaybukht (Ḥamid Allah, no. 65)²⁴ in a way suggesting that he mediated the contact between the two men²⁵.

Against this background, Watt attached to al-Aqra' b. Ḥābis no particular importance when he assessed Tamīm's relations with the Prophet. accepting at face value a report by al-Wāqidī (803- 4), to the effect that al-Aqra' had with him no more than ten Tamīmīs when he joined the Makka expedition. Watt (350) suggested that he took part in the expedition as "an observer rather than an ally, since he did not have his tribe with him." In his view, moreover, the respectful treatment al-Aqra' received at the division of spoils of Ḥunayn "was perhaps intended to make 'Uyayna b. Ḥiṣn of Ghaṭafān jealous or to win over other members of Tamīm, but later events give the impression that al-Aqra' was not one of the leading men of the tribe" (137). Although Watt is not explicit on these "later events", his comment on Tamīm's relations with the Prophet leads one to understand that he is referring to the Prophet's appointment of Tamīmī leaders over the ṣadaqāt of the tribe and to Tamīm's performance during the *rida* wars²⁶; in neither affair, according to the sources consulted by him, did al-Aqra' play an active role. Also, the fact that the leadership of B. Dārim was traditionally claimed by the Zurāra family, and not by a family from Mujāshi', seems to have influenced Watt's assessment of al-Aqra's importance.

Apparently Watt did not inspect the sources carefully on al-aqra's career. In respect of the Prophet's appointments, one may refer to the *Ansāb* manuscript of al-Balādhurī (2: 873) and also to the *Iktifā'* of al-Bīlansī (10.1), where al-Aqra' is said to have been put in charge of the ṣadaqāt of most of B. Ḥanzāla, including B. Dārim. In respect of the *rida* wars, reference can be made to this latter source (4.6f.) as well as the *Aghānī* (15: 305.5f). As for the leadership of B. Dārim, the evidence strongly suggests that al-Aqra' became the most honorable man within this nucleus Tamīmī clan, following the death of the celebrated Ḥājib b. Zurāra. For, while he figures in the sources as one of the few men dominating the history of eastern Arabia on the eve of Islam, none of the sons or nephews of Ḥājib— nor for that matter any other member of the Zurāra family— is given as much publicity²⁷. But that the Zurāra family was on good terms with him is vividly demonstrated in the poetry of al-Aswad b. Ya'fur (no. 34 vss. 2- 4), and that this family supported al-Aqra's move towards establishing strong ties with the Muslims since this early stage is confirmed by two records found in the *Naqā'id* and in the *Iṣāba*. As for the first record, the poet Jarīr (no. 49 vss. 35- 45) criticized the celebrated Tamīmī leader in Kūfa, Muḥammad b. 'Umayr b. 'Uṭārid b. Ḥājib b. Zurāra²⁸, dismissing his claim to Dārimī descent and connecting him, instead, with B. Duhmān of Naṣr of Hwāzin. Commenting on the background to such allegations by Jarīr, Abū 'Ubayda (*Naqā'id* 495) gives the following information:

The Tamīmī 'Uṭārid b. Ḥājib b. Zurāra was entrusted by the Prophet with some duty, for which reason the Naṣrī Mālik b. 'Awf, the enemy at Ḥunayn, raided him, capturing herds and women. So Jarīr held against Muḥammad b. 'Umayr the charge that his grandmother was taken captive on that day and that she became pregnant by his father, 'Umayr, while she was in captivity.

Jarīr's allegation is, of course, not to be taken seriously, but there is no reason to discredit Abū 'Ubayda's story about 'Uṭārid's connection with Madīna and the impact of this on B. Dārim's relations with Hwāzin. Mālik b. 'Awf dropped his opposition to Islam and allied himself with the Muslims just after the battle of Ḥunayn; his name even occurs in the list of the *mu'allafatu qulūbuhum*, who were granted extra shares in the spoils of that battle (Ibn Hishām 4: 133- 4). His raid against B. Dārim must therefore have been made some time earlier— obviously before the subjugation of Makka.

As for the *Iṣāba*'s record, Ibn Ḥajar (*Iṣāba* 3: 489) relates the following: "on the day of Ḥunayn the Prophet sent al-Qa'qā' (b. Ma'bad b. Zurāra)²⁹ to collect information, and so he found that the Naṣrī Mālik b. 'Awf had assembled his followers and raised their spirits for fighting." Ibn Ḥajar points out that this information has come down to him through a reliable chain of transmission (*isnād saḥīh*).

dispatched this sariyya when he set out for Makka in the month Ramadan [ninth month of the year eighth]." On the other hand, the Fazārī 'Uyayna b. Ḥiṣn, who carried out the raid against B. al-'Anbar for the Muslims, was still at variance with the Prophet when the expedition to Mu'ta took place (see Watt 93- 4), but that he joined the expedition of Makka is, of course, quite certain (see Watt 74, 94- 5).

So there is much evidence to suggest that the raid against the 'Anbarīs took place before the conquest of Makka, albeit only by a few weeks. In that case, there was about one year and a half between the raid incident and the visit of the Tamīm deputation, since Ibn Ishāq (4: 205.2f.) dates the visit some time after the submission of Thaqīf late in the year 9 A.H. (631 AD.). Al-Wāqidī, as he himself indicates, based his account of Tamīm's conversion to Islam on a number of earlier traditionists; apparently, he pieced together different stories to produce a synthesized and more impressive narrative of the event.

Al-Wāqidī's mistaken linking between Tamīm's adoption of Islam and the raid against the 'Anbarīs, and his corrupt dating of this latter incident, are the most crucial defects in his report but they are not the only ones. His implicit claim that 'Uyayna's operation was implemented without bloodshed is not shared by Ibn Ishāq, who (Ibn Hishām 4: 270.7-8) refers to 'Anbarīs being slain in the attack and identifies some of them. This is also confirmed by a fragmentary tribal report on the raid (Naqā'id 747) which says that the Tamīmī al-Aqra' b. Ḥabis mediated the release of the 'Anbarī captives and that he himself undertook to pay the blood compensation (wa-ḥamala 'l-Aqra'u 'l-dima'). Yet what arouses much suspicion is al-Wāqidī's allegations that the 'Anbarīs' aggressive behaviour against the Prophet's deputy was because the latter wanted to exact ṣadaqa from Khuzā'a, who, after all, had no objection to this. Such alleged 'Anbarī intervention in the internal affairs of Khuzā'a is again inconceivable. Ibn Ishāq is silent about what provoked the raid¹⁶, while al-Balādhurī (Ansāb (ed. Ḥamid Allah) 382.8) implies that the raid was ordered because the 'Anbarīs themselves refused to pay the ṣadaqa at the early stage, when Islam was still confined to Madīna and its environs, and in any case, al-Balādhurī's account is not adequate to illuminate the background of the dispute. The whole issue can be clarified once an answer is provided to Watt's question: How did a section from Tamīm come to be near Makka from the usual haunts of the tribe? (137) An answer to this, together with some important details contravening al-Wāqidī's story, is not to be found in the Iṣāba. In his entry on the 'Anbarī leader, al-A'war b. Bishāma¹⁷, Ibn Ḥajar (Iṣāba 1: 105- 6) provides the following account, on the ultimate authority of the Prophet's cousin, 'Abd Allah b. 'Abbās:

Having committed a murder offence against fellow kinsmen, B. al-'Anbar abandoned their territory and came to reside with Khuzā'a, where they had maternal relatives. Meanwhile, the prophet sent a muḥaddiq to collect the ḥadaqāt of Khuzā'a. After the muḥaddiq had collected their ḥadaqāt he turned to B. al-'Anbar and led away some of their herds as ḥadaqa. Having learned of this, however, B. al-'Anbar chased him and recovered their herds. After that, the muḥaddiq returned to Madīna and reported the incident to the Prophet, who at once dispatched 'Uyayna b. 'iḥn at the head of one hundred and seventy men¹⁸ to take reprisals against them.

With such a well balanced account and in view of the foregoing remarks, it is possible to make a new assessment of the case. The tribe of Khuzā'a was granted Muslim protection as a consequence of the treaty of al-Ḥudaybiyya (at the end of 6 A.H. (628 AD.)) according to which the Muslims and Quraysh recognized each other's right to provide protection for any tribal group asking for it (Ṭabari., ser. 1: 1546- 7)¹⁹. Of course the tribe of Khuzā'a then became obliged to pay tribute to Madīna in return of such protection²⁰. From the Prophet's point of view, any tribal group which took residence in the territory of Khuzā'a afterwards would automatically benefit from his protection and, as a consequence, should pay a tribute to him; hence his deputy attempted to exact a tribute from the 'Anbarīs when he found them taking residence in the territory of the tribe²¹. Their refusal to pay him ṣadaqa was presumably based on an argument that they had signed no agreement with the Prophet placing them under such an obligation. As for the specific 'Anbarī identity, al-Wāqidī (974.1f.) refers to them as 'Amr b. Jundab, while al-Aṣma'ī (Naqā'id 747.15) says that they were a section of 'Amr b. Jundab. But Ibn Ishāq (Ibn Hishām 4: 270.11-12) presents two apparently authentic verses in connection with the raid, whereby these 'Anbarīs are referred to as 'Adī b. Jundab, and we shall see that they were a mere section of B. 'Adī b. Jundab, who took the decision to expel them from the territory of the tribe as a consequence of a crime of theirs against fellow kinsmen.

In the light of the foregoing discussion there are three main points to be emphasized. First, the visit of Tamīm deputation to Madīna to declare Islam had nothing to do with 'Uyayna's raid on 'Anbarīs, as is assumed by al-Wāqidī and widely reported in later work. Secondly, al-Wāqidī's dating of the two events to the beginning of the year 9 A.H. (630 AD.) is in neither case correct: the raid took place shortly before the conquest of Makka late in the year 8 A.H. (630 AD.), whereas the Tamīm deputation made its visit some time after the submission of Thaqīf towards the end of the year 9 A.H. (631 AD.) Thirdly and finally, the raid indicates no friction in Prophet's relations with B. al-'Anbar, let alone with the Tamīmī community as a whole, since the 'Anbarīs who came under attack were outlaws disowned by their folk among B. al-'Anbar themselves.

followed in their tracks until he eventually found them pasturing their herds in a desert land near al-Suqyā⁽⁶⁾ while leaving their camps unguarded. So he attacked the camps and captured as many as fifty men, women and children, and led them away to Madīna. Soon after that, a Tamīmī deputation visited Madīna to appeal to the Prophet for the release of the captives. It consisted of the following leaders: ‘Uṭārid b. Ḥājib b. Zurāra, al-Aqra’ b. Ḥābis, al-Zibriqān b. Badr, Qays b. ‘Aṣim, ‘Amr b. al-Ahtham, Qays b. al-Ḥārith, Nu‘aym b. Sa‘d, and Riyāḥ b. al-Ḥārith. Upon arriving in Madīna the Tamīmī deputies went directly to the mosque and shouted to the Prophet in the neighbouring ḥujurāt, demanding his presence at once⁽⁷⁾. Soon afterwards the Prophet came out and led the prayer and then gave them permission to speak. They demanded that they enter with the Muslims into a contest of eloquence and poetry, a challenge which he accepted. Subsequently, he gave his orders to members of al-Anṣār to stand up to them⁽⁸⁾. The contest (which is presented in full by al-Wāqidī) ended in defeat for the Tamīmīs, who then proclaimed Islam⁽⁹⁾, received rewards of gold and returned home.

Both Ibn Hishām (4: 206- 13) and al-Ṭabarī (ser. 1: 1710- 17, 1762), in contrast, report on Tamīm's adoption of Islam in one place in their compilations and on ‘Uyayna's raid in another place, and in both cases they give their accounts, identical as they are, on the authority of Ibn Ishāq. Though this has been hardly noticed by Arab historians, Ibn Ishāq evidently treats the two incidents as completely separate episodes, each having its own peculiarities in terms of the Tamīmī leaders involved and their conduct in Madīna, and also in terms of the objective of their visit and its outcome. In more elaborate words, Ibn Ishāq's list of those Tamīmī leaders who came to declare Islam on behalf of the tribe is almost completely different from the one he gives for those who negotiated the release of the captives; only the names of al-Aqra’ b. Ḥābis and Qays b. ‘Aṣim occur in both lists. As for the conduct in Madīna, he refers to engagement by the conversion-to-Islam deputation in a literary contest with the Muslims, but makes no mention of the captives issue, whereas the opposite is true in the case of the raid deputation. As for the outcome of the visit, one delegation declared Islam and received hospitable treatment, whereas the other had to pay a ransom for the release of the captives.

The first to draw attention to the difference between the two incidents as reported by Ibn Hishām and al-Ṭabarī was W. M. Watt (137- 8), who disapproved of al-Wāqidī's version¹⁰. In this he was correct, not only because al-Wāqidī has a confusing tendency to combine reports which may or may not in fact relate to the same event or subject, but also because other sources are in agreement with Ibn Ishāq on this particular point: on the one hand, Ibn Ḥajar (Iṣāba 1: 105- 6)¹¹ reports on the raid incident through a completely different chain of authorities headed by Ibn ‘Abbās, attributing the delegation involved in the affair to B. al-‘Anbar rather than to Tamīm and making no mention either of a literary contest or of any religious commitment made to the Prophet during the visit; on the other hand, al-Iṣfahānī (4: 146f.)¹², citing sources other than Ibn Ishāq, reports on the Islamization of Tamīm without making any reference to the raid or to negotiations over captives' release.

However, while refuting the joining of the two incidents in al-Wāqidī's account, Watt (94, 342 Table of expeditions) accepted at face value his dating of the raid in the first month of the year 9 A.H (630 AD.)¹³; besides, he gave no assessment of the background of the raid and its effects on the tribe's relations with the Muslims community in Madīna. J. M. B. Jones, in his article on the chronology of the maghāzi, concludes that many chronological details in al-Wāqidī's compilation did not, in fact, exist before him, but were his own work, and that "any date given by him alone which is entirely unsubstantiated, must be regarded with skepticism" (279- 80). He (274- 5) gives a list of the raids falling into this category, in which one finds the raid against B. al-‘Anbar. And it can be added that al-Wāqidī's dating of the raid in the first month of the year 9 A.H (630 AD.) is curious in the sense that the area of Makka, where the ‘Anbarīs were in residence at the time of the dispute (Yāqūt, s.v. Aṣṭāt; al-Suqyā), had already been brought under firm Muslim control since the month Ramaḍān of the year 8 A.H (630 AD.), and so it is highly improbable that the Prophet's authority in the region would be challenged after that¹⁴, especially by a tiny tribal group like that section of B. al-‘Anbar.

In other words, if the dispute did take place in the area of Makka, as the evidence suggests, then it had to be dated to some times before the conquest of Makka late in the year 8 A.H. (630 AD.) Indeed, this is what Ibn Ishāq evidently implies, even though he gives no specific date for the raid. For he quite obviously reports on the sarāya according to the time of their happening. Checking his report on these sarāya (Ibn Hishām 4: 269.8-11 269- 77)¹⁵ we find the raid against the ‘Anbarīs coming second in a group of five sarāya which are all placed between the expedition of Mu'ta (8v) and the expedition of Makka (8xi). The last sariyya in this group, in particular, was undoubtedly executed on the eve of the conquest of Makka, not least because tribal leaders in the army heading to Makka, for Ibn Ishāq (Ibn Hishām 4: 276), criticized the way this sariyya was conducted and insisted on blood compensation for those who had been unjustly killed in the operation. In fact, Al-Wāqidī himself is cited by al-Ṭabarī (ser. 1: 1610.6) as having said: "The Prophet

Introduction

As is pictured by Arab historians (see Caetani, dell' Islam, 1905-1926, vol. II/I, p. 626f), the Arab tribes recognized the Prophet's authority only one or two years before his death, and they took this initiative not so much because they harboured a sincere desire to join the fold of Islam as because they became convinced, after the conquest of Makka and the subjugation of al-Ḥijāz as a whole, that the Prophet's power could not be challenged; but no sooner had the Prophet died than most of them defected from Islam yet to be brought back to it by sword in the *ridda* wars⁽¹⁾. Modern scholars have persistently accepted this traditional view of the tribes' early relations with Madīna. They disagree with historians only over whether the defection of the tribe was a break-away from Islam as a religion or from Madīna, as a central authority.

The tribe of Tamīm figures in the sources as an example of how the Arabs responded to the rise of Muslim power. Only the controversial Tamīmī historian, Sayf b. 'Umar, gives a much less negative picture of his tribe's performance in the *ridda* as his report in Tabari shows⁽²⁾. But, in line with the ahl al-Ḥadīth's assessment of Sayf's transmission, Caetani (Studi, 1911, vol. 4, p. 346-9) dismissed his account of the *ridda* within Tamīm as biased, fabricated and one intended to cover up the extent of his tribe's involvement in the rebellion against Madīna. On the other hand, he rejected the traditional view of Tamīm's conversion to Islam in the time of the Prophet. He argued that they, like all those tribes who dwelt far away from the cities of al-Ḥijāz and sent deputations to the Prophet, came to be linked only politically with Madīna, but without becoming converts. According to him, the Tamīmīs regarded their alliance with Madīna as an agreement with the Prophet himself, which lapsed with his death; consequently, they revolted against Abū Bakr when he demanded their submission to the Muslim state. Caetani builds upon conclusions reached by J. Wellhausen, who was of the opinion that "the Arabian tribes thought that they had sworn allegiance to the Prophet only, the general view being that the oath of allegiance bounds one only to the person to whom it was made. After his death they fell away—not so much from Allah as from Madīna." (1973, p. 23) Later Western scholars (for example: Watt, 1956, pp.137- 41; Shoufani, 1973, pp. 35- 7; Donner, 1981, pp. 85, 178) (2/1) took more or less the same line as Caetani, while those in the Arab World (for example: Hasan, 1964, p. 220; al-Aubaidi, 1986, pp. 44- 7) (2/2) hardly adopted a critical approach to the issue. They more or less paid little attention to Sayf's account, and the tribe of Tamīm in their work is to be found constantly accused of defection from Islam upon the Prophet's death

This prevalent view of Tamīm's early relations with Muslim Madīna has been formed by relying on main historical reports not so much intended for providing truthful accounts of early Islamic events as for presenting these events according to the general norms of the time, or according to how history and transmitters themselves preferred to present them. Early Islamic history, however, can hardly be understood adequately without heavy utilization of sporadic details not directly concerned with major events and thus less likely to be corrupted by the destructive tendencies of historians. Details as such are contained more in literary, biographical, geographical, philological and other types of sources than in purely historical ones. The current assessment of Tamīm's early relations with Madīna needs to be reviewed not only because it has been made against a confused background to the tribe's activities on the eve of Islam but also because it has been made without consulting most important sources on the subject, namely, the Iṣāba of Ibn Ḥajar and the manuscript section of the Ansāb al-ashrāf of al-Balādhurī. In what follows I shall attempt to establish that the Tamīmīs joined the Prophet at the time when his actual authority was still confined to Madīna and its environs, and that the military support they lent to him at this early stage was crucial for his success both in and beyond the region of al-Ḥijāz. Tamīm's attitude in the *ridda*, on the other hand, shall be left for another article to deal with.

Reports of the Tamīm's deputation

There are two principal accounts of Tamīm's conversion to Islam in the time of the Prophet. One of them is supplied by Ibn Hishām (1936, vol. 4, pp. 206- 13) and al-Ṭabrī (1901, ser 1, pp. 1710- 17), on the authority of Ibn Ishāq, while the other is a combined one given by al-Wāqidi (1966, pp. 973- 80)⁽³⁾. This latter account of al-Wāqidi's can be presented as follows:

In the first month (Muḥarram) of the year 9 H (630 AD) the Prophet sent ṣadaqāt collector to the tribe of Khuzā'a. This occurred at the time when a group of B. al-'Anbar of Tamīm were taking residence with this tribe in a place called Dhāt al-Ashṭāt⁽⁴⁾. When Khuzā'a gathered their own herds to be counted and taxed by the muṣaddiq, however, the 'Anbarīs disapproved of this, described it as illegal taking of property and took up arms to prevent it. Khuzā'a for their part explained the situation to them saying that they were Muslims and that such payment of ṣadaqa was part of their religious commitment. But this did nothing to calm down the anger of the 'Anbarīs, and they swore not to allow even a single camel to be taken away. Intimidated by this, the muṣaddiq and his companions fled back to Madīna and reported the incident to the Prophet, who immediately sent the Fazārī 'Uyayna b. Ḥiṣn, together with fifty men⁽⁵⁾, none of whom was from the Muhājirūn or Anṣār, to take reprisal against these 'Anbarīs. Meanwhile, Khuzā'a asked them to leave their territory in order not to poison their relations with the Prophet. The 'Anbarīs complied with the request and headed towards the country of Sulaym. As he gained knowledge of their departure from the territory of Khuzā'a, 'Uyayna

A Review of the Tribe of Tamīm's Relations with the Prophet

Irsan Al Ramini, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

The paper was received on 20/9/2009

and accepted for publication on 18/7/2011

Abstract

The current article conducts a thorough examination of the whole data concerning the tribe of Tamīm's relations with Muslim Madīna in the time of the Prophet, with the aim of clarifying the tribe's response to Islam amid more or less conflicting information in this regard. The conclusion shows that the tribe's relations with Madīna at that stage went through two different phases: the Tamīmīs first entered into a political alliance with the Prophet as early as the year 7/ 8 and then, in the year 10, this alliance escalated into adoption of Islam. This conclusion runs against the general understanding that the celebrated visit paid to Madīna by the tribe's deputation marked Tamīm's first official connection with the Prophet. Being unaware of how Tamīm's relations with the Prophet developed, Arab historians present their information on Tamīm's relations with the Prophet as belonging to one and only major event, viz. the tribe's declaration of Islam; that's why their accounts collide.

قراءة في علاقة قبيلة تميم بالنبي "صلى الله عليه وسلم"

عرسان الراميني، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

هذا البحث يرفض الفهم السائد في أوساط المؤرخين العرب والدارسين المعاصرين من أن زيارة الوفد التميمي إلى المدينة لإعلان الإسلام مثلت فاتحة علاقة التميميين بالنبي صلى الله عليه وسلم، ويؤكد، في المقابل، أن تلك الزيارة جاءت لتطور علاقة كانت قائمة في الأصل. فهو يثبت، من خلال فحص دقيق للبيانات ذات الصلة، أن التميميين دخلوا في حلف وثيق مع النبي صلى الله عليه وسلم منذ وقت مبكر من السنة الثامنة للهجرة، إن لم يكن منذ السنة السابعة للهجرة، وذلك في أعقاب صلح الحديبية، الذي مهد الطريق أمام المسلمين للاتصال بالقبائل العربية. فالتميميون، في زيارتهم الشهيرة إلى المدينة، إنما طوروا، كما يثبت البحث، حلفهم مع النبي عليه السلام إلى انصهار في جسم الكيان الإسلامي الناشئ؛ والتضارب البادي في الروايات المتصلة بتلك الزيارة إنما مرده إلى تقديم معلومات على أنها تتعلق بحادثة واحدة، في حين أنها تتعلق بحوادث مختلفة.

Research Work

Al Dalalah Samir: Problem of the Citations with the Literary Works between Reserving the Original and Non-Competition: A Comparative Study, Research Paper, Accepted for publishing in Derasat Magazine- University of Jordan.

Davis Randall, "The Digital Dilemma" Communications of the ACM, 44:2, Feb. 2001.

Articles

A.Spanner , "Copyright infringement Goes Big Time" Microtimes , March 8, 1993.

Al-Maqableh Nabeel: Article Titled: "Intellectual Property of the Digital Works, Published on 3 Nov. 2007 on: <http://dr-nabeel-magableh-maktoobblog.com>, site visited on 15/3/2009.

Arab Younes: Intellectual Property of the Digital Authored Works, Article published on the website: [http://www.arablaw.org/Download/IP DigitalWorks.doc](http://www.arablaw.org/Download/IP%20DigitalWorks.doc), on 26/02/2009.

Lectures

Abu Ghazaleh Talal: *Lecture Titled: E-Trade and Intellectual Property*, published on: www.ASPIP.org. site visited on 19/02/2009.

Notes:-

a Article 3/A of the Jordanian Author Protection Act No 23 for 1992, and its amendments, provided that: protection vide this act covers the innovated works in literature, arts and science, whatsoever such works or their importance, or the purpose of producing them might be. Published on page No, 684 of the Official Gazette No. 3821 dated 16./4/1992.

b Talal Abu Ghazaleh, Lecture entitled "Electronic Trade and Intellectual Property", published on the website: www.aspip.org. Date of entering the site 19/2/2009
See also: A .Spanner,"Copyright infringement Goes Big Time" Microtimes, March 8, 1993, p. 36.

c Article 5 of WIPO Convention provided the following concerning the author's right: "Pools of data or other materials enjoy protection in their capacity, whatsoever they were, if they were deemed intellectual innovations due to the choice of their contents or arrangement. Yet this protection does not cover data or materials themselves, nor does it violate any right of the author based on the data or materials stated in the group". The Diplomatic conference accredited it on 20 December 1996.

d Order passed by Paris Court on 15 June 1901, already referred to by Abdel Hafeeth Balqadi: Concept of the Author's Right and its Protection Limits Criminally- An Analytic Critical Study- Dar Al Aman, Rabat, First Edition, 1997, P.355.

e It is worth mentioning the rights stipulated in Article (11) of Bern Convention on protection of the literary and artistic works, included the rights concerning the stage/play and musical works: right of publicly acting/performing, conveying acting or performance to the public, translations. Article (11/Second) Broadcast rights, and the related rights thereof. Meanwhile, Article (11 Third) includes some rights related to the literary works, such as publicly recitation and conveying to the public. Article 14 of Bern Convention includes: movie rights and the rights related thereto: 1- Formation and movie copying, distribution, acting and publicly performing, wire transfer to the public of the formed or copied works in that manner. 2- Forming of the movie production. Meanwhile, Article 14 includes special provisions concerning the movie works. "Paris Instrument dated 24 July 1971, amended on 28 September 1979.

f For further clarification, see Osama Ahmad Bader: Exchange of Authored Works Through Internet. Ibid, p.93.

References

Bern Convention on the Literary and Art Authored Items, Paris Document dated 24 July 1971, amended on 28 September 1979.

Convention of the Related Aspects of Trade with the Intellectual Property Rights (TRIPS) on 25/4/1994

Jordanian Author's Right Protection Act No. 22/1992 and amendments, published on Page 684 of the Gazette No. 3821 on 16/4/1992.

WIPO Convention on the Author's Rights, approved by the diplomatic conference on 20 December 1996.

Books

Bader Osama Ahmad: 2006. *Exchange of Authored Works through the Internet*, Legal Books House- Egypt, 1st edition.

Balqadi Abdel Hafeeth: 1997. *Concept of the Author's Right and the Limits of Protection Criminally: An Analytical Critical Study*, Dar Al Aman, Rabat, Morocco, 1st edition.

Helen Nissenbaum, 1995. "Should I Copy My Neighbor's Software?" in *Deborah G. Johnson and Helen Nissenbaum, Computer Ethics & Social Values*, Prentice Hall.

Wanasah Diala Issa: 1997. *Protection of the Authoring Rights on the Internet: A Comparative Stud*, Sader Legal Publications, 1st edition.

or a number of citations from protected items, or through a number of works embodied in the shape of a multimedia item, considering that the appearance of the latter was through digital technology means.

If we take for granted, as is the state of affairs regarding legislation, that the rights to the works forming the content of the multimedia items are protected, by virtue of the traditional provisions for the protection of the author's right, then their existence in the digital shape does not eliminate the protection thereof. This is true in spite of the difference among some scholars about this topic. In this sense, it is argued that it is essential to specify, any extension to cover the dispositions carried out on the authored item through electronic means.

As for the final shape of the multimedia authored work, its protection depends on the volume spent by the producer in bringing this work into its new state. So if what he/she made was merely a corporeal accumulation of the elements of the multimedia item, this would be a good reason for non-protection, due to the nonexistence of the condition of invention. On the other hand, if the arrangement made by the producer to the contents of the authored work was characterized by its innovative nature, this will form the basis for being independently protected, apart from the protection covering each element of the authored work separately. (Bardr, 2006. 91).

This may motivate us anew to question the legal nature of the multimedia authored work in this way: whether or not it is a database, a derived authored work, or a new shape of authored work that should be explicitly mentioned along with the protected works.

There is no doubt that the recognition of this style of authored work for its special nature will contribute to a wide extent in solving many problems that lie in the way of the literary and artistic works exchanged in digital format. And, subsequently, this type of authored works needs to be assigned special attention, so that it will be explicitly covered by protection, and not left to the contradictory jurisprudents' views toward this issue, which will, of necessity, reflect on the work of judicature.

In summary, penal protection will be extended to cover works forming the multimedia content, in conformity with the hoped-for protection bases for the protected items within the traditional environment. However, this protection lies in the doubt in terms of the final shape of the multimedia digital product, when it contains an innovative effort in terms of the arrangement and classification of its content.

Conclusion

This study has focused on knowledge about the influence of multimedia technology within the Internet environment on the corporeal rights of literary and artistic items, which form the content of the multimedia authored item. The study has revealed the following findings:

- 1- Multimedia technology contributes to an integration of, and interaction between a number of protected literary authored works in their traditional environment, and their appearance in new digital format.
- 2- Multimedia technology, activated through interaction between the citations which form the multimedia authored work, raises the problem of the legal protection of rights on the works comprising that content, and the invented work in its final shape, especially within the digital environment.
- 3- Traditional legislation accommodates the legal protection of rights concerning the works forming the content of the multimedia authored item.
- 4- Positive legislation did not include the text for inclusion in protecting the multimedia authored items as a final product, as per their provision, thus leaving the judgment on that protection to the judicature.
- 5- Jurisprudence on the inclusion of multimedia authored works in their final shape in the protection coverage appears frequently in the traditional provisions within legislations on the author's rights and other adjacent rights, which could negatively reflect on the judicature work.

In the light of these results, a clearer vision may be reached concerning the volume of the influence of multimedia technology contributing to the corporeal rights of authored works in forming the contents of these works, on the one hand, and their final shape on the other.

As a result, we strongly recommend that positive legislation should include an amendment ruling in regards of the inclusion of multimedia authored works within the protection, in conformity with these legislations, particularly because this will remove contradictions in terms of jurisprudence, concerning the legal nature of this type of authored work. Further, it will contribute to achieving the aims of reserving the innovation rights of the authors, and coping with the challenges created by digital technology.

license from the authors for these intellectual works comprising the content of that interaction is an assault, which creates both responsibility and liability.

Furthermore, the legislation for the protection of the Jordanian author does not make mention of the multimedia authored work amongst the works covered by protection, although it mentions the different methods of utilization, including those made through the Internet. Nonetheless, this does not prevent any dependency on each and every constituent of the multimedia authored work (text, sound, and picture) for the protection of the rights of the work forming the content of the authored work. As for depending on the traditional works for the protection of the final shape of the multimedia authored work in its digital context, the matter remains controversial, and there is disagreement between jurisprudence and legislation in this regard.

The inclusion of multimedia work within authored works covered by protection, and subjecting the works forming the contents of these works, and forming this protection as well, is a type of legislative development that expresses the coping with the digital technology of different variables. To what extent, then, did it contribute to achieving this result in practical terms?

Criminalizing the corporeal works to assault the rights forming the content of the multimedia digital work.

International legislations left the liberty to criminalize acts as representing an assault against intellectual rights for every separate legislation. For example, Article 61 of the TRIPS Convention, being the basic source of IP rights protection, provides the following. "Member states are obliged to impose the application of the criminal procedures and punishment, at least in the cases of intentional imitation of trademarks duly registered, or plagiarism of the author's rights at a commercial level." The penalties that could be imposed include imprisonment or financial fines, which are sufficiently capable of providing a deterrent compatible with the applied level of penalties concerning crimes of similar danger. In other relevant cases, the punishment that may be enacted also include the attachment of commodities that are illegally owned, or any other materials or equipment mainly used for committing crimes, as well as confiscating or destroying such tools. Furthermore, member states have the right to impose the application of the measurements or criminal penalties in other cases of assault against IP rights, particularly when such assaults are committed on a commercial scale.

From this context, it may be understood that national legislation empowers the authorities to convict for any assault against the rights owned by the literary and artistic works duly protected. Thus, to what extent could it be said that they have covered the rights of the authored works forming the content of the multimedia item through such a protection? Further, to what extent do they protect the multimedia authored work through penal deterrence?

Going back to the legislation for the protection of authors' rights, we find that the domain of penal protection has been extended to include aspects of owning the rights of the authored work duly protected through traditional and nontraditional means. In this regard, digital copying, for instance, is deemed to be a field of this protection, and digital distribution is also a field of this.

Article 51 of this act imposes punishment against whoever practices, with no legal support, any of the rights stipulated in the Articles 8, 9, 10 and 23.

In examining these provisions, we find that they contain the rights granted to the authors and the adjacent rights owners. For instance, Article 8 grants literary rights to the author, while Article 9 includes corporeal rights, Article 10 included the rights granted to the letters as a specificity, and Article 23 included the rights granted to the adjacent right owners, such as performance artists, producers of the recordings and broadcasting corporations.

If such texts had included some newly made ownership methods, such as the provisions of Article 9/1 of the same Act, which mentions the right aspects for copying the electronic digital recording of the authored item, the assumption of this right to the author, being one of the features of the financial rights, a license or permission, should be obtained from the author when practicing this right by others. This means that whoever practices this work without the permission or approval of the author shall be deemed to be assaulting this right, which entails legal action, in support of the provision of Article 51 of the same Act.

This leads us to ask the question about the possibility of applying this provision to the multimedia authored items within the digital context.

At the outset, we must indicate that there is a difference between multimedia item content and the final shape of this authored item. In both cases, we are in front of an authored work, in which help was sought either through a citation

interaction, so that they finally create the new authored work or the derived work of these original works, as some people have argued (Bade, 2006, PP87-8).

There is no doubt that this style of authored work needs a license from the rights owners on the works integrated in the new work. In this regard, the utilization license of the authored works in their traditional contexts is not sufficient. Rather, there must be a new waiver (quitclaim) from the author or his/her heirs, as may be, to assign to others all or part of the financial rights of the work to be utilized.

The WIPO Convention of the authors' rights (1996) and the other convention of the same year concerning performance and auditory recordings expressed these rights when they were called on to provide legal protection for the corporeal invented work within the Internet environment. Both conventions gave rights to the owners in licensing the right to utilize these works in conformity with the utilization methods duly expressed in this convention.

For example, in terms of authors' rights, Article 6 of the WIPO Convention provided, that "authors of the literary and artistic works enjoy the ownership right in licensing to avail the original copy or other copies of their works to the public, by selling or by ownership subscription in another way."

In connection with this, Article 8 of the convention provided that "the authors of the literary and artistic works enjoy their ownership rights to license the transference of their authored works to the public through any wire or wireless method. And this includes making their works available to the public in a manner enabling members of the public to go through these works from a place and at a time he/she elects by himself/herself, all without violation of the articles: 11(1)(2), 11(Second)(1)(1), 11(Second)(1)(2), 11(Third)(1)(2), 14(1)(2) and 14(Second) (1) of the Bern Convention."^e

Furthermore, making authored work available to the public, as expressed by Article 14 of WIPO Convention, includes conveying through the Internet, since this is considered to be one of the corporeal rights aspects belonging to the author of the authored work in distributing the work in the manner he/she elects. Moreover, others are not allowed to practice this right without a license from the author.

The same example could be given for the performance rights expressed in Article 8 of the convention, except when considering the nature of these rights in conformity with the contents of the Berne Convention in this regard.

The WIPO Convention was originally established so as to cope with the technological developments created by information technology, and attempt to reconcile these developments and the property rights on the creative works within the Internet context. This is evident in the preamble of this convention, stating that "it is willful to develop the authors' rights in their authored literary and artistic works, and reserving them in a manner that warrants the highest levels of effectiveness and consistency". The Convention admits the deep influence of information technology and communication development and their proximity, in the innovation of the literary and artistic works and making good use of them." In the light of these provisions, it may be said that any un-rightful disposal or ownership of any of the rights on the literary and artistic works available on the Internet necessitates obtaining a license from the author, or the party to whom these right devolved, in a manner not entailing any damages to the author's rights.

In fact, this situation applies to the multimedia authored work available through digital technology. Here again, we find ourselves in the face of a multimedia authored work that firstly requires licensing from those who became owners of these rights, for each and every component of the work (text, image or sound). Secondly, requires approval regarding utilizing this right in digital format, or through digital technology, unless it appeared otherwise since the beginning in digital form.

The proofs of this are the names of the sites with their components, as those sites are characterized by being one of the elements of the intellectual rights independently protected. However, they include protected articles intended as a whole, through the use of the multimedia, to be a multimedia authored work.

The same is true for the theatre work, which is one of the protected works by virtue of both international and national legislation, in equal measure. Here, the producer becomes the one who has the power to manage and dispose of this work, mostly through contract with one of the group management agencies, which will assume the management of the rights of the authored work, including contracting with the multimedia producer or contracting concerning the utilization of parts of the theater work, through an interacting multimedia system.^f

In effect, this system applies to other types of authored work that accept forming, all or in part, such as quoting citations from them, as with multimedia work content. So, the group management agencies become the ideal alternative for contracting or utilizing the rights and tracking their utilization, especially in the digital environment.

To summarize, the multimedia work producer should obtain a license from the authors of the authored works, forming the content of the work which he/she works hard to bring in its digital form. In this regard, not obtaining a

In these arguments, there may be something that implies non acceptance of the citation idea and hiding behind it in order to justify the connection technology between the user and the site or the pages and addresses inside the site, which comprises by itself an action against the authoring rights belonging to the right owners contained in these sites.

It is quite sufficient to consider that the multimedia contribution, in creating the connections between a certain site for trade with other sites duly connected with the Internet, by itself forms a convincing reason to judge such an action as an assault against the sites, which are considered as protected intellectual works, or containing these rights, whether literary or art rights. This may eventually raise the following question: "What are the legal guarantees for protecting the rights on the literary works in the face of the multimedia technology in the Internet context, in a manner that guarantees the optimal use of this technology?" We shall now discuss these guarantees in the second part of this study.

Legal Guarantees for Right Protection on Works Comprising the Content of the Multimedia Authored Work in the Internet Environment.

Research on the legal guarantees for the protection of the corporeal and literary rights of the protected authored items in order to face non-methodological uses of the multimedia technology as a choice, by which we aim to guarantee the optimal ownership of the affluent feeders of this technology, on the one hand, and providing the legal environment that is capable to keep up with the outcomes of the digital system, on the other.

At the time, we assumed the method through which an assault on the corporeal rights on the literary or art authored items in the Internet contexts take place; and we indicated that the work on compacting the text, image and sound at the same time, whether using an interactive system for this purpose, or seeking the help of the CD's or corporeal supporters; we are now in front of a multimedia item, which producers can promote and invest for multipurpose use in the Internet contexts.

Connection technology may be the best example to diminish the corporeal value of the rights on the authored works, unless we focus on the necessity of taking into account that resorting to this technology should move side by side. At the same time, we should reserve the corporeal rights of these works, making up the corporeal content of the multimedia authored work within the Internet environment.

For this purpose, the first legal guarantee for the reservation of these corporeal rights on works constituting the content of the multimedia authored work lies in the commitment to positive licenses as a means by which we guarantee the recognition of the financial rights of the guaranteed work.

The second guarantee is to criminalize the assault aspects of the corporeal rights of the authored works that are not licensed for use as the content of a multimedia authored work.

Commitment to the licenses for utilizing the rights on the works constituting the contents of the multimedia authored work.

Since we have concluded that multimedia technology vastly contributes to the influence of corporeal rights belonging to the authors of the protected items, by allowing the utilization of these works by the producers of the multimedia items without knowing their owners, it is very important to investigate the mechanism that guarantees the corporeal rights protection on the compacted articles in the multimedia authored works, and the possibility of reserving them.

This mechanism includes commitment to obtaining a permission or license for the utilization of the authored item in digital form within the multimedia work, as a means to guarantee the ownership rights of the authors and rights owners with regard to their innovative works.

This mechanism finds its foundations in the very nature of the interactive authored work or the multimedia work, which is, of course, distinguished from the characteristic of the simply digitalized authored item. For the latter, it involves no more than redisplaying the authored work from its traditional to its digital shape, using the zeros and one technology (zero-one) but without being expanded to introduce any additions or amendments to the authored work as it appears in its traditional environment (Bade, 2006, 81-2).

As for the interacting digitalization or the multimedia authored work, the issue will not be bound by the limits of a work so much as transferring it, using zero-one technology, from the traditional to the digital environment. Rather, it goes far beyond introducing certain amendments and changes to the nature of the original, protected work, such that it becomes suitable for interconnection with other works that are affected by auditory technologies that displays the sound, and the visual that displays the image in addition to the text, as necessary. They form together a multimedia authored work or a content. Thus, these works combine with each other, using hyper technology, and through

work, and looking into the rights covering the latter as being protected based on the ownership contracts, through which dependence on such technology was based for the purposes of introducing these articles in their digital shape.

In order to complete the picture of the role played by the multimedia technology in influencing the corporeal rights belonging to the protected literary or artistic works, we shall examine another type of influence, namely availing oneself of the linkage between the web pages and the different sites.

Availing communication between the web pages and the different sites.

As has been argued, "the multimedia concept basically depends on the interactive browsing of the website through the hyper connection technology between texts and sites that allow shifting from one page to another, and from one site to another inside the same site"(Wanasah, 2002, 195).

We may infer from this view that the issue is not only limited to the borders of the technological concept of shifting among various sites in the way the Internet user sees it, but also raises a legal dimension that lies within the extent of permissibility of this freedom, and the legal effects entailed.

The creation of junctions inside one site on the Internet may not bring about any legal problems - as one researcher puts it- especially where it is presumed, at least, that the same single site includes rights belonging originally to the party owning the capacity on that site. Therefore, it is presumed that there is no assault on the rights of others when connecting among the texts or subjects contained by the same site. Yet, the controversy becomes deep and continuous when we consider that such a shift among the sites owned by others is based on the non-existence of the permission or license for doing so, which in such a manner represents an assault on these rights.

In the light of the above, the following questions may be asked: What is the extent of the legality of creating connections between the Internet user and the sites of others who are already connected to that Internet? And, what is the extent of the influence of this on the rights of the contents of these sites?

Some may imagine that by this is meant the entrance to the unlicensed sites, but it is quite the contrary. This action is made depending on the multimedia technology in the permanent connection with these sites and activation of the rights related to the connected to site for the benefit of the user.

Some e.g.(Wanasah. 2002, 196) argue that connecting among these sites becomes legal, with licenses being made by the literary and artistic property legislations, in conformity with what is known as "citation rights". For example, the legislation of the Jordanian Author's Right includes provisions contained in the Article 17/D as follows: "It is permissible to use the published authored items without the permission of the author in compliance with the following conditions and cases..... citation of paragraphs of an authored item into another authored item for the purposes of illustration, explanation, discussion, criticizing, education or selection, but in the amount justified by this purpose, provided that the name of the item and its author are stated."

Considering this view, distances the right legal vision, and is very far from the proper application of the citation concept in literary or artistic works in this field, and this vision is based upon many factors.

First, citation, through quotation of the original literary right, comes in an amount that does not surpass the limits of the original idea at which the original work stopped. Otherwise, this action will be considered as an imitation work (Al Dalalah, 2009, 23): In this regard, the Paris Court passed a verdict stating that "citation that become in the amount of replacing the authored work and turning the reader from his/her reading idea is deemed an imitation."^d Meanwhile, we find that what is going on through connection technology among the sites is the entire, and not the partial knowledge of the contents of the sites.

Second, the purpose of citation is to justify criticizing, illustration or discussion, which was provided by Article 17/D of the protection act of the Jordanian Author's Right. Meanwhile, communication with Internet sites by the user using the programs or supporters realizing this action goes far beyond the aims of the citation.

Third, we agree with the view of one of the researchers, who argues that:

the required conditions for accepting the citation as an exception to the right of the author do not agree with the concept of the hyper connection among the sites of the Internet. This is because, in addition to the contradicting the concept of citation duly applied in the written works, the connection leads the Internet user automatically directly to the cited site entirely. Not only this, but also they even get through defined pages inside the site without passing through the main reception page thereof. (Wanasah, 2002, 196).

As we have indicated earlier,^a one of the most important conditions to be met in the authored work is that it must be invented or innovated. This condition was prescribed by all literary and artistic property legislation, in addition to expressive genuineness. Nonetheless, this forms a clause to say that launching the description of the authored work to multimedia work means it has become innovated, based on the efforts expended by the author.

In other words, what we have to say is that there is a difference between a digital work and multimedia. This is because the latter has been created, from the very beginning, as a work that completely fulfils the invention conditions, when it has been prepared in its present form by containing the literary text, the sound, or the image, or some or each of these three elements. In this regard, the literary or artistic works were employed within the traditional domain in order to relay these works into the digital media, in the shape of a new work, combined within these works, so as to show from the beginning that digital work in the shape that it is. (Badr,2006,p.72).

As for multimedia, they show one of two styles. On the one hand, they are media (supports) only for the purpose of material affirmation of any preexisting protected works, as per the digital shape (Badr,2006,p.73). On the other, they are authored works by themselves, by the very nature of the high level of interactive programs, which enable them to combine at the same time text, image and the stable/movable picture.(Bard,2006,P73) .

Whether or not it was a means for material stabilization of any of the protected works or an integration means of among the innovated works to lead to the multimedia authored work, its effect on the financial rights owned by the authors of the literary or artistic works became so vivid, as it is clearly displayed in the search for a mechanism that guarantees the protection of the corporeal right of the author on the innovated and integrated work in the multimedia authored item, whether represented by text, sound or picture.

In fact, with the growing importance of the electronic trade in the Internet context, the importance of the intellectual property rights^b has increased in equal measure, in general, as well as on the digital literary and artistic works in particular. This is due to the fact that there is almost no multimedia authored item that is void of one of the property rights owned by one of the authors, or the adjacent rights owners.

One researcher has argued that multimedia authored items are characterized by the interference of the computer program, which allows interaction between the multi expression means. Subsequently, there is no need to protect the new appearance of these authored items as long as they are already originally protected in their traditional context. (Arab, 2009, p14) .

This view defines an important limit in regards to the permission of protecting the new authored items, i.e. the invention constraint. So, seeking the adherence of protection is conditioned in that it should be taken into account that such a protection is based on the fact that they are databases, nothing else.(Arab, 2009, p.14; Helen, 1995, pp 202-213).

No doubt, considering the multimedia authored item as one of the database shapes applicable to the latter is a matter that raises questions on the part of many researchers. In this connection, this view may lead to the possibility of automatically applying the IP to this type of authored items in that capacity, bearing in mind the various international conventions of the relation with the author protection right. By way of example, TRIPS in Article 10/2, and the WIPO Convention of the author's right in 1996^c protected the databases via their provisions and rules if they enfold invention, which is the same method as that followed by the legislation for the protection of the Jordanian author's right in Article 3/D.

It is true that databases are "any remarkable aggregation of the data containing the invention, arrangement or classification element, through a personal effort in any language or symbol, and is already stored in the computer which is accessible or retrievable. "(Magableh, 2007), Nonetheless, looking into the mechanism by which databases are prepared and depending on them for the purposes that the data was designated, is, to some extent, a long way from considering the multimedia items in the digital context as databases or any of their types.

Furthermore, the objectives and purposes for which the inventions of the databases are made often do not come close to the objectives for which the multimedia authored work was produced. Even though this was actually done, how would we consider the domain title as database while the international as well as national legislation admits the independence of each from the other?

We must state here that corporeal rights over the contents of the works to which the multimedia item is included shall not be realized as an integral part of the databases protected exclusively by being digital works. Not only this, but it is necessary to look into the mechanism of multimedia technology contributed when finding the multimedia authored

Introduction

This topic tackles one of the most important developmental issues within the contemporary digital era. A Problem is posed by the risks generated by multimedia technology in regards to the material rights of the authors of the works covered by this technology.

This study aims, firstly, to emphasise the role assumed by multimedia within the Internet context, by integrating literary and artistic works within a multimedia authored book which contains a number of intellectual or cited works. This will culminate in a new type of the authored work, which in turn raises questions about the reservation of the material rights of the original owners of the works; or else, we are facing a new shape of authored work, and creating with it new rights.

Secondly, this study examines the scientific problems related to the mechanism through which the ownership of the multimedia authored work exists within the digital context, as well as the effects thereof on the legal protection of the intellectual property (IP) of such a style of authored work.

In order to achieve these aims, the study will investigate the content of the relations between multimedia, particularly their uses in the digital environment, and the rights of literary and artistic works covered within the multimedia-authored work, by answering the following question: *To what extent has this technology contributed to the inclusion of literary and artistic works (texts, images or sound) within its rules and provisions, and what is the effect of this on the material rights of the original works, in their traditional contexts?*

Given that the effect of multimedia technology on the corporeal rights on the authored works in the digital context has become increasingly taken for granted. It has become important to investigate the legal guarantees of rights protection on works that compose multimedia work in the Internet environment. Accordingly, we shall present the method by which the national and international legislations deal with technology, so that an optimal ownership of the rights over authored works within the digital context may be obtained.

Domain of the relation between the multimedia and the authored literary and artistic works.

The legal basis for the protection of authored literary and artistic works is attributed to creativity. This is because the work to be protected by the literary and artistic property legislation should be innovational, such that the personality of the author is combined with the thoughts expressed in a particular shape or style.

This rule is also applicable to digitally authored works in general, so that these works, in order that their proprietors may have legal protection by virtue of legislation on authors' rights, will enjoy the state of invention, in addition to being expressed in a corporeal concrete manner (Wanasah, 2002, p.24).

Multimedia technology has contributed to changes in the features of the current authored work through the digital system, especially concerning digital terms *per se*, such as the titles of domains. Here, there is an opportunity for these works to appear through a combination of sounds, pictures and texts. At the same time, this has posed a challenge to the corporeal rights on the works comprising multimedia works, at levels equal to the controversy raised about the legal nature of these works.

To fully appreciate the limits of the relationship between multimedia technology and literary and artistic works in the Internet context, we must firstly ascertain the way that this technology has contributed to building the multimedia authored work; secondly, we have to display their role in availing themselves of the linkage between different sites on the Internet.

Linking among the innovated works comprising the contents of the multimedia authored works.

One scholar has defined the digital media as follows:

"Information representation means using more than one media such as sound, image and motion that have effects. This authored work, if at all permissible to consider it this way, is characterized by blending many elements (text, image and sound) and their interaction one with the other, through one of the computer programs. They are commercially marketed through a material support such as Disc or CD, or else could be introduced to the market through the Internet connection line."(Arab, 2009. P.14).

The above definition considers the authored work as containing a number of literary works (texts, images and motion) which appear when browsing the compacted authored work within the domain title "Multimedia Authored Work".

The Legal Problems of the Protection of Rights Forming the Content of Digital Multimedia Work within Jordanian Law: A Global Perspective Study

Samir M. Al-Dalalah, Faculty of Law, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

The paper was received on 27/7/2009

and accepted for publication on 9/5/2010

Abstract

This paper examines one of the most important issues in the digital environment with respect to the protection of literary and artistic works. This study aims, from one side, to clarify the role of multimedia technology in the digital environment with respect to incorporate literary and artistic works into a multimedia work which contains collections of literary or artistic works. This collection of literary or artistic works raises the question of whether the rights of the author in the classic environment should be extended to be protected in the online environment or we are upon new kinds of works which create new legal rights for the author. From another viewpoint, this study also examines, the surrounding practical problems with respect to claiming authorship of the work in the digital environment and its impact on the legal protection of intellectual property for this kind of works.

المشكلات القانونية لحماية الحقوق المتضمنة للمصنف الرقمي متعدد الوسائط في القانون الأردني " دراسة من منظور كوني "

سامر محمود الدالعه، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ملخص

تدرس هذه الورقة واحدة من أهم القضايا في البيئة الرقمية فيما يتعلق بحماية المصنفات الأدبية والفنية وتهدف إلى توضيح دور تكنولوجيا الوسائط المتعددة في البيئة الرقمية مع الأخذ بالاعتبار دمج المصنفات الأدبية والفنية في عمل الوسائط المتعددة التي تحتوي على مجموعات من الأعمال الأدبية أو الفنية. هذه المجموعة من الأعمال الأدبية أو الفنية أثارت مسألة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق حقوق المؤلف في البيئة الكلاسيكية لتكون محمية في بيئة الانترنت بظل وجود أنواع جديدة من الأعمال التي تخلق حقوقا قانونية جديدة للمؤلف. من جانب آخر، فإن هذه الدراسة تتناول أيضا المشاكل المتعلقة بمطالبة تأليف العمل في البيئة الرقمية وتأثيرها على الحماية القانونية للملكية الفكرية لهذا النوع من الأعمال.

Articles in English

2273	The Legal Problems of the Protection of Rights Forming the Content of Digital Multimedia Work within Jordanian Law: A Global Perspective Study Samir M. Al-Dalalah
2283	A Review of the Tribe of Tamim's Relations with the Prophet Irsan Al Ramini
2297	The Determinants of Economic Growth in Jordan Ahmad Diab AL-Raimony
2307	Difficulties that Face Graduate Students During their TOEFL Preparation Program at Jordanian Universities Huda Al-Rawashdeh
2331	The Impact of Privatization, Strategic Partnership and Liquidity on Jordanian Privatized Firms Financial Performance: Panel Data Analysis Ali Mustafa Al-Qudah
2345	A GIS and Remote Sensing Based Integrated Approach to Detect Land use/cover Change Dynamics in Sahab District (Central Jordan) Faris Jaber Al-Sallal and Hussam Hesham Al-Bilbisi

Abhath Al-Yarmouk

Humanities and Social Sciences Series

Volume 27, Number 3, 2011

Contents

Articles in Arabic

1931	The Demand for Private Education in its Different Stages: An Econometric Empirical Study for Jordanian Case (1979/1980-2004/2005) Waleed Hmedat and Abdulla Ghazo
1951	The Effect of Mental Training on Learning the Skill of Throwing Discus and Developing Some Mental Skills for Students of Physical Education Faculty Eyad Magaireh and Walid Al-Hammouri
1973	The Level of Psychological Stress and its Relationship to Job Turnover as Perceived by Employees of Albalqa Governorate in Jordan Anan Mohammed Abu Hummour
1997	The Legal Aspects Resulting from the Timing of the Legal Protection of Copyrights in the Light of Bern Convention Rules: A Comparative Study Samir M. Al Dalalah
2015	The Impact of Foreign Direct Investment and Trade Liberalization on the Production of Jordanian Industrial Sector (1985-2006) Waleed Hmedat, Said Hallaq and Ma'en Al Omari
2029	Obstacles Facing E-learning in Kuwait: A Socio Educational Study Waleed Al-Kandari, Fahid Al-Rashedi and Abd Al-Raheem Abd Al-Raheem
2055	The Role of Television Advertising in Socialization Survey on Parents in Irbid Hatem Al Alawneh, Ezzat Hijab and Mahmoud Abd El Ghani
2079	The Effects of Religious Fanaticism Upon Human Behavior Ahmad Dia Al-Din Huseen
2097	Impact of Visual Feedback Using Video to Learn How to Swim for the Challenges of Motor Faleh Sultan Abu-Eid
2117	The Effects of an Educational Program Using Motor and Educational Games in Developing Life Skills for Primary Stage Students Sadiq AL Hayek, Nezar Al Wesi and Ahmed Hayajneh
2135	Hasmoneans Coins Nada Rawabdeh
2169	Empirical Evidence on the Popularity of Cash Flow Reporting Method in ASE- Listed Firms Abed Elnaser Zeoud and Senan Al-Abbade
2179	Measuring Banking Service Quality In Jordan: A Case Study of Arab Bank Jumaah Abbad and Sulieman Al-Hawary
2197	Symbolic Interaction and Rational Choice Theory: An Epistemological Dispositions for A Symbolic Model of Rational Choice Mohammed Al-Hourani
2215	Electronic Techniques Used in Examining Data Processing Systems and Measuring their Impact on the Effectiveness of the Auditing Process from the Perspective of Jordanian Certified Public Accountants Khalid Abdullah and Muhannad Ahmed
2243	Leadership Competencies of Jordanian Individual Sports Coaches as Perceived by Male and Female Athletes Mahmoud AL Haliq, Ziad Al Tahayneh and Ziad Ali Al-Momani
2259	Self-Concept of Physical Education Students Enrolled in a Gymnastics Course Gada Khasawneh

Publication Guidelines

Only original unpublished articles are considered. Manuscripts may be written in Arabic, English or, by special consent of the editors, in any other language. Manuscripts should be submitted in quadruplicate and should not consist of more than 30 pages, including figures, illustrations, references, tables and appendices. Each manuscript should be accompanied by two abstracts, one in Arabic and one in English, of approximately 200 words each. Manuscripts should be sent in print and on a floppy 3.5" computer disk compatible with **IBM Ms Word 97-2000, xp**.

Book reviews of recent academic publications may be considered for inclusion in the Journal, and the Editor reserves the right to make any editorial changes he deems necessary.

Twenty offprints will be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript, in addition to one copy of the issue in which the manuscript is published.

DOCUMENTATION: (APA System)

A) Documentation of published references: This should be done within the text by writing the author's surname, year of publication, and the number of the page (if necessary), as follows: (Dayton, 1970, p.21). References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surnames, as in the following examples:

- ***For a reference to a book:***

Dayton, M. The Design of Educational Experiments. New York: McGraw-Hill, 1970.

- ***For a reference to an article in a periodical:***

Kempa, R.F., & Dube, G.E. Gognitive Preference Orientations in Students of Chemistry. British Journal of Educational Psychology, 1973, 43 (2), 279-288.

- ***For a reference to an article or unit in a book:***

Lovell, K. Some Problems Associated with Formal Thought and its Assessment. In D. R. Green, M. P. Ford, & G. B. Flamer (Eds), Measurement and Piaget. New York: McGraw-Hill, 1971.

B) Documentation of notes and unpublished references:

This should be done within the text by writing the word "note" followed by the succession number of the note in brackets, as follows: (Note 1). Then every note is explained in further detail at the end of the manuscript, before the references, under the title Notes, as follows:

Note 1: Tobin, K. G. & Capie. W. The development and validation of a group test of logical thinking, Paper presented at the American Educational Research Association Meeting, Boston, 1980.

Note 2: There is a great deal of literature on these developments, which cannot naturally be listed here.

Page Setup: Paper size (B5 Env.), Width (16.6cm), Height (25cm). **Margins:** Top (2cm), Bottom (3.4cm), Right (3.3cm), Left (3.3cm). **Paragraph:** Indentation (0.7cm), spacing (6pt.), Line spacing (single), Font size, Arabic (11pt.) Naskh News, English (10pt.), Times New Roman.

Subscription Information:

Abhath Al-Yarmouk may be obtained from the Exchange Division of the Yarmouk University Library or from the Deanship of Research and Graduate Studies at JD 1.750 per copy. Annual subscription rates in Jordan: individuals JD 7.00, institutions JD 10.00; outside Jordan: US \$35.00 or equivalent.

© 2010 by Yarmouk University, all rights reserved.

No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of the Editor.

Opinions expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the policy of Yarmouk University.

Abhath Al-Yarmouk
Humanities
and Social Sciences Series

Volume 27, Number 3, 2011

Abhath Al-Yarmouk “Humanities and Social Sciences Series” (ISSN 1023-0165),
(abbreviated: A. al-Yarmouk: Hum. & Soc. Sci.) is a quarterly refereed research journal

Arabic Language Editor: Prof. Khalil Al-Sheikh.

English Language Editor: Prof. Mohammad Ajlouny.

Typing and Layout: Hala Yousef, Enas Yousef and Majdi Al- Shannaq.

Manuscripts should be submitted to:

The Editor-In-Chief

Abhath Al-Yarmouk, Humanities and Social Sciences Series

Deanship of Research and Graduate Studies

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Tel. 00 962 2 7211111 Ext. 2026

E-mail: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University Website: *http://journals.yu.edu.jo/aybse*

Deanship of Research and Graduate Studies Website:

http://graduatestudies.yu.edu.jo

Abhath Al-Yarmouk
Humanities
and Social Sciences Series

Volume 27, Number 3, 2011

Abhath Al-Yarmouk
Humanities
and Social Sciences Series

Volume 27, Number 3, 2011

EDITOR-IN-CHIEF: Prof. Zeidan Kafafi.

Department of Archaeology, Yarmouk University.

EDITORIAL SECRETARY: Manar Malkawi.

EDITORIAL BOARD:

Prof. Ziad Al Kurdi

Department of Sport Sciences, Yarmouk University.

Prof. Walid Abdul-Hay

Department of Political Science, Yarmouk University.

Prof. Anis Khassawneh

Department of Public Administration, Yarmouk University.

Prof. Shihadah E. Alamri

Department of Usul-Addin, Yarmouk University

Prof. Kareem Kashaksh

Department of Public Law, Yarmouk University.

Prof. Ezzat Hijab

Department of Radio and Television, Yarmouk University.

